

الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النِّقَاضِ

المكتب الفني

مَجْلُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة

العدد الثالث : مايو - أغسطس سنة ١٩٦٧







## القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية  
ودائرة الأحوال الشخصية







## (١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

### جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

يرئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هبكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله .

( ١٤٠ )

الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق "رجال القضاء" :

٢٠. (١) إعانة غلاء المعيشة . "ضمها للرتب" . موظفون . قانون . "التفسير  
التشريعى" .

ضم إعانة غلاء المعيشة للرتب بمقتضى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . صدور قرار التفسير  
التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة المختصة قانونا بسريان أحكام القانون المذكور  
على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت خالية من النص على  
تنظيم خاص . إلتحاق هذا التفسير على رجال القضاء والنيابة بالنسبة لأحكام علاوة غلاء المعيشة  
المقررة بالتفسير التشريعى . إعتباره تشريعا ملزما .

(ب) قانون . "التفسير التشريعى" . "سريانه منذ العمل بالقانون المفسر" .  
التفسير التشريعى كاشف من حقيقة مراد الشارع . ليس منشأ لحكم جديد .  
سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير .

١ — أوجبت المادة ١/٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة ضم إعانة غلاء المعيشة إلى المرتب الأصلى إعتبارا من  
أول يولييه سنة ١٩٦٤ وهو تاريخ العمل بذلك القانون وذلك بالنسبة للعاملين  
فى الدولة ، ثم صدر قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا  
لتفسير قانون العاملين المدنيين قاضيا فى مادته الخامسة بأن تسرى أحكام المادة ١/٩٤  
سالفة الذكر على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت  
هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن إعانة غلاء المعيشة وضمها  
إلى المرتب . ولما كان هذا التفسير التشريعى ينطبق على رجال القضاء والنيابة



إذ لم ينظم قانونهم الخاص أحكام علاوة غلاء المعيشة التي كانت مقررة لهم وإذا صدر هذا التفسير التشريعي من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فهو بذلك تشريع ملزم على ما جاء بتلك المادة .

٢ — التفسير التشريعي — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يعتبر كاشفا عن حقيقة مراد الشارع بالقانون محل التفسير منذ تقنينه لامنشأ لحكم جديد ومن ثم يعتبر نافذا منذ تاريخ العمل بهذا القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب تقدم لهذه المحكمة في ١٢/٧/١٩٦٥ بطلب قيد برقم ٢٧٠ سنة ٣٥ ق " رجال قضاء " وطلب الحكم بضم إعانة غلاء المعيشة المقررة له إلى مرتبه ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وتعديل معاشه طبقا لذلك وإلزام وزارة العدل بصرف فرق المعاش على هذا الأساس ابتداء من شهر أبريل سنة ١٩٦٥ حتى تنفيذ الحكم . وقال الطالب في بيان طلبه إنه صدر قرار وزاري في أول أبريل سنة ١٩٦٥ بقبول استقالته وإنه لما أخطر بتسوية معاشه تبين له أنه سوى على أساس المرتب الأصلي دون ضم إعانة غلاء المعيشة إليه ، وأنه على الرغم من أن اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين بالدولة قد أصدرت قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي يقضي في مادته الخامسة بأن تسرى الأحكام المتعلقة بإلغاء إعانة غلاء المعيشة وضمها إلى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها كادرات خاصة ، وأن المادة ٩٤ فقرة أولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعاملين



المدينين تقضى بضم إعانة غلاء المعيشة إلى المرتب الأصلي اعتباراً من أول يولييه سنة ۱۹۶۴ ، فقد رفضت وزارة العدل أن تسوى معاشه على هذا الأساس ، مما دعاه للتقدم بطلباته السابق إيضاحها .

وحيث إن المطعون ضدهم طلبوا رفض الطلب إستناداً إلى أن ميزانية وزارة العدل عن السنة المالية ۱۹۶۵/۶۴ لم تتضمن إعتياداً مالياً يكفل تنفيذ قرار اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين بالدولة رقم ۲ لسنة ۱۹۶۵ لأن هذه الميزانية أعدت في ميزانية سنة ۱۹۶۴ قبل أن يصدر ذلك القرار . كما استندوا إلى أن قرار اللجنة العليا سالف البيان لا يسرى على الطالب لأنه نشر في ۱۹۶۵/۴/۲۸ بعد قبول إستقالته في أول أبريل سنة ۱۹۶۵ .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة أبدت فيها الرأي بإجابة الطالب إلى طلبه .

وحيث إن المادة ۱/۹۴ من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۴ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمنشور في ۱۸ فبراير سنة ۱۹۶۴ أوجبت ضم إعانة غلاء المعيشة إلى المرتب الأصلي اعتباراً من أول يولييه سنة ۱۹۶۴ وهو تاريخ العمل بذلك القانون وذلك بالنسبة للعاملين في الدولة ، ثم صدر قرار التفسير التشريعي رقم ۲ لسنة ۱۹۶۵ من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في ۲۸ أبريل سنة ۱۹۶۵ ونص في مادته الخامسة بأن تسرى أحكام المادة ۱/۹۴ من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۴ المشار إليها والمتعلقة بإلغاء إعانة غلاء المعيشة وضمها إلى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن هذه الإعانة وضمها إلى المرتب — ولما كان هذا التفسير التشريعي ينطبق على رجال القضاء والنيابة إذ لم ينظم قانونهم الخاص أحكام علاوة غلاء المعيشة التي كانت مقررة لهم ، وإذ صدر هذا التفسير التشريعي من اللجنة المنصوص عليها في المادة ۹۷ من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۴ السالف الإشارة إليه فهو بذلك تشريع ملزم على ما جاء بتلك المادة . لما كان ذلك ، وكان التفسير التشريعي يعتبر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع بالقانون محل التفسير منذ



تقنيته لا منشأ لحكم جديد ، فإنه يتعين إعمال حكم المادة ٩٤ فقرة أولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ السالف الإشارة إليه بالنسبة للطلاب بضم إعانة الغلاء التي كانت مقررة له في أول يولييه سنة ١٩٦٤ إلى مرتبه الأصلي في ذلك التاريخ وتسوية معاشه على هذا الأساس . ولا يحول دون ذلك ما تقول به وزارة العدل من أنه لم يعتمد في ميزانيتها عن سنة ١٩٦٤ المبالغ اللازمة لمواجهة الأعباء المالية المترتبة على ذلك القرار التفسيري ، لأن هذا القرار كما سبق القول غير منشيء لحكم جديد يتعين لتنفيذه تدبير المال اللازم له بل هو تشريع كاشف عن مراد الشارع بالمادة ٩٤ فقرة أولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . كما لا يعتد بقول الوزارة بأن هذا القرار التفسيري لا يسرى على الطالب لأنه نشر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٥ بعد قبول إستقالته في أول أبريل سنة ١٩٦٥ ذلك أن هذا القرار باعتباره تشريعا مفسرا على ما تقدم قوله يعتبر نافذا منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير في أول يولييه سنة ١٩٦٤ وقت أن كان الطالب ضمن العاملين بالدولة ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الالتفات عن دفاع المطعون ضدهم وإجابة الطالب إلى طلبه .



## (ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

### جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(١٤١)

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ القضائية (١) :

(١) نقض . "الخصوم في الطعن" .

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن كان خصما في الإستئناف وتم التنازل عن مخصصته .

(ب) إثبات . "قوة الأمر المقضى" . اختصاص . حكم . "حجية الحكم" .

القضاء العادي ولايته عامة . له التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة . انعدام حجية حكم جهة القضاء متى خرج عن حدود ولايته أمام جهة القضاء صاحبة الولاية .

(ج) اختصاص . "اختصاص ولائي" .

خروج منازعات الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية عن اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاص القضاء العادي بنظر هذه المنازعات .

(د) إثبات . "قوة الأمر المقضى" . "حجية الحكم الجنائي" .

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق وعلى الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لاجية للأسباب غير الضرورية .

(١) صدرت بنفس القواعد الأحكام الصادرة في الطعون ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ لسنة ٢٣ ق بذات الجلسة .



( هـ ) حكم . " عيوب التدليل " . " مخالفة الثابت بالأوراق " . " ما يعد كذلك " .

فى الحكم تمسك الطاعة ببطلان المقدم موضوع النزاع رغم أنها تمسكت بذلك فى مذكرة أمام محكمة أول درجة وبصحيفة استئنافها . مخالفة للثابت بالأوراق .

( و ) بورصة . " الأعمال المضافة إلى أجل " . " المضاربات غير المشروعة " . عقد .

شرط صحة ومشروعية الأعمال المضافة إلى أجل العقود فى البورصة والمصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها طبقاً للمادة ٧٣ تجارى ولو كان القصد منها مجرد دفع فروق الأسعار ، ألا يخرج التعامل عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة المخالفة لقانون البورصة ولوائحها . خروج المضاربة عن وظيفة البورصة الاقتصادية فى موازنة الأسعار ومعادلة العرض والطلب فى سوق تحكمها المنافسة الحرة إلى أداة لقهر الأسعار وتغيير اتجاهها الطيعى باستفزاز عوامل الصعود أو الهبوط ، يجعلها مضاربة غير مشروعة .

( ز ) بورصة . " المضاربات غير مشروعة " . " اتفاقات الكورنر " . بطلان .

الكورنر " خنق المكشوف " من أبرز صور المضاربات غير المشروعة ، وهو اتفاق يقوم على احتكار سلعة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا لتحكم فى البائسين على المكشوف . بطلان العقود الآجلة المقودة فى ظل ولولم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ عقوبات التى تؤثم بعض صور الإحتكار .

( ح ) قرار إدارى . " إلغاؤه " .

مقتضى إلغاء القرار الإدارى بحكم محكمة القضاء الإدارى ، إعتباره منعدا من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترتب عليه من آثار .

( ط ) دعوى . " أساس الدعوى " .

قيام الدعوى على أساسين ، مبنى أولها بطلان العقود موضوع الدعوى ، وتعلق ثانيهما بتنفيذ عقد الطاعة وأثر إلغاء قرار إدارى عليه ، يستوجب بحث الأساس الأول والإلتقاء إلى أن العقود صحيحة قبل بحث الأساس الثانى .



١ - اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعة قد اختصمت أحد المطعون عليهم في الاستئناف ثم عادت وتنازلت عن مخاصمته ، فليس للطاعة أن توجه طعنها بالنقض إلى هذا الخصم ، إذ أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه (١)

٢ - بلجهة القضاء العادي بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع (٢) .

٣ - لا يدخل في حالات إختصاص محكمة القضاء الإداري الفصل في المنازعات بين الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية وما قد يرد عليها من عوار يؤثر في صحة قيامها أو في استمرارها أو في إنهاؤها ، إذ تعتبر محاكم القضاء العادي هي المختصة أصلا بنظر هذه المنازعات .

٤ - من المقرر في قضاء محكمة النقض طبقا للمادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ٤٠٦ من القانون المدني أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة . فإذا كان ما أثبتته الحكم الجنائي من قيام حالة الاحتكار "الكورنر" في بورصة العقود في موسم

(١) راجع قض جلسة ١٩٥٨/٢/٢٧ الطعن ٤٢ لسنة ٢٤ ق مجموعة المكتب الفني ص ٩ ص ١٦١ و ١٩٦٥/١٢/٣٠ الطعن ٢٧٨ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٢٩٣  
(٢) راجع قض جلسة ١٩٣٥/١/٢٤ الطعن ٣٤ لسنة ٤ ق و ١٩٤٦/١/١٠ الطعن ٢١ لسنة ١٥ ق مجموعة القواعد لربع ق ص ٥٧ القاعدتين ٢٥١ و ٢٥٢ و ١٩٦٤/٦/١٧ في الطعنين ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق و ١٠٠ لسنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٨٣٦ و ١٩٦٦/٢/٢٤ الطعن ١٩٤ لسنة ٣ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٤١٢ .



سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ غير لازم للفصل في الدعوى الجنائية المطروحة عليه ولا يتعلق بأركان الجرائم المنسوبة إلى المتهمين بما في ذلك ركن القصد الجنائي فيها فإنه لا يكون لما ورد فيه من أسباب في هذا الخصوص حجية أمام المحكمة المدنية (١).

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعة لم تتمسك ببطلان العقد موضوع النزاع ورتب على ذلك عدم جدوى البحث في قيام الكورنر ، رغم أنه يبين من الإطلاع على مذكرة الطاعة المقدمة أمام محكمة أول درجة ، وصحيفة الإستئناف الذي أقامته ، أنها تمسكت ببطلان هذا العقد لقيامه على الإحتكار والمضاربة غير المشروعة ، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

٦ — إنه وإن كانت المادة ٧٣ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ تنص على أن "الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة في بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أن تؤول إلى مجرد دفع الفرق . ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة". إلا أنه لا يتأدى من هذا النص أن كل عملية بيع آجل تعقد في البورصة — وتؤول إلى مجرد دفع فروق — تعتبر عملية صحيحة على إطلاقها، وإنما يشترط لصحتها ألا يخرج التعامل عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة التي تتم على خلاف أحكام قانون البورصة ولوائحها " . وإذا كان المشرع قد أوضح في قوانين البورصة القواعد التي يتعين أن تسير على مقتضاها المضاربات حتى تؤدي البورصة وظيفتها الاقتصادية، وكان تحقيق هذا الهدف وإن أجاز — وفقا لنص المادة ٧٣ المشار إليها — اعتبار العقود الآجلة صحيحة ولو لم يكن غرض البائع منها تسليم البضاعة ولا المشتري دفع الثمن باعتبار أن مجرد المحاسبة على فروق الأسعار عند حلول الأجل المتفق عليه يحقق للمضاربة وظيفتها الاقتصادية في موازنة الأسعار ومعادلة العرض والطلب في سوق تحكمها المنافسة الحرة . إلا أنه إذا خرجت المضاربة

(١) راجع قضا ١٩٥٦/١٢/٢٠ الطعن ٢٥ لسنة ٢٣ ق مجموعة المكتب الفني ص ٧



في البورصة عن هذه الوظيفة بأن اتخذت أداة لفهر الأسعار وتغيير اتجاهها الطبيعي باستفزاز عوامل الصعود أو الهبوط فانها تعد مضاربة غير مشروعة .

٧ — يعتبر من أبرز صور المضاربة الغير مشروعة ما يطلق عليه ” الكورز “ لأنه يتم في أغلب حالاته باتفاق بين التجار على إحتكار سلعة معينة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف بقصد الإستيلاء على أرباح غير مشروعة والحصول منهم على فروق أسعار باهظة وتمجيزهم عن التسليم عند حلول ميعاد إستحقاق الفليارة وهو ما يعبر عنه ” بنحق المكشوف “ . وتعد العقود الآجلة التي تبرم في ظل هذه الاتفاقات الاحتكارية عقودا باطلة لأنها ترى بطبيعتها إلى الاحتكار والتحكم في الأسعار وهي أغراض غير مشروعة سواء في ذلك وقعت هذه الاتفاقات أو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات التي تؤثم بعض صور الاحتكار .

٨ — إذا ألغى قرار لوزير المالية في جميع نصوصه بحكم محكمة القضاء الإداري استنادا إلى عدم عرضه على قسم التشريع لمجلس الدولة ، وإلى أنه قرار وزارى استحدث قاعدة جديدة ما كان له — طبقا لأحكام الدستور — أن يقيم لها أثرا رجعيا ، فإن مقتضى حكم الإلغاء على هذا النحو هو إعتبار هذا القرار منعذما من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترتب عليه من آثار .

٩ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على أساسين الأول مبناه طلب بطلان العقود موضوع الدعوى للإحتكار بما يستوجب بحث ثبوته في الدعوى وما قد يستتبع ذلك من أعمال أثره على عقد الطاعة وتطبيق قواعد البطلان بشأنه ، أما الأساس الآخر فيتعلق بتنفيذ عقد الطاعة وأثر إلغاء قرار لوزير المالية على تصفيته بالسعر الذي تمت به فإن بحث دعوى الطاعة على هذا الأساس الآخر لا يقوم إلا بعد استيفاء بحث الأساس الأول والالتقاء إلى أن العقود صحيحة .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى  
الاسكندرية ضد الشركتين المطعون عليهما الأولى والثانية طالبة الحكم بالزامهما  
متضامتين بأن تدفعا لها مبلغ ٧٦٠٥ ج و ٨٧٧ م والفوائد . وقالت شرحا  
لدعواها إنها باعت تأمينا لمركزها فى السوق القطنية خلال موسم ١٩٤٩/١٩٥٠  
ماثتين وخمسين قنطارا من القطن الأشمونى استحقاق شهر يونيه سنة ١٩٥٠  
غير أنه تبين للطاعنة وغيرها من فريق البائعين أن المطعون عليهما المذكورتين  
عمدتا بموجب اتفاق مؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ إلى تكوين شركة بينهما وبين  
أربعة من بيوت تصدير القطن ومن المشتغلين بصناعة النسيج فى مصر وذلك  
لإحتكار القطن الأشمونى بالشراء فى سوق البضاعة الحاضرة بأقل الأسعار  
وتخفيض علاوات الرتب إلى المستوى الأدنى بشراء كل ما يعرض من العقود  
الآجلة الخاصة به فى بورصة العقود بالاسكندرية وبإجراء عمليات صورية فى هذا  
الصنف على نطاق واسع، وعهد إلى هاتين الشركتين المطعون عليهما بتنفيذ الاتفاق  
على أن يقوم كل من الشركاء بتمويل حصته بالنسب المتفق عليها فيما بينهم ،  
وقد كان هذا الاتفاق يهدف فى الأصل إلى حمل البائعين فى بورصة العقود  
لفليارة فبراير سنة ١٩٥٠ على تصفية مراكزهم قبل ميعاد استحقاقها بتعجيزهم  
عن دفع فروق الأسعار وإلى إقامة الدراويل أمام هؤلاء لمنعهم من تسليم ما باعوه  
عند حلول موعد استحقاق هذه الفليارة حتى تم تصفية عقودهم على أساس السعر  
المرتفع ويحتفظ المشترون بفروق الأسعار التى حصلوا عليها من تلك الفليارة ،  
وهو ما يعبر عنه ” باتفاق الكورنر لخلق المكشوف “ ، وإذا أخفق المشترون  
فى الوصول إلى مآربهم بصدد هذه الفليارة لإضطرابهم إلى استلام أقطان  
من صنف الجيزة ٣٠ بدلا من الأشمونى ، فقد عمدوا إلى مد الاتفاق المحرر بينهم  
وتنفيذ مخططهم بالنسبة لفليارة يونيه سنة ١٩٥٠ . وحرص البائعون — ومنهم



الطاعة — على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بهذه الفليارة فطلبوا من وزير المالية الإذن لهم بتكوين لوطات متجانسة من الأقطان المتبقية لديهم من لوطات سابقة وذلك بكبس هذه الأقطان كبسا مائيا في لوطات جديدة ، فأذن لهم بفتح المحالج وتشغيلها لهذا الغرض تمهيدا لتسليم الأقطان المعاد كبسها في فليارة يونيه سنة ١٩٥٠ طبقا لأحكام لوائح البورصة . وعمد المشترون من جانبهم إلى التخلص من استلام هذه الأقطان فتقدموا لوزير المالية بثلاثة طلبات تحصل في إلغاء الحد الأعلى لعقد يونيه سنة ١٩٥٠ وهو ١٥٤,٥٠ ريالاً للقنطار ومنع تسليم الأقطان المعاد كبسها ، وتعديل تشكيل لجنة خبراء الاستئناف بالبورصة ، فأصدر وزير المالية في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ قراراً تضمن من بين ما تضمنه إعتبار القطن المعاد كبسه مائياً غير صالح للتسليم ، ونص في هذا القرار على سريان حكمه بأثر رجعي على فليارات يونيه سنة ١٩٥٠ التي كان قد تم التعاقد عليها والتعامل فيها فعلاً . واستطردت الطاعة تقول إنه عند حلول أجل فليارة يونيه سنة ١٩٥٠ تقدمت بأذن المعاينة عن الأقطان التي أعدها للتسليم ومقدارها ٢٥٠ قنطاراً تنفيذاً للتعاقد الذي كانت قد أبرمته في بورصة العقود ، غير أن المطعون عليها الأولى التي كانت قد أوقفت الفليارة وأصبحت المشتري النهائية فيها حاولت التحلل من تسلم الأقطان للإحتفاظ بفروق الأسعار ، فلما صدر قرار وزير المالية في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ رفضت إستلام أقطانها إستناداً إليه وامتنعت عن دفع الثمن لأنها من الأقطان المعاد كبسها وتمت تصفية العملية على أساس ١٥٤,٥٠ ريالاً للقنطار، وأضافت الطاعة أنه نظراً لما شاب قرار وزير المالية المشار إليه من مخالفات دستورية وقانونية فقد طعن بعض تجار القطن من فريق البائعين في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري وطلبوا إلغاءه ، كما طلبوا من رئيس مجلس الدولة بصفة مستعجلة أن يأمر بوقف العمل به ، وإذ قرر رئيس مجلس الدولة في ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ وقف العمل بقرار وزير المالية المشار إليه بالنسبة لما تضمنه من أثر رجعي يتناول العقود التي أبرمت قبل العمل به ، فقد أعادت الطاعة المطالبة باستلام الأقطان فرفضت المطعون عليها الأولى وبدلاً من أن تتبع إجراءات الخبرة الابتدائية والإستئنافية طبقاً للأنظمة البورصة لبيان ما إذا كانت الأقطان صالحة أم غير صالحة للتسليم تقدمت معها الشركة المطعون عليها الثانية بشكوى للنياحة العامة في ٣ يولييه



سنة ١٩٥٠ تدعيان فيها أن الأقطان المعاد كيسها مغشوشة وأمرت النيابة بضغطها وقدمت بعض البائعين إلى المحاكم الجنائية وقضت محكمة الجنح ببراءتهم وأمرت بالإفراج عن الأقطان المضبوطة وتأييد هذا الحكم استئنافيا في ١٩٥٣/٥/٣١ .

وأضافت الطاعنة أنه وقد صدر الحكم الجنائي على هذا النحو وكانت محكمة القضاء الإداري قد قضت في ١٩٥٢/٢/٢٦ بإلغاء قرار وزير المالية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ ، كما قضت في ١٩٥٣/٤/٢٦ بإلغاء قرار لجنة البورصة القاضي بتأييد قرار لجنة القطن بتحديد سعر إعادة الخصم للقطن المرفوض في فليارة يونيو سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٥٤,٧٥ ريالاً للقنطار ، فقد وجهت الطاعنة إنذاراً إلى المطعون عليهما الأولى والثانية بعزمها على بيع الأقطان موضوع النزاع ببورصة البضاعة الحاضرة وتجهيلهما فرق السعر بين فليارة يونيو سنة ١٩٥٠ والسعر الذي تم به البيع في بورصة البضاعة الحاضرة ، فلم يأبها لهذا الإنذار وتم بيع الأقطان بمبلغ يقل بكثير من سعر التصفية ، وخلصت الطاعنة إلى أن المطعون عليها الثانية مسئولة بالتضامن مع المطعون عليها الأولى لاشتراكهما في عملية الكورنر غير المشروعة ، وانتهت الطاعنة إلى أنها تقيم دعواها ضدتهما على أساس أنه وقد أوقف العمل بقرار وزير المالية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ في شقه المتعلق بالأثر الرجعي ثم ألغى هذا القرار في جميع أحكامه بعد ذلك فإنه كان يتعين عدم الإعتداد بالتصفية بالسعر الذي تمت به واعتبار الفرق بين المبلغ المتحصل من تصفية الفليارة والتمن الذي بيعت به الأقطان فعلاً ببورصة البضاعة الحاضرة مضافاً إليه مصاريف التخزين والتأمين يمثل ما تستحقه في ذمة الشركتين المطعون عليهما الأولى والثانية متضامتين ، كما تقيم الطاعنة دعواها على أساس آخر يتحصل في أن العقود الآجلة التي أبرمت في بورصة العقود عن استحقاق يونيو سنة ١٩٥٠ عقود باطلة ، واستندت في ذلك إلى عدم مشروعية عمليات المضاربة المتعلقة بفليارة هذا الشهر لقيام اتفاق احتكاري بشأنها أدى إلى ارتفاع أسعارها إرتفاعاً مصطنعاً وإلى ماورد في هذا الخصوص بحكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٩٥٣/٤/٢١ والسابق الإشارة إليه وحكم البراءة الصادر من محكمة الجنح والحكم الاستئنافي المؤيد له ، وطلبت الطاعنة على هذا الأساس إلزام الشركتين المطعون عليهما الأولى والثانية متضامتين برد فروق الأسعار السابق لها دفعها عن العقد سالف الذكر مضافاً إليها مصاريف



التخزين والتأمين . وترى الطاعة أن ماتستحقه على أى من الأساسين المشار إليهما هو مبلغ ٧٦٠٥ ج و ٨٧٧ م وهو المبلغ المطالب به في هذه الدعوى . وفي أثناء سير الخصومة أدخلت المطعون عليها الأولى وزارة المالية ( وزارة الاقتصاد الآن ) المطعون عليها الثالثة ضامنة في الدعوى طالبة الحكم عليها دونها بطلبات الطاعة فيها . وبتاريخ ١٣/٣/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعة ورفض دعوى الضمان . واستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٥٨٨ سنة ١٨ ق وعند نظره تنازلات عن مخاصمة المطعون ضدها الثالثة . وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين دفعت فيهما بعدم جواز اختصاص وزارة الاقتصاد وطلبت في الموضوع نقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من النيابة أن المطعون عليها الثالثة ( وزارة الاقتصاد ) وقد اختصاصتها الطاعة في الاستئناف ثم تنازلت عنها فإن اختصاصها أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعة قد اختصاصت المطعون عليها الثالثة في الاستئناف إلا أنها عادت وتنازلت عن مخاصمتها . ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فليس للطاعة أن توجه طعنها بالنقض إلى المطعون عليها الثالثة ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى السبب الرابع من أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إنها تمسكت بحجية حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ٢١/٤/١٩٥٣ بإلغاء قرار لجنة البورصة في ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٠ القاضي بتأييد قرار لجنة القطن الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٥٠



بتحسديد سعر إعادة الخضم للقطن المرفوض في قايارة يونيه سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٥٤,٧٥ ريالاً للقنطار - فيما قرره ذلك الحكم من قيام حالة احتكارية في سوق القطن بالاسكندرية خلال موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ بالنسبة للقطن الأشموني بما أدى إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً مصطنعاً وانحراف المضاربات المتعلقة به إلى أخطر أنواعها الغير مشروعة "الكورنر" ومن أن جميع العمليات التي تمت وقتئذ في هذا الصنف تعتبر باطلة . كما تمسكت الطاعة بمحجية الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ٨٩٨ سنة ١٩٥١ مينا البصل وبمحجية الحكم الاستثنائي المؤيد له والصادر في ١٩٥٣/٥/٣١ فيما أثبتته هذان الحكمان من قيام حالة الاحتكار "الكورنر" في سوق بورصة العقود منذ أواخر سنة ١٩٤٩ بالنسبة لعقود الأقطان متوسطة التيلة، واستطردت الطاعة إلى القول بأنه على الرغم من تمسكها بما لهذه الأحكام من حجية مما لا يسوغ معه إعادة بحث ما ورد فيها ، فإن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن القضاء العادي هو وحده المختص بالفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد في شأن صحة العقود البورصية أو بطلانها ، وأنه لا حجية للأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية في الوقائع التي فصل فيها ولم يكن فصله فيها لازماً، وأن ما ورد في الحكم الجنائي بصدد الاحتكار لا يتعلق بالوقائع اللازمة للفصل في الدعوى الجنائية، ورتب الحكم المطعون فيه على هذا النظر عدم تقيده بما قرره الحكم الإداري والحكمان الجنائيان من إثبات قيام حالة الاحتكار "الكورنر" التي من شأنها من وجهة نظر الحكم الإداري إبطال عمليات عقود البورصة سالفة الذكر، مع أن ما ورد بحكم محكمة القضاء الإداري في هذا الخصوص كان بصدد بحثه لمشروعية القرار الإداري المطعون فيه، فلا يعتبر ذلك منه فصلاً في منازعات بين الأفراد. كذلك فإن الحكم الجنائي في سبيل تقي القصد الجنائي لدى المتهمين في الدعوى الجنائية قد بحث قيام حالة الاحتكار "الكورنر" وأثبت وجودها مما كان أمره لازماً للفصل في الدعوى الجنائية، وإذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بما أورده حكم محكمة القضاء الإداري والحكمان الجنائيان على النحو المتقدم فإنه يكون قد أهدر حجية هذه الأحكام بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول المتعلق بمحجية حكم محكمة القضاء الإداري في غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص



فی قوله "یتضح من مراجعة القوانین المنظمة والمنشئة لمجلس الدولة أنه وإن كان یختص بنظر دعاوی إلغاء القرارات الإدارية التي تصدر مخالفة للقانون ودعاوی التعویض عنها والدعاوی الخاصة بالعقود الإدارية إلا أنه لا تمتد ولايته للمنازعات المدنية التي تتور بين الأفراد ، ولا یختص بإصدار قضاء بشأن العقود التي أبرم بينهم صحة أو بطلانها فإن تعرض لشيء من ذلك فی سبیل الفصل فی منازعة خاصة بقرار إداري معروض علیه فإن فصله فیها یكون بوصفها مسألة فرعية لازمة للفصل فی النزاع الأصلي ولا یكون لقضائه فی هذا الخصوص أى أثر على مركز الأفراد الذين یظلون خاضعين للقضاء المدني بشأن المعاملات القائمة بينهم" . وقد اعتنق الحكم المطعون فیه أسباب حکم محكمة أول درجة فی هذا الخصوص وأضاف إليها أخذا بما قرره القضاء الإداري فی القضية رقم ۶۵۱۴ سنة ۸ ق قوله "إن ولاية المجلس محدودة بالفصل فی طلبات التعویض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون وليس له شأن فی المنازعات بین الأفراد الخاصة بالمعاملات المدنية أو التجارية صحيحة كانت هذه المعاملات أو باطلة" . ولما كان لجهة القضاء العادی بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجية علیها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فی حدود الولاية النضائية لهذه الجهة ، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فی النزاع . لما كان ذلك . وكانت حالات اختصاص محكمة القضاء الإداري لا یدخل فیها الفصل فی المنازعات بین الأفراد فی شأن العقود المدنية أو التجارية وما قد یرد علیها من هوار يؤثر فی صحة قيامها أو فی استمرارها أو فی إنهاؤها ، وإذ تعتبر محاکم القضاء العادی هي المختصة أصلاً بنظر هذه المنازعات ، فإن الحكم المطعون فیه یكون قد التزم صحيح القانون إذ لم یقم حجية لما ورد بحکم محكمة القضاء الإداري عن قیام حالة الاحتكار بالنسبة لأثرها على عقود البورصة — ومنها العقد الذي أبرمه الطاعن موضوع الدعوى ، ومن ثم یكون النعی على الحكم فی هذا الخصوص على غیر أساس . والنعی فی شقه الثاني المتعلق بحجية الحکمین الجنائيین مردود ، ذلك أن الثابت من حکم محكمة الجنح الجزئية أن المحكمة كانت تفصل فی الجرائم المنسوبة إلى فريق من البائعين فی بورصة عقود القطن



وإذ مرض هذا الحكم لأمر الاحتكار "الكورنر" المنسوب للمشتريين فقد كان ذلك بصدد بيان الظروف والملازمات التي أحاطت بالتزاع من فريق البائعين والمشتريين وبعد أن انتهى الحكم من بيان الأسباب التي تؤدي إلى براءة المتهمين من الجرائم المسندة إليهم لعدم توافر أركانها . وبالمثل فإن الحكم الصادر من محكمة الجنح الاستثنائية إذ تعرض لبحث حالة الاحتكار السابق الإشارة إليها فتمد كان ذلك في صدد بيان أن القصد الذي استهدفه فريق المشتريين من البلاغ الذي قدموه للنيابة ضد المتهمين وهم من البائعين كان للتدخل من استلام الأقطان والاحتفاظ بفروق الأسعار مما لا علاقة له بأركان الجرائم المسندة إلى المتهمين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة طبقاً للمادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ٤٠٦ من القانون المدني أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو البراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، وكان ما أثبتته الحكم الجنائي من قيام حالة الاحتكار "الكورنر" في بورصة العقود في موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ غير لازم للفصل في الدعوى الجنائية المطروحة عليه ولا يتعلق بأركان الجرائم المنسوبة إلى المتهمين بما في ذلك ركن القصد الجنائي فيها فإنه لا يكون لما ورد فيه من أسباب في هذا الخصوص حجية أمام المحاكم المدنية ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون . ويكون النعي عليه بالشق الثاني لهذا السبب على غير أساس أيضاً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في باقي الأسباب أنه (أولاً) أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب وخالف الثابت بالأوراق في صدد الاحتكار — أحد أسامي دعواها — وتقول مبرحاً لذلك إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد البيع موضوع النزاع الذي أبرمته في بورصة العقود في موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ استحقاق يونيه سنة ١٩٥٠ لقيامه على اتفاق احتكاري غير مشروع "كورنر" لصنف القطن الأشموني وبأن هذا الاتفاق دبره فريق من التجار تمثله الشركتان المطعون عليهما وقاموا بموجبه بالشراء في بورصة العقود



على نطاق واسع أدى إلى رفع الأسعار رفعا مصطنعا وقبض مبالغ كبيرة من البائعين ومنهم الطاعنة فروقا للأسعار ، وبأن هدفهم من هذا الاتفاق كان حمل البائعين على تصفية مراكمهم قبل ميعاد استحقاق الفليارة وتعجزهم عن الإستمرار في دفع فروق الأسعار وملاحقتهم بعد ذلك عند حلول ميعاد الإستحقاق بإقامة العقبات التي تمنعهم من تسليم أقطانهم ليحتفظ المشترون بفروق الأسعار التي قبضوها .

غير أن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع وقرر أن أمر قيام الكورنر أو عدم قيامه غير منتج في الدعوى استنادا إلى أن الطاعنة لم تطلب من المحكمة أن تفضي لها ببطلان عقدها تأسيسا على قيام الكورنر وذلك على خلاف ما هو ثابت بدفائها وأوراق الدعوى ، كما قرر الحكم تبريرا لعدم مسئولية الشركتين المطعون عليهما في هذا الخصوص أن العمليات الآجلة التي تعقد في البورصة وتؤول إلى مجرد دفع فروق الأسعار هي عمليات صحيحة قانونا مهما كان قصد المتعاقدين ، واستند الحكم في ذلك إلى المادة ٧٣ من قانون التجارة . وهذا الإطلاق من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن المادة المشار إليها لا تجيز العمليات التي يقصد منها احتكار البضاعة والتحكم في أسعارها لاقتنائها على الغش الذي يبطل العقود ولمخالفتها أحكام قانون البورصة ولوائحها ونظمها ولأن القانون يؤثم بعض الأفعال التي يترتب عليها التأثير على الأسعار بفرض العقوبة على من يرتكبها ، وتضيف الطاعنة أن الحكم إذ لم يستظهر قيام الكورنر وأثره في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور ( ثانيا ) أن الحكم المطعون فيه خالف القانون في صدد الأساس الآخر لدعواها ذلك أنه استند في قضائه برفضها — مقامة على هذا الأساس — إلى أن العقود التي يطالب باسترداد الفروق عليها خاصة بأقطان معاد كبسها ، وإلى أن الشركة المطعون عليها الأولى رفضت إستلامها وفقا لقرار وزير المالية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ الذي اعتبر الأقطان المعاد كبسها غير صالحة للتسليم ، وأرجع أثر القرار إلى إستحقاقات شهر يونيو سنة ١٩٥٠ وإلى أن التصفيات التي تمت بسعر ١٥٤,٥٠ ريالاً للقنطار عن هذه العقود لا تتأثر بقرار رئيس مجلس الدولة الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ بوقف العمل بالأثر الرجعي لقرار وزير المالية المشار إليه ولا بحكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٩٥٢/٢/٢٦ بإلغاء هذا القرار لأنها تصفيات تمت قبل ذلك في ظل قرار كان قائما وناظرا فيتمين الإبقاء عليها — هذا في حين أن قرار وقف التنفيذ وحكم



الإلغاء يترتب عليهما اعتبار قرار ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ كأن لم يصدر ، وإذ رفضت الشركتان المطعون عليهما إستلام أقطان الطاعة تأسيسا على هذا القرار وأجريت التصفيات بناء على هذا الرفض فإنه يتعين عدم الإعتداد بهذه التصفيات بالسعر الذى تمت به .

وحيث إن النعى فى شقه الأول صحيح ، ذلك أنه يبين من الإطلاع على مذكرة الطاعة المقدمة فى فترة حجز القضية للحكم أمام محكمة أول درجة أنها لم تقتصر على التمسك بما ورد بأسباب حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ١٩٥٣/٤/٢١ من إعتبار العقود التى أبرمت فى بورصة العقود إستحقاق يونيو سنة ١٩٥٠ عقودا باطلة للاحتكار على أساس حجة الأمر المقضى فيه على ما سلف بحثه فى الرد على السبب الرابع ، وإنما تمسكت أيضا بطلب الحكم لها من المحكمة ببطلان العقود المشار إليها لقيامها على الاحتكار والمضاربة غير المشروعة ورتبت على ذلك طلب رد فروق الأسعار التى دفعتها عنها ، كما يبين مما ورد بالصفحة ٢٨ من صحيفة إستئنافها أنها تمسكت بهذا الطلب . وإذ قرر الحكم المطعون فيه رغم ذلك أن الطاعة لم تمسك ببطلان العقد موضوع النزاع ورتب على ذلك عدم جدوى البحث فى قيام الكورنر فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قرر مشروعية الأعمال الآجلة فى البورصة مهما كانت نية المتعاقدين بشأنها استنادا إلى المادة ٧٣ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ، وإذ يعد هذا الذى قرره الحكم على إطلاقه غير صحيح فى القانون ، ذلك أنه وإن كانت هذه المادة قد نصت على أن "الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوأنحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أن تؤول إلى مجرد دفع الفروق ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة " ، إلا أنه لا يتأدى من هذا النص أن كل عملية بيع آجل تعقد فى البورصة — وتؤول إلى مجرد دفع فروق — تعتبر عملية صحيحة على إطلاقها ، وإنما يشترط لصحتها ألا يخرج التعامل عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة التى تتم على خلاف أحكام قانون البورصة



ولوائحها وذلك وفقا لصریح ما نصت عليه المادة ٧٣ المشار إليها من أن أعمال المضاربة المشروعة هي "الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة في بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها". ولما كان المشرع قد أودع في قوانين البورصة القواعد التي يتعين أن تسير على مقتضاها المضاربات حتى تؤدي البورصة وظيفتها الاقتصادية ، وكان تحقيق هذا الهدف وإن أجاز وفقا لنص المادة ٧٣ المشار إليها اعتبار العقود الآجلة صحيحة ولو لم يكن غرض البائع منها تسليم البضاعة ولا المشتري دفع الثمن بإعتبار أن مجرد المحاسبة على فروق الأسعار عند حلول الأجل المتفق عليه يحقق للمضاربة وظيفتها الاقتصادية في موازنة الأسعار ومعادلة العرض والطلب في سوق تحكمها المنافسة الحرة ، إلا أنه إذا خرجت المضاربة في البورصة عن هذه الوظيفة بأن اتخذت أداة لقهر الأسعار وتغيير إتجاهها الطبيعي بإستفزاز عوامل الصعود أو الهبوط فإنها تعد مضاربة غير مشروعة ، وإذا اعتبر من أبرز صور المضاربة الغير مشروعة ما يطلق عليه "الكورنر" لأنه يتم في أغلب حالاته بإتفاق بين التجار على احتكار سلعة معينة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف بقصد الإستيلاء على أرباح غير مشروعة والحصول منهم على فروق أسعار باهظة وتعجزهم عن التسليم عند حلول ميعاد استحقاق الفليارة وهو ما يعبر عنه "بمخفق المكشوف" فإن العقود الآجلة التي تبرم في ظل هذه الإتفاقات الاحتكارية تعتبر عقودا باطلة لأنها ترمى بطبيعتها إلى الإحتكار والتحكم في الأسعار وهي أغراض غير مشروعة سواء في ذلك وقعت هذه الإتفاقات أو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات التي تؤثم بعض صور الإحتكار ، لما كان ذلك ، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص من أن المضاربة مشروعة على إطلاقها يكون مخالفا للقانون ، ويكون الحكم بهذا التقرير القانوني الخاطيء وبما قرره خلافا للثابت بالأوراق على ما سلف بيانه من أن الطاعة لم تتمسك ببطلان العقد موضوع النزاع — قد حجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعة بشأن قيام الكورنر وأثره على العقد موضوع الدعوى مع أنه دفاع جوهري لو صح يتغير به وجه الرأي في الدعوى ولا يحمل الرد على هذا الدفاع ما أورده الحكم تبريرا لعدم جدوى قيام الكورنر من أن الطاعة وقد أقرت بأن لديها أقطانا صالحة للتسليم فلا تضار بارتفاع الأسعار لقيام الكورنر إذ أن ما تدفعه من فروق سوف تسترده عند تسليم تلك الأقطان —



ذلك أن القول بوجود أقطان صالحة للتسليم في حيازة الطاعنة لا ينهض ردا لتبرير عدم بحث قيام الكورنر لأن الثابت أن المشتريين رفضوا إستلام تلك الأقطان بدهوى أنها غير صالحة للتسليم ، وهو ما سيجرى بحث مشروعيته في الشق الثاني من النعى لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إن النعى في شقه الثاني صحيح أيضا ، ذلك أن الطاعنة إعتدت في الأساس الآخر لدعواها على أن الشركة المطعون عليها الأولى رفضت إستلام أقطانها وهي المعاد كبسها بالإستناد إلى قرار وزير المالية الصادر في ۱۰ يونيو سنة ۱۹۵۰ بحظر إستلام الأقطان المعاد كبسها ابتداء من إستحقاقات شهر يونيو سنة ۱۹۵۰ ، وأن هذا الرفض لا سند له بعد أن أوقف العمل بهذا القرار في ۹ يونيو سنة ۱۹۵۰ بالنسبة لما تضمنته من سريانه بأثر رجعي وبعد أن قضت محكمة القضاء الإداري بإلغائه في ۱۹۵۲/۲/۲۶ وأنه يترتب على ذلك إلزام الشركتين المضعون عليهما بإستلام الأقطان ودفع ثمنها دون إعتداد بالتصفيات بالسعر الذي تمت به ، وقد إستند الحكم المطعون فيه في قضائه برفض دعوى الطاعنة مقامة على هذا الأساس إلى أن العقد الذي أبرمته قد صفى في ظل قرار صدر بمنزله سلطة إصداره ولم يكن قد أوقف تنفيذه أو ألغى عند حصول التصفية وأنه لا يترتب على إلغاء هذا القرار بعد ذلك إعتباره منعدما وإنما يتعين لإبقاء على هذه التصفيات لصدورها من موظفين مختصين أسبق عليهم المشرع سلطة إجرائها وذلك إعمالا لنظرية الموظفين الفعليين . وهذا الذي استند إليه الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الأقطان التي قدمتها الطاعنة تنفيذا للعقد الذي أبرمته وهي من الأقطان المعاد كبسها قد رفضت إستنادا إلى قرار وزير المالية الصادر في ۱۰ يونيو سنة ۱۹۵۰ الذي حظر إستلام الأقطان المعاد كبسها واشتمل على نص جعل له أثرا رجعيا بالنسبة للعقود المستحقة في شهر يونيو سنة ۱۹۵۰ والتي أبرمت قبل العمل به ومنها العقد موضوع النزاع ، وإذا أجزيت تصفية هذه العقود بالسعر الذي تمت به بناء على رفض المطعون عليها الأولى إستلام هذه الأقطان ، وكان هذا القرار الوزاري قد أوقف العمل بما تضمنته من سريانه بأثر رجعي بموجب قرار رئيس مجلس الدولة في ۲۹ يونيو سنة ۱۹۵۰



الذي أوقف سريانه بالنسبة للقرارات التي تحدد ميعاد استحقاقها في شهر يونيه سنة ١٩٥٠ وكانت قد صفت فعلا أو في طريقها إلى التصفية وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يحكم في طلب الإلغاء ، وإذ ألغى قرار وزير المالية المشار إليه في جميع نصوصه بحكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ استنادا إلى عدم عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة ، وإلى أنه قرار وزارى استحدث قاعدة جديدة ما كان له — طبقا لأحكام الدستور — أن يقيم لها أثرا رجعيا ، وكان مقتضى حكم الإلغاء على هذا النحو هو إعتبار قرار ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ منعدما من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترتب عليه من آثار . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بتصفية عقد الطاعة التي تمت بسعر ١٥٤,٥٠ ريالاً للقنطار بناء على رفض المطعون عليها الأولى إستلام أقطانها في ظل قرار ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ ولم يعمل أثر هذا الإلغاء على التصفية ولم يجر تسوية الحساب بين الطرفين بالسعر الذي تحدده إعتبارات التعامل في السوق والظروف الملازمة على أساس أن قرار ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ لم يصدر أصلا فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المحكمة تنبه إلى أن الطاعة وقد أقامت دعواها وفق ما سلف بيانه على أساسين الأول مبناه طلب بطلان العقود موضوع الدعوى للاحتكار بما يستوجب بحث ثبوته في الدعوى وما قد يستتبع ذلك من أعمال أثره على عقد الطاعة وتطبيق قواعد البطلان بشأنه ، أما الأساس الآخر فيتعلق بتنفيذ عقد الطاعة وأثر إلغاء قرار ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ على تصفيته بالسعر الذي تمت به فإن بحث دعوى الطاعة على هذا الأساس الآخر لا يقوم إلا بعد استنفاد بحث الأساس الأول والإنتهاء إلى أن العقود صحيحة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى الأوجه .



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٧

بقيادة السيد المستشار/أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٣ القضائية :

حكم . ” الطعن في الأحكام ” . نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

حكم بتدب غير . انخلواؤه على قضاء قطعي باستحقاق المكافأة . بجواز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال في الميعاد المحدد . فواته . التراجع في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أنه . عدم قبول الطعن .

متى كان الحكم قد إنطوى على قضاء قطعي باستحقاق الماطعون عليه للمكافأة وإعانة الغلاء وبطل الإنذار والإجازة وقضاء تمهيدى بتدب مكتب الخبراء لبيان قيمة الأجر شاملا الأجر الأصلي والعمولات والمنح السنوية التي كان يحصل عليها الماطعون عليه ، وهو في الشق الأول منه مما يجوز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال<sup>(١)</sup> وميعاد الطعن فيه وفقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وستون يوما من تاريخ صدوره ، وإذ كان الطاعن قد تراخى في الطعن فيه إلى ما بعد ذلك الميعاد وبعد الحكم في الموضوع ، فإنه يكون — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — غير مقبول .

( ١ ) نقض ١٩٦٦/٢/٢٦ . الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٩ ق — هيئة عامة — س ١٧ ص ١٨ .

ونقض ١٩٦٦/٦/٧ . الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق س ١٧ ص ١٣٢٣ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد / محمد عطية ثلبي أقام الدعوى رقم ۳۸۹ سنة ۱۹۶۰ مدني الإسكندرية الابتدائية ضد السيد / حمزة محمد الشبراويشي يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ۲۳۱۲ ج و ۷۰۸ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لها إنه كان يشغل وظيفة وكيل المركز الرئيسي لمحلات الشبراويشي بالإسكندرية منذ ۱۹/۲/۱۹۳۶ وبأجر شهري قدره ۹۰ ج ارتفع إلى ۹۵ ج بمسافيه العمولات والمنحة السنوية ، واستمر إلى ۱۳/۹/۱۹۵۹ حيث فوجيء بفصله وإذ كان هذا الفصل تعسفا وبغير مبرر ويستحق في ذمة المدعي عليه مبلغ ۲۳۱۲ ج و ۷۰۸ م منه ۲۵۰ ج و ۳۷۵ م فرق مرتب و ۱۸۰۴ ج و ۹۱۴ م مكافأة مدة الخدمة و ۱۱۹ ج و ۷۰۰ م مقابل الإجازة و ۵۷ ج و ۵۰۰ م مقابل أيام الأعياد و ۸۰ ج و ۲۱۹ م بدل انذار فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وطلب المدعي عليه رفض الدعوى لأن سبب الفصل هو إخلال المدعي بالتزاماته الجوهرية وبتاريخ ۱۹۶۰/۱۲/۲۱ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعي عليه بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة أن المدعي أخل بالتزاماته الجوهرية للعقد وأضر بصالح المؤسسة التي يعمل بها و بانتاجها مخالفا بذلك نصوص اللائحة التنفيذية للعمل والدعي نفى ذلك بذات الطرق . وبعد التحقيق عادت وبتاريخ ۱۶۶۲/۲/۷ حكمت بإلزام المدعي عليه بأن يدفع للدعي مبلغ ۲۱۵۲ ج و ۵۰۸ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعي من باقي المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعي عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ۱۷۶ سنة ۱۸ ق . وبتاريخ ۱۹۶۲/۶/۲۵ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء للإطلاع على أوراق الدعوى ودفاتر مؤسسة الشبراويشي



وكشوف المرتبات بها لبيان الأجر الذى كان يتقاضاه المستأنف عليه قبل فصله على أن يكون هذا الأجر شاملا الأجر الأصيل والعمولات والمنح السنوية التى كان يحصل عليها والذي يصلح أساسا لحساب المكافأة وبيان ما كان يستحقه من علاوة غلاء ومالم يصرف منها إليه فى الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى وبيان ما حصل عليه المستأنف عليه من أجازات فى السنة التى فصل فيها . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ فحكت بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٨٢٥ ج و ١٢٣ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وأعفت المستأنف من باقى المصروفات . وطعن الطاعن فى هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن فى الحكم الأول وطلبت فى الموضوع رفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة لحكم ١٩٦٢/٦/٢٥ لأنه قطع فى استحقاق المطعون عليه للمكافأة وإعانة الغلاء وكان يتعين الطعن فيه استقلالاً بينما لم يطعن فيه إلا فى ١٩٦٣/١٢/١٦ ومع الحكم الصادر فى الموضوع وبعد قوات ميعاد الطعن .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى حكم ١٩٦٢/٦/٢٥ يبين أنه انطوى على قضاء قطعى باستحقاق المطعون عليه للمكافأة وإعانة الغلاء وبطل الإنذار والإجازة وقضاء تمهيدى بنسب مكتب الخبراء لبيان قيمة الأجر شاملا الأجر الأصيل والعمولات والمنح السنوية التى كان يحصل عليها المطعون عليه ، وهو فى الشق الأول منه مما يجوز الطعن فيه فور صدوره وعلى استقلال وميعاد الطعن فيه وفقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هو ستون يوما من تاريخ صدوره ، وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد تراخى بالطعن فيه إلى ١٩٦٣/١٢/١٦ وإلى ما بعد الحكم فى الموضوع ، فإنه يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مقبول .

## وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن حكم ۱۹۶۲/۶/۲۵ ساير الحكم الابتدائي فيما قضى به من مبدأ استحقاق المطعون عليه للكفاة وإمانة الغلاء والإنذار والإجازة ، وهو خطأ ومخالفة لأحكام المواد ۱۴۷ و ۱۴۸ و ۱۵۰ من القانون المدني والمادة ۷۶ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ فيما نصت عليه من أن العقد شريعة المتعاقدين وملزم لأطرافه وأنه يجوز لرب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان ودون مكافاة أو تعويض إذا لم يقم العامل بتأدية إلتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، وقد إلتزم المطعون عليه بالإمتناع عن العمل خارج المؤسسة وهو إلتزام جوهري أخل به بأن أنشأ لنفسه أعمالا يقوم بها في الخارج ، وفي ذلك ما ينحول الطاعن فصله بغير مكافاة ولا تعويض ولا إنذار سابق .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يتصل بقضاء الحكم الصادر في ۱۹۶۲/۶/۲۵ وقد سبق القول بعدم قبول الطعن فيه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه قصور من وجهين (أولهما) أنه إستند في قضائه إلى أن الخبير راعى أن تكون المنحة السنوية مرتب شهرين لا ثلاثة في حين أن الثابت في تقرير الخبير أنه احتسب المنحة بواقع ثلاثة شهور لا شهرين . (وثانيهما) أن الطاعن تمسك في دفاعه لدى محكمة الإستئناف بعدم أحقية المطعون عليه في المطالبة بفروق إمانة غلاء لأولاده بينما لم يخطر الطاعن بوجودهم ولا يعلمهم ، وسكوته سنوات عديدة يعتبر نزولا ضمنيا عن حقه في المطالبة بها ، وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " الحاضر عن المستأنف عليه طلب بجلسة ۱۹۶۳/۱۰/۲۸ اعتماد ما جاء بتقرير الخبير ولم يقدم المستأنف أى اعتراضات على ذلك التقرير حتى الأجل المحدد له " وأن المحكمة "تبيئت من مراجعة تقرير الخبير أن هذا الأخير قد راعى كل الاعتراضات التي قدمها إليه الحاضر عن المستأنف مع التقيد بما جاء بالحكم الصادر بتدبه



فقد احتسب الخبير علاوة غلاء عن السنوات الخمس الأخيرة فقط كما راعى أن تكون المنحة السنوية مرتب شهرين لا ثلاثة شهور حسبما تبين له من أن المنحة كانت منتظمة على أساس مرتب شهرين وأما ما أعطى من شهر ثالث فلم يكن بصفة منتظمة " وترى " اعتماد تقرير الخبير طالما لم يعترض عليه المستأنف وإرتضاه المستأنف عليه وقد تم طبقاً لما كلفه به الحكم الصادر بندينه ومن ثم ترى الأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها وتعديل الحكم المستأنف بما يتفق وتلك النتيجة " — وهو بذلك يكون قد عول في قضائه على تقرير الخبير واعتمده ولم يخالف الثابت فيه . ومردود في الوجه الثاني بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " الخبير المتدب قدم تقريره بملف الدعوى بعد أن قام بمباشرة المأمورية على النحو الموضح بمحاضر أعماله وقد انتهى الخبير في ذلك التقرير إلى أن جملة فروق إعانة الغلاء المستحقة للمستأنف عليه عن الفترة من ١٩٥٥/٢/٤ حتى تاريخ انتهاء مدة خدمته أي الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى حتى تاريخ خروجه من العمل هي مبلغ ٢٠٧ ج و ١٠٩ م " وبما سبق بيانه من أن الطاعن لم يعترض على تقرير الخبير .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم " رسم الدمغة " . يانصيب .

أعمال اليانصيب . ماهيتها . كل عمل يطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها . خضوعه لرسم الدمغة . مثال .

وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ " يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها " ووفقا للمادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ — يفرض " رسم دمغة نسبي قدره ٢٥ ٪ على المبالغ المخصصة للراغبين فى اليانصيب نقدا أو عينا " . وإذ كانت واقعة الدعوى تدور حول مبالغ خصصتها الشركة الطاعنة لمن يجمع ويقدم لها أو لأحد متعهديها مجموعة من الغطاءات تحمل حروف " كوكا كولا " وهو أمر موكول للصدقة وتعتبر بذلك من أعمال اليانصيب وتخضع — بالتالى — لرسم الدمغة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الشركة إسترداد رسم الدمغة الذى حصلته مصلحة الضرائب على هذه المبالغ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة التجارة والصناعة المصرية ”ميكو“ أقامت الدعوى رقم ١٤٨١ لسنة ٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب تطالب بإلزامها برد مبلغ ١٦١١ ج ٨٧٥ م رسوم الدمغة التى طالبتها بسدادها وسددها وفوائده بواقع ٦ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية إلى تمام السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالت شرحا لدعواها إنها قامت فى سنة ١٩٥٥ بالدعاية لزيادة مبيعاتها من مشروب الكوكا كولا وذلك بكتابة الحروف المكونة لكلمة ”كوكا كولا“ داخل السدادات التى تغطى بها الزجاجات وتعمدت بأن تدفع لكل شخص يتقدم لها ولموزعها مجموعة من السدادات مكونة لتلك الكلمة مبلغ خمسين قرشا وأخضعت مصلحة الضرائب الجوائز المالية المخصصة لذلك لرسم الدمغة المنصوص عليه فى المادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ باعتبارها من أعمال اليانصيب واستولت منها على مبلغ ٨٧٥, ١٦١١ ج وإذ كان تقديم الجوائز على هذا الوجه لا يندرج تحت أعمال اليانصيب التى تخضع لرسم الدمغة فقد انتهت إلى طلب الحكم برده . وبتاريخ ١٨/٦/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت الشركة بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه، والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٣٧ سنة ٧٧ ق. وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب

المحامية . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخضع الجوائز المالية التي قدمتها الشركة لعملائها لرسم الدمغة المنصوص عليه في المادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وهو خطأ ، لأن هذا الرسم يفرض على الربح في اليانصيب ، وأعمال اليانصيب ينظمها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ ، ويشترط فيها وجود أوراق مرقومة ومحب النمر الراجعة والحصول على ترخيص قبل القيام بها ، وهو مالا يتوافر في الجوائز التي وزعتها الشركة على المستهلكين بقصد رواج منتجاتها إذ الربح فيها لا يتوقف على مجرد الحظ والصدفة كما هو الحال في اليانصيب بل يتوقف على استهلاك الجمهور وإقباله على مشروب الكوكاكولا .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ ” يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدفة دون سواها “ ووفقا للمادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ يفرض ” رسم دمغة نسبي قدره ٢٥ ٪ على المبالغ المخصصة للراغبين في اليانصيب تقدا أو عينا “ — وإذ كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى تدور حول مبالغ خصصتها الشركة خلال سنة ١٩٥٥ لمن يجمع ويقدم لها أو لأحد متعهديها مجموعة من الغطاءات تحمل حروف ” كوكاكولا “ وهو أمر موكول للصدفة ويعتبر بذلك من أعمال اليانصيب وتخضع بالتالى لرسم الدمغة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الشركة استرداد رسم الدمغة الذى حصلته مصلحة الضرائب على هذه المبالغ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٧

رياسة السيد المستشار / محمود موفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صديق البشيشي .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ” بيانات منطوق حكم الإثبات ” . بطلان . ” حالات البطلان  
بغير نص ” . نقض .

الحكم بتدب خير . وجوب تحديده جلسة المرافعة حال إيداع الأمانة وجلسة  
أخرى في حال عدم إيداعها . مخالفة هذا الترتيب الزمني لا يترتب عليها البطلان بنص  
القانون . عدم إثبات الطاعن أمام محكمة الموضوع أن الإجراء ثابته ميب جوهرى ترتب  
عليه ضرره . عدم جواز التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(ب) خبرة . ” خبراء مصلحة الطب الشرعى ” . محكمة الموضوع . نقض .  
” المسائل الموضوعية ” . إثبات .

خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم وملاحياتهم قبل التعيين .  
اطمئنان محكمة الموضوع لتقرير هذا الخبر . النى على عمله بانعدام خبرته في تحقيق  
الخطوط جدول موضوعى لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . حكم . ” منطوق حكم الإثبات ” .  
إثبات .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز جدول محكمة أول درجة  
من الامتكتاب وتعديلها منطوق حكم الإثبات بقرار منها . نى موجه إلى إجراء اتخذته  
محكمة أول درجة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## (د هـ) خبرة . "مناقشة الخبير أو استبداله" . إثبات .

عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبير أو تعيين آخر أو ثلاثة خبراء آخرين .  
أمر متروك لمطلق تقديرها متى رأت في تقرير الخبير ما يبنى من ذلك ( المادتان ٢٤٣ و ٢٤٤ مرافعات ) .

## (و) خبرة . "عدم دعوة الخبير الخصوم" . نقض . بطلان .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير لعدم دعوة الخصوم . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز .

## (ز) خبرة . "ندب الخبير" . محكمة الموضوع .

عدم التزام محكمة الموضوع بنذب خبير لإجراء المضاهاة . القاضى هو الخبير الأهل .  
له إجراء المضاهاة بنفسه . النى بعدم كفاية أوراق المضاهاة التى استعان بها الخبير خير متبع بعد المضاهاة التى أجرتها المحكمة بنفسها .

١ - لئن كان القانون قد أوجب فى المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات أن تذكر المحكمة فى منطوق الحكم الذى يصدر بنذب الخبير تاريخ الجلسة التى تؤجل إليها القضية للرافعة فى حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية فى حال عدم إيداعها إلا أن القانون لم يرتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الترتيب الزمنى فإذا كان الطاعن لم يذكر أمام محكمة الاستئناف أن تمت ضرراً قد أصابه من مخالفة المحكمة الابتدائية لهذا الترتيب وكان مناط الحكم بالبطلان فى حالة عدم النص عليه أن يثبت أن الإجراء قد شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر بالخصم فإنه لا يقبل من الطاعن الادعاء بوقوع هذا الضرر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لا يعينون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعينون فيه وذلك طبقاً لما تقضى به المادتان ١٨ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء فإذا اطمأنت محكمة الموضوع إلى تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير فإن النى على الحكم بأن هذا الخبير لا خبرة له فى تحقيق



الخطوط لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول محكمة أول درجة عن استكتاب المطعون ضده بالتروير أمامها والتصريح للخبير المتدب بإجراء هذا الاستكتاب وكان النعي بذلك موجها إلى إجراء اتخذه محكمة أول درجة فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذي عينته في الدعوى بل إن الأمر في إجراء هذه المناقشة جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها فإن رأت في تقرير الخبير ما يغني عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها الذي لا معقب عليها فيه<sup>(١)</sup> .

٥ - ما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين ، إنما هو رخصة منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى ولم تزلوما لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها في ذلك .

٦ - إذ لم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلان عمل الخبير لعدم دعوته إياه ، فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض<sup>(٢)</sup> .

٧ - لقاضي الموضوع أن يبنى قضاءه بعدم صحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير لأن القاضي هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد أجرت المضاهاة بنفسها وانتهت منها إلى تزوير السند فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم كفاية أوراق المضاهاة التي استعان بها الخبير الذي جاء تقريره متفقا مع نتيجة المضاهاة التي أجرتها المحكمة يكون غير مستج .

(١) راجع قض ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١١٠٥ .

(٢) > > ١٩٦٦/٤/٧ > > ص ١٧ ص ٨٣٤ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تمحصل فى أن الطاعن استصدر بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦١ أمر أداء من محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون ضده قضى بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٤٥٠٠ ج وفوائده بواقع ٦ / سنويا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ حتى السداد ، واستند الطاعن فى ذلك إلى إقرار مؤرخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٩ منسوب صلبه إلى المطعون ضده ويتضمن مديونية له فى مبلغ ٦٠٠٠ ج يستحق الوفاء فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقال إن المطعون ضده أوفاه بمبلغ ١٥٠٠ ج من هذا الدين وأن الباقي هو ما طلب إلزام المطعون ضده بأدائه — عارض المطعون ضده فى هذا الأمر بالدعوى رقم ١١٠٣ سنة ١٩٦١ كلى الإسكندرية وأسمها على أن سند الدين مزور واتخذ إجراءات الإدعاء بتزويره بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦١ أصدرت محكمة أول درجة حكما قبل الفصل فى الموضوع يقضى بنسب قسم التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالإسكندرية لمضاهاة الإمضاء المنسوبة للطعون ضده على الإقرار المدعى بتزويره بتوقيعاته الصحيحة على أوراق الاستكتاب لبيان ما إذا كان التوقيع المطعون عليه صحيحا وصادرا منه أم لا — وبجلسة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ قررت المحكمة التصريح بتجيز باستكتاب المطعون ضده بحضور الطاعن إلا أن الخبير أعاد الأوراق إلى المحكمة لإجراء هذا الاستكتاب وتكليف الطرفين بتقديم أوراق رسمية أو عرفية معترف بها ولعرض الإيصاليين المؤرخين ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٩ ، ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ المقدمين لتجيز من الطاعن والموقع عليهما من المطعون ضده على طرفي الخصومة — وبجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ قرر وكيل المطعون ضده أنه يتعذر حضور موكله لاستكتابه لوجوده بالخارج وطلب إجراء المضاهاة على الشيكات الموجودة بالبنك العربى فى اليوم السابق واليوم اللاحق على تاريخ



الإقرار موضوع الدعوى وعلى الإيصاليين سألني الذكر المقدمين من الطاعن وقد وافق الأخير على ذلك . وفي تلك الجلسة قضت المحكمة بإعادة الأوراق إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لمباشرة المأمورية وفق منطوق الحكم الصادر بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦١ على أن تجري المضاهاة على توقيعات المطعون ضده على تقرير الإدعاء بالتزوير المؤرخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٦١ والإيصاليين المؤرخين ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٩ ، ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ وصرحت للخبير بإجراء المضاهاة — إذا رأى لزوما لذلك — على الشيكات الموقع عليها من المطعون ضده بالبنك العربي بالقاهرة في كل من اليوم السابق واللاحق على تاريخ الإقرار المدعى بتزويره — وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ وبعد أن قامت باستكتاب المطعون ضده بنفسها برد وبطلان الإقرار المؤرخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٩ وبإلغاء أمر الأداء المعارض فيه وبرفض دعوى الطاعن — فاستأنف الأخير هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٣٠٤ سنة ١٨ قضائية — وأثناء نظر الاستئناف قدم الطاعن تقريراً استشارياً انتهى فيه واضعه إلى أن التوقيع المنسوب إلى المطعون ضده على الإقرار المدعى بتزويره هو توقيع صحيح ولم تأخذ المحكمة بهذا التقرير — وقضت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — ولما عرض الطعن أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه عاره البطلان وخالف القانون من وجهين (الأول) أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦١ يندب خبيراً إذ حدد لنظر الدعوى جلسة ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ . في حال إيداع الأمانة وجلسة أبعد منها لنظر القضية في حال عدم إيداعها قد خالف الترتيب الزمني الذي حدده المشرع في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات، ذلك أن هذه المادة تقضي بأن تكون الجلسة التي تنظر فيها القضية في حال عدم إيداع الأمانة أقرب من تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للمرافعة في حال

إيداعها وقول الطاعن إن هذه المخالفة قد فوتت عليه حقه المقرر في المادة ٢٢٧ مرافعات في طلب سقوط حق خصمه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم إيداع الأمانة في الأجل الذي حددته المحكمة لإيداعها — الوجه الثاني أن المحكمة الابتدائية حددت موعدا لإستكتاب المطعون ضده أمامها ولكنها عادت فقررت بجلسة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ التصريح للخبير بإجراء هذا الاستكتاب وبذلك خالفت القانون إذ لا يجوز تعديل منطوق الحكم بقرار تصدره المحكمة — هذا إلى أنه لو أن المحكمة لم تعمل عن رأيها الأول ولم يحضر المطعون ضده بنفسه في الموعد الذي حددته لإجراء الاستكتاب لأمكن إعمال نص المادة ٢٦٧ مرافعات التي تجيز الحكم في هذه الحالة بصحة الورقة ولتغير بالتالي وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود بأنه وإن كان القانون قد أوجب في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات أن تذكر المحكمة في منطوق الحكم الذي يصدر بنسب الخبير تاريخ الجلسة التي تؤجل إليها القضية للمرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية في حالة عدم إيداعها إلا أن القانون لم يرتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الترتيب الزمني — ولما كان الطاعن وإن ضمن مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئناف أن محكمة أول درجة قد خالفت في حكمها القاضي بنسب الخبير هذا الترتيب الزمني الوارد في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات إلا أنه لم يذكر في هذه المذكرة الوحيدة المقدمة منه في الإستئناف ولا في صحيفة استئنافه ولا في مرافعة الحاضره بالجلسة أن ثمة ضررا قد أصابه من مخالفة المحكمة الابتدائية للسادة المذكورة فيما نص عليه بشأن تحديد الجلسات في حالة دفع الأمانة وعدم دفعها، وإذا كان مناط الحكم بالبطلان في حالة عدم النص عليه أن يثبت أن الإجراء قد شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر بالخصم وكان الطاعن على ما تقدم لم يدع أمام محكمة الموضوع أن ضررا ما قد أصابه من تلك المخالفة فإنه لا يقبل منه الإدعاء بوقوع هذا الضرر لأول مرة أمام محكمة النقض — والنعي في وجهه الثاني مردود بأنه لما كان هذا النعي موجه إلى إجراء اتخذته محكمة أول درجة وكان يبين من الاطلاع على الملف المضموم أن الطاعن لم يتمسك بهذا العيب أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام محكمة الإستئناف فإنه لا يقبل منه التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .



وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى — على الحكم المطعون فيه البطلان لإخلاله بحقه فى الدفاع ولقصوره فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الموضوع وهى فى سبيل تحقيق الإدعاء بالتزوير نذبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالإسكندرية للاستعانة بخبرته الفنية إلا أنه عهد بهذه المهمة إلى نائب الكياوى الشرعى عبد الله محمود سليمان الذى لا خبرة له فى تحقيق الخطوط خاصة وأن مدعى التزوير لم يجادل فى أمر من الأمور التى تتصل بعلم الكيمياء كتاريخ المداد ونوعه — ويقول الطاعن إنه لفت نظر محكمتى الموضوع إلى ذلك وطلب نذب خير أو ثلاثة خبراء فى الخطوط — كما طلب استدعاء الخبير الكياوى لمناقشته لكن المحكمة رفضت هذين الطلبين إكتفاء بما قالته من أنها تظمن إلى ما أورده الخبير الكياوى فى تقريره وبذلك جاء حكمها مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن الخبير الذى قام بعملية المضاهاة من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى. ولما كان هؤلاء الخبراء لا يعينون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحتهم لأعمال القسم الذى يعينون فيه وذلك طبقاً لما تقضى به المادتان ١٨ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء وإذا كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى تقرير هذا الخبير بعد أن جاءت نتيجة المضاهاة التى أجرتها بنفسها مؤيدة له فإن ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يبدو أن يكون جدلاً من الطاعن فى تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض — أما ما ينهه الطاعن على الحكم من أنه رفض إجابته إلى طلب استدعاء الخبير المتدب لمناقشته كما رفض نذب خير أو ثلاثة خبراء هذا النعى مردود بأنه ليس فى نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذى عينته فى الدعوى بل إن الأمر فى إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها فإن رأت فى تقرير الخبير ما يبنى عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها الذى لا معقب عليها فيه والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين فتلك رخصة أخرى منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها — وما دامت المحكمة قد

اطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى ولم تر لزوما لتعيين خبير آخر فلارقيب عليها في ذلك

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه عاره البطلان من وجهين ( الأول ) أن الخبير المتدب أغفل دعوة الطاعن قبل بدء عمله مما يترتب عليه بطلان عمل الخبير طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات ولو أنه دعاه للحضور لكشف له من الخلاف بين توقيعي مدعى التزوير على الإيصاليين اللذين أجرى عليهما المضاهاة ولأظهر له لزوم إجراءاتها على التوقيعات الثابتة على الشيكات الموجودة بالبنك العربي ( الوجه الثاني ) أنه وإن كانت أوراق المضاهاة التي اتفق الطرفان أساسا عليها هي التوقيعات الموجودة على الإيصاليين المقدمين من الطاعن — إلا أن الطاعن قد طلب بالإضافة إلى ذلك إجراء المضاهاة على الأوراق الموجودة بالبنك العربي وكان يهدف من ذلك إلى اطلاع الخبير على توقيعات مختلفة للطعون ضده يتضح منها أنه لا يلتزم قاعدة خطية ثابتة لكن الحكم الصادر بجلية ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ صرح للخبير بإجراء المضاهاة على التوقيعات الموجودة بالبنك — إذا رأى لزوما لذلك — ولم يجد الخبير لزوما لإجراء هذه المضاهاة لأنه لم يدع الطاعن ولم يتبين لقصور خبرته الخلاف بين توقيعات المطعون ضده على الإيصاليين اللذين أجرى المضاهاة عليهما ومع ذلك فإنه لم يبين علة اكتفائه بإجراء المضاهاة على الإيصاليين المذكورين دون الأوراق الموجودة بالبنك الأمر الذي يترتب عليه بطلان عمل الخبير بطلانا جوهريا وبالتالي بطلان الحكم المطعون فيه لا بثنائه على هذا العمل الباطل .

وحيث إن النعي في شقه الأول المتعلق بعدم دعوة الخبير للطاعن مردود بأنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع البطلان الذي يدعيه فإنه لا يقبل منه التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض — أما ما يعترض به الطاعن من أن الخبير الذي عينته المحكمة لم يجر المضاهاة على توقيعات المطعون ضده الموجودة بالبنك العربي فقد رد عليه الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بقوله ” وحيث إنه فيما يتعلق بالاعتصار على إجراء المضاهاة على الإيصاليين المؤرخين ١٩٥٩/١/٢٦ ، ١٩٥٩/٢/٢٥ فإن هذين الإيصاليين مقدمان من نفس المعارض ضده ( الطاعن ) وطلب إجراء المضاهاة عليهما



صراحة وقد وافق المعارض (المطعون ضده) على ذلك كما أن المحكمة بحكمها الصادر في ١٩٦٢/٤/١ لم تلزم الخبير بإجراء المضاهاة على الشيكات الموجودة بالبنك العربي إلا إذا رأى هو لزوماً لذلك وقد أجرى المضاهاة على هذين الايصالين وعلى توقيع المعارض على تقرير الطعن وخلص من أبحاثه إلى أن التوقيع المدون بالإقرار المطعون فيه يغير توقيعات أوراق المضاهاة ووضح أوجه الخلاف المتعددة على نحو يجعل المحكمة مطمئن للاخذ بما انتهى إليه في تقريره هذا فضلاً عن أن المحكمة قد استكثبت المعارض بالجلسة الأخيرة وتبينت خلافات متعددة وواضحة في الميزات الخطية وطريقة تكوين الحروف والمقاطع المناظرة واتصال بعضها ببعض الآخر الأمر الذي يقطع بأن التوقيع المذيل به الإقرار لم يصدر من مدعى التزوير وأنه مزور عليه فعلاً — وهذا الذي قاله الحكم يتضمن الرد الكافي على ما يشير الطاعن في وجه النعي ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة — وإذا كانت المحكمة الابتدائية التي أخذت بأسبابها محكمة الاستئناف قد انتهت من عملية المضاهاة التي أجرتها بنفسها إلى أن توقيع المطعون ضده على الإقرار المدعى بتزويره يختلف عن توقيعه الذي كتبه عند امتهنته أمامها وخلصت من هذه المضاهاة إلى القطع بتزوير التوقيع المنسوب إلى المطعون ضده على ذلك الإقرار وكان لقاضي الموضوع أن يبنى قضاءه بعدم صحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير لأن القاضي هو الخبير الأمل في ما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه فإن ما يشير الطاعن في شأن عدم كفاية أوراق المضاهاة التي استعان بها الخبير يكون غير مستج بعد إذ أجرت المحكمة المضاهاة بنفسها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه البطلان لقصوره في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم إلى محكمة الاستئناف تقريراً استشارياً انتهى فيه واضعه إلى أن التوقيع المنسوب إلى المطعون ضده على السند المدعى بتزويره هو توقيع صحيح صادر من يده وقد تضمن هذا التقرير عدة اعتراضات جوهرية على تقرير الخبير المعين في الدعوى تؤدي إلى بطلانه ومع ذلك فقد اعتمد الحكم المطعون فيه هذا التقرير الأخير وأطرح تقرير الخبير الاستشاري دون أن يقول كلمته فيه أو يرد على ما تضمنه من اعتراضات وبذلك

جاء معينا بالقصور ويضيف الطاعن أنه دافع أمام محكمة الموضوع بقيام خصومة قضائية بين شقيقه وبين الكياوى منير الجبالى رئيس الخبير المتدب فى الدعوى مما يدعو إلى عدم الإطمئنان إلى عمل هذا الخبير إلا أن المحكمة أهدرت هذا الدفاع بمقولة إن الكياوى منير الجبالى ليس هو واضع التقرير ويرى الطاعن أن هذا الرد غير سائق لأن الكياوى منير الجبالى هو الذى يعتمد تقارير الخبير المتدب باعتباره رئيسه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أطرحت التقرير الاستشارى لأنها وجدت فيما أورده الخبير المعين فى الدعوى فى تقريره لإثبات تزوير التوقيع المدعى بتزويره ما يجعلها تطمئن إلى صحة النتيجة التى انتهى إليها هذا الخبير وتطرح ما تضمنته تقرير الخبير الاستشارى مخالفا له ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير الذى عينته المحكمة فى الدعوى وأحال إليه مقاما على أسبابه وكان هذا التقرير قد تكفل بالرد على جميع الإعتراضات التى تضمنها التقرير الاستشارى فإن الحكم يكون قد تضمن الرد على تلك الإعتراضات ويكون ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، أما ينعاه الطاعن على الحكم من أن الخبير المتدب قد تأثر برأى رئيسه الذى بينه وبين شقيق الطاعن خصومة فقد رد عليه الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه بقوله ” إن الثابت من التقرير المرفق أن الذى تولى عملية المضاهاة والفحص هو نائب الكياوى الشرعى بقسم الأبحاث عبد الله محمود سليمان وليس الكياوى منير الجبالى ” وهو رد موضوعى سائق إذ لم يقدم الطاعن دليلا على أن الكياوى منير الجبالى قد اعتمد التقرير أو راجعه أما باقى ما ينعاه الطاعن فى هذا السبب فلا يعدو أن يكون مجادلة منه فى خفى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته فى الاقتناع وهى مجادلة لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة . ومضوية السادة المستشارين :  
عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد صدق البشيشي .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) قوة الأمر المقضى . إستئناف . "سلطة محكمة الاستئناف" . نقض .  
"حالات الطعن" . إختصاص .

الحكم من محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المسأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . تضييع قضاء ضميا بعدم الإختصاص . قضاء المحكمة الابتدائية — على مقتضى الحكم الإستئنافي — بإعادة الدعوى إلى محكمة الإستئناف لاستنفاد ولايتها عليها لقضائها بإعلان قرار اللجنة الجمركية المتظلم منه . تضييع الحكم الابتدائي في أسباب المكلة لمنطوقه قضاء ضميا بعدم إختصاصها بنظر موضوع الدعوى وبإختصاص محكمة الإستئناف بنظره . صيرورة هذا القضاء باتا حازما قوة الأمر المقضى . فصل محكمة الإستئناف في موضوع الدعوى . عدم مخالفة حكمها للحكم الصادر منها من قبل . الحكم الإستئنافي في موضوع الدعوى لم يفصل في مسألة الإختصاص التي حسمها الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة الابتدائية نهائيا .

(ب) جمارك . "أحوال التهريب الجمركي" . إختصاص . "إختصاص اللجنة الجمركية" .

إختصاص اللجنة الجمركية بنظر حالات تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصري ومحاوله إنراجها بغير ترخيص من وزير المالية بالمخالفة للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩  
إختصاص اللجنة الجمركية بحالة التصدير الفعلي دون ضرورة لضبط البضائع ضبطا ماديا .

١ — متى كان قضاء المحكمة الابتدائية بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف على أساس أنها سبق أن قضت بإعلان قرار اللجنة الجمركية واستنفدت بذلك ولايتها على الدعوى بحيث لا يجوز لها العودة إلى الحكم فيها — قد تضمن

في أسبابه المشكلة لمنطوقه والتي يقوم عليها هذا المنطوق قضاء ضمينا منها بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره ، فإن هذا القضاء يعتبر مخالفا للحكم الصادر من قبل من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها والذي تضمن قضاء ضمينا بعدم اختصاصها بنظر هذا الموضوع وباختصاص محكمة الدرجة الأولى بنظره . وإذا كان قضاء المحكمة الابتدائية الذي جاء على مقتضى حكم محكمة الاستئناف المذكور قد أصبح باتا وحائزا لقوة الأمر المقضى بقضاء محكمة الاستئناف بعدم جواز إستئنافه وبفوات مواعيد الطعن بالنقض في هذا القضاء الأخير ، فإن محكمة الاستئناف إذا فصلت بعد ذلك في موضوع الدعوى لا يكون حكمها — المطعون فيه — قد خالف الحكم السابق صدوره من نفس المحكمة فيما قضى به هذا الحكم الأخير من عدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في مسألة الاختصاص وإنما الذي فصل فيها هو حكم سابق عليه حاز قوة الأمر المقضى وهو الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف وما كان للحكم المطعون فيه أن يتعرض للإختصاص بعد الفصل فيه نهائيا .

٢ — مؤدى نص المادتين ١ و ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع قد أضاف إلى أحوال التهريب التي تختص بنظرها اللجنة الجمركية بموجب المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية حالتين جديدتين هما تصدير حاصلات وبضائع معينة من القطر المصري ومحاولة إخراجها بغير ترخيص من وزير المالية وسأوى في ذلك بين التصدير التام الذي تخرج به البضائع فعلا من القطر المصري بدون ترخيص وبين الشروع في تصدير البضائع المهربة التي يفشل المصدر في إخراجها من البلاد فتضبط عند محاولة إخراجها . ومن ثم تكون ولاية اللجنة الجمركية قد امتدت بحكم المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر إلى حالة تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصري بالمخالفة لهذا المرسوم بقانون وهي حالة تتم بالتصدير الفعلي وقد يتصور معها ضبط البضاعة أو مطاردتها خارج حدود دائرة المراقبة الجمركية أى داخل حدود بلاد أخرى مجاورة وتتميز هذه الحالة عن محاولة إخراج البضائع التي نص عليها المرسوم بقانون في نفس الوقت والتي



يصدق عليها وحدها حكم "الضبط" الذي أشارت إليه المادة الثالثة سالفة الذكر، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر تهمة تصدير البضائع بدون ترخيص من وزير المالية على أن هذه البضائع لم تضبط، وكانت هذه الحالة من الحالات التي تختص بها اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطاً مادياً طبقاً للرسوم بقانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۵۹ فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون.

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده اتهم مع آخرين في القضية رقم ۹۸ سنة ۱۹۴۸ بجمارك السويس بأنهم في يوم ۶ مارس، ۳ أبريل سنة ۱۹۴۷ ارتكبوا جريمة تهريب جمركي بتصديرهم كمية من الأرز والنحاس إلى بيروت على المركب "شكر الله" بدون ترخيص بذلك وبالمخالفة لأحكام القانون رقم ۹۸ سنة ۱۹۳۹. وبتاريخ ۳۰ أبريل سنة ۱۹۴۹ قضت اللجنة الجمركية بالسويس بأدائهم وبالزام المطعون ضده بالتضامن مع آخرين بقيمة البضائع المهربة وقدرها ۱۶۸۹۴ ج و ۵۰۰ م وبتغريمه ۸۱ ج و ۴۰ م ومصادرة المركب التي استخدمت في عملية التهريب وعارض المطعون ضده في هذا القرار بالدعوى رقم ۱۰۷ سنة ۱۹۴۹ كلى السويس التي طلب فيها (أولاً) بوبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ حكم الغرامة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ۳۶ من اللائحة الجمركية (ثانياً) بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بإصدار القرار المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن (ثالثاً) واحتياطياً بإلغاء القرار المعارض فيه وببراءته مما نسب إليه في القضية

رقم ٩٨ سنة ١٩٤٨ جمارك السويس ( رابعا ) ومن باب الاحتياط الكلى بعدم جواز الحكم بالمصادرة وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإعلان قرار اللجنة الجمركية الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ وبراءة المعارض ( المطعون ضده ) فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٥٩ سنة ٦٦ ق طالبن القضاء بإعلان هذا الحكم وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها من جديد بعد تحضيرها طبقا للقانون وأسست قضاءها هذا على أن الحكم باطل لعدم التوقيع على مسودته إلا من رئيس الدائرة التي أصدرته وبعد تعجيل الدعوى أمام محكمة القاهرة ( دائرة السويس ) نفاذا لذلك الحكم قضت تلك المحكمة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ قرار اللجنة الجمركية الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ والتأجيل لجلسة ١٢/٤/١٩٥٣ لنظرها بجلسة التحضير بالنسبة لباقي الطلبات وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ قررت محكمة القاهرة ( دائرة السويس ) إعادة القضية إلى محكمة ثانية درجة لاستنفاد ولايتها بالحكم في موضوعها بحكمها الصادر بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ واستأنف الطاعنان هذا القرار والحكم الصادر قبله بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ قرار اللجنة الجمركية وطلبا لإلغاء هذين الحكمين وإحالة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٠٣ سنة ٨٩ ق ودفع المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف بإعلان صحيفة الاستئناف بالنسبة لاستئناف الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ لحلوها من أسباب الطعن فيه وطلب رفض استئناف الحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ — وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة استئناف القاهرة (أولا) بإعلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ( ثانيا ) بعدم جواز استئناف القرار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وبالزام المستأنفين ( الطاعنين ) بالمصروفات وحددت المحكمة جلسة ٢ مارس سنة ١٩٦٣ لنظر الموضوع . وعند نظره دفع الطاعنان بانقضاء الخصومة عملا بالمادة ٣٠٧ من قانون المرافعات وفي ٢١ أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع وبقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بعدم اختصاص اللجنة الجمركية



بنظر الدعوى وبإلغاء قرارها الصادر بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ - الطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٦ يونيو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم في خصوص السبب الثانى وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما استأنفا الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ والقاضى ببطلان قرار اللجنة الجزائية وبراءة المطعون ضده وقد قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ في استئنافهما هذا بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها وهذا الحكم وهو يتضمن قضاء من محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها بنظر النزاع وبالإحالة إلى محكمة الدرجة الأولى وإن كان قد أخطأ لعدم تصديده لموضوع الدعوى وتخليه عنه لمحكمة أول درجة وهو ما فطنت إليه بحق هذه المحكمة الأخيرة بعد عودة القضية إليها إلا أنه وقد أصبح ذلك الحكم باتاً بفوات ميعاد الطعن فيه بالنقض فإن محكمة الاستئناف تكون قد استنفدت به ولايتها في نظر موضوع الدعوى ومن ثم فما كان يجوز لها أن تعود فتنظره بعد أن أعادت إليها محكمة الدرجة الأولى القضية وإذ لم تنبيه محكمة الاستئناف إلى ذلك وفصلت في موضوع الدعوى بحكمها المطعون فيه على خلاف ما قضى به الحكم الصادر منها في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ في الاستئناف رقم ١٣٥٩ سنة ٦٦ قضائية والذي صار انتهائياً وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه فإنها تكون قد خالفت نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما كان الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ لبطلانه وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها من جديد فإن هذه المحكمة الأخيرة عند عرض القضية عليها بعد ذلك قضت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بإعادتها إلى محكمة الاستئناف ووصفت

قضاها هذا بأنه قرار وأسمته على أنها سبق أن قضت في موضوع الدعوى بحكمها الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ ببطلان قرار اللجنة الجمركية واستنفدت بذلك ولايتها على الدعوى بحيث لا يجوز لها العودة إلى الحكم فيها ولما استأنفت مصلحة الجمارك التي يمثلها الطاعنان هذا القضاء حكمت محكمة الاستئناف في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ بعدم جواز استئنافه وقد مضى ميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم دون أن يطعن فيه أحد من الخصوم — لما كان قضاء المحكمة الابتدائية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف قد تضمن في أسبابه المكلة لمنطوقه والتي يقوم عليها هذا المنطوق قضاء ضمينا منها بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى لاستنفاد ولايتها عليه وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره فإن هذا القضاء هو الذي يعتبر مخالفا للحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ والذي تضمن قضاء ضمينا بعدم اختصاصها بنظر هذا الموضوع وباختصاص محكمة الدرجة الأولى بنظره وإذا كان قضاء المحكمة الابتدائية الذي جاء على تقيض حكم محكمة الاستئناف المذكور قد أصبح باتا وحائزا لقوة الأمر المقضى بقضاء محكمة الاستئناف بعدم جواز استئنافه وبفوات ميعاد الطعن بالنقض في هذا القضاء الأخير فإن محكمة الاستئناف إذ فصلت بعد ذلك في موضوع الدعوى بحكمها المطعون فيه فلا يكون حكمها هذا قد خالف الحكم الصادر من نفس المحكمة في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ فيما قضى به هذا الحكم الأخير من عدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في مسألة الاختصاص وإنما الذي فصل فيها هو حكم سابق عليه حاز قوة الأمر المقضى وهو الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ والذي قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه. وما كان للحكم المطعون فيه أن يتعرض للاختصاص بعد الفصل فيه نهائيا ومن ثم يكون النعي عليه بخالفة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن هذا الحكم قضى بعدم اختصاص اللجنة الجمركية استنادا إلى القول بأن الطرود موضوع جريمة التهريب



المستندة إلى المطعون ضده لم تضبط داخل المنطقة الجمركية ولم يطاردها رجال الجمارك خارج هذه المنطقة في عرض البحر مع أن القانون لم يشترط الضبط المسمى لقيام جريمة التهريب الجمركي واختصاص اللجنة الجمركية بنظرها كما أنه لا يلزم لإثبات هذه الجريمة ضبط البضائع المهربة وإنما يجوز إثباتها بأي دليل، هذا إلى أن تصدير البضائع التي حظر المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ تصديرها بغير ترخيص من وزير المالية يعتبر وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون تهريبا تنطبق عليه المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وتختص اللجنة الجمركية بنظره دون حاجة لضبط البضاعة المصدرة ضبطا ماديا .

وحيث إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ تنص على أنه " لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع التي تدخل ضمن الأصناف الميمنة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون " وتنص المادة الثالثة منه على أن " جميع الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها مخالفة لهذا المرسوم بقانون تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية " ومؤدى ذلك أن الشارع قد أضاف إلى أحوال التهريب التي تختص بنظرها اللجنة الجمركية بموجب المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية حالتين جديدتين هما تصدير حاصلات وبضائع معينة من القطر المصري ومحاولة إخراجها بغير ترخيص من وزير المالية وماوى في ذلك بين التصدير التام الذي تخرج به البضائع فعلا من القطر المصري بدون ترخيص وبين الشروع في تصدير البضائع المهربة التي يفشل المصدر في إخراجها من البلاد فتضبط عند محاولة إخراجها . وهذا الذي قرره المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ عن حظر التصدير والشروع فيه تنفى معه كل جدوى لبحث ما أثاره المطعون ضده وما اتجه إليه الحكم المطعون فيه من أن ولاية اللجنة الجمركية لا تنعقد طبقا لتأويله للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية إلا إذا ضبطت البضائع المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية أو إذا طاردها عمال الحكومة خارج هذه الدائرة أو كانت من البضائع المنوعة أو المحتكرية للحكومة أو في غير ذلك من الأحوال الواردة في المادة الثانية من اللائحة الجمركية إذ أن ولاية اللجنة الجمركية قد امتدت بحكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ إلى حالة جديدة وهي حالة الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري .

بالمخالفة لهذا المرسوم بقانون وهي حالة تتم بالتصدير الفعلي وقد لا يتصور معها ضبط البضاعة أو مطاردتها خارج حدود دائرة المراقبة الجمركية أى داخل حدود بلاد أخرى مجاورة وتتميز هذه الحالة عن محاولة إخراج البضائع التى نص عليها المرسوم بقانون فى نفس الوقت والتي يصدق عليها وحدها حكم " الضبط " الذى أشارت إليه المادة الثالثة سالفه الذكر . ولا يقدح فى ذلك أن تكون المادة الثالثة المذكورة قد نصت على أن الحاصلات والبضائع التى تصدر من القطر المصرى أو يحاول إخراجها . تطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية إذ أن المقصود من ذلك هو تقرير ولاية اللجنة الجمركية بحالات التصدير أو الشروع فيه بالمخالفة للرسوم بقانون المشار إليه وتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية من إجراءات للمحاكمة والمعارضة فى قرارات اللجنة ومن عقوبات فى مواد التهريب—ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم إختصاص اللجنة الجمركية بنظر تهمة تصدير البضائع التى اتهم المطعون ضده بتصديرها من السويس إلى بيروت بدون ترخيص من وزير المالية— أقام قضاءه هذا على أن هذه البضائع لم تضبط وكانت هذه الحالة، وعلى ما سبق بيانه ، من الحالات التى تختص بها اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطا ماديا طبقا للمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/عمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المحلفين :  
 محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير .

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) عقد . "عيوب الرضا" . "الاستغلال" . محكمة الموضوع .  
 "مسائل الواقع" . قاض .

عمرط تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم  
 العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا . تقدير ذلك  
 من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .

(ب) وارث . "حق الوارث في التركة" . مرض الموت . وصية .

حق الورثة يتعلق في مرض الموت بمال المورث بالنسبة للثلثين . للرئيس التصرف  
 في الثلث الباقي بطريق التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية .

(ج) وارث . "تصرف المورث في مرض الموت" . "حجية تاريخه قبل  
 الورثة" . غير . إثبات .

عدم الاحتجاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت  
 بتاريخ السند المطعون عليه إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا . حجية هذا التاريخ قبل الورثة  
 حتى يثبتوا عدم صحته ومدور التصرف في مرض الموت .

١ — يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد  
 المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا  
 بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع المتعاقد المغبون إلى التعاقد . وتقدير  
 ما إذا كان الاستغلال هو الدافع إلى التعاقد أم لا هو من مسائل الواقع التي يستقل  
 بتقديرها قاضي الموضوع .

٢ - لن كان حق الورثة يتعلق في مرض الموت بماله إلا أن هذا الحق لا يتعلق إلا بالثلثين منه أما الثلث الباقي فقد جعله الشارع حقا للمريض ينفقه فيما يرى بواسطة التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية .

٣ - وإن كانت المادة ٩١٦ من القانون المدني قد نصت على أنه لا يحتاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً، إلا أن هذا التاريخ يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر في تاريخ آخر توصلاً منهم إلى إثبات أن صدوره كان في مرض الموت فإذا عجزوا عن هذا الإثبات ظل التاريخ المذكور في العقد حجة عليهم باعتبارهم خلفاء لمورثهم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣١٢٤ لسنة ٥٨ كلى مصر على الطاعنين وعلى ورثة المرحوم محمد على شوقي طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٦ والمتضمن بيع زوجها المرحوم مصطفى على شوقي لها ٤ ف و ١٢ ط و ١٥ س مينة الحدود بالصحيفة وبالعقد مقابل ثمن قدره خمسمائة جنيه . وقالت بيانا للدعوى إن زوجها توفي قبل التوقيع على العقد النهائي ، كما توفي أخوه المرحوم محمد على شوقي بعد أن وافق على تحديد الأطنان المبيعة لشيوعها بينهما ، وامتنع الطاعنون وهم أولاد زوجها عن التوقيع على العقد النهائي فاضطرت لإقامة الدعوى بطلباتها سالفه الذكر . كما أقام المطعون ضده الثاني بصفته وصيا لخصومة على القاصرين نبيل وشوقية الدعوى رقم ٣١٢٥ لسنة ١٩٥٨ كلى مصر على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٦ والمتضمن بيع



المرحوم مصطفى على شوقي ١٥ فدانا مينة الحدود بالصحيفة وبالعقد لولديه القاصرين نبيل وشوقية مقابل ثمن قدره ألف وخمسمائة جنيه منها عشرة أفدنة لولده نبيل والخمسة الباقية لإبنته شوقية . وقال بيانا للدعوى إن البائع قبض ثمن هذه الأطنان من مال زوجته والدة القاصرين " المطعون ضدها الأولى " تبرعا منها لهما وتوفي قبل إتمام العقد النهائي ورفض باقي الورثة إتمامه وأن محكمة الأحوال الشخصية عيّنته وصياا لخصومة وأذنته برفع الدعوى فأقامها بطلباته سالفة الذكر . وقد أمرت محكمة القاهرة الابتدائية بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد . وأقام الطاعنون دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم بإبطال الوصية الصادرة من مورثهم المرحوم مصطفى على شوقي بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٧ والمصدق على توقيعه عليها برقم ٧٢٠ ب لسنة ١٩٥٧ توقيعات جيزة والمتضمنة إيصاءه لزوجته المطعون ضدها الأولى ولولديه منها نبيل وشوقية بثلاث ما يملك وقت وفاته ، وأدخلوا أمين الشهر العقاري خصما في الدعوى ليقدم تلك الوصية إذ كانت مودعة مكتب الشهر بالجيزة ودفعوا الدعويين المقامين عليهم بجهلهم توقيع مورثهم على عقدى البيع وبعد أن حلفوا اليمين بعدم العلم ندبت المحكمة قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة إمضاءات المورث الثابتة في أوراق رسمية بامضائه على عقدى البيع . وإذ قدم ذلك القسم تقريره الذى انتهى فيه إلى صحة توقيع المورث على العقدين ، انحصر دفاع الطاعنين في أن أباهم البائع وهو شيخ هرم تزوج بالمطعون ضدها وهى صبية ، تصغره سنين عددا ، وما لبثت أن باعدت بينه وبينهم فوق تحت سلطانها نتيجة فارق السن بينهما وضعفه ومرضه ، واستغلت فيه — لما تقدم — طيشه البين وهواه الجالح بها فاستكتبتة عقدى البيع بغير مقابل ودفعته إلى الإيصاء لها ولولديها منه بثلاث ما يملك وهو ما يبطل عقدى البيع والوصية عملا بالمادة ١٢٩ من القانون المدنى . وأضاف الطاعنون في دفاعهم أن عقدى البيع قد صدر من والدهم في تاريخ لاحق للتاريخ الثابت بهما ، وأثناء مرض الموت وعلى سبيل التبرع ومن ثم يعتبر التصرف الحاصل بموجبهما مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية عملا بالمادة ٩١٦ من القانون المدنى ، كما ضمنوا دفاعهم أن هذا التصرف يعتبر أيضا وصية طبقا للمادة ٩١٧ من ذلك القانون لأنه صدر لوارث واحتفظ المورث بحيازة الأطنان التى تصرف فيها ، وظل متفعلا بها إلى أن مات . وأنه لما كان ثمة وصية بالثلاث

فإن الموصى به بمقتضى عقدى البيع يكون زائداً عن الثلث ويكون هذان العقدان باطلين لعدم إجازة الورثة لهما . كما طعنوا أيضاً في الوصية المؤرخة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٧ بالبطلان لصدورها من مورثهم في مرض موته وهو معدوم الإرادة ونخلوها من تحديد المال الموصى به . وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بشهادة الشهود أن مورثهم المرحوم مصطفى على شوقى عندما وقع على عقدى البيع وعلى الوصية كان على حالة واضحة من هوى جاح وطيش بين استغله المطعون ضدها الأولى فاستوقعته تلك الأوراق كما أنه كان مريضاً مرض الموت وصرحت للمطعون ضدهما الأولى والثانى بالنفى . وبعد أن سمعت تلك المحكمة شهود المطعون ضدهما وبعض شهود الطاعنين قضت بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ بصحة ونفاذ عقدى البيع ورفض الدعوى الفرعية . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف المقيد برقم ١٢٧٩ لسنة ٧٩ ق ، وتمسكوا في صحيفة استئنافهم وفي مذكرتهم بدفاعهم السابق ذكره ، ونعوا على محكمة أول درجة عدم سماع باقى شهودهم مع أن الأجل المحدد للتحقيق لم يكن قد انتهى وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣ أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن المورث عند ما وقع على عقدى البيع وعلى الوصية كان على حالة واضحة من طيش بين وهوى جاح استغله زوجه فاستوقعته تلك الأوراق وأنه كان مريضاً مرض الموت وأن العقدين قد قصد بهما اتبرع المضاف إلى ما بعد الموت . وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين قضت بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم بالنسبة للشق الأخير من السببين الثانى والثالث من أسباب الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعنون في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدنى وفي تفسيرها ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم كان على حال من الطيش البين والهوى الجاح لزوجه وأنها استغلت هذه



الحال فدفعته إلى تحرير عقدى البيع لها ولولديها منه بغير مقابل وإلى الإيصاء لهم بثلاث ما يملك مما يجعل عقدى البيع والوصية باطلين طبقاً للمادة ١٢٩ من القانون المدنى ، وساقوا على ذلك من الأدلة ما هو كاف لإثباته ومن هذه الأدلة فارق السن بينهما وهو ما يبلغ العشرين عاماً وعدم التكافؤ بينهما إذ كان الزوج ثرياً يملك ثمانين فدانا ومن أسرة كبيرة بينما كانت الزوجة معدمة وكانت من قبل زوجة لكواء ومع ذلك استطاعت أن تؤثر عليه حتى قبل الزواج بها ، وزاد تأثيرها عليه بعد الزواج فباعدت بينه وبين أولاده الطاعنين وانفردت به تبسط عليه سلطانها حتى انتقادها مسلوب الإرادة . واستشهدوا على ذلك بأقوال الشهود فى التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ومن بينهم دولت شوقى شقيقة المورث وأحمد يسرى شاهدى الطرفين ، وبالإقرار الكتابى الصادر من محمد محفوظ حسين ومحمد مصطفى فهمى اللذين ذكرا فيه أن المطعون ضدها الأولى منعت زوجها من الإتصال بأولاده وأنه كان لا يرفض لها طلباً . وأضافوا أمام محكمة الموضوع أن مما أحان الزوجة على ذلك حالة المورث المرضية وقت صدور هذه التصرفات منه إذ كان مريضاً بالسكر وأجرى جراحة فى البروستاتا وأصيب بعد ذلك بنحراج فى الرئة وقد أدى ذلك كله إلى وفاته ويقول الطاعنون إنهم على الرغم من توافر عناصر المادة ١٢٩ من القانون المدنى فإن الحكم المطعون فيه رفض تطبيقها مفسراً ما نصت عليه تلك المادة من الطيش البين والهوى الجاح بأنه مطارحة الزوج لزوجته الهوى والغرام . وهذا التفسير الخاطئ هو الذى نأى بالحكم عن الفهم الصحيح للمادة ١٢٩ سالفة الذكر وقاده إلى الخطأ فى تطبيقها .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدنى أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جاحاً بمعنى أن يكون هذا الإستغلال هو الذى دفع المتعاقد المغبون إلى التعاقد . وتقدير ما إذا كان الإستغلال هو الدافع إلى التعاقد أم لا هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال شهود الطاعنين فى التحقيق الذى أجرته المحكمة قد خلص إلى تقرير أن هذه الأقوال قد خلت من أية واقعة تثبت قيام حالة طيش بين أو هوى جاح لدى مورث الطاعنين استغلته الزوجة وحملته على تحرير

الأوراق المطعون عليها ورتب الحكم على ذلك أن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات الاستغلال في جانب الزوجة المطعون ضدها ، وأضاف أن ما أثاره الطاعنون بشأن فارق السن واختلاف البيئة والحالة المالية لا يصلح دليلاً لإثبات استغلال الزوجة لهذه الظروف كما قرر الحكم أنه لم يثبت أن القطيعة التي قامت بين المورث وأولاده كانت بفعل الزوجة . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود واعتمد عليه في نفي الاستغلال المدعى به هو استخلاص سائح لا خروج فيه على ما تؤدي إليه أقوالهم ، وكان غير صحيح ما ذكره الطاعنون من أن الحكم فسر الطيش البين والهوى الجاح بأنه مطارحة الزوج لزوجته الهوى والغرام إذ لا أصل لذلك في الحكم ، فإن النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الوصية حررت في مرض الموت وكان المورث وقت تحريرها مفقود الإرادة ودلوا على ذلك بأن الوصية حررت في يوم ۲۶ مايو سنة ۱۹۵۷ وقد توفي المورث في يوم ۲۵ يونيو سنة ۱۹۵۷ وبأن الشهود أجمعوا في التحقيق الذي أجرته المحكمة أنه كان فاقد الوعي في الشهر السابق على وفاته وقد اجتزا الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بأن الوصية تصح سواء في حالة الصحة أو المرض وهو خطأ من الحكم لأن الوصية تكون باطلة إذا صدرت من الموصي وهو في مرض موته كما أنها باطلة لصدورها منه وهو فاقد الإدراك معدوم الإرادة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الوصية صحيحة قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور لإغفال الرد على ما تضمنه دفاعهم من أن الوصية باطلة لعدم بيان المال الموصى به . وذكر الطاعنون أن دفاعهم أمام محكمة الموضوع قد قام أيضاً على أساس أن عقدي البيع قد صدرا من مورثهم وهو مريض بمرض الموت لما هو ثابت من أنه دخل المستشفى في يوم ۲۲ ديسمبر سنة ۱۹۵۶ وغادرها في يوم ۱۸ يناير سنة ۱۹۵۷ وقد قرر الشاهد أحمد يسرى أنه حين ارتفعت حرارته وهو بالمستشفى أجرى كشفاً بالأشعة فبين أنه مصاب بنحراج



في الرثة فإذا أضيف إلى ذلك مرضه بالسكر وهو مرض يغلب فيه الهلاك وكان قد مات بسببه على ما هو ثابت بشهادة الوفاة ، فإذا كان ذلك وكانوا قد تمسكوا في دفاعهم بعدم صحة التاريخ الثابت على العقدين وبأن العقدين قد حررا قبل الوفاة بثلاثة أو أربعة شهور مستدلين على ذلك بأن طلب الشهر العقارى قد حرر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٧ أى أثناء المرض وقبل الوفاة بنحو شهرين فقط وأن الشاهدين دولت شوقى وأحمد يسرى قد شهدا أن العقدين حررا قبل وفاة المورث بثلاثة أو أربعة شهور وهو ما يقطع فى عدم صحة تاريخ العقدين .

فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على شهادة الأستاذ عبد الحميد الأهوانى المحامى — وهو شاهد المطعون ضدها — وأخذ بما برر به التأخير فى تقديم طلب الشهر العقارى من وجود مفاوضات مع المرحوم محمد على شوقى للوفاة على تحديد الأطيان المبيعة وإذ انتهى الحكم من ذلك إلى القول بأن ما يقول به الطاعنون من أن عقدى البيع قد حررا قبل الوفاة بأربعة شهور لم يقيم عليه دليل وأن حالة المورث وقت تحرير العقدين لا تعتبر من حالات مرض الموت فإن الحكم يكون مشوبا بالخطأ فى الاستنتاج ومخالفة الثابت فى الأوراق كما أن الحكم إذ انتهى إلى أن العقدين قد حررا قبل التاريخ الذى ذكره الطاعنون دون أن يحدد التاريخ الحقيقى الذى حررا فيه فإنه يكون معيبا بالقصور إذ تحديد هذا التاريخ لازم لمعرفة ما إذا كان قد تم تحريرهما فى فترة المرض أم لا .

وينعى الطاعنون فى الشق الأخير من السببين الثانى والثالث بأنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن عقدى البيع يخفيان وصية ودلوا على ذلك بأن التصرف الحاصل بموجبهما كان بغير مقابل — وهو ما سلم به الحكم المطعون فيه — وبأن هذا التصرف كان غير منجز إذ ظلت الأطيان المبيعة بعد صدور التصرف فى وضع يد مورثهم ينتفع بها وهو ما يجعل التصرف مضافا إلى ما بعد الموت ومقصودا منه الإيصال . ولما كان ثمة وصية صادرة من المورث بثلاث ما يملك فإن القدر الوارد فى العقدين يكون زيادة عن هذا الثلث ، ولم يجز الورثة هذه الزيادة وعلى ذلك يبطل العقدان . وعلى الرغم من تمسكهم بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه ولم يعن بحث ما قدمه الطاعنون من أدلة عليه مستمدة من الأوراق ومن أقوال الشهود، وأخطأ فى القانون حيث اعتبر العقدين هبة مستورة ينطبق عليها حكم المادة ٤٤٨ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الخاص ببطلان الوصية لصدورها في مرض موت المورث وفي وقت انعدمت فيه إرادته بأن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الوصية تصح إذا صدرت في مرض الموصي لا مخالفة فيه للقانون، ذلك أنه وإن كان حق الورثة يتعلق في مرض موت المورث بماله إلا أن هذا الحق لا يتعلق إلا بالثلثين منه أما الثلث الباقي فقد جعله الشارع حقا للمريض ينفقه فيما يرى بواسطة التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية .

وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي في أن الوصية المؤرخة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٧ قد صدق على توقيع المورث عليها برقم ٧٢٦ ب سنة ٥٧ في نفس هذا اليوم وأن في انتقال المورث إلى مكتب الشهر والتصديق على إمضائه أمام الموظف المختص ما ينفي الإدعاء بأنه كان مفقود الإرادة وقت صدور الوصية منه وهو استخلاص موضوعي سائح تؤدي إليه مقدماته فإنه لا سبيل إلى الجدل فيه أمام محكمة النقض — أما ما يثيره الطاعنون من بطلان الوصية لعدم تحديد القدر الموصى به فإنه مردود بأنه إذ كان قد بان من إطلاع محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ على نص الوصية — على ما هو ثابت بمحضر انتقالها إلى مأمورية الشهر العقاري بالحيرة — أن الموصي ذكر في هذه الوصية بأنه قد أوصى لولديه نبيل وشوقية ووالدتهما خديجة حسين بثلاث ما يملك وقت وفاته من عقار وأموال وخلافه يقيم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن في تعيين الموصي به على هذا النحو ما تصح به الوصية — لما كان ما تقدم، فإن النعي بهذا الشق يكون — في جميع ما تضمنته — على غير أساس .

وحيث إنه بالنسبة لما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من الخطأ في الاستنتاج ومخالفة الثابت في الأوراق إذ تفي حالة مرض الموت من المورث وقت صدور عقدي البيع منه فإنه مردود بأن الحكم المطعون فيه إستند في نفي هذه الحال إلى ” أن اثنين من شهود الطرفين وصفا حالة المورث في التاريخ المدعى بتحرير العقدين فيه بأنه كان منحرف الصحة وأن درجة حرارته كانت ترتفع أحيانا وقال أحدهما وهو أحمد يسرى إن حالته النفسية في ذلك الحين كانت طبيعية وقالت الأخرى وهي دولت على شوقي إن هذه الحالة كانت غير طبيعية في الشهر السابق على الوفاة ، والحالة على هذه الصورة لا تعتبر من حالات



مرض الموت الذى يشترط فيه أن يكون المرض مما يتطلب فيه الهلاك ويشعر المريض به بدنو أجله ويتهى بوفاته . وبالنسبة للشاهد محمود نغرى بسيونى فيلاحظ أنه ذكر أن المورث لم يكن فى حالة نفسية طيبة لخوفه من إجراء العملية وأنه كان فى غيبوبة مستمرة فى أيامه الأخيرة ، ولا تطمئن المحكمة لأقواله لما فيها من تعارض مع أقوال الشهود الآخرين فى هذا الصدد وبذلك فإن الإدعاء بتحرير عقد البيع فى فترة مرض الموت لم يقيم على صحته دليل . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أورد دليله على إنتفاء مرض الموت وهو دليل سائغ مستمد من أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة ومن ثم يكون النعى بهذا الشق جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة مما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون بشأن عدم صحة تاريخ عقدى البيع فإنه مردود بأنه وإن كانت المادة ٩١٦ من القانون المدنى قد نصت على أنه لا يحتاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر فى مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا إلا أن هذا التاريخ يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر فى تاريخ آخر توصلوا منهم إلى إثبات أن صدوره كان فى مرض الموت . فإذا عجزوا عن هذا الإثبات ظل التاريخ المذكور فى العقد حجة عليهم بإعتبارهم خلفا لمورثهم . وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ناقش أقوال الشهود بشأن تحديد تاريخ عقدى البيع وإتهى فى تدليل سائغ وفى حدود السلطة التقديرية للحكمة إلى أن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات عدم صحة تاريخ العقدين وأن الترانى فى تقديم طلب الشهر العقارى كان له ما يبرره ولا يعتبر وحده دليلا على صحة إدعاء الطاعنين فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص بخالفه القانون والفساد فى الاستنتاج ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون فى الشق الأخير من السببين الثانى والثالث صحيح، ذلك أن الثابت من مطالعة مذكرة الطاعنين الختامية المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلد ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والملاءم برقم ١٧ دوسيه أنهم تمسكوا فيها بأن عقدى البيع يستران وصية — واستدلوا على ذلك بما شهد به الشهود

من أن المورث احتفظ بوضع يده على الأطنان المبيعة طوال حياته وكان يستولى على ربحها لنفسه وبأن المشتري لم يكن لهم مال يدفعون منه الثمن المسمى في العقدين وبأن المورث البائع كان من التراء بحيث لا يحتاج إلى البيع وقاله الطاعنون في دفاعهم إنه إذ كان ثمة وصية أوصى بمقتضاها مورثهم للطعون ضدها الأولى ولولديها منه بثلاث ماله فإن الوصية التي يتضمنها عقدا البيع لا تنفذ لعدم إجازة الورثة لما ورتبوا على ذلك بطلان هذين العقدين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بحث هذا الدفاع والرد عليه وكان هذا الدفاع جوهريا ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون لذلك مشوبا بقصور يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد اللطيف ، وحباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ومحمد صدق البشبيشي .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف . "إنهاد الوقف" . "الشروط العشرة" . تفسير شرط  
الوقف .

إنهاد الوقف بالتغير بماله من الشروط العشرة . شرط الوقف . دلالة . مثال .

(ب) وقف . "الموقوف عليه" .

الوقف على موجود من أولاد الوقف لا يعطى لمن يحدث للوقف منهم . الوقف  
على من يحدث من الولد جائز ويكون الفقراء حتى يحدث للوقف ولد .

١ - إذا كان البين من إنهاد الوقف أن الوقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية ثم من بعد كل من أولاده ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو أولاده ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم عاد الوقف بموجب إنهاد التغير بماله من الشروط العشرة فأشهد على نفسه أنه عدل عن كل مادونه بوقفه وألغى جميع ما نص عليه من شروط واستحقاق وشرط شروطا لوقفه منها أنه أنشأ وقفه المذكور "على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده ذكورا فقط ، فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الوقف أخرج من وقفه من عساه أن يكون موجودا من أولاده وقت التغير وقصر الإستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا أو إناثا بحيث يعتبر الوقف وكأنه انعقد ابتداء على هذا الوجه .

٢ — من المقرر أن الواقف لو قال وقفت على ولدى المخلوقين وعلى نسلهم لا يعطى من يحدث له من أولاد الصلب ولو قال أرضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد فالوقف جائز وهى للفقراء حتى يحدث له ولد . فإذا حدثوا كانت لهم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ١٠٨٤ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية كلى القاهرة على المطعون ضدهما وآخرين طالبين الحكم باستحقاقهما للنصف الباقي من فاضل ريع الأوقاف الميينة بصحيفة الدعوى بعد المرتبات والخيرات الميينة بحجج الوقف مع تسليمهما هذا النصيب وقالتا شرحا لها إنه بموجب الإشهاد المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ وقف المرحوم محمد عبدالطرزى الأعيان الميينة به ومساحتها ١٢٣ ف و ١٥ ط و ٤ ص على نفسه مدة حياته ثم من بعده تكون وقفا على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم أولاد أولاده ، وبموجب الإشهاد المؤرخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٠٤ وقف أعيانا أخرى مساحتها ٧٣ ف و ٨ ط و ١٨ ص ميينة بهذا الإشهاد بنفس الإنشاء والشروط الميينة بالوقف الأول وألحقها به وجعلها وقفا واحدا وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ غير فى وقفه المذكور بأن جعله على نفسه مدة حياته ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده الذكور فقط جيلا بعد جيل وجعل من ريع هذا الوقف مصارف كثيرة ومرتببات وخيرات متنوعة مقدمة فى الصرف على المستحقين منها ستة آلاف قرش سنويا لأولاد كريمة خديجة المرزوقين لها من السيد/ محمود على عمرو وهم عبد الخالق وجيللة وزهيرة ( الطاعنتان ) ومن مات منهم يرجع نصيبه إلى غلة



الوقف و بموجب الإشهاد المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤. وقف الأعيان الميمنة به وهي أربعة منازل وأطيان مساحتها ١٣ ف و ٢٠ ط و ٢٢ س وألغى وأبطل ما شرطه بوقفه السابق من صرف زائد ريعه على الفقراء والمساكين وجعل مكانه أن ما يبقى من الريع ومن ريع الوقف المرفق به يكون ربع ريعه فقط للفقراء والمساكين ويقدم لذوو القرابة والأرحام عند وجودهم وأن يحتفظ الناظر بثلاثة أرباع ما زاد من الريع في يده إلى أن يتجمد مبلغ يشتري به أطيانا تلحق بهذا الوقف — وقد توفي الواقف عن أولاد إبنته خديجة فقط وهم عبد الخالق وزهيرة وجيليلة أولاد المرحوم محمود على عمرو ( المطعون ضده الثاني والطاعتان ) وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٤٧ أقيمت الطاعتان في النظر على الوقف بالقرار الصادر من المحكمة الشرعية العليا في المادة ٣٢ سنة ٤٦ — ١٩٤٧ وبعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ — بإنهاء الوقف على غير الخيرات أقامت الطاعتان دعوى بطلب فرض الحراسة على أعيان هذا الوقف لزوال صفة النظر عليه واختصمتا وزارة الأوقاف في هذه الدعوى وقد فازت الوزارة في صفة الوقف مقررة أنه خيري وأنها لذلك تكون النافذة عليه بحكم القانون وانتهى الأمر في هذه الدعوى إلى القضاء إستئنافا بفرض الحراسة على الوقف باعتبار أنه ليس خيريا كله وإقامة وزارة الأوقاف حارسا إلى أن ينتهى النزاع في موضوع الإستحقاق وإثر هذا الحكم أقام شقيقهما المطعون ضده الثاني الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة الشرعية بطلب الحكم باستحقاقه لنصف فاضل ريع هذا الوقف بعد الخيرات المقررة في كتيبه وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤ قضت تلك المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده الأول ذلك الحكم — بالاستئناف رقم ٣ سنة ٧٣ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وباستحقاق المطعون ضده الثاني لنصف صافي ريع الوقف بعد المرتبات والخيرات الميمنة بجميع الوقف وقد نفذت الوزارة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالنسبة للمطعون ضده الثاني ورفضت التسليم بحق الطاعنين في إستحقاق النصف الباقي ولهذا فقد رفعت الطاعتان هذه الدعوى بطلباتهما سالفة الذكر — وقد صادق المطعون ضده الثاني على الدعوى ووافق على الحكم للطاعتين بطلباتهما وطلبت وزارة الأوقاف رفض الدعوى تأسيسا على أنه لا حجية

للحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣ سنة ٧٣ ق القاهرة لأن الطاعنتين لم تكونا طرفا فيه هذا علاوة على أنها قد طعنت في ذلك الحكم بطريق النقض وناقشت شروط الواقف في كتب وقفه وخلصت إلى أن الواقف إنما شرط الاستحقاق لأحفاده من أولاد الظهور دون أولاد البطون وأنه لذلك فلا استحقاق للطاعنتين لأنهما كزمتا بنت الواقف . وفي ١٣ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنتان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبتين إلغاء الحكم والقضاء لهما بطلبتهما وقيد استئنافهما برقم ١٥٣ سنة ٧٧ ق وطلبت وزارة الأوقاف تأييد الحكم المستأنف وقالت إن محكمة النقض قد نقضت الحكم الصادر باستحقاق المطعون ضده الثاني ورفضت دعواه وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٧ يونيو سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنتان إن القواعد الواجبة التطبيق في النزاع على ما تقضى به المادة ٢٨٠ من لائحته ترتيب المحاكم الشرعية هي أريج الآراء في مذهب الحنفية وأن الراجح في هذا المذهب أنه متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما لأنه ناسخ للأول وأن مراعاة غرض الواقف واجبة والعرف يصلح تخصيصا له وأن شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة فما كان من عبارته من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها وقد خالف الحكم المطعون فيه هذه القواعد حين أقام قضاءه على أن الواقف في إسهاد ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ أبطل وألغى جميع مانص عليه من شروط استحقاق ونظر بأشهاد سنة ١٨٩٩ سنة ١٩٠٤ وأنه لا وجه بعد ذلك للاحتجاج بما ورد في هذين الأشهادين لادعاء الطاعنتين بالاستحقاق في الوقف تأسيسا على أن ما ورد في إسهاد ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ قاطع في أن الوقف على من يبيحده الله للواقف من الأولاد فلا يشمل من كان موجودا بالفعل وأن الطاعنتين وشقيقتهما كانوا



موجودين بالفعل فلا يدخلون في الوقف وتقول الطاعتان إن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاء خطأ ومخالف للقواعد المشار إليها فمما سبق، ذلك أنه وإن قال الواقف في صدر إنشاء إسهاد ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ "ثم من بعده فعل من سيعده الله له من الأولاد ذكورا وإناثا" إلا أنه قال بعد ذلك "ثم على أولاد أولاده" فإن كانت العبارة الأولى التي وردت في صدر الإنشاء خاصة بمن سيعده من الأولاد فإن العبارة التي تلتها عامة تشمل جميع أولاد الأولاد أي أولاد أولاد من سيعدهون ومن حدثوا وعلى ذلك تدخل الطاعتان لأنهما من أولاد الأولاد وقول الواقف "ثم على أولاد أولاده ذكورا فقط" ليس له إلا معنى واحدا هو أن وصف الأولاد بأنهم أولاد الظهور وصف كاشف وليس للاحتراز عن أولاد البنات ليستقيم الكلام ويمتنع التناقض وقالت الطاعتان إنه مما يؤكد هذا المعنى أن الواقف صر بكلمة الذرية وهي لفظ عام يشمل الوارث وغير الوارث والمحجوب وغير المحجوب كما أن الذرية كالنسل اسم جامع يتناول من كان ومن لم يكن ومن علا ومن نزل ويصدق على الذكر والأنثى وعلى الواحد والاثنتين والأكثر وقد جرى تعديل بعض أحكام الوقف على هذا المعنى وبهذا فعند انقراض ذرية من يحدث تصبح الذرية كلها موقوفة عليها بمقتضى هذا الإنشاء. كما أن المطلع على مجموع كلام الواقف يقطع بأنه عمد إلى تنظيم إستحقاق ذريته الحادثة فإذا انقرضت أعطى ريع الوقف كله إلى مطلق الذرية بنين كانوا أو بنات أولاد ظهور أو أولاد بطون وليس في كتب الوقف نص بحرمان الطاعتين والمقرر أنه لا حرمان إلا بنص وأنه لا يقضى بالحرمان استنادا إلى مفهوم المخالفة كما أنه لا وجه للقول بالحرمان استنادا إلى قول الواقف "ثم على أولاده الذكور فقط" لأن هذه العبارة تتنافر مع العبارة التالية لها وهي قوله "بالفريضة الشرعية للذكر ضعف الأنثى" لأن مقتضاها إستحقاق الذكر والأنثى وحاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ١٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ التي تنص على وجوب حمل كلام الواقف على المعنى الذي أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية، ذلك أنه أقام قضاء على تفسيره لبعض عبارات الواقف ملتزما بالقواعد اللغوية من غير مراعاة لغرض الواقف وما يظهر أنه أراده من مجموع كتب وقفه إذ ليس من مقاصد الواقفين حرمان أحد من ذريتهم وإذا كان من مقاصد بعضهم حرمان الإناث عند وجود الذكور فمن المجمع عليه أنه في حالة انقراض

الذكور يكون الوقف على أولاد البطون على ما هو ثابت من استقراء كتب الواقفين كما أن ظروف الواقف وملابساته والزمن الذي صدرت فيه كتب الوقف يبين منها أنه لم يقصد إلى حرمان ذريته من البنات لأن آخر اشهاد وقف صدر منه كان في سنة ١٩١٤ وقد توفي في سنة ١٩١٦ ولم يكن قد حدث له ذرية غير أولاد بنته الثلاثة ولو كان يقصد حرمانهم لأورد نصا قاطعا في ذلك ولكنه على العكس أورد نصا صريحا في إعطاء بنات البنات بالنص على عدم أيلولة الوقف إلى جهات البر إلا بعد إقراض الذرية هذا إلى أن معنى كلمة الذرية لغة وشرعا وعرفا يشمل كل نسل الواقف وأضافت الطاعتان أن المقرر أنه إذا دار الأمر بين الإعطاء والحرمان قدم جانب الإعطاء وإذ قضى الحكم بالحرمان مع أن قصد الواقف والظروف والملابسات التي انشأ فيها وقفه تؤدي كلها إلى ترجيح جانب الإعطاء فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ذلك أنه وإن كان يبين من إشهاد الوقف المؤرخين ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ أن الواقف أنشأ وقفه "على نفسه مدة حياته ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعد كل من أولاده ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين — ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين" إلا أنه عاد بعد ذلك و بموجب اشهاد التغير المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ وبما له من الشروط العشرة فأشهد على نفسه أنه "عدل عن كل ما دونه بوقفه المذكور وألغى جميع مانص عليه وشرح به من شروط وإستحقاق وغيرها وشروطا لوقفه هذا حث عليها وأكد العمل بهامنها أنه أنشأ وقفه المذكور "على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده ذكورا فقط" وظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أخرج من وقفه من عساه أن يكون موجودا من أولاده وقت التغير وقصر الإستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بحيث يعتبر الوقف وكأنه انعقد ابتداء على هذا الوجه ومن المقرر في هذا الصدد أنه لو قال على ولدى



المخلوقین وعلى نسلهم لا یعطى من یحدث له من أولاد الصلاب ولوقال أرضی صدقة موقوفة علی من یحدث لی من الولد فالوقف جائز وهی للفقراء حتی یحدث له ولد فإذا حدثوا كانت لهم والقول من الواقف "ثم علی أولاد أولاده" إنما ینصرف إلى أولاد من یحدث له من الأولاد الذین حصر الإستحقاق فیهم لا إلى أولاد من هو موجود منهم وقت التغیر أو کان موجودا قبله وأخرجهم یدل علی ذلك قوله فی آخر الإنشاء "فإن لم یحدث للواقف ذریة فیکون وقفا مصروفا ریه علی الفقراء والمساکین من المساکین حصبا یأقی ذکره" وهو صریح فی أنه قصر الإستحقاق فی الوقف علی الذریة الّتی تحدث لا الذریة الموجودة . ومن جهة أخرى فإن کلمة "ذکورا" الّتی وردت ضمن عبارة "ثم علی أولاد أولاده ذکورا فقط" وإن اتسع لها الجدل فی أقوال الفقهاء رهل هی قید للمضاف أم للمضاف إلیه أم لهما معا إلا أن هذا الجدل لا محل له فی صورة التراع المعروض وقد کشف الواقف عن غرضه من هذا القید بقوله فی آخر الإنشاء "بمعنی أن المستحق یكون من أولاد الظهور دون أولاد البطون" فدل بذلك علی أن مقصوده حرمان أولاد البنات من الإستحقاق فی الوقف ذکورا کانوا أو إناثا وتخصیصه لأولاد الأبناء ذکورا أو إناثا وهو نفس الوضع الذی إلتزمه فی إشهاد سنة ١٩١٤ وعبر عنه بقوله "...ومن بعد وفاته یكون وقفا علی من یحدثه له من الأولاد ذکورا وإناثا حسب الفریضة الشرعیة للذکر مثل حظ الأنثیین ثم علی أولاد أولاده الذکور ذکورا وإناثا" وما نص علیه فی إشهاد التغیر من أن "ما ینقی بعد ذلك من ریح هذا الوقف بعد سداد الأموال الأمیریة وإصلاح ما یجب إصلاحه وخصم حصبة الناظر والصرف علی المسجد والخیرات المبینة بکتاب هذا الوقف وبعد ترمیم مدفن الواقف وملحقاته ومدفن والديه وحرمه وکریمته وفرش هذه القبور والکتاب والأضرحة ینصرف علی ذریة الواقف ذکورا وإناثا بالفریضة الشرعیة" لا وجه للطاعتین فیة ذلك أنه ظاهر من سیاق هذه العبارة الأخيرة أن الواقف إنما یقصد بها أولاده لصلبه بدلیل قوله بعدها "وعلی أولاد أولاده" وقد أردف هذه العبارة بقوله "بمعنی أن المستحق یكون من أولاد الظهور دون أولاد البطون" ثم أردف هذه العبارة بقوله "وعند عدم وجود ذریة للواقف ینصرف من الباقی المذکور ... مبلغ ستة آلاف قرش سنویا إلى أولاد کریمة الواقف المرحومة خدیجة المرزوقین لها من السید / محمود علی

عمرو وهم عبد الخالق وجليلة وزهيرة على التفاضل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياتهم وليس لذريتهم من بعدهم شيء من ذلك ومن مات منهم يرجع نصيبه لأصل الوقف " وقد سبق القسول بأن الواقف قصر الاستحقاق في الوقف على الذرية التي تحدث لا الذرية الموجودة. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي على غير أساس متعينا ورفضه .

---



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زخلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٢ القضائية :

حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ” .  
 إستئناف .

يجوز الطعن بطريق الإستئناف على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات في الشق من الحكم الذي قطع في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه .  
 عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة ، وعدم إعتبار الحكم مستأنفاً بإستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر في الدعوى . استناد الحكم المطعون فيه على ما تمسك به المستأنف في مذكرته فيما سبق البت فيه في الشق الموضوعي دون استئنافه بالطريق الذي رسمه القانون . خطأ .

متى كان يبين مما قرره الحكم الابتدائي أنه بت في عقد الصلح بعدم الاحتجاج به كأساس استند إليه بعض المطعون عليهم في ملكيتهم للأرض موضوع النزاع ، ويعتبر بذلك حكماً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، فإنه بذلك يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم بطريق الإستئناف على إستقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ولا يسرى في شأنه نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات فلا يعتبر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — مستأنفاً بإستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر بعد ذلك في الدعوى . وإنه وإن كان ميعاد إستئناف هذا الشق الموضوعي من الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه عملاً بالمادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ولئن لم يثبت أن هذا الحكم قد أعلن إلى هؤلاء المطعون عليهم ، إلا أنه إذا كان الثابت أن هؤلاء لم يطعنوا بالإستئناف في هذا الحكم حينما استأنفوا الحكم الذي قضى برفض دعواهم مقامة على أساسين آخرين ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم المذكورين إلى القدر موضوع النزاع تأسيسا على الصلح ، واستند في ذلك إلى أنهم عادوا إلى التمسك به كسبب لملكيتهم في المذكرة التي قدموها في الإستئناف ، فإنه يكون قد عرض على هذا النحو إلى الصلح وأقام عليه قضاءه رغم البت فيه بحكم تأسيسا على مجرد إثارته في المذكرة السالفة ودون أن يستأنفوه بالطريق الذي رسمه القانون لرفع الإستئناف الأصلي ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥٢٦ سنة ١٩٥٥ مدني كلي الزقازيق ضد المطعون عليها الرابعة ، وقالوا في بيانها إنه بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٦ صدر حكم في القضية رقم ١٩٨ سنة ١٩٣٨ بيوع كلي الزقازيق ضد مورثهم قضي بإيقاع بيع ٣ ف و ١٧ ط و ١٦ س على المطعون عليها الرابعة ، وبتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٧ حرر بين مورثهم والمطعون عليها الرابعة عقد صلح اتفق فيه على أن يبقى حكم مرسي المزاد نافذا بالنسبة إلى ١ ف و ١٤ ط ونصف منزل كان مشتركا بينهما على أن تتنازل المطعون عليها الرابعة إلى مورثهم عن باقي الأعيان التي رسا مرادها عليها وذلك في مقابل تنازله عن الإستئناف المرفوع منه عن حكم مرسي المزاد ، وأنه نقاذا لعقد الصلح ظل مورثهم يضع اليد على ما اختص به حتى وفاته وهم من بعده باصتبارهم ورثته ، ولكن المطعون عليها الرابعة أخلت بشروط عقد الصلح وتصرفت بالبيع لأولادها — الطاعنين —

( ١ ) راجع قض جلية ١٩٦٦/٢/٢٦ الطعن ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق و جلية ١٩٦٦/٦/٧

الطعن ٤٢٩ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٧ من ١٨ من ١٣٢٣ .



في القدر الذي اختص به مورثهم ، وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢ ف و ٥ ط و ١٦ س ومحو التسجيلات الموقعة عليها . وتدخل الطاعنون خصوما في الدعوى وطلبوا رفضها استنادا إلى أنهم يملكون القدر موضوع النزاع بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٥٤/١٠/٣٠ صدر إليهم من المطعون عليها الرابعة وحكم بإثبات التعاقد منه في الدعوى رقم ٣٠٥ سنة ١٩٥٥ كلى الزقازيق وسجل هذا الحكم بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١ . طعن المطعون عليهم الثلاثة الأول على عقد الطاعنين بالصورية المطلقة وقالوا إنهم يستندون في دعواهم إلى الصلح الذي عقده مورثهم مع المطعون عليها الرابعة وإلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٥ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم الثلاثة الأول أنهم ومورثهم من قبل يضعون اليد على الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وضمنت المحكمة أسباب حكمها أن عقد الصلح لا يحتاج به على الطاعنين باعتبارهم من الغير لعدم تسجيله . ثم أضاف المطعون عليهم الثلاثة الأول أساسا جديدا لدعواهم يتحصل في أن القدر الذي قامت المطعون عليها الرابعة بنزع ملكيته يقع ضمن أطياف كان قد وقفها مورثهم قبل وفاته وأن إجراءات نزع الملكية والبيع التي اتخذتها المطعون عليها الرابعة لا يحتاج بها على الوقف وأنهم باعتبارهم المستحقين فيه قد تملكوا هذا القدر عملا بأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات ، وאתهوا إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢ ف و ٥ ط و ١٦ س وإلزام المطعون عليها الرابعة والطاعنين بتسليم هذا القدر إليهم وإلغاء حكم مرمى المزاد ومحضر التسليم وحكم صحة التعاقد ومحو التسجيلات بالنسبة لهذا القدر . وبتاريخ ١٩٦١/١/١٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم الثلاثة الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة : وقيد الاستئناف برقم ٤٠ سنة ٤ ق . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٢/١/٦ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى ٢ ف و ٥ ط و ١٦ س ومحو التسجيلات الموقعة على هذا القدر لصالح المطعون عليها الرابعة والطاعنين وفي ١٩٦٢/٢/٥ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما نقض الحكم . وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى القدر موضوع النزاع تأسيساً على أن المطعون عليها الرابعة تنازلت بموجب عقد الصلح المؤرخ ١٩٤٠/٥/٢٧ عن ٢ ف و ٣ ط و ١٦ س من الأطنان التي رسا مزادها عليها إلى مدينتها مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول وأنها وقت أن تصرفت بالبيع في هذا القدر إلى الطاعنين كانت لا تملكه فلا يسرى هذا البيع في حق المطعون عليهم الثلاثة الأول وهم ورثة المدين ، هذا في حين أنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يستند إلى الصلح المشار إليه لأن محكمة أول درجة كانت قد أصدرت في ١٩٥٧/٢/٢٥ حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق قطعت فيه بأن هذا الصلح لا يحتاج به على الطاعنين باعتبارهم من الغير لعدم تسجيله ، وهو حكم قطعي فصل في شق من موضوع النزاع ، وقد قبله المطعون عليهم الثلاثة الأول ولم يستأنفوه حينما استأنفوا الحكم الصادر في ١٩٦١/١/١٠ برفض دعواهم بأن خلت صحيفة الاستئناف من الطعن عليه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى بتثبيت ملكيتهم إلى ٢ ف و ٥ ط و ١٦ س واستندوا في ذلك إلى الصلح الذي عقده مورثهم بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٧ مع المطعون عليها الرابعة وتنازلت بمقتضاه إلى المورث وهو مدينتها عن ١ ف و ١٤ ط من الأطنان التي رسا مزادها عليها ، كما استندوا إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وإلى أن الأطنان موضوع النزاع قد آلت إليهم عن طريق الإستحقاق في الوقف ، وكان الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٥٧/٢/٢٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المكسب للملكية قد عرض في أسبابه إلى عقد الصلح المشار إليه في قوله "إن المحضر الصلح سالف الذكر أثره وحجته في العلاقة بين المدعى عليها المطعون عليها الرابعة — ومورث المدعين بالتالي بينها وبين المدعين — المطعون عليهم الثلاثة الأول — باعتبارهم خلفاء لمورثهم المذكور ومن ثم فلا يقبل من المدعى عليها المذكورة محاولة التخلص من التزاماتها بمقتضى المحضر المذكور أما بالنسبة للخصوم المتدخلين — الطاعنين — فإنه لا شك أنه لا يحتاج عليهم بذلك المحضر



لعدم تسجيله باختيارهم من الغير بالنسبة له " ، وإذ يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه ثبت في عقد الصلح كأساس استند إليه المطعون عليهم الثلاثة الأول في ملكيتهم للقدر موضوع النزاع ويعتبر بذلك حكماً قطعياً في شق من الموضوع كان منازعاً بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، فإنه بذلك يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم بطريق الاستئناف على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ولا يسرى في شأنه نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات فلا يعتبر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر بعد ذلك في الدعوى . وأنه وإن كان ميعاد استئناف هذا الشق الموضوعي من الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه عملاً بالمادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ولئن لم يثبت أن هذا الحكم قد أعلن إلى المطعون عليهم الثلاثة الأول ، إلا أنه لما كان الثابت أن هؤلاء لم يطعنوا بالاستئناف في هذا الحكم حينما استأنفوا الحكم الصادر في ١٠/١/١٩٦١ الذي قضى برفض دعواهم مقامة على الأساسين الآخرين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى القدر موضوع النزاع تأسيساً على الصلح ، واستند في ذلك إلى أنهم عادوا إلى التمسك به كسبب لملكيتهم في المذكرة التي قدموها في الاستئناف ، وكان الحكم قد عرض على هذا النحو إلى الصلح وأقام عليه قضاءه رغم البت فيه بحكم ١٩٥٧/٢/٢٥ تأسيساً على مجرد إثارته بالمذكرة المقدمة من المطعون عليهم الثلاثة الأول ودون أن يستأنفوه بالطريق الذي رسمه القانون لرفع الاستئناف الأصلي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : أحمد حسن مكي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . " دعوى البطلان الأصلية " . بطلان . حكم . " بطلان  
الحكم " .

طعن جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن  
المناسبة لها ، ولا سبيل للنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية احتراماً لها وتقديراً لجيئتها  
باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .

(ب) حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " . " ما يعد كذلك " .  
كفاية ما أورده الحكم لحمل قضائه . لا قصور .

١ - حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة  
وإجراءات معينة ، ولا يجوز بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الأحكام  
إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، فإذا صدر الحكم في الطعن المرفوع  
عنها فلا سبيل للنازعة فيها من جديد بدعوى بطلان أصلية وذلك احتراماً للأحكام  
وتقديراً لجيئتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها (١) .

٢ - إذا كان الذي أورده الحكم كافياً لحمل قضائه بنفى مسئولية أحد  
الخصوم في الدعوى فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(١) راجع قضا جنان جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠ الطعن ١٨٨ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني  
ص ١١ ص ٣٨ ، وبالنسبة لإجراءات التنفيذ على العقار وحكم مرهمي المزداد قضا مدني  
جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ الطعن ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ٧٢٨ ، وجملة  
١٧/١/١٩٦٧ الطعن ١٢٠ لسنة ٢٣ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٨ ص ١٠٤ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم ، وقال فى بيانها إنه فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ رسا على والده نصيف غبريال مزاد أطيان زراعية مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية مساحتها ٧١ ف و ١٣ ط بمركز اطسا بثمان قدره ١٩١٠ ج و ٥٣٠ م وبعد بضعة أيام أخطر والده مصلحة الأملاك بأن المزاد الذى رسا عليه كان لحساب ابنه — الطاعن — وقبلت المصلحة تحرير عقد البيع النهائى بإسم هذا الأخير أمام موثق العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ برقم ٦٤٥١ وأقرت فى العقد بأنها قبضت نصف الثمن وقبلت أن يدفع لها الطاعن النصف الآخر على عشرة أقساط سنوية ابتداء من ١٩٤٥ ، إلا أن الأستاذ فيكتور زرماتى المحامى — مورث المطعون ضدهما الأخيرتين — ادعى أنه يداين والد الطاعن وأقام فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ الدعوى رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة ضد الطاعن ووالده نصيف غبريال ومصلحة الأملاك — وفى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ حكمت تلك المحكمة ( ١ ) بأن نصيف غبريال هو المالك الوحيد للأطيان البالغ مساحتها ٧١ ف و ١٣ ط الكائنة بمركز اطسا ( ٢ ) بتسجيل الحكم حتى يحل محل عقد بيع مصلحة الأملاك إلى نصيف غبريال ( ٣ ) بأن هذا الحكم يكون سارى المفعول فى مواجهة عزمى نصيف غبريال ( ٤ ) بإلغاء عقد البيع الرسمى الصادر من مصلحة الأملاك لصالح عزمى نصيف غبريال فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وإعتباره كأن لم يكن ( ٥ ) بإخراج مصلحة الأملاك من الدعوى بدون مصاريف . واستطرد الطاعن يقول إنه على أساس هذا الحكم الغير نهائى بأمر الأستاذ زرماتى بإجراءات المجز العقارى على تلك الأطيان ضد مدينه نصيف غبريال إلى أن رسا عليه مزادها

في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ في قضية نزع الملكية رقم ٦٣ لسنة ٧١ ق مختلط ومجل حكم مرسى المزاد في ذات التاريخ برقم ٥٨٣ الفيوم ثم قام ببيع هذه الأطنان إلى المطعون ضده الثانى بموجب عقدى بيع سجل أولهما في ٣ أبريل سنة ١٩٤٩ والثانى في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ . وأضاف الطاعن أنه وقد بيعت الأطنان إليه من مصلحة الأملاك بموجب عقد رسمى وكان الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط باطلا لمخالفته للنظام العام فإن إجراءات التنفيذ العقارى المترتبة عليه بما فيها حكم مرسى المزاد تكون هى الأخرى باطلة لوقوعها على غير ملك المدين . و انتهى الطاعن إلى طلب القضاء بطلان الحكم الصادر من محكمة القاهرة المختلطة في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق وبطلان إجراءات التنفيذ العقارى على الأطنان موضوع النزاع وكذلك بطلان حكم مرسى المزاد في القضية رقم ٦٣ سنة ٧١ ق مختلط وبطلان عقدى البيع الصادرين من فيكتور زرماتى إلى المطعون ضده الثانى وإحتياطيا الحكم على مصلحة الأملاك بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه لمساندتها فيكتور زرماتى في الحصول على هذه الأطنان بعد بيعها إلى الطاعن . وفى ١١/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافه برقم ١٥٤٢ سنة ٧٩ ق ، وفى ٢٤/٣/١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض طلب بطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط لمخالفته للقانون ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط : (أولا) لأن أحد القضاة الذين حضروا جلسة المرافعة وهو المرحوم الأستاذ بهجت بدوى لم يحضر جلسة النطق بالحكم ولا المداولة في القضية ولم يوقع على مسودة الحكم فيها وحل محله القاضى المرحوم الأستاذ محمد أحمد غنيم الذى لم يحضر جلسة المرافعة ، إلا أن الحكم نطق به في حضوره وأثبت فيه أنه حضر المرافعة في الدعوى على خلاف الحقيقة



مما يجعل الحكم باطلا بطلانا مطلقا . ( وثانيا ) لمخالفته المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة التاسعة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٩٣٤ من القانون المدني إذ قضى بنقل ملكية الأتبان موضوع النزاع من الطاعن إلى والده دون أن يكون أمام المحكمة أى مستند يثبت أن هذه الملكية انتقلت إلى الطاعن قبل ذلك حتى يصح الحكم بنقلها منه إلى غيره . ( وثالثا ) أن ذلك الحكم قضى بإلغاء عقد البيع الرسمى الصادر من مصلحة الأملاك إلى الطاعن في غير مواجهة المصلحة البائعة وبعد إخراجها من الدعوى مخالفا بذلك نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ولكن الحكم المطعون فيه رفض دعوى البطلان إستنادا إلى أنه مهما كان سبب البطلان فلا يصح الطعن في الأحكام بدعوى مبتدأة ، وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ أن الدعوى المبتدأة ببطلان حكم جائزة القبول إذا كان سببه متعلقا بالنظام العام كما هو الحال في الحكم المطلوب إبطاله .

وحيث إن هذا النعى في جملة مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد أن صدر ضده الحكم الابتدائي في الدعوى رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط القاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ أقام عنه الإستئناف رقم ٣٥ سنة ٧١ ق أمام محكمة الإستئناف المختلطة تأسيسا على أن ذلك الحكم باطل بطلانا مطلقا لأنه صدر من هيئة غير التي سمعت المرافعة في الدعوى وأن كاتب الجلسة حرر محضرا أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن الدعوى أعيدت للمرافعة من جديد وصدر الحكم فيها من الهيئة التي سمعت المرافعة ، وقد رفضت محكمة الإستئناف المختلطة هذا الدفاع وقضت في ٩ أبريل سنة ١٩٤٦ بتأييد الحكم المستأنف . وإذا أقام الطاعن بعد ذلك ورغم صدور الحكم برفض إستئنافه دعواه الحالية طالبا بطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط للسبب السابق ولغيره من الأسباب التي أوردها بسبب الطعن ، وكان الشارع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالا محددة وإجراءات معينة ، وإذا لا يجري بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، فإذا صدر الحكم في الطعن المرفوع عنها فلا سبيل للنزعة فيها من جديد بدعوى بطلان أصلية وذلك إحتراما للأحكام وتقديرا لجديتها باعتبارها عنوان الحقيقة

في ذاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وقضى برفض طلب بطلان الحكم رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق إستنادا إلى الحكم النهائي الصادر من محكمة الإستئناف المختلطة في ٩ أبريل سنة ١٩٤٦ في الإستئناف المرفوع من الطاعن والذي قضى برفض الإستئناف وتأييد ذلك الحكم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أيضا في خصوص قضائه برفض طلب بطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط مخالفته الثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال ، ذلك أنه قرر أن الحكم الصادر من محكمة الإستئناف المختلطة في القضية رقم ٣٥ سنة ٧١ ق قضى برفض دعوى بطلان الحكم المستأنف رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط القائمة على تزوير محضر جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ ، واستخلص الحكم المطعون فيه من ذلك أنه لا يجوز العود إلى مناقشة هذا الطلب ، هذا في حين أن الثابت من الحكم الصادر في الإستئناف رقم ٣٥ سنة ٧١ ق مختلط أن محكمة الإستئناف المختلطة قد استبعدت دعوى البطلان المطلق المؤسدة على تزوير محضر جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ مما كان يتعين معه بحث الدعوى بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي فوق أنه مردود بما سبق الرد به على السبب الأول فإن الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٥ سنة ٧١ ق مختلط المرفق بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن حصلت دفاع الطاعن من أن الحكم الصادر في القضية رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط باطل بطلانا مطلقا لأن الهيئة التي نظمت بالحكم فيه غير الهيئة التي سمعت المرافعة وأن محضر جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ غير مطابق للحقيقة إنتهت المحكمة في حكمها الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٤٦ إلى رفض دعوى البطلان لأنها على غير أساس وتأييد الحكم المستأنف، لما كان ذلك ، فإن النعي في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه في عدة أسباب الخطأ في القانون والفساد في الإستدلال والقصور في التسييب، وذلك فيما قضى به من رفض طلباته ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى على الأطنان موضوع النزاع بما فيها حكم مرمى



المزاد الصادر في القضية رقم ۶۳ سنة ۷۱ ق مختلط وإبطال عقدي البيع الصادرين من فيكتور زرماتي إلى جاك جباي .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد أسس طلباته السابق الإشارة إليها على أنه المالك للأطيان موضوع النزاع بمقتضى العقد الرسمي الصادر إليه من مصلحة الأملاك في ۲۸ من ديسمبر سنة ۱۹۴۴ ، وأن الحكم الصادر في القضية رقم ۲۱۰ سنة ۷۰ مختلط — الذي قضى بإلغاء عقده واعتبار الأطيان موضوع النزاع مملوكة لوالده — باطل بطلانا مطلقا ، ورتب الطاعن على ذلك طلب إبطال إجراءات التنفيذ العقاري على هذه الأطيان لاتخاذها على أطيان مملوكة له وغير مملوكة للدين المتخذة ضده إجراءات التنفيذ العقاري ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه عند الرد على السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم الصادر ضد الطاعن في القضية رقم ۲۱۰ سنة ۷۰ ق مختلط بتاريخ ۱۴ أبريل سنة ۱۹۴۵ قضى باعتبار الأطيان موضوع النزاع — وهي التي اتخذت بشأنها إجراءات التنفيذ العقاري — مملوكة لنصيف غبريال والد الطاعن وبإلغاء عقد البيع الرسمي الصادر من مصلحة الأملاك إلى عزمي نصيف غبريال ( الطاعن ) في ۲۸/۱۲/۱۹۴۴ واعتباره كأن لم يكن ، وإذ تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ۹ أبريل سنة ۱۹۴۶ في القضية رقم ۳۵ سنة ۷۱ ق ، فإنه ليس للطاعن مصلحة في طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقاري على هذه الأطيان بما فيها حكم مرسمي المزاد رقم ۶۳ سنة ۷۰ ق مختلط وكذلك طلب إبطال عقدي البيع الصادرين من فيكتور زرماتي إلى جاك جباي ( المطعون ضده الثاني ) لأن مصلحة الطاعن لا تظهر إلا عند القضاء ببطلان الحكم في القضية رقم ۲۱۰ سنة ۷۰ ق مختلط . ولما كانت هذه المحكمة قد انتهت في بحثها للسبب الأول من أسباب الطعن إلى صحة الحكم المطعون فيه بشأن قضائه برفض دعوى بطلان الحكم رقم ۲۱۰ سنة ۷۰ ق مختلط ، فإن بحث باقي أسباب الطعن الوارد على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض باقي طلبات الطاعن — فيما عدا طلب التعويض — يكون غير مشج .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب في خصوص قضائه برفض دعواه بالتعويض ضد مصلحة الأملاك التي يمثلها المطعون ضده

الأول ، وفي بيان ذلك يقول إنه استند في المطالبة بالتعويض إلى أن مصلحة الأملاك تسببت بخطتها وسوء نيتها في ضياع صفقة الأطيان منه وأنه قد بين في دعواه مظاهر هذا الخطأ والتقصير من مصلحة الأملاك ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض طلبه وبني قضاءه في هذا الخصوص على أنه لم يحصل تقصير من مصلحة الأملاك دون أن يرد على ما أثاره الطاعن من أوجه الخطأ في جانب تلك المصلحة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه ورد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه " أنه فيما يتعلق بالطلب الاحتياطي الموجه من المدعى ( الطاعن ) إلى مصلحة الأملاك ( المطعون ضدها الأولى ) بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض والفوائد ... فهو أيضا في غير محله وذلك لأنه لم يثبت من الأوراق والمستندات المقدمة من المدعى أن المصلحة أخطأت في حقه إذ أنه لم يثبت أنها ساعدت أو أمدت الأستاذ فيكتور زرماتي بالبيانات التي تمكن بمقتضاها من قيد الاختصاص في ١٩٤٤/١١/٢٣ وفي استطاعته الحصول على تلك البيانات من أكثر من مصدر وعلى الخصوص من سجلات المحاكم المختلطة التي كانت جهة الشهر ... وأما قوله بأنها كانت سيئة النية لعدم تسجيلها عقد البيع فتأبى أن هناك نزاعا قد قام بشأنه وصل أمره إلى المحكمة المختلطة التي قضت بإلغاء هذا العقد واعتبار أن البيع كان لوالد المدعى ( راجع الحكم رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق ) وأمرت تلك المحكمة بتسجيل هذا الحكم حتى يحل محل عقد بيع من مصلحة الأملاك إلى نصيف غريال وبأن هذا الحكم يكون ساري المفعول في مواجهة المدعى مع ملاحظة أن عريضة دعوى الأستاذ زرماتي بإلغاء هذا البيع ونقل ملكية الأطيان لوالد المدعى قد أعلنت لمصلحة الأملاك في ١٩٤٤/١١/٢١ والعقد تحرر في ١٩٤٤/١٢/٢٨ أى أن الدعوى أقيمت قبل تحرير العقد فكان لزاما على مصلحة الأملاك أن تقف عن تسجيل هذا العقد حتى يفصل في النزاع بشأنه ... وأما ما ينعيه المدعى على مصلحة الأملاك من أنها اتخذت موقفا سلبيا في الدعوى فلم تطعن في الحكم رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط المصادر باخراجها من الدعوى بلا مصاريف وعدم تمسكها بأوجه البطلان فتقول لا تلتفت له المحكمة لسببين أولهما أنه لم يكن للمصلحة الحق



في الطعن على الحكم لانعدام صفتها في ذلك الطعن بانحراجها من الدعوى وثانيهما لأنه يشترط في الطعن وجود مصلحة ومصلحتها منعدمة في هذا الطعن إذ لم يقض ضدها بشيء . وكذلك الشأن بالنسبة لشطب الخصومة في الدعوى رقم ٤٨٠ سنة ٧٢ ق مختلط التي رفعتها مصلحة الأملاك بطلب بطلان إجراءات نزع الملكية وبطلان حكم مرسى المزاد والتي كان والد المدعى طرفاً فيها وطعن على محضر جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥ في الدعوى رقم ٢١٠ سنة ٧٠ ق مختلط بالتزوير إذ لم يعد هناك جدوى من السير في تلك الدعوى بعدما قضى في الاستئناف برفض طلب البطلان ولم يكن شطب الدعوى يحول دون قيام المدعى برفع دعوى تزوير أصلية .. "ولما كان هذا الذي أورده الحكم كافياً لحمل قضائه بنفى مسئولية مصلحة الأملاك فان النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفول ، وأحمد حسن ميكل ، وإبراهيم علام ، ومهان زكريا .

( ١٥٠ )

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) عقد . مقاوله . وكالة .

أورد المشرع عند تنظيم عقد المقاوله القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري . اعتبار  
عمله بوضع التصميم والمقاييس ومراقبة التنفيذ أعمالاً مادية للفاولات . اختلاط الفكر  
بهذه الأعمال لا يجعلها من التصرفات القانونية التي يتغير بها وصف العقد من المقاوله  
إلى الوكالة .

( ب ) عقد . مقاوله . تعويض . مسئولية . ” مسئولية عقدية ” .

الأصل في عقد المقاوله أنه عقد لازم . وجوب تعويض المقاول إذا تحل  
رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه . جواز الانساق على  
غير ذلك .

( ج ) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقد ” . عقد .  
” تفسيره ” .

تفسير الاتفاق من حطه محكمة الموضوع . لارابة لمحكمة التقض عليها ما دامت  
لم تخرج عما تحمله عباراته .

( د ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” .  
دفاع . مقاوله .

عدم بحث الدفاع المتعلق بالتعلل من تنفيذ ما يجاوز حد الإلزام في الاتفاق انخاص  
بالمقاوله . رفض الدعوى فيما يجاوز هذا النطاق . لا تصور . لانهاقة المادة ٦٦٣ مدني .



(هـ) حكم . "تسبب الحكم" . "الخطأ القانوني في الأسباب" .  
خطأ الحكم في تكليف العقد محل الدعوى لا يبيح ما دام لا تأثير له  
في سلامة قضاؤه .

(و) حكم . "عيوب التدليل" . "التناقض" . "ما لا يعد كذلك" .  
اعتبار العقد غير لازم فيما يجاوز عملا صريحا لا يتناقض قيامه في باقي العمل .

(ز) حكم . "تسبب الحكم" . "الأسباب الزائدة" .  
لا على الحكم في استطراده الزائد من حاجة الدعوى غير المؤثر  
في قضاؤه .

١ - إن المشرع إذ جمع العقود المسماة في الكتاب الثاني من القانون المدني ،  
ونظم أحكام عقد المقاولة في الفصل الأول من الباب الخاص بالعقود الواردة  
على العمل منفصلا عن عقد الإيجار وقد كان واردا في القانون المدني القديم  
في باب الإيجار تحت عنوان "إيجار الأشخاص وأهل الصنائع" ، وعرف المشرع  
المقاولة في نص المادة ٦٤٦ بأنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع  
شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" . وأورد بالمواد التالية  
التزامات المقاول وجعل قواعد المسؤولية عن تهمد البناء وسلامته شاملة المهندس  
المعماري والمقاول على إسماء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون  
مستثلا إلا عن العيوب التي أتت منه ، وبين طريقة تحديد أجر كل منهما  
بما في ذلك أجر المهندس إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذي وضعه ، فإن  
المستفاد من ذلك وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني في هذا  
الخصوص - أن المشرع أراد تنظيم عقد المقاولة لتلائم قواعده التطور الذي  
وصلت إليه أعمال المقاولات في صورها المختلفة ، وأنه إنما أورد القواعد  
المتعلقة بالمهندس المعماري ليعتبر عمله بوضع التصميم والمقايسة ومراقبة التنفيذ  
من نوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج في صورها ، وأن اختلاط ناحية

الفكر بهذه الأعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الأعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية فلا يتغير بذلك وصف العقد من المفاوضة إلى الوكالة مما يوجب تطبيق أحكام المفاوضة عليه .

٢ — الأصل في عقد المفاوضة أنه عقد لازم وأنه طبقاً لنص المادة ٦٦٣ من القانون المدني يجب على رب العمل إذا تحلل من العقد وأوقف التنفيذ قبل إتمامه أن يعرض المفاوض ، ولكن يجوز الخروج على هذا الأصل المقرر لمصلحة المتعاقدين باتفاقهما على حق رب العمل في التحلل من تنفيذ العقد كله أو بعضه دون دفع تعويض للمفاوض أو باتفاقهما على تحديد نطاق الإلزام في جزء من العمل ليخرج الجزء الباقي عن نطاق الإلزام بالتنفيذ العيني أو بطريق التعويض ، ويتعين إعمال هذه القواعد على التعاقد الذي يبرمه رب العمل مع المهندس المعماري باعتباره من عقود المفاوضة .

٣ — يعد تفسير الاتفاق لتعرف حقيقة قصد العاقدين فيه من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت لم تخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراته ، والإستهداء بالظروف التي أحاطت بتنفيذ العقد لبيان مقصود العاقدين هو مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع<sup>(١)</sup> .

٤ — متى قام الحكم بتحديد نطاق الإلزام في عقد المفاوضة ، ورفض دعوى الطاعن ( المهندس المعماري ) فيما يجاوز هذا النطاق الذي استوفى عنه أجره كما استوفى زيادة عليه أجر تصميم وتنفيذ عمل آخر دون أن يقوم ببحث دفاع الطاعن بشأن تحلل المطعون ضدها ( رب العمل ) من تنفيذ ما يجاوز حد الإلزام فإنه لا يكون قد خالف نص المادة ٦٦٣ مدني أو شابه قصور في التسبيب .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ الطعن ٢٣٧ لسنة ٢٠ ق س ١٨ ص ٢١٥ ،

وجلسة ١٩٦٧/٢/٧ الطعن ٢٩١ لسنة ٢٣ ق س ١٨ ص ٥٤٢ .



٥ — لأعلى الحكم إذا أخطأ في تكيف التعاقد محل الدعوى بشأن وضع تصميمات وعمل مقاييسات والإشراف على تنفيذها ووصفه بأنه عقد غير مسمى مع أنه عقد مقاوله متى كان لا تأثير لهذا الخطأ على سلامة قضائه .

٦ — إذا انتهى الحكم إلى أن العقد فيما يجاوز عملا من أعمال المقاوله هو عقد غير لازم فإن مؤدى ذلك أن رب العمل يكون غير مسئول عن التنفيذ سواء تحلل منه بالفعل أو ظل العقد قائما . ولا يكون ما قرره الحكم من قيام العقد في باقى العمل متناقضا مع ما سبق أن انتهى إليه من أنه غير لازم في جزء منه .

٧ — متى كان ما انتهى إليه الحكم من عدم لزوم العقد في جزء منه صحيحا فإن ما قرره بشأن قيام العقد إمتنادا إلى أقوال رب العمل يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى ويكون خطأ الحكم في استدلاله على قيام العقد غير مؤثر في نتيجة قضائه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة ضد شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى — المطعون عليها — وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٢٧٠٠ ج . وقال بيانا للدعوى إن المطعون عليها تعاقدت معه بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٤ على أن يقوم بإعداد خريطة تخطيط لمدينة إعتزمت إنشاءها لعمالها فى قطعة أرض مملوكة لها مساحتها ثمانون فداناً وأن يوضع على هذه الخريطة مواقع المساكن والمدارس والخوانيت وغيرها من المرافق العامة وأن يقوم بعد ذلك بإعداد الرسوم التفصيلية والتنفيذية لعمارات تكون من نحو ألفى مسكن للعمال ، كما عهد إليه بالإشراف على التنفيذ لإتمامه طبقا للرسومات

المعتمدة على أن يتولى المكتب المختص بالشركة مراقبة تنفيذ الأعمال ومحاسبة المقاولين ، وتعهدت الشركة المطعون عليها من جانبها بإبأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ ج نظير التخطيط وحددت أتعابه عن تصميمات المساكن والمنشآت الأخرى والإشراف على تنفيذها بواقع ٢٪ من قيمة أعمال المباني الاصبادية والتجارة والحدائد والأدوات الصحية التي يتم تنفيذها تدريجيا على مجموعات طبقا للبرنامج الذي تضعه الشركة ، وأنه نقاذا لهذا التعاقد وضع الطاعن مخططا شاملا للمدينة وافقت عليه الشركة وتم تنفيذ مجموعتين من المباني عدد مساكن الأولى ٢٠٨ والثانية ٢١٦ ، غير أنه عند البدء في وضع الرسم الخاص بالمجموعة الثالثة أبدت الشركة الرغبة في وضع نماذج على نظام المساكن المستقلة "فيلات" فوضع الطاعن تصميمات لنوعين منها ، ولكن الشركة تعاقدت مع آخر هو المهندس على ايبب جبر لإتمام العمل . وإذ يعتبر هذا التعاقد بمثابة تقض من جانب الشركة لالتزاماتها لايعفيها من العمولة المتفق عليها عن باقي الأعمال التي أوقفت تنفيذها والتي يظل حقه فيها قائما ، فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به وهو يمثل العمولة المستحقة له من الأعمال الباقية والتعويض ، وتشمل هذه الأعمال ١٥٧٦ مسكنا وباقي المرافق ، ويقدر الطاعن قيمة تكاليف إنشاء هذه المباني بمبلغ ١٦٣٣٣٦٠ ج والعمولة المستحقة له بواقع ٢٪ من قيمة تكاليفها بمبلغ ٣٢٧٠٠ ج ، ويقدر التعويض بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج مقابل الضرر الأدبي الذي أصابه من إسناد باقي المشروع إلى مهندس آخر - ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٧/١/٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن الشركة تعاقدت مع المهندس على ايبب جبر لإتمام العملية موضوع العقد المؤرخ ١٩٥٢/٩/٢٤ في تاريخ لاحق لقيام الطاعن بتنفيذ جزء منه - وبعد سماع شهود الطرفين قضت في ١٩٥٨/٥/٢٦ بالزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ خمسة آلاف جنيه وبندب خبير للإنتقال إلى مدينة العمال بالمحلة الكبرى لمعاينتها وبيان الأعمال المتبقية وتقدير نفقات تشييدها . وبعد أن أودع الخبير تقريره وقدمت الشركة المطعون عليها تقرير خبير استشاري قضت المحكمة في ١٩٦٠/٥/٢٩ برفض الدعوى بالنسبة للطلبات الباقية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٥ سنة ٧٨ ق القاهرة كما استأنفت الشركة الأحكام الثلاثة بالإستئناف رقم ١٣٩١ سنة ٧٨ ق القاهرة . والمحكمة أمرت بضم الإستئناف الأول للثاني ثم قضت في ١٩٦٣/٣/٣١ بإلغاء الأحكام الثلاثة وبرفض الدعوى - طعن الطاعن في



هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبـدـت فـيـهـا الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينـعـى بـها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تكييف العقد موضوع الدـهـوى ومخالفة القانون والتناقض والقصور في التسيب — ويقول في بيان ذلك إن المهندس المعماري الذي يقتصر التزامه على وضع الرسومات وتصميم البناء وعمل المقاييسات والإشراف على التنفيذ لا يعتبر وكيلًا عن رب العمل وإنما يعتبر مقاولًا من نوع خاص وأن المشرع حسم الخلاف في هذا التكييف فأورد القواعد الخاصة بالمهندس المعماري ضمن أحكام عقد المقاولة الميـنـة بالقانون المدني ، غير أن الحكم المطعون فيه وصف عقد المهندس المعماري بأنه من العقود غير المسماة بما يخرجـه عن عقد المقاولة . وإذ رتب الحكم على هذا التكييف الخطأ إلغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٥٧/١/٧ والذي قضى باعتبار العقد مقاولة وبإحالة الدـهـوى إلى التحقيق في شأن تنحية الشركة للطامن عن العمل ، فإنه يكون قد خالف القانون . هذا إلى أن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٥٨/٥/٢٦ والذي أثبت مسؤولية الشركة عن تقضى العقد على أن البند الخامس منه يجعل للشركة الخيار في تنفيذ المراحل المتعاقبة من المباني أو العدول عنه ، في حين أن عبارة هذا البند واضحة في أن التدرج في التنفيذ يتعارض مع تعليقه على مشيئة أحد العاقلين مما لا يجوز معه الانحراف عنها من طريق تفسيرها ، وقد إلـتـزمت الشركة هذا البند في تنفيذ المجموعتين الأولى والثانية فرصدت الإعتمادات اللازمة في ميزانيتها عن سنوات ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥ . كما أخطأ الحكم في فهم البند العاشر من العقد الذي ينص على أن المجموعة الأولى من المساكن تعد حدا أدنى تلزم الشركة بدفع الأتعاب عنه بأن اعتبر ما يجاوز هذا الحد متروكا لخيار الشركة ، ولم يرجع الحكم في تفسير هذا البند إلى باقي عبارات العقد في جملتها ولم يلتفت إلى مانص عليه البند الخامس من العقد من قيام الطاعن بإعداد رسومات المدينة بأكملها والإشراف على تنفيذ البرنامج إلى نهايته ، وبالرغم من أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع فإن الحكم اقتصر على هذا التفسير للبند العاشر وهو لا يصلح ردا على دفاعه . وأضاف الطاعن أن احتفاظ الشركة في العقد

بمختيار تنفيذه أو التحلل منه إنما هو ترديد لحكم المادة ٢٦٣ مدني الذي ينطبق على العقد ولو كان غير مسمى باعتباره أقرب شيئا إلى المقاولة وهو يقضى بمسئولية الشركة بالتعويض إذا أوقفت تنفيذ العقد إستعمالا لحقها في الخيار ، ولكن الحكم المطعون فيه وقد رفع المسئولية عن الشركة فإنه يكون قد خالف القانون . هذا وبالرغم من أن تفسير الحكم للعقد قد إنطوى على معنى زواله فإنه عاد وقرر أن العقد لا يزال قائما وسيظل قائما إلى أن تم الشركة بناء المدينة العالية ، واستند الحكم في ذلك إلى قول وكيلها في الجلسة وفي مذكرتها وهذا التقرير من الحكم يتعارض مع تقريره السابق بزوال العقد ويعتمد على قول الخصم لا يصلح دليلا على الطاعن .

وحيث إن هذا النعي في جميع ما تضمنه من ردود ذلك أن المشرع إذ جمع العقود المسماه في الكتاب الثاني من القانون المدني ، ونظم أحكام عقد المقاولة في الفصل الأول من الباب الخاص بالعقود الواردة على العمل منفصلا عن عقد الإيجار وقد كان واردا في القانون المدني القديم في باب الإيجار تحت عنوان ” إيجار الأشخاص وأهل الصنائع ” وهرف المشرع المقاولة في نص المادة ٢٤٦ بأنها ” عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا وأن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر “ وأورد بالمواد التالية إلتزامات المقاول وجعل قواعد المسئولية عن تهدم البناء وسلامته شاملة المهندس المعماري والمقاول على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون مسئولا إلا عن العيوب التي أتت منه ، وبين طريقة تحديد أجر كل منهما بما في ذلك أجر المهندس إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذي وضعه ، فإن الاستفادة من ذلك — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني في هذا الخصوص — أن المشرع أراد تنظيم عقد المقاولة لتلائم قواعده التطور الذي وصلت إليه أعمال المقاولات في صورها المختلفة ، وأنه إنما أورد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري ليعبر عمله بوضع التصميم والمقايضة ومراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية للمقاولات يتدرج في صورها ، وأن اختلاط ناحية الفكر بهذه الأعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الأعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية فلا يتغير بذلك وصف العقد من المقاولة إلى الوكالة مما يوجب تطبيق أحكام عقد المقاولة عليه — لما كان ذلك ، وكان



الأصل في عقد المقاولة أنه عقد لازم وأنه طبقاً لنص المادة ٦٦٣ من القانون المدني يجب على رب العمل إذا تحلل من العقود وأوقف التنفيذ قبل إتمامه أن يعرض المفاوض ، وكان من الجائز الخروج على هذا الأصل المقرر لمصلحة المتعاقدين بإتفاقهما على حق رب العمل في التحلل من تنفيذ العقد كله أو بعضه دون دفع تعويض للمفاوض أو بإتفاقهما على تحديد نطاق الإلزام في جزء من العمل ليخرج الجزء الباقي عن نطاق الإلزام بالتنفيذ العيني أو بطريق التعويض ، فإنه يتعين إعمال هذه القواعد على التعاقد الذي يبرمه رب العمل مع المهندس المعماري بإعتباره من عقود المقاولة . وإذا كان الثابت بالعقد المبرم بين الشركة والطاعن أنه نص في البند الخامس منه على " أن الشركة ستقوم بإنشاء الألفي مسكن المتفق عليها وكذلك مباني المرافق العامة تدريجياً طبقاً للبرنامج الذي يضعه الطرف الأول ( الشركة ) للغرض المطلوب وبحسب المبالغ التي قد تخصص سنوياً لإتمام هذا البرنامج وأن الطرف الثاني سيقوم بإعداد الرسوم التنفيذية ويشرف على تنفيذ هذا البرنامج إلى نهايته " ونص في البند العاشر منه على " أن تعتبر الدفعة الأولى المشار إليها في المادة السابقة الحد الأدنى الذي يلتزم الطرف الأول بدفع الأتعاب المتفق عليها عنه " وكان الحكم قد فهم من هذين البندين أن الشركة لم ترتبط مع الطاعن بأى موعد لإتمام تنفيذ المراحل المتعاقبة من المباني وأن إتمامها متوقف على رغبته وطبقاً لما قد تخصصه سنوياً في ميزانيتها وأن كل ما تعهدت به أن توفيه أجره عنه هو المجموعة الأولى باعتبارها الحد الأدنى المتفق عليه من الأتعاب ، وكان الحكم قد اعتمد في فهمه على ما تفيد عبارات البندين في حملتها لاعلى ما تفيد عبارة معينة منها ، وإذا بعد تفسير الاتفاق لتعرف حقيقة قصد العاقدين فيه من ملطمة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت لم تخرج في تفسيرها عما تحمله عباراته ، وكان الاستدعاء بالظروف التي أحاطت بتنفيذ العقد لبيان مقصود العاقدين هو مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ، فإن الحكم إذ حدد نطاق الالتزام في العقد بالمجموعة الأولى من المباني لا يكون قد أخطأ في تفسير اتفاق الطرفين . وإذا رتب الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن فيما يجاوز هذا النطاق الذي استوفى عنه أجره كما استوفى زيادة عليه أجر تصميم المجموعة الثانية وتنفيذها ولم يبحث دفاع الطاعن بشأن تحلل الشركة من تنفيذ ما يجاوز حد الإلزام ، فإنه لا يكون قد خالف نص المادة ٦٦٣ مدني أو شابه

قصور فى التسبب . وأنه وإن أخطأ فى التكيف إذ وصف التعاقد بين الشركة المطمعون عليها والطاعن على قيامه بوضع التصبيحات وعمل المقايسات والإشراف على التنفيذ بأنه عقد غير مسمى مع أنه عقد مقاوله ، إلا أن هذا الخطأ لا تأثير له فى سلامة قضائه . وإذا انتهى الحكم إلى أن العقد فيما يجاوز المجموعة الأولى من المباني هو عقد غير لازم فإن مؤدى ذلك أن الشركة تكون غير مسئولة من التنفيذ سواء تحملت منه بالفعل أو ظل العقد قائما ، ومن ثم لا يكون ما قرره الحكم من قيام العقد فى باقى العمل متناقضا مع ما سبق أن انتهى إليه من أنه غير لازم فى هذا الجزء . وإذا كان ما انتهى إليه الحكم من عدم لزوم العقد فى هذا الجزء صحيحا فإن ما قرره بشأن قيام العقد استنادا إلى أقوال الشركة يعد استطرادا زائدا من حاجة الدعوى ويكون خطأ الحكم فى استدلاله على قيام العقد غير مؤثر فى نتيجة قضائه — لما كان ما تقدم ، فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(١٥١)

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ التقضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "إجراءات ربط  
 الضريبة" . "الطعن في الربط" .

النموذج رقم ١٨ ضرائب . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج رقم ١٩ ضرائب .  
 إخطار بربط الضريبة على الممول بطريق التقدير . الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب .  
 عدم جوازه .

وفقا للسادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بعد تعديلها بالمرسوم  
 بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد  
 تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ ، يتم إخطار الممول بعناصر ربط  
 الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب ، أما الإخطار بربط الضريبة عليه بطريق  
 التقدير فيكون على النموذج رقم ١٩ ضرائب وللممول خلال شهر من تاريخ إخطاره  
 بربط الضريبة أن يطعن في هذا الربط ، ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء  
 محكمة النقض — أن مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ هي مرحلة قدر الشارع  
 إمكان أن تتلاقى أثناءها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول لما رآه في ذلك  
 من تحقق المصلحة لكليهما بالعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح الشارع  
 باب الطعن في هذه المرحلة وإنما فتحه في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج  
 رقم ١٩ ضرائب<sup>(١)</sup> .

(١) قض ١٩٦٤/١٢/٢ . الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق س ١٥ ص ١٠٨٧  
 وقض ١٩٦٢/٢/١٤ . الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٧ ق س ١٣ ص ٢٢٠ وقض  
 ١٩٦٣/١١/٣ . الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٩ ق (غير منشور) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب شبرا قدرت صافى أرباح شركة كامل داود وشركاه عن نشاطها من صناعة الصابون فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ١٤٥٢ ج واتخذتها أساسا لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ وإذا أخطرتها المأمورية بعناصر التقدير على النموذج رقم ١٨ ضرائب واعتضت وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وقررت ضم الطعن الخاص بالسنوات المقيسة إلى الطعن الخاص بسنة القياس وبتاريخ ١٢/٧/١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا - عن سنة القياس - واعتماد دفاتر المنشأة فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ وتعديل صافى أرباحها إلى مبلغ ١٢٤٠ ج و ٣٣٩ م وأن لا محل لتطبيق أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على السنوات من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٩٧ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة تعديله وتحديد صافى أرباحها بمبلغ ٤٧٩ ج و ٣١٤ م مؤسسة دعواها على أن اللجنة أغفلت جميع أجور العمال ومصاريف التكليف وغيرها من المصروفات الصناعية واستبعدت شهرة المحل كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٦٠٣ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء واعتبار تقديرات المأمورية نهائية عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ واتخاذها أساسا لربط الضريبة فى السنوات التالية مؤسسة دعواها على أن الشركة لم تطعن فى النموذج رقم ١٩ ضرائب وقصرت طعنها على النموذج رقم ١٨ وبذلك أصبح الربط نهائيا بالنسبة لسنة القياس ، وقررت المحكمة ضم الدعويين . وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع ( أولا ) بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٦ وتأييد تقديرات المأمورية لأرباح المنشأة عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ١٤٥٢ ج وتطبيق الرسوم



بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتبار تلك السنة أساسا لأرباح السنوات التالية من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ (ثانيا) رفض الطعن رقم ٥٩٧ سنة ١٩٥٦ (ثالثا) إلزام الشركة بالمصروفات في الطعنين و ٥٠٠ قرش مقابل الأتعاب. واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة، طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها ورفض الطعن رقم ٦٠٣ سنة ١٩٥٦ وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٦ سنة ٧٧ ق. وبتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٦/٧/١٢ وتأييد تقدير المأمورية لأرباح المنشأة عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ١٤٥٢ ج وتطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتبار أرباح تلك السنة أساسا لأرباح السنوات التالية من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ ورفض الطعن المقام من مصلحة الضرائب رقم ٦٠٣ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة والغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طعن المستأنفين رقم ٥٩٧ سنة ١٩٥٦ وقبول الطعن شكلا وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوع الطعن المذكور وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى المصلحة تأييد تقديرات المأمورية لأرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ١٤٥٢ ج واتخاذها أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليهم طعنوا في النموذج رقم ١٨ ضرائب وطلبوا إحالة الخلاف على اللجنة في ١٩٥٣/٥/٢٨ ومن قبل استلامهم النموذج رقم ١٩ ضرائب ولم يشتمل هذا النموذج في عناصر الربط وأساسه ولا في أرقامه على غير ما جاء بالنموذج رقم ١٨ ضرائب — وهو خطأ ومخالفة للقانون، إذ وفقا للمادتين ٥٢ و ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يتم ربط الضريبة على مرحلتين

مرحلة تمهيدية سابقة على الربط تخطر فيها مصلحة الضرائب الممول بعناصر الربط على النموذج رقم ١٨ وتدعوه إلى ابداء ملاحظاته ومرحلة الربط وفق ما يستقر عليه رأيها وتخطره بذلك على النموذج رقم ١٩ ضرائب واختصاص اللجنة بنظر أوجه الخلاف التي قد تثار بين المصلحة والممول حول فرض الضريبة منوط بالظمن في ربط الضريبة خلال شهر من الاخطار بها بحيث إذا انقضت هذه المدة أصبح الربط نهائيا وغير قابل للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وفقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية بهذا القانون بعد تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ يتم إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب أما الاخطار بربط الضريبة عليه بطريق التقدير فيكون على النموذج رقم ١٩ ضرائب وللممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة أن يطعن في هذا الربط ، ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ هي مرحلة قدر الشارع إمكان أن تتلاقى أثناءها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول لما رآه في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما بالعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح الشارع باب الطعن في هذه المرحلة وإنما فتحه في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب . إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين وجهوا طعنهم إلى النموذج رقم ١٨ ضرائب ولم يطعنوا على النموذج رقم ١٩ وجرى الحكم المطعون فيه على أن الإخطار بالنموذج رقم ١٨ ضرائب يفتح به ميعاد الطعن ورتب على ذلك أن الطعن فيه مقبول ومتج آثاره كما رتب على ذلك تعديل الربط بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار وإبراهيم عمر همدى ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ١٥٢ )

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " الإتفاق بين رب العمل والعمال " . صلح . بطلان .

الإتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله . بطلانه . مناطه . الماسر  
بحقوق تقررها قوانين العمل .

الإتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله لا يكون باطلا  
إلا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ، وإذ كان الإتفاق بين الشركة والنقابة  
المطعون عليها يتضمن التنازل عن العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية في مدة معينة  
مقابل مزايا منحت للعمال ، لم تقل النقابة إنه مس حقوقا قررتها قوانين العمل ،  
وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن عقد  
الصلح ينطوي على تنازل عن جزء من الأجر وهو أمر غير جائز للإتفاق عليه ،  
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن نقابة عمال الشركة المصرية لإستخراج وتجارة الفوسفات  
بالقصر تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل المختص ضد الشركة تطلب فيها منع

العمال العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية بواقع عشر مليات كل ثلاث سنوات مع صرف متجمد العلاوة منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم بحكمة إستئناف أسبوط وقيد بجدولها برقم ١ سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ قررت الهيئة منح عمال الشركة العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية وقدرها عشرة مليات كل ثلاث سنوات والمستحقة من أول يناير سنة ١٩٥٦ وصرف المتجمد لهم منها . وطعنت الشركة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الميينة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنه بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٩٥٥/٩/٦ بين النقابة والشركة تنازلت النقابة عن العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية المستحقة لعمال الشركة — وقدرها عشرة مليات كل ثلاث سنوات — في الفترة من سنة ١٩٥٦ إلى نهاية سنة ١٩٥٩ مقابل مبالغ ثابتة صرفت للعمال وتأيد هذا الاتفاق بالمحضرين المؤرخين ١٩٥٥/١١/١٣ و ١٩٥٥/١١/١٦ وقضى القرار المطعون فيه ببطلانه وبأحقية العمال للعلاوة وصرف المتجمد منها مستندا في ذلك إلى أنه ينطوى على تنازل عن جزء من الأجر وهو أمر مخالف للنظام العام وللمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهذا من القرار خطأ ومخالفة للقانون ، لأن تعديل الأجر جائز باتفاق الطرفين ما لم يتضمن إنقاصا لحقوق العمال التي تكفلها تشريعات العمل كأن ينطوى على التزول بالأجر عن الحد الأدنى المقرر قانونا أو الإعفاء من إعانة غلاء المعيشة أو الحرمان من الإجازات ، ومتى تجاوز أجر العامل الحد الأدنى المقرر في القانون — ومثله العلاوة الدورية — فإنه يخضع لاتفاق الطرفين .

وحيث إن هذا السبب في محله ، ذلك أن الاتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ، وإذ كان الاتفاق بين الشركة والنقابة المطعون عليها والمؤرخ ١٩٥٥/٩/٦

٢٠٤ (٤) م



يتضمن التنازل عن العلاوة الدورية لمنحة الأقدمية في الملة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٩ مقابل مزايا منحت للعمال لم تقل التقابة أنه مس حقوقا قررتها قوانين العمل ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن البند السادس من عقد الصلح المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ " ينطوي على تنازل عن جزء من الأجر وهو أمر غير جائز الاتفاق عليه " فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

---

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
حادي البشيشي .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١، ب) تحكيم . " تعيين المحكم المفوض بالصلح " . بطلان . " البطلان  
المطلق " . نظام عام .

(١) وجوب إتفاق الخصوم المحكمين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح  
أو الذين يحكون بصفتهم محكمين مصالحين ، سواء في مشاركة التحكيم  
أو في عقد سابق عليها . ليس للحكمة في جميع الأحوال تعيين محكم  
مصلح لم يتفق عليه الطرفان معا . مخالفة ذلك موجبة لبطلان الحكم  
الذي يصدره المحكمون الذين لم يبينوا بالإتفاق . بطلان مطلق متعلق  
بالنظام العام لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين .

(ب) نص القانون الذي يحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين في حالة عدم  
إتفاق الخصوم عليهم قاصر — رغم عموم صيغته — على المحكمين  
المحاكين دون المفوضين بالصلح . هـ ذلك اشتراط المشرع تعيين  
المحكمين المفوضين بالصلح بإتفاق الخصوم جميعا ( المادتان ٨٢٤  
و ٨٢٥ مرافعات قائم وتقابلهما المادتان ٧٠٥ و ٧٠٧ من القانون  
الملغى ) .

١ — تنص المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات القائم — والمادة ٧٠٥  
المقابلة لها في القانون الملغى — " على أنه لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح  
ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين إلا إذا كانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة  
المتضمنة لذلك أو في عقد سابق عليها " . وهذا النص صريح في وجوب إتفاق  
الخصوم المحكمين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح أو الذين يحكون بصفتهم



محكمين مصالحين وتعيينهم بأسمائهم سواء في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها .  
وحكم هاتين المادتين — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — من النظام العام  
فمخالفته موجبة لبطلان الحكم الذي يصدره المحكمون — الذين لم يعينوا طبقا له —  
بطلانا مطلقا لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين . وما دام القانون  
لا يجيز تعيين المحكم المفوض بالصلح بغير إتفاق الخصوم فإنه يتمتع  
على المحكمة في جميع الأحوال أن تعين محكما مصالحا لم يتفق عليه الطرفان  
المتنازعان .

٢ — لئن كان نص المادة ٨٢٥ من قانون المرافعات القائم — والمادة ٧٠٧  
من القانون الملغى — الذي ينحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين في حالة عدم إتفاق  
الخصوم عليهم قد ورد بصيغة عامة وغير مخصصة بنوع معين من المحكمين إلا أنه  
يجب قصره على المحكمين الحاكمين دون المفوضين بالصلح أو الذين يحكمون بصفتهم  
محكمين مصالحين إذ أن المشرع قد بين في المادتين ٨٢٤ من القانون القائم  
و ٧٠٥ من القانون الملغى طريق تعيين هؤلاء مستلزما لإتفاق الخصوم عليهم  
جميعا ونهى عن تعيينهم بغير هذا الطريق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أنه بعقد مشهر في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٢ تكونت شركة تضامن  
بين الطاعن والمرحوم سليمان مسلم بنهان مورث المطعون ضدهم لإستغلال وإدارة  
سيارات قل برأس مال قدره ثمانية آلاف جنيه ساهم الطاعن بخمسة أثمانه  
وشريكه بالباقي واتفقا على تقسيم الأرباح والخسائر بينهما بنفس النسبة وقد  
استمرت الشركة في مباشرة نشاطها حتى آخر مارس سنة ١٩٤٣ حيث باع  
الشريكان جميع السيارات واقتسما ثمنها وبهذا قضت الشركة غير أن الخلاف

مالیت أن قام بينهما على حساباتها خلال فترة نشاطها ونصيب كل منهما في أرباحها مما أدى بمورث المطعون ضدهم إلى أن يرفع الدعوى ۱۰۹ سنة ۱۹۴۷ كلى بورسعيد على الطاعن مطالبا إياه بمبلغ ۳۵۵۰ جنيا على أنه نصيبه في أرباح الشركة التي كان يقوم الطاعن بإدارتها وقد قضى في هذه الدعوى بشطبها بعد أن اتفق الطرفان على فض النزاع بطريق التحكيم وعقدا لهذا الغرض مشاركة مؤرخة ۵ من سبتمبر سنة ۱۹۴۸ إختارافيا الأساتذة على متولى البحراوى ومحمد حسن رشدى المحامين وإبراهيم السيد أبوكرات المحاسب ليكونوا محكمين مصالحين ليفصلوا في النزاع القائم بينهما وهو تصفية حسابات الشركة عن المدة من تاريخ تأسيسها وهو ۱۳ يولييه سنة ۱۹۴۲ حتى تاريخ حلها الذى حصل في ۱۵ من أبريل سنة ۱۹۴۳ وإظهار ما يكون لكل منهما قبل الآخر من حقوق وإلتزامات ونص في هذه المشاركة على إعفاء المحكمين من التقيد بقواعد قانونى المرافعات والمدنى وأن يحكموا بمقتضى قواعد العدل والإنصاف وأن يكون حكمهم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن وحددوا لإصدار حكمهم موعدا لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ هذه المشاركة — ولم يتم هؤلاء المحكون عملهم بسبب وفاة أحدهم وإظهار الآخرين عدم رغبتهم في الإستمرار في التحكيم مما حدا بمورث المطعون ضدهم إلى رفع الدعوى رقم ۱۲۷ سنة ۱۹۵۳ كلى بورسعيد على الطاعن طالبا من المحكمة تعيين ثلاثة محكمين بدلا من المحكمين السابق تعيينهم بمشاركة التحكيم آنفة الذكر مستندا في طلبه هذا إلى المادة ۸۲۵ من قانون المرافعات — وقد اتفق الطرفان أمام المحكمة على شخصين هما الأستاذ على الالفى المحاسب والأستاذ موريس شفيق المحامى واختلفا على الثالث وتاريخ ۲ من يونيه سنة ۱۹۵۳ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية بتعيين الأساتذة على الالفى وموريس شفيق وعبد العزيز شرف (السنديك صاحب الدور فى الجدول) لأداء مأمورية التحكيم الميمنة بمشاركة التحكيم المؤرخة ۵ من سبتمبر سنة ۱۹۴۸ والمحرة بين طرفى الخصومة واستندت المحكمة في تعيين هؤلاء المحكمين إلى نص المادة ۷۰۷ من قانون المرافعات القديم الذى رأت أنه هو الذى يحكم النزاع بالنسبة لمسائل التحكيم التى تعتبر من القواعد الموضوعية وهذه المادة تقابل المادة ۸۲۵ من القانون القائم . قبل المحكون الذين عينتهم المحكمة مهمة التحكيم وبدءوا عملهم فعلا وقبل أن يصدروا حكمهم أقام الطاعن الدعوى



رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى بورسعيد عليهم وعلى مورث المطعون ضدهم  
 بمرضية معلنة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ طالبا الحكم بانتهاء مأمورية المحكمين  
 على أساس أن الميعاد المحدد لهم للفصل في النزاع قد انقضى دون  
 أن يصدروا حكمهم وأنه لم يقبل مدعنا الميعاد — وإذ أصدر المحكمون حكمهم  
 في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قاضيا بإلزام الطاعن بأن يدفع لمورث المطعون ضدهم  
 مبلغ ٣٢٧٥ ج و ١٢٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ أول مارس سنة ١٩٤٣  
 لغاية تمام السداد والمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة فقد  
 أقام الطاعن دعوى أخرى أمام نفس المحكمة قيدت برقم ٤٣١ سنة ١٩٥٣ واختتم  
 فيها مورث المطعون ضدهم وقلم محضرى محكمة بورسعيد وطالب فيها الحكم  
 (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف حكم المحكمين الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣  
 (ثانيا) وفي الموضوع بطلان هذا الحكم واعتباره كأن لم يكن — وقد قضى  
 في الطلب المستعجل بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ بوقف تنفيذ حكم المحكمين ولدى  
 نظر الموضوع أسس الطاعن طلب بطلان هذا الحكم على أربعة أسباب (الأول)  
 أن المحكم الأستاذ عبد العزيز شرف لم يعين طبقا للقانون لأنه عين من المحكمة مع  
 أنها لا تملك تعيين المحكمين المصالحين وذلك لما توجبه المادة ٨٢٤ من قانون  
 المرافعات القائم ٧٠٥ من القانون الملغى من تعيين هؤلاء المحكمين في المشاركة  
 أو في عقد سابق عليها (السبب الثاني) تجاوز المحكمين الميعاد المحدد لهم للفصل  
 في المنازعة (السبب الثالث) وقوع بطلان في إجراءات المحكمين أثر في حكمهم  
 (السبب الرابع) عدم صلاحية المحكم على الألفى للتحكيم لأنه كان خيرا في الدعوى  
 وأثناء سير الدعوى توفي مورث المطعون ضدهم فقضت المحكمة في ٢١ سبتمبر  
 سنة ١٩٥٤ بانقطاع سير الخصومة ثم عجل الطاعن الدعوى مختصا فيها الورثة  
 (المطعون ضدهم) وبتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية  
 (أولا) في القضية رقم ٤٣١ سنة ١٩٥٣ كلى بورسعيد بإبطال حكم المحكمين  
 المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢١ وباعتباره كأن لم يكن (ثانيا) برفض الدعوى رقم ٤٠١  
 سنة ١٩٥٣ كلى بورسعيد لأنها أصبحت غير ذات موضوع بعد القضاء في الدعوى  
 الأولى بطلان حكم المحكمين — وأقامت المحكمة قضاها بهذا البطلان — على  
 أن المحكم عبد العزيز شرف لم يعين طبقا للقانون وأن الحكم صدر بعد الميعاد المحدد  
 لإصداره — استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة

(مأورية بور سعيد) وقيد استئنافهم برقم ٩٤ لسنة ٣ ق مدني بور سعيد وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) وبصححة حكم المحكمين الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٩ من يونيه سنة ١٩٦٣. وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه استند في دعواه بطلب بطلان حكم المحكمين إلى ثلاثة أسباب (الأول) أن هذا الحكم صدر من محكمين لم يعينوا طبقا للقانون لأن أحدهم وهو الأستاذ عبد العزيز شرف لم يعين بإتفاق الخصوم طبقا لما تقضى به المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات وإنما عينته المحكمة (الثاني) صدور الحكم بناء على مشاركة سقطت بتجاوز الميعاد (الثالث) وقوع بطلان في إجراءات المحكمين أثر في حكمهم — وقد قضت محكمة الدرجة الأولى ببطلان حكم المحكمين بناء على السببين الأولين وقررت في خصوص السبب الأول أن الحكم عبد العزيز شرف قد عين على خلاف مقتضى القانون لأنه محكم مصالح ولم يتفق الطرفان على اختياره وإنما وقع اختيارهما على شخص آخر غيره لكن المحكمة عينته هو دون هذا الشخص أما السبب المبني على بطلان الإجراءات فلم تأخذ به المحكمة تأسيسا على ما قالته من أن تفويض المحكمين بالصالح يشفع لهم في العيوب التي أخذها الطاعن على الإجراءات — ولما استأنف المطعون ضدهم الحكم الابتدائي تمسك الطاعن في الاستئناف بجميع أسباب البطلان التي أبدأها أمام المحكمة الابتدائية سواء في ذلك ما قبلته منها هذه المحكمة أو ما رفضته وقد قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى البطلان تأسيسا على ما قالته من أن المحكم الثالث عبد العزيز شرف قد عين طبقا للقانون لأن من حق المحكمة طبقا للمادة ٨٢٥ مرافعات أن تعين المحكمين المصالحين والحاكين في حالة اختلاف الطرفين عليهم — وأن حكم المحكمين صدر في الميعاد الذي امتد برضاء الطرفين الضمني أما السبب الخاص ببطلان الإجراءات فقد أقرت محكمة الاستئناف قضاء محكمة الدرجة الأولى برفضه واحالت إلى أسبابه — ويرى



الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيما أقام عليه قضاءه برفض السبب الأول من أسباب البطلان ذلك أن ما قرره من أن المحكمة تعيين المحكمين المصالحين طبقا للمادة ٨٢٥ من قانون المرافعات في حالة إختلاف الطرفين عليهم خطأ في القانون ذلك أن الإجماع منعقد على أن الحق المخول للمحكمة في هذه المادة مقصور على تعيين المحكمين الحاكمين ولا يسرى على المحكمين المصالحين لأن المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات توجب تعيين هؤلاء المصالحين وبأسمائهم في مشاركة التحكيم نفسها أو في عقد سابق عليها فإذا لم يحصل الإتفاق عليهم فلا تملك المحكمة تعيينهم ولا عبرة بقول الحكم بأن نص المادة ٨٢٥ عام ولا تفرقة فيه بين محكم مصالح ومحكم غير مصالح إذ أن باقي المواد فيها هذه التفرقة التي افتقدتها الحكم في المادة ٨٢٥ — أما ما أضافه الحكم من أن المحكمين فصلوا في النزاع على وجه الحكم لاعلى وجه الصلح فإن هذا القول يجعل الحكم متناقضا متهاترا لأسباب ذلك أنه حين رفض السبب الخاص ببطلان إجراءات المحكمين أحال في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم الابتدائي وإذا كان هذا الحكم قد أقام قضاءه برفض هذا السبب على سند وحيد هو أن المحكمين كانوا مفوضين بالصلح وقضوا في المنازعة على وجه الصلح وأنهم لذلك لا ياتزمون باتباع أحكام قانون المرافعات ومراعاة الإجراءات المرسومة فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر عند بحثه في طلب البطلان المبني على مخالفة القانون في تعيين أحد المحكمين أن هؤلاء المحكمين لم يقضوا في الدعوى على وجه الصلح وإنما على وجه الحكم فإنه يكون متناقضا مع نفسه متهاترا لأسباب هذا إلى ما في هذا القول من بطلان في الإسناد وتشويه لحكم المحكمين إذ أنهم قد صرحوا في حكمهم في أكثر من موضع فيه بأنهم قضوا في المنازعة على وجه الصلح وطبقا لقواعد العدل والإنصاف لأن المشاركة قد نصت على إعفائهم من التقيد بقواعد قانون المرافعات والقانون المدني .

وحيث إن هذا النعى صحيح في جميع ما تضمنته ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب البطلان المؤسس على أن تعيين المحكم عبد العزيز شرف حصل بالمخالفة للقانون لعدم إتفاق الخصوم عليه — على قوله ” إن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أنه لا يصح الإلتجاء للمحكمة لتعيين

محكم مفوض بالصلح وأن المادة ٨٢٥ مرافعات المقابلة للمادة ٧٠٧ مرافعات قديم مقصورة على حالة المحكمين الحاكمين وأن مخالفة ذلك يترتب عليها البطلان المطلق للحكم الصادر بتعيينه طبقا لنص المادة ٨٢٤ مرافعات — هذا الذي ذهبت إليه محكمة أول درجة يتنافى مع صريح نص المادة ٨٢٥ مرافعات في سلطة المحكمة في تعيين المحكمين عند عدم الاتفاق أو عند الإمتناع عن العمل أو إعتزالهم أو قيام مانع من مباشرتهم له — وذلك دون قيد أو تحديد لنوع معين من المحكمين لورود النص عاما بعد المادة ٨٢٤ مرافعات فيعتبر مفسرا لها أو مكلا لها باعتبار أن إرادة المحكمة تحمل هنا بمقتضى القانون محل إرادة الخصوم عند عدم توافقهم” ثم أضاف الحكم ”وحيث إنه من ناحية أخرى إذا كان ما تقول به محكمة أول درجة من بطلان تعيين المحكم الثالث — الذي لم يتفق عليه الخصوم على أساس أنه مفوض بالصلح — صحيحا فإنه يبين من الرجوع إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٣ أن المحكمة لم تعين المحكم الثالث من قبلها إلا لتكملة العدد وترا طبقا للمادة ٧٠٧ من قانون المرافعات القديم لإتفاق الطرفين في مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح ومن ذلك يتضح أن المحكمة كانت ملزمة بتعيين المحكم الثالث سواء كان مفوضا بالصلح أو حاكما فقط وما كان للمحكمة أن تمتنع عن تعيين هذا المحكم لأن في ذلك تخليا عن وظيفتها بلا مسوغ” ثم أضاف الحكم ”وحيث إنه مع كل ما تقدم فإن العبرة طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض هو بماتجريه هيئة التحكيم في إنهاء النزاع فإذا هي فحست أدلة الطرفين ومستنداتهما وسمعت دفاعهما وأقوالهما وبحشت جميع أوجه النزاع التي عرضها الخصوم ثم أصدرت حكما بعد ذلك فإنها تكون قد فصلت في النزاع بطريق الحكم وليس بطريق الصلح حتى ولو كان المحكوم مفوضين بالصلح فلا يلحق البطلان هذا الحكم لعدم اتباع القواعد الخاصة بالتفويض بالصلح مادام أن النزاع لم يته صلحا — والثابت من الاطلاع على حكم المحكمين أنه فصل في النزاع بطريق الحكم وليس بطريق الصلح بعد أن ناقش جميع أوجه النزاع وحكم فيها واحدا بعد الآخر” وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو في شقه الأول خطأ في القانون ذلك أن المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات القائم والمادة ٧٠٥ المقابلة لها في القانون الملغى تنص كلاهما على أنه ”لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين إلا إذا كانوا مذكورين بأسمائهم



في المشاركة المتضمنة لذلك أوفى عقد سابق عليها — وهذا النص صريح في وجوب اتفاق الخصوم المحتكين على جميع المحكمين المفوضين بالصلح أو الذين يمكن بصفتهم محكمين مصالحين وتعيينهم بأسمائهم سواء في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها مما يتفق معه جواز القول بإمكان تعيين بعض هؤلاء المحكمين من المحكمة ، وحكم المادتين المذكورتين هو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — من النظام العام فمخالفته موجبة لبطلان الحكم الذي يصدره المحكمون — الذين لم يعينوا طبقا له — بطلانا مطلقا لا يزيله حضور الخصوم أمام هؤلاء المحكمين ولئن كان نص المادة ٨٢٥ من القانون القائم ، ٧٠٧ من القانون الملغى الذي يحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين في حالة عدم اتفاق الخصوم عليهم قد ورد بصيغة عامة وغير مخصص بنوع معين من المحكمين إلا أنه يجب قصره على المحكمين الحاكين دون المفوضين بالصلح أو الذين يمكن بصفتهم محكمين مصالحين إذ أن المشرع قد بين في المادة ٨٢٤ من القانون القائم ، ٧٠٥ من القانون الملغى طريق تعيين هؤلاء مستلزما اتفاق الخصوم عليهم جميعا ونهى عن تعيينهم بغير هذه الطريق ولا يتصور أن يعود المشرع بعد ذلك فيجيز تعيينهم بغير حصول هذا الاتفاق يؤكد ذلك أن المادة ٧٠٧ من القانون الملغى والتي يطابق نصها نص المادة ٨٢٥ من القانون القائم كانت واردة بعد المادة ٧٠٦ التي كانت تنص على أنه إذا كان المحكمون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم إستثنائه واقتضى الحال تعيين محكم مرجح جاز التفويض إليهم في تعيينه بمعرفتهم . وسياق المادتين على هذا النحو كان يدل على أن المحكمين المقصودين بالمادة ٧٠٧ هم المحكمون المفوضون فقط في الحكم المذكورون في المادة ٧٠٦ السابقة عليها مباشرة وأن المادة ٧٠٧ متقطعة الصلة تماما بالمادة ٧٠٥ مما يجعل قول الحكم المطعون فيه بأن المادة ٧٠٧ مكملة للمادة ٧٠٥ أو ظاهر الخطأ — ولا يشفع للحكم ما ذكره من أن المحكمة التي عينت المحكم الثالث كانت ملزمة بتعيينه — ولو كان مفوضا بالصلح وذلك لتكملة عدد المحكمين وترا وأنه ما كان لها أن تمتنع عن تعيينه لأن في هذا الامتناع تخليا منها عن وظيفتها — لا يشفع للحكم قوله هذا ذلك أنه مادام القانون لا يجيز تعيين المحكم المفوض بالصلح بغير اتفاق الخصوم فإنه يمتنع على المحكمة في جميع الأحوال أن تعين محكما مصالحا لم يتفق عليه الطرفان المتنازعان وبالتالي فإن امتناعها عن إجابة طلب أحدهما تعيين محكم مصالح لم يوافق عليه خصمه

يكون إذعاناً منها لحكم القانون لانتخابها منها عن أداء وظيفتها — أما ما أضافه الحكم المطعون فيه في شقه الأخير من أن المحكمين فصلوا في النزاع بطريق الحكم وليس بطريق الصلح فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد قضاء الحكم الابتدائي برفض السبب الخاص بوقوع بطلان في إجراءات المحكمين أثر في حكمهم وأحال في هذا الخصوص إلى أسباب هذا القضاء دون أن يضيف إليها شيئاً من عنده وكان الحكم الابتدائي قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على سند وحيد هو ما قطعت به المحكمة الابتدائية من أن المحكمين مفوضون بالصلح وقد حكموا بوصفهم محكمين مصالحين وأنهم لذلك لم يكونوا ملزمين باتباع الإجراءات المرسومة في قانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالنظام العام فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما استند إليه في قضائه برفض سبب البطلان الخاص بخالفة تعيين المحكم الثالث للقانون من أن المحكمين إنما كانوا حاكمين وفصلوا في النزاع بطريق الحكم وليس بطريق الصلح — فإن الحكم المطعون فيه يكون في هذا الذي استند إليه متناقضاً مع نفسه ، هذا إلى أن قوله بذلك يتنافى تماماً مع ما صرح به المحكمون أنفسهم في أكثر من موضع في حكمهم سواء في مقام الرد على بعض طلبات الطاعن المقدمة إليهم أو في مقام تبرير قضائهم بالفوائد وما اشتمل عليه هذا القضاء من مخالفة للقانون فيما يختص بتحديد سعر الفائدة أو تحديد مبدأ مريانها صرح المحكمون بأنهم بوصفهم محكمين مصالحين معفون من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون المدني وأنهم لم يرتبطوا في مهمتهم إلا بقواعد العدل والإنصاف وهذا التصريح لا يدع مجالاً لأي قول يخالفه ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه بأن المحكمين إنما فصلوا في النزاع بوصفهم حاكمين وليس بوصفهم مصالحين منطقياً على خطأ في الإسناد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — ولما كان يترتب على تعيين المحكم عبد العزيز شرف بالمخالفة للقانون بطلان حكم المحكمين عملاً بالمادة ٣/٧٢٧ من قانون المرافعات الملغى (٣/٨٤٩ من القانون القائم) فإن قضاء الحكم الابتدائي ببطلانه لهذا السبب يكون في محله ويتمين تأييده .



## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الحليم ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشير .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . " انقطاع سير الخصومة " .

انقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم . وقوعه بحكم القانون وبغير حاجة  
إلى حكم ودون توقف على علم الخصم الآخر بمحصول الوفاة . دلالة نص المادة ٢٩٤  
مرافعات مصرى صراحة على ذلك بخلاف المادة ٢٤٤ مرافعات فرنسى التى تشترط  
إعلان الخصم الآخر بمحصول الوفاة خصمه .

(ب) بيع . " العجز فى المبيع " . تقادم . " تقادم مسقط " . " مدة  
التقادم " .

عدم انطباق حكم المادة ٢٩٦ من القانون المدنى القديم والمادة ٢٤٤ من القانون  
القائم إلا حيث يوجد عجز أو زيادة فى المبيع . ما يضع المشتري يده عليه من أطياف  
البائع مما لا يدخل فى عقد البيع بعد غيبا . دعوى المطالبة به لا تقادم بالتقادم  
النصوص عليه فى المادة ٢٩٦ سالفه الذكر .

(ج) تقادم . " التقادم المكسب " . " السبب الصحيح " .

التملك بالتقادم الخمسى ينتظم السبب الصحيح . شرط السبب الصحيح أن يكون سنداً  
صادراً من غير مالك .

١ - وفاة أحد الخصوم - كصريح نص المادة ٢٩٤ مرافعات - يترتب  
عليها انقطاع سير الخصومة بحكم القانون ومقتضى ذلك أن الإلتقاط يقع كنتيجة  
حتمية للوفاة وبغير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر  
بمحصل هذه الوفاة . وقد نص المشرع صراحة فى هذه المادة على أن الانقطاع

يحصل بحكم القانون مما يؤكد أنه أراد مخالفة قانون المرافعات الفرنسي الذي يقضى في المادة ٣٤٤ منه بأن الإجراءات لا تبطل في حالة وفاة الخصم نفسه إلا إذا أعلن خبرها للخصم الآخر ومن يوم هذا الإعلان ، كما أراد المشرع أن يقضى على الخلاف الذي ثار في ظل تشريع المرافعات الملغى حول تفسير المادة ٢٩٩ منه التي لم تكن تتضمن مثل هذا النص الصريح مما حدا ببعض<sup>(١)</sup> إلى تفسيرها على نحو ما تقضى به المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات الفرنسي وأيا كان نصيب هذا التفسير من الصواب في ظل التشريع الملغى فإن الأخذ به في ظل القانون القائم يعتبر خروجاً على صريح نص المادة ٢٩٤ علاوة على مجافاته للأصل الذي يقوم عليه انقطاع الخصومة للوفاة في التشريع المصري وهو حماية وريثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقوقهم في الدفاع ولم يقصد أبداً بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها .

٢ — حكم المادة ٢٩٦ من القانون المدني الملغى التي تقابلها المادة ٤٣٤ من القانون القائم لا ينطبق إلا حيث يوجد عجز أو زيادة في المبيع بمعنى أن يكون البيع قد تناوله ، أما ما يضع المشتري يده عليه من أطياف البائع مما لا يدخل في عقد البيع فانه يعد منتصباً له ولا تتقدم دعوى المطالبة به بالتقدم المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ المشار إليها .

٣ — التملك بالتقدم الخمسى يستلزم أن يكون السبب الصحيح الذي يستند إليه الحائز سنداً صادراً من غير مالك فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المساحة الزائدة في أرض الطاعنين لا يشملها عقد البيع الصادر إليهم من البائع لهم فلا يمكن اعتبار هذا العقد سبباً صحيحاً بالنسبة لهذه المساحة وإنما يعتبر الطاعنون غاصبين لها ولا يستفيدون من التقدم الخمسى .

(١) راجع إقضى ١٥/٢/١٩٤٠ في الدائن رقم ٦٢ لسنة ٩ ق ورقض ١/٤/١٩٤٣ في الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٢ ق .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ كلى دمنهور على الطاعنين الستة الأول وعلى المرحوم محمد إبراهيم هزام مورث الطاعنين السابع والثامن وعلى آخرين لم يختصموا في الطعن وطلب المطعون ضدهما الحكم بتثبيت ملكيتهما للعشرة أفدنة الميمنة بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم لها فيها وتسليمها إليهما وقالوا في بيان دعواهما إن المرحوم فتح الله حسن الجيار مورثهما كان يمتلك أرضا زراعية كائنة بناحية العلامة مركز الدلنجات باع منها خمسين فدانا على ثلاث قطع مفرزة ومحددة إلى فيتا سلامون الذي باعها بدوره إلى محمد وعبد المقصود وعلى أولاد فتح الله الجيار ( المطعون ضدهما وآخر ) فرهنها هؤلاء لقسطنطين برنجو ضمنا لدين في ذمتهم ولعدم وفائهم بهذا الدين اتخذ الدائن المذكور إجراءات التنفيذ العقارى على الأطنان المرهونة وانتهت هذه الإجراءات برسوم مزادها عليه بحكم مرمى المزاد الصادر من محكمة الإسكندرية المختلطة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ ثم باعها بعقد ابتدائي مؤرخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ومسجل في ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ إلى المدعى عليهم السبعة الأول ( الطاعنين الستة الأولين والمرحوم محمد إبراهيم هزام مورث الطاعنين السابع والثامن ) وآخرين وأنه على الرغم من أن ما اشتراه هؤلاء هو مارسا مزاده على قسطنطين برنجو وقدره خمسون فدانا على ثلاث قطع معينة المقدار وموضحة الحدود والمعالم في حكم مرمى المزاد فان الطاعنين وشركاهم في الشراء عندما وضعوا اليد على الأطنان المبيعة ادخلوا في وضع يدهم عشرة أفدنة من أطنان مورث المطعون ضدهما لا تدخل في الخمسين فدانا الرامى مزادها على البائع لهم ولا في عقد البيع الصادر منه إليهم مما حدا بالمطعون ضدهما إلى رفع الدعوى ٢٦٥ سنة ١٩٤٥ أمام محكمة الدلنجات الجزئية عليهم بطلب الحكم بنسب

خير لفصل حدود الثلاث قطع الميعة للطاعنين وشركائهم من برنجو والواردة في حكم مرمى المزارد الصادر لمصلحته وبعد أن نذبت تلك المحكمة خيرا للقيام بهذه المهمة استأنف الطاعنون هذا الحكم وأثاروا في الاستئناف نزاعا في ملكية القدر المقتصب فحكمت محكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٧ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في الملكية لهذا فقد رفع المطعونان ضدهما دعواهما الحالية بطلباتهما المتقدم ذكرها — وقد رد الطاعنون على هذه الدعوى بأنهم اشتروا من برنجو بعقد رسمي حرر في ديسمبر سنة ١٩٣٨ وأنهم وضعوا اليد منذ هذا الحين طبقا للحدود والأبعاد الواردة في هذا العقد وفي حكم مرمى المزارد الصادر للبائع لهم وفي محضر التسليم الرسمي الحاصل في سنة ١٩٣٩ وأقر الطاعنون بأن هذه الحدود تتمحضر عن مساحة قدرها ٥٥ ف و ٣ ط و ١٣ ص على مابين من عملية المساحة الأخيرة وقالوا إن الفرق بين هذه المساحة وبين الخمسين فدانا المحددة في عقد مشتراهم زيادة طبيعية — وأن هذا العقد يشملها ودفعوا بسقوط حق المطعونان ضدهما في المطالبة بهذه المساحة الزائدة بمضى سنة طبقا للمادة ٢٩٦ من القانون المدني القديم التي تقابلها المادة ٤٣٤ من القانون المدني القائم وبتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بنذب خير هندسي من خبراء الجداول لتطبيق عقود تملك الطرفين على الطبيعة لبيان ما إذا كان المدعى عليهم ( الطاعنون ) يضعون اليد طبقا للحدود والأطوال الواردة بعقود تملكهم وبمحكم مرمى المزارد وعقد الرهن وما إذا كانوا قد اغتصبوا مساحات أخرى غير داخلية في العقود المشار إليها ومقذارها والتحقق من وضع اليد ومدته وسببه — وقد باشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن الطاعنين وشركاءهم يضعون اليد على ٦٠ ف و ٢٣ ط و ١٧ ص بينما الأرض التي اشتروها من برنجو مساحتها خمسون فدانا وأن من بين هذه الزيادة ٥ ف و ٥ ط و ١٢ ص مملوكة للمطعون ضدهما — ونظرا لما لاحظته المحكمة من نقص في عمل الخبير فقد قضت في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بإعادة المأمورية إليه لاستيفاء هذا النقص وبيان سبب وضع يد الطاعنين على الزيادة التي ذكرها في تقريره وهل هي زيادة طبيعية كما يقولون أو أن سببها هو الغصب كما يقول المطعونان ضدهما وقدم الخبير تقريرا تكميلا انتهى فيه إلى أن الزيادة التي في وضع يد الطاعنين مقدارها ٩ ف و ١٥ ط و ١٩ ص وأن سببها



هو ملاصقة ملكهم لملك المطعون ضدهما وأن الطاعنين أنشأوا لأنفسهم حدودا وأطوالا غير موجودة في حكم مرسى المزارد وقد أنشأوها قبل مشتراهم الأرض بشهر على ما هو مبين بالخريطة التي عملت بمعرفة المهندس يوسف عوض في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ والموضح بها أنها عملت بناء على طلبهم وخلص الخبير إلى أن هذه الزيادة لا يمكن أن تكون طبيعية — وقد أخذت المحكمة الابتدائية بهذا التقرير وقضت في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ بتثبيت ملكية المدعين (المطعون ضدهما) للمساحة البالغ قدرها ٩ ف و ١٥ ط و ٩ س المينة بمنطوق هذا الحكم وبكف منازعة المدعى عليهم (الطاعنين) لها فيها وبتسليمها فاستأنف الطاعنون الستة الأول والمرحوم محمد إبراهيم عزام مورت الطاعنين السابع والثامن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية وقيد إستئنافهم برقم ٢٩٧ سنة ١٣ قضائية وقدموا لمحكمة الإستئناف تقريرا من خبير إستشاري يعارض تقرير الخبير الذي أخذت به محكمة أول درجة كما تمسكوا بملكهم المساحة الزائدة في أطيانهم بالتقادم الخمسى على أساس أن عقد البيع الصادر إليهم من برنجوي تناول هذه المساحة وأنه لذلك يعتبر سببا صحيحا بالنسبة لها كما تمسكوا بالتقادم الطويل على أساس أن من حقهم ضم مدة وضع يد البائع لهم وأسلافه إلى مدة وضع يدهم — وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الإستئناف بقبول هذا الإستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء ليعهد إلى أحد خبراءه المهندسين بالتقيام بالمأمورية المينة بمنطوق هذا الحكم وهى ذات المأمورية التى حددتها محكمة أول درجة فى حكمها القاضى بنذب الخبير مضافا إليها إبداء الرأى فى تقرير الخبير الإستشارى وتقرير الخبير الذى عينته محكمة أول درجة وقدم الخبير الذى نذبه مكتب الخبراء وهو الأستاذ محمد منصور تقريرا انتهى فيه إلى أن الأطيان التى اشتراها الطاعنون على أساس أنها خمسون فدانا بالحدود الواردة فى حكم مرسى المزارد ومحضر التسليم تنطبق على الحدود اللفظية الواردة فى حكم مرسى المزارد وتختلف عنها مساحيا بزيادة قدرها ٤ ف و ٢١ ط و ٤ س وأن سبب وضع يد الطاعنين على هذه المساحة الزائدة والتى ظهرت عجزا فى ملكية المطعون ضدهما هو الخطأ فى إعتبار المسقى الممتدة من قبل إلى بحرى والموضحة على خرائط المساحة القديمة حدا ثابتا شرقيا وانتهى الخبير إلى أن الطاعنين لم يقتصبوا أطيانا من المطعون ضدهما وإنما كان وضع يدهم

طبقاً للحدود اللفظية لعقد البيع الصادر لهم وطبقاً لوضع يد الراعى عليه المزداد البائع لهم — وبتاريخ ۸ يناير سنة ۱۹۶۱ حكمت محكمة الاستئناف بقبول تدخل أمين قنديل خصماً منضمّاً إلى المستأنف عليهما (المطعون ضدّهما) في طلباتهما ثم حكمت في ۱۷ من يونيو سنة ۱۹۶۱ بإعادة الأوراق إلى مكتب الخبراء لتكليف الخبير محمد منصور بمقدم التقرير بإتمام المهمة التي رسمها له الحكم المؤرخ ۱۰ يناير سنة ۱۹۵۹ على ضوء ما أثاره الخصم المتدخل من دفاع يتحصل في أنه هو المالك للقدر المتنازع عليه بطريق الميراث عن السيدة مقسّانة حسن الجيار وارثة المرحوم فتح الله الجيار المالك الأصلي . وإذ أجاب مكتب الخبراء بأن الخبير محمد منصور قد نقل منه فقد قضت المحكمة في ۱۸ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ بإعادة الأوراق إليه ليعود إلى أحد خبراء المهندسين بأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكمين الصادر أولهما في ۱۰/۱/۱۹۵۹ وثانيهما في ۱۷/۱/۱۹۶۱ على ضوء المستندات المودعة ملف الدعوى وعلى الأخص حجة الوقف التي قدم المستأنف عليهما صورة منها أخيراً وقدم مكتب الخبراء تقريراً آخر انتهى فيه إلى أنه ثبت وجود عجز في وضع يد المطعون ضدّهما قدره ۵ ف و ۱ ط و ۳ م عن حقيقة ملكيتهم في الحوض الواقعة فيه أرض النزاع وأن هذا العجز يقابله زيادة مساوية له بالضبط أضيفت إلى ملكية الطاعنين وشركائهم أثناء عملية المساحة الحديثة وأن هذه الزيادة لا تدخل في الأطنان الراعى مزادها على البائع لهم ولا في عقد مشتراهم وبتاريخ ۲۱ من مایوسہ ۱۹۶۳ حكمت محكمة الاستئناف أولاً برفض طلبات أمين قنديل المتدخل (ثانياً) في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المستأنف عليهما الأول والثاني (المطعون ضدّهما) للمساحة البالغ مقدارها ۵ ف و ۱ ط و ۳ م الميئة بأصابع هذا الحكم وبتقرير مكتب الخبراء المؤرخ ۱۹۶۲/۴/۲۴ وكف منازعة المستأنفين (الطاعنين) لهما فيها وتسليمها إليهما — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ۱۸ من يوليہ سنة ۱۹۶۳ ووجهوا الطعن في تقريره إلى المحكوم لهما وإلى مصلحة المساحة وأمين قنديل إلا أنهم عند إعلان الطعن لم يعلنوا هذين الأخيرين وذكروا في مذكرتهم الشارحة أنهم أخطأوا في اختصاصهما لأن الحكم المطعون فيه لم يقض لهما بشيء وقصر الطاعنون الطعن على المطعون ضدّهما الأولين — وقد قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون



فيه في خصوص السبب السادس وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ، ذلك أن محمد إبراهيم عزام أحد المستأنفين توفي في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أثناء سير الاستئناف وقبل أن يتيا للحكم فيه عن وريثة من بينهم الطاعنان السابع والثامن ولم تقض محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة وحكمت في موضوع الاستئناف بحكمها المطعون فيه دون إعلان الوريثة مما يجعل هذا الحكم باطلا لصدوره ضد ميت .

وحيث إنه لما كان الثابت من المستخرج الرسمي من دفاتر وفيات بلدة العلامة المقدم من الطاعنين بملف الطعن أن محمد إبراهيم عزام مورث الطاعنين السابع والثامن وأحد رافعي الاستئناف رقم ٢٩٧ سنة ١٣ قضائية الإسكندرية توفي في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ كما بين من الإطلاع على ملف هذا الاستئناف أن الدعوى لم تكن قد تهيأت للحكم في موضوعها وقت حصول هذه الوفاة وقد صدر فيها الحكم المطعون فيه في ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ دون أن يختصم وريثة الخصم المتوفى — وكان نص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات صريحا في أن وفاة أحد الخصوم يترتب عليها إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون ، ومقتضى ذلك أن الإنقطاع يقع كنتيجة حتمية للوفاة وبغير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة وفي نص المشرع صراحة في هذه المادة على أن الإنقطاع يحصل بحكم القانون ما يؤكد أنه أراد مخالفة قانون المرافعات الفرنسي الذي يقضى في المادة ٣٤٤ منه بأن الإجراءات لا تبطل في حالة وفاة الخصم نفسه إلا إذا أعلن خبرها للخصم الآخر ومن يوم هذا الإعلان كما أراد المشرع أن يقضى على الخلاف الذي ثار في ظل تشريع المرافعات الملغى حول تفسير المادة ٢٩٩ منه التي لم تكن تتضمن مثل هذا النص الصريح مما حدا ببعض إلى تفسيرها على نحو ما تقضى به المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات الفرنسي وأيا كان نصيب هذا التفسير من الصواب في ظل التشريع الملغى فإن الأخذ به في ظل القانون القائم يعتبر خروجاً على صريح نص المادة ٢٩٤ حلاوة على ما فيه من مجافاة للأصل الذي يقوم عليه إنقطاع الخصومة للوفاة

في التشريع المصري وهو حماية ورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم في الدفاع ولم يقصد أبداً بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها حتى يكون لجهله بقيام هذا السبب اعتبار — لما كان ما تقدم، وكان يترتب على انقطاع الخصومة بطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناءه لكن هذا البطلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم فلا يجوز ان يرد وراثته الخصم المتوفى أن يحتج بهذا البطلان فإن النعي بهذا السبب لا يكون مقبولا وصحيفا إلا بالنسبة للطاعنين السابع والثامن وارثي الخصم المتوفى وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لهذا السبب بالنسبة إليهما فقط .

وحيث إن المحكمة تبحث بعد ذلك باقي أسباب الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن هؤلاء الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إنه اعتمد في قضائه على تقرير مكتب الخبراء الأخير المودع في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ مع مخالفته للتقرير الاستشاري المقدم منهم والذي قررت محكمة الاستئناف جديته واستندت إليه في نوب مكتب الخبراء ومع مخالفته أيضا لتقرير آخر سابق مقدم من مكتب الخبراء نفسه ودون أن يرد الحكم المطعون فيه على ما أبداه الطاعنون من اعتراضات على التقرير الذي اعتمده كما أنه أسند إلى هذا التقرير أنه تضمن الرد على تقارير الخبراء الآخرين المخالفين له مع أنه لم يشر إلى التقرير الأول المقدم من مكتب الخبراء والذي تمسك به الطاعنون إلا بعبارة عابرة لا تصلح للرد عليه كما لم يتضمن أي رد على تقرير مكتب الخبراء المقدم في القضية رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٩ كلى دمنهور التي كانت وزارة الأوقاف قد رفعتها على الطاعنين وقضى برفضها وقد تمسك الطاعنون بهذا التقرير في الدعوى الحالية .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد النتائج التي انتهى إليها الخبير الأخير والأسانيد التي استند إليها هذا الخبير



قال الحكم "وحيث إن الخبير الأخير قد باشر مأموريته على الوجه الأكمل وتناول بحث أوجه النزاع وفحصها على نحو ترتاح إليه المحكمة وتقره عليه ولذا فقد جاء تقريره المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٤ والمودع في ١٩٦٢/٤/٢٥ في محله للأسباب الواردة فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتمد عليها في أسباب حكمها دون تقارير الخبراء الآخرين وقد تضمن هذا التقرير الرد عليها ومن ثم فلن تلتفت المحكمة إلى ما يثار من طعن على هذا التقرير استنادا إلى التقارير الأخرى" ثم عرض الحكم المطعون فيه بعد ذلك إلى ما أثاره الطاعنون في مذكرتهم الأخيرة بشأن الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٩ كلى دمنهور التي أقامتها وزارة الأوقاف ضد أحدهم بطلب ثبوت ملكيتها للفدانين المملوكين لوقف الجيار وبشأن تقرير الخبير المقدم في تلك الدعوى وأشار الحكم إلى ما ورد في تقرير الخبير الذي اعتمده في خصوص هذين الفدانين مخالفا لما ورد في تقرير الخبير المقدم في الدعوى المذكورة وأسانيده في ذلك ثم خلاص الحكم إلى القول "وحيث إن المستأنف عليهما (المطعون ضد هما) لم يمثلا في الدعوى ١٤٥ سنة ١٩٥٩ كلى دمنهور ومن ثم فليس للحكم الصادر فيها حجية قبلهم كما أن المحكمة وقد سبق أن قررت أنها تعتمد تقرير مكتب الخبراء الأخير وتستند إليه في حكمها دون بقية التقارير الأخرى ومن ثم فلا تلتفت لتقرير الخبير المقدم في الدعوى ١٤٥ سنة ١٩٥٩ ويتعين لذلك الأخذ بتقرير ١٩٦٢/٤/٢٤ باعتبار هذين الفدانين يقعان ضمن أطياف القطعة ١٣ طبقا للحدود التي بينها الخبير في هذا التقرير" وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يغفل الرد على تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٩ المشار إليها بل إنه تناوله وأطرحه لاقتناعه بصحة الأسانيد التي استند إليها الخبير الأخير في تدعيم وجهة نظره المخالفة لوجهة نظر الخبير المعين في الدعوى المذكورة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى تقرير الخبير المودع في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ مقاما على أسبابه مما تعتبر معه هذه الأسباب متممة لأسباب الحكم وكان هذا التقرير قد تضمن الرد على تقرير الخبير الاستشاري والتقرير الأول المقدم من مكتب الخبراء إذ ذكر أنه اعتمد على نتيجة أعمال المساحة الحديثة التي انتقدها الخبير في موضع آخر من تقريره وبين أوجه الخطأ فيها وكانت اعتراضات الطاعنين على تقرير هذا الخبير تستند كلها إلى تقارير الخبراء الآخرين التي أطرحتها المحكمة وتضمن حكمها الرد عليها وكان تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما

يختلفون عليه مما يستقل به قاضي الموضوع فإن ما يعزوه الطاعنون إلى الحكم المطعون فيه من قصور في هذا السبب يكون على غير أساس ولا يعدو النعي أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لما تستقل بتقديره .

وحيث إن السبب الثالث في جميع ما تضمنته هو مجادلة من الطاعنين فيما حصلته المحكمة من أن المساحة التي وجدت زائدة في أطيانهم لا تدخل في عقد مشتراهم من قسطنطين برنجو ولا في الأطيان الراسي مزادها عليه — ولما كان ما حصلته المحكمة من ذلك هو في حدود سلطتها التقديرية وقد أوردت الأسباب التي بنت عليها هذه النتيجة وهي أسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها فإن النعي بهذا السبب يكون نعيًا موضوعيًا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضدهما في المطالبة بالمساحة الزائدة في أرض الطاعنين لمضى أكثر من سنة على تاريخ مرسوم المزااد الصادر لبرنجو البائع لهم وذلك استنادا إلى المادة ٢٩٦ من القانون المدني القديم الذي يحكم النزاع والمقابلة للمادة ٤٣٤ من التقنين القائم وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيسا على ما قاله من أنه لا محل للتمسك بهذه المادة لعدم وجود علاقة بائع بمشتري تربط المدعين بالمدعى عليهم وأن أساس الدعوى الحالية هو الإدعاء بحصول غصب غير مستند إلى حكم مرسوم المزااد الصادر للبائع للطاعنين ويرى الطاعنون أن الحكم أخطأ في فهم التكييف القانوني للدفع الذي أبدوه إذ أنه يقوم على أن المساحة الزائدة في أطيانهم تدخل في حدود الأرض التي رسا مزادها على البائع لهم وأنه إذ كان حكم مرسوم المزااد عبارة عن بيع بين المدين المتزوع ملكيته وهو مورث المطعون ضدهما وبين الراسي عليه المزااد البائع للطاعنين فإن هذه العلاقة تحول لهم باعتبارهم خلفاء الراسي عليه المزااد حق التمسك بالمادة ٢٩٦ من القانون المدني القديم ولا عبرة بتكييف المطعون ضدهما لدعواهما بأنها دعوى إسترجاع حق مغبوب مادام هذا التكييف يخالف ما قد استبان للمحكمة من أن المساحة المدعى بغصبها داخلة في حدود القطعة التي رسا مزادها على البائع للطاعنين مما ينتفى معه الغصب .



وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ما يقول به الطاعنون إذ انتهى إلى أن المساحة الزائدة في أرضهم والتي وجد عجز يقابلها بالضبط في أرض المطعون ضدها هذه المساحة لا تدخل في الأطنان المبيعة للطاعنين من قسطنطين برنجو ولا يشملها عقد البيع الصادر منه إليهم ، وخلص من ذلك إلى أن الطاعنين يعتبرون غاصبين لها وعلى هذا الأساس قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدها لتلك المساحة فإن الحكم إذ رفض الدفع المستند إلى المادة ٢٩٦ من القانون المدني الملغى تأسيسا على أن هذه المساحة لا تنطبق على واقعة الدعوى فإنه لا يكون مخالفا للقانون إذ أن هذه المادة التي تقابلها في القانون القائم المادة ٤٣٤ لا تنطبق إلا حيث يوجد عجز أو زيادة في المبيع بمعنى أن يكون البيع قد تناوله أما ما يضع المشتري يده عليه من أطنان البائع مما لا يدخل في عقد البيع فإنه يعد مقتصبا له ولا تتقدم الدعوى بالمطالبة به بالتقدم المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ المشار إليها وإنما بالتقدم العادي أي بخمس عشرة سنة .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الطاعنين تمسكوا بملكهم المساحة الزائدة في أرضهم بالتقدم الخمسي على أساس أن حيازتهم لها كانت مقترنة بحسن النية ومستندة إلى سبب صحيح هو عقد البيع الصادر إليهم من قسطنطين برنجو وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيسا على ما قاله من عدم توفر السبب الصحيح وحسن النية وأقام قضاءه بنقي قيام السبب الصحيح على أن العقد الصادر من برنجو للطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا لصدوره من مالك مع أن هذا العقد يعتبر بالنسبة للزيادة التي ظهرت في الأطنان المبيعة صادرا من غير مالك وبالتالي يصدق عليه وصف السبب الصحيح فيما يتعلق بهذه المساحة الزائدة كما استند الحكم في نفي حسن النية عن الطاعنين إلى أنهم أقروا في عقد البيع الصادر لهم من برنجو بأن الأطنان المبيعة خمسون فدانا وأن جميع الزيادة الموجودة فيها مقدارها ستة أسهم كما أجروا هذه الأطنان للغير على أنها خمسون فدانا فإذا وضعوا اليد على أكثر من هذه الزيادة التي أقروا بها والتي هي الطرفان بذكرها في العقد كانوا سيء النية بالنسبة للقدر الزائد — ويرى الطاعنون أن استخلاص الحكم لسوء نيتهم على هذا النحو هو استخلاص غير سائب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن عرف السبب الصحيح بأنه سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق المراد كسبه بالتقادم قال إن "العقد الصادر للطاعنين من قسطنطين برنجو وقد صدر من المالك الحقيقي في حدود القدر المملوك له وهو الخمسون فدانا المنصوص عليها فيه ولا يمكن بحال أن يمتد هذا العقد إلى أكثر من الخمسين فدانا المذكورة والتي نزع البائع ملكيتها من المستأنف عليهما (المطعون ضدّهما) فإنه يمتنع القول بأن هذا العقد يعتبر سببا صحيحا لتملك ما ظهر في حيازة المستأنفين (الطاعنين) من مساحة تزيد على الخمسين فدانا موضوع التعاقد" — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ، ذلك أن التملك بالتقادم الخمسى يستلزم أن يكون السبب الصحيح الذى يستند إليه الحائز صادرا من غير مالك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المساحة الزائدة في أرض الطاعنين لا يشملها عقد البيع الصادر إليهم من برنجو فإن هذا الأخير لا يكون بائعا لهذه المساحة وبالتالي فلا يمكن اعتبار عقد البيع الصادر منه سببا صحيحا بالنسبة لها وإنما يعتبر الطاعنون غاصبين لها ولا يستفيدون من التقادم الخمسى وإذا كان يشترط للتملك بالتقادم الخمسى توافر السبب الصحيح وحسن النية معا وكان الحكم المطعون فيه قد نفى وجود السبب الصحيح بما أقرته عليه هذه المحكمة فإنه لم يكن بحاجة بعد ذلك إلى نفى حسن النية عن الطاعنين ويكون ما أورده في هذا الصدد زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ومن ثم فإن النعي على ما تضمنته هذه الأسباب الزائدة من عيب يكون — بفرض صحته — غير منتج

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور يبطله لإغفاله الرد على ما تمسك به الطاعنون في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ من أنهم تملكوا المساحة الزائدة في أطيانهم بالتقادم الطويل على أساس أن وضع يدهم هم وأسلافهم يرجع إلى سنة ١٩١٢ .

وحيث إنه لما كان يبين من مذكرة الطاعنين آفة الذكر أنهم أسسوا هذا الدفاع على أن المساحة الزائدة تدخل في الأطيان المبيعة لهم من برنجو وأن من حقهم لذلك أن يضموا مدة وضع يد هذا البائع وأسلافه إلى مدة وضع يدهم وأنه بإجراء هذا الضم تزيد مدة وضع يدهم على خمس عشرة سنة — ولما كانت



محكمة الإستئناف — على ما تقدم ذكره — قد نفت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة دخول المساحة الزائدة في الأطنان التي رسا مزادها على برنجو والتي باعها بذاتها للطاعنين فإن هؤلاء لا يعتبرون خلفا لبرنجو وأسلافه بالنسبة للمساحة الزائدة في أطنانهم ما دام عقد مشتراهم لا يتناولها وبالتالي فلا يجوز أن يضمنوا إلى مدة حيازتهم لها مدة حيازة برنجو وأسلافه للقول بكسب ملكيتها بالتقادم الطويل، وإذا كان الطاعنون لم يدعوا أمام محكمة الموضوع أنهم وضعوا اليد على هذه المساحة الزائدة قبل سنة ١٩٣٨ وكان الثابت أن المطعون ضدهما رفعوا دعواهما بطلب تثبيت ملكيتهم لها في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ قبل أن تنقضى خمس عشرة سنة على تاريخ بدء وضع يد الطاعنين فإن إدعاءهم تملك هذا القدر بالتقادم الطويل يكون على غير أساس وبالتالي يكون النعي على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على هذا الدفاع غير متج .

وحيث إن السبب السابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وخالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنه لما قدم الخبير الأخير تقريره متضمنا أن من بين المساحة الزائدة التي يضعون اليد عليها فدانان مملوكان لوقف الجيار الخيري اعترضوا على هذا التقرير بعدة اعتراضات أوردوها في مذكرتهم المقدمة للجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ وختموها بقولهم إنه لا صفة للمطعون ضدهما في التحدث عن فداني الوقف المشمول بنظارة وزارة الأوقاف لكن الحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهما لهذين الفدانين وبإلزام الطاعنين بتسليمهما وأسس قضاءه في هذا الخصوص على أن هذين الفدانين رغم أنهما وقف فقد اشتراهما المستأنف عليهما (المطعون ضدهما) من طلبه العقار ضمن عقد ملكيتهما لجميع الأطنان في سنة ١٩٢٠ وأنه على هذا الأساس يكون لهما الحق في التحدث عنهما وإدخالهما ضمن القدر الذي يطالبان به خصوصا وأن وزارة الأوقاف لم تقم بتسلم هذا الوقف بعد أو تطالب به أحدا من ذرية الواقف أو النظار عليه ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه مخالف للقانون وللثابت في الأوراق، ذلك أن أبدية الوقف تمنع ذرية الواقف من تملك أعيانه وللتصرف فيها كما أن المطعون ضدهما لم يطلبوا في صحيفة دعواهما تثبيت ملكيتهما لهذين الفدانين ومن ثم فلم يكن لهما أن يعدلا طلباتهما في الإستئناف

بإضافة هذين الفدانين بثبتت ملكيتهما له هذا إلى أن استناد الحكم إلى عدم قيام وزارة الأوقاف بتسلم أعيان الوقف ينطوي على خطأ في القانون ومخالفة للثابت في الأوراق ، إذ أن عدم قيام الوزارة بتسلم أعيان الوقف لا يزيل عنها صفة النظارة عليه لأنها ناظرة عليه بحكم القانون بوصفه وقفًا خيريًا كما أن الوزارة قد شرعت في تسلم أعيانه بدليل رفعها الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٩ كلى دمنهور بطلب تثبيت ملكيتها لهذين الفدانين ، ويضيف الطاعنون أنه إذ كان الثابت من محضر أعمال الخبير الأخير رقم ٤ مسلسل أن مساحة قدرها ستة قراريط وإثنا عشر مسمما قد نزع ملكيتها من فداني الوقف وما زال تمنها مودعا في الخزانة على ذمة النزاع ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المطعون ضدهما للفدانين كاملين بغير خصم المقدار المتزوع ملكيته يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه علاوة على أن ما قرره الحكم المطعون فيه لإثبات صفة المطعون ضدهما في التحدث عن فداني الوقف — مما أورده الطاعنون في سبب النعى — يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا صفة للطاعنين في إثارة ما يثيرونه في هذا السبب من أن وزارة الأوقاف تعتبر بحكم القانون ناظرا على الوقف وصاحبة الصفة في المطالبة بأعيانه ومن بطلان البيع الصادر للمطعون ضدهما في سنة ١٩٢٠ من طلبه العقاد عن هذين الفدانين هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لاجمية له على وزارة الأوقاف . لما كان ذلك ، وكان غير صحيح ما يقوله الطاعنون من أن طلبات المطعون ضدهما أمام محكمة أول درجة لم تشمل الفدانين المذكورين ذلك أنهم طالبوا بجميع ما في وضع يد الطاعنين من زيادة لا يتناولها عقد البيع الصادر إليهم من برنجو وحكم مرمى المزار وقدروا هذه الزيادة بعشرة أفدنة وإذ كان قد ظهر أن من ضمن هذه الزيادة للتي طالباها الفدانان المشار إليهما فإن طلباتهما تكون شاملة لهما . لما كان ما تقدم ،



وكان ما يدعيه الطاعنون في هذا السبب من أن الخبير الذي إعتد الحكم تقريره أثبت في محضر أعماله رقم ٤ مسلسل أن مساحة قدرها ٦ ط و ١٢ من قد نزع ملكيتها من فداني الوقف لا أصل له إطلاقاً في تقرير هذا الخبير ولم يدعي الطاعنون أمام محكمة الموضوع فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين السابع والثامن لما ورد بالسبب الأول ورفض الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين .

---

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد ، ومحمد صدق البشيرى .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) دعوى . "التدخل فى الدعوى" . استئناف . "التدخل فى الاستئناف" .

الحكم بعدم قبول التدخل الهجوى . - عدم إختبار طالب التدخل خصما فى الدعوى  
 أو طرفا فى الحكم . إختباره مع ذلك يحكما عنه فى طلب التدخل . له استئناف الحكم  
 بعدم قبول تدخله .

( ب ) إفلاس . "الإفلاس الفعلى" . "مداولة المحكمة فى الفصل فيه" . بطلان .  
 للحكمة الابتدائية - أو المحكمة الجنائية - النظر بطريق فرعى فى حالة الإفلاس  
 - حال فصلها فى قضية معينة - إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس . هذه  
 الرخصة ليس معناها أن الأمر فى نظره أو عدم نظره جوازى لها . على المحكمة أن تبحث قيام حالة  
 الإفلاس الفعلى وقت صدور التصرف المرفوعة الدعوى بإطلانه استنادا إلى المادة ٢٢٧  
 تجارى أو عدم قوامها .

١ - الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه  
 بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما  
 فى الدعوى أو طرفا فى الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر محكما عليه فى طلب  
 التدخل ويكون له لذلك أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله فإذا هو لم  
 يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى  
 الأصلية .

٢ - إن المشرع إذ أجاز فى المادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحكمة الابتدائية  
 حال نظرها فى قضية معينة - وللحاكم الجنائية - أن تنظر أيضا بطريق فرعى



في حالة الإفلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس ، لم يقصد بذلك تحويل المحكمة الابتدائية والمحاكم الجنائية مجرد رخصة في تقرير حالة الإفلاس الفعلي بحيث يكون لها إذا ما طلب منها بطريق فرعي تقرير هذه الحالة الخيار في أن تبحث هذا الطلب أو لا تبحثه وإنما حقيقة ما قصده المشرع من هذا الجواز هو — على ما تفيد عبارة الأصل الفرنسي للمادة ٢١٥ والمادة ٢٢٣ المقابلة لها في القانون المختلط الملغى — أن المشرع بعد أن استلزم في المادة ١٩٥ من قانون التجارة لاعتبار التاجر في حالة الإفلاس صدور حكم بشهر إفلاسه من المحكمة المختصة ، رأى استثناء من هذا الأصل أن يسمح للمحكمة المدنية الابتدائية والمحاكم الجنائية تقرير حالة الإفلاس الفعلي كلما طلب منها ذلك بصفة فرعية فالجواز هنا لا يعني إلا تقرير حق لهذه المحاكم على خلاف الأصل ومن ثم فليس للمحكمة الابتدائية — إذا طلب منها بصفة فرعية — أثناء نظرها دعوى خاصة بصحة ونفاذ عقد — بطلان هذا العقد بالتطبيق للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن تتخلى عن نظر هذا الطلب بحجة أن الأمر في نظره أو عدم نظره جوازي لها بل عليها أن تبحث ما إذا كانت حالة الإفلاس الفعلي قائمة وقت صدور هذا التصرف أو غير قائمة وهل شروط المادة ٢٢٧ متوافرة أو غير متوافرة ثم تقضى في هذا الطلب بالقبول أو الرفض شأنه في ذلك شأن كل طلب يقدم إليها فتلزم ببجته والفصل فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهما الثاني والثالث أقاما الدعوى رقم ٥٤٠ سنة ١٩٥٩ كلى شين الكوم — التي سجلت بحقيقتها في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ — على باقي المطعون ضدهم ، وطلبا فيها الحكم (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٦/١٠/١٩٥٩ المتضمن

بيع المطعون ضدهما الأول والخامسة لهما ١ ف و ٤ ط و ٢٢ من موضحة بالصحيفة وبالعقد مقابل ثمن قدره ٨٦٧ ج و ٥٠٠ م أقر البائعان في العقد بقبضه (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/١١/٦ المتضمن بيع المطعون ضدهما الأول والرابعة لهما ١٣ ط و ١٦ من موضحة بالصحيفة والعقد مقابل ثمن قدره ٤١٠ ج أقر البائعان في العقد بقبضه (ثالثا) تسليم الأتيان المبيعة بالعقدين وقالوا شرحا لدعواهما إن البائعين امتنعوا عن التوقيع على العقد النهائي بعد إعداده وأصروا على هذا الامتناع على الرغم من إنذارهم وتحديد يوم لهم في هذا الإنذار للحضور إلى مكتب الشهر العقاري للتوقيع على هذا العقد مما اضطرها لرفع الدعوى عليهم بالطلبات المذكورة — وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى طلب الطاعتان بجلسة ١٩٦٠/١/١٨ قبول تدخلهما خصوما ثلثا فيها على أساس أنهما دائتان للمطعون ضده الأول أحد البائعين وقدمتا تأييدا لذلك صورة تنبيه نزع ملكية مسجل في ١٩٥٩/١٢/٢٧ عن ٢ ف و ١٧ ط و ١٦ من مملوكة للمطعون ضده الأول وهذا التنبيه موجه من الطاعن الأول إلى مدينه المطعون ضده المذكور لتخلفه عن وفاء دين عليه لهذا الطاعن قدره ٤٢٠ ج و ٥٠٠ م صدر به أمر الأداء رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ شين الكوم لصالح هذا الطاعن بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وأعلن للمطعون ضده الصادر ضده هذا الأمر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وطلب الطاعتان أصليا رفض الدعوى واحتياطيا إحالتها إلى التحقيق لإثبات صورية التصرفات الصادرة من المطعون ضده الأول للمطعون ضدهما الثاني والثالث وأنها صدرت منه وهو معسر بطريق الغش والتواطؤ لإضرار بهما مما يجعلها غير نافذة في حقهما وطعن المطعون ضدهما الثاني والثالث بدورهما على دين الطاعنين بأنه صوري . وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ قضت محكمة الدرجة الأولى (أولا) برفض قبول الطاعن الثاني خصما ثالثا في الدعوى لانتفاء مصلحته في التدخل (ثانيا) بقبول الطاعن الأول خصما ثالثا في الدعوى لظهور مصلحته في التدخل ثم قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦١/١١/١٣ قبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصم الثالث (الطاعن الأول) أن عقدي البيع صوريان صورية مطلقة وأنهما قد انطويا على غش من المطعون ضده الأول الذي كان يعلم وقت التصرف أنه معسر وأن المطعون ضدهما الثاني والثالث (المشتريين) كانا يعلمان بهذا الإعسار وصرحت



للمطعون ضدهما المذكورين بئسنى ذلك — وبعد أن سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الطرفين قضت في ١٩٦٢/١/٢٢ بصحة ونفاذ عقدي البيع مؤسسة قضاءها على أن الطاعن الأول عجز عن إثبات صورية عقدي البيع أو أنها تما بطريق الغش والتواطؤ وأنه لذلك يكون دفاعه القائم على الصورية والدعوى البوليسية على غير أساس — استأنف الطاعنان هذا الحكم والحكم الصادر قبله في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ والقاضى بعدم قبول تدخل الطاعن الثاني خصما في الدعوى وتمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف ببطلان العقدين المحكوم ابتدائيا بصحتها ونفاذهما لصدورهما من مدينتهما وهو تاجر بعد وقوفه عن دفع ديونه ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١ (أولا) بعدم قبول استئناف الطاعن الثاني لمرفعه من غير ذى صفة (ثانيا) بقبول استئناف الطاعن الأول شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الرابع من أسباب الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة سمعت النيابة على هذا الرأي :

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل الرابع منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن الثاني على أساس أنه وقد رفضت محكمة الدرجة الأولى تدخله في الدعوى فإنه لا يعتبر خصما فيها ولا يجوز له استئناف الحكم الصادر فيها ولا اختصاصه في الاستئناف ، ويرى الطاعن الثاني أن هذا من الحكم خطأ إذ أنه وهو دائن للمطعون ضده الأول بأحكام نهائية يحق له أن يتدخل في الدعوى وأن يستأنف الحكم الذى يقضى بعدم قبول تدخله ، وإذا كانت محكمة أول درجة قد بررت رفضها لقبول تدخله بأن الأوراق المثبتة لدينه لم تكن تحت نظرها فإن محكمة الاستئناف لم يكن لها هذا العذر لأن أمر الأداء رقم ١٣١٧ سنة ١٩٥٩ الصادر لصالحه ضد المطعون ضده الأول كان مودعا ملف استئناف آخر كان منظورا مع الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه في جلسة واحدة وقد ثبته الطاعن محكمة الاستئناف إلى ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الإستئناف المرفوع من الطاعن الثاني على قوله "وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الإستئناف لرفعه من غير ذى صفة بالنسبة للإستئناف الثانى عبد السلام إبراهيم بحجج (الطاعن الثانى) فإن الثابت من مطالعة الحكم الصادر فى ١٩٦١/٢/٢٧ أنه قضى برفض قبوله خصما فى الدعوى ولما كان من المقرر أنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد رفضت تدخل أحد الأشخاص فى الدعوى فإنه لا يعتبر خصما فيها وعلى ذلك لا يصح إختصامه فى الإستئناف (م ٣٧٧ و ١/٤١٢ مرافعات ) وحيث إنه على هدى ما تقدم وقد رفضت محكمة أول درجة قبول عبد السلام إبراهيم بحجج خصما فى الدعوى فهو إذن لم يكن طرفا فيها وبالتالي فلا صفة له فى إستئناف الحكم الإبتدائى" — ولما كان الثابت أن الطاعن الثانى طلب من محكمة الدرجة الأولى قبول تدخله خصما ثالثا على أساس أنه دائن لأحد البائعين (المطعون ضده الأول) المرفوعة عليهم الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقدين وعلى أساس أنه يطعن فى هذين العقدين بالبطلان ويطلب الحكم لنفسه بطلانهما ، وقد قضت تلك المحكمة فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١ برفض قبول تدخله تأسيسا على إنتفاء مصلحته فى التدخل ولما استأنف هذا الحكم والحكم الصادر بعده بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ بصحة ونفاذ العقدين قضت محكمة الإستئناف بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف المرفوع منه لرفعه من غير ذى صفة — ولما كان الحكم الإبتدائى القاضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما فى الدعوى أو طرفا فى الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر محكوما عليه فى طلب التدخل ويكون له لذلك أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية. لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثانى قد استأنف الحكم الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ بعدم قبول تدخله فإن إستئنافه لهذا الحكم — او ثبت أنه مرفوع فى الميعاد — يكون مقبولا ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبوله على أساس أنه لا يجوز للطاعن الثانى إستئناف هذا الحكم حاجبا بذلك نفسه عن بحث ما إذا كان هذا الإستئناف قد رفع فى الميعاد أولا فإنه يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه.



وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان التصرفين الصادرين بالعقدين المطلوب الحكم بصحتها ونفاذهما على أساس أنهما صادرا من مدينتهما المطعون ضده الأول وهو تاجر - بعد وقوفه عن دفع ديونه وعلى سبيل التبرع مما يوجب بطلانهما عملا بالمادة ٢٢٧ من القانون التجاري وقالا في دفاعهما إنه وإن لم يصدر حكم بإشهار إفلاس هذا المدين إلا أن المادة ٢١٥ من هذا القانون تقرر حق المحكمة المدنية في أن تنظر أيضا في حالة الإفلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه إذ لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس متى طلب منها ذلك بطريق فرعي أثناء نظرها قضية معينة للتوصل إلى إبطال تصرف ما عملا بالمادة ٢٢٧ المشار إليها ، لكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن الحق المخول للمحكمة في المادة ٢١٥ في تقرير حالة الإفلاس الفعلي هو حق جوازي لها وأنها لا ترى استعماله ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض طلبهما بطلان التصرفين خطأ في القانون ، ذلك أنه متى توفرت حالة توقف التاجر عن دفع ديونه فإنه يعتبر في حالة إفلاس طبقا لنص المادة ١٩٥ من القانون التجاري ويتعين إعتباره في حالة إفلاس واقعي كلما أثبتت هذه المسألة بصفة فرعية أمام محكمة مدنية أو جنائية دون حاجة لصدور حكم بشهر إفلاسه من المحكمة المختصة وقد جاء نص المادة ٢١٥ صريحا في الأخذ بنظرية الإفلاس الواقعي متى توافرت شروطها والجواز المنصوص عليه في هذه المادة مقصود به تقرير حق كل من المحكمتين المدنية والجنائية في أن تقر حالة الإفلاس الفعلي وترتب عليها نتائجها القانونية رغم عدم صدور حكم بالإفلاس من المحكمة المختصة وليس المقصود بالجواز هنا هو أن يكون للمحكمة أن تطبق هذه النظرية أولا تطبقها حسبما تشاء ، وإذا كان قد ترتب على خطأ محكمة الاستئناف في تفسير المادة ٢١٥ على النحو المتقدم أن منعت نفسها من بحث طلب الطاعنين لإبطال التصرفين بالتطبيق لنص المادة ٢٢٧ التي تجعل البطلان وجوبيا في حالة توافر شروطها فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون ، ويضيف الطاعنان في السبب الثالث أن الحكم قد شابه أيضا الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون فيما قاله في تبرير عدم تطبيقه نص المادة ٢١٥ من أن المحكمة لا ترى عملا للأخذ بنظام الإفلاس الفعلي بعد أن أحجم الدائنون

ومنهم الطاعنان عن سلوك سهيل دهوى الإفلاس أمام المحكمة المختصة، ذلك أن عدم سلوك الدائن هذا السبيل لا يمنعه من أن يطعن أمام المحكمة المدنية أثناء نظرها قضية خاصة بتصرف صادر من مدينه بأن هذا التصرف باطل طبقا للمادة ٢٢٧ من القانون التجارى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعنين المقدم الذكر بقوله "وحيث إنه من تمسك المستأنف الأول (الطاعن الأول) بما أثاره في الاستئناف من أن المستأنف ضده الثالث (المطعون ضده الأول) في حالة إفلاس فعلى وفق ما تقضى به المادة ٢١٥ من القانون التجارى فإنه رغم أنه بعد صدور الحكم فى الدعوى رقم ١ سنة ١٩٦٠ إعسار كلى شين الكوم بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦١ بعدم قبول الدعوى فإن أحدا من الدائنين للمستأنف ضده الثالث على وفرة عدهم لم يسلك سبيل دعوى الإفلاس حتى ترتب آثاره بالنسبة لهم جميعا خلافا لحالة الإفلاس الفعلى الذى قد ترتب عليه آثار منها أن المفلس إفلاسا فعليا يحتفظ بإدارة أمواله ولا ترفع يده عن الإدارة لعدم وجود وكيل للدائنين أو غير ذلك من المسائل التى يتركب منها نظام الإفلاس فضلا عن أن هذا الأثر يكون ذا حجية نسبية فلا يعمل إلا فى العلاقة بين الدائن المتدخل والمدين ولا يفيد منه غيره من الدائنين الذين ظلوا بعيدين عن الخصومة — ومع هذا فإن استعمال المحكمة لهذا الحق جوازى لها ولا ترى المحكمة محلا للأخذ بنظام الإفلاس الفعلى بعد أن أجمع الدائنون ومنهم المستأنفان (الطاعنان) عن اتباع دعوى الإفلاس أمام المحكمة المختصة، وترتبا على ذلك فلامعدى من الإلتفات عن هذا الدفاع" — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بإطراح دفاع الطاعنين آنف الذكر ينطوى على خطأ فى القانون وقصور فى التسييب، ذلك أن المشرع إذ نص فى المادة ٢١٥ من قانون التجارة على أنه "ييجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها فى قضية معينة وللمحاكم التأديبية حال نظرها فى دعوى جنحة أو جنائية أن تنظر أيضا بطريق فرعى فى حالة الإفلاس وفى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس" لم يقصد من تصدير هذه المادة بلفظ "ييجوز" تفويض المحكمة الابتدائية والمحاكم الجنائية بمجرد رخصة فى تقرير حالة الإفلاس الفعلى بحيث يكون لما إذا ما طلب منها بطريق فرعى تقرير هذه



الحالة الخيار في أن تبحث هذا الطلب أو لا تبحثه وإنما حقيقة ما قصده المشرع من هذا الجواز هو — على ما تفيد عبارة الأصل الفرنسي للمادة ٢١٥ وللادة ٢٢٣ المقابلة لها في القانون المختلط المسمى — أن المشرع بعد أن استلزم في المادة ١٩٥ من قانون التجارة لاعتبار التاجر في حالة الإفلاس صدور حكم بشهر إفلاسه من المحكمة المختصة رأى استثناء من هذا الأصل أن يبيع للمحكمة المدنية الابتدائية وللحاكم الجنائية تقرير حالة الإفلاس الفعلي كلما طلب منها ذلك بصفة فرعية ، فالجواز هنا لا يعنى إلا تقرير حق لهذه المحاكم على خلاف الأصل ومن ثم فليس للمحكمة الابتدائية إذا طلب منها بصفة فرعية — أثناء نظرها دعوى خاصة بصحة ونفاذ عقد — بطلان هذا العقد بالتطبيق للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن تتخلى عن نظر هذا الطلب بحجة أن الأمر في نظره أو عدم نظره جوازي لها ، بل عليها أن تبحث ما إذا كانت حالة الإفلاس الفعلي قائمة وقت صدور هذا التصرف أو غير قائمة وهل شروط المادة ٢٢٧ متوافرة أو غير متوافرة ثم تقضى في هذا الطلب بالقبول أو الرفض شأنه في ذلك شأن كل طلب يقدم إليها فتلزم ببخثه والفصل فيه — والأخذ بتفسير الحكم المطعون فيه للمادة ٢١٥ يؤدي إلى نتائج شاذة لا يمكن التسليم بها ذلك أنه في حالة قضاء المحكمة المدنية بصحة التصرف الذي طعن دائن المتصرف ببطلانه يكون هذا الحكم حجة على هذا الدائن لكونه طرفاً فيه مع وجود سبب لديه لبطلان هذا التصرف أبدأ للمحكمة وامتنعت عن بحثه ولا يستطيع هذا الدائن الطعن في هذا الحكم لإغفاله بحث طلبه هذا إذا كان للمحكمة الخيار في بحثه أو عدم بحثه ، كما يؤدي هذا التفسير إلى تحويل المحكمة الجنائية الحق في أن تمتنع عن بحث حالة التوقف عن الدفع في جرائم التفاس التي تطلب فيها النيابة العامة توقيع العقوبة عنها مع أن المحكمة مكلفة بإجراء هذا البحث باعتبار التوقف عن الدفع عنصراً من عناصر الجريمة المطروحة أمامها — على أنه لا يفوت محكمة القضا أن تنوه في هذا الخصوص بأنها إذا كانت قد رأت تفسير المادة ٢١٥ من قانون التجارة على النحو الذي سلف بيانه مع ما يترتب على هذا التفسير من التوسع في تطبيق هذه المادة فذلك فقط لأنه التفسير الصحيح الذي لا مناص من الأخذ به فلا يصح أن يفهم أن المحكمة تحبذ هذا التوسع بل على العكس فإنها تشايح الناقدين لنص هذه المادة إذ هو يتعارض مع

طبيعة نظام الإفلاس ويؤدي إلى تناقض الأحكام . لما كان ما تقدم ، وكان ما استند إليه الحكم من أن الدائنين ومنهم الطاعنان لم يسلكوا سبيل دعوى الإفلاس حتى تترتب آثاره بالنسبة لهم جميعا لا يصلح لرفض دفاع الطاعنين أول تبرير تخلى المحكمة عن بحثه وذلك لما سلف بيانه من أن قعود الدائن عن سلوك سبيل دعوى الإفلاس لا يمنعه من طلب تقرير حالة الإفلاس الفعلي بالتطبيق للمادة ٢١٥ من قانون التجارة للتوصل إلى بطلان التصرف إذا توافرت شروط المادة ٢٢٧ من القانون المذكور . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مخطئا في القانون ومشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

---



## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

رئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المختارين : محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وحليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صادق البشبيشي .

( ١٥٦ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إجارة . ” إجارة الأماكن ” .

ثبت أن الغرض الأساسي من إجارة محلج ليس هو المبنى في ذاته وإنما ما اشتمل  
عليه من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق ائقانون ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن .

( ب ) وصى . ” سلطة الوصى ” . أحوال شخصية . ” الولاية على المال ” .  
دعوى . ” شروط قبول الدعوى ” .

إدارة الوصى أموال القاصر . وجوب بذل العناية المطلوبة من الوكيل المأجور  
في إدارة أموال موكله . الوصى رفع الدناى باسم القاصر على الغير . إيجاب  
المادة ١٢/٣٩ و ١٣ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ استثناءه محكمة الأحوال الشخصية  
في رفع الدعوى . إجراء مقرر لمصلحة فانصى الأهلية دون خصومهم . ليس لهؤلاء  
الخصوم التمسك به .

( ج ) عقد . ” عيوب الرضا ” . تقضى . ” مسائل الواقع ” . محكمة  
الموضوع .

تقدير علم العاقد بحالة عته التعاقد . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى  
الموضوع .

١ — متى استخلصت محكمة الموضوع — فى حدود سلطتها التقديرية —  
من إرادة المتعاقدين ومن ظروف التعاقد وملاحظات أن الغرض الأساسي من إجارة

المحلج ليس هو المبنى في ذاته وإنما ما يشتمل عليه من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فان هذه الإجارة لايسرى عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — إن الوصى في قيامه على إدارة أموال القاصر مطالب أن يرعى هذه الأموال وأنه يبذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله وفقا لما تقضى به المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال فهو بهذا له حق رفع الدعاوى باسم القاصر على الغير . أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى ضد الغير فانما قصد به رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم فهو اجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به .

٣ — تقدير علم العاقد أو عدم علمه بحالة منه المتعاقد معه هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثاني بصفته أقاما الدعوى رقم ٧٠٢ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى طنطا على الطاعن بطلب الحكم أصليا برد وبطلان عقد الإيجار المنسوب صدوره من المرحوم أحمد أيوب إلى الطاعن والمعطى له تاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والثابت التاريخ في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ والمتضمن تأجير ١٩ ط من ٢٤ طمشاعا في محلج القطن الكائن بطنطا بشارع



الملكة فريدة واحتياطيا الحكم ببطلان العقد المذكور وإعتباره كأن لم يكن ،  
وقالا في بيان دعواهما إنهما ورثا عن المرحوم أحمد أيوب  $٩ \frac{1}{4}$  ط من ٢٤ ط  
في هذا المبلغ وهو مقدار ما كان يملكه أصلا كما ورثا عنه ٣ ط كانت  
قد آلت إليه بطريق الميراث عن أخيه المرحوم أحمد أيوب الذي توفي قبله ، وقد  
علمنا أن الطاعن انتهز فرصة مرض هذا الأخير وصلته به بإعتباره متزوجا  
من أخته ، فاصطنع عقد إيجار عن المبلغ وذيل به بتم المرحوم أحمد أيوب الذي كانت  
تحتفظ به زوجته ووضع عليه تاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأثبت تاريخه  
في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ أى في الوقت الذي كان فيه أحمد أيوب مصابا بالشلل  
وفي حالة غيبوبة كاملة من عدة شهور سابقة ، وأن مورثهما المرحوم يوسف  
أيوب تقدم بشكوى إلى نيابة طنطا قيدت برقم ٧٢٨ سنة ١٩٥٣ إدارى قسم ثان  
بندر طنطا يطعن فيها على عقد الإيجار بالتزوير ، كما قدم طلبا للحكمة الحسبية  
بتوقيع الحجر على شقيقه أحمد أيوب للعتة والجنون ، وقد حفظت هذه المادة  
لوفاته وخلص المطعون ضدهما إلى طلب رد وبطالان عقد الإيجار على أساس  
أنه مزور كما طلبا في حالة ثبوت صدوره من المورث بطلانه لأنه لم يكن متمالكا  
لقواه العقلية وقت التعاقد . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المصلحة  
في رفعها استنادا إلى أنه لو سلم جدلا أن عقد الإيجار المشار إليه باطل ، فإن  
عقد الإيجار القديم المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ الذي بمقتضاه استأجر الطاعن  
المبلغ من الأخوين أحمد ويوسف أيوب ينطبق عليه القانون رقم ١٢١  
سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن ويعتبر ممتدا بقوة القانون رغم انتهاء مدته ،  
كما دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة رافعيها على أساس أنه لو صح  
القول بأن المرحوم أحمد أيوب كان ناقص الأهلية وقت التعاقد ، فإنه وحده الذي  
يجوز له أن يتمسك ببطالان عقد الإيجار لهذا السبب . وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠  
حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفيعين بعدم قبول الدعوى وبقبولهما وببطالان  
عقد الإيجار المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بنصيب المطعون ضدهما  
الموروث من المرحومين أحمد ويوسف أيوب وأسست قضاءها بذلك على أن  
المرحوم أحمد أيوب لم يكن متمالكا لقواه العقلية وقت التعاقد وأن الطاعن كان  
على بيته بحالته ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣ سنة ١٠ ق  
طنطا ومحكمة الاستئناف حكمت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برفض الاستئناف

وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة فيها إستنادا إلى القول بأن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن لا يسرى على المحلج محل النزاع لأن إرادة المتعاقدين إنجهت بصفة جوهرية لا إلى المباني ولكن إلى ما اشتملت عليه من أدوات وآلات ، مع أن هذا القانون يسرى على جميع الأمكنة أيا كان الغرض من تأجيرها ولم يستثن المشرع من أحكامه سوى الأراضي الفضاء وأن تأجير المحلج لا يقتصر على الماكينات والآلات بل يتضمن إجارة المكان الذي يقوم عليه المحلج وما اشتمل عليه من مساكن ومخازن ومكاتب مما ينطبق عليه القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المشار إليه ، وإذا أقيم الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع على أن هذا القانون لا ينطبق على المحلج فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي والذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما يأتى " ومن حيث إنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة في رفعها على أساس أن عقد الإيجار القديم والمؤرخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ يبقى قائما ما بقى القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فردود بأن المادة الأولى من القانون سالف الذكر نصت على أن تسرى أحكامه فيما عدا الأراضي الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . " . ومفاد ذلك أن هذا القانون لا يسرى على الأراضي الفضاء وتلحق بالأراضي الفضاء الأراضي المقامة عليها منشآت صناعية أو تجارية تفوق أهميتها قيمة تلك الأراضي إذا كانت مؤجرة بما عليها من منشآت لأن الإيجار يكون في الواقع واردا بصفة أصلية على تلك المنشآت . . وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك " أن إرادة المتعاقدين عند تأجير المحلج إنجهت بصفة جوهرية لا إلى بناء



المحلج ولكن إلى ما اشتمل عليه البناء من الأدوات والعدد والآلات التي بالمحلج إذ هي في الواقع الغرض من عقد الإيجار وما اتجهت إليه نية وإرادة المؤجر والمستأجر" ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن محكمة الموضوع استخلصت في حدود سلطتها التقديرية من إرادة المتعاقدين ومن ظروف التعاقد وملايساته أن الغرض الأصلي من الإجارة لم يكن المبنى في حد ذاته وإنما ما اشتمل عليه من الأدوات والآلات التي بالمحلج فإنه إذ انتهى إلى أن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا ينطبق على المحلج فإنه لا يكون مخالفا للقانون ذلك أنه متى ثبت أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته، وإنما ما يشتمل عليه من أدوات وآلات المحلج وأن المبنى يعتبر عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فإن هذه الإجارة لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧.

وحيث إن السبب الثاني يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون، ذلك أن المطعون ضده الثاني أقام الدعوى ابتداء بصفته وصيا على قصر المرحوم يوسف أيوب دون أن يحصل على إذن من محكمة الأحوال الشخصية أو ما يفيد أنه كان مأذونا في رفعها طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ مما كان يتعين معده على المحكمة أن تقضى فيها تلقائيا بعدم قبول الدعوى، وإذ لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الوصي في قيامه على إدارة أموال القاصر مطالب أن يرعى هذه الأموال وأن يبذل في ذلك من العناية ما يتطلب من الوكيل المأجور في إدارة أمواله وكله وفقا لما تقضى به المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال، فهو بهذا له حق رفع الدعوى باسم القاصر على الغير، أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ المشار إليه من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى ضد الغير، فإنما قصد به رعاية حقوق ناقصة الأهلية والمحافظة على أموالهم، فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لمؤلاء الخصوم التمسك به وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ إلى ذلك صراحة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة  
 الثابت في الأوراق والقصور في التسيب ، ذلك أنه قضى بطلان عقد الإيجار  
 بالنسبة لنصيب المطعون ضدهما في المحلج — وهو ما ورثاه عن المرحومين أحمد  
 ويوسف أيوب — على أساس أنه صدر من المرحوم أحمد أيوب وقت أن كان  
 في حالة عته واستدل الحكم المطعون فيه على ذلك بما اجترأه من تقرير الطبيب  
 الشرعي مع أن هذا الطبيب قطع في تقريره بأن المرحوم أحمد أيوب كان يعقل  
 معنى عقد الإيجار ويقصده مما يقتضي اعتبار هذا العقد صحيحا ، وإذا كان الطبيب  
 ذكر في تقريره أن ما كان يعانيه المرحوم أحمد أيوب من مرض يجعل ذكاه  
 محدودا وتفكيره قاصرا إلا أن ذلك لا ينقص من أهليته للتعاقد ولا تتوافر معه  
 حالة العته ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد مسخ تقرير الطبيب الشرعي الذي  
 استند إليه ، هذا إلى أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن ثمة فترة زمنية تفصل بين  
 الاتفاق على الإجارة وبين تاريخ التوقيع على عقد الإيجار ، فقد تم هذا الاتفاق  
 في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قبل دخول أحمد أيوب المستشفى أي في وقت لا يصدق  
 عليه فيه ما وصف به الطبيب الشرعي حالته الصحية في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣  
 وهو اليوم الذي أثبت فيه تاريخ العقد ، لكن الحكم المطعون فيه التمس عليه الأمر  
 بخلط بين تاريخ انعقاد الإجارة وبين التاريخ الذي أمد لإثبات العقد ، ولو أن  
 المحكمة تفهمت مرمى هذا الدفاع لتغير وجه الرأي في الدعوى ، وأضاف الطاعن  
 أنه تمسك في دفاعه بأن يوسف أيوب مورث المطعون ضدهما ظل يخاصم  
 أخاه في دعوى الفسخ التي رفعها هو وفي دعوى صحة التعاقد التي رفعت ضده  
 إلى أن صدر فيهما الحكم بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٤ أي بعد تاريخ حصول الإجارة  
 للطاعن مما يؤخذ منه معنى الإقرار بكال أهلية أحمد أيوب وقت صدور عقد  
 الإيجار منه للطاعن ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون  
 مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في مثله الأول ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام  
 قضاءه بطلان عقد إيجار المحلج بالنسبة لنصيب المطعون ضدهما على قوله  
 ” إن الثابت من تقرير الطبيب الشرعي المتوقع على المرحوم أحمد أيوب أن ما ألم به  
 من مرض يجعل ذكاه محدودا وتفكيره قاصرا عن أن يقدر بالدقة ما هو



فی صالحه وما یضره وكذلك یصبح غیر قادر علی أن یتبین وجه المنفعة أو الضرر فی المسائل المعقدة كالصفات المالیة كما أن تقديره لا یشکون سلیما مما یجمل تصرفاته وأفعاله صادرة من شخص غیر تام الادراک وغیر متمالك لقواه العقلية“ ولما کان بین من مطالعة تقرير الطیب الشرعی المودع بالملف المضموم أن الطیب وإن کان قد ذکر فی هذا التقرير أن المرحوم أحمد آیوب أجاب بالإشارات بما يفهم منه معرفته لما ورد بعقد الإيجار إلا أنه انتهى فی وضوح إلى أن الحالة المنحیة التي أصابته تجعل تصرفاته وأفعاله صادرة من شخص غیر تام الادراک وغیر متمالك لقواه العقلية وإذا استخلص الحكم المطعون فیه من هذا التقرير أن المرحوم أحمد آیوب کان مصابا بالعمه وقت التعاقد ورتب علی ذلك قضاءه بطلان العقد فإن هذا الاستخلاص یشکون سائغا ولا ینطوی علی مسخ لما ورد فی تقرير الطیب الشرعی ، والنهی فی شقیه الثاني والثالث مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فیه قرر فی خصوص ما یشیه الطاعن فی هذا النعی ما یأتی ” إن ما أثاره المستأنف ( الطاعن ) حول تاریخ عقد الإيجار من أنه صدر فی ۳۰ من ديسبر سنة ۱۹۵۲ بینا وقع الطیب الشرعی الكشف علی المرحوم أحمد آیوب فی ۸ من فبراير سنة ۱۹۵۳ فردود (أولا) بأنه یشکون من مطالعة الشکوى رقم ۷۲۸ سنة ۱۹۵۳ إدارى قسم ثان طنطا أن عبد اللطیف المنشاوی وهو أحد الشهود الحاضرين بمجلس العقد قرر صراحة أنه توجه إلى المستشفى بطلب من المستأنف ( الطاعن ) بشأن عقد الإيجار وكان ذلك فی الأسبوع الأول من فبراير سنة ۱۹۵۳ كما قررت عائشة منصور زوجة المرحوم أحمد آیوب أن أخاها المستأنف حضر إلى المستشفى يوم ۲ فبراير سنة ۱۹۵۳ بشأن عقد الإيجار وكان عبد اللطیف المنشاوی وعبد المنعم العجیزی حاضرين وأورد كلاهما فی الشکوى ما تم فی المستشفى من خطوات فیما يتعلق بالتوقيع علی عقد الإيجار الأمر الذى يدل علی أن العقد لم یحرر فی ۳۰ من ديسبر سنة ۱۹۵۲ حسبما بدعی المستأنف ( الطاعن ) ( ثانيا ) واضح من تقرير الطیب الشرعی أن المرحوم أحمد آیوب دخل المستشفى الأمريکی بطنطا فی ۳ من يناير سنة ۱۹۵۳ ووصف الطیب الأول بالمستشفى الدكتور امیل صایغ وهو الطیب المعالج حالة المرحوم أحمد آیوب الصحية والعقلية . . . وهی واضحة الدلالة علی أن أهلية المريض غیر كاملة الأمر الذى یفسد الرضاء ویجعل عقد الإيجار

موضوع النزاع باطلا ... ولما كان يبين من ذلك أن الحكم نفى حصول الاتفاق على الإيجار في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ العرفي المعطى للعقد المطعون فيه واعتبر أن التعاقد لم يتم إلا في فبراير سنة ١٩٥٣ في الوقت الذي قطع الطبيب الشرعي بأن المرحوم أحمد أيوب لم يكن فيه متمتعا بقواه العقلية ، وكان هذا الذي قرره الحكم مبنيا على استخلاص سائغ وهو ما يكفي لحمل قضائه ويحمل الرد الضمني على كل ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فان النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بفساد الاستدلال ، ذلك أنه اعتبر أن حالة العته التي أصيب بها المرحوم أحمد أيوب كانت شائعة وأن الطاعن كان على بينة منها وقت التعاقد ، ودلل الحكم على ذلك بأن الطاعن ابن خاله وشقيق زوجته وأنه كان يتردد عليه في المستشفى أثناء مرضه وأنه أقر في الشكوى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٥٣ إداري قسم ثان طنطا بأنه كان يعلم بجميع المنازعات القضائية التي كانت بين أحمد أيوب وشقيقة يوسف أيوب هذا في حين أن كل هذه المسائل التي دلت بها الحكم على شيوع حالة العته وعلم الطاعن بها لا تفيد ذلك مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور وبالتالي يكون قضاؤه بإبطال عقد الإيجار مخالفا للحكم المادة ١١٤ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن قطع بأن المرحوم أحمد أيوب كان مصابا بالعته مستندا في ذلك إلى تقرير الطبيب الشرعي ، أنزل على واقعة الدعوى حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني التي تقضي ببطولان تصرفات المعتوه متى كانت حالة العته شائعة أو كان المتعاقد الآخر على بينة منها واستدل الحكم على علم الطاعن بحالة المرحوم أحمد أيوب وقت التعاقد بما قرره من أن الطاعن هو ابن خال أحمد أيوب وشقيق زوجته وإنه كان يزوره بالمستشفى في الفترة التي وقع عليه الكشف الطبي بمعرفة الطبيب المعالج وبمعرفة الطبيب الشرعي وقال رأيهما فيه ، ولما كان تقدير علم الطرف الآخر أو عدم علمه بحالة عته المتعاقد معه هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في إثبات علم الطاعن بحالة العته التي كان عليها المرحوم أحمد أيوب وقت إبرام عقد الإيجار



هي أسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه حدد في أسبابه موضوع النزاع الذي تناوله قضاؤه وجعله مقصورا على الـ  $\frac{1}{4}$  ٩ ط التي كان يملكها مورث المطعون ضدهما المرحوم يوسف أيوب في المخلج بيد أنه قضى في منطوقه ببطلان العقد لا بالنسبة لهذا القدر فقط ، بل أيضا بالنسبة لما ورثه المطعون ضدهما عن المرحوم أحمد أيوب، وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي دون أن يفتن إلى هذا التناقض فإنه هو الآخر يكون مشوبا بالقصور والتناقض .

وحيث إنه لما كان التناقض المدعى به موجه إلى أسباب الحكم الابتدائي وكان الثابت أن الطاعن عندما امتأف هذا الحكم لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بوجود هذا التناقض فإن النعي به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
 محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وجاس علي عبد الجواد ، ومحمد صدقي  
 البشيشي .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ”الطعن في الأحكام“ . ”الأحكام غير الجائز الطعن فيها“ .

عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنهى بها  
 الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . شرط قبوله  
 أن يكون الحكم الصادر في الموضوع قابلاً للطعن فيه وأن يحصل العائن في ميعاد الطعن  
 في الحكم الموضوعي . يستثنى من ذلك الأحوال التي يميز فيها القانون الطعن في الأحكام  
 الفرعية مهما كانت قيمة الدعوى كالمادة ١٠٤/١ مرافعات . استثناء لا يجوز  
 التوسع فيه .

(ب) تقض . ”أسباب الطعن“ . ”أثر الحكم في الطعن“ . حكم . ”الطعن  
 في الأحكام“ .

الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . اشتراط المادة ٣٧٨ مرافعات  
 صراحة الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وقابليته للطعن . لا يعني من وجوب  
 الطعن في هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ( والمادة  
 ٤٤٧ مرافعات ) . هذا النص يعني العائن من تقديم أسباب الطعن في الحكم  
 الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل  
 في الموضوع .

١ — نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريح في أن الأحكام التي  
 تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها  
 لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مما يستتبع أن الطعن



في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يكون مقبولا إلا إذا طعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان هذا الحكم قابلا للطعن فيه بهذا الطريق وأن يحصل الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع في خلال ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي فإذا فات ميعاد الطعن في هذا الحكم الأخير فات تبعا ميعاد الطعن في الحكم الأول الصادر قبله . ولا يستثنى من هذه القاعدة التي قررتها المادة ٣٧٨ المذكورة إلا الأحوال التي يجيز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما تكن قيمة الدعوى كما هو الحال بالنسبة للمادة ٤٠١ / ١ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى . وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه .

٢ - النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - والمادة ٤٤٧ من قانون المرافعات - على أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام التي يكون الحكم المنقوض أساسا لها ، ولا يعنى الطاعن من الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مع طعنه في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع ذلك أن نص المادة ٣٧٨ مرافعات صريح في اشتراط الطعن في الحكم الصادر في الموضوع حتى يمكن للمحكمة أن تتحقق من قابلية هذا الحكم للطعن فيه بالنقض ، وهو شرط لازم لقبول الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . وإنما كل ما يعنى منه الطاعن في الحالة الآنف ذكرها هو تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الطعن في الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٢١ سنة ١٩٥٥ كلى طنطا بصحيفتها المعلقة في ٢٢ و ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ وقالوا فيها أن الحكومة

استولت في ۱۵ من مایوسنة ۱۹۴۳ على مساحة قدرها ۴ ف و ۱۸ ط و ۲۰ س من أملاكهم وذلك لإنشاء مستشفى للأمراض الصدرية ببندر المحلة الكبرى وإذ لم تقم الحكومة بأداء قيمة هذه الأرض لهم فقد أقاموا عليها الدعوى الحالية بإلزامها بأن تدفع لهم ثمن هذه الأرض والريع المستحق لهم من تاريخ الاستيلاء إلى صدور مرسوم نزع الملكية في ۲۰ من مایوسنة ۱۹۴۸ محسوبا على أساس ۰.۵٪ من ثمن الأرض الذي قدره بمبلغ ۳۸۰۲ ج و ۷۷۰ م مع الفوائد القانونية من تاريخ صدور هذا المرسوم حتى يوم ۱۷ من مایوسنة ۱۹۵۴ ومجموع ذلك مبلغ ۵۸۹۳ ج و ۷۷۰ م وبعد أن قضت محكمة أول درجة بنذب خبير لتقدير قيمة الأرض المزروعة ملكيتها وريعها عادت فقضت في ۴ من نوفمبر سنة ۱۹۵۸ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ قد جعل الفصل في هذا النزاع من اختصاص لجنة معينة يطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية ويكون حكمها نهائيا — استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ۱۱۳ سنة ۹ ق طنطا — وبتاريخ ۱۵ من مارس سنة ۱۹۶۰ قضت محكمة إستئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محكمة الدرجة الأولى بنظر الدعوى وبإعادتها إليها للفصل في موضوعها — وبجلسة ۱۲ من ديسمبر سنة ۱۹۶۱ حكمت محكمة طنطا الابتدائية بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للطعون ضدهم مبلغ ۲۴۸۹ ج و ۶۱۰ م والفوائد بالنسبة لمبلغ ۲۱۴۱ ج و ۶۰۰ م بواقع ۰.۵٪ سنويا من ۱۰ مایوسنة ۱۹۴۸ . طعن الطاعنون في هذا الحكم بالإستئناف رقم ۹۵ سنة ۱۲ ق طنطا — وبتاريخ ۲۶ من نوفمبر سنة ۱۹۶۳ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق المستأنفين ” الطاعنين ” في الإستئناف لعدم إعلانه إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد بالمادة ۴۰۵ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ وبتقرير مؤرخ في ۲۵ من يناير سنة ۱۹۶۴ طعن الطاعنون بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة إستئناف طنطا بتاريخ ۱۵ من مارس سنة ۱۹۶۰ في الإستئناف رقم ۱۱۳ سنة ۹ قضائية — وطلبوا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وإلغاء الحكم بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى بما يترتب على ذلك من آثار تطبيقا للمادة ۲۶ من قانون حالات وإجراءات الطعن بطريق النقض وقدمت النيابة



العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ولما عرض الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الدفع .

وحيث إن النيابة تؤسس الدفع بعدم جواز الطعن على أن الحكم المطعون فيه صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات، وإذا قصر الطاعنون طعنهم على الحكم الفرعي المتقدم ذكره ولم يطعنوا في الحكم الذي انتهت به الخصومة فإن طعنهم يكون غير جائز .

وحيث إنه لما كان نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريحاً في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مما يستتبع أن الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يكون مقبولاً إلا إذا طعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان هذا الحكم قابلاً للطعن فيه بهذا الطريق وأن يحصل الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع في خلال ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي فإذا فات ميعاد الطعن في هذا الحكم الأخير فات تبعاً ميعاد الطعن في الحكم الأول الصادر قبله — ولا يستثنى من هذه القاعدة التي قررتها المادة ٣٧٨ المذكورة إلا الأحوال التي يجيز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما تكن قيمة الدعوى كما هو الحال بالنسبة للمادة ١/٤٠١ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى — وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه بل يجب أن يلتزم في تفسيره نفس ما ورد به صريح نصه . لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر في موضوع النزاع الحالي مما يقبل الطعن فيه بالنقض وكان الطاعن لم يطعن فيه وإنما قصر طعنه على الحكم الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ والقاضي برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه لخصومة لأن الطعن المرفوع عن هذا الحكم الأخير لا يكون مقبولاً ، ولا يغير من هذا النظر ما ذكره الطاعن من أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقض الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٤٧ من قانون المرافعات ، إذ أنه حتى

لو كان الحكم المطعون فيه أساسا للحكم الصادر في الموضوع فإن ذلك لا يعني الطاعنين من الطعن في الحكم الأخير لأن نص المادة ٣٧٨ من أفعاء صريح في اشتراط الطعن فيه وحتى يمكن للمحكمة أن تتحقق من قابلية هذا الحكم للطعن فيه بالنقض — وهو شرط لازم لقبول الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع — وإنما كل ما يعني منه الطاعنون في الحالة الآنف ذكرها هو تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الطعن في الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .



## جاسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد عبد الطيف، والسيد عبد المنعم العراف، وعباس حلى عبد الجواد، ومحمد صدق البشيرى .

(١٥٨)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٤ القضائية :

بيع . " فوائد الثمن " . فوائد . " الفوائد التأخيرية " .

استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن . شرطه تسليم المبيع للشترى وقابلية المبيع لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا أو كان للشترى حق حبس الثمن . استحقاق الفوائد بلا حاجة لإتفاق أو إغذار المشتري . علم الإعفاء منها إلا بإتفاق أو عرف .

نصر الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى صريح فى أن للبائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للشترى وكان هذا المبيع قابلا لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . وتجب هذه الفوائد بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها ولا يعنى المشتري منها إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء ولم تشترط المادة لاستحقاق الفوائد فى هذه الحالة إغذار المشتري كما لم يفرق بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلا . وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأبى أن يجمع المشتري بين ثمرة البدلين - المبيع والثمن - ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل أداؤه وتأخر المدين فى الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ومن ثم فلا يمنع من استحقاق البائع لفوائد الثمن أن يكون ما لم يدفع من الثمن مؤجلا من الأصل أو أن يصبح غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع أو أن يكون للشترى الحق فى حبسه مادام قد وضع يده على الأطنان المبعة وكان فى استطاعته أن يحصل على ثمارها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٢ الدعوى رقم ٨٦ سنة ١٩٦٢ كلى الزقازيق على الطاعن وطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٧٢٩ ج و ٦٠٠ م قائلًا فى بيان دعواه إنه بعقد تاريخه ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ باع للطاعن أطيانا زراعية مساحتها ٦ ف و ٢٣ ط و ١٨ ص بثن قدره ٤١٠٨ ج دفع منه الطاعن مبلغ ألف جنيه وقت تحرير العقد وتعهد بدفع ٢٦٠٨ ج عند التوقيع على العقد النهائى والباقى بعد ذلك وقدره خمسمائة جنيه تعهد بسداده فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٥٧ لكنه لم يف بتعهدده ولم يسدد له باقى الثمن على الرغم من تسلمه منه المستندات اللازمة لإتمام العقد النهائى ومن إعداد البيانات المساحية بالطلب رقم ٩٤٥ فى ١٢/٨/١٩٥٦ مما يجعل باقى الثمن مستحق الأداء وأنه إذ كان الطاعن قد تسلم الأطيان المبيعة فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بموجب إقرار موقع عليه منه فى هذا التاريخ وكانت هذه الأطيان تنتج ثمرات فإنه يلزم طبقا للمادة ١/٤٥٨ من القانون المدنى بالفوائد القانونية بواقع ٤٪ عن الباقى من الثمن وقدره ٣١٠٨ ج لهذا فقد رفع عليه الدعوى مطالبا بهذا المبلغ مضافا إليه ٦٢١ ج و ٦٠٠ م قيمة الفوائد المستحقة عليه فى السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى — وبجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قصر المطعون ضده طلباته على مبلغ ٦٢١ ج و ٦٠٠ م قيمة الفوائد المذكورة بعد أن أوفاه الطاعن بجميع الباقى من الثمن فى ٢ من يولييه سنة ١٩٦٢ أثناء سير الدعوى — وتحصل دفاع الطاعن فى أن الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ لا توجب الفوائد إلا إذا كان الثمن مستحق الأداء وأنه إذ نص فى العقد على أن الباقى من الثمن لا يستحق إلا عند التوقيع على العقد النهائى ولم يتم هذا العقد بفعل المطعون ضده لأنه بعد أن سلمه المستندات اللازمة لإتمامه عاد واستردها منه ليقدمها فى قضية رفعها



على آخر كان ينازعه في ملكية الأطيان المبيعة ولم يحكم فيها لصالح المطعون ضده نهائيا إلا في ٦ من يونيو سنة ١٩٦١ ولم يسجل المطعون ضده هذا الحكم — وهو سند ملكيته — كما لم يرد إليه المستندات التي كان قد أخذها منه مما استحال معه على الطاعن تحرير العقد النهائي فإن باقى الثمن لا يكون حال الأداء وبالتالي فلا تستحق عليه فوائد — وبتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية بإلزام المدعى عليه ( الطاعن ) بأن يدفع للمدعى ( المطعون ضده ) مبلغ ٨ ج و ٤٥٠ م قيمة الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ عن مبلغ ٥٠٠ ج ( الذى كان مشروطا فى العقد دفعه فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٧ ) ابتداء من ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ رفع الدعوى حتى ٢ يولييه سنة ١٩٦٢ تاريخ سداد هذا المبلغ والمصاريف المناسبة لمبلغ ٨ ج و ٤٥٠ م والمقاصة فى أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات مؤسسة قضاءها برفضها على أن المشتري لا يلزم طبقا للمادة ١/٤٥٨ من القانون المدنى برفع فوائد إلا عن الثمن الذى حل ميعاد الوفاء به وأن مبلغ الـ ٢٦٠٨ ج الذى كان مشروطا سداده عند التوقيع على العقد النهائى لا يحل إلا بعد خلوص ملكية الأطيان المبيعة للمطعون ضده بالحكم الصادر له فى ٦ من يونيو سنة ١٩٦١ ضد من كان ينازعه فى هذه الملكية وبعد قيامه بإعذار الطاعن ، وإذ كان هذا الإعذار لم يحصل قبل أن يقوم الطاعن بسداد هذا المبلغ فإنه لا تستحق عنه فوائد ما — استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد إستئنافه برقم ٢٨ سنة ٦ قضائية فأما على الحكم المستأنف خطأ فى تفسير المادة ١/٤٥٨ من القانون المدنى وطالبا تعديله وفقا لطلباته الختامية أمام محكمة أول درجة — وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٦٢١ ج و ٦٠٠ م والمصاريف عن الدرجتين — فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن المشتري يلتزم بفوائد

التمن بمجرد استلامه المبيع القابل لإنتاج ثمرات ولو كان هذا التمن مؤجلا أو مقسطا وأن عدم استقرار ملكية المطعون ضده (البائع) في وقت ما مما كان سببا في عدم إمكان تحرير العقد النهائي لا يعتبر عذرا يخول للطاعن الامتناع عن أداء الفوائد ما دام قد وضع يده على المبيع — ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في تفسير المادة ٤٥٨/١ من القانون المدني، ذلك أن الفوائد بحسب هذه المادة لا تستحق إلا عن ثمن واجب الأداء غير مؤجل وبعد إعدار المشتري كما أن عدم استقرار ملكية البائع المطعون ضده وتأخيره في تسجيل سند ملكيته ثم تأخيره في رد المستندات اللازمة لإعداد العقد النهائي كل ذلك يعد عذرا للطاعن في تأجيل دفع باقي التمن خصوصا وأن هذا الباقي متفق على سداده عند التوقيع على العقد النهائي — ويدلل الطاعن على وجهة نظره في تفسير المادة ٤٥٨/١ بأن التمن المؤجل شأنه شأن أى دين آخر يلتزم المدين بالوفاء به في أجل معين والإلتزام المقترن بأجل لا يكون طبقا للمادة ٢٧٤ من القانون المدني نافذا إلا في الوقت الذى ينقضى فيه الأجل كما أن الفوائد التى نصت عليها المادة ٤٥٨ ليست إلا تعويضا عن التأخر عن الوفاء كما صرحت بذلك المادة ٢٢٦ وقد اشترطت المادة ٢١٨ لاستحقاق التعويض إعدار المدين ما لم يتفق على الإعفاء من هذا الإعدار وأن حكم المادة ٤٥٨/١ ما هو إلا ترديد لما نصت عليه المادتان ٢١٨ و ٢٢٦ المذكورتان ومن ثم يكون ما نصت عليه المادة ٤٥٨ من استحقاق البائع للفوائد إذا سلم الشيء المبيع قابلا لإنتاج ثمرات إنما قصد به حق البائع في إستيفاء فوائد تأخيرية عن ثمن حل ميعاد الوفاء به إذ البائع الذى يرضى بتأجيل التمن دون أن يشترط فوائد يكون قد أدخل ذلك في حسابه عند تحديد التمن .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني صريح في أن للبائع الفوائد القانونية هما لم يدفع من التمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلا لإنتاج ثمرات أو إرادات أخرى وتجب هذه الفوائد بغیر حاجة إلى وجود إتفاق عليها ولا يعنى المشتري منها إلا إذا وجد إتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء ولم تشترط المادة لاستحقاق الفوائد في هذه الحالة إعدار المشتري كما لم تفرق بين ما إذا كان التمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلا بل إن المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى صرحت



بأن المشتري يلتزم بالفوائد القانونية في هذه الحالة ولو لم يكن الثمن مستحقا وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذي يأبى أن يجمع المشتري بين ثمرة البديلين — المبيع والثمن — ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة في المادة ٢٢٦ والتي تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل أداؤه وتأخر المدين في الوفاء به، ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ومن ثم فلا يمنع من إستحقاق البائع لهذه الفوائد أن يكون ما لم يدفع من الثمن مؤجلا من الأصل أو أن يصبح غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع أو أن يكون للمشتري الحق في حبسه مادام قد وضع يده على الأطنان المبيعة وكان في استطاعته أن يحصل على ثمارها وإذن فلا يجدى الطاعن ما تمسك به من أن ما لم يدفعه من الثمن لم يكن مستحق الأداء لعدم تسليم المطعون ضده إياه المستندات اللازمة لاعداد العقد النهائي أو لتخلفه عن تسجيل سند ملكيته متى كان الطاعن قد أقر بأنه وضع يده على الأطنان المبيعة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر الصحيح فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق المادة ٤٥٨ من القانون المدني وفي تفسيرها يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وهيثم زكريا .

(١٥٩)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” إعلان الطعن “ . قانون .

القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية رفع عن قلم الكتاب صبه إعلان الطعن وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان . عدم مساس ذلك بإجراءات الإعلان التى قام بها قلم الكتاب فى ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الملئى . بقاء هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم منها .

(ب) نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” إعلان الطعن “ . وارث .

جواز إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء إعاد الطعن إلى ورثته بحلة . وجوب إعادة الإعلان الذى تم على هذا الوجه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك . إعادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء منفصل عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد .

(ج) رسوم . ” رسوم قضائية “ . ” تسوية رسوم الدعوى الاستئنافية “ .

رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الابتدائى باعتبار التأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف وعلى أساس قيمة الحق الذى سبق القضاء به ابتدائياً وتمكرر القضاء به فى حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . العبرة فى استحقاق رسوم الاستئناف هى بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية لتناقص أو تأييد القضاء به لتناقص عليه .

١ — إذا كان الثابت بالأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية ، وأن قلم كتاب محكمة النقض أعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه



بقرار الإحالة إلى ورثة المطعون عليهما جملة ، فإن قيام قلم الكتاب بالإعلان قد اتخذ عملاً بأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا يترتب — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — البطلان على تجاوز الميعاد المحدد لإعلان الطعن . فإذا كان هذا الإجراء قد تم صحيحاً طبقاً للقانون المعمول به وقتذاك ، ونص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية والذي أصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ على اتباع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، ومقتضى هذا النص أن القانون رفع من قلم الكتاب عبء إعلان الطعن ، وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يمس إجراءات الإعلان التي قام بها قلم الكتاب في ظل القانون الملغى طبقاً له ، فبقى هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم منها<sup>(١)</sup> .

٢ — لما أجازت المادة ٣٨٣ مرافعات في فقرتها الأولى إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته جملة ، وأوجبت في فقرتها الثانية إعادة الإعلان الذي تم على الوجه المتقدم لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك ، فإنها تكون بذلك قد جعلت إعادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء منفصلاً عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد — على ما أوضحته المذكرة التفسيرية — بسبب التحري عن ورثة خصمه وموطن كل منهم . وإذا قام قلم كتاب هذه المحكمة بإعلان الورثة جملة وتم هذا الإجراء صحيحاً ، كما قام الطاعن بإعادة الإعلان إلى باقي الورثة فهاذا لقرار المحكمة بذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

٣ — تسوى رسوم الدعوى الاستئنافية في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف

(١) راجع نقض ١٩٦٦/١/١٣ الطعن ٢١٠ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١١٥، ١١٦، ١١٧/٢/١٩٦٦ الطعن ١٦٦ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٣١٠

وتكون التسوية في هذه الحالة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . ويستوى عند تقدير رسوم الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائياً ثم خسرها استئنافاً ، لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأيد القضاء به للاستئناف عليه . فإذا كان النابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستئنافية على أساس هذه القيمة . فإنه إذ ألغى قائمة الرسوم تأسيساً على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستئناف على ما يزيد عن مبلغ ٤٠ ج الذي حصل عنه قلم الكتاب الرسم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / ما تيلده أبسخرون أقامت الدعوى رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٧ مدني كلى دمنهور ضد المطعون عليهما وآخرين بطلب الحكم بصحة ونفاذ الحوالة الصادرة لها بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧ من المدعى عليهما الثالث والرابع استناداً إلى أنه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣ باع هذان الأخيران إلى المطعون عليهما مساحة قدرها ١٠ ف و ٨ ط و ٢ س من الأطنان الزراعية مقابل مبلغ ٣٠٠٠ ج دفع منه المشتريان ألف جنيه وتمهدا بدفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي . وقد أحال المشتريان إليها حقوقهما الناشئة عن العقد مقابل المبلغ المدفوع منهما . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٨/١٢/٢٧ بصحة ونفاذ

(١) راجع قض ١٩٥٧/٦/٦ الطعن ١٥٤ لسنة ٢٣ ق بمجموعة المكتب الفني ص ٨ ص ٦٦ .

و ١٩٠ / ٥ / ١٩٦٦ الطعن ٣٨٦ لسنة ٣٢ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٢٢١ .



العقد المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٧ الصادر من المدعى عليهما الثالث والرابع فيما تضمنته من حوالة حقوقهما الناشئة عن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣ إلى السيدة / ماتيلدا أيسخرون مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات. استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٩ لسنة ١٥ ق الإسكندرية ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٠/٥/٨ برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وفي ١٩٦٠/٨/٩ استصدر قلم كتاب محكمة استئناف الإسكندرية — الطاعن — قائمة الرسوم المستحقة على الإستئناف المرفوع من المطعون عليهما . وقرر المطعون عليهما بالمعارضة استنادا إلى أنه لا يجوز لقلم الكتاب تحصيل رسوم نسبية على أكثر من ٤٠٠ ج إلا إذا حكم بأكثر من هذا المبلغ طبقا لنص المادة ٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٠/١١/٦ بقبول المعارضة وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه . طعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/٤/١٢ وفيها صممت النيابة على ما أبدته في مذكرتها بطلب نقض الحكم . وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة وإعلان ورثة المطعون عليهما لوفاتهما قدم الدكتور نجيب فهم وهو من ورثة المطعون عليهما الثانية مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع والترمت فيها رأيها السابق في الموضوع وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول أن الطاعن أعلن تقرير الطعن في ١٩٦٦/١٠/٢ إلى الدكتور نجيب فهم بإعتباره الوارث الوحيد للمطعون عليها الثانية ، وقد كان على الطاعن إعلان جميع الورثة بالطعن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ . وإذ قام الطاعن بإعلان تقرير الطعن إليه بعد إنقضاء هذا الميعاد وأغفل إعلان باقي الورثة فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إلى جميع الورثة .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أن الثابت بالأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية ، وأنه وإن كان قلم كتاب هذه المحكمة أعان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى ورثة المطعون عليهما بجملة في ١٢ يولييه ١٩٦٥ ، إلا أنه لما كان

قيام قلم الكتاب بالإعلان قد اتخذ عملاً بأحكام القانون رقم ۱۰۶ لسنة ۱۹۶۲، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب البطلان على تجاوز الميعاد المحدد لإعلان الطعن . وإذا تم هذا الإجراء صحيحاً طبقاً للقانون المعمول به وقتذاك ، وكان القانون رقم ۴۳ لسنة ۱۹۶۵ في شأن السلطة القضائية والذي أصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ۲۲ يولييه سنة ۱۹۶۵ ينص على إتباع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، ولئن كان مقتضى هذا النص أن القانون رفع عن قلم الكتاب عبء إعلان الطعن وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يمس إجراءات الإعلان التي قام بها قلم الكتاب في ظل القانون الملغى طبقاً له ، فبقى هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم منها — لما كان ذلك ، وكانت المادة ۳۸۳ مرافعات قد أجازت في فقرتها الأولى إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته جملة ، وأوجبت في فقرتها الثانية إعادة الإعلان الذي تم على الوجه المتقدم لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك ، فإنها تكون بذلك قد جعلت إعادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء منفصلاً عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد — على ما أوضحته المذكرة التفسيرية — بسبب التحري عن ورثة خصمه وموطن كل منهم . وإذا قام قلم كتاب هذه المحكمة بإعلان الورثة جملة وتم هذا الإجراء صحيحاً على ما سبق البيان كما قام الطاعن بإعادة الإعلان إلى باقي الورثة في ۱۹۶۷/۳/۲۶ و ۱۹۶۷/۴/۳ نفاذا لقرار المحكمة بذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس ويتعين القضاء برفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أنه قضى بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها تأسيساً على أن الدعوى الاستئنافية المطلوب عنها الرسم قضى فيها برقص الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأن هذا القضاء يعتبر بمثابة حكم صادر برفض الدعوى ، في حين أن المادة الثالثة من القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۴۴



تنص على أن تسرى رسوم الاستئناف بإعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد هو حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف .

وحيث إن هذا النى صحيح ، ذلك أن رسوم الدعوى الاستئنافية إذ تسوى في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف ، فإن التسوية في هذه الحالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، ويستوى عند تقدير رسوم الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائيا ثم خسرها استئنافيا ، لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأيد القضاء به للاستئناف عليه. لما كان ذلك، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستئنافية على أساس هذه القيمة، وإذا أُلغى الحكم قائمة الرسوم تأسيسا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستئناف على ما يزيد عن مبلغ ٤٠٠ ج الذي حصل منه قلم الكتاب الرسم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تأييد قائمة الرسوم المعارض فيها .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم ملام .

(١٦٠)

### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نزع الملكية للنفعة العامة . " الإستيلاء المؤقت على العقارات " .

استيلاء الحكومة على عقار قبل صدور القرار بنزع الملكية تمهيدا لنزع ملكيته ثم صدور قرار بذلك لا يعتبر غصبا بل هو التزام لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) نزع ملكية للنفعة العامة . " اختصاص لجنة الفصل في المعارضات " .

اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤  
 بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات . لا اختصاص للحكة الابتدائية في هذا  
 الشأن إلا للطعن في قرار اللجنة ويكون حكمها عندئذ نهائيا .

١ — يبين من نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية  
 العقارات للنفعة العامة أو التحسين أنه نظم في الباب الرابع منه في المواد ١٦ و ١٧ و  
 ١٨ أحكام الإستيلاء المؤقت على العقارات ، وإذ تقضى المادة ١٦ بأن للجهة  
 نازمة الملكية الإستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها  
 للنفعة العامة ويكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم  
 الانتفاع به من تاريخ الإستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق من نزع  
 الملكية وله حق المعارضة في تقدير التعويض عن الإستيلاء طبقا للنصوص الخاصة  
 بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق من نزع الملكية ، فقد أفاد المشرع بذلك  
 أنه يجوز للجهة الإدارية الإستيلاء على العقار قبل صدور قرار نزع الملكية للنفعة  
 العامة وذلك تمهيدا لنزع ملكيته ، وجعل المشرع لمالك العقار في هذه الحالة  
 الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الإستيلاء عليه . وقد قصد  
 المشرع من استحداث هذا التنظيم — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — التيسير



على المصالح العامة للقيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصودة دون أن يلحق الملاك أى ضرر ، كما قصد المشرع إزالة الصعوبات التي كانت تعانيها المصالح العامة من عدم القيام بتشغيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانيتها الإعتداد المخصص للمشروع الذي كان يترتب عليه في كثير من الحالات تحميل الخزنة تكاليف إضافية كما كان يترتب عليه عدم إمكان استخدام المبالغ المدرجة في الميزانية المعتمدة . فاذا كان الثابت أن الطاعة — وزارة الأشغال — استولت فعلاً على العقار موضوع النزاع قبل صدور القرار بنزع ملكيته وأن هذا الإستيلاء كان تمهيداً لنزع ملكية العقار ولحقه قرار بذلك ، فإن ذلك لا يعتبر غصباً وتكون الطاعة قد إلتزمت أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

٢ — مقتضى المادة ١٣ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هو عقد الإختصاص للجنة برئاسة قاض وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني عن المصلحة طالبة نزع الملكية للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات ولا ينعقد الإختصاص للحكمة الابتدائية إلا للطعن في قرار اللجنة ويكون حكمها عندئذ نهائياً . فاذا كان المطعون عليه قد خالف أحكام هذا القانون بأن لجأ إلى طريق رفع دعوى مبتدأة فإن دعواه تكون غير مقبولة<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الزقازيق بصحيفة معلقة في ١٩٦١/٤/٩ إلى كل من وزارة الأشغال ( الطاعة )

(١) راجع قضاة جلسة ١٩٦٣/١١/٧ الطعن ١٨٩ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفنى ص ١٤

ص ١٠٢٠ وجلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ الطعن ٤٣٣ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفنى ص ١٥ ص ٨٨٣

ومفتش ری محافظۃ الشرقیۃ یطلب الحکم بالزامہما بأن یدفعالہ مبلغ ۶۲۶,۵۱۰ ج وقال شرحا لدعواه إنه فی سنة ۱۹۶۰ استولت الطاعنة ومفتش ری الشرقیۃ علی أرض زراعیۃ یملکها مساحتها فدان و ۹ قراریط وأدخلها فی مشروع ترعة الشرقی العمومیۃ بغير اتباع الإجراءات القانونیۃ ، وإذ یقدر ثمن الأرض المستولی علیها بمبلغ ۵۵۰ ج والتعویض الذی یتحققه عن الضرر الذی لحق به من ردم المساقی والمصارف الجانیۃ بمبلغ ۵۰ ج وإيجار الأرض عن سنة ۱۹۶۱ الزراعیۃ بمبلغ ۲۶,۵۱۰ ج ، فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوی لرفعها بغير الطریق الذی رسمه القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ بأن أقامها المطعون علیہ مباشرة أمام القضاء قبل أن تكون مصلحة المساحة قد إتمت من إجراءات نزاع المملکیۃ المشار إلیها بذلك القانون . وفی ۱۹۶۲/۲/۱۷ قضت محكمة أول درجة بتدب مکتب خبراء وزارة العدل بالزقازیق لیان ما إذا كانت الطاعنة قد اتبعت إجراءات نزاع المملکیۃ المنصوص علیها فی القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ بشأن الأرض موضوع النزاع ولتقدير قيمة هذه الأرض وقت الاستیلاء علیها ، وقدم الخیر تقریره وانتهی إلی أن مساحة الأطیان الی تداخلت فی المشروع رقم ۱۱۹۷ ری واعتبرت من المنافع العامة هی فدان وه قراریط وسهم وأن قرار نزاع المملکیۃ للنفعة العامة صدر فی ۱۹۶۱/۴/۲۹ . ثم أضافت الطاعنة دفعا آخر بعدم قبول الدعوی لانعدام المصلحة تأسیسا علی أنه أثناء نظرها صدر قرار وزاری فی ۱۹۶۱/۴/۲۹ بنزع مملکیۃ الأرض موضوع النزاع للنفعة العامة وقد أخطر المطعون علیہ بالتعویض الذی قدر عن الأرض الی نزع مملکیتها وطعن فی هذا التقدير وأحیل طعنه إلی لجنة الفصل فی المعارضات بمحكمة الزقازیق الإبتدائیۃ إعمالا لنص المادة ۱۲ من القانون سالف الیان . ومحكمة أول درجة قضت فی ۱۹۶۲/۱۱/۱ برفض الدفین بعدم قبول الدعوی وبقبولها وبالزام الطاعن ومفتش ری الشرقیۃ بأن یدفعا للمطعون علیہ مبلغ ۲۱۶,۶۶۶ ج . استأنف الطاعن هذا الحکم بالاستئناف رقم ۲۵۵ لسنة ۵۵ق المنصورة ، کما استأنفه المطعون علیہ باستئناف مقابل ، ومحكمة الاستئناف قضت فی ۱۹۶۳/۱۱/۶ بتأیید الحکم المستأنف . وفی ۱۹۶۴/۱/۴ قررت الطاعنة بالطعن بالقض فی هذا الحکم ، وقدمت النيابة العامة مذکرتین أبدت فیهما الرأی برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة علی رأیها .



وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن حكم محكمة أول درجة أقام قضاءه برفض هذا الدفع على أن عدم إتباع الطاعة لإجراءات نزع الملكية للنفعة العامة التي أوجبها القانون المشار إليه يترتب عليه ألا يلزم مالك العقار بإتباع الإجراءات التي نص عليها ذلك القانون بشأن المطالبة بالتعويض، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه هذه الأسباب وأضاف إليها أن الإستيلاء على الأطنان موضوع النزاع قبل صدور قرار نزع ملكيتها يعتبر بمثابة غصب يقيم للطعون عليه الحق في المطالبة بالتعويض بغير الطريق الذي رسمه قانون نزع الملكية ولو قامت الطاعة بعد ذلك بإتباع الإجراءات لوقوع الإستيلاء بالفعل قبل رفع الدعوى ، هذا في حين أن إستيلاء الطاعة على أرض النزاع لا يعد غصبا وإنما هو إستيلاء مؤقت طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وإذا لحقه قرار بنزع الملكية فإن طلب التعويض يجب أن تتبع فيه الإجراءات المرسومة في القانون المشار إليه وهي تمنع من رفع دعوى مبتدأة . غير أن الحكم المطعون لم يعتد بهذا النظر واعتبر الطاعة غاصبة لأرض النزاع ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين أنه نظم في الباب الرابع منه في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ أحكام الإستيلاء المؤقت على العقارات ، وإذا قضى المادة ١٦ بأن للجهة نازعة الملكية الإستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة ويكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الإستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية وله حق المعارضة في تقدير التعويض عن الإستيلاء طبقاً للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية فقد أفاد المشرع بذلك أنه يجوز للجهة الادارة الإستيلاء على العقار قبل صدور قرار نزع الملكية للنفعة العامة وذلك تمهيداً لنزع ملكيته ، وجعل المشرع للمالك العقار في هذه الحالة الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ

الاستيلاء عليه . وقد قصد المشرع من إستحداث هذا التنظيم — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — التيسير على المصالح العامة للقيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصودة دون أن يلحق الملاك أى ضرر ، كما قصد المشرع إزالة الصعوبات التي كانت تعانيها المصالح العامة من عدم القيام بتشغيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانياتها الإعتماد المخصص للمشروع الأمر الذي كان يترتب عليه في كثير من الحالات تحميل الخزانة تكاليف إضافية كما كان يترتب عليه عدم إمكان استخدام المبالغ المدرجة في الميزانية المعتمدة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعة — وزارة الأشغال — وإن استولت فعلاً على العقار موضوع النزاع عام ١٩٦٠ قبل صدور القرار بنزع ملكيته ، إلا أن هذا الاستيلاء كان تمهيداً لنزع ملكية العقار ولحقه قرار بذلك في ١٩٦١/٤/٢٩ فإنه لا يعتبر غصباً وتكون الطاعة قد إلتزمت أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ولما كان مقتضى المادة ١٣ من هذا القانون هو عقد الاختصاص للجنة برئاسة قاض وعضوية إثنين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني من المصلحة طالبة نزع الملكية للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات ولا ينعقد الاختصاص للحكمة الابتدائية إلا للطعن في قرار اللجنة ويكون حكمها عندئذ نهائياً ، وكان المطعون عليه قد خالف أحكام هذا القانون بأن لجأ إلى طريق رفع دعوى مبتدأة — وهي الدعوى المطروحة — فإن دعواه تكون غير مقبولة ، ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم قبولها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل . وعبد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ١٦١ )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) بطلان . ” بطلان إجراءات المرافعات ” . ” البطلان فى الدعوى ” .  
” فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها ” . ” الخصوم فى الدعوى ” .  
نظام عام . دعوى . ” شروط قبول الدعوى ” . ” الصفة  
فى الدعوى ” .

بطلان الإجراءات المبني على إعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له  
بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام محكمة التقض لعدم التمسك به أمام محكمة  
الدرجة الثانية التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

(ب) تنفيذ . ” النفاذ المؤقت ” . ” مسئولية طالب التنفيذ ” . قضاء .  
مستعجل .

مسئولية طالب التنفيذ وحده من تنفيذ الحكم الجائز تنفيذه مؤقتا . تحمله مخاطر  
التنفيذ إذا ما ألقى الحكم . الحكم الصادر من القضاء المستعجل شأنه فى ذلك شأن  
الأحكام الصادرة فى الموضوع المشمولة بالنفاذ المؤقت .

(ج) تنفيذ . ” مسئولية طالب التنفيذ ” . ” قضاء . مستعجل ” .

عدم وجوب الحصول على قضاء فى الموضوع بأن الحق ليس فى جانب طالب  
التنفيذ لتقرير مسئوليته عن تنفيذ حكم القضاء المستعجل ذلك أنه كما يسأل فى هذه الحالة  
يسأل فى حالة إلغاء الحكم المستعجل الذى قد بمقتضاه فى الإمتناع .

(د) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ” . ” مالا يعد كذلك ” .

كفاية ما أورده الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إليه  
فى أسبابه لحل قضائه . لا قصور .

١ - لا شأن لبطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته . فإذا كان الثابت أن الطامنة وإن تمسكت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة الحراسة في رفعها ، إلا أنها لم تمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يقبل منها التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض (١) .

٢ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا لم يهرث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئولية غيره تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ، ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادرا من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من بادرت بتنفيذه ، مسئولية هذا التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمولة بالنفاذ المؤقت (٢) .

٣ - يسأل طالب التنفيذ عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل عند الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن في جانب طالب التنفيذ كما يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه قد ألغى في الاستئناف . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بمسئولية الطامنة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه الذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١) راجع قضاة جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ الطعن ١٤٦٦ لسنة ٣٣ ق مجموعة المكتب الفني

ص ١٨ ص ٤١٨ .

(٢) راجع قضاة جلسة ١٩٣٧/٣/١١ الداعي ٨٠ لسنة ٦ ق مجموعة القواعد لربع قرن

ص ٩٧٠ قاعدة ٢٢ .



٤ — إذا كان ما أورده الحكم يكفى لحل قضائه في خصوص توافر مسؤولية الطاعة من التنفيذ ، وأضاف ما يوضح أن التنفيذ قد تم رغم علم الطاعة بقيام الاستئناف الأمر الذى ينطوى على عدم تبصرها الموجب لمسئوليتها ، فإنه لا يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه بصفته حارسا على أموال السيدة ربيكا واعيـش الفرنسية الجنسية أقام الدعوى رقم ٢٤٤٣ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٢٦ ج و ٥٠ م . وقال مـرحا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٥/٣/١ استأجرت السيدة ربيكا واعيـش من السيدة شفيقة رفعت قطعة أرض فضاء لإقامة شاليه خشبي لاستعماله مصيفا ، وفي ١٨/٩/١٩٥٦ حولت المؤجرة هذا العقد إلى الطاعة ، وبعد أن وضعت أموال المستأجرة تحت الحراسة بموجب الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ لأنها فرنسية الجنسية أقامت الطاعة الدعوى رقم ٣٣٣٤ سنة ١٩٥٧ مستعجل الاسكندرية ضد المطعون عليه تطلب فيها إخلاء العين المؤجرة لتأخر المستأجرة في سداد الأجرة المستحقة وذلك إعمالا للشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد الإيجار ، وأجابت المحكمة الطاعة إلى طلباتها في تلك الدعوى بحكمها الصادر في ١٤/١٠/١٩٥٧ ، واستأنف المطعون عليه ذلك الحكم بصحيفة معلقة في ١٨/١١/١٩٥٧ وعرض الأجرة المستحقة على الطاعة بالجلسة فاستأمتها وقضت المحكمة بالغاء حكم الإخلاء وبعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى . وأضاف المطعون عليه أن الطاعة وقد تعجلت تنفيذ حكم الإخلاء فقامت بإزالة ” الشاليه ” وقوائمه الخرسانية بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٧ دون أن تنتظر تتيمة الفصل فى الاستئناف الذى رفعه من هذا

الحكم ، فانها تكون مسئولة عن تعويض الأضرار المترتبة على هذا التنفيذ .  
وإذ كانت نفقات إعادة الحالة إلى ما كانت عليه تبلغ ٣٢٠ ج فضلا  
عن أن المستأجرة حرمت من استغلال الشاليه في موسم صيف سنة ١٩٥٨  
بما يوازي مبلغ ١٠٦ ج و ٥٠ م ومجموع ذلك مبلغ ٤٢٦ ج و ٥٠٠ م ، فقد أقام  
المطعون عليه دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠ حكمت محكمة  
أول درجة بتدب خير هندسي لبيان مقدار التعويض المناسب لإعادة الحالة  
إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ حكم الإخلاء ، ومقدار التعويض المستحق عن عدم  
استغلال " الشاليه " بالتأجير في صيف سنة ١٩٥٨ . وبعد أن قدم الخبير  
تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٢ بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون  
عليه مبلغ ٣٣٠ ج و ٦٩٢ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغاءه والحكم  
برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ١٤٢٣ لسنة ٧٩ ق استئناف القاهرة .  
وقضت محكمة الاستئناف في ١٢/١١/١٩٦٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم  
المستأنف . وفي ٦/١/١٩٦٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرتين طليت فيهما رفض الطعن ، وبالحلقة المحددة  
لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه  
بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي  
قبل الدعوى من الأستاذ محمد كمال الديب بصفته نائبا عن الحارس العام  
على أموال السيد قرييكا واعيش الفرنسية الجنسية مع أنه لم يكن سوى مراقب للحراسة  
على أموال الرعايا الفرنسيين بالإسكندرية ولا يملك حق التقاضي الذي قصره  
الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الحارس العام والحراس الخصوصيين .  
هذا إلى أن الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ أنهى العمل بالأمر رقم ٥  
لسنة ١٩٥٦ وقصر مهمة الحارس العام والحراس الخصوصيين على إدارة أموال  
الرعايا الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إليهم  
أو إلى وكلائهم ، وقد رفعت الدعوى بعد العمل بالأمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ ،  
وإذ كان موضوعها مطالبة بتعويض فلا تعتبر نوعا من إدارة الأموال حتى  
ينطبق عليها هذا الأمر .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته . وإذا كان الثابت أن الطاعنة وإن تمسكت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة الحراسة في رفعها ، إلا أنها لم تتمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يقبل منها التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن الحكم قضى بمسئوليتها عن الضرر الذي نشأ عن تنفيذ الحكم المستعجل الصادر لها بإخلاء العين المؤجرة تأسيسا على أنه ألغى في الاستئناف ، هذا في حين أنه يشترط لمسئوليتها عن تنفيذ هذا الحكم أن يصدر حكم من محكمة الموضوع بأن الحق لم يكن في جانبها ، وهو ما لم يتوافر في الدعوى إذ قضى الحكم المستعجل بإخلاء العين تفسيرا لحق الطاعنة في إعتبار العقد مفسوخا لتأخر المستأجرة في سداد الأجرة بناء على الشرط الفاسخ الصريح الثابت في عقد الإيجار ، ولم ينف الحكم الاستئنافي المستعجل هذا الحق وإنما قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال لأن الطاعنة استلمت الأجرة المتأخرة نارا كما الأمر لفاضي الموضوع لتقرير الفسخ ، وهو ما يدل على أن الحق كان في جانبها عند تنفيذ هذا الحكم فلا تسأل عن تعويض الضرر المترتب على تنفيذه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على مسؤولية طالب التنفيذ وحده ، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته بغير تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ، ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادرا من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من بادر بتنفيذه

مسئولية هذا التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمولة بالنفاذ المؤقت . ولا محل لما تثيره الطاعة بصدد المسؤولية عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل من وجوب الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن في جانب طالب التنفيذ، ذلك أن طالب التنفيذ كما يسأل في هذه الحالة فإنه يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ به بمتضاة قد ألغى في الاستئناف . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بمسئولية الطاعة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه والذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تنول إن الحكم قرر أن الطاعة باشرت التنفيذ بعد أن أعلنت بصحيفة إستئناف حكم الإخلاء وبادرت إلى تاجير الأرض إلى الغير وأن هذا يقطع في أنها كانت مندفة إلى إخلاء الأرض حتى تضع المطعون عليه أمام الأمر الواقع وهي تعلم أن حكم الإخلاء صار برفع الاستئناف مستهدف الإلغاء ، وهذا القول من الحكم لا يتناول جوهر النزاع وهو بحث ما إذا كانت الطاعة على حق أو لم تكن على حق عند التنفيذ ، وإذا اقترض الحكم أن الطاعة كانت تعلم عند التنفيذ أن حكم الإخلاء مستهدف الإلغاء مع أنها كانت تعلم وقتئذ أن الفسخ قد تم وقرره الحكم المستعجل ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي الصادر في ١٧/١٠/١٩٦٠ والذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد بت في أساس الخصومة بين الطرفين فقرر أن قيام الطاعة بتنفيذ الحكم المستعجل بغير انتظار نتيجة الفصل في الاستئناف المرفوع عنه يوجب مسئوليتها عن الضرر الذي أصاب المطعون عليه من هذا التنفيذ حتى ولو كانت حسنة النية . ولما كان ما أورده هذا الحكم يكفي لحمل قضائه في خصوص توافر مسئولية الطاعة عن التنفيذ على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول وكان ما أضافه الحكم المطعون فيه مما أثارته الطاعة بسبب النعي إنما كان لإيضاح أن التنفيذ قد تم رغم علم الطاعة بقيام الاستئناف



بما ينطوى على عدم تبصرها الموجب لمسئوليتها ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعنة استندت في دفاعها بعدم أحقية المطعون عليه في التعويض إلى أن الأرض المتعاقد عليها قضاء لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فيجوز طلب إخلائها عند إنتهاء مدة العقد، ورد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن دعوى الإخلاء تتطلب إجراءات يستطيع المطعون عليه خلالها المحافظة على ماله وما كان يفوت عليه إستغلال "الشالية" في المدة المطالب بالتعويض عنها ، وتقول الطاعنة إن مؤدى ذلك من الحكم أنه لا ينازع في حقها في الإخلاء على أساس عدم انطباق القانون المشار إليه وإنما قضى ضدها بالتعويض لحرمان المطعون عليه من المهلة التي تستلزمها إجراءات دعوى الإخلاء ولم يكن سندُه في ذلك عدم أحقية الطاعنة في الإخلاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى نشأ عن تنفيذ الحكم المستعجل الذى قضى بإلغائه ، وكان ما قرره الحكم يكفى لحمل قضائه في هذا الخصوص وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثانى ، فإنه لا يؤثر في سلامته ما استورد إليه تزيدا ردا على دفاع الطاعن الذى يثيره بسبب النعى ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ القضائية :

إستئناف . ” رفع الإستئناف “ . ” طريقة رفع الإستئناف “ . بطلان .  
 ضرائب .

الإستئناف الأصلي . طريقتي رفعه . مخالفة . أثرها . البطلان .

مقتضى مانعت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، أن الإستئناف الأصلي لا يكون إلا بـريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها عدا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ فيرفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ولا يجوز في الحالين رفع الإستئناف بمذكرة وإلا كان باطلا وحكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كان المطعون عليه قد حدد في صحيفة الإستئناف طلباته ثم عاد وفي مذكرة مقدمة منه فاستدرك ما فاتته طلبه في صحيفة الإستئناف ، وهو إستئناف للحكم بغير الطريق القانوني ، يتعين الحكم ببطلانه ولا يمنع من ذلك عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع لأنه سبب قانوني يتصل بطرق التقاضى وأوضاعه قوامه تلك العناصر الواقعية التي أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا يفتقر إلى بحث أى عنصر واقعى آخر .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيد / حسن على حسن أقام الدعوى رقم ٥٥٧ سنة ١٩٥٧ الإسكندرية الابتدائية بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ فيما قضى به من تقدير صافى أرباحه فى الفترة من ١٩٥١/٣/١ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٢ ج وفى كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ١٨٢ ج وفى سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٢٧٦ ج طالبا تعديله وتحديد صافى أرباحه فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥ بمبلغ ١٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٨ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطالب بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا تعديله بالنسبة لسنة ١٩٥٥ واعتبار أرباحه ١٠٠ ج وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦٥ سنة ١٦ ق وأثناء نظره وفى مذكرته المقدمة للجلسة ١٩٦١/١/٢٦ طلب إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن والحكم بإعتبار أرباحه فى المدة من ١٩٥١/٣/١ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ مبلغ ٨٠ ج وفى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٠٠ ج وفى سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٠٠ ج ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لهذه الطلبات المعدلة لرفعه بعد الميعاد ، وفى خصوص تقديرات الفترة الواقعة فى سنة ١٩٥١ فإنها لم تكن محل طعن أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بحضور يا برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح المستأنف عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ واعتبار تلك الأرباح بواقع ١٢٤ ج عن كل سنة من تلك السنوات وتأيد ذلك الحكم فيما عدا ذلك وألزمت المستأنف عليها بالمصاريف المناسبة لهذا التعديل عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا

الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، وهو خطأ ومخالفة للقانون . لأن الثابت من صحيفة الاستئناف أن المطعون عليه كان قد قصر استئنافه على أرباح سنة ١٩٥٥ وفي مذكرته المقدمة بالجلسة ١٩٦١/١/٢٦ عدل طلباته بالنسبة لباقي السنوات وطبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى المحكمة أو بتكليف بالحضور وإلا حكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان يتعين على المحكمة أن تحكم بهذا البطلان باعتبار أن شكل الاستئناف من مسائل النظام العام .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وفقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ والتي تحكم واقعة الدعوى "يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها وتشتمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموثر كل منهم على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف ، أما الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف ، وعلى المستأنف في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين أداء الرسم بأكمله عند تقديم الصحيفة ، وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " ومقتضاها أن الاستئناف الأصلي لا يكون إلا بأحد هذين الطريقتين لا بمذكرة وإلا كان باطلا وحكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه طلب في صحيفة الاستئناف قبوله شكلا " وفي الموضوع إلغاء حكم محكمة أول درجة عن سنة ١٩٥٥ وإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه والحكم باعتبار أرباح المستأنف



عن سنة ١٩٥٥ مبلغ ١٠٠ ج" ثم عاد وفي مذكرته المقدمة بلجنة ١٩٦١/١/٢٦ فاستدرك ما فاتته وطلب "إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار اللجنة والحكم باعتبار أرباحه الصافية في المدة من ١٩٥١/٢/١ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ بواقع ٨٠ ج وعن سنة ١٩٥٢ بواقع ١٠٠ ج وسنة ١٩٥٥ بواقع ١٠٠ ج مع إلزام المستأنف ضدهم المصاريف والأتعاب عن الدرجتين" وهو استئناف للحكم بغير الطريق القانوني ، يتعين الحكم بإبطاله ولا يمنع من ذلك عدم تمسك الطاعنة بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع لأنه سبب قانوني يتصل بطرق التقاضي وأوضاعه قوامه تلك العناصر الواقعية التي أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا يقتصر إلى بحث أي عنصر واقعي آخر .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ذكي محمد نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
صبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبدالمقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣١ القضائية

ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " ربط  
الضريبة " . " إجراءات الربط " .

اتفاق على إعادة المحاسبة . جوازه . مثال .

إتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته لئيب شاب رضاها عند  
محاسبته لا يعتبر مخالفا للنظام العام ولا للقانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية  
بعد أن ربطت الضريبة على أرباح شركة النيل للحليج عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣  
وخصمت من الأرباح مبلغ ١٥٥٦٣٥ ج و ٩١ م إجمالى التوزيعات وأخطرتها  
بالربط على النموذجين رقم ١٨ و ١٩ ضرائب عادت وحصلت على إقرار منها بالتنازل  
عن هذين النموذجين فيما تضمناه من خصم التوزيعات مع حفظ حقها فى الطعن  
على النموذجين الجديدين ، وإذ أعادت المأمورية الربط وأدخلت التوزيعات



ضمن الأرباح ، وامتدت الشركة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن  
وفي ١٤/١/١٩٥٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه ،  
فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٨ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد  
مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء والحكم بعدم جواز إعادة  
الربط وخصم التوزيعات البالغ قدرها ١٥٥٦٣٥ ج ٩١ و ٩١ من وعاء الضريبة مع إلزام  
المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٠ حكمت  
المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه  
مع إلزام الشركة بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ ق أتعاب محاماه . واستأنفت الشركة  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلبها .  
وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ١٧ ق . وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٦١ حكمت  
المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف  
والحكم بعدم جواز إعادة الربط بالنموذج ١٨ ضرائب جديد المؤرخ ١٢/٨/١٩٥٨  
فيما تضمنه من عدم خصم إجمالى التوزيعات البالغة ١٥٥٦٣٥ ج ٩١ و ٩١ من وعاء  
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ و باتهائية النموذجين  
١٨ و ١٩ ضرائب المؤرخين ١٤/٢/١٩٥٧ و ٥/١/١٩٥٨ على التوالى فيماورد بهما  
من خصم التوزيعات وألزم المصلحة بالمصاريف عن الدرجتين وثلاثين جنيتها  
مقابل أتعاب المحاماه عنهما . طعن المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض  
للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالة  
إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها  
رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى  
وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز  
إعادة ربط الضريبة عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ مستندا فى ذلك إلى أن الشركة كانت  
قد تقدمت بإقرارها واستترلت من أرباحها مبلغ ١٥٥٦٣٥ ج ٩١ و ٩١ م إجمالى  
التوزيعات وأقرت المصلحة هذا الوضع على النموذجين رقم ١٨ و ١٩ ضرائب  
وأصبعا نهائين لا يسوغ تعديلهما أو إلغاؤهما وما كان لها أن تعيد النظر فيهما  
لأية علة خلاف ما نصت عليه المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وفي الحدود التي بينها وهي بعيدة من نطاق الدعوى وإن وافقها الممول على ذلك ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن الخطأ الذي شاب ربط الضريبة ومصححة المصلحة مرده بيان غير حقيقى ورد في إقرار الشركة وتضمن توزيعها مبلغ ١٥٥٦٣٥ ج و ٩١ م على مساهميتها في سنة النزاع وثبت بعد ذلك وبعد حصول المصالحة على صورة قرار الجمعية العمومية في ١٠/٣٠/١٩٥٣ أن الشركة لم تجر توزيعه على مساهميتها بل خصمت ٥٪ من الأرباح كاحتياطي نظامى وأضافت الباقي وقدره ١٤٧٨٥٣ ج و ٣٣٧ م إلى الرصيد المرحل من السنة السابقة فأصبح الرصيد المرحل ٩٩١٣٥١ ج و ٨٢ م ، وإزاء تقديم الشركة بيانات غير صحيحة كان يسع المصالحة إجراء ربط إضافي مستقل طبقا للمادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لولا أن الشركة تنازلت عن التمسك بالربط الأول ولا يهم بعد ذلك تعديل الربط وتصحيحه أو إجراء ربط إضافي مستقل ، ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من أن هذا التنازل مخالف للنظام العام لأن فرض الضريبة وإن كان متعلقا بالنظام العام ولا يقبل أن يكون محل إتفاق بين المصلحة والممول إلا أن وسائل تحديد وعائها لا تعلق لها به ويجوز أن تكون محل إتفاق أو صالح بين المصلحة والممول .

وحيث إن هذا النقيض في محله ذلك أن اتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته لعيب شاب رضاها عند محاسبته لا يعتبر مخالفا للنظام العام ولا للقانون ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المصلحة عندما حاسبته الشركة وربطت الضريبة في سنة النزاع خصمت مبلغ ١٥٥٦٣٥ ج و ٩١ م إجمالى التوزيعات من الأرباح وتبين من قرار الجمعية العمومية للشركة المنعقدة في ١٠/٣٠/١٩٥٣ أنها لم توافق على توزيعه وخصمت ٥٪ من أرباحها كاحتياطي نظامى وأضافت الباقي وقدره ١٤٧٨٥٣ ج و ٣٣٧ م إلى الرصيد المرحل من السنة السابقة ، وعندئذ وافقت الشركة المصلحة على عدم التمسك بالربط الأول وفي ضوء هذا الاتفاق — وهو صحيح — أعادت المصلحة الربط وأدخلت التوزيعات ضمن وعاء الضريبة ، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن " مصلحة الضرائب لا يسوغ لها نقض ما تم منها على النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب إلا في الحدود التي بينها المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي هي



بعلمة عن نطاق الدعوى . لأنه " بصلمور النموذجين ١٨ و ١٩ . ضرائب من المصلحة قم تململمت العلاقة بينها وبين الممول على أساس تنظيمى ذى طابع عام فلا يسوغ للمصلحة بعد ذلك سواء من جانبها وحلمها أو بالاتفاق مع الممول أن تمس المركز القانونى القائم بالتململ أو الإلغاء " فانه يكون . قم خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

والملم إن الموضوع صالح للفصل فيه ولمأ أقلم يلم رفض الإستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٦٤)

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .  
"تصفية المنشأة" .

تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . فترة التصفية . فترة عمل . عمليات التصفية .  
إستمرارها إستمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة .

في أحوال التصفية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يبدأ توقف  
المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ إنتهائها ، ومن ثم فإن فترة التصفية  
تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة وعمليات التصفية تعد  
استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية<sup>(١)</sup> .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت أرباح فرج إبراهيم  
عبد الملك في كل من السنوات ١٩٥١/١٩٥٢ و ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٣

(١) ققض ١٢/٢/١٩٦٤ . الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق . ص ١٥ ص ٢٢٨ .



بمبلغ ٢٧٩٢ ج وذلك بطريق القياس على أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وبالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤، وإذا عارض على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وأثناء نظره تعدلت أرباح سنة ١٩٤٦/٤٦ وهي سنة الأساس إلى مبلغ ١٠٨٠ ج وفي ١٦/١٠/١٩٥٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض تقدير المأمورية لصالح أرباحه في سنتي ١٩٥٢/٥١ و ١٩٥٣/٥٢ إلى مبلغ ١٠٨٠ ج وفي الفترة من ١/٧/١٩٥٣ إلى ١/٣/١٩٥٤ إلى مبلغ ٧٢٠ ج فقد أقام الدعوى رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء والحكم بعدم خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سني الخلاف مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المدجل وبلا كفالة ، وطلبت المصلحة رفض الدعوى ، وجرى النزاع فيها حول فترة التصفية وهل تعتبر استمرارا لنشاط الممول أم لا . وبتاريخ ١١/٤/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . استأنف فرج إبراهيم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٥٣ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ١١/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في خصوص أرباح المستأنف عن سنة ١٩٥١/١٩٥٢ ( ثانيا ) بتعديل الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون عليه في خصوص أرباحه في ١٩٥٢/١٩٥٣ وقصر ربط الضريبة فيها على الفترة من ١/٧/١٩٥٢ حتى ٢/١٢/١٩٥٢ محسبة بنسبة ما خص تلك الفترة من الأرباح الحكيمة الخاصة بالسنة المذكورة وبإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون عليه فيما عدا ذلك وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين والمستأنف بباقي مصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر ربط الضريبة على الفترة من أول يولييه سنة ١٩٥٢ إلى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وألغاه بالنسبة للفترة الباقية من سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ والفترة من أول يولييه سنة ١٩٥٣ إلى مارس سنة ١٩٥٤ مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه توقف عن مباشرة نشاطه في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأخطر المصلحة بهذا التوقف في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولم تدع المصلحة أنه ظل مستمرا في الفترة التالية وكل ما أتاه هو التصرف فيما كان متبقيا لديه من الحبوب التي كان يتجر فيها قبل التوقف وهو لا ينزل منزلة الإستمرار في ممارسة التجارة ، وهذا من الحكم خطأ وفساد في الإستدلال لأنه وقد سلم بأن المطعون عليه تصرف فيما كان متبقيا لديه من الحبوب خلال شهرى سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٥٣ ويعتبر بذلك مستمرا في مباشرة نشاطه خلال فترة التصفية التي لم يخطر المصلحة بإنتهاؤها إلا في أول مارس سنة ١٩٥٤ فقد كان يتعين ربط الضريبة عليه إلى هذا التاريخ عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه في أحوال التصفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ إنتهاؤها ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة وعمليات التصفية تعد استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية — وإذ كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن أخطر المطعون عليه المصلحة بتوقفه في ٢ ديسمبر ١٩٥٢ بدأ في تصفية نشاطه واستمر إلى أن أخطر المصلحة في أول مارس سنة ١٩٥٤ ببيع ما كان متبقيا لديه من الحبوب خلال شهرى سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن قيامه بذلك "لا ينزل منزلة الإستمرار في ممارسته التجارة" ورتب على هذا النظر عدم خضوع فترة التصفية للضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — ولما تقدم ولما جاء في الحكم الابتدائي من أسباب يتعين رفض الإستئناف .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وضوء السادة  
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومسلم راشد أبوزيد ، ومحمد  
مدق البشبيش .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) نيابة عامة . ” تدخل النيابة في قضايا القصر ” . بطلان . تقض .  
محكمة الموضوع .

البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بقضايا القصر .  
بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . علم  
بجواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقض .

(ب) حكم . ” إصدار الحكم ” . بطلان . ” المصلحة في التمسك به ” .

إجراء المدارة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قبل إقتضاء الميعاد المحدد  
لإيداع المذكرات . خطأ . لا مصلحة للطاعة في التحدى . إذا كان ذلك قد تم  
بعد إقتضاء الميعاد المحدد لما بتقديم مذكرة دفاعها ولم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه  
أن يؤثر على الحكم في حقتها .

(ج) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . محكمة الموضوع .

إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة بالشهود . أمر متروك لتقدير  
محكمة الموضوع . لما أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت في الأوراق ما يكفي  
لتكوين مقيدتها .

(د) حكم . ” إصدار الحكم ” . دعوى . ” نظر الدعوى ” .

عدم إطلاع الخصم على مذكرة خصمه المقدمة في فترة حيز القضية للحكم . خلوها  
من أى دفاع جديد . عدم تمويل الحكم على قىء مما جاء بها . قبول المحكمة  
لهذه المذكرة لا يخل بحق الدفاع .

(هـ) بطلان . " بطلان غير متعلق بالنظام العام " . تقض . نظام عام .  
محكمة الموضوع .

بطلان الإجراءات غير المتعلق بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة  
الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقض .

(و) إثبات . " الإثبات بالكتابة " . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال التي يجب فيها  
الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا  
على مخالفتها . عدم تمسك المستأنف أمام محكمة الاستئناف بهذه القاعدة . إصابته  
قبولا للإثبات بغير الكتابة وبالتالي لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام  
محكمة التقض .

(ز) تزوير . إثبات . " الإثبات بالبيئة " . " التوقيع على بياض " .

الظن على سند الدين بخالفة عليه لما اتفق عليه وبحصول تزوير بطريق المخو  
والإضافة في عبارة بخط المدان في هامش السند كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين .  
تزوير يجوز إثباته بكافة الطرق أيا كانت قيمة السند .

(ح) دعوى . " نظر الدعوى " . محكمة الموضوع .

طلب فتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات . تقديمه مدققل باب  
المرافعة . إجابة هذا الطلب من إطلاقات محكمة الموضوع .

١ — إذ كان هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر  
إنما هو رعاية مصالحهم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار  
النيابة بهذه القضايا يكون بطلاً نسبياً مقرواً لمصلحة القصر ومن ثم يتعين عليهم  
التمسك به أمام محكمة الموضوع فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام  
محكمة التقض<sup>(١)</sup> .

٢ — إذا كانت محكمة الاستئناف تعتبر مخطئة في إجراء المداولة وفي تحرير  
أسباب حكمها ومنطوقه قبل إنتضاء الميعاد الذي حددته لإيداع المذكرات

(١) راجع تقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ بمجموعة المكاتب الفنى ص ١٨ ص ٥٠٩



والذى لا يعتبر باب المرافعة فى الدعوى مقفولا إلا بانقضائه إلا أنه وإذ ثبت أن المداولة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قد تم بعد انقضاء الميعاد الذى كان محدا للطاعة لتقديم مذكرتها وأنها لم تقدم أية مذكرات خلال المدة التى كانت محددة للتصوم جميعا لإيداع المذكرات فإن مصلحة الطاعة فى التحدى بهذا الخطأ تكون متفية طالما كان إجراء المداولة على هذه الصورة التى تمت بها وإيداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه ومنطوقه قبل انقضاء الميعاد المحدد لإيداع مذكرة خصمها لم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه أن يؤثر على الحكم فى حقها .

٣ - إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقا للتصوم تتعم إجابته إلى بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن فى أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب .

٤ - إذا كانت مذكرة المطعون ضدها المقدمة فى فترة حجز القضية للحكم وإن خلت مما يفيد اطلاع الطاعة عليها إلا أنها لم تتضمن دفاعا جديدا ولم يعول الحكم المطعون فيه على شيء مما جاء فيها ولم يشر إليها إطلاقا فإن قبول المحكمة لهذه المذكرة لا يخل بأى حق للطاعة ويكون النعى بذلك على غير أساس .

٥ - متى كانت الإجراءات المدعى بطلانها قد تمت أمام محكمة أول درجة ولم تمسك الطاعة بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام فإنه لا يجوز للطاعة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها فإذا كانت الطاعة لم تعب على الحكم المستأنف أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات الوفاء بغير الكتابة فإن ذلك منها يعد قبولا للإثبات بغير

الكتابة ولا يجوز لها بالتالى أن تملك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لسقوط حقها فى التحدى بهذا الدفع .

٧ — إذ كان الطعن على سند الدين لم يقتصر على أن صلبه قد حرر على خلاف المتفق عليه بين الدائن والمدين وإنما تضمن أيضا حصول تزوير بطريق المحو والإضافة فى العبارة التى كانت مدونة بخط الدائن فى هامش السند والتى كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذى حرر السند لإثباته ، فإن هذا التزوير هو مما يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة أيا كانت قيمة السند المدعى بتزويره .

٨ — لا تريب على محكمة الموضوع إن هى لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات متى كان قد قدم إليها بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطلب من الإطلاقات التى لا يعاب على المحكمة عدم الاستجابة إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين محسن ومدحت استصدرت مع السيدة فتحية عبد العزيز فتحى أمر أداء يقضى بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدى لهما مبلغ ٩٣٥ جنيها مستندتين فى استصدار هذا الأمر إلى سند إذنى بهذا المبلغ مؤرخ فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٧ لصالح مورثهما المرحوم عبد العزيز فتحى ومستحق الوفاء تحت الطلب ومذيل بإمضاء للمطعون ضدها بإعتبارها مدينة . ولما أعلن أمر الأداء إلى الأخيرة عارضت فيه بالدعوى رقم ٣٠٠٧ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة مؤسسة معارضتها على أن ذلك السند لم يصدر منها وأنه مزور عليها بعد وفاة المورث بدليل عدم ذكره فى محضر



حصر تركته وأن المورث كان ناظرا على وقف تستحق حصة فيه وكان يسلمها ربيع هذه الحصة سنويا ولو أنها كانت مدينة له لخصم دينه من هذا الربيع ولما سكت عن مطالبتها به من تاريخ استحقاقه في ٣١ يناير سنة ١٩٤٧ حتى وفاته في سنة ١٩٥٢ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة سلكت الطاعة طريق الإدماء بالتزوير في السند وأعلنت شواهد التزوير وذكرت في المذكرة المتضمنة لهذه الشواهد أنها اقترضت من المورث ١٣٥ ج ووقعت له سندا إذنيا على بياض كتب المورث على هامشه بخطه عبارة ( الست نور حامد ١٣٥ ج بينها ) ثم سددت له هذا الدين فأثر على السند بالتخالص واكتفت هي بذلك ولم تطالبه برد السند لو ثوقها فيه بسبب أنه شقيق زوجها ولما توفي المورث قامت زوجته ( الطاعة ) وابنته فتحيه بتزوير السند بأن محيت العبارة التي كانت مدونة بخط المورث في هامشه وكتبنا العبارات المدونة في صلبه فوق توقيعها — بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية بقبول مذكرة شواهد التزوير وتحقيق الشواهد الخمسة الأول والعاشر منها وذلك ( أولا ) بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لفحص السند المطعون عليه بالتزوير وبيان ما إذا كانت عباراته قد كتبت بخط وحرر واحد وفي زمن واحد وخاصة توقيع المعارض ( المطعون ضدها ) وهل كتبت بخط المرحوم عبد العزيز فتحي ( مورث الطاعة ) وهل كانت على السند كتابة أخرى محيت — وهل كان مكتوبا على هامشه عبارة ( السيدة نور حامد مبلغ ١٣٥ ج بينها ) ومحيت أو حدثت محاولة لمحوها ولإبداء كل ما يعين له من ملاحظات ( ثانيا ) بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المعارض ( المطعون ضدها ) أنها اقترضت مبلغ ١٣٥ جنيا من المرحوم عبد العزيز فتحي وسلمته سندا موقعا على بياض وسددت له قيمته ولم تسترده وأن المورث والمعارض ضدهما أقروا بذلك ورخصت للمعارض ضدهما ( الطاعة والسيدة فتحية ابنة المورث ) بنفى ما تثبته المعارض — وقد أعلنت المعارض ( المطعون ضدها ) شهودها وسمعتهم المحكمة . أما المعارض ضدهما فلم يعلنا أى شاهد — وقدم مكتب أبحاث التزييف والتزوير تقريرا انتهى فيه إلى أن صلب السند كتب بخط غير خط المرحوم عبد العزيز فتحي وبحبر يغاير في نوعه الحبر المحرر به توقيع المعارض وأن عبارات الصلب كتبت بعد أن كانت ورقة السند قد تأثر صقلها وفي وقت لاحق

لعل الورقة طولا ومرضا في حين أن توقيع نور حامد (المطعون ضدها) كتب  
 وورقة السند لازالت محتفظة بسلامة مقلها وأن هناك خطأ في إثبات القيمة  
 بالأرقام إذ هي ٩٣٥٠٠٠ قرش بينما بالأحرف تسعمائة وخمسة وثلاثون جنيها  
 وأنه كان مكتوبا بهامش السند عبارة "السيدة نور حامد ١٣٥ جنيها بيدها"  
 بخط المرحوم عبد العزيز فتحى وقد محى بعضها وترك الباقي . وبجلسة أول يونيه  
 سنة ١٩٥٥ أعلنت السيدة فتحية عبد العزيز فتحى تنازلا عن السير في الدعوى  
 لعدم تحققها من صحة السند — أما الطاعنة فقد اعترضت على تقرير الخبير آنف  
 الذكرو طلبت التصريح لها بتقديم تقرير إستشارى ردا عليه فأذنت لها المحكمة  
 بذلك وقدمت تقريرا من خبير الخطوط يوسف المرزوقى انتهى فيه إلى أن الأرقام  
 التى كانت مدونة أصلا بهامش السند هي ٩٣٥ ج وليست ١٣٥ ج كما جاء  
 بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأن السند مكتوب بوضع طبيعى لا يتفق  
 مع ماذهب إليه التقرير المذكور من كتابة التوقيع على بياض — وازاء إختلاف  
 الخبيرين رأت المحكمة تعيين مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير خيرا مرجحا  
 فقضت فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بإحالة القضية إليه للاطلاع على السند  
 المطعون عليه بالتزوير وعلى تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى لإبداء رأيه  
 فى المأمورية الميئة بالحكم الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ولترجيح أى  
 التقريرين مع الاستعانة برأى الخبيرين — وقد قام رئيس الكياويين الشرعيين  
 بقسم أبحاث التزييف والتزوير بهذه المأمورية وقدم تقريرا أورد فيه ما كشفه  
 من أمر السند المطعون عليه وبين أوجه النقص والخطأ فى عمل الخبير الإستشارى  
 وانتهى إلى أن عبارات صلب السند المذكور قد كتبت فى وقت لاحق لكتابة  
 التوقيع "نور حامد" المذيل به هذا السند وأن الخبر المحررة به تلك العبارات  
 يغاير فى نوعه الخبر المحرر به هذا التوقيع وأن الكاتب لها هو شخص آخر غير المرحوم  
 عبد العزيز فتحى . وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية برد  
 وبطلان السند المؤرخ ١٩٤٧/١/٣١ وبإلغاء أمر الأداء المعارض  
 فيه واعتباره كأن لم يكن ورفض دعوى المعارض ضدهما مع إلزام المعارض  
 ضدهما الأولى (الطاعنة) بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه .  
 فأستأنفت الطاعنة بصفتها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافها  
 برقم ٦٧١ سنة ٧٣ قضائية وقد رأت محكمة الإستئناف أن تحسم الجدل الذى



ثار حول تقارير الخبراء وذلك بتعيين ثلاثة خبراء عملاً بحكم المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات ولهذا قضت في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في موضوعه بنائب مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير وخير الجلول الأستاذ محمد مرتضى صاحب الدور والأستاذ يوسف المرزوقي مقدم التقرير الاستشاري ليقوموا مجتمعين بالاطلاع على أوراق الدهوى وعلى السند المطعون عليه بالتزوير والمؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٤٧ وبيان ما إذا كانت عباراته وبياناته وتوقيع المستأنف عليها (المطعون ضدها) قد كتبت جميعها في وقت واحد أم لا - وهل كتبت عبارات صلب السند بخط المرحوم عبد العزيز قسبي أم بخط غيره وهل كان على السند كتابة أخرى بحيث أم لا وهل كان مكتوباً على هامش السند عبارة "السيدة نور حامد مبلغ ١٣٥ ج بيدها" وحيث أوقعت محاولة لمحوها وهل الرقم الوارد في هذه العبارة هو ٩٣٥ ج أم ١٣٥ ج وبيان بخط من حررت هذه العبارة - ونفاذاً لهذا الحكم اجتمع الخبراء الثلاثة المتدبّرون وحرر المحضر المؤرخ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦١ والموقع عليه منهم متضمناً قيام الدكتور محمود عبد المجيد مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير والخبيرين محمد مرتضى ويوسف المرزوقي بتلخيص التقارير السابق تقديمها وتناولهم بالمناقشة موضوع السند المطعون عليه بالتزوير وماتراعى للأستاذ محمد مرتضى بعد اطلاعه على التقارير السابقة والسند المطعون عليه بالتزوير من أن التوقيع الموقع به على السند باسم "نور حامد" كتب أولاً ثم كتب صلب السند بيد شخص مجهول في وقت آخر بقلم آخر وبمداد يختلف عن المداد المحرر به التوقيع وأنه بصدد العبارة المحررة بالقلم الرصاص بهامش السند والتي تقرأ "الست نور حامد" فقد ثبت أنها كتبت أصلاً قبل أن يصيبها الحو "الست نور حامد ١٣٥ ج نقدية بيدها" وأنه لذلك كله ولما خلص إليه من فحص السند يتفق مع ما جاء بتقريرى قسم أبحاث الترييف والتزوير وختم المحضر آتف الذكر بأن رأى الخبراء الثلاثة قد استقر على أن يقوم كل منهم بتقديم تقرير منفصل بعد أن اتفق اثنان منهم في رأى هما مدير القسم الدكتور محمود عبد المجيد والخبير الأستاذ محمد مرتضى ولم يقطع الثالث الأستاذ يوسف المرزوقي برأى واحداً بأن يكتب تقريراً مستقلاً برأيه وبعد أن قدم كل من الخبراء الثلاثة تقريره حكمت محكمة الاستئناف في ١١ من مايو سنة ١٩٦١ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعت الطاعة

بصفيتها في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٨ من يونيو سنة ١٩٦١ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة عشر ميبا يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم اخبار النيابة العامة بالدعوى ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن أمر الأداء الذي عارضت فيه المطعون ضدها صدر لصالح الطاعنة ولصالح ولديها القاصر محسن ومدحت المشمولين بوصايتها وعندما طعنت المطعون ضدها على سند الدين وجهت طعنها إلى هذين القاصرين أيضا وإلى حقوقهما الثابتة في هذا السند ومن ثم كان يجب طبقا للمادة ١٠٢ من قانون المرافعات إخبار النيابة بمجرد قيد دعوى المعارضة لأنها تعتبر من القضايا الخاصة بالقصر والتي يجوز للنيابة أن تتدخل فيها طبقا للمادة ١٠٠ من القانون المذكور، وإذا كان إغفال إخبار النيابة بالقضايا التي يجب إخبارها بها يترتب عليه البطلان، وكان يحق للطاعنة بوصفها وصية على القاصرين أن تتمسك بهذا البطلان لدى محكمة النقض بعد أن قضى الحكم المطعون فيه ضد مصلحة القاصرين فإن هذا الحكم يكون قد بنى على إجراءات باطلة .

وحيث إنه إذ كان هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصالحهم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلانا نسبيا مقروا لمصلحة القصر ومن ثم يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض، ولما كان الثابت من الملف المضموم أن القاصرين المشمولين بوصاية الطاعنة لم يثبرا هذا البطلان لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام محكمة الاستئناف فإن إبداءهما له أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لاعتماده على تقارير خبراء باطلة ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن محكمة الاستئناف قضت في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بنذب مدير قسم البحوث الترييف والتزوير وخير الحدود الأستاذ محمد مرتضى والأستاذ يوسف المرزوقي مقدم التقرير الاستشاري



ليقوموا مجتمعين بالإطلاع على أوراق الدعوى وعلى السند المطعون فيه بالتزوير وأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم . وكان تنفيذ هذا الحكم يقتضى أن يجتمع الخبراء الثلاثة لياشروا مأموريتهم مجتمعين سواء عند الاطلاع على أوراق الدعوى أو على السند المدعى بتزويره إلا أن الخبراء خالفوا ما قضى به هذا الحكم حيث ثبت أن كلامهم إطلع على السند منفردا وبغير حضور الآخرين وقدم كل منهم تقريرا مستقلا دون أن يشتركوا في المداولة أو في تكوين الرأي كما أن أحدهم وهو الأستاذ محمد المرتضى لم يقم بأية أبحاث بل اعتمد على الصور الفوتوغرافية التي أجراها مدير القسم الدكتور محمود عبد المجيد وصاير الأخير في رأيه وفي النتيجة التي وصل إليها وبذلك جاءت أعمال الخبراء الثلاثة باطلة وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه اعتمادا كليا على التقريرين المقدمين من اثنين منهم فانه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى هو أيضا غير مقبول لعدم سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وفي بيان ذلك نقول للطاعة إن الثابت من مسودة ذلك الحكم المودعة ملف الإستئناف أن محكمة الإستئناف حكمت فعلا في الإستئناف في يوم ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ بدليل أن رئيس الدائرة وعضويها وقعوا على المسودة في هذا اليوم مع أن باب المرافعة لم يكن قد قفل بعد إذ هو لا يعد مقفولا في حالة التصريح بتقديم مذكرات إلا بانتهاء الميعاد الذي حددته المحكمة لتقديمها ولانكون القضية صالحة للحكم فيها إلا باقضاء هذا الميعاد . ولما كان الثابت أن محكمة الإستئناف قد صرحت للمصوم بتقديم مذكرات خلال مدة أسبوعين تبدأ في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ وتنتهى في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ فانها إذ حكمت في الدعوى في اليوم الأخير وقبل حلول الميعاد الذي يجوز اجراء المداولة فيه فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه وإن كان يبين من الملف المضموم أن محكمة الإستئناف قررت بجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ حجز القضية للحكم بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٦١

مع التصريح للخصوم بإيداع مذكرات خلال أسبوعين وجعلت هذه المدة منصفة على أن تبدأ المستأنفة ( الطاعنة ) ومقتضى ذلك أن الميعاد المحدد لإيداع المذكرات ينتهى في يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٦١ وكان ثابتا أيضا من الإطلاع على المسودة المشتعلة على أسباب الحكم ومنطوقه أن رئيس الدائرة وعضويتها وقعوا على هذه المسودة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦١ إلا أنه وقد ثبت من الإطلاع على الملف المضموم أن الطاعنة قد فوتت الأسبوع المحدد لإيداع مذكرتها دون أن تودعها وأن محاميا الأستاذ أحمد محمد حلمي قلم في يوم ١٥ من أبريل سنة ١٩٦١ طلبا لرئيس الدائرة مرفقا به مذكرة بإعادة القضية للمرافعة حتى يتيسر له إطلاع خصمه على هذه المذكرة وعلى المستندات التي يريد تقديمها وإبداء دفاع موكله شفاة بالجلسة وقد أشر كاتب الجلسة على هذا الطلب بورود المذكرة في ١٥/٤/١٩٦١ بعد الميعاد . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الاستئناف وإن أخطأت في إجراء المداولة وفي تحرير أسباب حكمها ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد الذي حددته لإيداع المذكرات والذي لا يعتبر باب المرافعة في الدعوى مقفولا إلا بإتقيضاته إلا أنه وقد ثبت أن المداولة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قد تما بعد إنقضاء الميعاد الذي كان محدا للطاعنة لتقديم مذكرتها وثبت فوق هذا أنها لم تقدم أية مذكرات خلال المدة التي كانت محددة للخصوم جميعا لإيداع المذكرات فإن مصلحة الطاعنة في التحدى بهذا الوجه تكون متفية طالما كان إجراء المداولة على الصورة التي تمت بها وإيداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد المحدد لإيداع مذكرة خصمها لم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه أن يؤثر على الحكم في حقها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في السببين الرابع والخامس عشر الإخلال بحقها في الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنها طلبت من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقائع لم تكن مطروحة على محكمة أول درجة ولم تنكشف إلا بعد صدور الحكم الابتدائي وهذه الوقائع تتعلق بأصل الدين وأن قيمة السند المدعى بترويره هي ٩٣٥ جنيا وليست ١٣٥ جنيا كما ادعت المطعون ضدها ، وأن هذا السند وجد في تركة المورث بعد وفاته وأن بعض أقاربه إطلعوا عليه قبل تقديمه إلى محكمة أول درجة وكان خاليا من كل كشط أو محو



أو طمس وأن ما أظهره الخبراء من تلاعب فيه قد تم بعد إيداعه قلم كتاب المحكمة الابتدائية وبواسطة كاتب الجلسة صلاح الدين عابدين بعد إتصال المطعون ضدها به وقدمت الطاعنة إلى المحكمة إقرارات مصدق عليها من ثلاثة من أقارب المورث تتضمن خلو السند من المحو والكشط عند اطلاعهم عليه كما قدمت الطاعنة صورة رسمية من التحقيقات التي أجرتها النيابة مع كاتب الجلسة المذكور والتي ثبت منها ارتكابه العديد من جرائم الإختلاس والتزوير في المحورات الرسمية وسرقة القضايا لمصلحة الخصوم — لكن محكمة الإستئناف رفضت طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الوقائع مع ما لها من أهمية بالغة وبررت رفضها لهذا الطلب بأنها قد اقتنعت بتقارير الخبراء وأن الطاعنة لم تعلن أقارب المورث للشهادة أمام محكمة أول درجة وأن ما تنسبه إلى كاتب الجلسة عار عن الدليل ولم تثره الطاعنة أمام محكمة أول درجة هذا في حين أن الوقائع المتقدمة التي طلبت الطاعنة إثباتها بالبينه لم تنكشف لها إلا بعد صدور الحكم الابتدائي وبعد إجراء التحقيق مع كاتب الجلسة كما أن ما أثبتته هذا التحقيق فيه الدليل الكافي على صحة دفاع الطاعنة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الإحالة إلى التحقيق قد صادر حقهما في الإثبات .

وحيث إنه لما كان إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقا للخصوم تتحتم إجابتهن إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن في أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي استند إليها في رفض طلب الطاعنة الإحالة إلى التحقيق تسوغ رفض هذا الطلب وقد بينت المحكمة في حكمها هذا الأدلة التي جعلتها تقتنع بصحة السند وتستغنى بها عن إجراء التحقيق وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها المحكمة . لما كان ذلك ، فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا من الطاعن فيما تستغل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لأن محكمة الإستئناف قبلت في فترة حجز القضية للحكم مذكرة من المطعون ضدها دون أن تطلع عليها الطاعة .

وحيث إنه وإن كان يبين من مذكرة المطعون ضدها المقدمة في فترة حجز القضية للحكم أنها خلو مما يفيد اطلاع الطاعة عليها إلا أنه إذ كانت هذه المذكرة لم تتضمن دفاعا جديدا للمطعون ضدها لم تبد في مذكراتها السابقة وإنما اكتفت بالإحالة إلى هذه المذكرات وبالرد على ما تضمنته مذكرة سابقة للطاعة مقدمة بجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بهذه المذكرة بل ولم يشر إليها إطلاقا فإن قبول المحكمة للمذكرة المطعون ضدها لا يكون قد أخل بأى حق لها وبالتالي يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن محكمة الإستئناف أخطأت في تقدير دفاع المطعون عليها إذ سايرتها في هذا الدفاع على الرغم من تضاربها الخطير فيه مما يقطع بفساده .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بهذا النعى إنما هو جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي تستقل بتقديرها ومن ثم فلا تجوز إثارة هذا السبب أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تقدير مركز الطاعة ذلك أن مصلحتها منعدمة في تشويه السند بالكيفية التي شوه بها ولو أن الطاعة أرادت إخفاء العبارة المدونة بخط المورث في هامش السند أو تغيير الرقم الدال على مبلغ الدين من ١٣٥ ج إلى ٩٣٥ ج لما لجأت إلى الطريقة المفصوحة التي أظهرها الخبراء ولا إلى إحداث المحو الذي وجد بالسند .

وحيث إن هذا النعى هو أيضا جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثامن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لاعتماده على تحقيق باطل أجرته محكمة الدرجة الأولى، ذلك أن الشهود الذين



مثلوا في هذا التحقيق لم يطلعوا على السند المدعى بترويجه والذي اعتبر الحكم شهادتهم منصبة عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت الإجراءات التي تدعى الطاعة بطلانها قد تمت أمام محكمة أول درجة وكان يبين من الملف المضموم أن الطاعة لم تترأس هذا البطلان لا أمام تلك المحكمة ولا أمام محكمة الاستئناف ولا صبرة بإثارتها له في المذكرة التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات والتي استبعدتها المحكمة لهذا السبب وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام فإنه لا يجوز للطاعة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب التاسع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفهم أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة ذلك أن هذه المحكمة حددت في حكمها القاضي بالإحالة إلى التحقيق الوقائع التي كلفت المطعون ضدها بإثباتها وعلى الرغم من أن الشهود الذين استحضرتهم لم يقطعوا في أقوالهم بصحة تلك الوقائع ولم يؤيدوا المطعون ضدها في مزاعمها الكاذبة فقد اعتمد الحكم المطعون فيه على أقوالهم .

وحيث إنه لما كان يبين من الإطلاع على محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود الذين اعتمد في قضائه على أقوالهم هو مما تحتمله هذه الأقوال وليس فيه خروج عما يؤدي إليه مدلولها فإن ما تثيره الطاعة في هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة لأقوال الشهود وسائر الأدلة ومثل هذا الجدل لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب العاشر يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور، وفي بيان ذلك نقول الطاعة إن المطعون ضدها بعد أن أنكرت أولا أنها وقعت على السند كما أنكرت مديونيتها لمورث الطاعة بأى دين عادت وأدلت برواية جديدة — بعد أن تمكنت من الاتصال بكاتب الجلسة وتشويه العبارة المدونة في هامش السند — ومؤدى هذه الرواية الجديدة أنها كانت مدينة

المورث بمبلغ ۱۳۵ ج وأنها سلمته سندا وقعت على بياض وأنها أوفت المورث بهذا المبلغ حال حياته وأنه أشر على السند بالتخالص محتفظا به ولما واجهتها الطاعنة بأن السند خلو من أية تأشيرة بالتخالص المزعوم ادعت أن الطاعنة قد محت هذه التأشيرة وإذا جاءت جميع تقارير الخبراء مكذبة لهذا الإدعاء فقد عادت المطعون ضدها إلى اختراع رواية جديدة مؤداها أن العبارة الدالة على التخالص كانت مدونة على ظهر السند وأن الطاعنة أخفتها بوضع طوابع تمغة متعددة فوقها ولقد أنكرت الطاعنة ذلك وطلبت من محكمة الموضوع بدرجتها تحقيق ذلك بتكليف الخبراء برفع هذه الطوابع وبيان ما إذا كانت توجد تحتها كتابة لكن المحكمة أهملت هذا الطلب وأخذت بدفاع المطعون ضدها على الرغم من ثبوت كذبه وبذلك خالف حكمها القانون وشابه القصور .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في القول بوفاء المطعون ضدها بمبلغ ال ۱۳۵ ج الذي كانت مدينة به لمورث الطاعنة على أدلة أخرى غير ما ذكرته المطعون ضدها من تأشير المورث على السند بالتخالص وكانت هذه الأدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بتحقيق ما إذا كان السند يحمل تأشيراً من الدائن بالتخالص أو لا يحمل ما دامت المحكمة لم تر أنها في حاجة لإجراء هذا التحقيق ورأت فيما أوردته من أدلة على حصول الوفاء ما يكفي لإقتناعها بمحصله .

وحيث إن السبب الحادى عشر يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه استدل على وفاء المطعون ضدها بالدين المحرور به السند بأقوال شاهدين من شهودها وبسكوت المورث عن مطالبتها بقيمة هذا الدين منذ سنة ۱۹۴۷ إلى أن توفي في سنة ۱۹۵۲ مع أن هذا الدين ثابت بالكتابة وتزيد قيمته على ألف قرش فلا يجوز إثبات الوفاء به بغير الكتابة خصوصا وقد نص فيه على ألا تبرأ ذمة المدين منه إلا باستلامه السند مؤشرا عليه بالسداد وأنه لا عبرة بشهادة الشهود، هذا إلى أن الشاهدين اللذين استند الحكم المطعون فيه إلى أقوالهما ذكر أنهما لم يحضرا واقعة الوفاء وإنما سمعا بمحصلها من المورث وهو ما لا يكفي لإثبات الوفاء كما أن سكوت المورث



عن المطالبة بالدين لا يمكن اعتباره دليلا على أنه قد استوفى دينه من المطعون ضدها .

وحيث إنه لما كان الثابت أنه بعد أن قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود وفاءها بمبلغ ال ١٣٥ ج الذي كانت مدينة به لمورث الطاعة فإن الطاعة لم تعترض أمام المحكمة الابتدائية على إثبات الوفاء بهذا الدين بغير الكتابة كما أنه لما صدر الحكم الابتدائي مستدلا بالقرائن وشهادة الشهود على حصول هذا الوفاء فإن الطاعة عندما استأنفت هذا الحكم لم تعب عليه ذلك فيما عابته ولم تملك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات الوفاء بغير الكتابة فإن ذلك منها يعد قبولا للإثبات بغير الكتابة ولا يجوز لما بالتالي أن تملك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز إثبات الوفاء بغير الكتابة لسقوط حقها في التحدى بهذا الدفع لأن قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . لما كان ذلك ، وكانت أقوال الشاهدين والقرائن التي استدلت بها الحكم المطعون فيه على وفاء المطعون ضدها بالدين من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه فإن النى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني عشر يتحصل في أن محكمة الاستئناف صادرت حق الطاعة في تقديم أدلة لإثبات دعواها ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إنها طلبت من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقائع متبعة في الدعوى وخاصة بسلوك كاتب جلسة محكمة الدرجة الأولى كما أن الأستاذ يوسف المرزوقي أحد الخبراء الثلاثة الذين عيّنهم محكمة الاستئناف اعترض على تقريرى الخبراء الآخرين إعتراضات وجيهة وأشار في تقريره إلى حقائق علمية ثابتة وطلب في نهاية تقريره من المحكمة إذا هي أرادت التأكد من صحة رأيه فيما يختص بالعبارة التي كانت مدونة أصلا في هامش السند أن تأمر باستحضار الخبير محمد عبد العزيز الدمرداش الذي لديه جهاز أشعة تحت الحمراء ليجرى فحص السند بواسطة هذا الجهاز أمام المحكمة لكنها رفضت الاستجابة إلى هذا كله مبررة رفضها بأنها لا ترى محلا لإجابة الطاعة للطلين السابقين لأنها اقتنعت بما هو مقدم

في الدعوى من أدلة مع أن من حق الخصم أن يقدم إلى محكمة الاستئناف أدلة جديدة لإثبات دعواه ، وإذا صادرت محكمة الاستئناف حق الطاعة في تقديم هذه الأدلة فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الخاص بطلب الإحالة إلى التحقيق مردود بما سبق الرد به على السبب الرابع كما أنه مردود في شقه الآخر بأن الحكم المطعون فيه بعد أن ناقش تقارير الخبراء وفند رأى الخبير الاستشارى الأستاذ يوسف المرزوق انتهى إلى أن المحكمة تطمئن إلى التقارير الأخرى التى أجمعت على تزوير السند ثم أورد القرائن وأقوال الشهود المؤيدة لذلك وانتهى إلى القول " فإذا كان ما ثبت للحكمة وتأييدت صحته فيما تقدم جميعه فلا محل معه لإجابة المستأنفة ( الطاعة ) لما طلبت من نذب الخبير محمد عبد العزيز الدمرداش لإجراء الفحص بجهاز الأشعة تحت الحمراء " ولما كان تعيين الخبير في الدعوى هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له وكانت الأدلة التى إستدل بها الحكم المطعون فيه على تزوير السند ورأى فيها الغناء عن الاستعانة برأى الخبير الأستاذ الدمرداش الذى طلبت الطاعة أخذ رأيه — هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة من تزوير السند وتسوغ رفض طلب الاستعانة برأى الخبير المذكور فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب الثالث عشر أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٣٩٤ من القانون المدنى تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب له من خط أو إمضاء وإذا كانت الطاعة بعد أن ترددت في دفاعها ادعت أنها وقعت على السند على بياض وسلمته لمورث الطاعة وكان التوقيع على بياض يعتبر صحيحا ويكون من شأنه أن تكتسب البيانات التى تكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية لأن هذه الحجية إنما تستمد من التوقيع لا من الكتابة وكان عبء إثبات تسليم الورقة الموقعة على بياض وخيانة من تسلمها يقع على طاق من وضع توقيعها على بياض ولا يجوز له إثبات عكس المكتوب في الورقة إلا بالكتابة وكانت



المطعون ضدها لم تقدم الدليل الكتابي على ما ادعته من أنها وقعت على السند على بياض وسامته للمورث وأن ما كتب في السند بعد ذلك يخالف المتفق عليه بينها وبين المورث فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتزوير السند بغير تقديم هذا الدليل يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ماثيره الطاعنة في هذا السبب بقوله "وإذ كان اصطناع صلب السند موضوع النزاع ومحو العبارة الصحيحة السابق تدوينها بخط المورث مما لا محل معه للحاجة بما ذهب إليه الدفاع عن المستأنفة من أعمال حكم المادة ٣٩٤ من القانون المدني من اعتبار الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر خطه أو إمضاءه ومن أن قوة الورقة العرفية مستمدة من التوقيع عليها" — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه متى ثبت تزوير السند على الصورة التي زور بها حميا انتهى الحكم المطعون فيه فإنه لا تكون لهذا السند أية حجية على المطعون ضدها وإذ كان ما طعنت به المطعون ضدها على السند لم يقتصر على أن صلبه قد حرر على خلاف المتفق عليه بينها وبين المورث وإنما تضمن أيضا حصول تزوير بطريق المحو والإضافة في العبارة التي كانت مدونة بخط المورث في هامش السند والتي كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذي حرر السند لإثباته وكان هذا التزوير هو مما يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة أيا كانت قيمة السند المدعى تزويره لأن الأمر يكون في هذه الحالة متعلقا بجريمة فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع عشر يتحصل في أن محكمة الاستئناف أخطأت في استبعاد الأدلة الجديدة المقدمة إليها من الطاعنة، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنه بعد حجز الاستئناف للحكم حصلت على دليل جديد قاطع في الدعوى ومؤيد لدفاعها وهو التحقيق الذي أجريته النيابة في الطعن بالتزوير المقدم من المطعون ضدها والذي تضمن أقوالا لها والسيدة فتحية عبد العزيز بنت المورث من زوجة غير الطاعنة مؤداها أنهما لا يمكنهما القطع بتزوير السند وقد قدم الطاعنون صورة من هذه التحقيقات إلى محكمة الاستئناف لكنها رفضت قبولها بحجة أنها قدمت بعد فوات الميعاد المحدد لتقديم المذكرات هذا في حين أن حق الخصوم في تقديم أدلتهم وفي إظهار الحقيقة ليس مقيدا بالمواعيد المخصصة للرافعة وإذ كان

من شأن هذا الدليل الذي امتنعت المحكمة عن قبول تقديمه أن يغير وجهة نظرها في الدعوى فإنها برفضها قبوله تكون قد أخلت بحق الطاعة في إثبات دعواها .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على الملف المضموم أن محامى الطاعة تقدم في يوم ۱۵ من أبريل سنة ۱۹۶۱ بعد أن كان باب المرافعة قد قفل بإتضاء الميعاد المحدد لإيداع المذكرات بعريضة مرفقة بها مذكرة ومستندات طالبا في هذه العريضة من محكمة الإستئناف أن تعيد القضية للمرافعة ليتيسر له إطلاع خصمه (المطعون ضدها) على هذه المذكرة والمستندات لأنه رفض الإطلاع عليها لتقديمها بعد الميعاد وقد رفض قلم الكتاب قبول المستندات لعدم تصريح المحكمة في قرارها الخاص بحجز القضية للحكم بتقديم مستندات كما أشر قلم الكتاب على المذكرة بورودها بعد الميعاد المحدد لإيداع المذكرات — لما كان ذلك، وكان لا تريب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات متى كان قد قدم إليها بعد قفل باب المرافعة في الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطلب من الإطلاقات التي لا يعاب على المحكمة عدم الإستجابة إليها فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن محكمة الإستئناف أهملت أدلة الطاعة المثبتة لدعواها ذلك أنها قدمت إلى محكمة الموضوع عدة مستندات مثبتة لإعسار المطعون عليها وإنشغال ذمتها بديون كثيرة للورث لم توف بها وذلك للتدليل على كذب ما ادعته من أنها أوفت المورث حال حياته بالدين المحرر به السند محل النزاع لكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذه المستندات واكتفى في تقرير إهماله لها بالقول بأن الأوراق خلو مما يربط دين السند المطعون عليه بالتزوير بالديون السابقة هذا في حين أن المستندات المقدمة من الطاعة تكفى للتدليل على كذب إدعاء المطعون ضدها الوفاء بالدين المحرر به ذلك السند .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وفاء المطعون ضدها بالدين الحقيقي المحرر به السند بأدلة سائغة — على ما تقدم ذكره في الرد على السبب الحادى عشر — وكان الحكم قد رد على المستندات المقدمة من الطاعة للتدليل على إعسار المطعون ضدها وإنشغال ذمتها بديون أخرى للورث بقوله "وإذ كان



ما أثارته المسئاقة ( الطاعة ) حول سبق مديونية المسئاق عليها ( المطعون ضدها ) لمورثها فضلا عن أنه مردود بخلو الأوراق مما يربط دين السند المطعون فيه بالديون السابقة . فقد قدمت المسئاق عليها الشهادة العقارية الدالة على خلو منزلها من أى رهن للورث مما يدل على صحة ما ذهبت إليه في دفاعها في ذلك " لما كان ذلك ، فإن ماثيره الطاعة في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا منها في تقدير محكمة الموضوع للأدلة والمستندات المقدمة لها وفي حقها في إطراح ما لا تطمئن إليه منها ومثل هذا الجدل لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وحاجي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ القضائية

(١) مصانع علف الحيوان. "شراء المصانع التي ألغى الترخيص بها". بنوك.

المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لآمنع وزارة الزراعة من القيام بعملية شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها الأفراد أو الهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — من غير طريق بنك التسليف . أيلولة هذه المصانع إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراؤها .

(ب) مصانع علف الحيوان . " تقدير ثمنها عند شرائها وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ " .

تقدير الثمن وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات . وضع اللجنة الاقتصادية أسسا أخرى للتقدير ، مخالفة للقانون مالف الذكر . ليس لها سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها .

(ج) قانون . " إلغاء القانون " . " التفويض التشريعي " .

إلغاء التشريع بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى أو تضيف أحكاما جديدة إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون .

(د) اختصاص . " اختصاص نوعي " . قانون . حكم . " الطعن في الحكم " . " مالا يجوز الطعن فيه " .

التظلم من قرار لجنة التقدير المشكلة بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بتظره . إحالة القانون المذكور إلى الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مقتضى الإحالة أن يكون الحكم في التظلم نهائيا .



١ — لئن أجازت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لوزير الزراعة أن يتفق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى البنك شراء مصانع طلف الحيوان التى يملكها الأفراد أو هيئات لا يجوز لها إدارتها طبقا للمادة الأولى من هذا القانون إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به ، إلا أنه ليس فى هذا النص ما يمنع الوزارة من القيام بعملية الشراء من غير طريق بنك التسليف خصوصا وأن هذه المصانع ستؤول فى النهاية ببيعها إلى الجمعيات التعاونية التى ستقوم بدفع الثمن لمن تولى شراءها .

٢ — نص القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حق صاحب المصنع فى إستيفاء الثمن الذى يساويه مصنعه حسب تقدير اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، وإذا كان الثمن وفقا لهذا القانون يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التى وضعتها اللجنة الاقتصادية والتى تقضى بأن يكون تقدير التعويض قاصرا على تقدير قيمة الآلات ولا يشمل مباني المصنع أو الأراضى المقام عليها أو أى مهمات تكون فيه فإن هذه الأسس تكون مخالفة للأسس التى وضعتها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ولم يخلوها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تعديل قواعد التقدير التى وضعتها فإن ما وضعته تلك اللجنة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز إتباعه لمخالفته للقانون .

٣ — إن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

٤ — إذا كان القرار المتظلم منه قد صدر من لجنة التقدير المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظر التظلم ويكون حكمها فى ذلك نهائيا وذلك طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور . إذ أن مقتضى الإحالة — الواردة فى تلك المادة — إلى الإجراءات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يكون حكم المحكمة الابتدائية فى التظلم من قرار لجنة التقدير نهائيا عملا بنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون المذكور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده كان قد استصدر ترخيصا بإدارة مصنع لصناعة علف الحيوان بناحية الدلتا — ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى قصر إعطاء التراخيص على الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية واعتبر التراخيص الصادرة إلى غيرهما ملغاة بحكم القانون — وخول وزير الزراعة الحق فى أن يتفق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى شراء مصانع العلف التى يملكها الأفراد أو الهيئات التى لا يجوز لها إدارتها طبقا لأحكامه إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به على أن تقوم لجنة تشكل بقرار من الوزير على الوجه المبين فى القانون بتقدير الثمن — وتنفيذا لهذا القانون طلب المطعون ضده من الوزارة أن تشتري مصنعه مع تعويضه من الخسائر التى لحقت مدة توقف المصنع عن العمل وحتى تاريخ الشراء وإستلام المصنع . وقد قبلت الوزارة الشراء وقامت اللجنة المنصوص عليها فى القانون بمعاينة المصنع وأخطرت المطعون ضده بخطابها المؤرخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ بقرارها المتضمن تقديرها لآلات المصنع بمبلغ ١٦٠ جنيها تضاف إليه أرباح بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ سريان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ حتى تاريخ إخطاره . فتظلم المطعون ضده من هذا التقدير لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا تعديله بالزيادة إلى مبلغ ٩١٠٠ جنيه تأسيسا على أن اللجنة اقتصرت على تقدير ثمن الآلات دون باقى العناصر التى تدخل فى تقدير الثمن طبقا للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وأن تقديرها للآلات جاء أقل من الواقع — دفعت الوزارة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لإختصاص مجلس الدولة بها وذلك على أساس أن اللجنة التى قامت بالتقدير هى لجنة إدارية ولم تصدر قرارها بالإستناد إلى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى استحال تطبيق أحكامه بسبب إمتناع



بنك التسليف الزراعى عن شراء مصانع علف الحيوان وإنما إستنادا إلى السلطة المخولة لها من اللجنة الاقتصادية المركزية وطبقا لأسس التقدير التى وضعتها هذه اللجنة وهى تختلف عن الأسس الميينة فى القانون المشار إليه كما دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بمقولة أن المصنع ملك لشركة النصر للتصدير والتجارة وهى شركة توصية بسيطة ، وما المطعون ضده إلا أحد الشركاء فيها فلا يجوز له أن يقاضى الوزارة الطاعنة بشأن هذا المصنع لإنتفاء صفته فى تمثيل الشركة . وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بقبول التظلم شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنسب خير لتقدير ثمن الآلات الميكانيكية فى المدة من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٦٠ وكذلك ثمن المواد الخام التى به وقتئذ وما تكبده المتظلم من مصاريف صيانة وإيجارات وغير ذلك خلال تلك المدة — وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبإختصاصها بنظرها ( ثانيا ) بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه إلى مبلغ ٧٨٧ ج و ٥٠٠ م بدلا من ٤١٦ جنيها — إستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٥٥ سنة ٧٩ ق إستئناف القاهرة وطلبت إلغاء الحكم أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى ودفع المطعون ضده بعدم جواز الإستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له — ومحكمة الإستئناف قضت فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣ بعدم جواز الإستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له — طعنت الوزارة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الوزارة الطاعنة فى أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ نص على أن لوزير الزراعة أن يتفق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى البنك شراء مصانع علف الحيوان التى يملكها الأفراد أو هيئات لايجوز لها إدارتها إذا طلب أصحابها ذلك وأن يقدر الثمن بواسطة لجنة بين القانون طريقة تشكيلها وأجاز لكل

من البائع والمشتري أن يتظلم من قرار تقدير الثمن إلى المحكمة طبقا للقواعد العامة والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وأنه عندما أرادت الوزارة الطاعة الإتفاق مع بنك التسليف على شراء المصانع التي ألغيت تراخيصها رفض هذا البنك الشراء بحجة أن القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يلزمه بذلك ، ولما كانت الوزارة هي الأخرى غير ملزمة بالشراء وفقا لأحكام هذا القانون فإنه لهذا لم تباشر لجنة تقدير أثمان المصانع عملها ، ولما عرض الأمر على اللجنة الاقتصادية المركزية التي كان يرأسها نائب رئيس الجمهورية قررت طريقة جديدة لتعويض أصحاب تلك المصانع التي ألغيت تراخيصها تختلف من الطريقة التي نص عليها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإن بقيت اللجنة التي تقوم بهذا التقدير على تشكيلها المنصوص عليه في هذا القانون ، وإذا كانت اللجنة التي أصدرت القرار المتظلم منه هي لجنة إدارية ولم تصدر قرارها بالإستناد إلى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي استحال تطبيق أحكامه بسبب إمتناع بنك التسليف عن الشراء وإنما إستنادا إلى السلطة المخولة لها من اللجنة الاقتصادية المركزية وطبقا لأسس التقدير التي وضعتها هذه اللجنة والتي تختلف عن الأسس الميينة في القانون المذكور فإن قرارات هذه اللجنة لا تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي أحال إليها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ من حيث عدم قابليتها للطعن واختصاص المحاكم بنظر الطعن فيها وإنما تخضع للقواعد العامة التي تقضى بإختصاص مجلس الدولة دون غيره بالنظر بالطعن في قراراتها طبقا للسادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعن المرفوع عن قرار اللجنة وأن قرارها نهائى ولا يجوز إستئنافه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه يبين من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ أنه حظر في المادة الأولى منه إعطاء تراخيص لتجارة علف الحيوان وصناعته لغير الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية واعتبر التراخيص الصادرة لغيرهما ملغاة بحكم القانون وأجاز في المادة الثانية منه لوزير الزراعة أن يتفق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى البنك شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها الأفراد أو هيئات



لا يجوز لها إدارتها طبقا للسادة السابقة إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ونص على أن يقدر الثمن بواسطة لجنة بين طريقة تشكيلها كما نص في المادة الرابعة على أن تباع المصانع التي يتم شراؤها طبقا لأحكامه إلى الجمعيات التعاونية التي يكون من أغراضها صناعة طلف الحيوان وتجارته وبين شروط البيع لهذه الجمعيات وطريقة تحديد الثمن ونص في المادة الثالثة على أن لكل من البائع والمشتري أن يتظلم من قرار لجنة تقدير الثمن إلى المحكمة طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ثم نص في المادة الأخيرة على تفويض وزير الزراعة التنفيذ في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى العمل به بعد شهرين من تاريخ نشره الذي تم في ١٩٥٩/٨/٣٠ . ولما كان الثابت أن المطعون ضده تقدم بطلب بالاستناد إلى أحكام هذا القانون لتشتري الوزارة الطاعنة مصنعه وقد قامت اللجنة المنصوص عليها في هذا القانون بتقدير ثمن آلات المصنع بمبلغ ٤١٦ ج تضاف إليه أرباح بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ سريان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ حتى تاريخ إخطار المطعون ضده بهذا التقدير وقد أخطرت اللجنة المطعون ضده بقرارها فتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية وبني تظلمه على أن اللجنة قد أغفلت باقي العناصر التي تدخل في تقدير الثمن وفق القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان يبين من الاطلاع على قرار اللجنة المتظلم منه والمودع من الوزارة ملف الطعن أنها ذكرت في صدر قرارها ما يفيد أنها أصدرته بالإستناد إلى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وأنها قد شكلت طبقا للسادة الثانية من القانون المذكور كما أثبت الحكم الابتدائي أن اللجنة عندما أخطرت المطعون ضده بقرارها صدرت كتابها المتضمن هذا الإخطار أن قرارها صدر إعمالا لنصوص القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن قول الطاعنة بأن قرار اللجنة لم يصدر استنادا إلى السلطة المخولة لها في القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يكون قولها بجانب الواقع ولا يقدح في ذلك ما تقول به الطاعنة من أن أحكام القانون المذكور قد تعطلت بسبب امتناع بنك التسليف عن شراء المصانع ذلك أنه مادام لم يصدر تشريع بإلغاء القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن أحكامه تظل سارية — ومادامت الوزارة الطاعنة قد قبلت فعلا الطلب المقدم من المطعون ضده وعرضته على اللجنة المشكلة طبقا للسادة الثانية من القانون المشار إليه وأصدرت هذه اللجنة قرارها بتقدير ثمن

مصنعه فإنه لا محل للجدل فيما إذا كان القانون المذكور يفرض على وزير الزراعة التزاما بشراء المصانع التي يطلب أصحابها بيعها أو أن الأمر في ذلك جوازي له إذ أن هذا البحث قد يكون له محل لو أن الوزارة رفضت الشراء، كما أن أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإن أجازت لوزارة الزراعة الاتفاق مع بنك التسليف على أن يتولى شراء المصانع إلا أنه ليس في هذه الأحكام ما يمنع الوزارة من القيام بهذه العمليات عن غير طريق بنك التسليف خصوصا وأن هذه المصانع ستؤول في النهاية إلى الجمعيات التعاونية وهي التي ستقوم بدفع الثمن لمن تولى شراؤها. يؤيد ذلك أن القانون عندما تحدث عن كيفية التظلم من قرار اللجنة نص على أن لكل من البائع والمشتري أن يتظلم من هذا القرار وفي تعبيره بكلمة "المشتري" ما يدل على أنه لم يقصر حق الشراء على بنك التسليف. لما كان ما تقدم، وكان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص على حق صاحب المصنع في استيفاء الثمن الذي يساويه مصنعه حسب تقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية وكان الثمن يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية المركزية والتي تقضى بأن يكون تقدير التعويض قاصرا على تقدير قيمة الآلات ولا يشمل مباني المصنع أو الأراضي المقام عليها أو أي مهمات تكون في المصنع فإن هذه الأسس تكون مخالفة للأسس التي وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩، وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ذلك أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون ومتى كان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لم يخول اللجنة الاقتصادية المركزية سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها فإن ما وضعته اللجنة المذكورة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز إتباعه لمخالفته للقانون. ولما كان قرار اللجنة المتظلم منه قد صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظر هذا التظلم. وذلك طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور. كما أنه إذا كان مقتضى الإحالة - الواردة في تلك المادة - إلى الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يكون حكم المحكمة الابتدائية في التظلم من قرار لجنة التقدير نهائيا



عملاً بنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر المحكمة الابتدائية مختصة بنظر التظلم وقضى بعدم جواز إستئناف حكمها لا يكون مخالفاً للقانون، ومن ثم يتعين رفض الطعن دون حاجة للتعرض لبحث السبب الثاني من سببي الطعن لعدم جدواه بسبب وروده على أسباب الحكم المطعون فيه في خصوص الدفع بعدم قبول الدعوى إذ كان على محكمة الإستئناف وقد قضت بعدم جواز الإستئناف أن تمتنع عن التعرض لمناقشة هذا الدفع الموضوعي .

---

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية النادة المستشارين :  
 محمد عبد اللطيف ، وعباس حلي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق  
 البشيشي .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تفسير العقود" . عقد . تفسير . نقض .  
 "سلطة محكمة النقض" .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والشروط المختلف عليها . سلطة مطلقة .  
 لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها تخملا العبارة ولا خروج فيه على المعنى  
 الظاهر لها .

(ب) نزاع الملكية للنفعة العامة . "أثره على عقد الإيجار" . إجازة .  
 "إنهاء الإيجار" . إلزام .

انقضاء عقد الإيجار من تلقاء نفسه بنزع ملكية العين المؤجرة للنفعة العامة .  
 استحالة تنفيذه لانعدام المحل لسبب أجنبي .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف  
 عليها بما تراه أوفى بمقصود العاقدین مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى  
 وملايساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تخملا عبارة  
 هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

٢ - يترتب على نزاع ملكية العين المؤجرة للنفعة العامة انقضاء عقد الإيجار  
 من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذه بسبب إنعدام المحل لسبب أجنبي<sup>(١)</sup> .

(١) راجع نقض ١٩٥٨/١٢/٢٥ مج المكتب الفني ص ٩ ص ٨١٦ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ٨ من يولييه سنة ١٩٢٥ استأجر مورث الطاعن من مورث المطعون ضدهم من الثالثة حتى الأخير قطعة أرض مساحتها قدانا بناحية تاج الدول مركز إمبابة بقصد استعمالها ورشة لضرب الطوب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والتزم المستأجر فى البند الحادى عشر من العقد بإزالة جميع موجودات الورشة عند نهاية مدة الإيجار وإلا تصبح ملكا للتأجير، وبتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٩ أبرم الطرفان عقد إيجار جديد من نفس الأرض لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ واشترط فى البند السادس منه . أنه فى حالة عدم رغبة المؤجر فى تجديد العقد عند إنتهاء مدته يكون المستأجر ملزما بإزالة كافة موجودات الورشة وإلا تصبح ملكا للتأجير مهما كانت طبيعتها كما أقر المستأجر (مورث الطاعن) بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ بأن الاستراحة التى أقامها وما عسى أن يقيمه من مباني أخرى — بتصریح من المالك — تصبح ملكا للتأجير بعد إنتهاء الإيجار ، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٠ توفى المستأجر وحررت فى ذات اليوم ورقة بين الطاعن وبين المؤجر نص فيها على حلول الأول محل مورثه فى العقد السابق لمدة تنتهى فى آخر يولييه سنة ١٩٣٤ ، وفى أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ أقر الطاعن كتابة بأنه اطلع على الإقرار الصادر من والده فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ خاصا بالاستراحة التى طلب إقامتها فى أرض الورشة وما يستجد بعدها من المباني فى الأرض المذكورة وبأنه يقبل مريان ما تعهد به والده عليه دون أن يكون له الحق فى مطالبة المالك بشئ مطلقا من نفقات إقامة هذه المباني وأنها تؤول فى النهاية إلى المالك وأن ملكية هذه المباني وما يستجد بعدها من مباني أخرى ثابتة للمالك من الآن وأن المالك مصرح للطاعن بالانتفاع بهذه المباني ولا يكون للمستأجر من الباطن حق الانتفاع بها ثم حرر الطرفان عقدا آخر

بتاريخ أول يناير سنة ۱۹۵۱ عن قطعة أرض أخرى مساحتها فداناً لضمها  
لورشة الطوب المؤجرة ونص في البند الخامس من هذا العقد على أنه إذا أقام  
المستأجر منشآت ثابتة أى مباني على الأرض فإنها تصبح مملوكة للتاجر في حالة  
إنهاء الإجارة أو فسخها وبتاريخ ۱۲ مارس سنة ۱۹۵۶ أصدرت وزارة  
الأشغال القرار رقم ۸۸۱۸ سنة ۱۹۵۶ بالاستيلاء على الأراضى اللازمة لتنفيذ  
مشروع إنشاء الورش الأميرية ومن ضمنها الأرض المقام عليها ورشة الطوب  
المؤجرة للطاعن وقدرت الوزارة قيمة المنشآت المقامة على الأرض بمبلغ  
٣٤٨٢ ج و ۱۸۸ م أدرجته باسم الطاعن . إلا أن المطعون ضدهم من الثالثة  
حتى الأخير نازحوا في أحقية الطاعن لهذا المبلغ فأودعته الوزارة خزانة مصلحة  
المساحة على ذمة الفصل في النزاع من القضاء، فأقام المطعون ضدهم المذكورون  
الدعوى رقم ٤٩١ سنة ۱۹۵۹ مدنى كلى الجيزة على الطاعن وباقي المطعون ضدهم  
بطلب الحكم باستحقاقهم للمبلغ المذكور استناداً إلى أن جميع المباني والمنشآت  
التي أقامها الطاعن ووالده من قبله تعتبر ملكاً لهم بإنهاء الإجارة نتيجة نزع  
ملكية الأرض المؤجرة كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٠١ سنة ۱۹۵۹  
مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم بطلب استحقاقه للمبلغ على أساس  
أن الأرض المؤجرة وقد نزع ملكيتها للنفعة العامة فإنه يكون صاحب الحق  
في اقتضاء قيمة التعويض من المنشآت المقامة على الأرض لانقراض عقد الإيجار  
بقوة القانون في ۱/۶/۱۹۵۸ قبل انتهاء مدته ولعجز المؤجرين عن تمكنه من  
الاستمرار في الإلتفاع بالعين المؤجرة حتى نهاية مدة الإيجار التي تنتهى  
في ۱۹۶۱/۱۲/۳۱ وقد أمرت محكمة الدرجة الأولى بضم الدعوى الثانية للأولى  
ثم حكمت فيهما بتاريخ ۱۹۶۳/۱/۱۶ (أولاً) في موضوع الدعوى رقم ٤٩١  
سنة ۱۹۵۹ مدنى كلى الجيزة بأحقية المدعين (المطعون ضدهم من الثالثة حتى  
الآخر) في صرف ٣٤٨٢ ج و ۱۸۸ م قيمة التعويض المقدّر بمعرفة مصلحة  
المساحة عن المباني المقامة بالعين المتروكة ملكيتها للنفعة العامة (ثانياً) في الدعوى  
رقم ٥٠١ سنة ۱۹۵۹ المقامة من الطاعن برفضها — فاستأنف هذا الأخير الحكم  
المذكور بالإستئناف رقم ٤٨٥ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف حكمت في أول  
ديسمبر سنة ۱۹۶۳ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن  
في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ۲۶ يناير سنة ۱۹۶۴ وقدمت النيابة



مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة وبالحلقة المحددة  
لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه خالف  
القانون وعاره قصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي  
الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن عقود الإيجار المبرمة  
بين الطرفين تلزم المستأجر بتمليك المنشآت التي يقيمها على الأرض المؤجرة للمالك  
من وقت انشائها مع أن عقد الإيجار من العقود الزمنية ولا يرد إلا على الشيء  
المؤجر وكيفية الانتفاع به ومدته أما إذا اشتمل العقد على التزام المستأجر بتمليك  
المباني للمؤجر فيكون مزيجاً من عقد إيجار بالنسبة إلى الأرض وعقد آخر بالنسبة  
لتمليك المنشآت، ويسرى على كل منهما أحكام العقود المختلطة التي يشتمل عليها،  
وإذا كانت عقود الإيجار المبرمة بين الطرفين لا تخول للمؤجر تملك المنشآت التي  
يقيمها المستأجر (الطاعن) إلا عند الفسخ لغير القوة القاهرة أو بسبب انتهاء مدة  
الإيجار فإنه لا يجوز للطعون ضدهم المؤجرين تملكها لغير ذلك من الأسباب  
وبالتالي فلا تؤول ملكية المنشآت إليهم عند انتهاء الإيجار بسبب نزع ملكية  
العين المؤجرة للنفعة العامة، لأن نزع الملكية في هذه الحالة يأخذ حكم الهلاك  
الكلي ويؤدي حتماً إلى انقضاء الإيجار بقوة القانون قبل انتهاء مدته لاستحالة  
التفديد، وتزول تبعاً لذلك التزامات كل من الطرفين المترتبة على العقد وتعود الحالة  
إلى ما كانت عليه قبل التعاقد، فيرد كل منهما ما تسلمه بمقتضى العقد بعد أن  
تم فسخه مع مراعاة حالة العقود الزمنية وحكمها بالنسبة لما تم تنفيذه منها ومن  
ثم يكون للطاعن الحق في ثمن المنشآت التي نزع ملكيتها، وإذا قضى الحكم  
المطعون فيه بأحقية المطعون ضدهم ورثة المؤجر لهذا الثمن، فإنه يكون قد خالف  
ما اتفق عليه المتعاقدان بشأن تملك المستأجر للمنشآت عند انتهاء مدة الإيجار  
وأخطأ في التكيف القانوني لعقود الإيجار .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ  
بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله "وحيث إن التعرض الحاصل  
للمستأجر من جهة حكومية بنزع ملكية العين المؤجرة للنفعة العامة والاستيلاء عليها  
يعتبر صادراً في حدود القانون ولا دخل للمؤجرين فيه ويعتبر في حكم التعرض

الحاصل من الغير ومن أجل ذلك يترتب عليه إنهاء العقد . . . وحيث إنه بالنسبة للبيان التي أقامها المستأجر بالعين المؤجرة ، فإن الأصل أن المستأجر إذا ما أوجد بالعين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات بما يزيد من قيمة العقار التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفقته في هذه التحسينات أو ما يزيد في قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . . . وحيث إنه بمطالعة عقود الإيجار والإقرارات موضوع الدعويين الحاليين يتبين أنها قد تضمنت تصريح المؤجرين ومورثهم من قبل لمورث المستأجر الذي أقر بنودها بأقامة مباني ومنشآت بالعين المؤجرة على نفقة المستأجر وعلى أن تؤول ملكيتها عند نهاية التعاقد أو فسخه سليمة إلى المؤجر دون إحداث أي تلف بها وبدون الرجوع على هذا الأخير بأي مبلغ ما . . . وحيث إن المحكمة ترى أنه طالما قد وجد اتفاق بين المتعاقدين بين مصير هذه المباني عند انتهاء مدة الإيجار فلا شك في وجوب اتباعه والعمل بأحكام هذه الاتفاقات لأن العقد شريعة المتعاقدين ومن ثم تكون ملكيتها تابعة للملكية العقار المؤجر ويصبح مبلغ التعويض المقدر عنها من حق المؤجرين دون المستأجر ... " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " إن مورث المستأنف ( الطاعن ) قد أقر في إقراره المؤرخ أول ديسمبر سنة ۱۹۳۴ بأن الاستراحة التي أقامها بالورشة المؤجرة تصبح ملكا للمؤجر في حالة انتهاء الإجارة وقد أقر المستأنف ذلك في إقراره المؤرخ أول سبتمبر سنة ۱۹۴۶ بقوله إن هذه المنشآت تصبح ملكا للمالك في النهاية ولا شك أن المقصود بعبارة انتهاء العقد أوفى النهاية كما جاء بالإقرار الآخر هو زوال العقد سواء بالانقضاء أو الانحلال أو بإبطاله ولا يقصد بأي حال انقضاء العقد فقط وذلك كله واضح من ظروف التعاقد . . . ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود العاقدین مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملاحظاتهما، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تخمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عقود الإيجار المبرمة بين الطرفين ومورثيهما ومن الإقرار المؤرخ أول ديسمبر سنة ۱۹۳۴ الصادر من مورث الطاعن ومن الإقرار المؤرخ أول سبتمبر سنة ۱۹۴۶ الصادر من الطاعن نفسه أن نية الطرفين قد اتجهت إلى أن تكون المنشآت التي تقام بمعرفة المستأجر على الأرض المؤجرة ملكا



لئلا يجرى عند انتهاء الإيجار لأى سبب من الأسباب التى يتقضى بها الإيجار دون أن يكون للطاعن الحق فى المطالبة بأى تعويض عن هذه المباني ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك أحقية ورثة المؤجر — وهم المطعون ضدهم من الثالثة حتى الأخير — فى المبلغ الذى قدرته الجهة الإدارية نازحة الملكية لهذه المباني وذلك على أساس أن نزع ملكية العين المؤجرة يترتب عليه انتهاء عقد الإيجار وكانت عبارات الاتفاقات التى أشار إليها الحكم المطعون فيه تؤدى إلى ما استخلصه الحكم منها وبخاصة ورقة اتفاق أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ التى أقر فيها الطاعن نفسه صراحة بأن جميع المباني المقامة منه أو من مورثه على الأرض المؤجرة وما يستجد من مباني أخرى على هذه الأرض تؤول فى النهاية إلى المالك المؤجر دون أن يكون للطاعن الحق فى المطالبة بشىء مطلقاً من نفقات إقامة هذه المباني وأن ملكيتها ثابتة للمالك من الآن وأن المالك مصرح للطاعن بالانتفاع بها وأنه إذا أبر الطاعن الورشة من باطنه فلا يكون للمستأجر من الباطن حق الانتفاع بهذه المباني — وهذه العبارات قاطعة فى الدلالة على أن ملكية المباني التى ينشأها المستأجر تكون للمؤجر من وقت إنشائها وأنه فى حالة انتهاء الإجارة لا يكون للمالك أن يطالب بأى تعويض عنها . لما كان ما تقدم، وكان يترتب على نزع ملكية العين المؤجرة للنفقة العامة انقضاء عقد الإيجار من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذه بسبب انعدام المحل لسبب أجنبي وكان عقد أول يناير سنة ١٩٥١ قد نص صراحة على أن المباني تصبح مملوكة للمؤجر فى حالة انتهاء الإجارة أو فسخها، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أحقية المطعون ضدهم — ورثة المؤجر — لمبلغ التعويض الذى قدرته الجهة نازحة الملكية للمباني المقامة على الأرض المتزوع ملكيتها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون وبالتالى يكون النعى عليه بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صادق البشيشي .

(١٦٨)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالية في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة  
ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . عدم تمسك  
الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالية . تنفيذه حكم الاحالة  
إلى التحقيق وعدم نفيه عليه . اعتباره قبولاً للإثبات بالية ، وبالتالي لا يجوز التعدي  
بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” إنكار التوقيع والطعن بالجهالة ” .  
محكمة الموضوع .

إنكار التوقيع على الورقة العرفية والطعن بالجهالة . عدم التزام قاضي الموضوع  
بإجراء تحقيق متى رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعه بصحة التوقيع  
وأخذه بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .

(ج) وارث . ” التعايل على أحكام الارث ” . ” تصرفات المورث ” . نظام  
عام . تركة .

أحكام الإرث من النظام العام . التعايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان  
متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعبرة شرعاً من ذلك : اعتبار شخص وارثاً حالة  
أنه غير وارث أو العكس . التعامل في التركات المستقبلية . الزيادة أو النقص في الحصص  
الشرعية للورثة . صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته ولو قصد  
بها حرمان بعض ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يحلله المورث وقت وفاته .  
ما أخرجته من ماله حال حياته لاحقاً للورثة فيه .



١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . فإذا كان الثابت أن الطاعنة لم تملك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبيئة كما أنها لم تعترض على الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق بل نفذته بإعلان شهودها وسمعت المحكمة أقوالهم فعلا ولما صدر الحكم في الدعوى واستأنفته لم تنع على الحكم الابتدائي قضاءه بالإحالة إلى التحقيق ، فان ذلك منها يعتبر قبولاً للإثبات بالبيئة ولا يجوز لها بالتالي أن تملك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق لسقوط حقها في التحدى بهذا الدفع (١) .

٢ - قاضي الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم - في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع أو إنكار خلقه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة - بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة بل إن له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح ، أن يرد على المنكر إنكاره وعلى مدعى الجهالة إدعاءه ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق (٢) .

٣ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث (٣) - لتعلق الإرث بالنظام العام - هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع من هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما أخرجه من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه .

(١) راجع نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق بهذا العدد .

(٢) راجع نقض ١٤ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني س ١٦ ص ٥٧ .

(٣) راجع نقض ٩ أبريل سنة ١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني س ١٥ ص ٥٢٥ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهما الثالثة والرابعة عن نفسيهما وبصفتيهما أقامتا الدعوى رقم ٦٢٣ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة على حسين محمد البلبدى والمطعون ضدهما الأولى والثانية وطلبتا الحكم بصحة ونفاذ البيع الإبتدائى الذى قدم عنه الطلب رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٧ مأمورية السيدة للشهر العقارى المؤرخ ١٩٥٧/١/٣١ والمتضمن بيع المرحومة قطر حسن حنفى إلى مورثهما المرحوم محمد حسين البلبدى النصف فى العقارات الميينة بالصحيفة لقاء الثمن المدفوع منه للبائعة وقدره ٣٠٠٠ جنيه وقالتا شرعا لدعواهما إن المرحومة قطر كانت قد باعت كامل أرض ومبانى الأعيان الميينة بالصحيفة لابنها المرحوم محمود حسين البلبدى — مورثهما — بحق النصف ولأختيه المطعون ضدهما الأولى والثانية بحق الربع لكل منهما لقاء ثمن مقبوض قدره ستة آلاف جنيه وأن مورثهما كان قد تقدم فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ بالطلب رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٧ إلى مأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب موقعا عليه من البائعة بما يفيد تسلمها كامل ثمن العقارات الميينة وموقعا عليه من المشتري وحرر عنه مشروع عقد البيع النهائى رقم ٧٢٩ سنة ١٩٥٧ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٧ غير أن مورثهما توفى قبل أن يوقع على هذا العقد، وقد أثبت التصرف المذكور فى محضر وفاته الموقع عليه من البائعة وزوجها حسين محمد البلبدى مورث الطاعنة وبمحضر وفاة البائعة الموقع عليه من زوجها المذكور ومن المطعون ضدهما الأولى والثانية وخلصت المطعون ضدهما الثالثة والرابعة إلى القول بأنه إذ كان عقد البيع الصادر لمورثهما قد فقد وكانت البائعة قد اعترفت بالبيع وبقبض كامل الثمن فى الطلب المقدم لمأمورية الشهر العقارى المنوه عنه آنفا ، فإنهما إزاء منازعة زوجها فى ذلك فقد أقاما دعواهما بطلبتهما سالفه الذكر على أساس أن الطلب المذكور بما تضمنه من بيانات يعتبر بمثابة عقد بيع إبتدائى . وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ قضى



بإتقطاع سير الخصومة لوفاة حسين محمد البليدى (زوج البائعة) ثم عجلت الدعوى بإعلان ورثته فيها وهم الطاعنة وولداها الفاصران المشمولان بوصايتها كما أقامت المطعون ضدّهما الأولى والثانية الدعوى رقم ٣٨٦٥ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدّهما الثالثة والرابعة طلبتا فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع آنف الذكر بحق الربع فى المبيع لكل منهما — وقد طلبت الطاعنة رفض الدعويين إستنادا إلى القول بأن عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه لا وجود له أصلا وبعد أن قررت محكمة الدرجة الأولى ضمّ الدعويين لبعضهما قضت بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ قبل الفصل فى موضوعهما بإحالتها إلى التحقيق ليثبت كل مدع فيهما بطرق الإثبات القانونية أن المرحومة قطر حسن حتفى قد وقعت عقدا ببيع الأعيان الميينة بصحيفة الدعوى بالشروط التى تضمنها الطلب رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٧ المقدم لمأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب وأن هذا العقد ظل قائما حتى مماتها ورخصت للمدعى عليها (الطاعنة) نفى ذلك . وأمسست المحكمة قضاها هذا على أن الطلب رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٧ المقدم لمأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب والموقع عليه من البائعة متضمنا شروط البيع يعتبر فى القليل مبدأ ثبوت بالكتابة تطبيقا للمادة ٤٠٢ من القانون المدنى فتجوز تكملة باليئة — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى الدعويين بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ بصحة ونفاذ العقد العرفى الصادر من المرحومة قطر حسن حتفى إلى المرحوم محمود حسين البليدى مورث المدعيتين فى الدعوى الأولى (المطعون ضدّهما الثالثة والرابعة) وإلى المدعيتين فى الدعوى الثانية (المطعون ضدّهما الأولى والثانية) ببيع كامل أرض وبناء العقارات الميينة بالصحيفتين وبالصورة الرسمية للطلب رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧ المقدم لمأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب بحق إثني عشر قيراطا للأول وستة قراريط لكل من الثانية والثالثة لقاء ثمن قدره ستة آلاف جنيه — إستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد الإستئناف برقم ١٦٩٨ سنة ٧٩ ق القاهرة وأنكرت وجود توقيع للبائعة على الطلب المقدم للشهر العقارى — فقضت محكمة الإستئناف بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١ بنذب أحد أعضائها للانتقال إلى مكتب الشهر العقارى بالسيدة للاطلاع على أصل الطلب رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٧ وأثبت العضو فى محضر إنتقاله وجود توقيع للبائعة بخطمها على هذا الطلب، وبجلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ قرر وكيل

الطاعة أنه ينكر بصمة الختم المنسوبة للبائعة ويطعن على التوقيع بالجهالة .  
وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت  
الطاعة في الحكم المذكور بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت  
فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة سمعت النيابة  
على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعة في أولها على الحكم  
المطعون فيه مخالفته القانون، وفي بيان ذلك نقول إن محكمة الدرجة الأولى اعتبرت  
طلب كشف التحديد المقدم لمأمورية الشهر العقاري من قطر حسين حنفي لصالح  
أولادها مبدأ ثبوت بالكتابة تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٠٢ من القانون  
المدني على أساس أنه يجعل التصرف المنسوب إليها قريب الإحتمال ، واستندت  
إلى ذلك في قضائها بإحالة الدعوى إلى التحقيق مع أن الحصاص المبيعة الواردة  
في الطلب المذكور المقدم للشهر قيمتها عدة آلاف من الجنيهات وقد حتم القانون  
إثبات التصرف فيها بالكتابة . هذا إلى أن عقود البيع تتضمن شروطاً كثيرة منها  
مصدر الملكية وخلو العقار المبيع من الحقوق العينية أو كونه مثقلاً ببعضها وهي  
كلها لم يشر إليها في طلب كشف التحديد الذي قدم للشهر العقاري . ومن ثم  
يكون تصرف المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتكملة الإثبات  
بالبينة أمراً مخالفاً للقانون ويكون الحكم المطعون فيه إذأيد الحكم الابتدائي  
في ذلك مستنداً إلى أسبابه قد خالف القانون أيضاً .

وحيث إنه لما كان الثابت من الملف المضموم أن الطاعة لم تملك أمام  
محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبينة كما أنها لم تعترض على الحكم  
الصادر بالإحالة إلى التحقيق بل نفذته بإعلان شهودها وسمعت المحكمة أقوالهم  
فعلاً ، ولما صدر الحكم في الدعوى واستأنفته لم تنع في استئنافها على قضاء  
الحكم الابتدائي بالإحالة إلى التحقيق فإن ذلك منها يعتبر قبولاً للإثبات بالبينة  
ولا يجوز لها بالتالي أن تملك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز الإثبات  
بهذا الطريق لسقوط حقها في التحدى بهذا الدفع لأن قاعدة عدم جواز الإثبات  
بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز  
الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير صديد .



وحيث إن الطاعة تنع في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها طعنت بجلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ أمام محكمة الاستئناف بأنها تجهل توقيع المورثة على الطلب المقدم منها للشهر العقاري وأن ذلك كان يقتضي من المحكمة وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من القانون المدني أن توجه اليمين إلى الطاعة بأنها لا تعلم أن البصمة الموقع بها على الطلب المقدم للشهر العقاري هي للمورثة وأن تصدر بعد حلف اليمين حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتكلف المتسكين بهذا الطلب بإثبات أن البصمة قد صدرت فعلا من المورثة غير أن محكمة الاستئناف قد صرفت النظر عن هذا الطعن بالجهالة فلم توجه اليمين المنصوص عليها بالمادة المذكورة ولم تحل الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى توقيع المورثة مكتفية بمحضر الانتقال الذي أثبت فيه أحد أعضائها وجود بصمات على الورقة مع أن هذا لا يمنع من الطعن بالجهالة لأنه ينصب على حصول التوقيع فعلا وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعة في هذا الخصوص بقوله " وحيث إن وكيل المستأنفة ( الطاعة ) قرر في جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ أمام هذه المحكمة أن التوقيعات الموجودة بالطلب رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذي أشير إليه غير سليمة مع وجود بصمة به وقال إنه ينكر بصمة الختم المنسوب للبائعة ويطعن على التوقيع بالجهالة ويطلب من أجل ذلك الإحالة إلى التحقيق . وتلاحظ المحكمة أن الطلب - كما هو ثابت بتقرير الإطلاع - عليه ختان للبائعة أحدهما واضح والآخر غير واضح وليس في ذلك ما يدعو إلى الشك في صحته إذ مؤداه أنها بصمت بالختم ولم تتضح البصمة وإعادة البصم على شكل واضح كما يلاحظ أن المستأنفة قالت في الصحيفة الاستئنافية إن الطلب خلو من التوقيع ولما أسفر الإطلاع عن وجود توقيع وجهت دفاعها نحو الطعن فيه بالإفكار وترى المحكمة أن هذا الدفاع لا يستند إلى أساس سليم ولا سيما إذا لوحظ أن التعاقد بالبيع المطعون فيه قد تأيد بما ورد في محضر وفاة أحد المشتريين الذي أشير إليه فيما تقدم والذي تضمن نصيبه في العقار المبيع بإعتباره جزء من التركة وهذا المحضر موقع عليه بختم البائعة وتوقيعها على هذا المحضر يعتبر بمثابة إقرار منها بصحة البيع المطعون فيه

كل ذلك بالإضافة إلى أن محضر وفاتها الذي خلا من ذكر العقار المبيع ضمن تركتها قد وقع عليه زوجها المشار إليه وهو صاحب مصلحة في ذكره بوصفه وارثا لو لم يكن البيع قد تم ، وبالنسبة للتصحيح الذي وجد في الطلب بشأن ثمن العقار المبيع فلا يبدو ذلك أن يكون من قبيل الخطأ المادى ولا أثر له في صحته وعلى هذا الأساس فإن المحكمة تظمن لصحة الورقة وسلامة الختم دون حاجة لتحقيق " — وهذا الذى قررره الحكم المطعون فيه لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن قاضى الموضوع — على استناد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات — غير ملزم في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة بل ان له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر إنكاره وعلى مدعى الجهالة إدعائه وبأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق . لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه — مما سلف ذكره — ما يفيد أن محكمة الإستئناف قد وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها والقرائن التى ساقتها ما أقنعها بأن إنكار الطاعنة وإدعائها بأنها تجهل توقيع مورثها على الطلب المقدم للشهر العقارى غير صحيح وأن المورثة قد وقعت على هذا الطلب ببصمة ختمها ، فلا على تلك المحكمة بعد ذلك إذا لم تأمر بالتحقيق لأن الغرض من هذا الإجراء هو إقتناعها برأى تراث إليه في حكمها فإذا كان هذا الإقتناع موجودا بدونيه فلا لزوم له — لما كان ما تقدم ، فإن النعى بالسبب الثانى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون . وفي بيان ذلك تقول إنه على فرض صدور التصرف من المورثة السيدة قطر فإنها أرادت به التحايل على أحكام الميراث بعد أن تزوج زوجها حسين عهد البليدى بأخرى هى الطاعنة فباعت العقارات موضوع التصرف لأولادها القصر حتى تحرم زوجها من ميراثه الشرعى فيها . وأنه من المسلم به أن أحكام الموارث من النظام العام فلا يجوز التحايل على عدم سريلانها أو تعديلها ومن ثم يكون التصرف المذكور باطلا بطلانا مطلقا .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التعايل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصدها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة الطاعة المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى أنها قصرت دفاعها في هذا الخصوص على قولها إن القصد من الدعوى هو التهرب من قواعد الميراث وحرمانها وولدها القاصر من نصيبهما في الميراث من تركة المرحومة قطر حسن حنفى وهى زوجة أخرى لزوج الطاعة دون أن تدعى الطاعة بعدم تمييز التصرف الصادر من مورثها أو تظعن فيه بأنه في حقيقته وصية أو أنه صدر في مرض الموت ، فإن طعننا في هذا التصرف بإبطاله على أساس أنه قصد به التعايل على أحكام الإرث يكون على غير أساس . ولا على محكمة الموضوع إذا هى التفتت عن دفاع الطاعة ما دامت لم تظعن في التصرف الصادر من مورثها بأنها قصدت به الإيضاء أو أنه صدر منها في مرض الموت . ومن ثم يكون النعى بالسبب الثالث على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما تقوله الطاعة في السبب الرابع هو أن التصرف إن صح صدوره من المورثة فهو بيع يخفى هبة ، إذ أن المتصرف لم كانوا قسرا ولم يكن في وسعهم دفع الثمن وقدره ستة آلاف جنيه ، وأنه ما دامت الهبة ظاهرة وغير مستورة في صورة عقد آخر فإنها تكون باطلة .

وحيث إن الثابت من الملف المضموم أن الطاعة لم تثر هذا الدفاع في مرحلتى التقاضى أمام محكمة الموضوع وإنما ساقته لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وإذا كان هذا الدفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صدق البشير .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ القضائية :

قانون . " التفويض التشريعي " . " اللائحة " . نقابة . " نقابة المهن  
الهندسية " . " تحديد أتعاب المهندسين " .

اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية لا تتضمن نصا على تحديد أتعاب المهندسين . إختصاصات  
مجلس النقابة . لم يذكر المشرع من بينها تحديد الأتعاب . لائحة الأتعاب وتقاليد المهنة لشعبة  
المهنة المعمارية . صدورها بغير تفويض من المشرع . تنظيم داخلي . ليس لها صفة اللائحة  
بمدلولها القانوني .

إن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية والقانون رقم ٧٧  
لسنة ١٩٥٧ المعدل له قوضا وزير الأشغال في إصدار القرارات اللازمة  
لتنفيذها — وقد أصدر وزير الأشغال بناء على هذا التفويض القرار رقم ٩٦٩٩  
لسنة ١٩٥٩ بإصدار اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية ولم تتضمن هذه  
اللائحة أى نص بشأن تحديد أتعاب المهندسين كما أن المشرع حين بين في القانونين  
المذكورين إختصاصات مجلس النقابة لم يذكر من بينها تحديد هذه الأتعاب .  
ولما كانت اللائحة المعنونة " بلائحة الأتعاب وتقاليد المهنة لشعبة الهندسة  
المعمارية " التى استند إليها الحكم المطعون فيه لم تصدر بتفويض من المشرع  
ولا تعدو أن تكون تنظيما داخليا فانه لا يكون لها صفة اللائحة بمدلولها القانوني .  
فاذا أصبح عليها الحكم المطعون فيه صفة اللائحة وأزولها منزلة النص التشريعي  
وجعل لها قوته الملزمة فانه يكون مخالفا للقانون .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ إستصدر المطعون ضده من نقابة المهن الهندسية أمر تقدير ضد الطاعن بمبلغ ٤١٨ ج و ٥٠٠ م يخص منه مبلغ ٥٠ جنيها ما حصله منه وينفذ بالباقي وقدره ٣٦٨ ج و ٥٠٠ م على الطاعن وذلك نظير أتعابه عن عمل الرسومات الخاصة بعمارة للطاعن مارض الطاعن فى هذا الأمر أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى برقم ١١٨٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة البناء وبيان ما إذا كان قد شيد وفقا للرسومات التى أجراها المطعون ضده ومدى ما أدخل عليها من تعديلات وتقدير أتعاب المطعون ضده عما وضعه من رسومات وفقا للقوانين واللائح الصادرة فى هذا الشأن وذلك فى حالة إستحقاق الأتعاب . وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة الابتدائية فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ بتعديل أمر التقدير المتظلم فيه إلى مبلغ مائة جنيه يخص منه مبلغ ٥٠ جنيها المدفوع من الطاعن . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٣٤ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف حكمت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٦٤ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٤٧ ج و ٥٧٥ م ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها بقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسته ٤ مايو سنة ١٩٦٧ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، ذلك أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بالمبلغ المقضى به على أن لأئحة أتعاب

المهندسين المعماريين أوجبت احتساب أتعاب المهندسين كاملة على أساس الفئات الواردة في هذه اللائحة وأن هذه اللائحة ملزمة للحكمة فلا تملك أن تعدل في الأتعاب المحددة بها أو تنتقص منها في حين أن ما وصفها الحكم بأنها لائحة أتعاب المهندسين المعماريين ليست لائحة ولا قانون وإنما هي مجرد تنظيم داخلي افتردت بوضعه نقابة المهن الهندسية حتى يراعيه أعضاؤها — بقدر الإمكان — في إتفاقاتهم مع الجمهور ولكي تسير عليه لجان التقدير في النقابة ، وليس لهذا التنظيم الداخلي أية قوة ملزمة بالنسبة للجمهور أو المحاكم ، فلم يصدر القانون بتحديد أتعاب المهندسين المعماريين ، كما أن قانون نقابة المهن الهندسية رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ المعدل بالقوانين رقم ٥٤٠ و ٥٤٤ سنة ١٩٥٤ و ٧٧ سنة ١٩٥٧ لم ينحول النقابة سلطة فرض قدر معين للاتعاب ملزم للجمهور المتعاملين مع أعضاء النقابة ، وإذا وصف الحكم المطعون فيه هذا التنظيم أنه لائحة واعتبره ملزما للمحاكم بحيث لا يكون لها حرية تقدير أتعاب المهندسين وفقا لما يتبينه من جهد المهندس ورتب على ذلك قضاءه في الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بالأتعاب المحكوم بها على ما يأتي : ” وحيث إن المستأنف ( المطعون ضده ) قد قام بإعداد الرسوم جميعها وقدمها لمصلحة التنظيم للحصول على الرخصة بالبناء وأن المستأنف عليه ( الطاعن ) قد استغنى عنها بعدئذ ليعه الأرض . ومن حيث إن لائحة أتعاب المهندسين المعماريين قد نصت على هذه الحالة وأوجبت أن تحتسب أتعاب المهندس كاملة على أساس الفئات الواردة في هذه اللائحة ، وهذه اللائحة ملزمة للحكمة فلا تملك المحكمة أن تعدل في الأتعاب وتنتقص منها بحجة أنها إنما تقدر الأتعاب للمهندس وفقا للجهد الذي بذله والزمن الذي استغرقه عمله .. وإنما يتعين على المحكمة بطريق الوجوب والإلزام أن تأخذ بالفئات الواردة في اللائحة مادام المهندس قد أتم العمل وجاء النكول من قبل المالك “ — وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك أن القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية والقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٧ المعدل له فوضا وزير الأشغال في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها — وقد أصدر وزير الأشغال بناء على هذا التفويض القرار رقم ٩٦٩٩ سنة ١٩٥٩ بإصدار اللائحة



الداخلية لنقابة المهن الهندسية ، ولم تتضمن هذه اللائحة أى نص بشأن تحديد أتعاب المهندسين كما أن المشرع حين يبين في القانونين المذكورين اختصاصات مجلس النقابة لم يذكر من بينها تحديد هذه الأتعاب ، لما كان ذلك ، وكانت اللائحة التى استند إليها الحكم المطعون فيه وهى معنونة "بلائحة الأتعاب وتقاليد مزاوله المهنة لشعبة الهندسة المعمارية" التى وافق عليها مجلس الشعبة المعمارية فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ واعتمدها مجلس النقابة الأعلى بجلسته ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا تعدو أن تكون تنظيما داخليا وليس لها صفة اللائحة بمدلولها القانونى لأنها لم تصدر بتفويض من المشرع ، وإذ أسبغ عليها الحكم المطعون فيه صفة اللائحة وأنزلهامنزلة النص التشريعى وجعل لها قوته الملزمة ورتب على ذلك قضاءه فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زفول ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم حسن ملام .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . " إجراءات الطعن " . " التوكيل بالطعن " . محاماه .

إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن بالنقض على  
 توكيل سابق على التقرير لا يعفيه من إبراز التوكيل فيما بعد .

(ب) عقد . " تفسير العقد " .

إلزام الحكم عبارة العقد ، وعدم خروجه من معناها الظاهر . لا خطأ .

(ج) حكم . " هيوب التدليل " . " القصور " . " مالا يعد كذلك " .

حل أسباب الحكم لقضائه . لضرورة لتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها  
 لإلغاء .

(د) أمر أداء . " شروط إصداره " : " المعارضة فيه " . معارضة .

شروط إصدار أمر الأداء أن يكون الدين تقودا وثابا بالكتابة حال الأداء معين  
 المقدار . القضاء برفض الدفع بعدم جواز إصدار أمر الأداء من محكمة المعارضة  
 لا يحجبها عن نظر الموضوع .

١ — إن المشرع وإن ألغى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون ٥٧  
 لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض — من ضرورة حصول  
 المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير — إلا أن هذا الإلغاء الذي  
 قرره المشرع بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية  
 لهذا القانون — يستهدف مجرد تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك  
 بالشكليات فلا يعنى المحامي الذي قرر بالطعن من إبراز التوكيل فيما بعد . فإذا



كان يبين من الاطلاع على الأوراق أنه لم يقدم توكيل المحامي الذي قرر بالطعن من بعض الطاعنين فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم .

٢ — إذ إلتزم الحكم المطعون فيه عبارة العقد ولم يخرج عن معناها الظاهر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله<sup>(١)</sup> .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحسب محكمة الاستئناف أن تقرر في حكمها ما قضت به وأسباب إلغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة<sup>(٢)</sup> .

٤ — إشتراط المشرع لصدور أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به من النقود وثابتاً بالكتابة حال الأداء معين المقدار ولئن كان على القاضي أن يتحقق من توافر هذه الشروط قبل أن يصدر أمر الأداء ، إلا أن الحكم الذي تصدره المحكمة عند نظر المعارضة برفض الدفع بعدم جواز إستصدار أمر بأداء المبلغ المطالب به لا يحجبها عن نظر الموضوع وبحث ما يقدم إليها من أوجه دفاع باعتبار أن قضاءها في الدفع مؤسس على مجرد ما تكشف عنه الأوراق التي قدمت إلى القاضي الأمر فلا أثر له عند نظر الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم سعد حسن توفيق ( مورث الفريق الأول

(١) راجع قض جلسة ١٩٥٨/٦/٥ الطعن ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق مجموعة المكتب الفني ص ٩ ص ٥٣١ وجلسة ١٩٦٢/٥/٣١ الطعن ٤٧٦ لسنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ٧٣٤ وجلسة ١٩٦٤/٧/٧ الطعن ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق — مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٩٤٧ .

(٢) راجع قض جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ الطعن ١٢٨ لسنة ٢٤ ق مجموعة المكتب الفني ص ٩ ص ٦٢٠ وجلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ الطعن ١٧١ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٣٠٤ .

من الطاعنين) وأحمد خليل الباز (الطاعن الثاني) تقدما إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب إصدار أمر أداء ضد المطعون عليه بمبلغ ١٥٤٣٥ ج ، وقال بياننا لطلبهما إنه بموجب اتفاق محرق في ١٠/٥/١٩٥٨ عهد إليهما المطعون عليه بايجاد من يقبل دفع قيمة اعتمادين بمبلغ ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠ ر بال سعودي مفتوحين لتصدير ٣٠٠٠ طن من الأسمنت للبلاد السعودية وذلك بالجنهات المصرية وبشرط موافقة مراقبة النقد حتى يمكن الحصول على ترخيص بتصدير كمية الأسمنت السالفة الذكر ، واشترط أن يحصل تنفيذ هذا الاتفاق في ميعاد عشرة أيام من تاريخ تحريره مد ثلاثة أيام أخرى ، كما اشترط أن يدفع لهما المطعون عليه جملا قدره ٧ ٪ من قيمة الاعتمادين في حالة تنفيذ الاتفاق في الأجل المحدد به . واستطرد الطالبان إلى القول إنهما اتفقا مع الشركة الشرقية للتجارة الخارجية التي يمثلها الطاعن الثالث على قبول دفع قيمة الاعتمادين بالعملة المصرية وأن هذه الشركة حصلت في ١٨/٥/١٩٥٨ باسم ممثلها على موافقة وزارة الاقتصاد على تنفيذ الصفقة ، وأن مراقبة النقد حررت في ٢١/٥/١٩٥٨ إلى مراقبة التصدير إخطارا بالموافقة على تنفيذ الصفقة وطلبت إليها إصدار ترخيص التصدير عن كمية الأسمنت سالفة الذكر وأن مراقبة التصدير أرسلت بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٨ إلى الطاعن الثالث الترخيص بتنفيذ الصفقة وتصدير كمية الأسمنت مقابل الريالات السعودية . واذ لم يتم المطعون عليه بتحويل النقد السعودي على الرغم من إخطار الطالبين بتنفيذهما الاتفاق المعقود بينهما وبينه فقد استحقا الجمل المتفق عليه . وبتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨ صدر أمر رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بأن يؤدي المطعون عليه للطالبين هذا المبلغ . عارض المطعون عليه في أمر الأداء الصادر ضده وقيدت المعارضة برقم ١٨٩٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة ، وأثناء نظر المعارضة تدخل فيها الطاعنان الثالث والراح بدعوى أن لكل منهما حصة قدرها الخمس في الصفقة ، ودفع المعارض ( المطعون عليه ) بعدم جواز استصدار أمر بأداء المبلغ المطالب به وتمسك بأن المقصود من الاتفاق هو تمكنه من الحصول على إذن تصدير كمية الأسمنت سالفة الذكر باسمه ، واذ صدر إذن التصدير باسم الطاعن الثالث فان المعارض ضدهما ( مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني ) لا يستحقان الجمل المتفق عليه في العقد . وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق



لثبت المعارض خدما أن المعارض كان على علم بكافة الخطوات التي قاما بها تنفيذاً للاتفاق المبرم بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٨ وأنه وافق على قيام الشركة الشرقية للتجارة الداخلية التي يمثلها الطاعن الثالث بدفع قيمة الاعتمادين واستخراج ترخيص التصدير بإسمه والمعارض (المطعون عليه) النفي . وبعد أن نفذ حكم التحقيق قضت محكمة أول درجة في ١/٦/١٩٦١ برفض الدفع بعدم جواز إصدار أمر الأداء ورفض المعارضة وتأييد أمر الأداء المعارض فيه . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٣٩ سنة ٧٩ ق ، وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء ورفض الدعوى . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٣ قرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بالتقضى وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت فيهما بعدم قبول الظعن بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع لعدم تقديم توكيل منهما للمحامى الذى قرر بالظعن وأبنت الرأى فى موضوع الظعن برفضه وبالحلقة المحددة لتظهر الترمت رأيا السابق .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المشرع وإن ألقى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن بالتقضى — من ضرورة حصول المحامى المقرر بالظعن على توكيل سابق على التقرير، إلا أن هذا الإلغاء الذى قرره المشرع بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية بهذا القانون — يستهدف مجرد تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك بالشكليات فلا يعنى المحامى الذى قرر بالظعن من إبراز التوكيل فيما بعد . ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه لم يقدم توكيل للمحامى الذى قرر بالظعن من الطاعنين الثالث والرابع فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الظعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الظعن بالنسبة لباقي الطاعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الاتفاق الحاصل بين مورث الفريق الأول

من الطاعنين والطاعن الثاني وبين المطعون عليه من مقتضاه أن يحصل هذا الأخير على إذن تصدير كمية الأسمنت باسمه وأن يحصل تحويل النقد المصرى الذى يستبدل بالنقد السعودى باسمه أيضا ورتب الحكم على ذلك وعلى صدور إذن التصدير باسم الطاعن الثالث أن مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثانى لم ينفذا الإتفاق المعقود بينهما وبين المطعون عليه فلا يستحقان الحمل المتفق عليه ، هذا فى حين أن العقد لم يتضمن لزوم صدور إذن تصدير الأسمنت باسم المطعون عليه ذلك أن مفاد البند الثالث منه أن إذن التصدير إنما يصدر باسم من سيحول إليه قيمة الإعتمادين السعوديين وهو الطاعن الثالث الذى صدر إذن التصدير باسمه . واستطرد الطاعنون إلى القول بأنه ما كان للحكم أن يفسر عبارة الاتفاق بأنها توجب دفع قيمة التحويلين إلى المطعون ضده بالجنهات المصرية لما يترتب على هذا التفسير من التعامل فى نقد أجنبي وهو أمر ممنوع قانونا ، وإذ يقتضى تفسير العقد على هدى النية المشتركة للمتفاعدين وظروف العقد تحويل النقد لمن يصدر باسمه إذن التصدير ، وكان إذن التصدير قد صدر فعلا باسم الطاعن الثالث ووافقت مراقبة النقد على تحويل نقد مصرى إلى نقد سعودى باسمه فقد تم تنفيذ الاتفاق بما يترتب عليه استحقاق مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثانى الحمل المتفق عليه . وإذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا التفسير فقد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد ما تضمنته البند الثانى من الاتفاق المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٠ المعقود بين المطعون عليه وبين مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثانى من أن هذا الطرف الأخير يتعهد " بأن يوجد أى شخص أو هيئة تقبل دفع قيمة الاعتمادين بالجنه المصرية للمستأنف (المطعون عليه) حتى يحصل أى المستأنف - على إذن التصدير وأن توافق إدارة النقد على ذلك ، وأن يستحق السمساران (مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثانى) عمولة قدرها ٧٪ من قيمة الاعتمادين تخضع قيمتها من المبالغ التى ستدفع للمستأنف (المطعون عليه) " كما أورد الحكم ما تضمنته البند الثالث من الاتفاق المشار إليه من أن المطعون عليه " يتعهد بمجرد الاتفاق بينه وبين الجهة التى ستقوم بدفع قيمة الاعتمادين بالجنه المصرية بأن يحول قيمة



الاعتمادين إلى هذه الجهة“ ، ورتب الحكم المطعون فيه على صدور إذن تصدير الأسمت باسم الطاعن الثالث دون المطعون عليه أن مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني لم ينفذا الإتفاق وبذلك فلا يستحقان العمولة المتفق عليها . ولما كان الحكم قد حصل من عبارة العقد أن مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني قد تعهدا بأن يصدر إذن التصدير باسم المطعون عليه وأن توافق مراقبة النقد على استبدال نقد سعودي بنقد مصرى وأنه ورد في الاتفاق المعقود بين الطرفين أن استبدال النقد السعودى بالنقد المصرى إنما يكون باعتماد مراقبة النقد ، وكان الاتفاق على الاستبدال على هذا النحو جائزا قانونا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه عبارة العقد ولم يخرج من معناها الظاهر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ومخالفة الثابت فى الأوراق من أربعة أوجه ، ويقولون فى بيان الوجهين الأول والرابع إن حكم محكمة أول درجة اعتبر أن الاتفاق المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٠ يحيز صدور إذن تصدير الأسمت باسم شخص أو جهة أخرى خلاف المطعون عليه ، غير أن الحكم المطعون فيه ألغى هذا الحكم دون أن يرد على الأسباب التى استند إليها . كذلك أهدر الحكم المطعون فيه التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة وأطرح شهادة شهود الطاعنين بحجة أنه لا يطمئن إلى أقوالهم ولم يعرض لشهادة شهود المطعون عليه مع أنها تؤيد شهادة شهود الطاعنين . وينعى الطاعنون بالوجه الثانى على الحكم إفضاله الرد على دفاع جوهرى ويحصل الوجه الثالث فى مخالفة الحكم للثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الإنذار الموجه من مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعنين الثانى والثالث إلى المطعون عليه لم يظهروا فيه استعدادهم لدفع قيمة الاعتماد السعودى بالنقد المصرى بل اقتصروا على القول بطلب تحويل الاعتماد السعودى إلى الطاعن الثالث ، فى حين أن الثابت أنهم أئذروا المطعون عليه بقيامهم بتنفيذ الاتفاق ، وعادوا إلى إخطاره بكتاب موصى عليه بذات معنى الإنذار وأرسل الطاعن الثالث كتابا إلى المطعون عليه يتضمن قبول دفع قيمة الإعتاد بالنقد المصرى . كذلك ذهب الحكم إلى أن الطاعنين خرجوا عن حدود الاتفاق المعقود بينهم

وبين المطعون عليه بأن قبلوا التنازل لوزارة الاقتصاد عن ٤٪ من قيمة الاعتماد دون أن يوافقوا على خصم هذه القيمة من الجمل المتفق عليه بينهم وبين المطعون عليه مع أن التنازل عن هذه القيمة لوزارة الاقتصاد — وقد صدر من الطاعن الثالث — إنما قصد به التزول عن جزء من أرباحه في الصفقة ولم يقصد منه زيادة أعباء المطعون عليه . هذا إلى أن الطاعن الثالث لم يطلب من المطعون عليه سوى تحويل الاعتماد السعودي فقط دون إضافة مبلغ الـ ٤٪ إليه . كما ذهب الحكم إلى أن الطاعن الثالث تدخل في الصفقة دون أن تربطه بالمطعون عليه أية رابطة مع أن الطاعن الثالث هو الجهة التي أوجدها مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني لتنفيذ الاتفاق محل النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه الأول والراح بما أورده الحكم المطعون فيه من " أن الهيئة التي أوجدها المستأنف ضدهما ( مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني ) هي الشركة الشرقية للتجارة الخارجية ويمثلها المستأنف ضده الثالث ( الطاعن الثالث ) وقد تقدم إلى وزارة الاقتصاد زاعما أن التاجر السعودي عميله هو واستصدر ترخيص التصدير باسمه وواضح من اتفاق ١٠/٥/١٩٥٨ أن يحصل المستأنف عليه ( المطعون عليه ) على الترخيص . وواضح من صور الخطابات الصادرة من وزارة الاقتصاد أن هذه الوزارة وافقت على استبدال الريالات السعودية بنقد مصري ومؤدى ذلك أن يتحول الاعتمادان آليا إلى نقد مصري باسم الصادر له ترخيص التصدير ولهذا طلب المستأنف ضده الثالث تحويل الاعتمادين السعوديين له فهو لن يدفع شيئا للمستأنف . وقد أكد المستأنف معنى دفع قيمة الاعتمادين له شخصيا بالنقد المصري عندما أعلن أن قيمة العمولة تخصم من المبالغ التي ستدفع له وأفصح عن هذا المعنى في البند الثالث عند التحدث عن تعهده بتحويل الاعتمادين إذ ذكر أن ذلك يتم بمجرد الاتفاق بينه وبين الجهة التي ستقوم بدفع قيمة الاعتمادين بالجنيه المصري . وواضح من سلوك المستأنف ضدهم أنهم يرغبون إضافة الصفقة إلى حسابهم وإخراج المستأنف منها كلية لأن الترخيص باسم المستأنف ضده الثالث وطلب تحويل الاعتمادين باسمه وقد تدخل في الصفقة دون أن تكون هناك رابطة بينه وبين المستأنف بأن وجه إليه إنذارا وقال إنه سيحرمه من أرباح الصفقة التي قدرها تقديرا



مؤقتا بخمسين ألفا من الجنيهات وهذا يكشف عن الأسلوب الذي كان سيتبع بتحويل الصفقة كلها إلى حسابه وهو ما لم يحرف في ذهن المستأنف ولم يقصد أصلا باتفاق ١٩٥٨/٥/١٠ .. ولا يدحض هذا النظر إحالة محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المستأنف كان على علم بكافة الخطوات التي قام بها المستأنف ضدهما تنفيذا لاتفاق ١٩٥٨/٥/١٠ وأنه وافق على قيام الشركة الشرقية للتجارة الخارجية بدفع قيمة الاعتمادين واستخراج الترخيص عن التصدير باسمها وما خلصت إليه محكمة أول درجة من أقوال شهود المستأنف ضدهم وذلك لأن هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة ما شهد به شهود المستأنف ضدهم كما أن المستأنف ضدهم لم يشيروا في إنذاراتهم للمستأنف إلى أن اتفاق ١٩٥٨/٥/١٠ تعدل في أي وجه من الوجوه ، وأن مؤاخذتهم للمستأنف كانت قاصرة على زعمهم بخالفته لهذا الاتفاق وحده ... وأن هذا التحقيق في ذاته لم ينتج في جوهر الخصومة " . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ من عبارة الاتفاق — على ما هو واضح في الرد على السبب الأول — أن مقتضاها صدور الإذن بتصدير الأسمت للبلاد السعودية باسم المطعون عليه وإيجاد أي شخص أو هيئة تقبل دفع قيمة الاعتماد السعودي بالنقد المصري للمطعون عليه بعد موافقة مراقبة النقد ، ورتب الحكم على صدور إذن التصدير باسم الطاعن الثالث دون المطعون عليه أن الطاعنين لم ينفذوا الاتفاق وبالتالي عدم استحقاقهم الجمل المتفق عليه ، وأطرح الحكم التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة استنادا إلى أنه غير متج في النزاع إذ أن الاتفاق المقصود بين الطرفين يستلزم صدور إذن التصدير باسم المطعون عليه . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم تكفي لحمل قضائه ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحسب محكمة الاستئناف أن تقرر في حكمها ما قضت به وأسباب إلغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة ، لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم بهذين الوجهين يكون على غير أساس . والنعي في وجهه الثاني مردود بأنه مجمل إذ لم يبين الطاعنون أوجه الدفاع التي قصر الحكم في الرد عليها ، ومردود في وجهه الثالث ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني لم ينفذا لاتفاق العقود بينهما وبين المطعون عليه ورتب على ذلك قضاءه برفض

الدعوى — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — فحسبه هذا أساساً لحمل قضائه ويكون ما يثيره الطاعنون بشأن الإنذارات والخطابات الموجهة منهم للطعون عليه غير منتج في النزاع لعدم تعلقها بالإتفاق وفقاً للتفسير الذي انتهى إليه الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض في الأسباب ، ويقولون في بيان ذلك إن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم جواز إستصدار أمر أداء بالمبلغ المطالب به ، وأن مفاد ما أورده هذا الحكم أن دين الطاعنين ثابت بالكتابة معين المقدار حال الأداء ، وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة في هذا القضاء وإستناداً إلى نفس الأسباب التي قام عليها مما يتناقض مع ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم إستحقاق مورت الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثاني للمبلغ المطالب به .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن اشترط المشرع لصدر أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به من التقود وثابتاً بالكتابة حال الأداء معين المقدار ، ولئن كان على القاضى أن يتحقق من توافر هذه الشروط قبل أن يصدر أمره بالأداء ، إلا أن الحكم الذي تصدره المحكمة عند نظر المعارضة برفض الدفع بعدم جواز إستصدار أمر بأداء المبلغ المطالب به لا ينبجها عن نظر الموضوع وبحث ما يقدم إليها من أوجه دفاع باعتبار أن قضاءها في الدفع مؤسس على مجرد ما تكشف عنه الأوراق التي قدمت إلى القاضى الأمر فلا أثره عند نظر الموضوع. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز إستصدار أمر الأداء إستناداً إلى قوله : ” إن القاضى الأمر إذا صدر أمره بالأداء كان قد تحقق من توافر شرائط المادة ٨٥١ من أفعات ولا عليه بعد ذلك أن تثور المنازعات — بعد رفع المعارضة — بين الطرفين بشأن تفسير أو تأويل بعض بنود العقد لأن إثارة



التزاع — أمام محكمة المعارضة — لا يخرج عن كونه مدافعة في موضوع النزاع بعد صدور الأمر مما لا شأن فيه للحالة الصامتة التي كانت مطروحة على القاضي الأمر وقت النظر في إصدار أمر الأداء “ . وكان مفاد هذه الأسباب التي تبناها الحكم المطعون فيه حين قضي برفض الدفع بعدم جواز إصدار أمر الأداء أنه لم يعرض لأصل الحق أو المنازعة فيه فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفلول ، وعبد صادق الرشيدى ، وإبراهيم حلام ، وعثمان زكريا .

( ١٧١ )

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إستئناف : ” الأثر الناقل للإستئناف ” . دعوى . ” بعض أنواع  
الدعوى ” . ” دعوى الضمان ” .

الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور  
الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط فلا يجوز لمحكمة الإستئناف  
أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . مثال .

(ب) حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” المصلحة في الطعن ” . نقض .  
” حالات النقض ” .

الخطأ في القانون الذى يعيب الحكم ويؤدى إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي  
اتى إليها .

١ — إذ تنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات على أن ” الإستئناف ينقل  
الدعوى بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه  
الإستئناف فقط ” . فقد دلت بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —  
على أن الدعوى تنقل إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور  
الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط فلا يجوز لمحكمة الإستئناف  
أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . فإذا كان الثابت أن الإستئناف  
قد رفع من الضامن ( المطعون عليه الأول ) بشأن دعوى الضمان وحدها دون  
الدعوى الأصلية التي رفعت من أحد المطعون عليهم ضد الطاعن ومطعون عليه آخر  
ولم يرفع الطاعن إستئنافا عن الحكم الصادر ضده فيها . فإن الحكم المطعون فيه



إذ قصر فصله في دعوى الضمان وحدها المطروحة عليه في الاستئناف دون أن يمرض للدعوى الأصلية التي لم يستأنف أمامه الحكم الصادر فيها ، يكون قد إلتزم صحيح القانون<sup>(١)</sup> .

٢ - الخطأ في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدي إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها فإذا كان التكييف القانوني لواقعة الدعوى الذي أورده الحكم - أيا كان وجه الرأي فيه - لا يؤثر في قضائه برفض دعوى الضمان فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون غير متج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ مدني كلي الزقازيق ضد بنك التسليف الزراعي والتعاوني ( الطاعن ) ومحافظة الشرقية ( المطعون عليه الأخير ) طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٥٦٤ ج و ٥٠٠ م ، وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أوقع صراف بلدة المناصافور مركز ديرب نجم حجزا إداريا لصالح بنك التسليف الزراعي والتعاوني ( الطاعن ) على محاصيل زراعية مملوكة له قائمة على مساحة من زراعة القطن مقدارها ٤ ف و ١٨ ط ومساحة من زراعة الأرز مقدارها ٣ ف ، وأنه على الرغم من تحديد يوم ٧ / ١١ / ١٩٥٤ لبيع هذه المحصولات فإن البنك قام بتسليمها بعد الحجز واستبدال الحارس عليها . وإذ تبين

( ١ ) راجع قض ١٤ / ٢ / ١٩٦٢ . الطعن ٧٣ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ٢٤٧ ، وقض ١١ / ١١ / ١٩٦٥ . الطعن ٤٦٢ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٠٢٦ .

له من الإطلاع على حسابه بورر المال عن سنة ١٩٥٧ أنه تضمن مطالبته بدين البنك الذي حجز من أجله سنة ١٩٥٤ ولم تخصم قيمة هذه المحجوزات من هذا الدين فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به ويمثل قيمة المحصولات المحجوزة . وفي أثناء نظر الدعوى أدخل البنك المطعون عليه الأول ضامنا في الدعوى وطلب الحكم عليه بما عسى أن يقضى به على البنك ، وقال بيانا لدعوى الضمان إنه بعد حصول الحجز في ١٩٥٤/٩/٢٢ إعترض عليه المطعون عليه الأول إستنادا إلى أنه كان قد صدر له حكم بإخلاء المدعى (المطعون عليه الثاني) من الأرض التي كان يستأجرها منه وأن حكم الإخلاء قد بالتسليم قبل حصول الحجز . وإذا كان الضامن قد قام بإيداع المحصولات المحجوزة في الشئونة الخاصة به فقد إستجاب لإعتراض المطعون عليه الأول وسلم إليه المحصولات بناء على الأمر الصادر له من المطعون عليه الأخير ( محافظ الشرقية ) . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الثاني مبلغ ١٣١ ج و ٧٠٠ م وفي دعوى الضمان بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للطاعن هذا المبلغ وهو قيمة المحصولات المحجوزة التي كانت قائمة على الأرض المؤجرة منه للمطعون عليه الثاني . إستأنف المطعون عليه الأول الحكم الصادر ضده في دعوى الضمان أمام محكمة إستئناف المنصورة وقيد الإستئناف برقم ١١٧ سنة ٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٧ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه في دعوى الضمان ورفضها . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الظعن ، وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت رأيها السابق .

وحيث إن الظعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لم يكن خصما أصليا في النزاع لأنه لم يحصل على قيمة المحصولات المحجوزة التي أودعت في الشئونة الخاصة به بل إنها أودعت باسم المطعون عليه الأول وأصبحت إليه بعد ذلك دون سداد المطلوبات المستحقة . وقد أوضح حكم محكمة أول درجة أن مسئولية البنك عن رد قيمة المحجوزات مرتبطة بمسئولية المطعون عليه الأول عن رد هذه القيمة إليه مما دعا البنك إلى عدم إستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية،



غير أن الحكم المطعون فيه إعتبر أن استئناف المطعون عليه الأول للحكم الصادر في دعوى الضمان إنما ينقل النزاع في حدود هذه الدعوى وحدها ولم يقض في الدعوى الأصلية أو يعرض لها بما ينفي المسؤولية عن البنك، مع أن المطعون عليه الأول أقر في صحيفة الاستئناف بعدم مسؤولية البنك ومع أن الارتباط قائم بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات إذ تنص على أن "الإستئناف ينقل الدعوى بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط" فقد دلت بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الدعوى تنقل إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط فلا يجوز لمحكمة الإستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . ولما كان الثابت أن الإستئناف قد رفع من الضامن ( المطعون عليه الأول ) بشأن دعوى الضمان وحدها دون الدعوى الأصلية التي رفعت من المطعون عليه الثاني ضد الطاعن والمطعون عليه الأخير ولم يرفع الطاعن استئنافا عن الحكم الصادر ضده فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر فصله على دعوى الضمان وحدها المطروحة عليه في الإستئناف دون أن يعرض للدعوى الأصلية التي لم يستأنف أمامه الحكم الصادر فيها ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الضمان استنادا إلى أنه ثابت من الأوراق حصول تسوية بين الطاعن والمطعون عليه الأول كان من مقتضاها تسليم المحصولات المحجوزة له بعد أن قام بالوفاء للبنك بالمبالغ المستحقة على المستأجرين ومنهم المطعون عليه الثاني ، مع أن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا أصل له في أوراق الدعوى ولا زالت مطلوبات البنك الطاعن باقية في ذمة المستأجرين ومنهم المطعون عليه الثاني .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر "أن تسوية تمت بين البنك ( الطاعن ) وبين المستأنف ( المطعون عليه الأول ) برد هذه

المحاصيل إلى المستأنف عند قيامه بسداد مستحقات البنك قبل المستأجرين وقد تم تنفيذ ذلك في ١٩٥٤/١٠/٢٧ بقيام المستأنف ( المطعون عليه الأول ) بدفع جميع المطلوبات المستحقة على المستأنف ضده الأول ( المطعون عليه الثاني ) والمستأجرين الآخرين. وعندما استحصل البنك على الأموال الأميرية المستحقة على المستأنف ضده الأول ( المطعون عليه الثاني ) أعاد إلى المستأنف ( المطعون عليه الأول ) المحاصيل بمقتضى إثنين على شونة ديرب نجم واعتبر الموضوع منتهيا عند هذا الحد — ولما كان يبين من الكتاب المؤرخ ١٩٥٤/١٢/٢٠ المقدم من المطعون عليه الأخير ( محافظ الشرقية ) إلى محكمة أول درجة والمرفق بالأوراق والصادر من توكيل بنك التسليف الزراعى والتعاونى بديرب نجم إلى إدارة قضايا البنك الطاعن أن المطعون عليه الأول قام بسداد كافة المطلوبات المستحقة للبنك قبل المستأجرين ومصاريف الرهن وثمن الفوارغ وذلك في يوم ١٩٥٤/١٠/٢٧ كما قام بسداد الأموال الأميرية . لما كان ذلك، وكان الحكم قد انتهى على ما سلف بيانه إلى أن المطعون عليه الأول قد أوفى الديون المستحقة على مستأجريه ومنهم المطعون عليه الثاني للبنك كما قام بسداد الأموال الأميرية وأن النسوية تمت بناء على هذا الوفاء وتسليم المحصولات للمطعون عليه الأول، فإنه يكون قد أقيم على أصل ثابت فى الأوراق ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر أن المطعون عليه الأول قد قام بوفاء الدين المستحق للطاعن قبل المطعون عليه الثاني ووصف هذه الواقعة غير الصحيحة بأنها حوالة دين وهو من الحكم تكييف خاطئ لأن المطعون عليه الأول أودع باسمه المحصولات المحجوزة فى شونة البنك الطاعن ولم تودع باسم المدين واستلمها المطعون عليه الأول دون دفع أى مقابل .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم استخلص من أوراق الدعوى — على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الثانى — أن المطعون عليه الأول قام بوفاء الدين المستحق على المستأجر منه وهو المطعون عليه الثانى كما قام بوفاء الأموال الأميرية ، وأن تسليم المحصولات المحجوزة للمطعون عليه الأول جاء بعد



إجراءات سليمة قبلها البنك الطاعن ، ورتب الحكم على ذلك رفض دعوى الضمان . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدي إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها ، وكان التكييف القانوني لواقعة الدعوى الذي أورده الحكم — أيًا كان وجه الرأي فيه — لا يؤثر في قضائه برفض دعوى الضمان ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير متبع في الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب ، ذلك أن حكم محكمة أول درجة ذهب إلى أن المطعون عليه الأول كان قد أودع المحصولات المحجوزة بإسمه في شونة البنك الطاعن على الرغم من أنها مملوكة للمطعون عليه الثاني وأن الطاعن سلمها للمطعون عليه الأول دون دفع أي مقابل ، غير أن الحكم المطعون فيه حينما ألغى حكم محكمة أول درجة لم يتعرض لهذه الأسباب بما يصلح للرد عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه استخلص من أوراق الدعوى — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني — أن تسوية قد تمت بين الطاعن والمطعون عليه الأول كان من مقتضاها رد المحصولات إليه بعد وفائه الدين المستحق للبنك على المطعون عليه الثاني ودفع الأموال الأميرية ، وهو ما يصلح ردا على أسباب حكم محكمة أول درجة ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المستشارين :  
أحمد حسن مكي ، ومحمد صادق الرشيد ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم ملام .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ القضائية :

استئناف . ” الأحكام الجائز استئنافها “ . إجازة . ” إيجار الأماكن “ .  
قانون . ” إلغاء القانون “ .

جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفق المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ليس استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة من تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء . ولم استفاد هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانونين ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

إن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن



في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية وذلك أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإنتهائية فيما يتعلق بالاستئناف . كما لا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير على ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذيثار حول معنى عبارة " بصفة نهائية " التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة " في حدود نصابها الإنتهائي " حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي للمحكمة (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٥٧ كلى القاهرة أمام دائرة الإيجارات ضد الشركة الطاعنة وقال في بيانها إنه بمقتضى عقد إيجار استأجر من الطاعنة غرفة بعارة الكونتنتال لإستعمالها . كتبنا للحاسبة إبتداء من ١٩٥٢/٣/٣١ بأجرة شهرية قدرها ١٢ ج ، وقامت الطاعنة بتخفيض الأجرة إلى ١٠ ج و ٢٠٠ م إبتداء من ١٩٥٢/١٠/١ طبقا للرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، في حين أن المبنى أنشئ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وتزيد الأجرة المحددة للغرفة التي يستأجرها عن أجرة المثل وقدرها ٢٠٠ قرش شهريا ، وإنتهى المطعون عليه إلى طلب تخفيض الأجرة إلى هذا القدر مضافا إليه الزيادة القانونية

(١) راجع قضا ١٩٦٣/٥/٢ الطعن ١٣٨ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ٦٤٩ ، وقضا ١٩٦٦/٥/١٧ الطعن ٣٨٥ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١١٣٩ .

وقضت محكمة أول درجة بنذب خير لبيان ما إذا كانت العين المؤجرة قد أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أم بعد هذا التاريخ ، وفي الحالة الأولى بيان أجرتها في ضوء أجرة الأماكن المجاورة والمماثلة . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ بتخفيض الأجرة الشهرية للغرفة التي يستأجرها المطعون عليه إلى مبلغ ٤ ج و ٧٠٠ م بخلاف ضريبتى البلدية والدفاع . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافها برقم ٣٠٤ لسنة ٨٠ ق . ودفع المطعون عليه بعدم جواز الإستئناف تطبيقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٣/١١/١١ بعدم جواز الإستئناف . وبتاريخ ١٩٦٤/١/١١ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إنها تمسكت أمام محكمة الإستئناف ببطلان الحكم المستأنف لأن المطعون عليه وجه إعلان تصحيح شكل الدعوى المؤرخ ١٩٦٢/٩/١٨ إلى مدير عام الشركة الطاعنة مع أنه لا يمثلها قانونا أمام القضاء وإنما الذى يمثلها هو رئيس مجلس إدارة الشركة ، كما أنه أثبت في الحكم المستأنف أنه صدر ضد هذا الممثل القانونى للشركة دون أن يكون مختصا فيها ، وهذا البطلان في الحكم من شأنه أن يجعله قابلا للطعن فيه بالإستئناف ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك بعدم جواز الإستئناف مخالفا نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانونين رقمى ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة من تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن ،



ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية وذلك أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف . كما لا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذيثار حول معنى عبارة "بصفة نهائية" التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة "حتى في حدود نصابها الإنتهائي" حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي للحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتخفيض أجرة العين المؤجرة تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين: محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هدى ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٧٣)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣١ القضائية:

ضرائب . " الضريبة على المهن غير التجارية " . " وعاء الضريبة " .  
" ربط الضريبة " .

القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نطائمه . أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وخدم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف .

المراد منه . تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وخضوعهم لنظام الربط الثابت . نطائمه ذلك . فرض الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية . مريان الربط على السنتين التاليتين لسنة المحاسبة . المادة الثالثة .

بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه قصد بمختلف أحكامه أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وخدم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف ، وهو ما يدل عليه عنوانه وأفصحت عنه مذكرته الإيضاحية بقولها " ووزارة المالية والاقتصاد تقترح إستجابة هذه الرغبة في حدود معينة وقد أعدت لذلك مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى " . وفي ضوء هذا الوضع يبدو واضحاً أن المراد بالقانون هو تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وخضوعهم لنظام الربط الثابت ما لم يكن من بينهم من تجاوزت أرباحه ألف جنيه في الحالات المبينة في المادة الثانية فهؤلاء وهؤلاء يخضعون للضريبة



على أرباحهم الفعلية ومن غير تمييز بين ممول وآخر ، ويبدو واضحاً كذلك أن هؤلاء يخضعون للربط الحكى الذى نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون بقولها " فى حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقاً للسنتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التى تم الربط عليها " وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون بقولها " لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على الممولين الذين يرغبون فى معاملتهم على هذا الأساس وفى هذا استقرار لمركزهم الضريبي بثبات فئات الضريبة المقررة عليهم فقد رؤى كذلك بالنسبة للمولين الذين يحاسبون على أساس أرباحهم الفعلية مريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها " .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور زكريا كمال — وهو من المولين الخاضعين للضريبة على المهن غير التجارية — قدم إقراراً عن صافى أرباحه من مهنته — كطبيب — فى السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ بالمبالغ الآتية على التوالى ١٥٣٣ ج و ٧١١ م و ١٧٥٧ ج و ١٥ م و ١٥٧٦ ج و ٧٢ م ولم تعول المأمورية على هذه الإقرارات واتخذت أرباحه فى سنة ١٩٥٤ ومقدارها ٢١٢٩ ج و ٩٧١ م أساساً لربط الضريبة عليه فى سنة ١٩٥٥ وأخطوته بهذا الربط واعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٠ أصدرت اللجنة قرارها بإلغاء هذا الربط الحكى والمأمورية وشأنها فى محاسبته على أساس أرباحه الفعلية ولم تطعن المأمورية على هذا القرار وقدرت أرباحه بمبلغ ١٧٣٤ ج و ٦٠٤ م ، وإذ عدلت أرباح سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ١١٢٨ ج و ٨٧ م وأخضعته للربط الحكى فى سنة ١٩٥٦ واعترض على التعديلات فى سنتى ١٩٥٥، ١٩٥٧ وعلى الربط الحكى فى سنة ١٩٥٦ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٩/٤/١٦ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع ( أولاً ) بإلغاء الربط الحكى الذى أجرتة

المأمورية على سنة ١٩٥٦ على أساس سنة ١٩٥٤ (ثانيا) بتعديل صافي ربح الطاعن في سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ١٥٥٤ ج و ٧٩٩ م وفي سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ١٥٩٢ ج و ٥١٩ م فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى ٦٥٤ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة الغاء فيه قضى به من الغاء الربط الحكى الذى أجرتة المأورية على سنة ١٩٥٦ على أساس أرباح سنة ١٩٥٥. بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة وألزمت الطاعن بصفته بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش أتعابا للمحاماة. واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلقاء والحكم لها بطلانها وقيد هذا الإستئناف برقم ٥٦٦ سنة ٧٧ قضائية. بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣ حكمت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم تطبيق قاعدة الربط الحكى على أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٦. مستندا في ذلك إلى أنه لم يكن في سنة ١٩٥٤ خاضعا للضريبة الثابتة فلا تصلح أرباح هذه السنة وإن جاوزت ألف جنيه أساسا للربط الحكى في السنتين التاليتين، وقاعدة الربط الحكى المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ مشروطة بأن يكون الممول ممن يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة ويقل ربحه عن ألف جنيه، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، لأن البادى من نصوص القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الإيضاحية أن الشارع أفرد لأصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال طريقا خاصا بفرض الضريبة على أرباحهم هو نظام الضريبة الثابتة لمئاتها المحددة في الفقرة الأولى من المادة الأولى ورأى تقييده في أحوال معينة بأن قرر في الفقرة الثانية من المادة الأولى أن هذا النظام لا يسرى على المولين الذين جاوز متوسط صافي



أرباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو تجاوز أرباحهم في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ ألف جنيه ، وبأن وضع في المادة الثانية شروطا معينة تميز للمولين ولمصلحة الضرائب محاسبة الخاضعين للضريبة الثابتة على أساس أرباحهم الفعلية ، وتحقيقا لاستقرار المراكز الضريبية بالنسبة لهم أسوة بالمولين الخاضعين لربط الضريبة الثابتة استن في المادة الثالثة من القانون قاعدة مؤداها أن يعمل بالربط الفعلي لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها وذلك بأن نص على أن هذه القاعدة تسرى على المولين الخاضعين لربط الضريبة على الأرباح الفعلية (المادتين الأولى والثانية) ، وإذا تجاوزت أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٤ ألف جنيه وقدرت بمبلغ ٢١٢٩ ج و ٩٧١ م فإنه يتعين إتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه قصد بمختلف أحكامه أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وخدمهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف ، وهو ما يدل عليه عنوانه وأفصحت عنه مذكرته الإيضاحية بقولها " ووزارة المالية والاقتصاد تقترح إستجابة هذه الرغبة في حدود معينة وقد أعدت لذلك مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى " وفي ضوء هذا الوضع يبدو واضحا أن المراد بالقانون هو تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وخضوعهم لنظام الربط الثابت ما لم يكن من بينهم من تجاوزت أرباحهم ألف جنيه في الحالات المبينة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون أو تجاوزت أرباحه ألف جنيه في الحالات المبينة في المادة الثانية فهؤلاء وهؤلاء يخضعون للضريبة على أرباحهم الفعلية ومن غير تمييز بين ممول وآخر ، ويبدو واضحا كذلك أن هؤلاء وهؤلاء يخضعون للربط المحكى الذي نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون بقولها " في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للمادتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها " وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية

للقانون بقولها " لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على الممولين الذين يرغبون في معاملتهم على هذا الأساس . وفي هذا استقرار لمركزهم الضريبي بثبات فئات الضريبة المقررة عليهم فقد رؤي كذلك بالنسبة للمولين الذين يحاسبون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها " وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه وهو — طيب — من أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وقد جاوزت أرباحه في سنة ١٩٥٤ ألف جنيه ويخضع للربط الحكيم في السنتين التاليتين وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم تطبيق قاعدة الربط الحكيم على المطعون عليه في سنة ١٩٥٦ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن فيما تضمنه من إلغاء الربط الحكيم على المطعون عليه في سنة ١٩٥٦ .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، و محمد نور الدين عويس ، و محمد شبل عبد المقصود .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب. "الضريبة على المهن غير التجارية". شركة . أشخاص اعتبارية . محاماة .

إشتراك المحامي مع زميل له في العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكمي . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

إشتراك المحامي مع زميل له في العمل لا يفقد كلا منهما شخصيته واستقلاله ولا يكون "شركة" بمعناها ولها شخصيتها القانونية المنفردة المستقلة فتعامل وتتعاقد بإسمها ولحسابها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن مشاركة الغير للمطعون عليه في مزاوله المهنة تجعل نشاطه " في السنة المقيسة غيره في سنة القياس " ورتب على ذلك وعلى وجوب التطابق بينهما وفي كافة الظروف والصور "عدم إعمال قاعدة الربط الحكمي المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الأزبكية حددت أرباح الأستاذ راغب حنا المحامي في سنة ۱۹۵۴ بمبلغ ۲۲۳۵ ج و ۱۹۰ م واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في سنتي ۱۹۵۵ و ۱۹۵۶ تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ۶۴ لسنة ۱۹۵۵ وأخطرتة بالربط في ۱۱/۲۳/۱۹۵۹، وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ۲۲/۳/۱۹۶۰ أصدرت اللجنة قرارها برفض الطعن، فقد أقام الدعوى رقم ۴۴۷ لسنة ۱۹۶۰ ضرائب القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار مؤسسا دعواه على أنه منذ أول يناير سنة ۱۹۵۵ تغير نشاطه واشترك معه الأستاذ حلمي راغب حنا المحامي بحق الثلثين والثلث وهو مالا يجوز معه أعمال الربط الحكيم واتخاذ أرباحه الفعلية في سنة ۱۹۵۴ أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين، وجرى النزاع فيها حول ما إذا كانت هذه الشركة تمنع أو لا تمنع من أعمال الربط الحكيم . وبتاريخ ۲۱/۶/۱۹۶۲ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ۱۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المدعي هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء وإلغاء قرار اللجنة والحكم بربط الضريبة في سنة ۱۹۵۵ على أساس نصيبه في أرباحها الفعلية على أن يعمل بهذا الربط في السنتين التاليتين وقيد هذا الاستئناف برقم ۵۴۳ سنة ۷۹ قضائية . وبتاريخ ۳۱/۱/۱۹۶۳ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من ربط الضريبة على المستأنف في كل من سنتي ۱۹۵۵ و ۱۹۵۶ على أساس أرباحه في سنة ۱۹۵۴ وإعادة الأوراق لمصلحة الضرائب لإتخاذ إجراءات ربط الضريبة على المستأنف في سنة ۱۹۵۵ على أساس أرباحه الفعلية وألزم مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .



وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قرار اللجنة مستندا في ذلك إلى أن قواعد الربط الحكى إستثناء يتعين تطبيقه في أضيق الحدود وبمراعاة تطابق كافة الظروف والصور التي باشر فيها الممول نشاطه أو مارس مهنته في كل من سنة الأساس والسنوات المقيسة وأن المطعون عليه كان يزاول مهنة المحاماة متفردا إلى سنة ١٩٥٤ ثم بدأ نشاطه بالإشتراك مع آخر في سنة ١٩٥٥ وهذه المشاركة في مزاوله المهنة تجعل نشاطه في السنة المقيسة غيره في سنة الأساس ورتب على هذا النظر وذاك أن أرباح سنة ١٩٥٤ لا تصلح أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين ويتعين إجراء الربط في سنة ١٩٥٥ من واقع ما يخصه في الأرباح الفعلية ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وبمقتضاه وضع المشرع نظام الضريبة الثابتة لطائفة معينة من ممولى المهن الحرة هم أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وأدخل عليه بعض إستثناءات تفرض فيها الضريبة على أساس الأرباح الفعلية منها من جاوزت أرباحه في سنة ١٩٥٤ وفقا لإقراراته ١٠٠٠ ج ثم نص على أنه في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها ، ولأن المطعون عليه جاوزت أرباحه الفعلية وطبقا لإقراراته في سنة ١٩٥٤ ١٠٠٠ ج وربطت عليه الضريبة على هذا الأساس وعلى الأرباح الفعلية فإنه يعمل بهذا الربط في السنتين التاليتين طبقا لصريح نص المادة الثالثة ، والقول بأنه يشترط لإعمال الربط الحكى تطابق كافة الظروف والصور في كل من سنة القياس والسنوات المقيسة غير صحيح لأن قاعدة الربط الحكى المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون قاعدة أمرية فرضت قرينة قانونية غير قابلة لإثبات العكس على تماثل الأرباح في سنة القياس والسنوات المقيسة ولا يقبل معها الاحتجاج بقلة الأيراد في السنوات المقيسة منه في سنة القياس لقلة العمل أو تغير الظروف أو لمشاركة الغير ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يهدر قاعدة الربط الحكى ويتنافى مع الحكمة التي أرادها المشرع من تحقيق الاستقرار وثبات الضريبة لأكثر من سنة ، ولا محل للقياس على المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لإختلاف طبيعة وأحكام كل من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن الحرة .

وحيث إن هذا السبب في محله . ذلك أن اشتراك المحامي مع زميل له في العمل لا يفقد كلا منهما شخصيته واستقلاله ولا يكون " شركة " بمعناها ولها شخصيتها القانونية المنفردة والمستقلة فتعامل وتتعاقد باسمها ولحسابها — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن مشاركة الغير لاطعون عليه في مزاولة المهنة تجعل نشاطه " في السنة المقيسة غيره في سنة القياس " ورتب على ذلك وعلى وجوب التطابق بينهما " في كافة الظروف والصور " عدم إعمال قاعدة الربط الحكيم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولما جاء في الحكم الابتدائي من أسباب يتعين تأييده .



## جاسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد زكى محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين مويس ، ومحمد شيل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح  
 الشريفي .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . ” مكافأة نهاية الخدمة ” . ” صندوق المعاش ” .

منشاء . وضع نظام المعاش . حق العامل المستحق للمعاش في أن يختار بينه وبين المكافأة  
 المقررة . انتهاء الخدمة قبل استحقاق المعاش . الحق في الحصول على المكافأة أو المستحق  
 في صندوق المعاش أيهما أفضل . الجمع بينهما . عدم جوازه . المادة ٤٧/٣ من المرسوم  
 بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

متى كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧  
 لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه ” إذا وضع في المنشأة نظام للمعاش جاز للعامل  
 المستحق للمعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة وإذا ما انتهت خدمته قبل  
 استحقاقه للمعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه  
 في صندوق المعاش أيهما أفضل ” ، وكان الغرض من إنشاء نظام معاشات  
 مستخدمي شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية وتكوين صندوق المعاشات  
 هو منح معاشات لمستخدمي الشركة وقد نص في نظام الصندوق على أحوال  
 استحقاق المعاش والمدد اللازمة له ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يطالب  
 بحصته في مدفوعات الشركة في هذا الصندوق علاوة على ما قبضه من  
 مدفوعاته هو ومكافأة نهاية الخدمة وهي تزيد على حصته في مدفوعات  
 الشركة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفضها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون  
 القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / محمد حماد أقام الدعوى رقم ٥٩٤ سنة ١٩٥٨ عمال القاهرة الابتدائية ضد الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين وشركة الجمهورية للتأمين ووزارة المواصلات ورئيس هيئة المواصلات السلوكية والاسلامية يطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٧٤٠ ج والمصروفات ومقابل أنعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه التحقق بالعمل لدى شركة ماركونى راديو التلغرافية فى سنة ١٩١٣ واستمر إلى أن أحيل إلى المعاش فى ١٩٥٦/١٢/٩ وإذ قبض مكافأة نهاية الخدمة ومدفوعاته فى صندوق المعاشات إلى تاريخ صدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ورفضت الحراسة أن تدفع له حصته فى مدفوعات الشركة فى الصندوق فمد طلب الحكم له بها . وبتاريخ ١٩٦١/٤/٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٩٥ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وأيدى الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات الاستئنافية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقضى الحكم ولم تحضر المطعون عليها الأولى والثانية ولم يبدى دفاعا وطلب المطعون عليهما الثالث والرابع رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا فى ذلك إلى أن مدفوعات الشركة فى صندوق المعاشات هى مقابل إلزامها



بمكافأة نهاية الخدمة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن نظام الصندوق لا يفيد تخصيص المبالغ المدفوعة من الشركة للوفاء بالمكافأة وطبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إذا لم تنص لأئمة الصندوق على أن ما يؤديه صاحب العمل هو مقابل إلزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة يكون للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في الصندوق بالإضافة إلى المكافأة القانونية ، وقد استبعد الحكم تطبيقها وطبق الفقرة الثالثة بحجة أن الصندوق عندما أنشئ أطلق عليه اسم "صندوق المعاشات" في حين أنه أوقف العمل به في مارس سنة ١٩٥٦ لمناسبة إنضمام الشركة لصندوق التأمينات الإجتماعية طبقا للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ونظام المعاشات لم ينشأ إلا بمقتضى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وبذلك يصبح الصندوق صندوق إدخار ويخضع لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهو ما أخذت به هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٣ .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق بين أنه طبقا لقرار مجلس إدارة شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية الصادر في ١٩٣٤/١٢/١٧ أنشأت الشركة نظاما تحت اسم "نظام معاشات مستخدمى شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية" على أن يعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٤ وفي ١٩٥٢/١٢/١٠ صدر قرار وزارة المالية والاقتصاد رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بقبول تسجيله في سجل صناديق الإعانات تحت رقم ٣٤ وقد نص فيه على أن الغرض من تكوين الصندوق هو منح معاشات لمستخدمى شركة ماركوني راديو التلغرافية كما نص في نظام الصندوق على أحوال إستحقاق المعاش والمدد اللازمة له ، وإذا كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — الذى يحكم واقعة الدعوى — قد نصت على أنه "إذا وضع فى المنشأة نظام للمعاش جاز للعامل المستحق للمعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة وإذا ما إنتهت خدمته قبل إستحقاقه للمعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه فى صندوق المعاش أيهما أفضل " ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن يطالب

بحصته في مدفوعات الشركة في هذا الصندوق وقدرها ١٧٤٠ ج علاوة على ما قبضه من مدفوعاته هو ومكافأة نهاية الخدمة وقدرها ١٨٠٤ ج و ٤٠٠ م - وهي تزيد على حصته في مدفوعات الشركة - وقضى الحكم المطعون فيه برفضها، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبر مخالصة ١٩٥٧/٢/٢ مبرئة لذمة الشركة في حين أنها لا تفيد سوى إقرار الطاعن بإستلام مدفوعاته في صندوق المعاشات وأغفل الحكم مناقشة ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الصدد ، وهو خطأ في الإسناد وقصور .

وحيث إن هذا السبب مردود بما سبق الرد به على السبب الأول وهو بذلك يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : هديمتاز نصار ، وإبراهيم عمر هنتى ، وعبد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريف .

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . " اجراءات الطعن " . " التقرير بالطعن " . محاماه . " التقرير بالطعن بالنقض " . ضرائب .

الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطامن . اجراء جوهرى . تخلفه . بطلان .

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب .... فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لامن الطاعن نفسه وهو اجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن<sup>(١)</sup> ، ولا يغير من هذا النظر ما طرأ عليها من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن " يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " لأن هذا التعديل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - إنما أريد به " إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامى

(١) قض ١٩٥٩/٦/٢٥ . الطعن رقم ٩ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية . السنة ١٠ ص ٥٥٢

وقض ١٩٦٦/٤/٦ . الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق س ١٧ ص ٨١٩ .



المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير "وعليه" أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل "، على أن ذلك وبطبيعة الحال "لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل" ولم يجاوز به الشارع هذا النطاق ، وإذ كان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل عن الطاعن ولكن من الطاعن شخصيا ، فإنه يكون باطلا وللحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بطلانه ولا يمنع من ذلك كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض لأن النص على أن تقرير الطعن "يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض" يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير وهو الم يتحقق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الدكتور وحيد رافت المحامي قدم إلى مأمورية ضرائب عابدين إقرارات عن أرباحه في المدة من ١٠/١/١٩٥٢ إلى نهاية سنة ١٩٥٦ ، وإذ عدلتها المأمورية واتخذت أرباح سنة ١٩٥٤ أساسا لربط الضريبة في السنتين التاليتين واعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن بتاريخ ٣٠/٥/١٩٥٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي أرباح الطاعن في المدة من ١٠/١/١٩٥٢ إلى ٣١/١٢/١٩٥٢ إلى مبلغ ٣٩ ج وفي كل من سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ إلى ٢٦٣٧ ج و ٣٣٧٦ ج وإتخاذ صافي أرباح سنة ١٩٥٤ أساسا لربط الضريبة عن كل من سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ فقد أقام الدعوى رقم ٦٨٩ سنة ١٩٥٩ تجارى ضرائب القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه فيما قضى به من إتخاذ صافي أرباحه في سنة ١٩٥٤ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥٦ واعتماد أرباحه فيها طبقا لأقراراته . وبتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من إتخاذ صافي أرباح الطاعن عن سنة ١٩٥٤

أساساً حكماً لربط ضريبة المهن الحرة عليه عن سنة ١٩٥٦ وإعادة الأوراق إلى المأمورية لإجراء الربط على الطاعن عن سنة ١٩٥٦ على أساس ما حققه من أرباح فعلية في السنة المذكورة وألزم مصلحة الضرائب بالمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٧٩ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده وتأيد القرار المطعون فيه وألزم المستأنف ضده بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسمائة قرش أتعاباً عنهما. وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وفي جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ دفعت بعدم قبول الطعن للتقرير به من الطاعن شخصياً لامن محام موكل عنه ثم تنازلت عن الدفع .

وحيث إنه بالرجوع إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يبين أنه نص في المادة السابعة منه على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب . . . فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " وهي بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد دلت على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لامن الطاعن نفسه وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن ، ولا يغير من هذا النظر ما طرأ عليها من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن " يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " لأن هذا التعديل — وعلى ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — إنما أريد به " إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير " وعلته " أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن

قبل إتمام إجراءات التوكيل "على أن ذلك وبطبيعة الحال "لا يعنى المحامى من ابراز التوكيل" ولم يجاوز به للشارع هذا النطاق ، وإذ كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل عن الطاعن ولكن من الدكتور وحيد رافت الطاعن شخصيا فانه يكون باطلا ولا محكة أن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولا يمنع من ذلك كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض لأن النص على أن تقرير الطعن "يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض" يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن والمحامى الحاصل منه التقرير وهو ما لم يتحقق .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين موسى ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٧٧)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في استنباط القرائن وتقديرها" .

سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن من تحقيق أجرته سلطة قضائية أخرى .  
 مثال .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

تقدير أدلة الدعوى وإطراح محكمة الموضوع ما لا تقتنع به . علم التزامها بإبداء  
 أسباب ترجيح دليل على آخر . بيان الأسباب التي اعتمدت عليها . كفايته .

١ - قاضي الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - حر في أن  
 يستنبط القرينة التي يعتمد عليها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة له ومن أقوال  
 شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري<sup>(١)</sup> ، وإذا كان حكم الاستجواب قد  
 ألتم هذا النظر وأقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "وإن كان التحقيق  
 الذي أجرته محكمة أينما بطريق الإنابة تنفيذا للحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة  
 الابتدائية قد تم بعد الميعاد المضروب له وبعد أن صدر الحكم المستأنف مما  
 يجعله منقطع الصلة بسير الدعوى في مرحلتها الابتدائية وكان الحكم الابتدائي  
 لم يعتمد على هذا التحقيق لصدوره قبل إجرائه إلا أن المحكمة ليست ممنوعة من  
 أن تستنبط من هذا التحقيق الذي أجرته سلطة قضائية ما تشاء من قرائن

(١) قض ١٩٥١/٥/١٠ . الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٩ ق . وقض ١٩٥٢/٢/٢٨ .  
 الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ ق بمجموعة الربع قرن . ج ١ . ص ٧٩ ق ٢٧٦ و ٢٧٧ .

نعينها على الفصل في الدعوى ما دام الإثبات بالقرائن جائزا" ورأى أن يستجوب الطاعن في "الوقائع التي وردت في أقوال هؤلاء الشهود" فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — لقاضى الموضوع أن يأخذ في قضائه بما يرتاح إليه من أدلة الدعوى ويطرح ما لا يقتنع بصحته منها دون أن يكون ملزما بإبداء أسباب ترجيحه دليلا على آخره يكفي أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / كريسولا صليبة أقامت الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية أحوال شخصية أجانب ضد زوجها جورج أبستولى صليبة تطلب الحكم بتطبيقها منه لخطفه وعلى مسئوليته طبقا للسادة ١٤٤٢ من القانون المدنى اليونانى وتقدير نفقة لها قدرها ٤٠ ج شهريا وصدور الأمر بتوقيع الجزاء التحفظى على أمواله بما يوازى الدوطة التى قدمتها له وقدرها ١٠٠٠ ج مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرعا لدعواها إنها يونانية وقد تزوجت من المدعى عليه في ١٩٥٨/٨/٢٧ أمام كنيسة القديس نقولا بالقاهرة وبعد الزواج أساء معاملتها وتبين أنه مصاب بشذوذ جنسى أدى به إلى مطالبتها بأن تمنعه ما لا يحل له شرعا ولما رفضت إعتدى عليها بالضرب والإهانة وفي صيف سنة ١٩٥٩ سافرت معه إلى "أثينا" وهناك ضربها وأحدث بها جرحا في أذنها وهددها بالقتل، وإذا كان من شأن هذه المعاملة تصدع الحياة الزوجية وإستعالة دوام العشرة بينهما فقد إنتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وبجلسة ١٩٦٠/٥/٤ أقام المدعى عليه دعوى فرعية بتطبيقه من المدعية لخطفها وتحت مسئوليتها وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه على خييل التعويض مستندا

في ذلك إلى أنه سافر معها إلى اليونان في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ورفضت أن تعود معه وأصرت على البقاء هناك رغم إنذارها رسميا في ١٩٥٩/٩/٤ وأنها كانت لا ترعاه وتهمل شئون منزلها وتمنع نفسها عنه إلا إذا قدم لها الهدايا ، وإزاء إصرار الطرفين على طلب التطلق وفشل محاولة الصلح قرر رئيس المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل منهما بكافة طرق الإثبات وبما فيها البيئة الوقائع التي يؤسس عليها طلباته ، وإلزام الزوج بأن يؤدي للزوجة نفقة وقتية شاملة قدرها عشرة جنيئات شهريا إلى أن يفصل في النزاع نهائيا ورفض طلب توقيع الجزاء التحفظي على أمواله مع إلزام الطالبة بمصروفاته ، وفي الجلسة المحددة للتحقيق قرر الحاضر عن الزوجة أن شهودها يقيمون في اليونان وطلب سماع شهادتهم عن طريق الانابة القضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/١٦ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإنابة محكمة "أثينا" باليونان لسماع شهادة كل من السيدات خريسا أمبيرو مازو وأيليني كوزما سابووصوفيا خرمليوس مازو وميرانزولا جورج جورفاس فيما نسبته السيدة / كريسولا صليبية لزوجها جورج صليبية من أنه كان منذ بدء زواجها يسبها ويضربها وأنه كان يطلب معاشرتها معاشرة غير شرعية ، ولما امتنعت ازدادت معاملته لها سوءا مما أدى إلى تصدع الحياة الزوجية تصدعا يستحيل معه دوام الحياة المشتركة وسماع شهادتين فيما نسبته الزوج من أنها ترفض العودة للإقامة معه وأنها كانت لا ترعاه ولا تعني به ولا تقوم بواجبها نحوه كما كانت ممتنعة عليه ، وفي ١٩٦٢/٦/٢٦ أصدرت حكما آخر حددت فيه ثلاثة شهور لإتمامه ، ولعدم إجراء التحقيق في هذا المياداعات وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣ حكمت حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإنابة محكمة "أثينا" باليونان لتنفيذ ما جاء بالحكم الصادر بجلدة ١٩٦٠/٦/١٦ على أن يتم ذلك خلال ستة أشهر . وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) وفي الدعوى الأصلية المرفوعة من الزوجة السيدة كريسولا صليبية برفضها وألزامها بالمصروفات و بمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) وفي الدعوى الفرعية المقامة من الزوج جورج صليبية ضد زوجته كريسولا صليبية بتطبيق المدعى المذكور من زوجته المذكورة لخطأ الأخيرة وعلى مسئوليتها مع إلزامها بمصروفات هذا الشطر من الدعوى (ثالثا) وبالنسبة لطلب الألف جنيه تعويض بإحالة الدعوى إلى إحدى الدوائر المدنية للفصل فيه .



وامتنعت السيدة / كريسولا هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم بتطبيقها لخطأ المستأنف عليه وتحت مسئوليته ورفض الدعوى الفرعية مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الإستئناف برقم ٦ أحوال شخصية سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع باستجواب المستأنف عليه في الوقائع التي تضمنها محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أئينا وفيما جاء بأقوال شاهده ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٣/١٠ فحكمت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المستأنفة من المستأنف عليه لخطئه وعلى مسئوليته مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين و بمبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة و برفض دعوى المستأنف عليه الخاصة بطلب التطبيق على خطأ المستأنفة وإلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين و بمبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على التحقيق الذي أجراه قاضي محكمة أئينا ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وبطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لأن هذا التحقيق تم بعد انتهاء الأجل المحدد له وبعد صدور الحكم الابتدائي وانتهاء ولاية المحكمة على النزاع ولم يسبق إعلان الطاعن بمنطوق حكم الإنابة خلافا لما تقضى به المادتان ١٩٦ و ١٦٠ من قانون المرافعات ومع تمسك الطاعن في دفاعه ببطلان هذا التحقيق وعدم الإعتداد به فإن المحكمة لم تأخذ به وعولت في قضائها على هذا التحقيق رغم بطلانه ودون أن تصحح ما شابه من صيوب ، ورد الحكم الصادر في ١٩٦٤/١٢/٩ بأن هذا التحقيق منقطع الصلة بالدعوى في مرحلتها الابتدائية ومتصل بسيرها أمام محكمة الإستئناف وذهب في تقرير مسلكه هذا إلى أنه ليس ثمة ما يمنعه من أن يستنبط من التحقيق الذي أجرته سلطة قضائية أخرى ما يشاء من أنقراض التي تعينه على الفصل في الدعوى كأنه بذلك أراد أن يستبدل بالدليل المباشر المستمد من التحقيق

دليلا غير مباشر مستنبطاً منه وهو ما يعرف بتحول الإثبات في حين أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه سرد أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة "أئينا" وانهى إلى القول بأنه يتجه بثقته إلى صدقها ولم يشر في أسبابه إلى الواقعة القريبة المتصلة بالواقعة البعيدة المتعذر إثباتها وما استنبطه منها لإثبات هذه الواقعة الأخيرة وما ذلك إلا لأنه لم يستنبط ولم يستعن بالقرائن في الإثبات وإنما عول على شهادة الشهود ونقلها كما هي ووثق بها وفي ذلك ما يعيبه ، إذ هو خلط بين الإثبات بالبيئة والإثبات بالقرائن .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن قاضي الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حرق أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة له ومن أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في ١٩٦٤/١٢/٩ — وهو حكم الاستجواب — قد ألتم هذا النظر وأقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه " وإن كان التحقيق الذي أجرته محكمة أئينا بطريق الإنابة تنفيذاً للحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة الابتدائية قد تم بعد الميعاد المضروب له وبعد أن صدر الحكم المستأنف مما يجعله منقطع الصلة بسير الدعوى في مرحلتها الابتدائية وكان الحكم الابتدائي لم يعتمد على هذا التحقيق لصدوره قبل إجرائه إلا أن المحكمة ليست ممنوعة من أن تستنبط من هذا التحقيق الذي أجرته سلطة قضائية ما نشاء من قرائن تعينها على الفصل في الدعوى مادام الإثبات بالقرائن جائزاً " ورأى أن يستجوب الطاعن في " الوقائع التي وردت في أقوال هؤلاء الشهود " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شاب قصور يعيبه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أ طرح شهادة أني فلبو من أنها ذهبت لزيارة المطعون عليها في منزلها وعند دخولها رأت شخصاً غريباً في المنزل مرتدياً ملابس النوم مستنداً في ذلك إلى أنه من غير المعقول أن تقدم الزوجة على الخيانة في منزل الزوجية وفي ذات البلد الذي يعمل فيه زوجها وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للثابت بالأوراق ، إذ أن الطاعن لم يتهم المطعون عليها بالخيانة الزوجية ومع اقتراف أن وجود شخص غريب في المنزل خيانة زوجية واتهم الطاعن زوجته بهذه الخيانة فإن استبعاد أقوال الشاهدة في هذا الخصوص



يُقوم على استنتاج ظني خاطيء ودليل اقتراضي لا وجود له وما ورد في الأوراق من شأنه أن يجعل هذه الأقوال أقرب إلى التصديق ويرجح إقدام الزوجة على ارتكاب الخيانة الزوجية فقد ذكرت في صحيفة دعواها أن الطاعن كان يطلب إليها أن تمنحه ما حرم الله وقالت إنه مصاب بشذوذ جنسي وقلقت ذلك إلى أقاربها في اليونان وشهدوا به في تحقيق محكمة "أثينا" ومثل هذه الزوجة لا يبعد أن تنجس إلى الغير لاستكمال ما زعمته من نقص في زوجها .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المحكمة "تلفت عما قرره شاهدة المستأنف عليه الثانية — أنى فيلبو — والتي زعمت أنها حضرت ذات يوم بعد الزواج بشهر واحد لزيارة الزوجة ولما أن طرقت باب المنزل عدة طرقات ودخلت وجلت شخصا غريبا يرتدى ملابس النوم في منزل الزوجية وذلك لبعده هذه الرواية عن التصديق إذ من غير المعقول أن تقدم زوجة على الخيانة الزوجية في منزل الزوجية وفي ذات البلد الذي يعمل فيه زوجها على ما أقرب بذلك في محضر الاستجواب وأن تسمع لهذا الغريب بالبقاء مطمئنا بالمنزل مرتديا ملابس النوم" وهو استخلاص موضوعي سائح يستغل به قاضي الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه عول على أقوال شهود المطعون عليها في التحقيق الذي أجرته محكمة "أثينا" مستندا في ذلك إلى أن الطاعن لم يجرحها وأقر في محضر الاستجواب بحضور زوج شقيقة زوجته إلى مصر كما أقر بسفره إلى اليونان وأصطفاه مع زوجته وأسرته في لوتراكى وتركه الفندق الذي كانت تقيم فيه الأسرة وبرر مسلكه برفض الزوجة الاستحمام معه في البحر وهو أمر لا تطمئن إليه المحكمة ، وهو مخالفة للثابت في الأوراق وقصور من وجهين (أولهما) أن الطاعن جرح هؤلاء الشهود واتهمهم بالكذب والرغبة في مجاملة زوجته وما جاء في محضر الاستجواب يؤيد هذا الإتهام (وثانيهما) أنه لم يبين سبب عدم إخطائهم إلى أقوال الطاعن في خصوص واقعة تركه الفندق في لوتراكى .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن لقاضي الموضوع أن يأخذ في قضائه بما يرتاح إليه من أدلة الدعوى ويطرح مالا يقتنع بصحته منها دون أن يكون ملزما



بإبداء أسباب ترجیحه دلیل على آخر ویكفیه أن یبین الأسباب الی اعتمد علیها .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الإستدلال وخطأ في فهم الواقع من وجوه ( أولها ) أنه جرح شاهدي الطاعن لأن الشاهد الأول ذكر في أقواله أن الزوجة كانت ترغب أن يقيم زوجها في اليونان وكانت تدخر النقود التي تأخذها منه وتعطيها لزوج شقيقتها كلما حضر إلى مصر وهما واقعتان لم يذكرهما الطاعن ، ولأنهما لم يذكرهما ما رواه الطاعن في محضر التوفيق من أنها كانت مصابة بحالة نفسية ودائمة البكاء ، وهو فساد في الإستدلال ، إذ ليس من الضروري أن يذكر الخصم كل الوقائع التي يذكرها شاهده وهناك وقائع قد يعلمها الشاهد ولا يعلمها الخصم ، وإذ أن هدم ذكر الطاعن للوقائع التي أدلى بها شاهده لا يفيد أن رفض الزوجة العودة إلى مصر يرجع لسوء معاملة الزوج لها ( وثانيهما ) أنه استخلص مما أقر به الطاعن في محضر الاستجواب قرائن على صحة دعوى الزوجة في حين أن ما قرره في المحضر من حضور زوج شقيقة زوجته إلى مصر وسفره إلى اليونان والاصطيفاف في لوتراكى وتركه الفندق والخلاف مع زوجته قبل السفر لا يؤدي إلى ذلك ( وثالثها ) أنه عول على ما قرره شهود المطعون عليها من أن الطاعن اعتدى عليها بالضرب في لوتراكى وأحدث بها جرحا في أذنها وأن الخطابات التي كانت ترسلها إلى أمها وشقيقتها تتضمن سوء معاملته لها وهي أمور غير مستجة في إثبات مسئوليته عن الطلاق فضلا عن كونها سماعية عن الزوجة ومن أشخاص يمتون إليها بصلة وثيقة وهم أمها وشقيقتها وزوج شقيقتها وواقعة الضرب لم تثبت بشكوى رسمية أو تحقيق وقد أنذر الطاعن زوجته رسميا وعلى يد محضر بالعودة إلى مصر ولو كان قد اعتدى عليها بالضرب حقيقة لبادت بإثبات هذا الإعتداء في محضر رسمي أو أشهدت نزلاء الفندق ، وهي لم تقدم الخطابات المنوه عنها في أقوال الشهود .

وحيث إن هذا السبب مردود في جملة بما أورده الحكم المطعون فيه من أن والدة الزوجة قررت في التحقيق الذي أجرته محكمة أثينا ” أنها لاحظت عقب الزواج أن ابنتها كانت بادية التعاسة فاعتقدت أن ذلك مرجعه قرب سفر الأم إلى اليونان بيد أنها سرعان ما علمت من ابنتها أن زوجها قد صفعها في أول

يوم لزوجهما بمناسبة صتاها له إذ أغفل دعوة أحد من أقاربها وأنها علمت أن الزوج يلعب الميسر ويهوى السباب والشذوذ الجنسي فكان في ذلك تفسير مظهر الزوجة الذي اتسم بالتعاسة وأضاف أنها عقب سفرها إلى اليونان تلقت عدة خطابات من ابنتها تصور فيها خشونة الزوج واعتداءه عليها بالضرب وتطلب حضور زوج شقيقتها إلى مصر في محاولة للإصلاح من شأن الزوج أو مساعدتها على الطلاق وسافر هذا الأخير إلى القاهرة وتحقق من صحة شكوى الزوجة ثم حدث أن حضرت الزوجة صحبة زوجها إلى اليونان ونزلاً ضيفين في منزل زوج شقيقة الزوجة ثم توجهها صحبة العائلة إلى لوتراكي غير أن الزوج اعتدى هناك على زوجته بالضرب الذي أدى إلى قطع أذنها ووجه إليها شتائم سمعها نزلاء الفندق وأصبحت معاشرته الزوجين مستحيلة وأن الزوجة لم ترفض العودة معه إلى مصر إلا بعد أن اقتنعت أن الحياة معه لم تعد محتملة وأن حياتها مهددة بالخطر " وأن شقيقة الزوجة قررت في التحقيق بمثل ما قرره الأم وأضافت " أنها سمعت من أختها أن زوجها كان يدعوها إلى معاشرته غير طبيعية كما أنها سمعت من زوجها أنه شاهد المستأنف عليه يعتدى بالضرب على زوجته وذلك أثناء زيارته للقاهرة " وأن زوج شقيقة المستأنفة قرر في محضر التحقيق أن " المستأنف عليه اعتاد على معاملة زوجته بخشونة منذ الأيام الأولى لزوجهما كما كان يعتدى عليها بالضرب بقسوة ودون سبب وأنه كان يطلب إليها اصطحابه في مهراته الليلية في لعب الميسر وقد كانت الزوجة تحمل هذا السلوك على مضض ثم اضطرت إلى الإباحة إلى ذويها وطلبت إليه السفر إلى مصر لمحاولة الإصلاح من شأن زوجها فاستجاب وتحقق بنفسه من صدق شكوى الزوجة وأضاف أن زوجها اعتدى عليها بالضرب إذ رفضت مصاحبته إلى مهرة للعب الميسر وهددها بقطعة من الزجاج إن هي أصرت على الرفض " وأنه شاهده بنفسه " يعتدى على زوجته بالضرب في مناسبة أخرى وأضاف أنه لم يفلح في الإصلاح من شأن الزوج ولما عاد إلى اليونان تلقى خطاباً من المستأنفة تطلب إليه الرجوع إلى مصر لمعاونتها في إجراءات الطلاق وقد اتبعته بخطاب ثان فاضطر للسفر إلى مصر واسداء النصيح للطرفين واتفق على أن يصطافا في منزله باليونان لعل في ذلك ما يدعو لتحسين معاملة الزوج لزوجته وما أن سافرا إليها حتى دعاها مع باقي أفراد الأسرة لقضاء فترة في لوتراكي بالفندق على نفقته ثم عاد الشاهد إلى أثينا



لقضاء بعض الأعمال غير أنه تلقى مكالمة تليفونية من زوجته تخبره بأنها حادت من لوتراكي بسبب فضيحة سببها المستأنف عليه تتمثل في الإعتداء على زوجته وسبها على مرأى ومسمع من نزلاء الفندق“ ثم خلص إلى أنه يبين من أقوال شهود المستأنفة التي سمعتها محكمة أثينا ” أن المستأنف قد دأب على الاعتداء على زوجته المستأنفة بالضرب والشتم لأسباب تافهة حتى لقد استنجدت بذويها لخلاصها منه فلما أن حضر إلى مصر زوج شقيقتها في محاولة للإصلاح بينهما واستضافتهما في منزله باليونان وأعد لهما مصيفا مع الأسرة في لوتراكي لم يلبث الزوج أن عاود الاعتداء على زوجته وسبها على مسمع من نزلاء الفندق الأمر الذي دعاها لرفض العودة معه إلى مصر“ والمحكمة تتجه بثقتها ” إلى صدق هذه الأقوال التي وردت على لسان شهود الزوجة إذ لم يجرحها المستأنف عليه بشيء تقبله “ بل إنه ” في الاستجواب الذي أجرتة هذه المحكمة أقر بحضور زوج شقيقة زوجته كما أقر بالسفر إلى اليونان والاصطيفاف في لوتراكي وأقر بترك الفندق مع الأسرة ولم يعط لذلك تفسيراً مقبولا سوى قوله إن تصرفات زوجته هي السبب ( رفض الذهاب معه للاستحمام في البحر ) وهو أمر لا تطمئن إليه المحكمة كما أقر بأنه كان على خلاف مع زوجته من قبل الانتقال إلى اليونان “ ولا ترى ” فيما قرره شاهد المستأنف عليه الأول — زوج شقيقته — من أن النزاع بين الطرفين مصدره رغبة الزوجة في أن يصطحبها زوجها إلى اليونان في حين يفضل الزوج المعيشة في مصر من أجل عمله وأن الزوجة لم تكن ترع شئون المنزل بل كانت تدخر النقود لتعطيها الزوج شقيقتها الذي كان يحضر من اليونان ويشتري بها البضائع ، ذلك لأن المستأنف عليه في محضر محاولة التوفيق قرر أن زوجته رفضت العودة إلى مصر حتى لقد وجه إليها إنذاره ولم يذكر أنها كانت تبغى أن ينتقل هو للعمل في اليونان كما قرر الشاهد مما يرجح لدى المحكمة أن رفض عودة الزوجة إلى مصر مرجعه سوء معاملة المستأنف عليه لها وهذا إلى جانب أن المستأنف عليه لم يذكر أنها كانت تدخر النقود لتعطيها لزوج شقيقتها ذلك الذي استضافه على نفقته في اليونان كما لم يؤيد أحد من شهودي المستأنف عليه ما رواه في محضر محاولة التوفيق من أنها كانت مصابة بحالة نفسية ودائمة البكاء“ وهي قرارات موضوعية سائغة وفيها الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من جدل موضوعي صرف يستقل به قاضي الدعوى .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :  
 إبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتح  
 الشريفي .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية "

(١) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . بطلان .

ميعاد إعلان الطعن . غير حتى . مجاوزته . لا بطلان (١) .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

محكمة الموضوع . تتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . غير لازم .  
 إقامة القضاء على أسباب كافية لحمله فيها الرد الضمني على هذه الأقوال . كاف .

(ج) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسالمين " .

" الزواج " . دعوى . " سماع الدعوى " . إثبات .

دعوى الزوجية أو الإقرار بها . عدم سماعها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة  
 بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته  
 بإصدارها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ . طلب استخراج  
 البطاقة العائلية . عدم دخوله في هذا النطاق . لا يحمل معنى الرسمية .

١ — ميعاد إعلان الطعن لم يعد — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —

ميعادا حتميا يترتب البطلان على مجاوزته (٢) .

٢ — محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالا متى كانت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله وفيها الرد الضمني على هذه الأقوال .

٣ — في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ووفقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها ، وطلب استخراج البطاقة العائلية لا يدخل في هذا النطاق ولا يحمل معنى الرسمية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه ” والزواج مدعى بمحصله في سنة ١٩٥٥ فلا تسمع الدعوى به إلا إذا كان ثابتا بوثيقة زواج رسمية من موظف مختص بتوثيق عقود الزواج سواء أكانت الدعوى في حال حياة الزوجين أم بعد الوفاة “ والإقرار المعول عليه في هذا الشأن ” هو الإقرار الذي يحصل في مجلس القضاء أما الإقرار الذي يحصل خارج مجلس القضاء أو في ورقة صرفية أو أمام جهة رسمية غير مختصة بتوثيق عقود الزواج فلا يؤخذ به ولا يعول عليه “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن دولت محمد حجاج أقامت الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية ضد عطيات محمود أحمد يونس بصفتها وصية على ولدها محمد عبد السلام تطلب الحكم بثبوت وفاة زوجها عبد السلام محمد فريب حسن رخا الشهير بأبي خشبة بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٣ وإنحصار إرثه فيها وفي ابنه محمد عبد السلام المشمول بوصاية والدته المدعى عليها وفي زوجته عزيزة خليل الظابط وتستحق نصف الثمن في تركته مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف

ومقابل أنعاب المحاماة وأثناء نظرها تدخلت عزيزة خصما فيها ودفعت بعدم سماعها لأن زوجية المدعية بالمتوفى غير ثابتة بوثيقة زواج رسمية وطلبت في الموضوع رفضها . وبتاريخ ۱۹۶۳/۱۲/۱۱ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات المقررة قانونا ومنها البينة وقرائن الأحوال أن المرحوم عبد السلام محمد غريب حسن رجا الشهير بأبي خشبة قد توفي بتاريخ ۱۹۶۳/۲/۱۴ وانحصر إرثه الشرعى في زوجته دولت محمد حجاج وعزیزة خليل الظابط وفي ابنه محمد القاصر المشمول بوصاية والدته نطيات محمود أحمد يونس ولم يترك من يستحق وصية واجبة ، وقد ترك المتوفى ما يورث عنه شرعا ، ولتنهى المدعى عليها والمتدخلة ذلك بالطرق ذاتها . وبعد سماع أقوال الشهود عادت وبتاريخ ۱۹۶۴/۵/۲۶ حكمت حضوريا بثبوت وفاة المرحوم عبد السلام محمد غريب حسن رجا الشهير بأبي خشبة وأن المدعية من ورثته بصفتها إحدى زوجتيه وتستحق في تركته نصف الثمن فرضا — قراط ونصف من أربعة وعشرين قراطا تنقسم إليها تركته — وألزمت المدعى عليها بالمصاريف وبمبلغ مائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . استأنفت عزيزة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاء والحكم أصليا بعدم سماع الدعوى ومن باب الاحتياط رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ۱۰ أحوال شخصية سنة ۱۹۶۴ مأمورية الزقازيق ، ودفعت المستأنف عليها بعدم قبول الاستئناف شكلا واعتباره كأن لم يكن لتخلف المستأنفة أو من يمثلها عن الحضور بالجلسة الأولى وفقا للمادة ۳۱۹ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وطلبت في الموضوع رفضه . وبتاريخ ۱۹۶۵/۴/۸ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وبقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع دعوى المستأنف عليها مع إلزامها بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة عنهما . طعنت ( دوات ) في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها بالأولى ببطلان الطعن وطلبت من باب الاحتياط رفضه ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .



وحيث إن المطعون عليها الأولى دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٧/٢٢ إذ قرره في ١٩٦٥/٥/٣٠ وأعلن في ١٩٦٥/٩/٢٥ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن ميعاد إعلان الطعن لم يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ميعادا حتميا يترتب البطلان على مجاوزته .  
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وأغفل الرد على دفاع الطاعنة من وجوه ، ( أولا ) أنه قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور المستأنفة في الجلسة الأولى مستندا في ذلك إلى أن الأستاذ صبحي اسكندر المحامي حضر في جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ عن محاميه الأستاذ سعد رزق وهو مخالفة للثابت في محضر الجلسة من أن الأستاذ صبحي اسكندر لم يحضر عن الأستاذ سعد رزق بل حضر عن الأستاذ محمد إبراهيم سالم المحامي وطلب التأجيل لحضوره وعبارة المحضر لا تفيد غير ذلك ... ( وثانيها ) أن الطاعنة استندت في دفاعها وفي تفسيرها للمادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ إلى حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٢/٤/١٢ ولم يشر الحكم المطعون عليه إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه مخالفا بذلك المادة ٣٤٩ مرافعات وهي توجب اشتغال الحكم على ما استند إليه أطراف الدعوى من الحجج القانونية ( وثالثها ) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها ببطاقة زوجها العائلية وثابت فيها أنها إحدى زوجتيه وعملا بالمادتين ١١ و ٦٤ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ تعتبر البطاقة حجة في جميع ما تدون بها ولا عبرة بما يخالف ذلك من القوانين ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا التعيير مردود في الوجه ( الأول ) منه ، ذلك أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ يبين أن الأستاذ صبحي اسكندر حضر عن الأستاذ محمد إبراهيم سالم عن المستأنفة وقال إنها كانت متحضر ومنعها عذر طارئ من الحضور وطلب التأجيل " لحضورها شخصيا أو تقديم سند التوكيل من الزميل الحاضر عنها الأستاذ سعد رزق " وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه

في هذا الخصوص على أن "المستأنفة تخلفت عن الحضور شخصيا وحضر عنها الأستاذ صبحي اسكندر المحامي عن الأستاذ محمد ابراهيم سالم والتمس التأجيل لحضور الموكلة أو تقديم سند التوكيل من الزميل الحاضر عنها الأستاذ سعد رزق المحامي، الأمر الذي يستفاد منه أن الأستاذ صبحي اسكندر المحامي إنما حضر عن الأستاذين محمد ابراهيم سالم وسعد رزق المحامين عن المستأنفة" وأن التوكيل "الصادر من المستأنفة للأستاذ سعد رزق المحامي مأذون فيه بتوكيل الغير" ويستفاد من ذلك "أن المستأنفة قد حضر عنها من يمثلها قانونا بهذه الجلسة" فإنه لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق . ومردود في الوجهين (الثاني والثالث) بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالاً متى كانت قد أقامت قضاها على أسباب تكفي لحمله وفيها الرد الضمني على هذه الأقوال.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى مستندا في ذلك إلى عدم وجود وثيقة زواج رسمية تسوغ سماعها وأن إقرار الزوج في البطاقة العائلية لا يعتد به لأنه لم يصدر في مجلس القضاء ، وهذا منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تشترط لسماع الدعوى أن يكون الإقرار بالزوجة في مجلس القضاء ، وأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن الإقرار الذي تبني عليه البطاقة العائلية يعتبر بمثابة سند رسمي للزواج ولا تسقط حجية البطاقة إلا بالظن فيها بالتزوير ، ومتى كانت الزوجة معترفا بها على وجه رسمي فلا تطبق أحكام المادة ٩٩ لأنها خاصة بحالة الإنكار .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه في ١ لحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ووفقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته

بإصدارها ، وطلب استخراج البطاقة العائلية لا يدخل في هذا النطاق ولا يحمل معنى الرسمية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه والزواج مدعى بمحصله في سنة ١٩٥٥ ” فلا تسمع الدعوى به إلا إذا كان ثابتاً بوثيقة زواج رسمية من موظف مختص بتوثيق عقود الزواج سواء أكانت الدعوى في حال حياة الزوجين أم بعد الوفاة “ والإقرار المعول عليه في هذا الشأن ” هو الإقرار الذي يحصل في مجلس القضاء أما الإقرار الذي يحصل خارج مجلس القضاء أو في ورقة عرفية أو أمام جهة رسمية غير مختصة بتوثيق عقود الزواج فلا يؤخذ به ولا يعول عليه “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

---



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

حكم . "الطعن في الأحكام" . "الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع"  
تقض . "الأحكام الجائز الطعن فيها" .

عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . منطه .  
إنهاء الحكم الخصومة في شق من النزاع . الطعن فيه على استقلال . التراجع في الطعن إلى ما بعد  
فوات ميعاده . عدم قبول الطعن .  
إقامة الحكم الصادر في الموضوع على ما فصل فيه حكم سابق فوات ميعاد الطعن فيه . الطعن عليه  
غير مشج .

متى كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع قد قطع في أسبابه بأن  
الطاعنين ليسوا أولاد إخوة أشقاء للتوفى وأن إدعاءهم بأنهم من ورثته لا يقوم  
على أساس . وهو بذلك يكون قد أنهى الخصومة في هذا الشق الحاسم منها وعليه  
يقوم الإدعاء بالوراثة من جانب الطاعنين ، ومما يكون الطعن فيه على استقلال  
وفي ميعاد ستين يوما من تاريخ صدوره وفقا للبادتين الخامسة والسادسة  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
التقض بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الطاعنون قد تراخوا  
في الطعن على هذا الحكم إلى ما بعد فوات هذا الميعاد ، فإنه يكون غير مقبول  
وفي ذلك ، وبالتالي ، ما يجعل الطعن على الحكم الصادر في الموضوع غير مشج  
ولا وجه للطاعنين فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أن حسن منصور أبو زيد أقام الدعوى رقم ١١٢٠ سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد أحمد وحامد ومحمود وعبد أولاد مرمى أبو زيد يطلب الحكم بثبوت وفاة المرحوم حسين أبو زيد على فى ١٩٦١/٩/٢٣ وانحصار إرثه فى أخته الشقيقة شفيقة أبو زيد على وتستحق نصف التركة وفى أولاد اخوته الأشقاء حسن وعبد وفؤاد وكمال أولاد منصور أبو زيد وعبد وعبد الكريم وثروت أولاد أحمد أبو زيد ويوسف عبد أبو زيد ويستحقون النصف الباقي وتسليم كل منهم نصيبه وأمر المدعى عليهم بعدم التعرض لهم فيه مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إن المرحوم حسين أبو زيد على توفى بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ عن أخته شفيقة أبو زيد وعن أولاد إخوته الأشقاء المذكورين وانحصر إرثه فيهم ولم يترك فرعا يستحق الوصية الواجبة وترك ما يورث عنه شرعا ، وإذ وضع المدعى عليهم أيديهم على التركة ونازعوا المدعى ومن معه فى الوراثة فى حين أنهم أولاد أخ غير شقيق للورث ولا يعتبرون من الورثة ففسد إتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وأنكر المدعى عليهم على المدعى ومن معه إنحصار الإرث فيهم دونهم وقالوا إنهم شركاء فى الإرث بوصفهم أبناء أخ شقيق للتوفى أيضا هو مرمى أبو زيد . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٧ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية أن المرحوم حسين أبو زيد على توفى بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ وانحصر ميراثه الشرعى فى أخته الشقيقة شفيقة أبو زيد على وفى أولاد إخوته الأشقاء المذكور وهم حسن " المدعى " وعبد وفؤاد وكمال أولاد منصور أبو زيد وعبد الكريم وثروت أولاد أحمد أبو زيد ويوسف عبد أبو زيد وأنه لم يترك فرعا يستحق وصية واجبة ولم يترك سوى هؤلاء الورثة وللدعى عليه الأول ومن يهمة الأمر النفى بذات الطرق ، وبعد سماع شهود

الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٨ فحكمت حضوريا برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش أتعابا للحاماة للمدعى عليهم . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أن إرث المتوفى انحصر فيه وفي من ذكرهم بدعواه من الورثة بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة والمستأنف عليهم النفي بالطرق ذاتها ، وبعد التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٤/١٨ فحكمت حضوريا وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبوفاة المرحوم حسين أبو زيد على في الثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ ميلادية وبانحصار إرثه في أخته الشقيقة السيدة / شقيقة أبو زيد على وتستحق نصف تركته فرضا وفي أبناء إخوته الأشقاء المذكور وهم حسن ومحمد وفؤاد وكمال أبناء المرحوم منصور أبو زيد على ومحمد وعبد الكريم وثرثوت أبناء المرحوم أحمد أبو زيد على ويوسف ابن المرحوم محمد أبو زيد على واستحقاق كل منهم لقيراط ونصف قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة دون وارث آخر ولا شريك ولا من يستحق وصية واجبة وذلك بطريق التعصيب وعلى المستأنف عليهم عدم التعرض للمستأنف في ذلك والزمهم بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات أتعابا للحاماة من درجتي التقاضي . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقص للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولم يبدوا دفاعا ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن لأن حكم ١٩٦٤/٦/٢٨ قطع في أسبابه بأن والد الطاعنين وهو مرمى أبو زيد ليس أخا شقيقا للمتوفى وهو بذلك يكون قد أنهى الخصومة في هذا الخصوص وبما لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه ، وإذ فات الطاعنون أن يطعنوا عليه في الميعاد بينما هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وتراخوا بالطعن فيه إلى ما بعد صدور الحكم في الموضوع فلأنه يكون غير مقبول ويترتب على عدم قبوله انعدام



مصلحتهم في الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفي ذلك ما يوجب عدم قبول الطعن برمته .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٨ يبين أنه قطع في أسبابه بأن الطاعنين ليسوا أولاد إخوة أشقاء للتوفى وأن إدعاءهم بأنهم من ورثته لا يقوم على أساس ، وهو بذلك يكون قد أنهى الخصومة في هذا الشق الحامس منها وعليه يقوم الإدعاء بالوراثة من جانب الطاعنين ، ومما يكون الطعن فيه على إستقلال وفي ميعاد ستين يوما من تاريخ صدوره وفقا للمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعنون قد تراخوا في الطعن على هذا الحكم إلى ما بعد فوات هذا الميعاد فإنه يكون غير مقبول وفي ذلك — وبالتالي — ما يجعل الطعن على الحكم الصادر في الموضوع غير مستج ولا وجه للطاعنين فيه ، ولما تقدم يتعين رفضه .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) نقض : ” الخصوم في الطعن ” . حكم . ” قوة الأمر المقضى ” .

عدم الطعن من الطاعن على قضاء الحكم الابتدائي برفض دعواه قبل بعض المطعون  
عليهم أمام المحكمة الاستئنافية يجعل هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى . إنقاذ  
الخصومة في الاستئناف بين الطاعن ومن هذا مؤلّا من المطعون عليهم . مؤداه عدم قبول  
الطعن بالنقض بالنسبة لهم .

( ب ) إثبات . ” الإقرار ” . ” الإقرار غير القضائي ” .

أقوال الخصوم أمام الخبير المتدب في الدعوى الصادرة للجدالة في الحق ومناقشته  
والتي لا تتضمن اعترافا خالصا به ، لا تعتبر من الإقرارات التي تخضع لتقدير قاضي  
الموضوع .

١ — إذا كان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر لصالح الطاعن  
ضد المطعون عليه الأول وحده دون باقي المطعون عليهم ، ولم يرفع الطاعن استئنافا  
عن هذا الحكم ، كما لم يوجه أى طعن لقضائته برفض دعواه قبل هؤلاء  
في الاستئناف الذي رفعه عنه المطعون عليه الأول ، فإن لازم ذلك أن يعد هذا القضاء  
بالنسبة لباقي المطعون عليهم قد حاز قوة الأمر المقضى . وإذا أصبحت الخصومة  
بذلك في حقيقتها معقودة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون عليه الأول دون  
باقي المطعون عليهم فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لهم .

٢ — يجب لكي تعتبر الأقوال الصادرة من أحد الخصوم أمام الخبير المتدب  
في الدعوى بمثابة إقرار خاضع لتقدير قاضي الموضوع أن تتضمن اعترافا خالصا  
بوجود الحق ، فإذا هي صدرت للجدالة في الحق ومناقشته فإنها لا تكون  
قد تضمنت الإخبار الصادق عن وجود الحق ولا تعد إقرارا به .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ١١٥ سنة ٥٦ تجارى كلى  
المنيا طلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٣٨٢ ج و ١٠٠ م  
عده إلى مبلغ ٧٦٩ ج و ٢٠٠ م وذلك بالتضامن مع والده المطعون عليه الثانى  
فى مبلغ ٢٨٢ ج و ٤٠٠ م منه ، وإلزام المطعون عليهما الثالث والرابع بهذه  
الطلبات إذا امتنع عن تقديم المستندات الخاصة بتوريد الأقطان — وقال فى بيان  
دعواه إنه بموجب عقد شركة محاصة اتفق مع المطعون عليه الأول على الإتجار  
فى القطن عن موسم ١٩٥٥/١٩٥٦ بشرائه وتوريده إلى شركة الاسكندرية  
التجارية بملوى التى يمثلها المطعون عليهما الثالث والرابع . وإذ يمثل المبلغ  
الذى يطلب الطاعن إلزام المطعون عليه الأول به صافى حساب الشركة ، وقد  
تواطأ المطعون عليه الثانى مع إبنته المطعون عليه الأول فسلمه الأقطان التى كان  
يقوم بزراعتها مناصفة مع الطاعن ، وكانت مستندات الدعوى موجودة لدى  
المطعون عليهما الثالث والرابع ، فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها — والمحكمة  
قضت فى ١١/٦/١٩٦٠ بنذب خير لتصفية حساب الطرفين وبيان ما إذا كان  
المطعون عليه الأول مدينا للطاعن أم أنه تخالص معه بالقطن الذى أودعه  
لحسابه على ضوء المستندات التى قدمتها شركة الاسكندرية التجارية بملوى .  
وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن صافى حساب شركة المحاصة  
المستحق للطاعن هو مبلغ ٤٦٨ ج و ٨٦٣ م قضت المحكمة فى ٢٨/٤/١٩٦٢  
بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع هذا المبلغ للطاعن ورفضت ما عدا ذلك  
من الطلبات . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢ سنة ١  
بني سويف . ومحكمة الإستئناف قضت فى ٩/١١/١٩٦٣ بإلغاء الحكم المستأنف  
ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت  
النيابة على هذا الرأى .



وحيث إنه لما كان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر لصالح الطاعن ضد المطعون عليه الأول وحده دون باقي المطعون عليهم ، وكان الطاعن لم يرفع استئنافا عن هذا الحكم ولم يوجه أى طعن لقضائه برفض دعواه قبل هؤلاء في الاستئناف الذى رفعه عنه المطعون عليه الأول ، فإن لازم ذلك أن يعد هذا القضاء بالنسبة لباقي المطعون عليهم قد حاز قوة الأمر المقضى . وإذا أصبحت الخصومة في حقيقتها معقودة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون عليه الأول دون باقي المطعون عليهم ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لهم .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن الثابت من أقوال الطاعن بمحاضر أعمال الخبير أن المطعون عليه الأول أحال إليه في ١١/٤/١٩٥٥ فواتير الأقطان الموردة إلى شركة الاسكندرية ، وأن مدير هذه الشركة طلب إليه - لقطع السبيل على المحيل في بيع الأقطان - أن يأخذ عليه إقرارا أملاء صيغته بالتنازل عن الأقطان برصيدها وهو الإقرار الذى وقع المطعون عليه الأول بعد ذلك ، وأن الأقطان أصبحت بذلك ملك الطاعن وحده وقد باعها للشركة وقبض الثمن ، وأن هذه الأقوال تتضمن إقرار الطاعن بأن الرصيد الدائن الذى تسلمه من شركة الاسكندرية نتيجة الحوالة يمثل نصيبه في عمليات توريد الأقطان ويعتبر تصفية نهائية لحساب الشريكين عنها ، هذا في حين أن أقوال الطاعن أمام الخبير لا تعتبر إقرارا بالتنازل عن الحق أو جزء منه ، وإنما هي مجرد دفاع أبداه الطاعن بصدد مناقشة حساب الطرفين وقد أسفر عن حقه الذى تمسك بطلب القضاء له به ، وإذا يبلغ رصيد الأقطان في تاريخ الحوالة تسعين جنيها ، واستنزل الخبير هذا المبلغ من حق الطاعن ، فلا يعقل أن يتخالص الطاعن بهذه الحوالة عن كامل حقوقه . أما العبارة الواردة بالحوالة من أنه " ليس عليها شيء " فإن مفادها أن الأقطان موضوعها لا يتعلق بها حق للغير ولا تفيد ما فهمه الحكم من أن الطاعن قد تتخالص بها .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أن الأقوال الصادرة من أحد الخصوم أمام الخبير المشتدب في الدعوى يجب لكى تعتبر بمثابة إقرار خاضع لتقدير قاضى

الموضوع أن تتضمن اعترافا خالصا بوجود الحق ، فإذا هي صدرت للمجادلة في الحق ومناقشته فإنها لا تكون قد تضمنت الإخبار الصادق عن وجود الحق ولا تعد إقرارا به . ولما كان الثابت بأقوال الطاعن أمام الخبير أنه قرر في شأن الحوالة أنه توجه إلى وكيل شركة الإسكندرية وأخبره بأن شريكه المطعون عليه الأول أحال إليه القطن بموجب فواتير توريدته إلى الشركة ، وأن وكيل الشركة أنهمم أن للمطعون عليه الأول بإعتباره شريكا مفوضا الحق في بيع القطن وصرف ثمنه وحده وطلب لقطع هذا السبيل عليه توقيع شريكه على إقرار بالتنازل أمل عليه صيغته وأن الطاعن حصل على توقيع شريكه بعد ذلك وأنه بعد أن أصبح القطن ملكا له وحده انتظر حتى ارتفع سعره وباعه للشركة وقبض ثمنه . كما أنه في سبيل الرد على قول المطعون عليه الأول بأن الرصيد الدائن للقطن في تاريخ الحوالة هو مبلغ ٤٠٨ ج ، قرر الطاعن أنه لو كان الرصيد بهذا المبلغ في ذلك التاريخ لكان ما أبداه شريكه صحيحا ، ولكن بالرجوع إلى سعر القطن المنخفض في التاريخ الذابت على كل فاتورة وتاريخ الحوالة يتضح أن الرصيد الدائن يوازي في التاريخ الأول ٩٠ ج وفي الثاني ١٦٠ ج . لما كان ذلك ، وكان البادى من هذه الأقوال أنها مجادلة في إدعاء المطعون عليه الأول تصفية الحساب في تاريخ الحوالة يعلق الطاعن صحتها على ثبوت رصيد دائن بمبلغ ٤٠٨ ج وهو ما ينفيه في أقواله اللاحقة مما يعد منازعة في صحة الإدعاء لا ينطوى على الإقرار به ، وإذ يبين من الإطلاع على الحوالة المؤرخة ١٦/١١/١٩٥٥ أن المطعون عليه الأول أخطرفها شركة الإسكندرية بإحالة كمية من الأقطان مقدارها ١٥٧ قنطارا و ٢٥ رطلا برصيدا الدائن والمدين إلى شريكه الطاعن وأنه أورد بالحوالة " أنه ليس عليها شيء " وكانت هذه العبارة تنصرف إلى ما يتعلق بالقطن موضوعها ولا شأن لها بحقوق المحيل أو المحال في الأقطان التي تم توريدها وتصفية حساب الطرفين في الشركة عنها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد اعتبر هذه الحوالة تصفية نهائية وشاملة لحساب القطن بين الطرفين إستنادا إلى أقوال الطاعن أمام الخبير وإلى عبارة الحوالة مع أن أقوال الطاعن لا تعد إقرارا بحصول التصفية وعبارة الحوالة لا تؤدي إلى هذا المعنى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما أخطأ في الإستدلال مما يستوجب نقضه .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين صويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٨١)

### الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣١ القضائية

ضرائب . ”الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية“ . ”استحقاق  
الضريبة“ . ”وعاء الضريبة“ . ”لجنة التقدير“ . ”قرارها“ .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . استحقاقها . سنويا . مناطه . نتيجة العمليات  
على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة . قرار لجنة التقدير . ليس منشأ  
لدين الضريبة .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة  
النقض — تستحق سنويا وإستحقاقها منوط بنتيجة العمليات على اختلاف  
أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة (١) ، بمعنى أنه يكفي أن  
تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى  
تفرض الضريبة على هذا الربح . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
وجرى في قضائه على أن قرار لجنة التقدير هو ”المنشئ لدين الضريبة“ ورتب  
على ذلك ”أن الممول لا يعتبر مدينا به إلا من إعلانه بهذا التقدير“ كما رتب  
على ذلك أن تكون الأطنان المبيعة ”قد خرجت من ملك المدين قبل ترتيب حق  
الإمتياز عليها وتحملها به“ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(١) قض ٦ مايو سنة ١٩٦٤ الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ٦٣٥



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة شفيقة عوض كيش أقامت الدعوى رقم ٩٠/١٨١ سنة ١٩٥٠ طنطا الابتدائية ضد كل من السيد وزير المالية بصفته رئيسا لمصلحة الضرائب وقادرس سعد بدوى ومدير ضرائب طنطا بصفته رئيسا لقلم المجوزات بها تطلب الحكم بأحققتها إلى ٤ ف و ١٤ ط و ١٢ من موصحة الحدود والمعالم بالعريضة وتثبيت ملكيتها لها وإلغاء وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات الموقعة عليها من المدعى عليه الأول ضد المدعى عليه الثانى وإيقاف بيعها وعدم السير فى إجراءات التنفيذ لحين الفصل فى الدعوى مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقالت شرحا لدعواها إن مصلحة الضرائب أوقعت حجرا تنفيذيا على الأطيان المذكورة باعتبارها ملكا لمدينها المدعى عليه الثانى وفاء للضرائب المستحقة عليه فى حين أنه باعها لها بمقتضى عقد مسجل فى ١٩٤٩/٦/٩ ومن قبل استحقاق دين الضريبة . دفعت مصلحة الضرائب بصورية عقد البيع لأنه حررين مدينها المدعى عليه الثانى وزوجته المدعية بقصد التهرب من الضرائب المستحقة عليه . وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مصلحة الضرائب بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن عقد البيع الذى تتمسك به المدعية والمسجل فى ١٩٤٩/٦/٩ والصادر لها من زوجها المدين هو عقد صورى مقصود به الإفلات من الضرائب المطلوبة على هذا الأخير وصرحت للدعية بالنفى بالطرق عينها . ثم حادت وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ فحكمت بحضورها بأحقية المدعية إلى ٤ ف و ١٤ ط و ١٢ من الأطيان الموصحة الحدود والمعالم بالعريضة وتثبيت ملكيتها إليها وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات المتوقعة عليها من المدعى عليه الأول ضد المدعى عليه الثانى وألزمت المدعى عليهما الأول والثالث

بالمصاريف و ۳۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات تأسيساً على أن مصلحة الضرائب لم تنفذ حكم التحقيق وعجزت عن إثبات الصورية. واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ۱۲۸ سنة ۱ قضائية. وبتاريخ ۳۱ مارس سنة ۱۹۵۳ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن دينها كان مستحق الأداء قبل تصرف المستأنف عليه الثاني لزوجته المستأنف عليها الأولى وقد أصبح المدين معسراً وكانت الزوجة طالبة باعساره وقت حصول التصرف وللمستأنف عليهما النفي بذات الطرق ، ثم عادت وبتاريخ ۲۴ نوفمبر سنة ۱۹۵۳ حكمت برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليها الأولى. طعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ۲۹ سنة ۲۴ قضائية وبتاريخ ۲۲ يناير سنة ۱۹۵۹ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به من شطب الإجراءات والتسجيلات المتوقعة على الأطيان وأحالت القضية على محكمة استئناف طنطا ورفضت الطعن فيما عدا ذلك لحلول الحكم المطعون فيه من الإشارة والرد على ما تمسكت به المصلحة في دفاعها من أن التصرف الصادر من المدين إلى زوجته كان لاحقاً على مطالبة بالضرائب المستحقة عليه وما تمسكت به من أن دين الضريبة مضمون بحق إمتياز يرد على كافة أموال المدين ويحولها حق تتبع هذه الأموال في أية يد كانت وبأنه تأسيساً على ذلك تكون المستأنف عليها غير محقة في طلب إلغاء الحجز العقارى وشطب التسجيلات . وفي ۲۰ يناير سنة ۱۹۶۰ عجلت مصلحة الضرائب الاستئناف وطلبت إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ۱۸ أبريل سنة ۱۹۶۱ حكمت المحكمة حضورياً برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من شطب الإجراءات والتسجيلات المتوقعة من مصلحة الضرائب ضد المرحوم تادرس سعد وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ۵۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة



على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن وفي الجلسة قالت إنه غير منتج .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بشطب الإجراءات والتسجيلات مستندا في ذلك إلى أن قرار لجنة الطعن هو المنشئ لدين الضريبة وقبله لم يكن الدين محمدا معين المقدار ولا واجب الأداء ، ورتب على ذلك أن الممول لا يعتبر مدينا بالضريبة إلا من تاريخ إعلانه بقرار اللجنة ولا يثبت الإمتياز في ذمته إلا في هذا التاريخ ، وإذا لم يعلن المطعون عليه الثاني بقرار اللجنة إلا في ١٩٤٩/٦/٢٢ في حين أن عقد البيع الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى مسجل في ١٩٤٩/٦/٩ فإن الأطنان المبيعة تكون قد خرجت من ملكه قبل ترتيب حق الإمتياز عليها وتحملها به ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وخطأ بين الواقعة المنشئة لدين الضريبة وسند التنفيذ بها ، لأن إستحقاق الضريبة منوط بتحقيق الربح وهو يتحقق بإنتهاء السنة المالية وفي ضوء ما يسفر عنه نشاط الممول خلالها أما مقدارها وميعاد أدائها فيتحدد بإتفاق الممول مع المأمورية أو بصدور قرار من لجنة التقدير ، وتحقيق الربح ونشوء دين الضريبة يدوران معا وجودا وعدما وقرار اللجنة لا يعدو أن يكون كاشفا للركز القانوني الذي نشأ وقام إعتبارا من تاريخ إنتهاء السنة المالية ، والثابت في الدعوى أن الممول حقق أرباحا خلال سنوات النزاع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٩ وكان مدينا للمصلحة بما يربو على ألفي جنيه وهو دين ممتاز على جميع أمواله وتاريخ المديونية ونشوء حق الإمتياز سابق على تصرفه بالبيع للمطعون عليها الأولى التي إشترت الأطنان في سنة ١٩٤٩ محلا بحق إمتياز المصلحة وما يتفرغ عنه من حق التبع .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تستحق سنويا وإستحقاقها



منوط بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة ، وبمعنى أنه يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن قرار لجنة التقدير هو " المنشئ لدين الضريبة " ورتب على ذلك " أن الممول لا يعتبر مدينا به إلا من يوم إعلانه بهذا التقدير " كما رتب على ذلك أن تكون الأطيان المبيعة " قد خرجت من ملك المدين قبل ترتب حق الإمتياز عليها وتحملها به " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هدى ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٣ القضائية :

تقدم . " تقدم مسقط " . دعوى . " دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى  
التعويض عن الفصل التعسفي " . عمل . " الدعاوى الناشئة عن عقد العمل " .  
" تقدمها " .

دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة  
من عقد العمل . سقوطها بالتقدم وفقاً لسنة ٦٩٨ مدني .

سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقدم وفقاً لسنة ٦٩٨ من القانون  
المدني إنما راعى الشارع فيه ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل  
والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء ،  
وهو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض — يسرى على دعاوى المطالبة  
بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفي بإعتبارها من الدعاوى الناشئة  
عن عقد العمل (١) .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن محمد حبيش أقام الدعوى رقم ١٩٥ سنة ١٩٦٢ عمال بور سعيد

(١) تقض ١/٢/١٩١٧ الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٢ ق . ص ١٨ ص ٥٢٥ .

الابتدائية ضد الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٤٨ ج و ٢٠٠ م وقال شرحا لدعواه أنه كان يعمل بالشركة واستمر إلى أن فصلته في يناير سنة ١٩٦١، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق في ذمتها مبلغ ١٢٤٨ ج و ٢٠٠ م منه ٢٤ ج و ٣٠٠ م مرتب شهر يناير سنة ١٩٦١ و ٢٤ ج و ٣٠٠ م بدل إنذار و ١٢٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد طلب الحكم له به . ودفعت الشركة بسقوط حق المدعى في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على فصله وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط حق المدعى في إقامة الدعوى بالتقدم وأعفته من المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا بإلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٨ سنة ٣ ق مأمورية بورسعيد . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات الاستئنافية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى مستندا في ذلك إلى أن الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ جاءت شاملة لكافة الدعاوى العمالية ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن طلب التعويض عن الفصل التعسفي أساسه القانوني سوء استعمال الحق ويقوم على المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية التعاقدية فلا تسقط الدعوى به إلا بانقضاء ثلاث سنوات أو خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني ولا يسرى في شأنه حكم المادة ٦٩٨ ، ودعاوى المطالبة بالأجور لا تتقدم إلا بمضي خمس سنوات طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقدم وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني إنما راعى الشارع فيه



ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة من عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء ، وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفي بإعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن فصل من العمل في يناير سنة ١٩٦١ بينما لم يرفع الدعوى إلا في ١٢/٧/١٩٦٢ وبعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل وقضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” ميعاد الطعن “ . بطلان .

الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أوفى الفترة من هذا  
التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان  
معمولا بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط . المادة الثانية من القانون  
رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .

وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب البطلان أو السقوط  
على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر  
الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا  
التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ من مايو سنة ١٩٦٧ . وإذا كان  
الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ  
نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به بعد  
الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٨١ من قانون المرافعات وهو ثمانية عشر يوما  
من تاريخ صدور الحكم ، يكون في غير محله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتضمن في أن السيد / مرشد أمين جرجس أقام الدعوى رقم ٧٩٨ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدة / سنية مراد نخلة يطلب الحكم بإثبات طلاقها منه. وقال شرعا لدعواه إنها قبطيان أرثوذكسيان وقد زواجه بها طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس في ١٦/١١/١٩٤١ وإذ غير طائفته وانضم إلى الطائفة الانجيلية بحلولان في ٢٠/٥/١٩٦٢ وأصبحا بذلك مختلفي الطائفة والملة ومن حقه أن يطلقها وطلقها في ١٩/٦/١٩٦٢ فقد طلب الحكم بإثبات هذا الطلاق. وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة، وأسست قضاءها على أنه "تبين من الإطلاع على الخطاب المرسل من كنيسة حلوان الإنجيلية إلى المدعى عليها بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٢ والموقع عليه بامضاء القس ابراهيم ليب أن الشهادة التي يستند إليها المدعى بأنه انجيلي المذهب ليست رسمية، فقد أثبت القس ابراهيم في خطابه المذكور أنه أبلغ المدعى أنه نظرا لاستعجاله فانه يعطيه هذه الشهادة بصفته رئيسا للمجلس وليس عن المجلس وأنها لا تصبح نهائية ولها صفة رسمية إلا بعد توقيع باقي أعضاء المجلس وهم ثلاثة أعضاء وتسجيلها بتوكيل الطائفة وتوقيع رئيس الطائفة لإعتمادها وأضاف أنه طالما لم يف بوعده واستخدم الشهادة بصورتها الناقصة فانها تعتبر لاغية ولا يعمل بها" وأنه "ثبت من الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى أن المدعى ينتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس" واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٥ سنة ٨٢ قضائية. وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات طلاق السيدة سنية مراد نخلة من السيد مرشد أمين طلاقا باتنا مع إلزام المستأنف عليها بالمصروفات عن درجتي التقاضي وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت للطاعنة على طلب تقض الحكم ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلا لإعلانه بعد الميعاد وطلب من باب الاحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.



وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن للتقرير به في ١٨ يناير سنة ١٩٦٦ وبعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٨١ من قانون المرافعات وهو ثمانية عشر يوما من تاريخ صدور الحكم في ١٩٦٥/١١/٢٤ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ . وإذا كان ذلك ، وكان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات الطلاق مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه غير طائفة وانضم إلى الكنيسة الإنجيلية بحلولان بمقتضى شهادة من رئيس الكنيسة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن هذه الشهادة موقعة من رئيس الكنيسة وحده ولم توقع من باقي أعضاء مجلس الكنيسة ، ولم تعتمد من توكيل الطائفة وبالتالي لا تصلح دليلا على الانضمام إليها ، وما ذهب إليه الحكم من أن ما أثارته الطائفة بشأن هذه الشهادة لا ينال من ثبوت واقعة الانضمام إلى الطائفة الجديدة قصور ومصادرة على المطلوب ، إذ أن واقعة الانضمام لا تثبت إلا بمقتضى شهادة استكملت عناصرها الشكلية والموضوعية وفقا للقانون وإلا امتنع القول بمحصولها وترتب آثارها القانونية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المطعون عليه عاد إلى طائفة الإنجليين كما تدل على ذلك الشهادة الصادرة من القس إبراهيم ليب رئيس الكنيسة الإنجيلية بحلولان والمؤرخة ١٩٦٢/٦/١٩ وقد جاء فيها "أنه انضم إلى عضوية الكنيسة المذكورة من ١٩٦٢/٥/٢٢" ولا يقدح في إثبات هذا الانضمام للكنيسة الإنجيلية ما أثارته المستأنف عليها من أن الشهادة التي تثبت انضمام

المستأنف للكنيسة الإنجيلية موقع عليها من رئيس مجلس الكنيسة وحده ولم تعتمد من توكيل الطائفة التي يمثلها الدكتور القس ابراهيم سعيد كما لا يقدح في إثبات هذا الانضمام الخطاب الموجه للمستأنف عليها من رئيس مجلس الكنيسة الإنجيلية بحلوان وأعضاء ذلك المجلس والذي جاء فيه "أن الشهادة لم تستكمل توقيعات أعضاء المجلس ولم تسجل بتوكيل الطائفة ولا ينال المنشور الصادر عن توكيل الطائفة والذي جاء فيه أن الشهادات التي تعطى في حالة انتقال العضو من طائفة إلى أخرى بغرض الحصول على الطلاق تكون من اختصاص رئيس المجلس الملى وحده . لا ينال هذا مما ثبت في شيء لأن كلا من الكتاين الصادرين من رئيس مجلس كنيسة حلوان ومن رئيس مجلس الكنيسة وأعضاء المجلس يقرران بواقعة الانضمام إلى الكنيسة الإنجيلية صراحة وأن مجلس الكنيسة قبل المستأنف عضوا فيها وأصبحت مسئولة عنه روحيا ، وبذلك يصبح الجدل فيمن له الحق في إصدار الشهادة بذلك الانضمام — من حيث هو واقعه — أهو رئيس الكنيسة وحده أم هو مع أعضاء مجلس الكنيسة أم هو وكيل الطائفة غير مؤثر في نتي واقعة الانضمام واختيار المستأنف الطائفة الإنجيلية عقيدة له ومذهبا" وما رد به الحكم من ذلك قصور لا يواجه دفاع الطاعة ومداره عدم استيفاء المظاهر الخارجية والرسمية لتغير الطائفة ودليله ووسيلة إثبات هذا الدليل ، ولا يصلح رداله ، ولما تقدم يتعين نقضه .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) أموال عامة . "صفة المال العام" . "زوالها" . "إنهاء التخصيص  
 للنفعة العامة" .

إنهاء صفة المال العام . بقانون أو قرار أو بإنهاء تخصيصها للنفعة العامة وزوال  
 معالم هذا التخصيص . يجب أن يكون هذا الإنهاء واضحاً . مجرد سكوت الإدارة من  
 عمل يقوم به الغير في المال لا يؤدي إلى زوال التخصيص للنفعة العامة .

( ب ) أموال عامة . "صفة المال العام" . "إنهاء التخصيص للنفعة العامة"  
 "الترخيص للأفراد بالانتفاع بأرض الآثار" . آثار . تقادم .  
 "تقادم مكسب" .

ترخيص الإدارة للأفراد بالانتفاع بالأموال العامة . عدم تعارض الانتفاع المرخص  
 به مع الغرض الذي خصصت هذه الأموال العامة من أجله . عدم إنهاء هذا التخصيص  
 وعدم جواز تملكها بالتقادم إلا إذا حصل وضع اليد عليها بعد إنهاء هذا التخصيص .  
 مثال في الترخيص بإشغال أرض الآثار ولكن بصفة مؤقتة .

١ — لا تفقد الأموال العامة صفتها إلا بإنهاء تخصيصها للنفعة العامة . وهذا  
 الإنهاء ما دام لم يصدر قانون أو قرار به فإنه لا يتحقق إلا بإنهاء الغرض الذي  
 من أجله خصصت تلك الأموال للنفعة العامة بمعنى أن ينقطع بالفعل وعلى وجه  
 مستمر استعمالها لهذا الغرض وتزول معالم تخصيصها للنفعة العامة . وإنهاء  
 التخصيص للنفعة العامة بالفعل يجب أن يكون واضحاً لا يحتمل لبساً ومن ثم  
 فمجرد سكوت الإدارة عن عمل يقوم به الغير في المال العام بدون موافقتها  
 لا يؤدي إلى زوال تخصيص هذا المال للنفعة العامة .



٢ — ترخيص السلطة الإدارية للأفراد بالانتفاع بالأموال العامة ليس من شأنه أن يؤدي إلى زوال تخصيصها للنفعة العامة ما دام الانتفاع المرخص به لا يتعارض مع الغرض الذي من أجله خصصت هذه الأموال للنفعة العامة . وإذا كان ترخيص مصلحة الآثار للطعون ضده بإشغال قطعة الأرض محل النزاع للسكن بصفة مؤقتة ليس فيه ما يتعارض مع الغرض الذي من أجله خصصت هذه الأرض للنفعة العامة وهو التقيب عن الآثار متى حظر هذا الترخيص على المرخص له إجراء حفر فيها ، وكانت هذه الأرض بوصف أنها من أراضي الآثار المعتبرة من الأموال العامة لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طالت مدته ، فإن وضع اليد عليها لا يمكن أن يؤدي بذاته إلى زوال تخصيصها للنفعة العامة ولا يصح تملك هذه الأموال بالتقادم المكسب الطويل المدة إلا إذا كان وضع اليد عليها قد حصل بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام فقداً تاماً على وجه مستمر غير منقطع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الوزارة الطاعنة أقامت في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ الدعوى رقم ٤١٩ سنة ١٩٥٤ كلى سوهاج على المطعون ضدهما قائلة إنه بترخيص كتابي مؤرخ في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ صرحت مصلحة الآثار للطعون ضده الأول نيابة عن أخيه المطعون ضده الثاني بإشغال قطعة أرض مساحتها ١٩٧ متراً مربعاً من أراضي الآثار الكائنة بزمَام بلدة المنشأة مركز جرجا والمعتبرة من الأملاك العامة ولما أرادت المصلحة استلام الأرض بعد انتهاء مدة الترخيص امتنع المطعون ضدهما عن تسليمها وعن إزالة ما شغلاها به من مبان وخلافه فاضطرت الوزارة لرفع هذه الدعوى عليهما بطلب الحكم بإزالة التعدي الحاصل منهما على هذه الأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها خالية مما عليها

وإلا قامت الوزارة بإزالة التعدي بمصاريف على نفقتهما — وقد طلب المطعون ضده الثاني رفض الدعوى تأسيسا على أنه تملك الأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وأن هذه الأرض قد زال تخصيصها للنفعة العامة بإقامته مبان عليها وغرسه نخيلا فيها وأنه لا يجوز محاجته بالترخيص الذي قدمته الوزارة لأنه لم يقع عليه ولاصفة لأخيه المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه ، ولم يبد المطعون ضده الأول دفاعا في الدعوى . وبتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الدرجة الأولى بنذب الخبير الهندسي بمكتب خبراء وزارة العدل بأسيوط للانتقال إلى الأرض محل النزاع وإثبات حالتها وبيان ما إذا كانت مخصصة للنفعة العامة أم لا وفي الحالة الأولى بيان ما إذا كانت هذه الأرض مازالت مخصصة للنفعة العامة للآن أم أن تخصيصها قد زال وتاريخ زوال هذا التخصيص وسببه إن وجد ولتحقيق وضع اليد وتاريخه وسببه . وقد قدم الخبير تقريراً ضمنه أن العين محل النزاع عبارة عن قطعة أرض فضاء مبنى حولها أساس من الطوب الأحمر والمونة سطحه العلوي بمستوى سطح الأرض ومتربع بها ست عشرة ثملة وأن هذه الأرض تدخل ضمن أرض الآثار الكائنة في القطعة رقم ١٠ بحوض دابر الناحية ٤٨/ والبائع مساحتها ٢ ف و ١٧ ط و ١٨ م والتي تعتبر أموالاً عامة منذ سنة ١٩٠٨ ولم يصدر قرار وزاري بزوال تخصيصها للنفعة العامة وأن المطعون ضده الثاني ووالده من قبله يضعان اليد على هذه الأرض منذ سنة ١٩٢٩ تاريخ إقامة السور الذي وجد أساسه وغرس النخيل بها وما زال وضع يد المطعون ضده المذكور مستمرا وأنه يحصل على ثمار النخيل . وبتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافها برقم ٣٢٣ سنة ٣٧ قضائية . وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ حكمت تلك المحكمة ( دائرة سوهاج ) بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٤ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه فساد في الاستخلاص وقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول



الطاعة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه — كما يبين من أسبابه ومن أسباب الحكم المستأنف التي أحال إليها — على أن ترخيص مصلحة الآثار للطعون ضدهما بإقامة مبان على الأرض محل النزاع يزيل تخصيصها للنفعة العامة وأن سكوت هذه المصلحة على ما أقامه المطعون ضدهما من المباني وما غرسه من النخيل رغم انتهاء مدة الترخيص يؤكد زوال هذا التخصيص ، مع أنه وقد ثبت من الأوراق ومما حصله الحكم المطعون فيه أن الأرض محل النزاع من أملاك الدولة العامة بإعتبارها من أراضي الآثار فإنها لا تفقد هذه الصفة إلا بانتهاء تخصيصها للنفعة العامة وإذا كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أن هذه الأرض مازالت معدة للغرض الذي من أجله خصصت للنفعة العامة ولم تندثر معالمها كأرض أثرية فإنها تتمتع بالحماية التي أسبغها القانون على الأموال العامة من حيث عدم جواز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ولا يغير من ذلك كون مصلحة الآثار قد أباحت للطعون ضدهما الانتفاع بهذه الأرض إذ لا يوجد ما يمنع من استعمال المال العام للأغراض الخاصة طالما أن استعماله في هذه الأغراض لا يتعارض مع تخصيصه للنفعة العامة ومن ثم فلا يجدي الحكم تقريره أن ترخيص مصلحة الآثار بإقامة مبان على الأرض يخرجها عن طبيعتها كأرض آثار ويؤدي إلى زوال تخصيصها للنفعة العامة ذلك أن المباني التي رخص للطعون ضدهما بإقامتها لا تحول دون تحقيق الغرض الذي خصصت من أجله الأرض للنفعة العامة ولا تتعارض مع هذا الغرض لأن البحث والتنقيب عن الآثار في باطن الأرض لا يعطله إقامة هذه المباني على ظاهر الأرض ولئن كانت المصلحة قد سمحت للطعون ضده الثاني بالانتفاع بالأرض مدة طويلة وسكنت على ما أقامه عليها من مبان وغراس إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يغير وصف المال من عام إلى خاص إذ لا ارتباط بين زوال صفة المال العام وبين طول الانتفاع به ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن صفة المال العام قد زالت عن الأرض محل النزاع بسبب طول مدة إنتفاع المطعون ضده الثاني بها ولسكوت المصلحة على إقامته المباني عليها وغرسه النخيل فيها يكون مخالفا للقانون ، كما أن الحكم إذ دلل على زوال صفة المال العام عن الأرض محل النزاع بالأسباب التي ساقها يكون مشوبا بفساد في الاستدلال لأن هذه الأسباب ليس من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .



وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه استند في القول بزوال تخصيص الأرض محل النزاع للنفعة العامة على قوله "وحيث إن الثابت من تقرير الخبير الذي بنى على أسس سليمة وصحيحة وأسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها — أن الأرض — موضوع الدعوى تدخل ضمن الأرض المخصصة للنفعة العامة كأرض أثرية وأن المدعى عليه الثاني (المطعون ضده الثاني) ووالده من قبله يضعان اليد عليها لمدة خمسة وعشرين عاما تبدأ من سنة ١٩٢٩ وهو تاريخ إقامة المباني وغرس النخيل بهذه الأرض حتى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٥٤ ولازال وضع يد المدعى عليه مستمرا حتى الآن . وحيث إنه بالتطبيق للنصوص والقواعد القانونية السابقة على الدعوى الحالية فإنه لما كان الثابت مما تقدم أن المدعى عليه الثاني ووالده من قبله قد وضع اليد على الأرض محل النزاع وأقام عليها مبان وغرس بها أشجارا مدة خمسة وعشرين عاما على وجه مستمر غير منقطع فإن ترك الحكومة طوال هذه المدة وسكوتها عن مطالبتها بإعادة الأرض إلى حالتها الأولى وردها إليها ما يدل على زوال تخصيصها للنفعة العامة ورضاء الحكومة بإنتقالها من دائرة الأملاك العامة التي لا يجوز التعامل فيها وإدخالها في عداد الأملاك الخاصة التي يجوز تملكها بوضع اليد المدة المكسبة للملكية متى توافرت شروطه". وأضاف الحكم المطعون فيه في هذا الصدد قوله "وحيث إن هذه المحكمة ترى أن في ترخيص المستأنفة (الوزارة الطاعنة) بإقامة مبان بالأرض موضوع الدعوى وما تستتبعه إقامة المباني من إجراء حفر بها ما يخرج الأرض المذكورة عن طبيعتها كأرض آثار الأمر الذي يزول معه تخصيصها للنفعة العامة وتصبح ضمن أملاك الدولة الخاصة التي يجوز تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن إقامة المستأنف عليه الثاني (المطعون ضده الثاني) عليها مبان وغرسه بها نخيلا وسكوت المستأنفة على ذلك رغم انتهاء المدة المحددة بالترخيص الموقع عليه من المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) أمر يؤكد هذا النظر". ولما كانت الأموال العامة لا تفقد صفتها إلا بانتهاء تخصيصها للنفعة العامة وهذا الإنهاء مادام لم يصدر قانون أو قرار به فإنه لا يتحقق إلا بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للنفعة العامة بمعنى أن ينقطع بالفعل وعلى وجه مستمر استعمالها لهذا الغرض وتزول معالم تخصيصها للنفعة العامة ، وإنهاء التخصيص

للفتحة العامة بالفعل يجب أن يكون واضحاً لا يحتمل لبساً فمجرد سكوت الإدارة عن عمل يقوم به الغير في المال العام بدون موافقتها لا يؤدي إلى بزوال تخصيص هذا المال للفتحة العامة — لما كان ذلك ، وكان يبين من الترخيص المؤرخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ الصادر من مصلحة الآثار إلى المطعون ضده الأول نيابة عن أخيه المطعون ضده الثاني والذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه أنه عنون بأنه ترخيص بإشغال قطعة أرض من الأملاك العامة للسكن بصفة مؤقتة ونص في البند الأول منه بأن هذا الترخيص لأجل السكن فقط بصفة مؤقتة ولا تقام على الأرض إلا المباني الخفيفة التي تسهل إزالتها عند الحاجة كما تضمن البند الرابع أن المرخص له يقرر أنه وضع يده على الأرض المذكورة بالنيابة عن مصلحة الآثار وأنه ملزم بالمحافظة على العلامات الثابتة الموضوعة بمعرفة المصلحة كما تضمن البند الخامس أنه غير مصرح بتاتا للمرخص له بإجراء بحسات في هذه الأرض وإن وجد شيئا من الآثار وجب عليه أن يسلمها بدون تأخير للمصلحة المختصة مالكة دون غيرها لكل ما يحتمل وجوده في هذه الأرض وأنه لا يجوز له أن يستخرج ترابا من هذه القطعة أو من القطع المجاورة لها أو أن يضع سباخا فيها وتضمن البند الثامن أنه بالنسبة لصفة الأرض العامة يعترف المرخص له بما لمصلحة الآثار من الحق المطلق في طلب تسليم الأرض في أى وقت كان متى تراهي لها أن هناك ما يقتضى ذلك وعليه أن يسلمها إذ ذاك براحا خالية من كل ما يشغلها . ولما كان ترخيص السلطة الإدارية للأفراد بالانتفاع بالأملاك العامة ليس من شأنه أن يؤدي إلى زوال تخصيصها للفتحة العامة ما دام الانتفاع المرخص به لا يتعارض مع الغرض الذي من أجله خصصت هذه الأموال للفتحة العامة وكان ترخيص مصلحة الآثار للمطعون ضده الأول بإشغال قطعة الأرض محل النزاع على النحو المبين بالترخيص السالف ذكره ليس فيه ما يتعارض مع الغرض الذي من أجله خصصت هذه الأرض للفتحة العامة وهو التنقيب عن الآثار إذ قد حظر هذا الترخيص على المرخص له إجراء حفر في هذه الأرض خلافا لما قرره الحكم المطعون فيه وكانت هذه الأرض بوصف أنها من أراضي الآثار المعتبرة من الأموال العامة لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طالت مدته فإن وضع اليد عليها لا يمكن أن يؤدي بذاته إلى زوال تخصيصها للفتحة العامة ولا يصح تملك هذه الأموال بالتقادم المكسب الطويل المدة إلا إذا كان وضع اليد عليها قد حصل

بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام فقدانا تاما على وجه مستمر غير منقطع لما كان ما تقدم ، وكان تقرير الخبير الذي اعتمد عليه الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يفيد زوال تخصيص الأرض محل النزاع للنفعة العامة باعتبارها من أراضي الآثار وكان ما ثبت من أن هذه الأرض عبارة عن بقعة صغيرة تقع في وسط مساحة تقرب من الثلاثة أفدنة من أراضي الآثار يقتضي ألا يقف البحث في زوال التخصيص للنفعة العامة وعدم زواله عند حد هذه البقعة بل يشمل القطع المجاورة لها إذ لا يزول التخصيص للنفعة العامة في هذه الحالة إلا بنبوت أن الجزء محل النزاع وما يحيطه من أراضي قد انتهى بالفعل تخصيصه للتقريب عن الآثار وزالت معاملته كأرض آثار وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا البحث وكانت الأسباب التي استند إليها في القول بزوال تخصيص الأرض محل النزاع للنفعة العامة لا تصلح في القانون لترتيب هذه النتيجة فإن هذا الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة  
المختارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشيتي .

(١٨٥)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٤ القضائية :

إختصاص . "إختصاص ولائي" . "المنازعات الناشئة عن مكافآت  
مستحقة للموظف" . موظفون .

المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة . الفصل  
فيها من اختصاص جهة القضاء الإداري دون غيره إلا ما استثنى منهم بقانون خاص . المادة ٣  
من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . محرم لفظ المكافآت في هذا النص . شموله  
المكافأة المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت التي يستحقها الموظف من أعمال إضافية فوق  
عمله العادي .

إذ نصت المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أنه  
"تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ويكون  
لها فيها ولاية القضاء كاملة .. (٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات  
والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم" فقد دلت بعبارة صريحة  
لا لبس فيها ولا غموض على أن المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة  
للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة يكون الفصل فيها من اختصاص جهة القضاء  
الإداري دون غيره إلا ما استثنى منهم بقانون خاص ومتى كان لفظ المكافآت قد جاء  
عاما مطلقا بحيث يشمل المكافآت المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت  
الأخرى التي يستحقها الموظف من أعمال إضافية قام بها فوق عمله العادي بناء على تكليف  
من الجهة الحكومية التابع لها أو إحدى الجهات الحكومية الأخرى فإن تخصيصه  
بالمكافأة التي يستحقها العامل عما أداه في نطاق عمله الأصلي يكون تقييدا لمطلق  
النص بغير مقيد وتخصيصا لعمومه بغير مخصص . فإذا كان الثابت أن المنازعة

في الدعوى تدور حول استحقاق المطعون ضده للمكافأة التي يطالب بها عن عمل ندب للقيام به من جهة حكومية فوق أعمال وظيفته وبوصفه موظفا عموميا بالدولة فإن القضاء الإداري يكون هو المختص وحده بنظر هذه المنازعة تطبيقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي يحكم واقعة النزاع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٩٣٨ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة في ١٩٥٣/٨/٤ على الطاعنين طلب فيها الحكم بإلزامهم أن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠ ج وقال شرحا لدعواه إنه خلال سنة ١٩٥٠ استقدمت وزارة الأشغال ( الطاعنة الأولى ) أحد الخبراء البريطانيين للاستعانة برأيه في دراسة مشروع خزان وادى الريان وطلبت من وزارة التجارة والصناعة ( الطاعنة الثانية ) التي تتبعها مصلحة المساحة الجيولوجية التي يعمل المطعون ضده مديرا لها، الموافقة على قيامه بمعاونة الخبير البريطانى في مهمته ولما وافقت وزارة التجارة على ذلك طلب المطعون ضده تحديد مكافأة له عن عمله ، وبتاريخ ١٩٥١/١/٢٩ أرسلت وزارة الأشغال إلى وزارة المالية خطابا أوصت فيه بتقرير مكافأة له قدرها ١٠٠٠ ج وطلبت موافقة وزارة المالية على إقتراحها هذا وأنه على هذا الأساس باشر عمله مع الخبير . فلما أنجزه وطالب الطاعنين بقيمة المكافأة لم تصرف له مما اضطره لإقامة دعواه مطالبا بها — دفع الطاعنون أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واستندوا في ذلك إلى أن المنازعة التي تتضمنها الدعوى تعتبر من المنازعات الخاصة بالمكافآت المستحقة للوظفين والتي يختص بنظرها القضاء الإداري دون غيره عملا بنص المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي كان معمولاً به وقت رفع الدعوى وأن ديوان

الموظفين قد أقي بعدم إستحقاق المطعون ضده للمكافأة المطالب بها لأن ما قام به يدخل في صميم عمله الرسمي ، كما طلب الطاعنون إحتياطيا رفض الدعوى إستنادا منهم إلى أن معاونة المطعون ضده للتجبر البريطاني لم تكن مجدية . وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بإختصاصها بنظر الدعوى وبإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع للطعون ضده المبلغ المطالب به والفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد إستئنافهم برقم ٦٧٦ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بتنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صحت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإختصاص الولائي وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الإبتدائي المؤيد إستئنافا أقام قضاءه برفض الدفع بعدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى على أن لفظ المكافآت الوارد في المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ قصد به المكافأة التي تستحق للموظف العام عن عمله الوظيفي في الحكومة سواء أكان هذا العمل إضافيا أو خدمة ممتازة أداها الموظف في نطاق عمله ، بحيث إذا قام بأي عمل خارج هذا النطاق فإن اتعابه عنه لا تندرج تحت لفظ المكافأة الذي أشارت إليه المادة المذكورة وبالتالي يكون النزاع في شأنها من إختصاص المحاكم العادية . وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لقواعد الإختصاص الولائي ، ذلك أن لفظ المكافآت الذي ورد بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ قد جاء مطلقا دون تقييد والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيده ، ومؤدى ذلك أن لفظ المكافآت الذي تضمنه النص يشمل بحسب سياق عبارة المادة كل ما يستحق للموظف العمومي من مكافآت أثناء حياته سواء من الجهة الحكومية التي يعمل فيها أصلا أو من جهة حكومية أخرى أو ما يستحق منها لورثته ، أي أن النص جعل المكافآت نوعين أحدهما ما يستحق للموظف حال حياته مهما كان مصدره وثانيهما ما يستحق لورثته بعد وفاته .



وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الإستثنائي المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى على قوله " إن لفظ المكافأة الوارد بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس الدولة مقصود به تلك المكافأة التي تستحق للموظف العام عن عمله الوظيفي في الحكومة سواء أكان هذا العمل إضافياً أو خدمة ممتازة أداها الموظف، وكل ذلك مقصور على وظيفته المحددة وفي عمله المعهود إليه بحيث إذا قام ذلك الموظف بأي عمل آخر خارج نطاق عمله الأصلي فإن أتعابه عن ذلك العمل البعيد عن عمله الوظيفي لا تندرج بطبيعة الحال تحت لفظ المكافأة الذي أشارت إليه المادة سالف الذكر وبالتالي يكون النزاع في شأنها من اختصاص المحاكم العادية فالمكافأة التي يشير إليها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هي تلك التي تستحق للموظف عن أعمال وظيفته وفي حدودها أما المكافأة التي تستحق له عن أعمال خارجة عن وظيفته فلا يسرى عليها ذلك النص السالف الإشارة إليه، يؤيد هذا النظر كتاب وزارة الأشغال بخصوص دراسة مشروع خزان وادي الريان الموجه منها إلى وزير المالية تقول فيه إنها اتصلت بوزارة التجارة والصناعة لنائب المدعي (المطعون ضده) لمعاونة الخبير البريطاني الجيولوجي في دراسة ذلك المشروع وأن المدعي طلب أن تقدر له مكافأة قدرها ١٥٠٠ ج أي نصف أتعاب الخبير البريطاني مقابل معاونته لأن الأمورية تعتبر في الواقع خارجة عن عمله المباشر وأن معاونته لذلك الخبير سيكون لها قيمتها لماله من الخبرة في هذا الخصوص، وأوصت وزارة الأشغال في نهاية خطابها المذكور بتقرير مكافأة للمدعي (المطعون ضده) قدرها ١٠٠٠ ج نظير قيامه بتلك المهمة تخصص قيمتها على اعتماد مشروع وادي الريان " - وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى غير صحيح في القانون ؛ ذلك أن المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي يحكم النزاع إذ نصت على أنه " تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة ... ( ٢ ) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمماشات والمكافآت المستحقة للوظفين العموميين أو لورثتهم " فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة يكون الفصل فيها من اختصاص جهة القضاء الإداري دون غيره

إلا من استثنى منهم بقانون خاص ومتى كان لفظ المكافآت قد جاء عاما مطلقا بحيث يشمل المكافآت المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت الأخرى التي يستحقها الموظف عن أعمال إضافية قام بها فوق عمله العادي بناء على تكليف من الجهة الحكومية التابع لها أو إحدى الجهات الحكومية الأخرى، فإن تخصيص الحكم المطعون فيه لهذا اللفظ بالمكافأة التي يستحقها العامل عما أداه في نطاق عمله الأصلي يكون تقييدا لمطلق النص بغير مقيّد وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص، وهو ما لا يجوز. لما كان ذلك، وكان الثابت أن المنازعة في الدعوى تدور حول استحقاق المطعون ضده للمكافأة التي يطالب بها عن عمل ندب للقيام به من جهة حكومية فوق أعمال وظيفته وبوصفه موظفا عموميا بالدولة، فإن القضاء الإداري يكون هو المختص وحده بنظر هذه المنازعة تطبيقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي يحكم واقعة النزاع. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإختصاص القضاء العادي بنظر هذه المنازعة فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إنه لما تقدم ولأن الدعوى صالحة للفصل فيها فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى.

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل كاتب رئيس المحكمة . ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبداللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم  
واشد أبوزيد .

( ١٨٦ )

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إستئناف . ” رفع الإستئناف ” . ” تحضيره ” . قانون .

إلغاء نظام تحضير الإستئناف في قلم الكتاب بمقتضى القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ . بقاء الإستئناف المرفوع  
قبل العمل بهذا القانون خاضعا بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٨  
مرافعات .

( ب ) إستئناف . ” رفع الإستئناف ” . ” تحضيره ” . ” إعادة إعلان  
المستأنف عليه ” . ” سقوط الحصومة في الإستئناف ” . دعوى .

رفع الإستئناف بمرئضة . إلزام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا  
لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه . عدم قيام المستأنف بذلك يترتب عليه وقف السير  
في الإستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . إقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح  
من إجراءات التقاضى دون قيام المستأنف بذلك الإجراء . المستأنف عليه طلب  
الحكم بسقوط الحصومة .

١ - لأن كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل بأحكامه  
في ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٢ قد ألغى المواد من ٤٠٦ مكررا حتى ٤٠٨ من قانون  
المرافعات الخاصة بنظام تحضير الإستئناف في قلم الكتاب إلا أنه نص  
في المادة السابعة منه على أن ” لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف  
إلا على الإستئناف الذى يرفع بعد العمل بهذا القانون . أما الإستئناف الذى  
يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه ” فإذا كان



الإستئناف قد رفع قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه يظل بعد صدور هذا القانون خاضعا بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ — ٤٠٨ من قانون المرافعات .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض (١) على أن الشارع إذ كان قد أوجب في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على المستأنف أن يودع خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم عريضة الإستئناف مذكرة بشرح أسباب إستئنافه والمستندات المؤيدة له كما أوجب عليه في المادة ٤٠٧ مكررا (١) أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة السابقة . وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا (٢) إتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الإستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية على إنقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بين هذه المواعيد ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا (١) للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه الذي لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعادة إعلانه فإنه يفني على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الإستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الإستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها

(١) راجع قض ١٩٦٥/١/٢٨ و ١٩٦٥/٣/١٨ بمجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٠٦ و ٣٥١ على التوالي .

رفعت على الطاعن الدعوى رقم ٢٠٥٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة طالبة الحكم بصحة وتفاذ عقد بيع صادر لها من مورثتها المرحومة أم حسن حسن عمران عن كامل أرض وبناء المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى . وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية للطعون ضدها بطلباتها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦١ سنة ٧٩ قى القاهرة وذلك بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢ وأعلنها للمستأنف عليها ( المطعون ضدها ) فى ٢٨ من الشهر المذكور ولم يودع بعد ذلك مذكرة شارحة كما لم تودع المستأنف عليها مذكرة بدفاعها وظلت القضية فى قلم الكتاب دون أن يتخذ أحد الطرفين أى إجراء فيها إلى أن أودع المستشار المقرر تقريره فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٢ ثم أشر رئيس المحكمة فى ٢٧ من الشهر المذكور بتحديد جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ لنظر الإستئناف أمام المحكمة ولدى نظره فى هذه الجلسة دفعت المستأنف عليها ( المطعون ضدها ) بسقوط الخصومة وفقا للمادة ٣٠١ مرافعات على أساس أنه قد مضى أكثر من سنة على تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى وهو إعلان الإستئناف دون أن يتخذ المستأنف أى إجراء قاطع لمدة السقوط . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الإستئناف بقبول الإستئناف شكلا وبسقوط الخصومة فى الإستئناف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط الخصومة فى الإستئناف على أن المستأنف ( الطاعن ) لم يتخذ أى إجراء من الإجراءات التى استوجبتها قانون المرافعات فى المادة ٤٠٧ قبل إلغائها وذلك من تاريخ إعلان الإستئناف فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ الجلسة التى أبدى فيها الدفع بسقوط الخصومة فلم يودع مستندات أو مذكرات أو يعذر المستأنف عليها حتى اكتملت مدة السنة المنصوص عليها فى المادة ٣٠١ مرافعات من تاريخ هذا الإعلان . ويرى الطاعن أن هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه خطأ فى القانون ، ذلك أن القانون



رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى صدر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ قد ألغى المادة ٤٠٧ مرافعات التى استند إليها الحكم وإذا كان لم يمض بين تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف فى ١٨ يناير سنة ١٩٦٢ وبين تاريخ صدور القانون المذكور مدة السنة التى تسقط بإنتضاءها الخصومة طبقا للمادة ٣٠١ مرافعات فقد كان من حق الطاعن أن يقوم بمباشرة الإجراءات التى نصت عليها المادة ٤٠٧ مرافعات إلى ما بعد التاريخ الذى صدر فيه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإلى أن ينقضى العام على تاريخ إعلان الاستئناف ولكن حال دون إتخاذ هذه الإجراءات إلغاء المادة ٤٠٧ المذكورة، هذا إلى أنه فى ظل العمل بهذه المادة لم يكن يترتب على إغفال الإجراءات المنصوص عليها فيها أى بطلان كما أن المادة ٣٠١ مرافعات تشترط للحكم بسقوط الخصومة أن يكون وقفها مدة السنة حاصلا بفعل المدعى أو إمتناعه ولا يمكن نسبة تقصير للطاعن فى تأخير نظر الاستئناف أمام المحكمة إلى ما بعد إنتضاء السنة التى نصت عليها هذه المادة لأن تعجيله من عمل قلم الكتاب وحده ولا يملك الطاعن إجراء هذا التعجيل ومن ثم فلا يترتب على التأخير فى تعجيل الاستئناف سقوط الخصومة لتخلف أحد شروط المادة ٣٠١ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل بأحكامه فى ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٢ قد ألغى المواد من ٤٠٦ مكررا حتى ٤٠٨ من قانون المرافعات الخاصة بنظام تحضير الاستئناف فى قلم الكتاب إلا أنه نص فى المادة السابعة منه على أن "لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف الذى يرفع بعد العمل بهذا القانون أما الإستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه " . ولما كان الإستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه قد رفع فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢ قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه يظل بعد صدور هذا القانون خاضعا بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ إلى ٤٠٨ من قانون المرافعات ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الشارع إذ كان قد أوجب فى المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على المستأنف أن يودع خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم عريضة الإستئناف مذكرة يشرح أسباب إستئنافه والمستندات



المؤيدة له كما أوجب عليه في المادة ٤٠٧ مكررا ( ١ ) أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة السابقة وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ( ٢ ) إتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية على إنقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بين هذه المواعيد ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا ( ١ ) للاستئناف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه والذي لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعادة إعلانه فإنه يبنى على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للاستئناف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف من القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة ( يراجع الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٩ قضائية ) لما كان ما تقدم، وكان الثابت أن الطاعن بعد أن أعلن الاستئناف إلى المطعون ضدها في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ لم يتخذ أى إجراء قاطع لمدة السقوط إلى أن دفعت المطعون ضدها بسقوط الخصومة في الاستئناف بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وبعد أن كان قد إقضى أكثر من سنة على تاريخ إعلان الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل هذا الدفع وقضى بسقوط الخصومة لا يكون مخطئا في القانون وبالتالي يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صادق البشيتي .

(١٨٧)

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إستئناف . ” ساطة محكمة الإستئناف ” . حكم . ” ورود بعض القضاء  
في الأسباب ” . بطلان .

جواز أن يكون بعض المقضى به واردا في الأسباب المتصلة إتصالا وثيقا  
في منطوق الحكم . تقرير الحكم الإستئنافي في أسبابه بطلان الحكم الابتدائي لإغفال  
تلاوة تقرير التلخيص والحكم في المنطوق في موضوع الدعوى نتيجة لذلك . صحة  
ذلك عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إستئناف ولايتها بالحكم  
في الموضوع .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . ” حجية الحكم الجنائي أمام القاضي  
المدني ” . قوة الأمر المقضى .

الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني . شرطه أن يكون الحكم الجنائي  
سابقا في صدره على الحكم المدني الذي يراد تقييده لاحقا له . مثال في شأن  
حكم جنائي ببراءة الطاعن من تزوير عقد صدر لاحقا لحكم إستئنافي قضى برده  
وبطلانه . فلم المساس بقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الإستئنافي .

١ - متى انتهت محكمة الإستئناف في أسباب حكمها إلى بطلان الحكم  
المستأنف لإغفال المحكمة التي أصدرته تلاوة تقرير التلخيص ، ثم اقتضت  
في المنطوق على القضاء في موضوع الدعوى وهو نتيجة لازمة لما قرره في الأسباب  
من بطلان الحكم الابتدائي فإنه لا يصح أن يطعن على حكمها بأنه لم ينص  
في منطوقه على هذا البطلان إذ لا مانع من أن بعض المقضى به يكون في الأسباب

المتصلة إتصالا وثيقا بالمنطوق ، وما فعلته محكمة الإستئناف بعد تقرير بطلان الحكم المستأنف من المضى في نظر الدعوى والفصل في موضوعها هو ما يملكه حكم القانون إذ لا يجوز لها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه المحكمة ولايتها بالحكم في موضوعها .

٢ — الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني محله أن يكون الحكم الجنائي سابقا في صدوره على الحكم المدني الذي يراد تقييده لاحقا له إذ بعد استقرار الحقوق بين الطرفين بحكم مدني نهائي لا يصح المساس بها بسبب حكم جنائي يصدر بعده . فإذا كان الثابت أن الحكم الجنائي براءة الطاعن من تهمة تزوير عقد بيع رسمي قد صدر لاحقا لحكم محكمة الإستئناف برد وبطلان ذات العقد فإن الحكم الجنائي المذكور لا يمس بقوة الأمر المقضي التي حازها الحكم الإستئنافي .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام على اخواته المطعون ضدهن الدعوى رقم ١٢٢٩ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمتضمن بيع المرحومة سيدة مرمي محمد أبودقه له المنزل المبين الحدود والمعالم بهذا العقد وبصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٦٥٠ ج وقال في بيان دعواه إن البائعة المذكورة — وهى والدته ووالدة المطعون ضدهن — قد باعت هذا المنزل وأقرت في العقد بقبض الثمن جميعه وقد توفيت قبل أن توقع على العقد النهائي وإذا امتنعت بناتها المطعون ضدهن عن التوقيع على هذا العقد فقد رفع الدعوى عليهن بطلباته السابقة . دفع المطعون ضدهن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا بالحكم الصادر في الإستئناف رقم ٢٥٧ سنة ٧٢ قضائية القاهرة تأسيسا على أن الطاعن كان قد زور عقد بيع آخر عن نفس المنزل ووثق



على هذا العقد أمام مأمور العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة في ٦ من مارس سنة ١٩٤٦ بعد أن أحضر أمام الموثق المذكور امرأة اتهمت شخصية البائعة ووقعت على العقد بختمها الذي كان يحتفظ به الطاعن ومجل هذا العقد في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ولما طم المطعون ضدهن بذلك بعد وفاة والدتهن رفعن عليه الدعوى رقم ٣٧٢٣ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة بطلب الحكم ببطلان هذا العقد الرسمي لترويه وقد حكم في هذه الدعوى ابتدائيا برفضها لكن محكمة استئناف القاهرة ألغت هذا الحكم وقضت في الاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ٧٢ ق المرفوع من المطعون ضدهن برد وبطلان ذلك العقد وقد تناولت في أسباب حكمها العقد الإبتدائي المؤرخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي رفعت الدعوى الحالية بطلب صحته ونفاذه وقررت أنه هو الآخر منور. وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة الإبتدائية في الدعوى الحالية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وحددت جلسة لنظرها وفي هذه الجلسة قرر المطعون ضدهن في قلم الكتاب بالإدعاء بتروير عقد البيع المؤرخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أساس الدعوى الحالية وأعلن شواهد التروير التي تحصل أولها في أن الطاعن كان يحتفظ بختم والدته بسبب مرضها وكبر سنها وأنه اصطنع العقد ووقع عليه بهذا الختم بغير علم والدته ورضاهما وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة (أولا) بقبول مذكرة شواهد التروير شكلا وبقبول الشاهد الأول فيها وتحقيقه (ثانيا) بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مدعيات التروير (المطعون ضدهن) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن المدعى عليه في التروير (الطاعن) كان حائرا لختم والدته وقت تحرير عقد البيع الإبتدائي موضوع الدعوى وأنه اصطنع هذا العقد ووقع عليه خلسة بختم والدته المورثة بغير علمها ورضاهما ولتثبت مدعيات التروير أيضا أن بصمة الإبهام المنسوبة إلى مورثتهن على العقد المشار إليه ليست لها وصرحت المحكمة للمدعى عليه في التروير (الطاعن) بنفى ذلك بذات الطرق. وجاء بأسباب هذا الحكم أن تحقيق صحة الورقة يكون طبقا لـ ٢٦٢ و ٢٨٦ من قانون المرافعات بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما وأنه إذ كان العقد المدعى بترويره يحمل توقيعاً بالختم وآخر ببصمة الأصبع منسوبين للمورثة وكان الطرفان قد أقرا بالجلسة الأخيرة بعدم وجود أوراق تصلح قانونا للمضاهاة فإن المحكمة ترى الإقتصار في إجراء التحقيق على سماع

الشهود . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ٢١ من يناير سنة ١٩٦٣ (أولا) برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الصادر للدعي ( الطاعن ) من المرحومة سيدة محمد أبو دقة والمتضمن بيعها له المنزل الموضح بالعقد المذكور لقاء ثمن قدره ٦٥٠ ج ( ثانيا ) برفض دعوى المدعي ( الطاعن ) وإلزامه بالمصروفات فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٨٠ قضائية القاهرة وكان من بين ما أسس عليه هذا الإستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعدم تلاوة تقرير التلخيص وقد أخذت محكمة الإستئناف بهذا السبب وحكمت في الدعوى من جديد بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ (أولا) في دعوى التزوير برد وبطلان عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٨/١٠/١٩٤٥ المنسوب للمرحومة سيدة مرسى محمد والمتضمن بيعها للمستأنف ( الطاعن ) المنزل المبين في هذا العقد ( ثانيا ) في الدعوى الأصلية برفض دعوى المستأنف وإلزامه بمصروفاتها من الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما وبقرار تاريخه ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه القصور ، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم على الرغم من تقريره بأن الحكم الابتدائي المستأنف باطل لعدم تلاوة تقرير التلخيص فإنه لم يقض في منطوقه ببطلان هذا الحكم إستنادا إلى قوله بأن محكمة أول درجة استغفلت ولايتها ولا يمكن إعادة القضية إليها لتفصل فيها من جديد وأنه لذلك كان من حق محكمة الإستئناف أن تتصدى للوضوع وتحكم فيه ويرى الطاعن أن هذا من الحكم المطعون فيه قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الشأن ما نصه ” وبما أنه لم يثبت من محضر الجلسة ومن الحكم المستأنف ما يدل على تلاوة تقرير قاضي التحضير الملخص للدعوى بما يترتب عليه بطلانه ، إلا أن ذلك لا يعني إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى لتصدر من جديد قضاءها فيها ، ذلك أنها استغفلت ولايتها بما أصدرته من حكم في موضوع الدعوى



وأعيد طرح الدعوى من جديد أمام محكمة الاستئناف بما يسوغ لهذه المحكمة الأخيرة أن تصدر قضاءها فيها " و انتهت المحكمة في منطوق حكمها إلى القضاء في موضوع الدعوى بحكم جديد . ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الاستئناف بعد أن انتهت إلى بطلان الحكم المستأنف لإغفال المحكمة التي أصدرته تلاوة تقرير التلخيص وضعت قضاءها بهذا البطلان في الأسباب ثم اقتصرت في المنطوق على القضاء في موضوع الدعوى وهو نتيجة لازمة لما قرره في الأسباب من بطلان الحكم الابتدائي ولما كان لا مانع من أن بعض المقضى به يكون في الأسباب المتصلة اتصالاً وثيقاً بالمنطوق وكان ما فعلته محكمة الاستئناف بعد تقرير بطلان الحكم المستأنف من المضى في نظر الدعوى والفصل في موضوعها هو ما يملية حكم القانون إذ ما كان يجوز لها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه المحكمة ولايتها بالحكم في موضوعها . لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن ذلك الحكم استند في قضائه بتزوير عقد البيع أساس الدعوى إلى شهود المطعون ضدهن ثم قال إنه يؤكد تزوير هذا العقد أنه لو كان صحيحاً لما لجأ صاحبه (الطاعن) إلى اصطناع العقد الرسمى اللاحق له والذي ثبت تزويره بحكم محكمة الاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ٧٢ ق القاهرة ويرى الطاعن أن هذا القول من الحكم فيه قصور إذ أنه تجاهل ما كان ثابتاً في الأوراق من أن الطاعن قدم لمحكمة الجنايات بتهمة تزوير واستعمال العقد الرسمى الذى قضى الحكم الاستئنافى المذكور برده وبطلانه وأن محكمة الجنايات قضت في ٩ من مايو سنة ١٩٦٠ ببراءته من هاتين التهمتين وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف في الدعوى الحالية بأن القضاء الجنائى يقيد القضاء المدنى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد البيع الرسمى دون أن يتحدث عن حكم محكمة الجنايات اللاحق له وعلى الرغم من إختلاف العقد المذكور عن العقد الابتدائى موضوع الدعوى الحالية فإنه يكون مشوباً بالقصور .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف استبانت من أقوال شهود المطعون ضدهم الذين سمعهم محكمة أول درجة ما يقطع بأن عقد البيع المدعى بتزويره لم يصدر من البائعة وأن الطاعن اصطنع هذا العقد ووقع عليه بختمها الذي كان في حيازته بغير علمها وبعد أن ذكرت محكمة الاستئناف الأسباب التي تجعلها تطرح أقوال شاهد الطاعن أضافت في حكمها المطعون فيه "وبما أنه يؤكد تزوير هذا العقد أنه لو كان صحيحا لما لجأ إلى اصطناع العقد الرسمي اللاحق له والذي ثبت تزويره بحكم محكمة الاستئناف في القضية المنضمة رقم ٢٥٧ سنة ٧٢ قضائية" - ولما كان الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني محله أن يكون الحكم الجنائي سابقا في صدوره على الحكم المدني الذي يراد تقييده لاحقا له إذ بعد استقرار الحقوق بين الطرفين بحكم مدني نهائي لا يصح المماس بها بسبب حكم جنائي يصدر بعده. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم الجنائي الذي يحتج به الطاعن قد صدر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٠ بينما الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ٧٢ ق برد وبطلان عقد البيع الرسمي قد صدر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ فإن الحكم الجنائي المذكور لا يمس بقوة الأمر المقضي التي حازها حكم محكمة الاستئناف المشار إليه ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يتحدث عن الحكم الجنائي الذي تمسك به الطاعن واتخذ من قضاء محكمة الاستئناف بتزوير عقد البيع الرسمي قرينة على تزوير عقد البيع الابتدائي أساس الدعوى الحالية إذ من شأن هذه القرينة أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور في هذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن عقد البيع الذي رفع الدعوى بطلب صحته ونفاذه يحمل بصمة ختم للمورثة البائعة وبصمة أصبع لما ولما طعن المطعون ضدهم على هذا العقد بالتزوير ذكروا في الشاهد الأول من شواهد التزوير أن الطاعن وقع على العقد بختم المورثة بغير علمها أو رضاها وأن بصمة الإصبع المنسوبة إليها مزورة غير أنهم عجزوا عن إثبات تزوير هذه البصمة بعد أن كلفتهم المحكمة الابتدائية بإثبات ذلك بشهادة الشهود ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة

الإستئناف بأن القانون يفترض صحة العقد العرفي إلى أن يثبت تزويره وأنه مادام المطعون ضدهن قد عجزن عن إثبات تزوير بصمة الإصبع المنسوبة للبائعة فإن هذا يكفي لإعتبار العقد صحيحا لكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه وقد ثبت للحكمة أن ختم البائعة قد وضع على عقد البيع إختلاسا فإن هذا يثبت تزوير بصمة الإصبع الموقع بها على هذا العقد ويرى الطاعن أنه إذ كان الحكم لم يبين ما إذا كانت هذه البصمة هي بصمة البائعة وأنها اختلست منها أم أنها ليست بصمتها فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف إنتهت من أقوال شهود المطعون ضدهن في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والتي رجحتها على أقوال شاهد الطاعن إلى أنه قد اصطنع عقد البيع المدعى بتزويره ووقع عليه بختم المورثة الذي كان في حيازته بغير علمها أو رضاها ثم إنتهى الحكم المطعون فيه إلى القول "وبما أنه وقد ثبت للحكمة أن ختم البائعة قد وضع على عقد البيع إختلاسا فإن هذا يثبت تزوير بصمة البائعة المرافقة لهذا الختم على عقد البيع المطعون عليه" — ولما كان مفاد هذا القول مجولا على ماسبقه من أسباب أن المحكمة قد استدلت بما ثبت لها من أن هذا العقد لم يصدر من المورثة وأن الطاعن قد اصطنعه ووقع عليه بختمها بغير علمها — على أن بصمة الإصبع الموقع بها على هذا العقد مزورة بمعنى أنها ليست للمورثة وإذا كان هذا الإستدلال سائما ومقبولا فإن النتي على الحكم في هذا الخصوص بالقصور يكون على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٧

السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة المادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير .

( ١٨٨ )

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٤ القضائية :

بحرك . ” تقرير الغرامة عند الاختلاف في وزن البضاعة “ .

معياري اختلاف البضاعة المقدمة للجمرك الموجب لتقرير غرامة هو اختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة — الواردة بالمادة ١٩ من اللائحة الجمركية — من حيث المقادير والأوزان والجنس . وجوب المطابقة بين البيانات الثابتة في الشهادة وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك . لا موجب لتقرير الغرامة إذا لم تتجاوز نسبة الاختلاف ، بالنسبة للمقادير والأوزان — دون الجنس — خمسة في المائة . ثبوت أن وزن البضاعة المقدمة يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يتجاوز خمسة في المائة لا موجب لتقرير الغرامة . ( م ٣٨ / ١ و ٢ من اللائحة الجمركية ) .

الواضح من نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية أن معيار الاختلاف في البضاعة المقدمة للجمرك والموجب لتقرير الغرامة ، هو اختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة من حيث المقادير والأوزان والجنس فإن وجدت ثمة اختلاف في هذه العناصر حصلت الغرامة واستثنت حالة اختلاف المقادير والأوزان — دون الجنس — إذا لم تتجاوز نسبته خمسة في المائة فنص على أنه في هذه الحالة لا موجب لتقرير أى غرامة . وقد نصت المادة ١٩ من تلك اللائحة على أنه يجب أن يوضح بالشهادة ” نوع البضاعة وجنسها وعدد الطرود وصفاتها وماركاتها ونمرها وعند الإقتضاء فوزن البضاعة أيضا “ ومفاد هذا أن المطابقة تكون بين البيانات الثابتة في الشهادة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك فإن وجد بالنسبة للوزن أن وزن البضاعة المقدمة للكشف يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يتجاوز خمسة في المائة فلا موجب لتقرير الغرامة .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الطعن — تحصل في أن اللجنة الجمركية ببورسعيد أصدرت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ القرار رقم ٤١٢٣ بتغريم الشركة المطعون ضدها عشرة جنيهات لوجود عجز في شحنة الباخرة تالودى مقدار ٣٣ زجاجة مشروبات روحية زنتها ٢٦,٥ كيلو جرام من رسالة زنتها ٢٢٠٠ كيلو جرام وعارضت الشركة في هذا القرار بالمعارضة المقيمة برقم ١١١ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى بورسعيد طالبة إلغاء تأسيسا على أن العجز الموجود بالرسالة يدخل في حدود النسبة المسموح بها طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ . وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية بإلغاء القرار الجمركى المعارض فيه واقامت قضاءها على أن اللائحة الجمركية قررت الإعفاء من الغرامة بالنسبة للعجز الذى يقل عن ٥٪ من مشمول الرسالة سواء كانت الرسالة قد شحنت صبا أو طرودا . إستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٦٦ سنة ٧ ق وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف، فطعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٠٦ سنة ٢٧ ق ناعية على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون لأنه أجرى تطبيق الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مع أن هذه الفقرة خاصة بالبضائع المشحونة صبا، وإذا كانت البضائع التى وجد بها العجز قد شحنت طرودا فإن هذا النص لا ينطبق عليها . وبتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦١ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى إلى محكمة إستئناف المنصورة مقررة فى أسبابها أن الإعفاء من الغرامة الوارد بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا . عجلت مصلحة الجمارك الدعوى

أمام محكمة إستئناف المنصورة . وقيدت بمجدول مأمورية بورسعيد برقم ٥١ لسنة ٢ ق وتمسكت الشركة المطعون ضدها بدفاع جديد حاصله أنه مع التسليم بأن الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية لا تنطبق على واقعة الدعوى لأن البضاعة شحنت طرودا فإن المادة ٣٨ من تلك اللائحة تعفى من الغرامة إذا لم يتجاوز العجز خمسة في المائة من مشمول الطرود وأنه على هذا الأساس يكون الحكم المستأنف في محله . وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعجز الوارد بزجاجات المشروبات الروحية على أساس أن هذا العجز يدخل في حدود الإعفاء الوارد في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية . طعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك نقول المصلحة الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء القرار الجمركي على أساس أن العجز في رسالة المشروبات الروحية يقل عن خمسة في المائة من مجموع محتويات الرسالة وبذلك نسب الحكم المطعون فيه العجز إلى الرسالة في مجموعها لا لكل طرد على حدة وهو ما يخالف القانون لأن البضاعة لا تشحن إلا صبا أو طرودا وقد نظم المشرع في اللائحة الجمركية حالة البضاعة المشحونة طرودا في المادتين ٣٧ و ٣٨ فواجه حالة النقص والزيادة في عدد الطرود في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧ وواجه حالة الزيادة والنقص في محتوى الطرد الواحد في المادة ٣٨ ذلك أن لكل طرد وزنه إن كان ما فيه مما يوزن أو مقداره إن كان ما فيه مما يعد أو يقاس وله فضلا عن ذلك جنس . وإذا كانت هذه البيانات تثبت على كل طرد فإن من شأن ذلك أن يجعل لكل طرد وحدة قائمة بذاتها يحاسب القبطان عن الزيادة أو النقص في مددها بمقتضى المادة ٣٧ ويحاسب عن الزيادة والنقص في محتويات كل طرد بمقتضى المادة ٣٨ . وبهذا قصد المشرع أن ينسب العجز في محتوى الطرد إلى الطرد نفسه فيقرر الإعفاء إذا لم يتجاوز العجز خمسة في المائة من وزن الطرد نفسه إن كان محتواه مما يوزن أو من مقداره إن كان محتواه مما يعد أو يقاس . ولقد



حرص المشرع على إبراز كيان الطرد الواحد في مختلف نصوص اللائحة فنص في المادة السابعة على أنه لا يجوز الكشف على أقل من طرد واحد من كل عشرة طرود وجاءت عبارة المادة ١٧ الخاصة بتفريغ البضائع مميزة في أكثر من موضع بين البضاعة المشحونة صبا والبضاعة المشحونة طرودا وجعل الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧ على الزيادة أو النقص في عدد الطرود . ومما يؤكد هذا النظر أن معاهدة بروكسل المبرمة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ قد أخذت بالنسبة للتعويض بمقياس الطرد لا بمقياس الرسالة كلها فنصت على تعدد التعويض بتعدد الطرود الهالكة . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نسب النقص إلى وزن الرسالة كلها وإتهى إلى أن الشركة المطعون ضدها معفاة من الغرامة على أساس أن النقص في الرسالة لا يتجاوز ٥ في المائة من وزنها البالغ ٢٢٠٠ كيلو جرام فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن اللائحة الجمركية بعد أن قررت في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧ حكم وجود زيادة أو نقص في عدد الطرود الثابت في ما نيفستو الشحن بينت في المادة ٣٨ حكم اختلاف المقادير والأوزان والجنس في البضاعة المشحونة طرودا فنصت في الفقرة الأولى على أنه ” فيما يختص باختلافات المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف يحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمرك ولا تزيد عنها “ . ونص في الفقرة الثانية على أنه ” إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة “ ووضح من نص هاتين الفقرتين أن معيار الاختلاف هو اختلاف البضاعة المقدمة للكشف عن بيانات الشهادة المكتوبة من حيث المقادير والأوزان والجنس فإن وجدت ثمة اختلاف في هذه العناصر حصلت الغرامة واستثنت حالة اختلاف المقادير والأوزان — دون الجنس — إذا لم تتجاوز نسبته خمسة في المائة فنص على أنه في هذه الحالة فلا موجب لتقدير أي غرامة . وقد نصت المادة التاسعة عشرة من تلك اللائحة على أنه يجب أن يوضح بالشهادة ” نوع البضاعة وجنسها وعدد الطرود وصفاتها وماركاتها ونمرها وعند الاقتضاء فوزن البضاعة أيضا “ ومفاد هذا أن المطابقة تكون بين البيانات الثابتة في الشهادة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر



وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك فان وجد بالنسبة للوزن أن وزن البضاعة المقدمة للكشف يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يتجاوز خمسة في المائة فلا موجب لتقرير الغرامة. لما كان ذلك، وكان الثابت من تدوينات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن مشمول البضاعة حسبها هو ثابت بالشهادة هو مائة صندوق من المشروبات الروحية زنتها ٢٢٠٠ كيلو وأن العجز فيها هو ٢٦ كيلو جرام فان الحكم المطعون فيه إذ نسب العجز في البضاعة المقدمة للكشف إلى الوزن الثابت في الشهادة وخلص إلى أن الشركة معفاة من الغرامة لأن هذا النقص لا يتجاوز خمسة في المائة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وبالتالي يكون النعي عليه بخالفه القانون على غير أساس ولا محل لتحدي الطاعة بأحكام معاهدة بروكسل لأنها لا تنطبق على واقعة النزاع التي تحكمها أحكام اللائحة الجمركية.

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٧

بمناحة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(١٨٩)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ القضائية :

اجارة . ” إنتهاء عقد الإيجار “ . إصلاح زراعى ” إمتداد إيجار الأرض  
الزراعية “ .

إتفاق طرق عقد إيجار الأرض الزراعية على إنتائه وتسليم الأرض المؤجرة ، المتفق مع نصوص  
مقد الإيجار المبرم أصلا بينهما من حيث تاريخ إنتهاء العقد ، لا يسلب المستأجر الحق فى إمتداد  
عقد الإيجار إذا ما صدر بعد ذلك قانون بعبه . علم صحة اقراض النزول عن حق لم يكن قد  
نشأ بعد .

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطرفين اتفقا فى عقد الإيجار  
على أن مدته ثلاث سنوات ، وأنه لما قام النزاع بينهما تصالحا أمام لجنة  
الإصلاح الزراعى على أن يسدد المستأجر الأجرة المتأخرة وتعهده بإنتهاء عقد  
الإيجار وتسليم الأرض فى نهاية السنة الزراعية ، وجاء هذا التعهد متفقا مع  
نصوص عقد الإيجار المبرم أصلا بين الطرفين من حيث إنتهاء العقد فى هذا الوقت ،  
فإن صدور القانون ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بعد ذلك والذي قضى بأن تمتد سنة زراعية  
أخرى عقود الإيجار التى تنتهى فى السنة الزراعية المتفق بين طرفى النزاع على إنتائه  
فيها سواء لإقتضاء المدة المتفق عليها فى العقد أو التى امتد إليها تنفيذ القوانين  
السابقة — يكون من مقتضاء أن للمستأجر الحق فى التمسك بإمتداد عقده طبقا  
لهذا القانون ، ولا يسلبه هذا الحق سبق إتفاق الطرفين على إنتهاء العقد فى آخر  
السنة الزراعية السابقة لصدور القانون المشار إليه . ولا محل للقول بأن هذا  
الاتفاق كان سابقا على نشوء حق المستأجر فى الإمتداد بمقتضى هذا القانون إذ  
لا يصح اقراض النزول عن حق لم يكن قد نشأ بعد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٦٢  
مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم باعتبار عقد الإيجار المبرم بينهما مفسوخا ابتداء  
من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ وتسليم الأطنان المؤجرة وبإلزام الطاعن بأن يدفع له  
تعويضا قدره ٢٠٠ ج ومبلغ ٣٠٠ ج سنويا مقابل الريع . وقال فى بيان دعواه  
إنه أجر للطاعن أرضا زراعية مساحتها عشرة أفدنة لمدة ثلاث سنوات تبدأ  
من أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ وتنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وإذا تخلف  
الطاعن عن الوفاء بأجرة سنة ١٩٦٠ الزراعية فقد رفع الأمر إلى لجنة الإصلاح  
الزراعى طالبا إخلاء الأطنان المؤجرة وتسليمها إليه ، وفى ١١/٢٦/١٩٦٠ قام  
الطاعن بسداد الأجرة المتأخرة واتفق الطرفان كتابة على أن يقوم الطاعن بإخلاء  
الأطنان وتسليمها للمطعون ضده فى آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ وتنازل المطعون ضده  
عن طلبه أمام اللجنة ، إلا أن الطاعن لم يقيم بالإخلاء فى الميعاد المتفق عليه ، فأقام  
المطعون ضده دعواه بطلباته السابق بيانها . وفى ١٢/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة  
برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة  
وقيد استئنافه برقم ٥٠ سنة ٨٠ ق ، وفى ١٩/١١/١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف  
بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد الإيجار الذى كان قائما بين الطرفين منتهيا  
من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ وإخلاء الطاعن من الأرض الميينة بصحيفة الدعوى  
وتسليمها إلى المطعون ضده خالية من الزراعة مع إلزام الطاعن بأن يدفع  
للمطعون ضده مبلغ ٣٥٠ ج سنويا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ  
التسليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة انظر الطعن تمسكت  
النيابة برأيها .



وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإنهاء عقد الإيجار على أن الطاعن وقد تعهد في الاتفاق المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بإخلاء الأرض المؤجرة إليه في آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ فإنه يكون قد نزل منذ هذا التاريخ من عقد الإيجار وعن الإمتداد القانوني لهذا العقد ، وهذا الذي استند إليه الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن اتفاق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ إنما كان ترديدا لما ورد في عقد الإيجار ذاته من أن العقد لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ . وإذ صدر بعد ذلك القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ ونصر على إمتداد عقود الإيجار التي تنتهي في سنة ١٩٦١ سنة أخرى فإنه يكون من حق الطاعن أن يتمسك بهذا الإمتداد ، ولا يقال في الرد عليه أن اتفاق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قد تضمن تنازلا عن هذا الإمتداد لأن الاتفاق قد تم قبل صدور القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ الذي خول للمستأجر الحق في الإمتداد .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطرفين إتفقا في عقد الإيجار على أن مدته ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ وأنه لما قام النزاع بينهما تصالحا أمام لجنة الإصلاح الزراعي بموجب الاتفاق المبرم في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بأن سدد الطاعن الأجرة المتأخرة وتعهد بإنهاء عقد الإيجار وتسليم الأرض المؤجرة في آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ . ولما كان هذا التعهد متفقا مع نصوص عقد الإيجار المبرم أصلا بين الطرفين من حيث إنهاء العقد في آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وإذ صدر بعد ذلك القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ وقضى بأن تمتد إلى نهاية سنة ١٩٦٢ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي في سنة ١٩٦١ الزراعية سواء لإقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذا للقوانين السابقة ، فإن مقتضى ذلك أن للطاعن الحق في التمسك بامتداد عقده طبقا لهذا القانون ، ولا يسلبه هذا الحق سبق اتفاق الطرفين على إنهاء العقد في آخر سنة ١٩٦١ الزراعية . ولا محل للقول بأن هذا الاتفاق تضمن تنازلا عن الامتداد المقرر بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ مادام أن هذا الاتفاق كان سابقا على نشوء حق المستأجر في الامتداد بمقتضى هذا القانون إذ لا يصح اقتراض النزول عن حق لم يكن قد نشأ بعد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

قد خالف هذا النظر وقضى بإنهاء عقد الإيجار القائم بين الطرفين في نهاية سنة ١٩٦١ الزراعية تأسيسا على أن الطاعن بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١١/٢٦/١٩٦٠ قد نزل عن حقه في إمتداد عقد الإيجار المقرر بمقتضى القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حلام ، وعثمان زكريا .

(١٩٠)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) محاماه . نقض . "إجراءات الطعن" . "التوكيل في الطعن" . وكالة .

عدم اشتراط صيغة خاصة ، ولا النص صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفادا من أية عبارة واردة فيه تنبع لتشمله .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام" . حكم . "تفسير الحكم" .

لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأحكام التي يحتاج بها لديها كدلتها في تفسير سائر المستندات الأخرى . لها تفسيرها بما تراه مقصودا منها مادامت تبقى تفسيرها على اعتبارات ساقطة .

(ج) حكم . "تصحيح الحكم" . اختصاص . "إختصاص نوعي" . محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع في تفسير الحكم" .

ممارسة محكمة الموضوع سلطتها في تفسير الحكم عند الاحتجاج به لديها لا يسلب المحكمة التي أصدرته إختصاصها بتصحيح منظونه وفق المادة ٣٦٤ مرافعات .

(د) دفاع . نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .

عدم جواز إثارة الدفاع الذي يخالطه واقع الذي لم يتمكن به الخصوم أمام محكمة الموضوع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(هـ) ملكية . "أسباب كسب الملكية" . "التقادم" . تقادم . "التقادم المكسب" . "قطع التقادم" . حكم . "حكم مرمي المزداد" . "أنزه في قطع التقادم" . "رهن" .

وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم .

حكم رمو المزداد بعد إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزداد المتخلف من دفع الثمن في الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه . يقطع التقادم المكسب .



۱ - لا يشترط في عبارة التوكيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صيغة خاصة ولا النص بها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفادا من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل النقض في القضايا المدنية . فإذا كان سند التوكيل الصادر من إحدى الطاعنات لمحاميها الذي قرر بهذا الطعن قد تضمن أنها وكلته عنها أمام جميع المحاكم بأنواعها وتباين درجاتها ، كما تضمن سند التوكيل الصادر من طاعنة أخرى لنفس المحامي أنها وكلته عنها توكيلا عاما أمام جميع المحاكم بسائر أنواعها وتباين درجاتها وفي الطعن في الأحكام بكافة الطرق القانونية ، فإن هاتين العبارتين تتسعان لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية ، ولا يؤثر على شمول أى من العبارتين في دلالتها هذه أن يكون قد ورد بعد كل منهما سرد لبعض ما يصح أن يدخل في هذا العموم مثل المعارضة والإستئناف (۱) .

۲ - إن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتاج بها لديها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كسلطتها في تفسير سائر المستندات الأخرى التي يقدمها الخصوم في الدعوى فلها إذا احتج أمامها بحكم أن تأخذ بالتفسير الذي تراه مقصودا منه ، دون أن تلتزم عباراته الظاهرة مادامت تبني تفسيرها على اعتبارات مسوغة له (۲) .

۳ - إن ممارسة محكمة الموضوع سلطتها في تفسير الحكم الذي يحتاج به لديها لا يسلب المحكمة التي أصدرت ذلك الحكم اختصاصها بتصحيح ما يقع منها في منطوقه من أخطاء مادية بجهة أو حسابية وفقا للمادة ۳۶۴ مراقعات .

( ۱ ) راجع قض ۱۷/۴/۱۹۵۲ الطعن ۱۲۳ لسنة ۲۰ ق مجموعة المكتب الفني ص ۳ ص ۹۲۶ . وقض ۱۱/۱۱/۱۹۵۴ الطعن ۱۵۰ لسنة ۲۲ ق مجموعة المكتب الفني ص ۶ ص ۱۲۱ . وقض ۷/۱۲/۱۹۶۱ الطعن ۱۴۴ لسنة ۲۶ ق مجموعة المكتب الفني ص ۱۲ ص ۷۵۸ .

( ۲ ) راجع قض ۲۴/۱۱/۱۹۳۲ الطعن ۵۴ لسنة ۲ ق . وقض ۱/۱۲/۱۹۳۲ الطعن ۴۹ لسنة ۲ ق وقض ۹/۶/۱۹۳۸ الطعن ۳ لسنة ۸ ق . مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ۵۷۷ القواعد ۲۸۱ و ۲۸۲ و ۲۸۳ .

٤ — متى كان دفاع الطاعنين من بقاء رهن حيازي على أصله بالنسبة لأرض النزاع رغم إبرام صلح بين المرتين والمدين بشأنها هو دفاع يخالطه واقع لم ينهت أن الطاعنين تمسكوا به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز لهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه ود على ما تمسك به الطاعنون من أنهم تملكوا أرض النزاع بالتقادم الطويل بما يتحصل في أن يدورهم على هذه الأرض قبل عقد الصلح المبرم في ١٩٢٦/١/٢٥ كانت يدا عارضة لا تكسب الملكية بالتقادم إذ أن وضع يده عليها كان بوصفه دائئا مرتهنا . وأن مورثة المطعون ضدهم اتخذت الإجراءات لزراعة ملكية أرض النزاع وأنه وإن رسا مرادها على الطاعنين ممثلين بالوصى عليهم إلا أنه لما تخلف عن دفع الثمن أعادت البيع على ذمته وانقضت الخصومة بينها وبينه فانه قطعت بذلك مدة وضع يدهم على الأرض ورسا عليها المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ قبل مضي خمس عشرة سنة من تاريخ عقد الصلح وانفسخ بذلك حكم مرمى المزاد الصادر للطاعنين ممثلين في الوصى عليهم وأصبح لمورثة المطعون ضدهم ولهم من بعدها باعتبارهم خلفها العام أن يحتجوا بالحكم مرمى المزاد من أثر قاطع للتقادم . وأن صحيفة افتتاح الدعوى التي طالب فيها المطعون ضدهم ببيع الأرض باعتبارها ملكا لهم قد أطلت للطاعنين في ١٩٥١/٣/٢٧ قبل أن تكل لهم المدة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم الطويل منذ أن فسخ حكم مرمى المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ فإن دعواهم لاكتساب ملكية أرض النزاع بالتقادم تكون على غير أساس ، فإن هذا الذي حصله الحكم صحيح في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥١ مدني كلي قنا

ضد الطاعنين الثلاثة الأول والطاعن الرابع بصفته وليا طبيعيا على ولده أحمدى وولده ممدوح محمد أحمد سليم ( الطاعن الخامس ) بعريضة معلنة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ وضد القيم على الطاعنة السادسة بعريضة معلنة فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم يملكون بالميراث عن والدهم بولس متقريوس أرضا زراعية مساحتها فدانين شيوعا فى ٤ ف و ١٨ ط و ١٦ م بحوض الغابة رقم ٨ بزمام إسنا مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى ، وأن والدهم كان قد تلقى بدوره ملكية هذا القدر من الأرض بالميراث عن والدته سيدة جرجس التى كانت تملكها بحكم مرسى مزاد صادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ فى القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بيوع كلى قنا ، وإذ وضع الطاعنون يدهم عليه واستولوا على ريعه منذ سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ ، فقد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ٤١٠ ج عدلوه إلى مبلغ ٤٩٠ ج مقابل ريع هذا القدر مع الحكم بتسليمه لهم . دفع الطاعنون الدعوى بأن الأرض موضوع المطالبة لا وجود لها فى الطبيعة وأنهم إنما يضعون يدهم على ٢ ف و ١٨ م فى حوض الغابة رقم ٤٥ وهى أرض تختلف حدودها عن الأرض الواردة فى حكم مرسى المزاد سند المطعون ضدهم فى الدعوى . وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ قضت محكمة أول درجة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الأرض موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت تدخل ضمن حكم مرسى المزاد السابق الذكر وبيان من الواضع اليد عليها ومسبب وضع اليد وتقدير ريعها منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ . وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريرا انتهى فيه إلى أن أرض النزاع تقع فى حوض الغابة رقم ٤٥ بزمام إسنا التى لا يوجد فيها حوض باسم حوض الغابة رقم ٨ وأن حدود هذه الأرض تنطبق على حدود الأرض الواردة بحكم مرسى المزاد الصادر فى القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بيوع كلى قنا وأن الطاعنين يضعون اليد على مساحة مقدارها ١٨٦٧٥ فداناً منها يقدر ريعها فى فترة النزاع بمبلغ ٢٩٣ ج و ٥٢٠ م وأن القدر الباقي من الأرض موضوع المطالبة إنما يقع فى وضع يد آخرين . وتمسك الطاعنون بدفاع آخر حاصله أن أرض النزاع آلت إليهم ضمن ٤ ف و ١٨ ط و ١٦ م بطريق الميراث عن والدهم بموجب محضر ضلع صادر له من أبسخيرون خليل القمص ومصدق عليه من محكمة خط إسنا



في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ وأنهم اكتسبوا ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة .  
ودفع المطعون ضدهم من جانبهم بأنهم وإن لم ينازعوا في أن الطاعنين كانوا  
يضعون يدهم على أرض النزاع حتى تسلمها المطعون ضدهم في ١٥ و ١٦ نوفمبر  
سنة ١٩٥١ إلا أنهم يتمسكون بأن الطاعنين لم يستكملوا المدة اللازمة لاكتساب  
ملكيتها بالتقادم وأسس المطعون ضدهم هذا الدفاع على أن مورثة مورثهم  
( سيدة جرجس ) كانت قد اتخذت الإجراءات لنزع ملكية هذه الأرض  
ضد أبسخيرون خليل لدين لها عليه وأن مورث الطاعنين أقام عليها دعوى إستحقاق  
قيدت برقم ١٨٦ سنة ١٩٢٦ مدنى كلى قنا مدعيا أنه يملك ٤ ف و ١٨ ط و ١٦ ص  
كان قد ارتهنها رهنا حيازا بعقد مسجل في أول مايو سنة ١٩٢٣ من أبسخيرون  
خليل وأنه لما شرع في نزع ملكيتها تصالح معه مدينه المذكور على أن يتنازل له  
عنها وصدق على محضر الصلح أمام محكمة خط إسنا في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ ،  
وأن المحكمة رفضت دعوى الإستحقاق المشار إليها لعدم تسجيل محضر الصلح  
وأنه لما باشرت سيدة جرجس إجراءات نزع الملكية من جديد وكان مورث  
الطاعنين قد توفي وعين شقيقه أحمد سليم سلطان وصيا على الطاعنين تقدم هذا  
الآخر بهذه الصفة للزيادة في الأرض ورسا مزادها عليه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١  
غير أنه لم يدفع الثمن فأعادت سيدة جرجس إجراءات البيع على ذمته ورسا عليها  
مزاد أرض النزاع في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وأضاف المطعون ضدهم أنه إذ يتمتع  
على الطاعنين التمسك بوضع اليد السابق على تاريخ حكم مرمى المزاد وكان الطاعنون  
لم يستكملوا وضع اليد المكسب للملكية هذه الأرض بعد التاريخ المذكور حتى تاريخ  
إستلام المطعون ضدهم للأرض في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فإنه لا يكون للطاعنين  
سند من القانون في تملكها بالتقادم الطويل . وقضت المحكمة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦١  
بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أنهم يحوزون ٢ ف و ١٨ ص  
بحوض الغابة رقم ٤٥ بزماء إسنا المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبعد أن سمعت  
المحكمة الشهود قضت في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦١ برفض الدعوى ، استأنف  
المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط وقيد إستئنافهم برقم ٣٧٤  
سنة ٣٦ ق ، وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء  
الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ٢٩٣ ج و ٥٢٠ م  
وتسليمهم ٨٦٧٥ و ١ ف شائعا في ٤ ف و ١٨ ط و ١٦ ص بحوض الغابة

رقم ٤٥ بزماء إسنا والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبحكم مرمى المزداد الصادر فى القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بيوع كلى قنا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ وبتقرير الخبير ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين دفعت فيهما ببطلان الطعن بالنسبة للطاعتين الثانية والثالثة لخلوسندى التوكيلين الصادرين منهما لمحاميها من النص على تحويله التقرير بالطعن بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه لا يشترط فى عبارة التوكيل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صيغة خاصة ولا النص بها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض فى القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفادا من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل النقض فى القضايا المدنية . ولما كان سند التوكيل الصادر من الطاعة الثانية لمحاميها الذى قرر بهذا الطعن قد تضمن أنها وكلته عنها أمام جميع المحاكم بأنواعها وتباين درجاتها ، كما تضمن سند التوكيل الصادر من الطاعة الثالثة لنفس المحامى أنها وكلته عنها توكيلا عاما أمام جميع المحاكم بسائر أنواعها وتباين درجاتها وفى الطعن فى الأحكام بكافة الطرق القانونية ، فإن هاتين العبارتين تتسعان لتشمل الطعن بالنقض فى القضايا المدنية ، ولا يؤثر على شمول أى من العبارتين فى دلالتها هذه أن يكون قد ورد بعد كل منهما سرد لبعض ما يصح أن يدخل فى هذا العموم مثل المعارضة والإستئناف . لما كان ذلك ، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس مستوجبا للرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض ، وفى بيان ذلك يقولون إن محكمة الإستئناف صححت موقع الأرض موضوع النزاع بأن جعلته فى حوض الغابة رقم ٤٥ بدلا من حوض الغابة رقم ٨ ببلدة النمسا المجاورة لمركز اسنا ، وهذا منها خطأ فى القانون إذ كان ينبغى عليها — إن كان تمت خطأ وقع فى حكم مرمى المزداد — أن تطلب تصحيحه من المحكمة التى أصدرته . هذا إلى أنها إذ صححت اسم الحوض فى منطوق الحكم المطعون فيه وأحالت إلى التحديد والموقع الوارد



بحكم مرمى المزاو وبعريضة الدعوى مع الاختلاف بينهما فان حكما يكون معيا بالتناقض .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتج بها لديها هي — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كسلطتها في تفسير سائر المستندات الأخرى التي يقدمها الخصوم في الدعوى فلها إذا احتج أمامها بحكم أن تأخذ بالتفسير الذي تراه مقصودا منه ، دون أن تلتزم بعبارة الظاهرة مادامت تبنى تفسيرها على اعتبارات مسوغة له ، وهي إذ تمارس هذه السلطة لا تسلب المحكمة التي أصدرت ذلك الحكم اختصاصها بتصحيح ما يقع منها في منطوقه من أخطاء مادية بحتة أو حسابية وفقا للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما يشتره الطاعنون بهذا السبب على ” أن الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أنه قد انتقل إلى الأرض موضوع النزاع وهي التي يضع المستأنف عليهم (الطاعنون) يدهم عليها وثبتت من أنها ضمن قطعة من الأرض بحوض الغابة رقم ٤٥ بزماء اسنا وحدودها هي بذاتها الحدود الواردة بصحيفة افتتاح الخصومة وحكى نزع الملكية ومرمى المزاو في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ كقنا فيما عدا الاختلاف بالنسبة لرقم الحوض ، وأن الإطلاع على نرائط المساحة والإستعلام من دلال المساحة دالا على أنه لا يوجد بزماء اسنا حوض زراعى يسمى حوض الغابة رقم ٨ وإنما الموجود فقط هو حوض الغابة رقم ٤٥ الذى به الأرض موضوع النزاع وخلص الخبير من ذلك إلى أن أرض النزاع التي يضع المستأنف عليهم اليد عليها هي بذاتها بعض الأرض المقصودة بعريضة الدعوى وبحكى مرمى المزاو وإن ذكر بهذه رقم الحوض خطأ على خلاف الواقع . وهذا الذى انتهى إليه الخبير يؤكد ويؤيد صحته ما هو ثابت بأوراق دعوى البيع رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ قنا “ وبعد أن حصل الحكم المطعون فيه ما أورده الحكم في دعوى البيع المشار إليها ومضمون المستندات المقدمة من الخصوم فيها خلاص الحكم بعد ذلك إلى القول ” ليس من بين الأطيان التي تنازل عنها ابسخيرون خليل القمص لمورث المستأنف عليهم ما هو كائن بحوض الغابة رقم ٨ الذى ورد باعلان تنبيه نزع الملكية أن به تقع الأطيان الجارى التنفيذ عليها “ . ولما كانت



هذه الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه في حدود سلطته في فهم الواقع في الدعوى ، فإن النعى عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس . وإذا كان الثابت بالحكم على النحو السالف بيانه أن حدود أرض النزاع حسبما وردت في صحيفة افتتاح الدعوى هي ذات حدود الأرض الواردة بحكم مرسومي المزاد الصادر بتاريخ ۱۸ يناير سنة ۱۹۳۷ في القضية رقم ۷۷ لسنة ۱۹۳۱ بيوع كلى قنا فإن النعى على ماورد بالحكم في هذا الخصوص من التناقض يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الإستئناف حكمت بإلزام الطاعنين بتسليم ۱,۸۶۷۵ فداناً شيوعاً في ۴ ف و ۱۸ ط و ۶ س ، وبالرغم من أن الخبير أورد في تقريره أن باقى المقدار الذى رفعت به الدعوى في وضع يد آخرين مما يستحيل معه تنفيذ الحكم المطعون فيه ، فإن المحكمة لم تكلف المطعون ضدهم بإدخال باقى الشركاء في الأرض خصوماً في الدعوى لتستبين مدى أحقيتهم فيما يضعون اليد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى على الطاعنين بتسليم ۱,۸۶۷۵ فداناً فقط شيوعاً في ۴ ف و ۱۸ ط و ۶ س ملتزماً في ذلك القدر الذى قرر الخبير أنه في وضع يد الطاعنين ، أما ما زاد عليه وتبين للخبير أنه في وضع يد آخرين فقد رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتسليمه وبمقابل ريعه للطعون ضدهم مقررراً في خصوصه "أنهم وشأنهم مع من يضع اليد عليه" وهو قضاء غير مشوب بالقصور ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن مورثهم كان يترهن أرض النزاع رهناً حيازياً بمقد مسجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وإذا تصالح المورث المذكور مع مدينه أبسخيرون خليل على أن يتنازل له مدينه عن أرض النزاع وأقام الدعوى رقم ۱۸۶ سنة ۱۹۲۶ مدنى كلى قنا معترضاً على إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها

مورثة مورث المطعون ضدهم بالنسبة لفدانين منها وقضى برفض الدعوى المشار إليها لعدم تسجيل عقد الصلح المذكور ، فإنه كان يتعين على المحكمة ألا تقضى في الدعوى المسائلة بالبيع والتسليم لأنه وقد اتقضى دين مورث الطاعن بطريق الإستبدال وأبطل عقد الصلح فإن العقد المستبدل يعود إلى الظهور مما يقتضى إعتبار الطاعنين واضعى يد بطريق الرهن الحيازى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن محكمة قنا إذ قضت برفض الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٢٦ التى أقامها مورث الطاعنين على مورثة مورث المطعون ضدهم — سيده جرجس — وبعدم إستحقاقه لأرض النزاع لم تؤسس قضاءها على سبب يتعلق ببطلان عقد الصلح بل على ما حصلته من أنه عقد لم يسجل وبذلك لم تنتقل به الملكية . ولما كان دفاع الطاعنين بهذا السبب من بقاء الرهن الحيازى على أصله بالنسبة لأرض النزاع رغم إبرام الصلح بين المرتين والمدين بشأنها هو دفاع يخالطه واقع ، وإذ لم يثبت أن الطاعنين تمسكوا به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهم إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع هو خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا بتلك أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة ابتداء من شراء مورثهم لها بعقد الصلح المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ ، وأنه قد اتقضى أكثر من خمس عشرة سنة على وضع يدهم من تاريخ الحكم فى دعوى الاستحقاق حتى طلب التسليم فى الدعوى الحالية ، وإذ قضى الحكم برفض دعواهم على أساس أنه لم تمض على وضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه رد على ما تمسك به الطاعنون من أنهم تملكوا أرض النزاع بالتقادم الطويل بما يحصل فى أن يد مورثهم على هذه الأرض قبل عقد الصلح المبرم فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ كانت يدا عارضة لا تكسب الملكية بالتقادم إذ أن وضع يده عليها كان بوصفه دائنًا مرتهنا وأن مورثة المطعون ضدهم اتخذت الإجراءات

لتزع ملكية أرض النزاع وأنه وإن رسامزادها على الطاعنين ممثلين بالوصى عليهم إلا أنه لما تخلف عن دفع الثمن أعادت البيع على ذمته وانعقدت الخصومة بينها وبينه فانقطعت بذلك مدة وضع يدهم على الأرض ورسا عليها المزاد في ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ قبل مضي خمس عشرة سنة من تاريخ عقد الصلح وانفسخ بذلك حكم مرسى المزاد الصادر للطاعنين ممثلين في الوصى عليهم وأصبح لمورثة المطعون ضدهم ولهم من بعدها باعتبارهم خلفها العام أن يحتجوا بما لحكم مرسى المزاد من أثر قاطع للتقادم ، وأنه إذ كانت صحيفة افتتاح الدعوى التي طالب فيها المطعون ضدهم ببيع الأرض باعتبارها ملكا لهم قد أعلنت للطاعنين في ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ قبل أن تكل لهم المدة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم الطويل منذ أن فسخ حكم مرسى المزاد في ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ فإن دعواهم اكتساب ملكية أرض النزاع بالتقادم تكون على غير أساس . ولما كان هذا الذي حصله الحكم صحيحا في القانون ، ويحمل الرد على دفاع الطاعنين بتملك أرض النزاع بالتقادم ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٩١)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء الضريبة ” .

مول . إتهامه . تهيئة نشاطه لفرصة إتهامه . ما يتفق في سبيل دفع هذا الإتهام . تكليف  
على الربح . خصمه من وعاء الضريبة .

متى كان نشاط الممول — الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية —  
هو الذي هيأ الفرصة لإتهامه وساعد عليه ، فإن ما يتفق في سبيل دفع هذا  
الإتهام يعد تكليفا على الربح وينخصم من وعاء الضريبة . وإذا كان الحكم  
المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن ” المصروفات التي تنخصم من وعاء الضريبة  
هي المصروفات التي تعد تكليفا على الربح وتساهم في إنتاجه وليست أتعاب  
المحاماة التي ينفقها المتهم في مخالفة التسعيرة تكليفا على الربح ” فإنه يكون قد خالف  
القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تحصل في أن لجنة تقدير الضرائب قدرت أرباح شركة أبناء يوحنا قشعوى

في ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ بمبلغ ٧٨٠٤ ج و ٩٢٢٧ ج ورأس مالها الحقيقي المستثمر بمبلغ ١٨٥٢٦ ج و ٨٠٠ م و ١٧٨٩٤ ج و ٩٠٠ م وأقام روفائيل يوحنا قشعبي بصفته مديرا للشركة الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٤٩ دمنهور الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا الحكم ببطلانه ومن باب الاحتياط اعتماد الأرباح طبقا للإقرارات ، وطلبت المصلحة رفض الطعن وتأيد قرار اللجنة .

وبتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٣ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير الضرائب بمكتب الخبراء الحكوميين للإطلاع على ملف الدعوى والانتقال إلى منشأة الطاعن بدمنهور وفروعها بالدلنجات والكوم الأخضر وحوش عيسى وأبو المطاير والإطلاع على دفاتر هذه المنشأة وفروعها لفحصها وإثبات حالتها وتقدير أرباح المنشأة من واقعها إن تبين له أن ما ورد بها مطابق للحقيقة والواقع وإلا فعلى الخبير تقدير رأس مال المنشأة المستثمر في ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وكذا تقدير صافي أرباحها في هاتين السنتين من كافة أنواع نشاطها في تجارة الأخشاب ولوازم العمارات ولوازم الزراعة وتربية المواشى . وبعد أن باشر الخبير مأموريته حادت وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣١ حكمت حضوريا بتعديل قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٨ واعتبار أرباح المنشأة في ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ بمبلغ ٣٤٠٠ ج و ٢٩٧٨ ج على التوالي واعتبار رأس مالها في السنتين المذكورتين بمبلغ ١٢٦٨٢ ج و ١٣٥٤٣ ج وألزمت كلا من الطرفين بمصروفات ما لم يحكم به وأمرت بالمقاصة في أنعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة تعديله والحكم باعتبار نتيجة أعمالها طبقا لإقراراتها ودفاترها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٤ سنة ٩ قضائية تجارى ، كما استأنفته المصلحة طالبة تعديله وتأيد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٠٩ لسنة ١٠ قضائية تجارى ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٧ حكمت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم للسببين الثانى والثالث وتنازلت عن السبب الأول وطلبت

المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم في خصوص السبب الأخير .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الخبير استبعد مصروفات الفروع ومقدارها ٧٤٢ ج و ٩٩٩ م في سنة ١٩٤٣ و ٦٩٣ ج و ٢٤ م في سنة ١٩٤٤ من إجمالي ربحها ولم توافق محكمة أول درجة على استبعادها بحجة أن المأمورية احتسبت المصروفات الواردة بإقرارات المنشأة ، وإذا أقر الحكم المطعون فيه الخبير فيما انتهى إليه بخصوص هذه المصروفات بقوله ” إنه فيما يتعلق بما اعترضت به مصلحة الضرائب في استئنافها عن تكلفة المبيعات فإن هذا الاعتراض مردود بأن الخبير أخذ كما هو مثبت في تقريره رقم تكلفة المبيعات الحقيقي بأن رد إليه ما خصم من مصاريف الفروع وطبق على إجمالي نسبة مجمل الربح ثم قام بخصم المصاريف العمومية السابق ردها إلى رقم تكلفة المبيعات من إجمالي الربح وهذا الإجراء لا شائبة فيه وصحيح في ضبط أرقام التقدير على أساس حسابي سليم ويتعين لذلك دفع هذا الاعتراض وعدم الإعتداد به “ فقد كان يتعين إلغاء الحكم الابتدائي خصوصا وأنه خالف الأسس الفنية التي أوردها الخبير في تقريره والمصروفات الواردة بالإقرارات كانت قاصرة على مصروفات المركز الرئيسي دون مصروفات الفروع وإذا قضي بتأييده فإنه يكون قد شابه تناقض يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في خصوص مصروفات الفروع على أن ” المأمورية قدرت مصروفات المنشأة طبقا لما ورد في الإقرارات المقدمة منها بواقع ١٤٠٠ ج و ٣١٧ م و ١٣٥٤ ج و ٧٠٠ م بعد أن استبعدت منها في سنة ١٩٤٣ مبلغ ١١ ج و ٢٩٥ م مساعدات خيرية واشتراك في جريدة وبعد أن استبعدت في سنة ١٩٤٤ مبلغ ١٣٣٣ ج و ٥٦٠ م منه ١ ج اشتراك في جريدة و ٤٧ ج و ٥٦٠ م مساعدات خيرية و ١٢٨٥ ج أتعاب محاماة في قضية عسكرية “ ولم يكن الخلاف على المصروفات محل نزاع أمام اللجنة ” إلا فيما يختص بالمهبات والتبرعات ومصروفات القضية العسكرية فقط “ وهي تقارير موضوعية ماثقة وكافية للحل ، واستبعاد مصروفات



الفروع من إجمالى الربح لا يناقض ما أورده الحكم المطعون فيه بخصوص الطريقة التى جرى عليها الخبير فى حساب مجمل الربح إذ هو محمول على أن مصروفات الفروع داخلة فى عموم المصروفات الواردة بالإقرارات ولم تكن هذه الأخيرة قاصرة على مصروفات المركز الرئيسى وحده .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد مبلغ ١٢٨٥ ج أنفقته المنشأة فى الدفاع عن أحد الشركاء بمناسبة إتهامه فى قضية عسكرية مستندا فى ذلك إلى أن المصروفات التى تخصم من وعاء الضريبة هى المصروفات التى تعد تكليفا على الربح وتساهم فى إنتاجه وليست منها أتعاب المحاماة التى ينفقها الممول المتهم بمخالفة التسعيرة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن متى كان الإتهام متعلقا بإدارة المنشأة ومتصلا بعمل من أعمالها واضطر الممول فى سبيل دفع هذا الاتهام عن نفسه وعن سمعة المنشأة إلى توكيل محام ودفع أتعابا أو مصاريف انتقال له وقضى ببراءته فإن هذه الأتعاب وتلك المصاريف تعد تكليفا على الربح .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه متى كان نشاط الممول — الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — هو الذى هيا الفرصة لاتهامه وساعد عليه ، فإن ما ينفقه فى سبيل دفع هذا الاتهام يعد تكليفا على الربح ويخصم من وعاء الضريبة . وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن " المصروفات التى تخصم من وعاء الضريبة هى المصروفات التى تعد تكليفا على الربح وتساهم فى إنتاجه وليست أتعاب المحاماة التى ينفقها المتهم فى مخالفة التسعيرة تكليفا على الربح " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هدى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، ومجد أبر حمزة مندور .

(١٩٢)

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . "رسم الدمغة" . بنوك . "أوامر  
تحويل الأموال" .

أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها . تكييفها . عدم اعتبارها  
عقودا . عدم خضوعها لضريبة الدمغة على اتساع الورق .

أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها لا تعتبر  
عقودا وبالتالي لا تخضع لضريبة الدمغة على اتساع الورق المنصوص عليها في  
الفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤  
لسنة ١٩٥١ (١)

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن بنك الجمهورية أقام الدعوى رقم ١٧٩٣ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة  
الإبتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم ( أولا ) بعدم أحقيتها في مطالبته

( ١ ) راجع قضا ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ . الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق . س ١٧

برسوم الدمغة على محركات بنك أيونيان حتى ١٧/٤/١٩٥٧ ومنها إيصالات إستلام مفاتيح الخزائن المؤجرة لعملاء البنك وعمليات النقل المصرفي (ثانياً) بأحقبته في استرداد مبلغ ٣٣٨,٠٩٠ ج قيمة الرسوم التي حصلتها المصلحة دون وجه حق مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لحين تمام السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شراح الدعواه ، إن أصول وخصوم بنك أيونيان إنتقلت إليه منذ ١٨/٧/١٩٥٧ وبكتاب مؤرخ ٢٦/١٢/١٩٥٧ طالبت مصلحة الضرائب بمبلغ ٣٣٨,٠٩٠ ج رسوم دمغة إتساع ودمغة نوعية مستحقة على محركات بنك أيونيان إلى ١٧/٤/١٩٥٧ وإذا اضطر لدفع المبلغ مع حفظ الحق في استرداده فقد إنتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وطلبت المصلحة رفض الدعوى . وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضورياً وفي مادة تجارية برفض دعوى المدعى بكامل أجزائها وألزمته بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة . وامتأف البنك هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٠٤ لسنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف جزئياً فيما قضى به من إخضاع عمليات النقل المصرفي التي بوشرت في فترة النزاع لرسم دمغة الإتساع على الورق المقرر بالفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والقضاء من جديد بعدم خضوع العمليات المشار إليها للرسم المذكور قانوناً وتبعاً لذلك بإلزام مصلحة الضرائب المستأنف عليها بأن ترد للمستأنف مبلغ ٣٣٢,٥٠٠ ج المحصل منه بغير وجه حق كرسم دمغة مستحق على العمليات المذكورة وذلك مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وبإلزام المستأنف بباقي مصروفات الإستئناف وأمرت بإجراء المقاصة في أتعاب المحاماة . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .



وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع عمليات النقل المصرفي لرسم الدمغة المقرر بالفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ورد ما حصلته المصلحة من هذا الرسم مستندا في ذلك إلى أن عملية النقل المصرفي تجري داخل جدران المصرف ويحكمها الفن المصرفي وقواعد الحساب المزدوج ولا تعتبر في الواقع عمليات رضائية بالمعنى المقصود لأن قيام المصرف بتنفيذ الأمر الموجه إليه هو إلزام عليه ومكلف بالقيام به وعمليات النقل المصرفي عمليات شكلية تتولد عن فتح الحساب الجاري وتتطلبها الضرورات المصرفية بوصفها وسيلة للوفاء، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، لأن عملية تحويل النقود أو السحب بطريق النقل المصرفي هي عقد يبدأ بالإيجاب وهو الطلب الذي يقدم من العميل ويتم بالقبول من جانب البنك وبذلك يخضع لرسم دمغة الإتساع طبقا للفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها لا تعتبر عقودا وبالتالي لا تخضع لضريبة الدمغة على إتساع الورق المنصوص عليها في الفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجري في قضائه على عدم خضوعها لهذه الضريبة، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباين حلى عبد الجواد ، وسليم  
راشد أبو زيد .

( ١٩٣ )

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) إختصاص . ” إختصاص ولائى ” . إصلاحي زراعى . ” المنازعات  
المتعلقة بملكية الأتبان ” .

عدم إختصاص المحاكم بالنظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الأتبان المستولى عليها  
أو التى تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملك تطبيقا لقانون الإصلاحي  
الزراعى . مثال .

( ب ) دعوى . ” دعوى منع التعرض ” . ” الحكم فيها ” . ” حجته ” حكم .  
” حجية الأحكام ” .

الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض . عدم مساسه بأصل الحق . لاجبة له  
فى دعوى الموضوع .

١ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون الإصلاحي الزراعى  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار  
الإستيلاء النهائى وذلك من تاريخ الإستيلاء الأول ويصبح العقار خالصا من جميع  
الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق  
عن الأتبان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الإختصاص كما تنص هذه المادة  
على أنه إستثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء يمنع على المحاكم النظر  
فى المنازعات المتعلقة بملكية الأتبان المستولى عليها أو التى تكون محلا للإستيلاء  
وفقا للإقرارات المقدمة من الملك تطبيقا لقانون الإصلاحي الزراعى ، فإذا كانت

المنازعة في الدعوى تدور حول أحقية وعدم أحقية جهة الإصلاح الزراعي في أجرة الأرض محل النزاع وقد أسست هذه الجهة أحقيتها لها على أنها مالكة للأرض بمقتضى قرار الإستيلاء النهائي وكان الفصل في الدعوى يقتضى الفصل فيمن هو المالك لها ومالك الحق في ثمارها فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المستولى عليها والتي يتمتع على المحاكم نظرها عملاً بنصر المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

٢ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يمس أصل الحق فلا حجية له في دعوى الموضوع التي يدور النزاع فيها حول من هو صاحب الحق في ثمار العين محل النزاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٦٢ مدنى جزئى قنا يطلبان الحكم بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع لهما مبلغ ١٢٠ ج و ٤٩٤ م والمصروفات وقالوا شرحاً للدعوى إنهما يحوزان ويملكان قطعة الأرض الموضحة بالصحيفة ومصاحتها ٢٠ ط بطريق الميراث ووضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية، وأنه بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٠ قضى لصالحهما في الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ مدنى جزئى قنا بمنع تعرض الطاعن وآخرين لها في قطعة الأرض المذكورة وباستمرار وضع يدهما عليها تأسيساً أن حيازتهما لها ظاهرة مستمرة وأنه لم يثبت أنها من أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها طبقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد أصبح هذا القضاء نهائياً بعد أن قضى بتاريخ ١٩٦١/٤/٥ فى الإستئناف رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٠ المقام من الطاعن أمام محكمة قنا الابتدائية بعدم اختصاص الدائرة الإستئنافية بتلك المحكمة بنظر الإستئناف لأن الإختصاص بنظره معقود



لمحكمة الإستئناف. ومضى المطعون ضدهما قائلين إنه إذ كان الطاعن قد استولى منهما أثناء سير دعوى منع التعرض سالفة الذكر على مبلغ ١٢٠ ج و ٤٩٤ م على أنه إيجار الأرض آتية الذكر، فإنه وقد حكم لهما في تلك الدعوى بمجازة هذه الأرض مما يقتضى أن يكون لهما الحق في ثمارها، فإن استيلاء الطاعن على المبلغ المذكور يكون بغير حق، وإذا امتنع عن رده إليهما فقد رفا عليه هذه الدعوى بطلب رده - دفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص المحاكم بنظرها طبقا للفقرة السابعة من المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ كما طلب احتياطيا رفضها موضوعا تأسيسا على أن الأرض مملوكة للإصلاح الزراعي وأن الحكم في الدعوى ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ بمنع تعرضه للمطعون ضدهما في هذه الأرض لا يؤثر على الحق وأن له تبعا لذلك اقتضاء إيجارها باعتباره مالكا لها - وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ قضت محكمة قنا الجزئية برفض الدفع وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما مبلغ ١٢٠ ج و ٩٤٩ م والمصروفات - فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة قنا الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٤٤٥ سنة ١٩٦٢ وصمم على الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى وبتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٣ قضت المحكمة المذكورة منعقدة بهيئة إستئنافية برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها و برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي.

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وفي بيان ذلك يقول إنه وإن كانت دعوى المطعون ضدهما قد صيغت على أنها مطالبة باسترداد ما دفعاه للطاعن دون وجه حق من إيجار لا يستحقه قانونا عن الأرض محل النزاع إلا أن المنازعة في هذا الاستحقاق تدور حول ثبوت حق الإصلاح الزراعي (الطاعن) أو عدم ثبوته في ملكية القدر موضوع النزاع، وأنه لما كان هذا القدر قد استولى عليه الإصلاح الزراعي بالتطبيق للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ضمن المقادير المستولى عليها لدى مالكيها ورثة

المرحوم صدره حنا ميخائيل عبيد وقد نشر قرار الإستيلاء النهائي في عدد الوقائع المصرية رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢٦ ولم يطعن المطعون ضدّهما في هذا القرار في الميعاد القانوني أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرر من القانون المشار إليه فإن القدر المذكور يعتبر ملكا للحكومة من تاريخ قرار الإستيلاء الأول عملا بالفقرة الأخيرة من تلك المادة ويتمنع على المحاكم عملا بالفقرة السابعة من المادة المذكورة بنظر الدعوى الحالية التي تعتبر في حقيقتها منازعة من المطعون ضدّهما في ملكية الحكومة لهذه الأرض، وإذا قضى الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى وحكم في موضوعها فإنه يكون قد اخطأ في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم مما يجيز الطعن فيه بطريق النقض ولا يتسفع للحكم ماقرره من أن الحكم الصادر ضد الطاعن في دعوى منع التعرض واجب الإحترام مادام لم يرفع هو دعوى بحق الملكية الذي يدعيه، ذلك أنه لا حاجة بالطاعن إلى رفع هذه الدعوى طالما أنه يستمد حقه في ملكية الأرض محل النزاع من حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ على ما سلف بيانه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على قوله "وحيث إنه يبين من إستعراض الوقائع على النحو السابق بيانه أن موضوع الدعوى المستأنفة وطلبات المستأنف عليهما ( المطعون ضدّهما ) فيها هي إسترداد مبلغ دفع منهم بدون وجه حق وأساس المطالبة ما قضى لهما به من منع تعرض الإصلاّح الزراعي في وضع يدهما على الـ ٢٠ قيراطا موضوع النزاع بتقتضي الحكم في الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ جزئي قنا الذي أصبح نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه — لما كان ذلك ، فالواضح أنه ليس هناك نزاع على الملكية ومن ثم فلا محل لإعمال المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ويكون الدفع مبنا على غير أساس ويتعين لذلك رفضه " ولما كان الواقع الثابت من الأوراق أن المطعون ضدّهما أساسا دعواهما الحالية على أنهما يمتلكان وآخرون بطريق الميراث ووضع اليد المدة الطويلة عشرين قيراطا وأنه قضى لهما بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ جزئي قنا بمنع تعرض الإصلاّح الزراعي لهما في وضع يدهما على هذه الأطنان واستمرارهما في وضع يدهما عليها



وأن هذا الحكم قد أصبح نهائيا بالقضاء بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦١ في الاستئناف المرفوع عنه من الاصلاح الزراعى بعدم اختصاص المحكمة بنظره وأنه إذ كان الاصلاح الزراعى قد حصل منهما مبلغ ١٢٠ ج و ٤٩٤ م على اعتبار أنه أجرة العشرين قيراطا المشار إليها وعلى أساس أن هذا القدر مملوك له وكان مقتضى الحكم رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ الذى أصبح نهائيا أن استيلاء الاصلاح الزراعى على هذا المبلغ يكون بغير سند فتد رفا الدعوى بطلب استرداده ، وقد نازع الاصلاح الزراعى (الطاعن) في أحقيتهما في استرداد هذا المبلغ وبني منازعته على أن القدر الذى حصل الأجرة عنه من الأراضى المستولى عليها لدى ورثة سدره حنا ميخائيل عبيد طبقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وأن ملكية هذا القدر قد انتقلت إلى الحكومة بصدور قرار الاستيلاء النهائى عليه فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ ونشره فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وأن للحكومة بوصفها مالكة الحق فى الأجرة — ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أن تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائى وذلك من تاريخ الاستيلاء الأول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق عن الأبطالان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص كما تنص هذه المادة على أنه إستثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء يمنع على المحاكم النظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الأبطالان المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا لقرارات المندمة من الملاك تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى وكانت المنازعة فى الدعوى الحالية تدور حول أحقية وعدم أحقية جهة الاصلاح الزراعى فى أجرة الأرض محل النزاع وقد أسست هذه الجهة أحقيتها لها على أنها مالكة للأرض بمقتضى قرار الاستيلاء النهائى ، وكان الفصل فى الدعوى يقتضى الفصل فيمن هو المالك لها وصاحب الحق فى ثمارها ، وكان الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٨ جزئى قنا لم يفصل فيمن هو صاحب الحق فى ثمار الأرض محل النزاع حتى يقال بأن استرداد المطعون ضدهما للأجرة التى دفعها نتيجة لازمة لذلك الحكم وكان هذا الحكم من جهة أخرى لا يمس أصل الحق ولا حجية له فى الدعوى الحالية التى يدور النزاع فيها حول من هو صاحب الحق فى ثمار العين محل النزاع — لما كان ما تقدم ، فإن الدعوى الحالية تعتبر فى حقيقتها



من المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المستولى عليها والتي يمتنع على المحاكم نظرها عملاً بنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى وفصل في موضوعها فإنه يكون قد أخطأ في القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن بالنقض فيه جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملاً بالمادة الثامنة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم الطعن - ويتعين لما تقدم نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها فيتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعد اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

---

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الطيف ، ومباس حلمى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد مدق البشيشى .

( ١٩٤ )

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) أوراق تجارية . ” التظهير التأميني ” . ” قاعدة تطهير الورقة من الدفع ” .

التظهير التأميني لا ينتقل ملكية الحق الثابت في الورقة إلى المظهر إليه . بقاء هذا الحق للمظهر الراهن . اعتبار التظهير التأميني بالنسبة للدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل لللكية ويحدث آثاره ومنها تطهير الورقة من الدفع عدم جواز تمسك المدين في مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر .

( ب ) أوراق تجارية . ” التظهير ” . ” حسن نية المظهر إليه ” . اثبات . ” عبء الإثبات ” . ” قرائن ” .

حسن النية مفترض في الحامل الذي يخلق الورقة بمقتضى التظهير الناقل لللكية أو التظهير التأميني . على المدين إثبات سوء النية الذي يدعيه .

( ج ) أوراق تجارية . ” بروتستو ” . تظهير . ” قاعدة تطهير الدفع ” .

إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع واتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة المحددة قانونا لا يسقط حقه في الرجوع على المدين الأصلي . لا أثر لهذا الإهمال على قاعدة تطهير الورقة من الدفع متى كان الحامل حسن النية .

( د ) أمر الأداء . ” أحوال وجوبه ” . أوراق تجارية . دعوى .

وجوب اتخاذ طريق أمر الأداء عند مطالبة الدائن بورقة تجارية في حالة رجوعه على صاحب أو المحرر لها أو القابل لها . الرجوع على غير هؤلاء كالمظهر أو عليهم وعلى صاحب أو المحرر أو القابل . وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعوى . لا يؤثر في ذلك تنازل الدائن عن مخاصمة المظهر أثناء سير الدعوى .

## ( هـ ) حراسة . " حراسة إدارية " . " سلطة الحارس في التصرفات والعقود " .

لحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في المادة ١٢ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . توقيع مندوب الحارس على التظهيرات الخاصة بالسندات الإذنية بالنيابة عنه . لا مخالفة للقانون .

١ — لن كان التظهير التأميني لا ينتقل ملكية الحق الثابت في الورقة إلى المظهر إليه وإنما يظل هذا الحق للمظهر الراهن للورقة إلا أن هذا التظهير يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث آثاره وفي مقدمتها تطهير الورقة من الدفع بحيث لا يجوز لهذا المدين التمسك في مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر .

٢ — حسن النية مفترض في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية أو تظهير تأميني . ويقع على المدين — إذا ادعى سوء نية هذا الحامل — عبء نقض هذه القرينة بالدليل العكسي .

٣ — إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع وفي اتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة التي حددها قانون التجارة لا يسقط حقه في الرجوع على المدين الأصلي كما لا يحول هذا الإهمال دون تحصن حامل الورقة قبل هذا المدين بقاعدة تطهير الورقة من الدفع متى كان هذا الحامل حسن النية .

٤ — البين من الفقرة الثانية من المادة ٨٥١ من قانون المرافعات أن الدائن بورقة تجارية لا يلتزم باتباع طريق الأمر بالأداء إلا إذا أراد الرجوع فقط على صاحب الورقة التجارية أو المحرر لها أو القابل لها أما إذا أراد الرجوع على غير هؤلاء كالمظهرين أو أراد أن يجمع بين الساحب أو المحرر أو القابل وبين غيرهم باعتبارهم جميعاً ملتزمين بالتضامن فإنه ينبغي عليه أن يسلك الطريق العادي لرفع الدعاوى ولا تكون طلباته الموجهة إليهم جائزة الاقتضاء بطريق أمر الأداء . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه بتكليف بالحضور



على الطاعن باعتباره محرر السندات وعلى المظهر فانه يكون قد سلك الطريق القانوني في رفعها ولا يؤثر في ذلك تنازله عن مخاصمة المظهر أثناء سير الدعوى إذ متى رفعت الدعوى بالطريق الصحيح فانه لا يؤثر في صحتها ما يطرأ عليها من تغيير في الخصوم بعد رفعها .

٥ - تنص المادة الثانية عشرة من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفًا لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به وزير المالية والإقتصاد أو الحارس المختص - ومفاد ذلك أن للحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في هذه المادة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الأوراق أن مندوب الحارس هو الذي وقع على التظهير الخاصة بالسندات الإذنية موضوع الدعوى وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يدل على أن المندوب ليس له صفة النيابة عن الحارس المختص في التوقيع على التظهير فان النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون بدعوى أن التظهير قد صدر ممن لا يملكه يكون عارياً عن الدليل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده ( بنك القاهرة ) أقام الدعوى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة على الطاعن والسيد مدير مصانع نسلر " ريمون قمحى وشركاه " طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بدفع مبلغ ٦٥٢ ج و ٢٠٥ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اشترى الطاعن من شركة مصانع نسلر بضائع ثمنها ١٨٦٥,٥٠ دولارا وهو ما يعادل بالعملة المصرية بسعرها الرسمى ٦٥٢ ج و ٢٠٥ م - وحرر بهذا

التمن ثلاثة سندات إذنية الأول بمبلغ ٦٢٢ دولارا يعادل ٢١٧ ج و ٤٦٠ م  
 استحقاق أول يناير سنة ١٩٥٧ والثاني بمبلغ ٦٢٢ دولارا يعادل ٢١٧ ج و ٤٦٠ م  
 استحقاق أول فبراير سنة ١٩٥٧ والثالث بمبلغ ٦٢١,٥٠ دولارا  
 يعادل ٢١٧ ج و ٢٨٥ م استحقاق أول مارس سنة ١٩٥٧ وبتاريخ ١٩ ديسمبر  
 سنة ١٩٥٦ قامت الشركة البائنة بتظهير السندات المذكورة إلى المطعون ضده  
 الذى طالب الطاعن بقيمتها وإزاء إمتناع هذا الأخير عن الوفاء بها فقد طلب  
 المطعون ضده الحكم له بمجموع قيمة هذه السندات والفوائد، ولدى نظر الدعوى  
 أمام محكمة الدرجة الأولى تنازل المطعون ضده عن مخاصمة شركة مصانع نسلر  
 "المظهرة" وقصر طلباته قبل الطاعن ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لعدم  
 إتباع طريق استصدار أمر الأداء ثم تنازل عن هذا الدفع. وبتاريخ ١٢ من أبريل  
 سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع ثم قضت في ١٣/١٢/١٩٦١  
 (أولا) بترك المدعى (المطعون ضده) الخصومة قبل المدعى عليه الثانى (مدير  
 مصنع نسلر) (ثانيا) بإلزام المدعى عليه الأول (الطاعن) بأن يدفع للمدعى  
 (المطعون ضده) مبلغ ٦٥٢ ج و ٢٠٥ م والفوائد القانونية. استأنف الطاعن  
 هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٢٠ سنة ٧٩ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف حكمت  
 فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن  
 الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت  
 النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة  
 صممت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن فى أولها على الحكم  
 المطعون فيه القصور فى التسييب، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام  
 محكمة الموضوع بأن البضاعة التى حرر بثمنها السندات الإذنية المطالب بها  
 قد وصلت إليه فاسدة وأن الحارس على شركة مصانع نسلر البائنة قد اقتنع بفساد البضاعة  
 وقرر لذلك سحب هذه السندات التى كان قد ظهرها لبنك القاهرة لتحصيل  
 قيمتها وأخطر الطاعن بذلك بخطاب مؤرخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ وقدم الطاعن  
 إلى محكمة الموضوع تأييدا لدفاعه هذا الخطاب وخطابا آخر مؤرخا ١٤ يناير  
 سنة ١٩٥٨ تلقاه من مندوب الحارس العام على مصانع نسلر يفيد أن بنك القاهرة



وافق على سحب هذه السندات لكن الحكم المطعون فيه أطرح هذين الخطابين بمقولة إن السندات المشار إليها فيهما تختلف في تواريخ استحقاقها عن السندات المطالب بقيمتها لأن السندات المشار إليها في الخطابين تستحق الوفاء في اليوم الثامن من شهور يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٥٧ على التوالي ، بينما السندات المطالب بقيمتها في الدعوى الحالية تستحق في اليوم الأول من هذه الشهور الثلاثة ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على قصور في التسيب، ذلك أن الخطأ في ذكر تاريخ السندات الإذنية بوضع رقم (٨) بدلا من رقم (١) ليس من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد دفاع الطاعن إزاء اتحاد عدد السندات بقيمتها سيما وأنه لم تقم بينه وبين مصانع نسلر سوى المعاملة التي حررت بشأنها السندات الإذنية موضوع الدعوى الحالية واو أن المحكمة رجعت إلى أرقام السندات الميمنة بالخطابين وطابقتها على الأرقام الثابتة على نفس السندات لظهر لها أن الاختلاف في ذكر تاريخ الاستحقاق إنما هو مجرد خطأ مادي لا يترتب عليه إعتبار السندات المشار إليها في الخطابين سندات أخرى غير السندات موضوع الدعوى والتي تم الإتفاق على سحبها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص أن السندات المشار إليها في الخطابين المقدمين من الطاعن هي سندات أخرى غير السندات المطالب بقيمتها في الدعوى الحالية من إختلاف تواريخ استحقاق السندات الأولى عن تواريخ السندات الأخيرة ولما كان هذا الاستخلاص هو استخلاص موضوعي سائغ سيما وأن البين من مطالعة هذين الخطابين أنه فوق إختلاف تواريخ الاستحقاق فإن قيمة السندات المشار إليها فيهما والتي تستحق في اليوم الثامن من أشهر يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩٥٧ هذه القيمة تختلف أيضا عن قيمة السندات المطالب بها في الدعوى الحالية — لما كان ذلك، وكان ما يقوله الطاعن من أن الإختلاف في تواريخ الاستحقاق يرجع إلى مجرد خطأ مادي غير مؤثروا أنه لم تقم بينه وبين مصانع نسلر سوى المعاملة التي حررت بشأنها هذه السندات هو دفاع موضوعي لم يسبق التمسك به أمام محكمة الإستئناف فلا يصح إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون والقصور في التسيب، ذلك أنه قرر أن الطاعن لا يستطيع التمسك



في مواجهة البنك المظهر إليه (المطعون ضده) بالدفع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر تأسيسا على أن التظهير الصادر للبنك المطعون ضده وإن كان تظهيراً تأمينياً إلا أنه تظهير ناقل للملكية يعطى للحامل كافة الحقوق التي ترتب على التظهير الناقل للملكية وفي مقدمتها تطهير الدفع ، وهذا من الحكم خطأ لأن التظهير التأميني لا ينتقل ملكية الورقة للمظهر إليه وإنما يأخذ حكم التظهير الناقل للملكية فيما يتعلق بتظهير الورقة التجارية من الدفع بالنسبة للحامل حسن النية ، وحسن النية في هذا الخصوص ينتفى بمجرد علم الحامل بوجود الدفع ، وإذا كان البنك المطعون ضده يعلم بظروف الصفقة التي حررت بثمنها السندات الإذنية موضوع الدعوى بدليل ما جاء في خطاب مندوب الحارس العام إلى الطاعن بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ من أن البنك المطعون ضده وافق بخطابه المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٥٨ المرسل للحارس على سحب السندات المذكورة كما وأن البنك لم يقيم بالمطالبة بقيمة السندات في مواعيد استحقاقها ولم يحزر بشأنها بروتستو عدم الدفع في الميعاد ، بل رفع دعوى عادية بالمطالبة بقيمتها بعد مضي سنتين على ميعاد الاستحقاق فإن البنك يكون سيء النية ويضيف الطاعن أن السندات المشار إليها كانت قد حوت إلى بنك القاهرة (المطعون ضده) من بنك الدولة الأثيوبي بعد الاتفاق على سحبها وعدم المطالبة بقيمتها ، الأمر الذي يقطع بسوء نية المطعون ضده وأنه إذ لم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق واقعة موافقة البنك المطعون ضده على سحب السندات الإذنية وهي واقعة لو ثبتت ينتفى معها حسن نية البنك فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور علاوة على خطئه في القانون على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان التظهير التأميني لا ينتقل ملكية الحق الثابت في الورقة إلى المظهر إليه وإنما يظل هذا الحق للمظهر الراهن للورقة إلا أن هذا التظهير يعتبر بالنسبة للدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث آثاره وفي مقدمتها تطهير الورقة من الدفع بحيث لا يجوز لهذا الدين التمسك في مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر — لما كان ذلك ، فإن مراتبه الحكم المطعون فيه على التظهير التأميني الصادر للبنك المطعون ضده من تطهير الدفع يكون صحيحاً في القانون

ولا يعيب الحكم تقريره بأن التظهير التأميني هو تظهير ناقل للملكية ما دام هذا التقرير لم يكن له أثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم — لما كان ذلك، وكان حسن النية مفترضا في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية أو تظهير تأميني وعلى المدعى إذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء تقض هذه القرينة بالدليل العكسي وكان كل ما ساقه الطاعن أمام محكمة الموضوع للتدليل على سوء نية البنك المطعون ضده هو أن هذا البنك قد وافق على سحب السندات المطالب بقيمتها وقدم الطاعن تأييدا لذلك الخطابين المشار إليهما في السبب الأول وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية — وعلى ما سلف بيانه في الرد على ذلك السبب — إلى أن السندات المشار إليها في هذين الخطابين والتي وافق البنك على سحبها هي سندات أخرى غير السندات المطالب بقيمتها في الدعوى الحالية، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يحل الرد على كل ما قدمه الطاعن لمحكمة الموضوع من أدلة على سوء نية البنك وكان ما تضمنه هذا السبب من قرائن أخرى للتدليل على سوء نيته لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من ثلاثة وجوه يحصل الوجه الأول منها في أن الحكم المذكور أخطأ في القانون إذ طبق على واقعة الدعوى قاعدة التظهير من الدفع ، مع أن هذه القاعدة لا تنطبق إلا على دعاوى التي تقوم على الإلزام المصرفي ، وأن الدعوى الحالية هي دعوى مطالبة أصلية لم تكن مبنية على الإلزام المصرفي مما لا يجوز أن تطبق عليها هذه القاعدة ، خصوصا إذا روعي أن البنك المطعون ضده كان حاملا مهما لا لعدم قيامه بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الإستحقاق ، كما أنه لم يقوم بعمل كميالة رجوع على من ظهر إليه السندات موضوع المطالبة ، ولم يرفع عليه دعوى رجوع ولم يعلنه بالضمان خلال المدة القانونية بل تنازل عن اختصاص مصانع نسلر التي ظهرت له السندات وأنه لذلك يجوز للطاعن أن يتمسك قبل المطعون ضده بكافة الدفعات التي كان يصح أن يتمسك بها في مواجهة المظهر .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود بأن إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع وفي اتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة التي حددها قانون



التجارة لا يسقط حقه في الرجوع على المدين الأصلي كما لا يحول هذا الإهمال دون تحصن حامل الورقة قبل هذا المدين بقاعدة تطهير الورقة من الدفع متى كان هذا الحامل حسن النية وإذا لم ينازع الطامن أمام محكمة الموضوع في أن السندات الإذنية المطالب بها في الدعوى الحالية هي أوراق تجارية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ طبق عليها قاعدة التطهير من الدفع ، ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي في الوجه الثاني من هذا السبب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه كان ينبغي على محكمة الاستئناف أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بتكليف بالحضور لأن الشارع قد أوجب أن تتبع في شأنها طريق أوامر الأداء المقررة في المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات ، وإذا كان البنك المطعون ضده قد برر في البداية عدم التجاؤه إلى طريق أوامر الأداء بأنه اختص المظهر فإن المطعون ضده قد تنازل بذلك عن خاصية هذا المظهر مما يجعل المطالبة موجهة إلى صاحب السند وحده وهو ما يقتضي عدم قبولها لعدم اتباع طريق أمر الأداء .

وحيث إن النعي بهذا الوجه غير سديد ذلك أنه يبين من الفقرة الثانية من المادة ٨٥١ من قانون المرافعات أن الدائن بورقة تجارية لا يلتزم باتباع طريق الأمر بالأداء إلا إذا أراد الرجوع فقط على صاحب الورقة التجارية أو المحرر لها أو القابل لها ، أما إذا أراد الرجوع على غير هؤلاء كالمظهرين أو أراد أن يجمع بين الساحب أو المحرر أو القابل وبين غيرهم باعتبارهم جميعاً ملتزمين بالتضامن ، فإنه ينبغي عليه أن يسلك الطريق العادي لرفع الدعاوى ، ولا تكون طلباته الموجهة إليهم جائزة الإقتضاء بطريق أمر الأداء ، ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه بتكليف بالحضور على الطامن باعتباره محرر السندات وعلى شركة مصانع نسلر التي قامت بتطهير هذه السندات فإنه يكون قد سلك الطريق القانوني في رفعها ولا يؤثر في ذلك تنازله عن خاصية المظهر أثناء سير الدعوى إذ متى رفعت الدعوى بالطريق الصحيح فإنه لا يؤثر في صحتها ما يطرأ عليها من تغيير في الخصوم بعد رفعها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .



وحيث إن الوجه الثالث من هذا السبب يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون ، ذلك أنه قضى بصحة التظهير الصادر من مندوب الحراسة على مصانع نسلر وبعد مخالفة ذلك للأمر رقم ٥ سنة ١٩٥٦ في حين أن الثابت في الدعوى أن التظهير قد تم دون ترخيص من وزير المالية والاقتصاد أو من الحارس المختص وفقا لما تقضى به المادة ١٢ من الأمر المذكور ، وأنه لذلك يتمتع على الطاعن باعتباره مدينا لأحد الأشخاص الخاضعين لهذا الأمر الوفاء بالدين إلى غير الحارس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص ما يأتي ” وحيث إنه بالنسبة لما أثاره المستأنف ( الطاعن ) بخصوص الأمر رقم ٥ سنة ١٩٥٦ ومدى إنطباق أحكامه على السندات موضوع الدعوى والتظهير الخاصة بها ، فالثابت من الإطلاع على التظهير الخاصة بها أنها صدرت في ١٩/١٢/١٩٥٦ من مندوب الحراسة على مصانع نسلر وهو نفس الشخص الذي كانت تدور المكاتبات بينه وبين المستأنف بخصوص رسالتين من الروائح (مستند رقم ١٢ و١٠ حافظه المستندات المعلاة برقم ٦ من ملف الإستئناف ) ومن ثم فقد تم التظهير وفقا للقانون وبما لا يخالف الأمر رقم ٥ سنة ١٩٥٦ ” ولما كانت المادة الثانية عشرة من الأمر المذكور تنص على أن يعتبر باطلا بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفا لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به وزير المالية والاقتصاد أو الحارس المختص — ومفاد ذلك أن للحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في هذه المادة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الأوراق أن مندوب الحارس على مصانع نسلر هو الذي وقع على التظهير الخاصة بالسندات الإذنية موضوع الدعوى ، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يدل على أن هذا المندوب ليس له صفة النيابة عن الحارس المختص في التوقيع على التظهير ، فإنه لذلك يكون النعى بهذا الوجه طاريا عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الحليم ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صديق البشيرى .

( ١٩٥ )

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ القضائية :

( ا ) دعوى . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ” . ” قوة الأمر  
المقضى ” . حكم .

طلب تثبيت ملكية منقولات رفضت بشأنها من قبل دعوى استرداد أشياء  
محجوزة . الاستناد فى الدعوى إلى عقد بيع . توافر وحدة الخصوم والسبب  
والموضوع . لا يمنع من ذلك عدم اختصاص الحائز فى دعوى تثبيت الملكية .  
اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى لمن كان خصما فى الدعوى التى صدر فيها .

( ب ) حكم . ” حجية الحكم ” . قوة الأمر المقضى . حراسة .

اختصاص المورث فى الدعوى . الحكم الصادر فيها له قوة الأمر المقضى  
بالنسبة للحارس على تركته إذا اختصم فى دعوى تالية بهذه الصفة .

( ج ) دعوى . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ” .

القضاء — بحق — بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا . ليس لمحكمة  
الموضوع أن تعرض لأوجه الدفاع الموضوعية .

١ — إذا كان الطاعن يطلب فى الدعوى التى رفعها على المطعون ضده  
تثبيت ملكيته لذات المنقولات التى طالب بملكيتها لها فى دعوى سابقة ( دعوى  
استرداد أشياء محجوزة ) ويستند فى طلباته إلى عقد البيع سنده فى تلك الدعوى  
السابقة التى مثل فيها الطاعن ( كسترد ) ومورث المطعون ضدهم ( كمدين )  
فإن وحدة الخصوم والسبب والموضوع تكون متوافرة بين الدعويتين ولا يمنع

من ذلك عدم اختصاص الحاجز في الدعوى الثانية إذ أن ذلك لا يمنع من اكتساب الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة لمن كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الثانية لسبق الفصل فيها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٢ — متى كان المورث قد اختصم في دعوى فإن الحكم الصادر فيها تكون له قوة الأمر المقضى بالنسبة للمخاض على تركته إذا اختصم في دعوى تالية بهذه الصفة .

٣ — متى انتهت محكمة الموضوع — بحق — إلى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا فإنه لا يكون لها بعد ذلك أن تعرض لما قدمه المدعى من أوجه دفاع موضوعية ، ومن ثم فلا يصح أن يطعن على حكمها بأنه أغفل بحث هذه الأوجه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٠١ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة على المطعون ضدهم وانتهى فيها إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيته للمنتقولات الميمنة بصحيفة تعديل الطلبات وإلزام المطعون ضده الأول بتسليمها إليه عينا أو دفع قيمتها البالغ قدرها خمسة عشر ألف جنيه وقال شرحا لدعواه إنه فوجئ بنشرة في جريدة الأهرام بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦١ بإشهار بيع المنتقولات المذكورة بناء على طلب المطعون ضده الأول بصفته حارسا قضائيا عليها وأنه لما كانت هذه المنتقولات مملوكة له — أى للطاعن — بموجب عقد بيع صادر إليه من المرحوم محمد أحمد حمد الله مورث المطعون ضدهم هذا الأول بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ وثابت التاريخ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ فقد أقام دعواه بطلباته



سابقة الذكر — دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق وقال شرحا لدفعه إن وريثة المرحوم الفريق إبراهيم عطا الله كانوا قد أوقعوا حجرا تنفيذيا على المنقولات محل النزاع لدين لهم على المرحوم محمد أحمد حمد الله مورث باقي المطعون ضدهم فأقام الطاعن الدعوى رقم ٤٦٧٠ سنة ٥٦ كلى القاهرة على الحاجزين والمدين محمد أحمد حمد الله ( مورث المطعون ضدهم عدا الأول ) طلب فيها الحكم بأحقته لهذه المنقولات وإلغاء الحجز الموقع عليها مستندا في ذلك إلى ذات عقد البيع الذى يستند إليه في دعواه الحالية وقضى ابتدائيا لصالحه لكن محكمة الاستئناف ألغت هذا الحكم في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق القاهرة وقضت برفض دعوى الاسترداد وأسست قضاءها على ما ظهر لها من عدم جدية عقد البيع سند الطاعن — وبتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق القاهرة — استأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد الاستئناف برقم ٨٨٣ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها إلى أن للحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٧٧ ق القاهرة حجية في الدعوى الحالية مع أنه بمراجعة صورة هذا الحكم المقدمة من المطعون ضده الأول يبين أن الخصومة في الاستئناف المذكور كانت بين السيدة زكية السيد خطاب وسعيد إبراهيم عطا الله وعبد المنعم إبراهيم عطا الله وجمال الدين إبراهيم عطا الله واسماعيل صلاح الدين وفتحية إبراهيم عطا الله ومحضر أول محكمة الزيتون وهؤلاء جميعا لا تربطهم أية صلة بالخصوم في الدعوى الحالية ، كما يبين أيضا أن الموضوع والسبب في الدعوى بين مختلفان تمام الاختلاف ومن ثم فإن الحكم السابق صدوره في الاستئناف

رقم ٧٤ لسنة ٧٧ ق القادرة لا تكون له أية حجية في الدعوى الحالية ولا ينهض أيضا قرينة على عدم ملكية الطاعن للمقولات محل النزاع فيها وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بالحكم الصادر في الاستئناف المذكور واعتبر أن له حجية في الدعوى الحالية وعلى هذا الأساس قضى بعدم جواز نظرها فإنه يكون مخطئا في القانون.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فقد أسس قضاءه بذلك على قوله "إنه بالاطلاع على صحيفة الدعوى رقم ٤٦٧٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة والحكم الصادر فيها وفي الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق يبين أن الدعوى رفعت من المستأنف (الطاعن) ضد ورثة المرحوم إبراهيم عطا الله ومورث المستأنف عليهم عدا الأول (المطعون ضدهم عدا الأول) وقد طلب فيها المستأنف (الطاعن) الحكم بأحقية للمقولات المبيعة له من مورث المستأنف عليهم (المطعون ضدهم عدا الأول) بمقتضى عقد البيع موضوع الدعوى الحالية وقال المستأنف (الطاعن) في صحيفة إنه بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ أوقع ورثة المرحوم إبراهيم عطا الله الحجز التنفيذي على المقولات المبيعة بالصحيفة وفاء لمبلغ ١٢٧٤ ج و ١٤٠ م يداينون به مورث المستأنف عليهم في الاستئناف الحال (المطعون ضدهم عدا الأول) وأن هذه المقولات والآلات مملوكة له بمقتضى عقد البيع الذي يرتكن إليه في الدعوى الحالية والصادر إليه من المدين والثابت التاريخ وقد قضت المحكمة بأحقية هذه المقولات وإلغاء الحجز الواقع عليها فاستأنف الحاجزون وهم ورثة إبراهيم عطا الله هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق واختصموا فيه المستأنف (الطاعن) باعتباره مستردا ومورث المستأنف عليهم في الاستئناف الحال وهو المرحوم محمد أحمد حمد الله واستند المستأنف (الطاعن) في دفع دعوى الحاجزين إلى عقد البيع الذي يتمسك به في استئنافه الحال وقضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف (الطاعن) وقالت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها ما يلي: وحيث إنه إذ كان ما انكشفت عنه الأوراق المقدمة من المستأنفين واضح الدلالة على أن المدين المستأنف عليه الأول (مورث المطعون ضدهم عدا الأول) قد تعمد بشتى الوسائل عرقلة تنفيذ الحكم الصادر عليه لصالح مورث



المستأقنين ولما لم يجده ما رفعه من إشكال لإيقاف البيع أقام أخوه المدعى ( الطاعن ) فى الدعوى الحالية دعوى الاسترداد المقيمة برقم ٣٨٠٣ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة والمقضى برفضها ابتدائيا واستئنافيا تأسيسا على تخلفه عن تقديم ما يدل على حيازته للعين المتوقعة فيها الجرز وهذه العين هى ذاتها المخزن المتوقع الجرز على المحجوزات موضوع الدعوى الحالية فيه - أو ما يدل على ملكيته لكل أو لجزء مما حجز عليه فيها أو ما يدل على أنه يتمتع حرفة المقاوله التى زعمها لنفسه . وإذا كان عقد البيع الذى يرتكن إليه المستأنف عليه الثانى ( الطاعن ) فى تدعيم دعواه وقد انصب من ناحية على آلات قدر ثمنها بثلاثة آلاف جنيه ومهياة للبيع لم يقترن بأى مظهر من مظاهر الحيازة الفعلية والتجارية من قيد بالسجل التجارى أو وفاء الضرائب أو حتى ما يدل على الوفاء بإيجار المخزن المتوقع الجرز به وكان الركون إليه فى إثبات الحيازة من ناحية أخرى يتنافى مع ما أسس عليه الحكم الصادر فى دعوى الاسترداد سالفة الذكر هذا إلى أن المدعى ( الطاعن ) لم يتقدم بعقد البيع سالف الذكر عند نظر الاستئناف المرفوع به فى تلك الدعوى وفى تاريخ لاحق لعقد البيع مما ينكشف من عدم جدية هذا العقد وأنه إنما حرر بينه وبين أخيه المدين ليكون أداة لعرقلة التنفيذ فإن مؤدى ذلك أن تكون هذه الدعوى على غير أساس صحيح " وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه على النحو السابق الأسباب التى قام عليها الحكم السابق صدوره فى الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق قرر فى الحكم المطعون فيه الآتى : " ومن حيث إن هذا الذى ذكرته محكمة الاستئناف فى الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق الذى شمل بين خصومه المستأنف الحالى ( الطاعن ) وقد كان فى الاستئناف المذكور مستأنفا عليه رقم ٢ ومورث المستأنف عليهم فى الاستئناف الحالى ( المطعون ضدهم عدا الأول ) وقد كان مستأنفا عليه فى الاستئناف المذكور رقم ١/ ، قد قطع بأن عقد البيع الذى يتمسك به المستأنف الحالى فى الدعوى الحالية ( الطاعن ) والذى كان عماد دفاعه فى الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق هو عقد صورى حرر بين المستأنف ( الطاعن ) وأخيه مورث المستأنف عليهم ( المطعون ضدهم عدا الأول ) بقصد عرقلة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد أخيه وأن هذا العقد لم يقترن بالحيازة الفعلية أو التجارية وأنه لم يتخذ أى مظهر من مظاهر البيع الجدى إذ أن عقد الإيجار قد ظل باسم البائع وصار يدفع الإيجار بإسمه وأن الضرائب حتى بعد البيع كان يؤديها البائع إلى غير ذلك من القرائن التى ساقها الحكم الصادر



الإستئناف المذكور — ومن حيث إنه غير صحيح ما ذكره المستأنف ( الطاعن ) في دفاعه في الدعوى الحالية من أن هذه الدعوى تختلف في خصومها عن الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق إذ أن الخصوم في الدعوى الحالية هم المستأنف ( الطاعن ) وورثة المرحوم محمد أحمد حمد الله ( المطعون ضدهم عدا الأول ) والخصوم في الإستئناف المذكور هم المستأنف ( الطاعن ) ومورث المستأنف عليهم في هذا الإستئناف وهو المرحوم محمد أحمد حمد الله ، وإن كان قد شمل الاستئناف المذكور خصوما آخرين إلا أن خصوم الاستئناف الحالي هم أنفهم خصوم الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق . وأما عن الموضوع والسبب فهما متفقان أيضا بين الاستئنافين إذ أن دفاع المستأنف الحالي ( الطاعن في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق كان يقوم أساسا على عقد البيع موضوع الدعوى الحالية وكان يطلب في الدعوى السابقة تثبيت ملكيته للمنقولات التي يطلب تثبيت ملكيته لها في الدعوى الحالية ويستند إلى نفس السبب وهو عقد البيع ، فالاستئناف الحالي يتفق خصوما وموضوعا وسببا مع الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق ويكون الدفع المبدى من المستأنف عليه الأول ( المطعون ضده الأول ) بعدم جواز نظر الدعوى في الاستئناف الحالي لسبق الفصل في النزاع الذي يدور حوله في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق في محله قانونا طبقا للمادة ٤٠٥ مدني ويكون الحكم المستأنف إذ قضى بقبول هذا الدفع قد أصاب في تطبيق القانون ويتعين تأييده “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أن الثابت مما سلف بيانه من أسباب الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية للحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق المودعة ملف الطعن أن الحكم المذكور قد صدر في خصومة مثل فيها الطاعن ومورث المطعون ضدهم عدا الأول وورثة المرحوم إبراهيم عطا الله وكان الطاعن يطلب فيها تثبيت ملكيته للمنقولات موضوع الدعوى الحالية استنادا إلى أنه تملكها بطريق الشراء من مورث المطعون ضدهم عدا الأول بالعقد المؤرخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ والثابت التاريخ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ فقضى الحكم الاستئنافي المذكور برفض دعواه وأقام قضاءه بذلك على أن هذا العقد صوري صورية مطلقة وأن هذه المنقولات لا زالت على ملك مورث المطعون ضدهم عدا الأول . ولما كانت الخصومة في الدعوى الحالية قائمة بين الطاعن والمطعون ضدهم و يطلب فيها الأول تثبيت ملكيته لذات المنقولات التي طالب بملكته لها في الدعوى السابقة ويستند

في طلباته إلى ذات عقد البيع منته في تلك الدعوى ، فإن وحدة الخصوم والسبب والموضوع تكون متوافرة في الدعويين كما قرر الحكم المطعون فيه ولا يقدح في ذلك كون المطعون ضده الأول لم يكن خصما في الدعوى السابقة وأن ورثة المرحوم إبراهيم عطا الله لم يختصموا في الدعوى الحالية . ذلك أن المطعون ضده الأول مختصم في الدعوى الحالية بصفته حارسا على تركة المرحوم محمد أحمد حمد الله مورث باقي المطعون ضدهم ، ومادام أن هذا المورث كان مختصما في الدعوى السابقة فإن الحكم الصادر فيها تكون له قوة الأمر المقضى بالنسبة للمطعون ضده الأول بصفته تلك . كذلك فإن عدم اختصاص ورثة إبراهيم عطا الله في الدعوى الحالية لا يمنع من اكتساب الحكم السابق المذكور قوة الأمر المقضى بالنسبة لمن كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها في الاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٧ ق يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الوقائع وفي تكييفها والقصور في التسييب . وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قد جاوزت حدود اختصاصها إذ تصدت لموضوع الدعوى في أسباب حكمها وهو ما لم يطلبه الخصوم منها ، وأنه استند في دعواه إلى عقد البيع المؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ والثابت التاريخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الصادر له من أخيه مورث المطعون ضدهم عدا الأول وهذا العقد قد نشأ صحيحا وملزما لطرفيه وقد نفذ فعلا وأن البائع وورثته من بعده ملزمون بضمان التعرض وضمان الاستحقاق ، كما استند إلى أنه يجوز المنقولات المبيعة له حيازة فعلية صحيحة وأن المطعون ضده الأول خالف أحكام القانون وخرج عن حدود اختصاصه كحارس قضائي وخالف منطوق الحكم الذي قضى بإقامته حارسا عندما أقدم على الشهر عن بيع المنقولات المذكورة ثم باعها فعلا وقبض مبالغ طائلة لم يقدم عنها حسابا للطاعن باعتباره مالكا . لكن الحكم المطعون فيه لم يبحث دفاعه هذا ولم يرد عليه .

وحيث إنه عن قول الطاعن بأن محكمة الاستئناف جاوزت حدود اختصاصها بأن تصدت لموضوع الدعوى دون أن يطلب منها الخصوم ذلك فردود بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وهي بصدد الفصل في الدفع بعدم

جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، استعرضت — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — أسباب الحكم الصادر في الدعوى السابقة للتحقق من إوحدة الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين وانتهت من ذلك إلى توافر هذا الشرط ، وإذ كان ما أوردته محكمة الإستئناف في هذا الخصوص وما نقلته عن الحكم الصادر في الدعوى السابقة أمرا لازما للفصل ، في الدفع فإن النعى عليها بأنها قد جاوزت في ذلك حدود إختصاصها يكون غير صحيح . أما قول الطاعن بأن محكمة الإستئناف لم تبحث دفاعه بشأن صحة عقد بيع المنقولات والآثار المترتبة عليه وعلى حيازته لهذه المنقولات نفاذا لهذا العقد وأن الحارس القضائي جاوز حدود إختصاصه ببيعه لها ، فإن هذا القول منه مردود بأن محكمة الموضوع وقد انتهت بحق على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول إلى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا فإنه ما كان لها بعد ذلك أن تعرض لما قدمه الطاعن من أوجه دفاع موضوعية في الدعوى الحالية . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس أيضا .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق ، محاميل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الحليم ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وجاس حلى عبد الجواد ،  
ومحمد صدق البشيني .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إجارة . ” التزامات المؤجر ” . نظام عام .

الزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . إلتزامه أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية  
دون الترميمات التأجيرية . نص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على هذا الإلتزام  
لا يتعلق بالنظام العام . جواز الإتفاق على ما يخالفه . مثال في الإلتزام بصيانة المصعد  
بالعين المؤجرة .

(ب) عقد . ” تفسير العقد ” . تفسير .

تفسير الشرط الوارد بالعقد . أخذ الحكم بالمعنى الظاهر لدلوله باعتبار أنه هو الذى  
قصده المتعاقدان . لا يعقب على هذا التفسير .

١ - وإن أوجبت المادة ٥٦٧ من التقنين المدني على المؤجر أن يتعهد  
العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التى سلمت بها وأن يقوم فى أثناء الإجارة  
بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية ، إلا أنها نصت فى فقرتها  
الرابعة على جواز تعديل هذا الإلتزام باتفاق خاص بقولها ” كل هذا ما لم يقض  
الإتفاق بغيره ” مما مؤداه أن أحكام المادة ٥٦٧ المذكورة ليست من النظام  
العام ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا استند فى قضائه إلى ما نص عليه بعقد  
الإيجار من أن إستعمال الطاعتين ( المستأجرين ) للمصعد من قبيل التسلخ ولا يرتب  
لها حق فى ذمة المؤجر فإنه ، لا يكون قد خالف القانون إذ أن هذا الشرط  
لا يخالفه فيه القانون أو النظام العام .

٢ - متى إلزم الحكم المطعون فيه في تفسيره للشرط الوارد بالعقد المعنى الظاهر لدلوله وضمن أسبابه أن هذا المعنى هو الذى قصده المتعاقدان فإنه لا معقب عليه في هذا التفسير .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضده الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة طلبا فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٣٨٣ ج و ٣٠٥ م وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية وقالوا في بيان دعواهما إن كلا منهما يستأجر شقة بالطابق الأخير من العمارة التى يملكها المطعون ضده بشارع دار الشفاء رقم ١٨ بجاردن سيتى من مدة تزيد على سبع سنين وأنه كان ملحوظا عند التعاقد أن العمارة مصممة كهربائيا يستعمله المستأجرون فى الصعود والنزول وتضمن عقد الإيجار شرطا فى البند الثالث والعشرين منه على أن استعمال المصعد مخصص لمستأجرى الدورين الثانى والثالث وقد استمر المؤجر قائما بصيانة المصعد إلى أن توقف عن العمل فى أوائل شهر مايو سنة ١٩٦١ ولم يتم باصلاحه بالرغم من التنبيه عليه مما اضطر معه الطاعنان إلى أن يقيم عليه الدعوى رقم ٥٦٠٥ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة بطلب وضع هذا المصعد فى الحراسة القضائية وإقامة الشركة المصرية للصيانة حارسا قضائيا عليه . وبتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة المستعجلة بفرض الحراسة على المصعد وإقامة الشركة المذكورة حارسا عليه وكلفت الطاعنين بإيداع أمانة قدرها ٢٦٠ ج خزانة المحكمة لحساب الشركة لتتولى إصلاحه فقاما بإيداعه وإذا اعتذرت الشركة عن قبول الحراسة فقد قضت المحكمة فى الدعوى رقم ٦٨٨١ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة باستبدال الخبير فؤاد مصطفى بها - وقد تسلم هذا الحارس المصعد وقام بإصلاحه . ولما كان الطاعنان قد أصابتهما أضرار مادية وأدبية بسبب إمتناع المطعون ضده

عن إصلاح المصعد فقد أقاما عليه دعواهما بطلب تعويضهما عن هذه الأضرار وهي تقدر بالمبلغ المرفوعة به الدعوى . وقد أجاب المطعون ضده على الدعوى بأن استعمال المصعد ليس حقا للمستأجر ولكنه كان بطريق التسامح وأن نص العقد صريح في ذلك فلا يجوز الإنحراف عنه . وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى — استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٣٠ سنة ٨٠ قضائية وبتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وأثناء نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل الأول والثانى منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن المؤجر ملتزم بحكم المادة ٥٦٤ من التقنين المدنى بأن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصالح معها بأن تفى بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين و يترتب على ذلك أن المؤجر يلتزم بأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . وأنه وإن كان النص قاصرا على العين المؤجرة إلا أنه يسرى أيضا بالنسبة لما يعتبر قانونا أنه من ملحقاتها وإذا كان الثابت أن المطعون ضده هو الذى منع توصيلة التيار الكهربائى عن المصعد في وقت كان فيه هذا المصعد صالحا للعمل ولم تكن إدارة الكهرباء قد غيرت الفولت بعد فإن المطعون ضده يكون قد ارتكب مخالفة صريحة لإلزاماته التى نص عليها القانون فيما يختص بتمكين المستأجر من الانتفاع وفى أن يمتنع هو عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وملحقاتها . وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما أخطأ أيضا عندما رفع من كاهل المؤجر عبء تعهد المصعد الكهربائى بالصيانة ذلك أنه طالما أن هذا المصعد يعتبر من ملحقات العين المؤجرة كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه فإن المؤجر يكون ملتزما بأن يتعهد بالصيانة ليكون دائما في حالة تصالح معها لأن يفى بما أعد له من المنفعة . وإذا كان نص المادة ٥٦٧ مدنى جاء قاصرا على العين المؤجرة



دون مالحقاتها فإن الفقه والقضاء مجمعان على أن إلتزام المؤجر بالصيانة يشمل العين المؤجرة كما يشمل كل ما يعتبر ملحقا بها ومخصصا لمنفعتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى مانص عليه بمقد الإيجار من أن استعمال الطاعنين للمصعد إنما كان من قبيل التسامح دون أن يرتب ذلك لهما حقا في ذمة المؤجر وهذا الذي استند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ أنه أعمل شرائط عقد الإيجار التي اتفق طرفاه على أن تكون هي التي تحكم علاقة كل منهما مع الآخر وليس فيها ما يخالف النظام العام أو القانون، ذلك أن المادة ٥٦٧ من التقنين المدني وإن أوجبت على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيلية إلا أنها نصت في فقرتها الرابعة على جواز تعديل هذا الإلتزام باتفاق خاص بقولها "كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره" مما مؤداه أن أحكام المادة ٥٦٧ المذكورة ليست من النظام العام ، ومن ثم يكون النعى بهذين السببين لا أساس له من القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسيره للبند الثالث والعشرين من عقد الإيجار بأنه صريح في إعفاء المؤجر من مسئولية تعهد المصعد الكهربائي بالصيانة وأن هذا الإعفاء غير مخالف للنظام العام أو الآداب ، ومن ثم يجب العمل على مقتضاه طالما أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى ذلك ووجه الخطأ في هذا التفسير أنه لا يتفق وإرادة المتعاقدين إذ أن نص البند الثالث والعشرين المذكور صريح في أن استعمال المصعد الكهربائي مخصص لمستأجرى الدورين الثانى والثالث فقط ويقصد الصعود ومعنى ذلك أن المؤجر قد أعطى للمستأجر فى هذين الدورين الحق فى استعمال المصعد وطالما أن للمستأجر حقا فلا يمكن أن يوصف هذا الحق بأنه مجرد تسامح من المالك إذ أن ماجرى عليه عرف الناس فى التعامل هو أن المصعد الكهربائى فى عمارة سكنية مخصص دائما لمنفعة المستأجرين يضاف إلى ذلك أن المؤجر ظل يتعهد المصعد بالصيانة منذ إنشاء العمارة فى سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٦١ وليس من شك فى أن قيام المؤجر بالصيانة طوائى هذه المدة قد ولد لدى المستأجر الاعتقاد بأن انتفاعه بالمصعد لم يكن مجرد منحة من المؤجر ، وهذا السلوك من الجانبين

في هذه المدة الطويلة هو الذي يحكم علاقتهما الآن في خصوص هذا المصعد — وليس العقد — فقد تضمن العقد شروطا معينة . وكان التنفيذ طوال هذه المدة التي تزيد على الثلاثين عاما على نحو يخالف ما هو متفق عليه بالعقد فهذا العقد ينص على استعمال المصعد في الصعود — فأصبح يستعمل في الصعود والهبوط وهو ينص على أن استعمال المصعد مخصص للدورين الثاني والثالث فأصبح سكان الدور الأول فوق الأرضى يستعملونه كذلك صعودا وهبوطا — واستمر المالك طيلة ثلاثين عاما ملتزما بالصيانة وهو الذي يقوم بدفع تكاليف الإصلاح من ماله الخاص فأصبح ما استقر عليه التعامل بين الجانبين هو المرجع لحل أى خلاف بينهما في خصوص المصعد ولم يعد من الجائز على الإطلاق الرجوع إلى العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائي قال في معرض تفسير الشرط المتنازع عليه ” وحيث إن البند ٢٣ من عقد الإيجار الصادر لكل من المدعين (الطاعنين) نص على أنه من المفهوم صراحة أن استعمال المصعد لمستأجرى الدورين الثاني والثالث لا يرتب في ذمة المؤجر حقا وإنما مجرد تسامح من قبله دون أية مسئولية عليه لأى سبب من الأسباب وخاصة في حالة الحوادث أو التعطيل “ وترى المحكمة أن هذا النص وفقا لقواعد التفسير الواردة في المادة ١٥٠ مدني صريح في أن إرادة المتعاقدين انصرفت عند التعاقد إلى أن استعمال المستأجرين — ومن بينهم المدعين — للمصعد هو من باب التسامح من المؤجر وليس حقا لهما وبعبارة أخرى ليس هناك إلزام قانوني على المؤجر بوجوب عليه أن يقوم بتشغيل المصعد أو بإصلاحه إذا ما أصابه تلف وتوقف عن العمل نتيجة لهذا التلف . وقال في موضع آخر ” ولا يتمدح في سلامة هذا النظر الذي انتهت إليه المحكمة أن المدعى عليه (المطعون ضده) سبق أن قام بإصلاح المصعد لأن قيامه بذلك الإصلاح لا يلقى عليه إلزاما ولا ينشئ للمدعين حقا في هذا الشأن لأن ما يقوم به الشخص على سبيل التسامح لا يمكن أو يصح أن يتقل كاهله أو يربطه بالإلزام “ وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب وأضاف إليها ” وحيث إن أسباب الاستئناف مردودة بما جاء بأسباب الحكم المستأنف بحق وبما هو ثابت بالبند الثالث والعشرين من كل من عقدي



المستأنفين ( الطاعنين ) من أن استعمال المصعد من باب التسامح ولا شك أن أعمال التسامح لا تكسب حقاً مهما طال الزمان ولا يضار التسامح من جراء تسامحه ولا يؤول هذا التسامح بأنه تعديل لنص العقد إذ أن التعديل يتعين أن يكون بإتفاق الطرفين ورضائهما وليس في ظروف الدعوى وأوراقها ما يمكن الاستدلال به على أن المؤجر قد وافق على تعديل البند ٢٣ من العقد بأن خول المستأجر الحق في استعمال المصعد ولما كان هذا البند من العقد غير مخالف للنظام العام ولا للآداب بل إن القانون قد أجاز له كما هو مدلول الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦٧ من القانون المدني ومن ثم فقد لزم المستأجر حكم العقد إذ العقد شريعة المتعاقدين يلزم طرفه بنصوصه طالما أنها غير مخالفة للنظام العام أو للآداب وطالما أنها واضحة الدلالة فإن القاضى مقيد بها إذ لا إجتهد مع وضوح العقد وعمل القاضى يبدأ إذا وجد نص غامض في الكشف عن حقيقة نية الطرفين وقصدهما إستجلاء لهذا الغموض ومن ثم فلا محل لمطالبة المستأنفين ( الطاعنين ) للمستأنف عليه ( المطعون ضده ) برد ما أنفقاه في سبيل تشغيل المصعد من أجر تصليح أو أتعاب محاماة ولا محل لمطالبتهما المستأنف عليه بالتعويض طالما أنهما ليس لهما الحق في استعمال المصعد وإنما إستعمالهما له من قبيل التسامح — ولما كان يبين من عقدي الإيجار المودعين ملف الطعن أن نص البند الثالث والعشرين منها يجرى كالاتى " من المتفق عليه صراحة أن استعمال المصعد الكهربائى مخصص لمستأجرى الدورين الثانى والثالث ويقصد الصعود فقط . وهذا الإستعمال لا يرتب فى ذمة المؤجر حقاً وإنما مجرد تسامح من قبله بدون أية مسئولية عليه لأى سبب من الأسباب وخاصة فى حالة الحوادث أو التعطيل " ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم فى تفسيره لهذا الشرط المعنى الظاهر لمدلوله وضمن أسبابه أن هذا المعنى هو الذى قصده المتعاقدان فإنه لا معقب عليه فى هذا التفسير كذلك فإن محكمة الإستئناف قد نفتت فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة ما إدعاه الطاعنان من حصول تعديل لهذا الشرط ولم تر المحكمة فيما ساقه الطاعنان من قرائن ما يقنعها بحصول هذا التعديل وهى فى إطراحها لهذه القرائن لم تتجاوز حقها الذى لا معقب عليها فيه .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق  
البشيشى .

( ١٩٧ )

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ”الطعن فى الأحكام“ . استئناف . اختصاص .

الحكم بعدم الاختصاص من الأحكام القطعية التى تنتهى بها الخصومة . جواز  
استئنافه على استقلال .

(ب) أهلية . ”عوارض الأهلية“ . ”المحجور عليه للعته“ . عقد .  
بطلان .

ثبوت شيوع حالة العته عند المحجور عليه تكفى لإبطال البيع . علم المشتري بهذه  
الحالة . يكفى تحقق أحد الأمرين : الشيوع أو العلم .

(ج) محكمة الموضوع . ”تقدير حسن النية“ . تقض . ”أسباب الطعن“ .  
”مسائل الواقع“ .

تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التى يستقل بها  
قاضى الموضوع .

١ — الحكم بعدم الاختصاص من الأحكام القطعية التى تنتهى بها الخصومة  
ويجوز استئنافها على استقلال .

٢ — ثبوت شيوع حالة العته عند المحجور عليه يكفى لإبطال البيع الصادر منه  
طبقاً للمادة ١١٤ من القانون المدنى ويعنى ص إثبات علم المشتري بهذه الحالة

لأن هذه المسألة لا تتطلب اجتماع الأمرين معا — الشيوع والعلم — وإنما تكفى بتحقيق أحدهما (١) .

٣ — تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته قيا على محمد حسن زيتون المحجور عليه للعتة أقام على الطاعن والمطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الزقازيق طالبا الحكم ببطلان عقد البيع المشهر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ برقم ٨٥٢٩ الزقازيق فيما تضمنه من بيع المحجور عليه للطاعن أطيانا زراعية مساحتها ١ ف و ٩ ط و ١٠ س و بيع والدته المحجور عليه للمطعون ضدها الثانية أطيانا زراعية مساحتها ٣ ط و ٢١ س مينة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة افتتاح الدعوى واعتبار هذا العقد مع التسجيل كأن لم يكن وتسليم هذه الأطيان . وقال بياننا لدعواه أن المحجور عليه مصاب منذ طفولته بنقص عقل أدى به إلى العتة الذى شاع خبره وعلى الرغم من ذلك فقد باع للطاعن ماساحتها ١ ف و ٩ ط و ١٠ س بعقد أشهر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ فطلب توقيع الحجر عليه للعتة وقد استجابت المحكمة له بحكم نهائى وعيته قيا عليه ولما كان هذا البيع باطلا عملا بالفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدنى وكانت والدته المحجور عليه قد باعت أيضا بالعقد ذاته للمطعون ضدها الثانية ماساحتها ٣ ط و ٢١ س أطيانا زراعية مدعية أنها آلت إليها ميراثا عن ابنها المرحوم أحمد حسن إبراهيم زيتون شقيق المحجور عليه باعتبار أنها ترث ثلث تركته وكان هذا القدر

(١) راجع تقض ١٩٦٦/١٢/٢٩ مجموعة المكتب القنى ص ١٧ ص ٢٠٢٤ .

المبيع قد آل للمحجور عليه ميراثا عن أخيه لأن أمه لا ترث غير السدس ولأن المحجور عليه يرث الباقي تمصيا بعد نصيب الزوجة والأم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر . وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أدخل القيم المطعون ضدهما الثالث والرابع خصمين في الدعوى طالبا صدور الحكم في مواجهتهما حتى إذا ما قضى ببطلان العقد الصادر إلى الطاعن ترتب على ذلك بطلان العقد الصادر إليهما . ودفعت المطعون ضدهما الثانية بعدم اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة للشق الخاص بها إذ أنه يدخل في نصاب القاضي الجزئي . وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لطلب ابطال عقد البيع فيما يتعلق بالقدر المبيع من والده المحجور عليه إلى المطعون ضدهما الثانية واحالته إلى محكمة الزقازيق الجزئية لنظره وبإحالة الدعوى بالنسبة لطلب ابطال عقد البيع فيما يتعلق بالقدر المبيع من المحجور عليه إلى الطاعن لتحقيق ليثبت القيم أن حالة عنه المحجور عليه كانت شائعة وقت إبرام العقد أو أن الطاعن كان على بينة منها وصرحت بالنفي وبعد أن سمعت المحكمة الابتدائية أقوال الشهود اثباتا ونفيا قضت بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ببطلان عقد البيع المسجل برقم ٨٥٢٩ سنة ١٩٥٦ الزقازيق فيما تضمنه من بيع المحجور عليه الأرض الزراعية المينة بالعقد إلى الطاعن واعتباره مع التسجيلات كأن لم يكن وتسليم القدر المبيع إلى القيم (المطعون ضده الأول) وذلك في مواجهة المطعون ضدهما الثالث والرابع . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف المفيد برقم ٢٤٨ سنة ٥ ق مأمورية الزقازيق . وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ أقام قضاءه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى بالنسبة لبيع والده المحجور عليه للمطعون ضدهما الثانية ٣ ط و ٢١ س على أن الدعوى



تتضمن طلبين يستند كل منهما إلى عقد بيع مستقل عن العقد الذي يستند إليه الآخر، وأن ضم العقدین محرر واحد، مما يجعل السبب في كل طلب مختلفا ويكون التقدير باعتبار كل منهما على حدة. ويرى الطاعن أن هذا الذي أقام عليه الحكم المذكور قضاءه بعدم الاختصاص غير صحيح لأن عقد البيع قد خلا مما يدل على أنه يحوى بيعين مستقلين أحدهما صادر من المحجور عليه للطاعن وحده والآخر صادر من والدته المحجور عليه إلى المطعون ضدها الثانية وحدها بل إن نصوص العقد صريحة في أن المحجور عليه ووالدته قد باعا سويا إلى الطاعن والمطعون ضدها الثانية معا أطيانا زراعية مساحتها ١ ف و ١٧ ط و ٥ س بثن قدره ٣٤٤ ج دفعه المشتريان معا إلى البائعين ومن ثم يكون الحكم القاضي بعدم الإختصاص قد أخطأ حين أسند إلى عقد البيع المقضى بطلانه أنه ينطوى على عقدین مستقلين وترتب على هذا الخطأ أن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبر الطاعن وحده هو المشتري للأطيان المبيعة من المحجور عليه وقضى تبعا لذلك بطلان عقد البيع في جميع هذا القدر الذي باعه المحجور عليه. وهو ما أيده الحكم المطعون فيه ولولم يقع الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ في هذا الخطأ لما انتهى الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع والمؤيد بالحكم المطعون فيه إلى القضاء بطلان بيع المحجور عليه بالنسبة لكل الأطيان المبيعة منه.

وحيث إن الطعن بهذا السبب موجه إلى الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ فيما أسس عليه قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طلب بطلان عقد البيع بالنسبة لما تضمنته من بيع والدته المحجور عليه زهرة محمد وهبة إلى المطعون ضدها الثانية ما مساحته ٣ ط و ٢١ س وإذا كان الحكم بعدم الاختصاص هو من الأحكام القطعية التي تنتهي بها الخصومة ويجوز استئنافها على استقلال. وكان هذا الحكم قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى لقوات ميعاد الطعن فيه بالإستئناف إذ يفرض أنه لم يعلن قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من ذلك القانون ينتهي ميعاد استئنافه بمضى ستين يوما من تاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بهذا القانون. وإذا كان ذلك، فإن الطعن فيه بالتقضى يكون غير جائز.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببطلان البيع الصادر من المحجور عليه للطاعن إلى أن هذا الأخير كان يعلم وقت البيع بحالة العته القائمة بالمحجور عليه وأن علمه هذا مستفاد من أمرين هما صلة القربى التي تربطهما وإقامتهما في بلدة واحدة، وأنه لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المحجور عليه يقيم في بلدة كفر الحمام التابعة لمركز الزقازيق وأن الطاعن يقيم في بندر الزقازيق حيث أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى فإن إحدى القرينتين اللتين استند الحكم منهما عقيدته يعلم الطاعن بعته المحجور عليه تنهار ولما كان لا يبين من الحكم المطعون فيه أثر كل قرينة منهما على حدة في تكوين رأيه فإنه يكون باطلا إذ لا يعرف ماذا يكون قضاؤه لو كان قد انكشف له فساد تلك القرينة وأسقطها من التقدير .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه بعد أن استعرض وقائع الدعوى وظروفها وأقوال الشهود إثباتا ونقيا خلص إلى القول "وحيث إن الثابت من أقوال الشهود أن المحجور عليه كان معتوها منذ الصغر أي أنه كان معتوها وقت إبرام العقد المطعون فيه وأن حالة العته كانت شائعة معروفة للكافة" ولما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم في شأن إثبات شيوع حالة عته المحجور عليه ليس محل نعي من الطاعن، وكان ثبوت شيوع هذه الحالة تكفي لإبطال البيع الصادر من المحجور عليه طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدني ، وتغني عن إثبات علم الطاعن بهذه الحالة لأن هذه المادة لا تشترط اجتماع الأمرين معا — الشيوع والعلم — وإنما تكتفي بتحقيق أحدهما . وإذا كان ذلك، فإن ما أورده الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه في صدد التدليل على علم الطاعن بحالة العته بعد إثبات شيوع هذه الحالة يكون استطرادا زائدا يستقيم الحكم بدونه . ومن ثم فإن النعي الوارد على هذه الأسباب الزائدة يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بسريان البطلان على المطعون ضدهما الثالث والرابع اللذين اشتريا من الطاعن القدر المبيع له



من المحجور عليه على أساس أن أثر البطلان لا يقتصر على العلاقة بين المتعاقدين بل يتجاوزهما إلى الغير لأنه يترتب على وجوب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه فيما بين المتعاقدين أن المشتري بعقد باطل يعتبر كأنه لم يملك قط وعلى ذلك لا يستطيع المشتري بيع ما اشتراه لأن فاقده الشيء لا يعطيه . وهذا من الحكم مخالف لما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ من أن البطلان لا يكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى البطلان ولا يشفع للحكم أنه دال بعد ذلك على سوء نية المطعون ضدهما الثالث والرابع المشتريين من الطاعن بما لا يحق لهما معه الإفادة من حكم المادة ١٧ آنفة الذكر ذلك لأنه ظاهر من عبارة الحكم أنه اعتق نظرا قانونيا غير صحيح مؤداه بطلان التصرف الثاني الصادر لأشخاص حسن النية ولو كانت صحيفة دعوى البطلان لم تشهر عملا بقاعدة فاقده الشيء لا يعطيه ولأن الحكم لم يلجأ للتدليل على سوء نية المطعون ضدهما الثالث والرابع إلا للسيرة الجدلالية هادفا من ذلك غلق سبيل الطعن بالنقض على الطاعن . كما أن محكمة الاستئناف تحت تأثير هذا الفهم الخاطئ للقانون لم تكلف القيم على المحجور عليه ( المطعون ضده الأول ) بإثبات علم المطعون ضدهما الأخيرين بعته البائع للطاعن واكتفت بإيراد بعض القرائن الفاسدة للتدليل على سوء نيتهما .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ذلك لأنه بفرض خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من عدم انطباق المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ومن أنه يترتب على بطلان العقد الصادر من المعتوه إلى الطاعن بطلان العقد الصادر من هذا الأخير إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع ولو كانا حسن النية فإن الحكم المطعون فيه مآد بعد ذلك ودلل على سوء نية هذين المطعون ضدهما بقوله " إن هذين المشتريين من المستأنف ليسا حسن النية بأي حال فهما من بلدة كفر الحمام وهي نفس القرية الصغيرة التي كان يعيش فيها المحجور عليه والقيم والتي تستفيض فيها الأنباء عادة نظرا لصغرهما وتشور الشائعات في الحال منبئة عن توقيع الحجر على البائع الأصلي وعن منازعة القيم في هذا العقد الذي أبرمه ناقص الأهلية فإذا عمدا مع ذلك إلى شراء هذا المقدار وإلى تسجيله في خضم هذه الخلافات النائرة وفي وسط هذه المنازعات القائمة بدا جليا أن



مقصدهما هو إثارة العقبات في وجه القيم دون جدال خاصة وأن استقراء تواريخ التداعى تشير إلى أن رفع الدعوى كان في نهاية شهر أبريل سنة ١٩٦٠ ثم بادر المستأنف عليهما الأخيران إلى تسجيل عقدهما في غضون الأيام الأولى من شهر مايو من نفس السنة في الوقت الذي كان الحرق قد وقع وسجل طلبه منذ عام ١٩٥٨ بل أن مسلك هذين المستأنف عليهما في الدعوى الراهنة من صمت صريب ومن نكول عن الدفاع عن موقفهما أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة الاستئنافية دليل على سوء النية " لما كان ذلك ، وكان تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في التدليل على سوء نية المطعون ضدهما الثالث والرابع سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما وكان مقتضى ثبوت سوء نية المطعون ضدهما الأخيرين هو عدم إفادتهما من حكم المادة ١٧ من قانون الشهر وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في ظروف الدعوى وعناصرها ما يكفى لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بخطئه في تفسير المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى يكون غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هنتى ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

( ١٩٨ )

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على المهن غير التجارية ” . ” الإعفاء المؤقت ” .  
” نطاقه ” .

مهنة التصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية . علم اشتراط الحصول على دبلوم عال  
لمزاولة . القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ . الإعفاء المؤقت من الضرائب المنصوص عليه في المادة ٧٦  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم مرباه على المصور السينمائي .

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة ٦٠ من القانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية  
والموسيقية أنه لا يشترط لمزاولة مهنة التصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية  
الحصول على دبلوم عال بل يكفى أن يحصل الممتحن على شهادة دراسية من أحد  
المعاهد المصرية أو الأجنبية تعتمد عليها لجنة القيد في الجدول أو يصل إلى درجة  
من الكفاءة والصلاحيات تعتمد عليها هذه اللجنة ويجوز لوزير الإرشاد القومى أن يرخص  
بمزاولة لمن لا تتوافر فيه هذه الشروط بعد أخذ رأى مجلس النقابة ” إذا لم يكن  
له نظير فيها أو كان عدد النظراء لا يكفى لسد حاجتها ” وإذا كانت المادة ٧٦  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد قصرت الإعفاء المؤقت من الضريبة  
” على المهن التى تستلزم مزاولة الحصول على دبلوم عال ” ويخرج من نطاقها  
المهن التى لا تستلزم مزاولة الحصول على هذا الدبلوم ، وجرى الحكم المطعون فيه  
على أن مزاولة مهنة التصوير السينمائي تستلزم الحصول على دبلوم عال ورتب  
على ذلك إعفاء المطعون عليه من الضريبة فى سنوات التراجع ، فإنه يكون قد خالف  
القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الجيزة قدرت أرباح وديد محمد سرى المصور السينمائى  
فى السنوات من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٦، بالمبالغ ١٠٠٠ ج، ١٥٠٠ ج، ٢٠٠٠ ج  
على التوالى وإذ اعترض بأنه من أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاوتها الحصول  
على دبلوم مال ويتمتع بالإعفاء المؤقت المنصوص عليه فى المادة ٧٦ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها  
فى ١٠/٤/١٩٥٨ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ( أولا ) برفض الدفع بأحقية  
الطاعن فى الإعفاء المقرر بالمادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
( ثانيا ) بتحديد أرباح الطاعن الصافية بمبلغ ٥٢٨ ج فى سنة ١٩٥٤ ومبلغ ٥٢٨ ج  
فى سنة ١٩٥٥ ومبلغ ٧٩٢ ج فى سنة ١٩٥٦، فقد أقام الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨  
تجارى الجيزة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه  
والحكم بأحقية فى الإعفاء من الضريبة فى سنوات النزاع ومن باب الاحتياط  
تحديد صافى أرباحه بمبلغ ٤٨٠ ج فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ وبمبلغ ٧٢٠  
فى سنة ١٩٥٦ . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا  
وفى الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وعدم مساءلة الطاعن عن الضريبة  
فى السنوات موضوع الدعوى وألزمت المصلحة بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش  
مقابل أتعاب المحاماة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه  
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩١  
سنة ٧٦ قضائية . ودفع المستأنف عليه بطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق  
القانونى وطلب فى الموضوع رفضه . وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة  
حضوريا برفض الدفع بطلان الاستئناف ثم عادت وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١ حكمت



حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. طعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإعفاء المطعون عليه من الضريبة في سنوات النزاع مستندا في ذلك إلى أنه حاصل على مؤهل عال في التصوير السينمائي ومزاولة مهنته تستلزم الحصول على هذا المؤهل والقول بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية لا تشترط لإمتحان التصوير السينمائي الحصول على دبلوم عال بل يكفي تحقق درجة من الثقافة والصلاحيات في مهنة تقرر لها لجنة القيد ، لا محل له ، لأن هذه المادة إنما تنصرف إلى ما يجب توافره من شروط العضوية والقيد في جدول النقابة التي ينتمى إليها صاحب المهنة لا إلى ما تستلزمه ممارسة المهنة من مؤهلات ، وإذا كان الأصل فيمن يمتحن التصوير السينمائي أن يكون حاصلا على مؤهل عال إلا أن المشرع رأى أن يمكن من تتوافر فيه ثقافة وصلاحيات خاصة من القيد في الجدول ولو لم يكن حاصلا على دبلوم عال ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للمادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تشترط لإعفاء أصحاب المهن غير التجارية من الضريبة لمدة خمس سنوات أن تكون مزاولة المهنة مما يستلزم الحصول على دبلوم عال وطبقا للواد ١ و ٦ و ٦٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية لا تستلزم مزاولة المهن السينمائية ومنها مهنة التصوير السينمائي الحصول على دبلوم عال ويكفي لمزاولتها أن يكون الممتحن قد وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحيات تقرها لجنة القيد بل ويجوز مزاولة المهنة لمن يحصل على ترخيص بذلك من وزير الإرشاد ، ولا وجه للقول بأن الشروط الواردة في المادة السادسة من القانون خاصة بعضوية النقابة لا بمزاولة المهنة لأن البادى من نصوص القانون أنه نظم شروط مزاولة هذه المهن وهو ما نصت عليه المادة ٦٠ من أنه لا يجوز

لأحد أن يحترف إحدى المهن المذكورة في المادة الأولى ما لم يكن اسمه مقيدا بجدول النقابة ، وكذلك لا وجه للقول بأن وصول الممتحن إلى درجة من الثقافة والصلاحية ورد على سبيل الاستثناء لأن المادة السادسة سوت بين الحاصل على شهادة دراسية من أحد المعاهد المصرية أو الأجنبية ومن وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحية في الحصول على العضوية والقيّد في الجدول والإعفاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منوط بأن تكون مزاولة المهنة مما يستلزم الحصول على دبلوم عال ويخرج من حكمها أية مهنة يجوز أن يزاوها الحاصلون على دبلوم عال وغيرهم ممن لا يحصلون على هذا الدبلوم .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات وإتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية بين أنه نص في المادة الأولى منه على أن تنشأ نقابة لكل من المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ونص في المادة السادسة على شروط عضوية هذه النقابات والقيّد في جداولها ومنها أن يكون العضو "حاصلا على شهادة دراسية من أحد المعاهد المصرية أو الأجنبية التي تعتمد من لجنة القيد في الجدول" أو يكون قد وصل "إلى درجة من الثقافة والصلاحية في مهنته" وأجاز مع ذلك ولمن لا تتوافر فيه هذه الشروط ولم يكن له نظير في مهنته أو كان عدد النظراء فيها لا يكفي لسد حاجتها أن "يقيّد في الجدول إذا رخص له في ذلك من وزير الإرشاد القومي بعد أخذ رأى مجلس النقابة المختص" كما نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٠ على أنه "لا يجوز لأحد أن يحترف إحدى المهن المذكورة في المادة الأولى ما لم يكن اسمه مقيدا بجدول النقابة" ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أنه لا يشترط لمزاولة مهنة التصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية الحصول على دبلوم عال بل يكفي أن يحصل الممتحن على شهادة دراسية من أحد المعاهد المصرية أو الأجنبية تعتمد عليها لجنة القيد في الجدول أو يصل إلى درجة

من الثقافة والصلاحيات تعتمد هذه اللجنة ويجوز لوزير الإرشاد القومي أن يرخص بمزاوتها لمن لا تتوافر فيه هذه الشروط بعد أخذ رأى مجلس النقابة "إذا لم يكن له نظير فيها أو كان عدد النظراء لا يكفي لسد حاجتها" وإذا كان ذلك ، وكانت المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد قصرت الإعفاء المؤقت من الضريبة "على المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال" ويخرج من نطاقها المهن التي لا تستلزم مزاوتها الحصول على هذا الدبلوم ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن مزاولة مهنة التصوير السينمائي تستلزم الحصول على دبلوم عال ورتب على ذلك إعفاء المطعون عليه من الضريبة في سنوات النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل  
عبد المقصود .

(١٩٩)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ القضائية :

(١) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " . دعوى . " دعوى  
الضرائب " . " نطاق الدعوى " .

المادة ٣/٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل  
تصرف المالك إلى أولاده أو علم دفعه . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب  
وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .

(ب) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " . " ولاء الرسم " .

التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته  
إلى وارث له . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها . تكييف هذه الفترة . فترة رية .  
التصرفات السابقة عليها . علم حضورها لرسم الأيلولة مسجلة كانت هذه التصرفات  
أو غير مسجلة .

١ - النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب  
الشان أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد  
إليه رسم الأيلولة المحصل منه " وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون ، يدل -  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة  
مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل  
أو عدم دفعه (١) .

(١) قق ١٩٦٦/٢/٢٢ الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٧ ص ٢٧٢ .

۲ - النص في المادة الرابعة من القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ بعد تعديلها بالقانون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۵۱ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة" يدل على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات "فترة رية" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها وبحيث لا تخضع لرسم الأيلولة متى كانت قد وقعت في تاريخ سابق عليها مسجلة كانت هذه الهبات والتصرفات أو غير مسجلة وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تنتقل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت تركة المرحومة انجيلية واصف مكرم الله بمبلغ ۲۸۱۴۳ ج و ۱۶۰ م وأخطرت الورثة بهذا التقدير وإذا عترضوا بأن المورثة كانت قد تصرفت بالبيع في أعيان التركة قبل وفاتها وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ۱۹۵۸/۲/۲۷ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإعتماد تقدير المأمورية لصافي تركة مورثة الطاعنين بمبلغ ۲۸۱۴۳ ج و ۱۶۰ م ، فقد أقاموا الدعوى رقم ۵۶ سنة ۱۹۵۸ تجارى المنيا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبن إلغاء مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ۲۳ مارس سنة ۱۹۵۹ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه واحتساب مبلغ مائة جنيه قيمة المتقولات ومبلغ ۵۳ ج و ۶۴۶ م

قيمة التعويض من مصلحة المساحة ضمن أصول التركة ( ثانيا ) بإحتساب مبلغ مائة جنيه نفقات الجنازة ( ثالثا ) وقبل الفصل في باقي الطلبات بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن عن نفسه وبصفته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن عقود البيع الصادرة من المورثة إلى الطاعن وزوجته وإبنه قد تم دفع العوض فيها من المتصرف إليهم وللمطعون ضده بصفته نفى ذلك بذات الطرق . وبعد تنفيذ هذا الحكم عادت وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩ حكمت حضوريا وفي مادة تجارية بتعديل القرار المطعون فيه وإعتبار صافي تركة المرحومة انجيلية واصف مكرم الله مبلغ ١١٣٣ ج و ٦٤٦ م وألزمت المطعون ضده بالمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أنعاب المحاماة . استأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين تعديله وإعتبار صافي التركة مبلغ ١٥٣ ج و ٦٤٦ م مع إلزام المصلحة بالمصروفات والأنعاب عن الدرجتين وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٧٦ سنة ٧٧ قضائية ، كما استأنفته مصلحة الضرائب طالبة إلغاء والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ومن باب الإحتياط رفضها مع إلزام المستأنف عليهم بالمصروفات والأنعاب عن الدرجتين وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٩٨ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع برفض إستئناف مصلحة الضرائب وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للشطر الخاص بقيمة الأتيان وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للشطر الخاص بالمنزل وباستبعاد قيمة هذا المنزل وقدرها ١٠٨٠ ج من تركة المورثة المرحومة انجيلية واصف مكرم الله وإعتبار صافي تركتها مبلغ ١٥٣ ج و ٦٤٦ م مع إلزام مصلحة الضرائب بمصاريف الإستئنافين وخمسمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . طعن المصلحة في هذا الحكم بطريق التقص للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقص الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد الأتيان التي تصرف فيها المورثة إلى وريثتها من عناصر التركة ، وهو خطأ ومخالفة



للمادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ومقتضاها أنه يستحق رسم الأيلولة وضريبة التركات على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا بسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه مادفعه من رسم وضريبة، وإثبات دفع المقابل إنما يكون أمام القضاء لأمام المأمورية ولا يعتبر النزاع القائم بشأنه من أوجه الخلاف التي تحال إلى لجنة الطعن وإذا كان اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في قرارات لجان الطعن إنما يتحدد بما كان معروضا على هذه اللجان وفصلت فيه ولا يجاوزه إلى غيره من المسائل التي لم تكن معروضة عليها فإن هذه المحكمة لا تختص بالفصل في النزاع القائم على دفع المقابل ولا تتسع له ولايتها وعلى صاحب الشأن إثبات دفع المقابل بدعوى مستقلة ومع تمسك الطاعنة بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أنه "إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه" . وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن المحكمة "لا تذهب مذهب مصلحة الضرائب في القول بوجوب رفع الأمر إلى القضاء لإثبات دفع العوض بدعوى مستقلة" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد منزل المورثة من التركة مستندا في ذلك إلى أنها كانت قد باعته إلى حفيدها بعقد

مؤرخ أول فبراير سنة ١٩٤٩ ورفعت دعوى بصحته وتفاذه في سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠ بينما توفيت في ١٩٥٤/٢/١٦ وبذلك يكون قد مضى من تاريخ صدوره إلى الوفاة أكثر من خمس سنوات ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للسادة ٩٣٤ من القانون المدني والمادة التاسعة من قانون الشهر العقاري ومقتضاها أنه يجب تسجيل جميع التصرفات بإنشاء أى حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لها ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ، وقانون رسم الأيلولة إنما قصد بالتصرفات الصادرة من المورث لأحد ورثته تلك التصرفات التي يترتب عليها تملك المال حال حياة المورث وتاريخ هذه التصرفات يتحدد بتاريخ تسجيلها وفيه يتحدد عناصر التركة ، وإذا كان عقد بيع المنزل لم يسجل إلا في ١٩٥٣/٢/١٨ فإن هذا التصرف يكون قد وقع خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة ويخضع لرسم الأيلولة وضريبة التركات .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات ومائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة" يدل على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات "فترة روية" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات ومائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلافا بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها، وبحيث لا تخضع لرسم الأيلولة متى كانت قد وقعت في تاريخ سابق عليها مسجلة كانت هذه الهبات والتصرفات أو غير مسجلة وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تنتقل، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "عقد البيع الصادر من المورثة الست إنجيلية مكرم الله إلى حفيدها صدر منها بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٩ ورفعت عنه دعوى صحة ونفاذ في القضية ٣٢٦ سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم فيها في ١٩٥٠/١١/٢٠ وتوفيت المورثة بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٦

ومن ثم يكون قد مضى بين تاريخ صدور العقد وبين تاريخ وفاة المورثة أكثر من خمس سنوات " وليس هناك محل للتشكك في تاريخ العقد " لما هو ثابت من أنه قد رفعت عنه الدعوى سنة ١٩٥٠ أى قبل وفاة المورثة بحوالى أربع سنوات ولهذا يكون طلب المستأنف استبعاد مبلغ ال ١٠٨٠ ج قيمة المنزل من تركة المورثة هو طلب يستند إلى أساس سليم يقره القانون طبقا لنص المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " وليس لمصلحة الضرائب التحدى بأن العقد كان عرفيا لم يسجل إلا في ١٩٥٣/٢/٢٨ " لأن مصلحة الضرائب وطبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تعتبر من الغير في معرض الحاجة بالنسبة لهذه التصرفات ويسرى في حقها تصرفات المورث بالعقود العرفية التي لا مطمئن على تاريخها " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين ، محمد عبد اللطيف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وعليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
مدق البشيشي .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ القضائية :

( ١ ) دعوى . "سبب الدعوى" . محكمة الموضوع .

ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . دعوى المطالبة بفروق  
عملة ناتجة عن عملية تحويل استثمارات خاصة بـ ثمن بضاعة مستوردة . إقامة الحكم قضاء  
على أساس أنها دعوى تعويض واعتبار أن مسئولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية .  
تغيير لأساس الدعوى وخطأ في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديد .

( ب ) دعوى . "تكييف الدعوى" . محكمة الموضوع . تكييف .

علم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الدعوى بتكييف الخصوم لها . ليس لها  
الخروج على الوقائع المطروحة عليها .

( ج ) إثبات . "عبء الإثبات" . "مسئولية" . "مسئولية تقصيرية" .  
"إثبات الخطأ والضرر" . محكمة الموضوع .

ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسئولية التقصيرية على خطأ لم يدعته المدعى متى كان  
أساسها خطأ يجب إثباته . وبـ إثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور .

١ - لا تملك محكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها في المواد  
المدنية ويجب عليها أن تقصر بحثها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى . فإذا  
كان الواقع في الدعوى أنها رفعت على البنك بطلب فروق العملة الناتجة عن عملية  
تحويله الاستثمارات الخاصة بـ ثمن البضاعة التي استوردها المدعى إلى عميل للبنك  
فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام مسئولية الطاعن ( مدير عام البنك ) على وقوع

خطأ شخصي منه هو إغفاله تدوين العملية مشار التزاع في دفاتر البنك وأن هذا الخطأ قد أضر بمصلحة المطعون ضده رافع الدعوى وبحقه الصريح في تتبع أعماله التجارية وهو ما يفيد أن الحكم اعتبر مسئولية الطاعن مسئولية تقصيرية وأن الدعوى المرفوعة عليه هي دعوى تعويض فإنه يكون قد غير أساس الدعوى وأخطأ في تكييفها ونخرج على وقائعها بواقع جديد من عنده ومن ثم يكون مخالفا للقانون .

٢ — لا تنقيد محكمة الموضوع في تكييفها للدعوى بتكييف الخصوم لها إلا أنها ملزمة بعدم الخروج على الوقائع المطروحة عليها منهم .

٣ — ليس لمحكمة الموضوع أن تقيم المسئولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ مما يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع في هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور فلا يصح للمحكمة أن تتطوع بإثبات ما لم يثبته ومن باب أولى ما لم يدعه من الخطأ كما لا يجوز لها أن تنتحل ضررا لم يقل به لأنه هو الملزم أيضا بإثبات الضرر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧١٩ سنة ١٩٥٤ على تجارى القاهرة على المطعون ضدهما الثانى والثالث وعلى الطاعن وانهى فيها إلى طلب الحكم بالزامهم متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٥٧٥ ج و ٩٠٤ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وقال فى بيان دعواه إنه بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ استورد بضاعة حريرية من سوريا إلى مصر بمبلغ ١٩٩٠٠ ج تحت إشراف مراقبة النقد بموجب قسائم واستمارات وشهادات بحركة قابلة للتحويل على بنك ميدلاند بلندن ( حساب حرسوريا ) وأنه

إذ كانت مراقبة النقد تختم أن تتم عملية تحويل الثمن عن طريق أحد البنوك المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي فقد عهد إلى البنك العربي فرع القاهرة بالقيام بهذه العملية ومباشرتها طبقا لتعليمات وزارة المالية لقاء عمولة قدرها ١ ٪. وأصبح البنك بذلك وكيلًا عنه بالعمولة ، وتقدم هذا البنك إلى مراقبة النقد بطلب على الإستمارة الخاصة بذلك مصحوبة بجميع المستندات المتعلقة بهذا التحويل موضحًا بها طلبه تحويل ثمن البضاعة إلى بنك ميدلاند ووافقت مراقبة النقد على هذا الطلب غير أنه لركود السوق قانر هو — أى المطعون ضده الأول — في تحويل هذا الثمن بسبب عجزه عن تصريف البضاعة ولما أوشك الأجل المحدد في القانون لإجراء هذا التحويل على الانتهاء قامت مراقبة النقد باخطار البنك العربي بصفته نائبًا عنه بضرورة تصفية العملية قبل انتهاء هذا الأجل وقام البنك بدوره باخطاره بذلك ولما كان عاجزًا في هذا الوقت عن تحويل قيمة البضاعة عرض عليه البنك أن يحول الاستمارة إلى أحد عملاء البنك وهو اخوان أفريينو فقبل ذلك وفوض البنك في إجراء هذا التحويل محتفظًا لنفسه بالحق في فرق العملة بين الجنيه الاسترليني والجنيه المصري على أن يتقاضى البنك نظير هذا العمل عمولة قدرها ١ ٪. وقام البنك فعلاً بموجب هذا التفويض بتحويل الاستمارة وأنه — أى المطعون ضده الأول — عندما طالب البنك بقيمة فرق العملة الذي احتفظ بحقه فيه في التفويض الصادر منه إلى البنك امتنع عن أدائه له ، وإذا كان مقدار هذا الفرق في العملة هو مبلغ ٣٥٧٥ ج و ٩٠٤ م حسبًا هو ثابت من الشهادة التي استخرجها أخيرًا من بورصة العملة الأجنبية والمصدق عليها من الجهات الرسمية فقد انتهى في دعواه إلى طلب إلزام المطعون ضده الثاني بصفته المدير الحالي للبنك العربي والمطعون ضده الثالث بصفته رئيسًا لمجلس إدارة هذا البنك والطاعن بوصف أنه كان مديرًا لهذا البنك وقت تعامله معه عن هذه العملية بأن يدفعوا له متضامين هذا المبلغ وفوائده القانونية — وقد تحصل دفاع البنك في أن الاتفاق على تحويل الاستمارة إلى أفريينو تم بين الأخير والمطعون ضده الأول وأنه تنفيذا لهذا الاتفاق قام البنك بالإجراءات مع احتفاظه بحقه في العمولة المتفق عليها من قبل وأنكر البنك صدور تفويض إليه من المطعون ضده الأول بتحويل الاستمارة إلى أفريينو واحتفاظ المطعون ضده المذكور في هذا التفويض بحقه في فروق العملة —



وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية وقبل الفصل في الموضوع بئدب مكتب خبراء وزارة العدل للإطلاع على مستندات الطرفين وعلى دفاتر البنك والملف المودع به أصول المكاتبات المتبادلة بينهما بشأن العملية منازع النزاع ولتحقيق دفاع المدعى وبيان نوع هذه العملية وما تم بشأنها ومقدار ما يستحقه المدعى عنها بالعملة المصرية وقد قام أحد خبراء المكتب بهذه المأمورية وقدم تقريراً انتهى فيه إلى النتائج الآتية (١) إن المدعى استورد بضائع من سوريا قيمتها ١٩٩٨٦ ج و ٢٤٨ م وتقدم إلى إدارة النقد عن طريق البنك العربي فرع القاهرة في شهر فبراير سنة ١٩٤٧ بطلب تحويل هذا المبلغ إلى عملة إنجليزية ووافقت إدارة النقد في شهر مارس سنة ١٩٤٧ على هذا التحويل (٢) قام البنك العربي بهذه العملية باعتباره وكيلًا بالعمولة (٣) أن هذه العملية قد حولت إلى محلات إسكندر أفريتو وإخوته بناء على طلب البنك وموافقة المدعى (٤) لم يثبت أن المدعى قد احتفظ لنفسه بالحق في فرق العملة وأن صورة الخطاب المؤرخ ١٥ حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المقدمة منه ليست دليلاً كافياً على احتفاظه بهذا الحق لعدم تقديم المدعى ما يدل على إرسال هذا الخطاب إلى البنك بل إن الخطاب المقدم بحافظة المدعى والمرسل إليه من روبرت بجورجيان الموظف بالبنك العربي يفيد أن الاتفاق كان على عمولة يأخذها المدعى وليس على فرق عملة — وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى المطعون ضده الأول تأسيساً على أن القضية خلت تماماً مما يدل على أن البنك قد إلزم قبل المدعى بفرق العملة المطالب به فاستأنف المطعون ضده المذكور هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٢ سنة ٧٤ قضائية القاهرة وانتهى في صحيفة إستئنافه إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدهم (المطعون ضدهما الثاني والثالث والطاعن) بدفع مبلغ ٣٥٧٥ ج مصرياً مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية تمام السداد وإلزامهم بالمصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين — ولم يطلب التضامن — وبتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة إستئناف القاهرة بقبول الإستئناف شكلاً وقبل الفصل في موضوعه بإلزام البنك المستأنف ضده بأن يقدم أصل التفويض الذي تضمنته الخطاب المرسل إليه من المستأنف والمؤرخ ١٥ حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ واستندت المحكمة في قضائها بذلك إلى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات

قائلة إنه تبين لها أن هذا التفويض ليس من نسج الخيال وأن النزاع بشأنه ينحصر في مضمون هذا المستند — وقد أصر البنك على إنكار إرسال هذا الخطاب إليه وقال إن الخبير الذي عينته محكمة أول درجة لم يجد له أصلا في أوراق البنك وأنه لذلك لا يمكنه تنفيذ قرار المحكمة بإلزامه بتقديم هذا الأصل وبجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٩ استجوبت المحكمة المستأنف شخصيا (المطعون ضده الأول) فأجاب على سؤال من المحكمة عن استلم فرق العملة بأن البنك هو الذي استلم هذا الفرق وأنه استلمه من العميل الذي حولت إليه العملية والذي تبين أنه أفرينو وبعد أن حجزت المحكمة القضية للحكم عادت وفتحت باب المرافعة فيها وأمرت بإدخال الممثل القانوني لمؤسسة أفرينو ليبدل بما لديه من معلومات وقد تم إدخاله في الدعوى واستجوبته المحكمة فقرر أنه لا يذكر شيئا عن العملية المتنازع عليها وأن مثل هذه العملية ترتب على استمارة استيراد ولما مثل عما يدينه المستأنف من أنه ترتب على هذه العملية فرق تحويل عملة من الاسترليني إلى العملة السورية ومنها إلى المصرية أجاب بأنه لا يستحق هذا الفرق بالنسبة للاستيراد أما بالنسبة للتصدير فيجوز ذلك — وبتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم وجود دليل على التفويض المرسل من المستأنف من بيروت بتاريخ ١٠ حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ والمبين تفصيلا في أسباب هذا الحكم واعتبار هذا المستند صحيحا مع إثبات حق المستأنف (المطعون ضده الأول) فيما تضمنه من شروط واعتبار البنك المستأنف ضده والمستأنف ضده الثالث مسئولين بالتضامن عن دفع المبلغ الذي قد ينتج عن فروق العملة تنفيذا للتفويض سالف الذكر وأن يكون المستأنف ضده الثالث مسئولاً عن ذلك بصفته الشخصية وذلك كله دون الإخلال بحق المستأنف فيما قد يعود عليه من الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد (ثانيا) وقبل الفصل في تحديد المبلغ المذكور أمرت المحكمة بطلب مكتب الخبراء لتحديد تلك الفروق — وبتقرير تاريخه ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٩ طعن السيد / شوكت حماد بطريق النقض فيما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي وقيد طعنه برقم ٤٧٩ سنة ٢٩ قضائية وهو الطعن المسائل كما طعن فيه في نفس اليوم السيد عبد الحميد شومان بصفته المدير العام للبنك العربي بالطعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٩ قضائية .



وحيث إن مما ينعاه الطاعن في الطعن المسائل رقم ٤٧٩ سنة ٢٩ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام مسئوليته على أساس وقوع خطأ شخصي منه في حق المطعون ضده الأول هو أن الطاعن لم يحترم الأوضاع المصرفية القديمة بإغفاله تدوين العملية في دفاتر البنك وقال الحكم إن فداحة هذا الخطأ من شأنها أن تنقل المسؤولية عن ذلك إلى شخصه ولا تقتصر فقط على الصفة المهنية التي كان يشغلها وقت العملية وأنه بذلك انحدرت مسئوليته إلى مستوى التقصير في إنجاز عمله الرسمي مما أدى إلى الإضرار بمصلحة المطعون ضده الأول وبحقه الصريح في تتبع أعماله التجارية وأنه مادام الطاعن قد ارتكب هذا الخطأ أثناء تأدية وظيفته وبسببها فإن البنك الذي حصل على قيمة الفروق المدعاة يعتبر مسئولاً بالتضامن مع الطاعن مديره السابق عن دفع المبلغ الناتج من تلك الفروق إلى المطعون ضده الأول — ويرى الطاعن أنه إذ كان المطعون ضده الأول قد أسس دعواه على أنه فوض البنك العربي في تحويل استثماراته إلى الغير مقابل عمولة للبنك قدرها ١ ٪ من قيمة العملية وأنه — أي المطعون ضده الأول — قد احتفظ في التفويض الصادر منه إلى البنك بحقه في فروق العملة إلا أن البنك امتنع عن أدائها له على الرغم من حصوله عليها ممن تم التحويل إليه ولهذا فقد رفع الدعوى مطالباً البنك بأداء هذه الفروق له — فإن مسؤولية الطاعن والبنك حسبما يقيمها المدعى يكون أساسها القانوني الصحيح الإخلال بتنفيذ عقد يدعى المدعى قيامه بينه وبين البنك وإذ خرج الحكم المطعون فيه عن واقع الدعوى حسبما فهمه المدعى نفسه وأقام على أساسه دعواه وحسبما تفهده جميع المستندات المقدمة في الدعوى وأقام مسؤولية الطاعن على واقع جديد من عنده لم يقل به رافع الدعوى وأسند إلى الطاعن خطأ لم يستند إليه المدعى نفسه ولا أصل له مطلقاً في الأوراق كما اختلق ضرراً لم يدعه هذا المدعى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تكييف الدعوى ، كذلك فإن ما استند إليه الحكم في تقرير مسؤولية البنك بالتضامن مع الطاعن من أن هذا البنك قد حصل على قيمة الفروق المدعاة يخالف الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها إذ لم يثبت بدفاتر البنك النظامية المسجلة أنه حصل على أية فروق عملة وقد نفى الخبير الذي عينته المحكمة حصول البنك على هذه الفروق كما أن أشيل أفريينو الذي حولت إليه العملية نفى



أيضا أنه دفع للبنك أية فروق عملة وإذا كان الحكم لم يبين كيف حصل البنك على هذه الفروق أو يورد دليلا على ذلك فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بمسئولية الطاعن والبنك العربي الذي يمثله المطعون ضدهما الثاني والثالث على قوله " إن المستأنف ( المطعون ضده الأول ) طلب إعتبار المستأنف ضدهم الثلاثة الأول ( المطعون ضدهما الثاني والثالث والطاعن ) مسئولين بالتضامن ولا ريب في أن للحكمة مطلق التقدير في تحديد نوع مسئوليتهم أخذا بما يستبين لها من عناصر الدعوى ومميزاتها الخاصة وهي ترى أن عملية التحويل المتنازع عليها قد تمت بوساطة ممثل البنك المستأنف ضده في ذاك العهد وهو المستأنف ضده الثالث ( الطاعن ) دون أن يحترم الأوضاع المصرفية القوية باغفاله تدوين العملية في دفاتر البنك ولو أن العملية قد أثبتت في دفاتر البنك لما أحجم ممثلوه عن إبراز ذلك فهو لذلك يكون قد ارتكب خطأ شخصيا في حق المستأنف لا يعفيه من آثاره خروجه بعد ذلك من خدمة البنك ... وأن فداحة الخطأ الذي انزلق إليه بإغفال تدوين العملية في دفاتر البنك من شأنها أن تنقل المسئولية عن ذلك إلى شخصه ولا يقتصر فقط على الصفة المهنية التي كان يشغلها وقت العملية وبذلك انحدرت مسئوليته إلى مستوى التقصير في إنجاز عمله الرسمي مما أدى إلى الإضرار بمصلحة المستأنف وبحقه الصريح في تتبع أعماله التجارية - وحيث إنه وإن ثبت ذلك فإنه ما دام أن المستأنف ضده الثالث ( الطاعن ) قد ارتكب هذا الخطأ أثناء تأدية وظيفته وبسببها فإن البنك الذي حصل على قيمة الفروق المدعاة يعتبر مسئولا بالتضامن مع المستأنف ضده الثالث مديره السابق عن دفع المبلغ الذي تتج من تلك الفروق التي نص عليها التفويض المرسل إلى البنك المستأنف ضده من المستأنف " - ولما كان الواقع الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول أسس دعواه قبل الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث على أنه فوض البنك العربي في تحويل الإستثمارات الخاصة بثن البضاعة التي استوردها إلى عميل للبنك مقابل عمولة للبنك قدرها ١ ٪ وأنه أي المطعون ضده الأول احتفظ في هذا التفويض بالحق في اقتضاء فروق العملة بين الجنيه الإسترليني والجنيه المصري وأن البنك بصفته وكلا عنه قبض هذه الفروق ممن تم التحويل إليه وامتنع عن أدائها له

وأنه إذ كان الطاعن مديرا عاما للبنك العربي في هذا الحين فقد طلب إلزامه مع المطعون ضدهما الثاني والثالث الممثلين الحاليين للبنك بفروق العملة البالغ مقدارها ۳۵۷۵ ج . لما كان هذا هو الواقع في الدعوى وأسماها فان الحكم المطعون فيه إذ أقام مسئولية الطاعن على وقوع خطأ شخصي منه هو إغفاله تدوين العملية مشار التزاع في دفاتر البنك وأن هذا الخطأ قد أضر بمصلحة المطعون ضده رافع الدعوى وبحقه الصريح في تتبع أعماله التجارية — وهو ما يفيد أن الحكم اعتبر مسئولية الطاعن مسئولية تقصيرية وأن الدعوى المرفوعة عليه هي دعوى تعويض فانه يكون قد غير أساس الدعوى وأخطأ في تكييفها وخرج على وقائعها بواقع جديد من عنده وأسند إلى الطاعن خطأ لم يسنده إليه المدعى نفسه ورتب على هذا الخطأ ضررا لم يدعه هذا المدعى ولما كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها في المواد المدنية ويجب عليها أن تنصرف بحسبها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى كما أنها وإن كانت لا تتقيد في تكييفها للدعوى بتكييف الخصوم لها إلا أنها ملزمة بعدم الخروج على الوقائع المطروحة عليها منهم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة من جهة أخرى لا تملك أن تقيم المسئولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ مما يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع في هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور فلا يصح للمحكمة أن تتطوع بإثبات مالم يثبتته ومن باب أولى مالم يدعه من الخطأ كما لا يجوز لها أن تتحمل ضررا لم يقل به لأنه هو الملتزم أيضا بإثبات الضرر — لما كان ما تقدم ، وكان أيضا الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتضامن البنك في المسئولية مع الطاعن على أن البنك حصل على قيمة فروق العملة المدعاه دون أن يبين كيف حصل عليها والمصدر الذي استقى منه هذه الواقعة أو يورد دليلا عليها على الرغم من إنكار البنك لها وهي أفريينو المدعى بمحصل التحويل إليه لها فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث ما تضمنته أسباب الطعن الأخرى .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) حوالة . ” المحال له حسن النية ” . صورية . ” صورية السبب ” .

ليس للدين في حوالة مدنية أعلن بها التملك قبل المحال له بصورية السبب الظاهر  
في ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة السابقة ويعتقد صحة السبب الظاهر .

( ب ) إثبات . ” عبء الإثبات ” . صورية . ” صورية السبب ” .  
حوالة . ” علم المحال له بصورية السبب ” .

عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في ورقة الدين يقع على عاتق المدين

( ج ) إثبات . ” عبء الإثبات ” . ” إثبات حسن النية ” . صورية .

حسن النية مفترض . من يدعى العكس عليه إثبات ما يدعيه .

١ — ليس للدين في حوالة مدنية أعلن بها أن يقيم الدليل في وجه المحال له  
على صورية السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة  
السابقة — التي أخفى سببها عليه — ويعتقد بصحة السبب المذكور في تلك الورقة .

٢ — عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في الورقة يقع على  
عاتق المدين .

٣ — حسن النية مفترض وعلى من يدعى العكس إثبات ما يدعيه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أنه بمقتضى سندان إذنيين محررين فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٦١ الأول  
منهما يستحق الأداء فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والثانى فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٢  
وقد تضمن كل منهما مديونية الطاعن للسيد محمد أحمد فرها فى مبلغ ١١٥٠ جنيها  
ونص فيهما على أن القيمة وصلت ثمن بضاعة — وقد حولهما هذا الأخير  
للمطعون ضده فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ — الذى قدمهما بدوره إلى بنك  
القاهرة لتحصيل قيمتهما فقام هذا البنك بتحرير بروتستو عدم الدفع عن كل من  
السندان أعلن أولهما فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والثانى فى أول مايو سنة ١٩٦٢  
وأثبت المحضر أنه أعلنهما لجهة الإدارة إذ وجد عيادة المدين مغلقة — وبتاريخ  
١٤ من يونيو سنة ١٩٦٢ استصدر المطعون ضده من رئيس محكمة طنطا  
الإبتدائية أمر الأداء رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ يقضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي له  
مبلغ ٢٣٠٠ جنيه وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — فتظلم المطعون ضده  
من هذا الأمر لدى محكمة طنطا الإبتدائية بالدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٦٢ تجارى  
كلى وطلب فيها الحكم أصليا بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه لصدوره من محكمة  
غير مختصة محليا واحتياطيا بإلغاء هذا الأمر لصدوره بغير مراعاة الإجراءات  
التي نصت عليها المادة ٨٥٢ مرافعات المعدل بالقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣  
ومن باب الاحتياط الكلى بإلغاء الأمر المذكور لبطلان السندان الإذنيين  
الصادر بناء عليهما لأن هذين السندان مديان وليسا تجاريين وأن التظهير الثابت  
عليهما للمطعون ضده ليس تظهيرا ناقلا للملكية — وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٣  
قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد أمر  
الأداء المتظلم منه — استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٦ سنة ١٣ ق  
تجارى طنطا — ومحكمة إستئناف طنطا قضت فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه حاره البطلان لقصوره في التسيب كما خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب أمام محكمة الدرجة الأولى القضاء ببطلان أمر الأداء لتخلف التكليف بالوفاء المنصوص عليه في المادة ٨٥٢ من قانون المرافعات إذ لا تكشف الأوراق عن أن المطعون ضده قد وجه إلى الطاعن هذا التكليف وقد ردت المحكمة المذكورة على هذا الدافع بأن بنك القاهرة إذ قام بتوجيه احتجاجي عدم الدفع للطاعن قد قام بتوجيههما لحساب المطعون ضده بدليل أن هذا البنك قد أرسل إلى المطعون ضده كلا من الاحتجاجين بعد إعلانهما للطاعن وأنه لذلك يكون التكليف بالوفاء قد حصل من الدائن نفسه لا من شخص سواه . وقد اعتق الحكم المطعون فيه هذا النظر — ويرى الطاعن أن هذه الأسباب غير سائغة ولا تبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ذلك أنه بالرجوع إلى كل من احتجاجي عدم الدفع يبين أن التكليف بالوفاء قد صدر من المستفيد مجدأحدها وأن تكليفا ما لم يوجه من المطعون ضده فالاحتجاج المحرر عن السند المستحق السداد في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قد تضمن صورة هذا السند كما تضمن فقط صيغة التظهير الحاصل من المستفيد مجدأحدها إلى بنك القاهرة وأن هذا التظهير للحصول وقد أعلن هذا الاحتجاج في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ كما أن احتجاج عدم الدفع المحرر عن السند الثاني المستحق السداد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ قد تضمن صورة هذا السند كما تضمن فقط صيغة التظهير التوكيلي الصادر من المستفيد مجدأحدها إلى بنك القاهرة وقد أعلن هذا الاحتجاج في أول مايو سنة ١٩٦٢ . وإذ قال الحكم بصدر التكليف من المطعون ضده واعتبر هذا التكليف صحيحا فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق كما خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قرر في شأن ما يثيره الطاعن في هذا العيب "وحيث إنه عما أثاره المتظلم



( الطاعن ) من أن احتجاجي عدم الدفع لم يعلن له من المتظلم ضده فإنه مردود عليه بما يبين من مطالعة ملف مفردات الأمر المتظلم منه من أن بنك القاهرة قد أرسل إلى المتظلم ضده بكل من الاحتجاجين بعد إعلانهما للمتظلم أرسلهما له بالخطاب الموصى عليه برقم ١٢٢٤ في ١٣/١/١٩٦٢ بالنسبة للبروتستو الأول وبالخطاب الموصى عليه برقم ١٧١٩ في ١٩/٥/١٩٦٢ بالنسبة للبروتستو الثاني ويكون إذن التكليف بالوفاء قد حصل من الدائن نفسه لامن شخص سواء " وهذا الذي استخلصه الحكم وأقام عليه قضاءه استخلاص موضوعي سائق من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق إذ أن الثابت من الاطلاع على السندين موضوع الدعوى أن الدائن محمد أحمد فرها قد ظهرهما للمطعون ضده وأن هذا الأخير قد ظهرهما بدوره لبنك القاهرة للحصول ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن هذا الحكم وقد قرر أن السندين مدنيان غير تجاريين واستبعد القواعد التجارية من نطاق التطبيق وانتهى إلى أن التظهير الذي أجراه المستفيد في هذين السندين لصالح المطعون ضده يعتبر بالنسبة لمحورهما حوالة حق تخضع لقواعد التقنين المدني — فإن ذلك كان يقتضي أن يكون من حق المحال عليه أن يتمسك قبل المحال إليه بذات الدفع التي كان يستطيع أن يتمسك بها قبل المحيل — لكن الحكم المطعون فيه ذهب إلى عكس ذلك إذ قرر أنه ليس لمحور السند الإذني المدني أن يحتج على المحال حسن النية بانعدام سبب الإلزام الظاهر ورتب على ذلك أنه ليس من حق الطاعن أن يدفع في مواجهة المطعون ضده بأن ما أثبت في السندين من أن القيمة ثمن بضاعة لا يطابق الواقع طالما أن الطاعن لم يدلل على سوء نية المطعون ضده بأكثر مما ذكره من قيام علاقة مصاهرة بينه وبين المستفيد وهي علاقة رأى الحكم أنها غير كافية بذاتها لإثبات سوء النية — وهذا من الحكم خطأ في القانون ، ذلك أن نص المادة ٣١٢ من التقنين المدني صريح في إطلاق حق المدين في التمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه ولا يخرج عن هذه الدفع إلا الدفع بالمقاصة والدفع باتحاد الذمة —



أما اشتراط حسن نية الحامل فهو أمر مطلوب في حامل الورقة التجارية لينسني له أن يفيد من تطبيق قاعدة أن التظهير يطهر الورقة التجارية من الدفع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه وإن كان لمحور السند الإذني المدني أن يحتاج قانونا في وجه المحال بالدفع التي كان يستطيع أن يدفع بها قبل دأته المحيل إلا أنه من المقرر قانونا أنه يتمتع عليه الاحتجاج على المحال حسن النية بانعدام سبب الإلزام الظاهر في السند وترتبا على ذلك فانه يكون من غير المقبول أن يدفع المستأنف ( الطاعن ) في مواجهة المستأنف عليه ( المطعون ضده ) وهو المحال بأن ما أثبت في السنتين اللذين حررها من أن القيمة وصلته ثمن بضاعة لا يطابق الواقع وأن سبب تحريرها هو معاونة المستفيد في ايجاد ائتمان له بالحصول على قيمتهما من أحد المصارف طالما أن المستأنف لم يدل على سوء نية المستأنف عليه بأكثر مما ذكره من قيام علاقة مصاهرة بينه وبين المستفيد وهو وجه لا يوصل بذاته إلى اثبات سوء نيته " — وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح في القانون، ذلك أنه ليس للمدين في حوالة مدنية أعلن بها أن يقيم الدليل في وجه المحال له على صورية السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة السابقة التي أخفى سببها عليه — ويعتقد بصحة السبب المذكور في تلك الورقة — لما كان ذلك، وكان عبء اثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في الورقة يقع على عاتق المدين فان الحكم المطعون فيه وقد خلص في حدود سلطته التقديرية وبأسباب سائغة إلى أن الطاعن قد عجز عن اثبات علم المطعون ضده بصورية السبب المذكور في السنتين المطالب بقيمتها فانه إذا انتهى إلى عدم قبول الدفع بصورية هذا السبب من الطاعن في مواجهة المطعون ضده لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان لإخلاله بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول إنه ضمن دفاعه أن المطعون ضده سيء النية وساق على ذلك وقائع تشير إلى سوء نيته في صراحة ووضوح كما ذكر أنه ليس من حق المطعون ضده أن يفيد من قاعدة أن التظهير يطهر الورقة التجارية من الدفع لو قيل اقترضا إن السنتين تجاريين غير مدنيين لأن ثمة

شرطا جوهريا يلزم أن يتحقق لإعمال هذه القاعدة هو حسن نية حامل السند بينما أن المطعون ضده شخص سيء النية توافق مع المستفيد على تقديم تاريخ التظهير على خلاف الواقع ليدو الأمر وكأن التظهير حاصل قبل ميعاد الاستحقاق فلا يكون في تقديرهما مجال للقول بأن التظهير يعد توكيلا لحصوله بعد ميعاد الاستحقاق فيفوت على الطاعن الحق في أن يتمسك قبل المظهر إليه بالدفع التي كان يستطيع أن يتمسك بها قبل المظهر وقد تمسك الطاعن بذلك صراحة في عريضة استئنافه لكن الحكم المطعون فيه غفل عن هذا الدفاع ولم يرد عليه واقتصر على القول بأن الطاعن لم يدلل على سوء نية المطعون ضده بما أكثر مما أشار إليه من قيام علاقة مصاهرة بينه وبين المستفيد وهو وجه لا يوصل بذاته إلى إثبات سوء النية، ثم سكت عن مناقشة الوقائع التي أشار إليها الطاعن والتي تدل على سوء نية المطعون ضده - ولو أن الحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع الجوهرى ثم استيقن من سلامته بعد مراجعته للسندين واحتجاجى مدم الدفع لكان له في شأن حسن نية المطعون ضده رأيا يخالف رأيه الذي انتهى إليه ويكون هذا الإغفال إخلالا بحق دفاع الطاعن يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه إذ أنه أقيم على أن السندين موضوع الدعوى مديان لا تجاريين واستبعد بذلك تطبيق قواعد قانون التجارة . أما ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يلق بالأل للوقائع التي أوردها تدليلا على سوء نية المطعون ضده فردود بأن حسن النية مفترض وعلى من يدعى العكس إثبات ما يدعيه وإذا كان الطاعن لم يبين ماهية الوقائع التي ساقها للتدليل على سوء نية المطعون ضده وأغفلت محكمة الموضوع بحثها وكانت هذه المحكمة من جهة أخرى وعلى ما يبين من الرد على السبب السابق قد بحثت ما قدمه الطاعن من قرائن للتدليل على سوء نية المطعون ضده وانتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم كفايتها في الإثبات فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عاره البطلان لتناقض أسبابه وقصورها، ذلك أن هذا الحكم بعد أن انتهى إلى أن محرر السندين ليس تاجرا وأن سبب التزامه بالوفاء فيهما إنما كان مستمدا من عقد مقاوله



العمارة السكنية المبرم بين الطاعن والمستفيد ماد الحكم فقرّر بأنه ليس من حق الطاعن أن يثبت انعدام سبب الالتزام الظاهر وبذلك غفل الحكم عن حقيقة بصرها من قبل ووقع في تناقض شديد إذ طالما كان للالتزام بتحرير السندات الثلاث ومنها السندان موضوع طلب الأداء سبب واحد هو عقد المقاولة وطالما تطابق السبب الحقيقي للالتزام مع سببه الوارد بالسندات فإنه لا يكون هناك سبب ظاهر وسبب آخر مستتر بل يكون ثمة سبب وحيد هو عقد المقاولة وعلاوة على ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى أن تحرير السندات المذكورة إنما كان تحريرا مستبقا لدين معلق على شرط قيام المستفيد (المقاول) بتنفيذ تعهده بإتمام العمارة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وقد أورد الطاعن بعريضة استئنافية أنه روعى عند تحرير تواريخ استحقاق هذه السندات أن يكون تاريخ استحقاق أولها في ١٠/٥/١٩٦١ تاليا لتاريخ ١٥/٩/١٩٦١ وهو التاريخ الذي التزم فيه المقاول بإتمام المقاولة طبقا لإقراره المؤرخ ٣١/٧/١٩٦١ ليكون إتمام المقاولة شرطا للإستحقاق — ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يحصل هذا الدفاع وفاته أن يلمس الفرق بين قيام الالتزام وبين تعليقه على شرط فاعتبر الالتزام الوارد بالسندين — والذي هو في الحقيقة التزام مشروط — التزاما يختلف سببه الظاهر عن سببه الحقيقي . ولذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لتناقض أسبابه ولسكوته عن تناول دفاع الطاعن بالرد بما يعتبر قصورا .

وحيث إن هذا النعي غير شديد في شقه الأول ذلك أن مآقره الحكم المطعون فيه من أنه يمتنع على الطاعن أن يحتج في وجه المطعون ضده بإنعدام سبب الالتزام الظاهر في السندين وهو بصدد الرد على ما دافع به الطاعن من أن هذين السندين من سندات المجاملة قصد منها محررها إلى معاونة المستفيد في إيجاد اثمان له بالحصول على قيمتهما من أحد المصارف — ما قرره الحكم في هذا الشأن لا يتناقض مع ما قاله من أن محرر السندين المذكورين ليس بتاجر وأن سبب تحريرهما مستمد من عقد المقاولة ومن ثم يكون التناقض المدعى به لا وجود له في الحكم والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا على ما قاله من أن التزامه بقيمة السندين موضوع الدعوى كان مطلقا على شرط هو إتمام المقاولة قبل موعد استحقاقهما — فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على هذا الدفاع الذي لم يقم عليه دليل .



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد صدق البشيشي .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) شركات . "أركان الشركة" . "نية المشاركة" . محكمة الموضوع .  
"التعرف على نية المشاركة" . قرض .

شرط قيام الشركة وجود نية المشاركة لدى الشركاء في نشاط ذي تبعه أى المشاركة في الربح والخسارة معا . فيعمل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة من عدمه . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .

( ب ) عقد . "تكييف العقود" . تكييف .

المناط في تكييف العقود ما عناه العاقدون فيها . لا يعتد بما يطلقونه عليها من أوصاف متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .

١ — يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا ومن ثم فإن في فصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها لديهما . وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائغة . وإذا استند الحكم المطعون فيه في نفي نية المشاركة لدى العاقدين واعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة ، إلى ما تضمنته بنود هذا العقد من اشتراط المطعون ضده الحصول في نهاية مدة العقد على مادفعه لتمويل العمليات التي يقوم بها الطاعن كاملا مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئا من الإلتزامات التي تترتب عليها في ذمة الطاعن للغير واشتراطه أيضا أن يقدم له الطاعن شهريا

قدرا معينا من المبلغ المدفوع ، وكان مؤدى كل ذلك تفى قيام نية المشاركة وتكييف العقد بأنه قرض ، ذلك أن المبلغ الواجب دفعه شهريا مهما كانت نقيصة العمليات التي يجريها الطامن من ربح أو خسارة وإن وصف في العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذلك إذ الربح لا يكون مؤكدا ولا معروفا مقداره سلفا وإنما حقيقة هذا المبلغ هو فائدة مستورة في صورة ربح ، فإن النعى على الحكم الخطأ في تكييف العقد يكون على غير أساس .

٢ — المناط في تكييف العقود هو بما عناء العاقدون فيها ، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده رفع على الطاعن الدعوى رقم ٣٩٨ سنة ١٩٦٢ كلى الزقازيق طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ ج وقال في بيان دعواه إنه بموجب عقد إتفاق تاريخه أول أغسطس سنة ١٩٦٠ اتفق مع الطاعن على أن يقوم — أى المطعون ضده — بتمويل الطاعن بمبلغ أربع مائة جنيه لتشغيله فيما يجريه الطاعن من عمليات تجارية وذلك لمدة سنة واحدة تنتهى في أغسطس سنة ١٩٦٧ والترم الطاعن في هذا العقد بسداد هذا المبلغ له كاملا إلا إذا اتفقا كتابة على مد مدة العقد لفترة أخرى وأنه أرسل إلى الطاعن في ٢ من يولييه سنة ١٩٦١ خطابا موصى عليه يعلنه فيه بعدم رغبته في مد مدة العقد وعندما طالبه بأداء مبلغ الأربع مائة جنيه له امتنع الطاعن فاضطر لرفع هذه الدعوى عليه — وإستند المطعون ضده إلى عقد مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٠ عنوانه بأنه "عقد إتفاق تمويل عمليات تجارية" ومحور بينه وبين الطاعن ونص في البند الأول منه على أن المطعون ضده يقوم

بتمويل عمليات تجارية للطاعن في حدود مبلغ ٤٠٠ جنيه وتضمن البند الثاني أن مدة الاتفاق سنة تبدأ من تاريخ هذا العقد وتنتهى في يولييه سنة ١٩٦١ كما تضمن البند الثالث إلترام الطاعن بسداد الأربعمائة جنيه بالكامل للطعون ضده عند إنتهاء مدة العقد إلا إذا إتفق الطرفان كتابة على مد هذه المدة كما إلترم الطاعن في البند الرابع بأن يقدم للطعون ضده نسبة قدرها ٣٥ ٪ من أرباح العمليات التى يقوم المطعون ضده بتمويلها وذلك بحد أدنى قدره ٢ ٪ شهريا من القيمة المدفوعة وقدرها ٤٠٠ جنيه وتضمن البند الخامس أن ما دفعه المطعون ضده لتمويل عمليات الطاعن لا يدخل ضمن إلترامات الأخير قبل الغير وما قد يترتب على هذه الإلترامات — كما استند المطعون ضده إلى أربعة إيصالات تفيد إستلام الطاعن منه مبلغ أربعمائة جنيه وقد ذكر في الإيصال الأول وتاريخه ١٩٦٠/٤/٣٠ أن الطاعن استلم ١٥٠ جنيها من أصل المبلغ المتفق عليه لحساب تأسيس مكتب للأعمال التجارية والإستيراد والتوريدات المحلية وذكر في الإيصال الثانى وتاريخه ١٩٦٠/٦/١٥ أن الطاعن استلم مبلغ ٥٠ جنيها من حساب أعمال الشركة وتضمن الإيصال الثالث وتاريخه ١٩٦٠/٦/٢٧ إستلام الطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه لحساب الشركة وتضمن الإيصال الأخير وتاريخه ١٩٦٠/٨/١٣ إستلام الطاعن من المطعون ضده مبلغ ١٠٠ جنيه وذلك حسب العقد المبرم بينهما — وقد دفع الطاعن الدعوى فيما دفعها بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن العقد المبرم بينه وبين المطعون ضده هو عقد شركة لم تصف بعد وأنه لا يجوز للطعون ضده أن يطالب بحصته فيها قبل حصول هذه التصفية وقد أخذت المحكمة الإبتدائية بهذا الدفع وقضت في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٢٥٣ سنة ٥ قضائية فاعيا على الحكم المستأنف إعتباره العقد المبرم بينه وبين الطاعن عقد شركة مع أن ما تضمنته من إلترام الطاعن بسداد كامل المبلغ المدفوع من المطعون ضده في نهاية المدة وبإداء نسبة معينة من هذا المبلغ للطعون ضده شهريا وعدم تحمل المطعون ضده إلترامات الطاعن قبل الغير كل ذلك ينفى نية المشاركة ويقطع بأن حقيقة العقد قرض وليس شركة — وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه (الطاعن)



بأن يدفع للستائف (المطعون ضده) مبلغ ٤٠٠ جنيه ومصروفات الدرجتين مؤسسة قضاءها على أن حقيقة العقد قرض وليس شركة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٣ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف العقد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٠ والإيصالات التي صدرت تنفيذا له ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن عبارة نص البند الرابع من العقد الذي يلزم الطاعن بأن يقدم للمطعون ضده نسبة مقدارها ٣٥ ٪ من أرباح العمليات التي يقوم الأخير بتمويلها هذه العبارة والعبارات التي تضمنتها الإيصالات الأربعة صريحة في أن العلاقة التي تربط الطاعن بالمطعون ضده إنما هي علاقة شركة فقد جاء لفظ "الشركة" في بعض هذه الإيصالات صريحا وواضحا ومع ذلك فقد أطرحت المحكمة كل ذلك وكيف العقد بأنه قرض يحق معه للقرض أن يسترد دينه كاملا وهو من الحكم خطأ في التكييف يخضع لرقابة محكمة النقض بوصفه خطأ في القانون ، وقد استند الحكم المطعون فيه في هذا التكييف إلى القول بوجود تعارض بين مصلحة الطاعن والمطعون ضده في العلاقة التي قامت بينهما بمقتضى عقد أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وأن هذا التعارض ينفي قيام الشركة لأن أساسها ترابط المصالح بين الشركاء وهذا القول من الحكم غير صحيح إذ أن مانص عليه في العقد من التزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده نسبة مقدارها ٣٥ ٪ من أرباح العمليات التي يمولها هذا الأخير يجعل للمطعون ضده مصلحة محقة في أن يحقق الطاعن أرباحا طائلة من هذه العمليات كما أن للطاعن بدوره مصلحة محقة في تحقيق أقصى حد من الأرباح لأنه سيأخذ منها ضعف ما سيؤول للمطعون ضده ومن ثم فالمصلحة بين الشريكين متبادلة على خلاف ما قرره الحكم المطعون فيه ، وإذ جعل هذا الحكم قوام التفارقة ، بين الشركة والقرض هذا المقياس الذي ثبت فساد فإنه يترتب على ذلك فساد النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار العقد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٠ قرضا وليس شركة

على قوله "وحيث إن مقطع الفصل في النزاع المائل يدور حول ما إذا كان عقد الاتفاق المبرم بين الخصمين المتداعين هو في حقيقته عقد شركة حسبما ذهب الحكم المستأنف مظاهرا في ذلك المستأنف عليه (الطاعن) أم هو عقد قرض طبقا للتكييف الذي ينادى به المستأنف (المطعون ضده) والفصل الذي يؤثر هذه المحكمة الأخذ به يتركز في قصد المتعاقدين فالذي يميز الشركة هو توفر نية المشاركة لدى العاقدین الذي يعنى تضافرا للجهود لتحقيق غرض واحد أو بعبارة أخرى هو نية التعاون في سبيل السعى المشترك للربح ويتسنى الكشف عن هذه النية من بنود العقد واشتراطاته ومن الظروف التي أحاطت بإبرامه ولا أهمية للوصف الذي يطلقه عليه العاقدان إذ قد يقصدان ستر العقد الحقيقي بعقد صوري بل قد يكشف اهتمام العاقدین بنفى وصف معين عن حقيقة قصدهما إليه وحيث أنه استهداء بما تقدم فإن هذه المحكمة لاتعير اهتماما كبيرا للعنوان الذي آره العاقدان لاتفاقهما بأنه عقد اتفاق تمويل عمليات تجارية ولا للوصف الذي أسبغ على ثمره ذلك الاتفاق في الإيصالات المستوقعة من المستأنف عليه (الطاعن) تارة بأنها لحساب مكتب وطورا بأنها من حساب شركة فكل ذلك غير ذي تأثير في استكناه ما انصرفت إليه نية العاقدین وفي استقصاء قصدهما الذي تم عليه بنود ذلك التعاقد ذاته . والبادي من استظهار نصوص هذا الاتفاق أن الدور الإيجابي الوحيد الذي اتيح للمستأنف هو دفعه مبلغ الجنيهاً الأربعمائة إلى المستأنف عليه ثم ظلت السلبية بالنسبة له هي السائدة بفعل من حقه أن يسترد هذا المبلغ كاملا عند نهاية المدة المحددة في الاتفاق وحرص أيضا على أن يظل بمعزل عن أية التزامات تترتب في ذمة المستأنف عليه قبل الغير من جراء العمليات التجارية الممولة فهذا الوضع بمجرد قاطع الدلالة في أن نية الاشتراك في نشاط ذي تبعه بعيدة كل البعد عن مراد العاقدین وما دار في خلدهما على الإطلاق أن يكون هناك ثمة تعاون بينهما في عمل ينطوي على قدر من المخاطرة". ثم قال الحكم في موضع آخر "أما الوضع في الاتفاق الذي نحن بصده بعيد عن أن يكون عقد شركة فإن الموقف الصحيح هو أن المستأنف (المطعون ضده) قدم مالا لتاجر هو المستأنف عليه (الطاعن) على أن يشترك معه في الربح دون الخسارة فهو بهذه المثابة ليس شريكا وإنما هو مقرض ولا يدحض من صحة هذا القول ما ألمح إليه الحكم المستأنف من أن الفائدة جاوزت ٤٢ ٪ لأن من القواعد القانونية



الأمرة وجوب سريان أحكام القرض فلا تزيد الفوائد المتفق عليها في العقد بأية حال عن ٧ ٪. وفق المادة ٢٢٧ من القانون المدني — ويبين من ذلك أن الحكم لم يجعل قوام التفرقة بين الشركة والقرض هو وجود تعارض بين مصالح المتعاقدين أو عدم وجود هذا التعارض وإنما جعل الفاصل في ذلك هو ما انتواه المتعاقدان وتوافرية المشاركة وعدم توافرها لديهما وهو فيصل صحيح للتفرقة بين الشركة والقرض ذلك أنه يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعة وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في نفي نية المشاركة لدى العاقدین وفيما رتبته على ذلك من اعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة استند الحكم في ذلك إلى ما تضمنته بنود هذا العقد من اشتراط المطعون ضده الحصول في نهاية مدة العقد على كامل مبلغ الأربعمائة جنيه الذي دفعه لتمويل العمليات التي يقوم بها الطاعن وذلك مهما كانت نتيجة هذه العمليات ومن اشتراطه أيضا ألا يتحمل شيئا في الإلتزامات التي ترتب بسبب هذه العمليات في ذمة الطاعن للغير وكان هذا الذي استند إليه الحكم مضافا إلى ما تضمنته البند الرابع من العقد من اشتراط المطعون ضده أن يقدم له الطاعن شهريا  $\frac{1}{4}$  ٪ من المبلغ المدفوع منه وقدره أربعمائة جنيه وذلك كله من شأنه أن ينفي قيام نية المشاركة بين الطرفين ويؤدي إلى تكييف العقد بأنه قرض حسبما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ أن المبلغ الذي اشترط المطعون ضده دفعه له شهريا مهما كانت نتيجة العمليات التي يجريها الطاعن من ربح أو خسارة وإن وصف في العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذلك إذ الربح لا يكون مؤكدا ولا معروفا مقداره سلفا وإنما حقيقة هذا المبلغ هو فائدة مستورة في صورة ربح. لما كان ذلك، وكان ما ورد في أسباب الحكم الأخرى عن قيام تعارض بين مصلحة الطاعن ومصلحة المطعون ضده في التعاقد الذي أبرماه — وهو ما استند إليه الطاعن في تعيب الحكم — لم يكن إلا استطرادا زائدا من الحكم يستقيم بدونه مما يكون معه النعي على ما تضمنته هذه الأسباب الزائدة غير متبع لأن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .



وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب ببطله ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن عبارات إيصالين من الإيصالات الأربعة المقدمة من المطعون ضده والمتضمنة إقرار الطاعن باستلام مبلغ الأربعمائة جنيه هذه العبارات صريحة في معنى الشركة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع مما يشوبه بالقصور ولا يشفع له ما ورد في أسبابه من أن المحكمة لا تعير اهتماما كبيرا للوصف الذي أسبغ على ثمرة الاتفاق في الإيصالات إذ هذا القول لا يصلح ردا على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ولا يفصح عن سبب التفات المحكمة عن مدلول العبارات الواردة في الإيصالات والصريحة في الدلالة على معنى الشركة ويضيف الطاعن أنه أودع ملف الاستئناف أربعة كشوف وصفها في ظاهر الحافظة المتضمنة لها بأنها محررة بخط المطعون ضده وأنها تفيد اعترافه بأن الطاعن أنفق مصروفات أكثر من المبلغ المطالب به وهذه الكشوف المحررة بخط المطعون ضده قد تضمنت بيانا عن العمليات التجارية التي باشرتها الشركة المبرمة بينه وبين الطاعن بالعقد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وتكشف عن نية المشاركة بينهما وإذ لم يشر الحكم المطعون فيه إلى هذه الكشوف وبالتالي لم يرد عليها فإنه يكون قاصرا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المناط في تكيف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه ومن ثم فإن ما قرره الحكم من أنه لا أهمية للوصف الذي يطلقه عليه العاقدان وأنه لذلك فإن المحكمة لا تعير اهتماما كبيرا للعنوان الذي آثره العاقدان لإتفاقيهما بأنه عقد اتفاق تمويل عمليات تجارية ولا للوصف الذي أسبغ على ثمرة ذلك الاتفاق في الإيصالات المستوقعة من المستأنف عليه ( الطاعن ) تارة بأنها لحساب مكتب وطورا بأنها من حساب شركة لأن ذلك كله غير ذي تأثير

في استكناه ما انصرفت إليه نية العاقلين وفي استقصاء قصدهما الذي تم عليه بنود ذلك التعاقد ذاته — هذا الذي قرره الحكم مهيح في القانون ويتضمن الرد الكافي على ما يثيره الطاعن في الشق الأول من هذا السبب أما عن الكشف التي أشار إليها في الشق الثاني فإنه لما كان يبين من الإطلاع عليها أنها تتضمن بيان مبالغ وأوجه الصرف التي أنفقت فيها وليس فيها ما يمكن أن يغير من النتيجة التي انتهت إليها الحكم فإن إغفاله الرد عليها لا يعيبه متى كان قد أقام قضاءه على أسباب تكفي لجملة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: محمد عبد الطيف، وعباس حلى عبد الجواد، وسليم راشد أبو زيد، ومحمد صدق البشيشي .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إستئناف . " نطاق الإستئناف " . " سلطة محكمة الإستئناف " .  
دعوى . " شروط قبول الدعوى " .

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به غير حال الأداء وغير معلوم المقدار . قضاء في الموضوع تستند به المحكمة ولايتها . استئنافه يطرح الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف . إلغاء الحكم المذكور وقبول الدعوى . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في موضوعها وعدم إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى .

( ب ) أدوية . " الإستيلاء على مخازن الأدوية " . تأميم .

نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره .

( ج ) أدوية . " تصفية ديون مخازن الأدوية " . تأميم .

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء بلجان التصفية لايتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي استولى عليها دون غيرها من الديون المستحقة على باقي المستولى لديهم المذكورين بالمادة ٤ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم مريان هذه التصفية على الدين المستحق للبنك قبل مستورد أدوية من الخارج بسبب هذا الاستيراد .

( د ) كفالة . " كفالة شخصية " . أثرها . بنوك . " الاعتماد المستندي " .

ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية دين البنك قبل مستورد الأدوية بسبب الاعتماد المستندي المفتوح من البنك . كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك لايتقضى بها الدين المكفول .



١ — متى أقام الحكم الابتدائي قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به الدعوى غير حال الأداء وغير معلوم المقدار فإن هذا من المحكمة قضاء في الموضوع تستنفد به ولايتها ويكون من شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على محكمة الاستئناف بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع ويتعين على هذه المحكمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها وألا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى التي استنفدت ولايتها بقضائها في موضوع الدعوى .

٢ — ليس في نصوص القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماريات والمستلزمات الطبية ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ولم يلزم دائنيهم بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمديني المستولى لديهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره .

٣ — القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الإستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقي المستولى لديهم ممن ورد ذكرهم في المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فإذا كان المطعون ضده ليس من أصحاب هذه المخازن وإنما هو مستورد وقد ترتب دين البنك في ذمته بسبب أدوية استوردها من الخارج فلا تسرى على هذا الدين التصفية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ وبالتالي يظل الدين المذكور قائماً بعد صدور القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ومن حق البنك الدائن المطالبة به بعد انتهاء مدد تأجيل الوفاء المنصوص عليها في القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ .

٤ — متى كان خطاب الهيئة العليا للأدوية يتضمن ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية لدين البنك — الطاعن — المترتب في ذمة المطعون ضده — المستورد للأدوية — بسبب الإعتماد المستندى المفتوح له من البنك المذكور فإن هذا الخطاب يكون قد تضمن كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك وهذه الكفالة لا ينقضى بها الدين المكفول .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن البنك الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٤٤ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاه مبلغ ٤٥٤ جنيها والفوائد بواقع ٦,٥ ٪ سنويا ابتداء من ١٤ مايو سنة ١٩٦٢ حتى الوفاء وقال شرحا لدعواه إن المطعون ضده الأول طلب منه أن يفتح له إعتقادا مستنديا بمبلغ ٣٩٤١٧٦٢ ليرة إيطالية لاستيراد المستحضرات الطبية الميمنة بإذن الإستيراد المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٠ وقد قبل البنك الطاعن فتح هذا الإعتقاد وتضمن عقده شروطا أهمها أن الإعتقاد غير قابل للرجوع فيه وأنه نافذ المفعول حتى يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ لصالح معامل كارلو إربا بإيطاليا وان الرسالة التى تستورد تعتبر مرهونة لصالح البنك الطاعن ضمانا للمبالغ التى تستحق له فى ذمة المطعون ضده الأول بحيث إذا إنخفضت قيمة هذه البضاعة التزم بتغطية الفرق بين ثمن الشراء وسعرها المتداول فى السوق — كما نص فى هذا العقد على أن مسئولية المطعون ضده الأول عن الإعتقاد غير محددة وأنه لا مسئولية على البنك الطاعن فيما ينشأ من إشكالات أو صعوبات غير متظرة — وبخطاب مؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طلبت الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية التى حلت محلها المؤسسة المصرية العامة للأدوية والمستلزمات الطبية ( المطعون ضدها الثانية ) من البنك أن يسلمها مستندات الإعتقاد المستندى سالف الذكر وأن يقيد القيمة على حساب المطعون ضده الأول مع ضمانها له ، وإعتادا على هذا الضمان سلم البنك الطاعن تلك المستندات إلى المطعون ضدها الثانية . ولما كانت البضاعة المستوردة تعتبر تنفيذا لعقد الإعتقاد مرهونة للبنك ضمانا للوفاء برصيد ذلك الإعتقاد المستندى فإنه كان على المطعون ضدها الثانية بعد أن تسلمت تلك المستندات أن توفى له رصيد هذا الإعتقاد كاملا والذى



بلغ ٢٩٦٧ ج و ٦٦٢ م إلا أنها لم تدفع له من هذا الرصيد سوى مبلغ ٢٥٢٢ ج و ١١٦ م واستنعت عن الوفاء بالباقي بحجة أنها غير ملزمة بالفوائد والمصاريف والعمولات مما اضطر البنك الطاعن إلى رفع هذه الدعوى بطلب المبلغ الباقي له وفوائده ، وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان — فاستأنف البنك الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاء هذا الحكم والقضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وإحالتها إلى محكمة الدرجة الأولى للحكم في موضوعها بطلباته الواردة في صحيفة الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٥٢ سنة ٨٠ ق وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة إستئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان والحكم بقبولها وبرفضها . طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان دفعا موضوعيا وأن محكمة الدرجة الأولى بقضائها بقبوله قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى مع أن البادى من حكم محكمة الدرجة الأولى أنها أسست حكمها بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى ، على أن لجنة التعويض المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ لم تفرغ بعد من إصدار قرارها في شأن منشأة المطعون ضده الأول والمحكمة بهذا القضاء قد حجبت نفسها بصفة مؤقتة عن نظر الموضوع حتى تصدر اللجنة المذكورة قرارها ومن ثم فإن الدفع على هذه الصورة إنما هو في حقيقته دفع شكلى موجه إلى إجراءات الخصومة وقصد به تأخير الفصل في الموضوع ولا يترتب على قبوله أن تستنفد محكمة الدرجة الأولى ولايتها في نظر الموضوع وبالتالي فإن إستئناف الطاعن للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بقبول هذا الدفع لا يطرح على محكمة الإستئناف سوى ما قضت به محكمة الدرجة الأولى في الدفع ويمتنع لذلك على محكمة الإستئناف — إذا ألغت هذا القضاء — نظر الموضوع . وإذا فصلت في موضوع الدعوى ولم تحلها إلى محكمة الدرجة الأولى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أن حق البنك الطاعن فاتح الإعتقاد المستندى ، على الأدوية التي استولت عليها المطعون ضدها الثانية لدى المطعون ضده الأول تنفيذا للقانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة الأدوية ، هذا الحق ينتقل وفقا للمادة ١٠٤٩ من القانون المدني إلى التعويض الذي نص القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ على إعطائه لذوى الشأن وأن الأدوية المرهونة تعتبر في حكم الهالكة هلاكا قانونيا شأنها في ذلك شأن نزع الملكية للنفعة العامة الذي أشار إليه الشارع في عجز المادة ١٠٤٩ من القانون المدني وأنه إذ كانت لجنة التعويض المنصوص عليها في القانون المذكور لم تصدر قرارها بعد بشأن منشأة المطعون ضده الأول بتقدير هذا التعويض فإن دعوى البنك الطاعن تكون مرفوعة قبل أوانها وهذا الذى أقام الحكم الابتدائي عليه قضاءه يفيد أن محكمة الدرجة الأولى قد انتهت إلى أن حق البنك الطاعن غير حال الأداء وغير معلوم المقدار وهذا من المحكمة قضاء في الموضوع تستنفد به ولايتها ومن شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على محكمة الاستئناف بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع ويتعين على هذه المحكمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وبقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها وألا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى التي استنفدت ولايتها بقضائها في موضوع الدعوى — ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن الإعتقاد المستندى الذى فتحه بناء على أمر المطعون ضده الأول قد انقضى بصدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وبخطاب الهيئة العليا للأدوية المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٠ وأنه لذلك يعتبر الرهن الذى كان للبنك الطاعن منتها في هذا التاريخ بانقضاء الإلتزام الأصلي طبقا للمادة ١١١٢ من القانون المدني ويتعين تصفية الدين في يوم ١٩٦٠/٩/٢٠ وأن المحكمة لا ترى إضافة فوائد جديدة على ما كان مستحقا للبنك في التاريخ المذكور تطبيقا للمادتين ١١١١ و٢٣٠

من القانون المدني — هذا في حين أن القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وإن كان قد أعطى وزير التكوين سلطة الإستيلاء على الأدوية وغيرها من المواد المنصوص عليها في المادة الرابعة منه لدى الأفراد والجهات المعنية في هذه المادة إلا أنه لم يحس الإلتزامات المترتبة في ذمة المستولى على موادهم قبل الغير سواء كان هذا الغير دائنا عاديا أو بنكا وبالتالي تظل عقود هؤلاء الدائنين وحقوقهم قائمة ومما يقطع بأن القانون المذكور لم يقصد إنهاء هذه العقود أنه بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ أى بعد صدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بيومين صدر القانون رقم ٢٦٩ سنة ١٩٦٠ بتأجيل الوفاء بالديون المستحقة على المستوردين ووكلاء شركات الأدوية الأجنبية وأصحاب المخازن الذين تم الإستيلاء على مالهيم من أشياء طبقا للقانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وذلك لمدة ثلاثة شهور وقبل انتهاء هذا الأجل صدر القانون رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ بتأجيل إستحقاق تلك الديون لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى في ١٧ يناير سنة ١٩٦١ ولم يكبد ينتهى هذا الأجل حتى صدر القانون رقم ١٢ سنة ١٩٦١ فى شأن تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من المنشآت التى شملها الإستيلاء ومتى كان القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ والقوانين اللاحقة لم تتضمن نصوصا خاصة تقضى بانقضاء العلاقات القانونية القائمة بين الأشخاص والهيئات المستولى لديهم على تلك المواد وبين المتعاقدين معهم وقد أراد المشرع أن يبقى على هذه العقود ومنح المدينين آجالا للوفاء بالتزاماتهم قبل دائنهم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الاعتماد المستندى قد انقضى بصدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ يكون مخالفا للقانون — كما خالفه أيضا فيما قرره من أن خطاب ١٩٦٠/٩/٢٠ الذى ضمننت فيه المطعون ضدها الثانية دين البنك الناشئ عن الاعتماد المستندى قد ترتب عليه إنقضاء هذا الاعتماد ذلك أنه طبقا لعقد الاعتماد المستندى الذى فتحه البنك تكون البضائع الواردة على هذا الاعتماد مرهونة للبنك حيازا ضمانا لدينه الناشئ عن هذا الاعتماد ولا يقتصر الرهن على ضمان أصل الحق وإنما يضمن أيضا وفي نفس المرتبة جميع المصروفات والفوائد المستحقة وذلك بالتطبيق للمادة ١١١١ من القانون المدني وما كان البنك ليسلم المطعون ضدها الثانية مستندات الرسالة لولا تعهدا في كتابها المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٠ بالضمان إذ أن له حق حبس هذه المستندات لحين استيفاء دينه طبقا للمادة ١٠٩٦ من القانون المدني فالإتزام



المطعون ضدها الثانية قبل البنك إلزام شخصي لا يقتصر على أصل الدين فقط بل يشمل المصروفات والفوائد أيضا وهذا الإلزام وهو إلزام بضمان دين الإعتماد لا يمكن أن يترتب عليه إنقضاء هذا الإعتماد ولا مجال هنا لإعمال نص المادة ٢٣٠ من القانون المدني التي تتحدث عن توزيع ثمن الشيء والمبيع جبرا على الدائنين لأنه لا ينطبق على واقعة النزاع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى البنك الطاعن على قوله " وحيث إن هذه المحكمة تقرر المحكمة الابتدائية على ما جاء بأسباب حكمها من أنه بصدد القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ قد جعل المشرع للهيئة العليا للأدوية وحدها حق استيراد الأدوية ثم أعطى لوزير التموين الحق في الاستيلاء على كافة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين والوكلاء وغيرهم وأنه بصدد هذا القانون لم يعد هناك من سبيل إلى الاستمرار في الاعتماد المستندي كما تقرها على تطبيق قواعد الرهن الحيازي في هذا الخصوص . وحيث إن الاعتماد وقد اتقضى بصدد القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وبخطاب الهيئة العليا للأدوية المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٠ فيعتبر الرهن الذي كان للبنك متبها من تاريخ هذا الخطاب بانقضاء الالتزام الأصلي طبقا للمادة ١١١٢ من القانون المدني ويتعين تصفية الدين في هذا التاريخ وعلى أساس ما جاء في المادة ١١١١ من القانون المدني وترى المحكمة لذلك وطبقا لخطاب ١٩٦٠/٩/٢٠ أن المستأنف عليه الأول ( المطعون ضده الأول ) مسئول بضمان المستأنف عليه الثاني ( المطعون ضدها الثانية ) عما يسفر عنه تصفية الاعتماد في ١٩٦٠/٩/٢٠ وبعبارة أخرى عن رصيد المستأنف عليه الأول المدين المتخلف عن هذا الاعتماد في ١٩٦٠/٩/٢٠ " .

ولما كان القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية الذي عمل به في ١٧ يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ نشره وإن نص في مادته الرابعة على أن يستولى وزير التموين فورا على الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية وفي مخازن الأدوية وفي المستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء . ونص في المادة الثامنة على أن يسلم ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة



العامة لتجارة وتوزيع الأدوية وألزم هذا القانون في المادة ١٢ منه كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالديها أو يكون مدينا لأي منها أن يقدم بيانا بذلك إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إلا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ولم يلزم دائتيهم بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمديني المستولى لديهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره يؤكد ذلك أنه بتاريخ ١٩٠٠ يولييه سنة ١٩٦٠ أي بعد يومين من صدور هذا القانون صدر القانون رقم ٢٦٩ سنة ١٩٦٠ ونص في مادته الأولى على أن تؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ الديون التي يحل ميعاد استحقاقها خلال هذه المدة وذلك بالنسبة "أ" المبالغ المدين بها المستوردون ووكلاء شركات الأدوية الأجنبية وأصحاب مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء على ما لديهم من أشياء طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ المستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطا يتعلق بتجارة الأدوية والكماويات والمستلزمات الطبية "ب" المبالغ المدين بها الصيدليات ومعامل الأدوية والمستوردين أو وكلاء شركات الأدوية الأجنبية - وحظر هذا القانون اتخاذ أي إجراء تحفظي أو تنفيذي بسبب الديون المشار إليها قبل انقضاء هذه المهلة . ثم صدر القانون رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بتأجيل الوفاء بتلك الديون لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وبتأجيل ما يستحق منها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من ١٨/١٠/١٩٦٠ لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق وأخيرا صدر القانون رقم ١٢ سنة ١٩٦١ في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ - وقد بين هذا القانون الطريقة التي تتم بها تصفية هذه الديون أما ما عدا هذه المخازن من المستولى لديهم فلم يصدر قانون بتصفية الديون التي في ذمتهم للغير ولما كان صدور هذه القوانين الثلاثة المشار إليها آنفا بعد القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ قاطع في الدلالة على أنه لم يترتب عليه انقضاء الديون التي للغير في ذمة الأشخاص المستولى لديهم إذ لو كانت قد انقضت نتيجة لصدور ذلك القانون لما كان المشرع بحاجة إلى إصدار قانونين بتأجيل الوفاء بها مرة بعد الأخرى - وكان القانون

رقم ١٢ سنة ١٩٦١ لا يتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقي المستولى لديهم ممن ورد ذكرهم في المادة ٤ من القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وكان المطعون ضده الأول ليس من أصحاب هذه المخازن وإنما هو مستورد وقد ترتب دين البنك في ذمته بسبب أدوية استوردها من الخارج ومن ثم فلا تسرى على هذا الدين التصفية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢ سنة ١٩٦١ وبالتالي فقد ظل الدين المذكور قائما بعد صدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ ومن حق البنك الدائن المطالبة به بعد انتهاء مدد تأجيل الوفاء المنصوص عليها في القانونين رقمي ٢٦٩ سنة ١٩٦٠ و ٢٧٢ سنة ١٩٦٠. لما كان ما تقدم، وكان يبين من خطاب مدير عام الهيئة العليا المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٠ والموجه منه إلى البنك الطاعن أنه اقتصر على طلب تسليم الهيئة المستندات الواردة على الاعتماد المستندي المفتوح من البنك بناء على أمر المطعون ضده الأول بمبلغ ٣٩٤١٧٦٢ ليرة إيطالية وقيد القيمة على حساب المطعون ضده المذكور مع ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية وبذلك يكون هذا الخطاب قد تضمن كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك المترتب في ذمة المطعون ضده الأول بسبب الاعتماد المستندي وهذه الكفالة لا ينقضها الدين المكفول. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن الاعتماد المستندي الذي فتحه البنك الطاعن بناء على أمر المطعون ضده الأول قد انقضى بصدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وبخطاب الهيئة العليا للأدوية المشار إليه وأن الرهن الحيازي المقرر لمصلحة البنك قد انقضى نتيجة لإقضاء الإلتزام الأصلي وإذ رتب الحكم على ذلك وجوب تصفية الدين في ١٩٦٠/٩/٢٠ تاريخ الخطاب المذكور فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

رئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومهد  
مدق البشيشي .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) إجارة . ”إنعقاد الإيجار بسبب حرفة المستاجر“ . محكمة الموضوع .

اعتبار أن عقد الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستاجر . عدم كفاية ذكر الحرفة  
في العقد . وجوب استخلاص ذلك من العقد والظروف التي اكتنفته وأنه لولا هذه  
الحرفة لما أبرم ، استخلاصا سائما . لا يعقب على محكمة الموضوع في ذلك .

( ب ) حكم . ”بيانات الحكم“ . ”الفصول في أسباب الحكم الواقعية“ .  
بطلان .

لم ترتب الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ مرافعات البطلان إلا على الفصول في أسباب  
الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء  
القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة التي أبدى رأيه في القضية . إغفال ما عدا  
ذلك من البيانات التي عدتها الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا يترتب عليه بطلان  
الحكم . إغفال ذكر وجه دفاع إبداء الخصم لا يترتب عليه البطلان إلا إذا كان جوهريا  
ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الحكم الدفاع الجوهرى . اعتباره  
قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .

( ج ) إختصاص . ”إختصاص ولائى“ . حراسة . ”حراسة إدارية“ .  
قرار إدارى .

المنازعة في الخضوع لقانون فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين .  
تحويلها عن ولاية المحاكم باعتبارها تتضمن طلب إلغاء الأمر الإدارى الصادر بفرض  
الحراسة على الخصم المتازع .



١ - لا يكتفى لإعتبار أن عقد الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر - وطلب إنجائه لوفاته بالتطبيق للمادة ٦٠٢ من القانون المدني - أن تذكر الحرفة في العقد وإنما يجب أن يثبت منه ومن الظروف التي اكتتفتها أن الإيجار إنما عقد بسبب الحرفة ومن نية طرفيه أن الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه وأن مانص عليه في العقد من وجوب استعمال العين المؤجرة "بنفسونا" إنما هو بيان للغرض الذي اتفق على استعمال العين المؤجرة فيه وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ تختمله عبارات العقد فلا معقب على محكمة الموضوع في ذلك .

٢ - وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عدتها هذه الفقرة من بينها نص ماقدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية إلا أن هذه المادة كما يبين من فقرتها الثانية لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى فإنه لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغيربه هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات (١) .

٣ - منازمة الخصم في الخضوع للقانون الذي فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين أمر يخرج بحثه من ولاية المحاكم لما يتضمنه هذا النزاع من طلب إلغاء الأمر الإداري الصادر بفرض الحراسة على هذا الخصم ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أهمل هذا الدفاع .

(١) راجع بالنسبة لعدم بيان "مراحل الدعوى" قض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة المكاتب

الفني ص ١٦ ص ١٣٠٤ و ٢٩١ مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٧ ص ٧٥٧ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ — كلى القاهرة وطلبا فيها الحكم بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٤٧ وإخلاء المكان المؤجر المبين بالصحيفة وتسليمه إليهما — وقالوا بيانا لدعواهما إنه بمقتضى هذا العقد استأجرت الآنسة إيديت بودمن الأدوار الثلاثة الأولى من العقار رقم ١٧ بشارع حسن صبرى بالزمالك بقصد استعمالها بنسبونا — وفى سنة ١٩٦١ اشترى الطاعنان العقار المذكور وحولت إليهما البائنة عقود الإيجار ومن بينها العقد الخاص بالأدوار الثلاثة المذكورة وإذ نما إلى علمهما أن المستأجرة قد توفيت قاما بتوجيه إنذار رسمى إلى ورثتها بالمكان المؤجر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ للتنبيه عليهم بأن عقد الإيجار المبرم مع مورثتهم وقد كان مبرما معها بسبب حرقها ولا اعتبارات خاصة بشخصها فإنه يحق لها طبقا لنص المادة ٦٠٢ من التقنين المدنى إنهاء العقد المذكور بسبب موت المستأجرة وعدم وجود أحد من ورثتها يحترف حرقها — ولما لم يجد المحضر المكلف بالإعلان أحدا من ورثة المستأجرة بالمكان المؤجر، وإنما وجد سيدة تتولى إدارة البنسيون قررت له أنها معينة لإدارته من قبل الأستاذ أنور حافظ بصفته نائبا عن الورثة ، فإن الطاعنين قد أرسلوا إليه خطابا موصى عليه يعلم الوصول بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ أبلغاه فيه برغبتهما فى إنهاء العقد للسبب السابق بيانه وإذ لم يتلقيا منه ردا فى هذا الشأن فقد أقاما عليه هذه الدعوى بصفته ممثلا لورثة المرحومة إيديت بودمن طالبين الحكم بطلباتهما المنوه عنها وبجلسة ١٩٦٢/١/١٥ حضر الأستاذ أنور حافظ وقرر أنه ليس ويكلا عن الورثة وأنه يحضر بصفته حارضا خاصا على البنسيون المذكور وقدم المستندات المثبتة لصفته وإزاء ذلك قام الطاعنان بتصحيح شكل الدعوى بإعلان وجهاء بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ ،



١٩٦٢/٥/٢ إلى المطعون ضدهما الأول بصفته الحارس العام على أموال الرطايا البريطانيين والثاني بصفته الحارس الخاص على البنسيون بنفس الطلبات الواردة في صحيفة الدعوى وقد تقي المطعون ضدهما حصول الإيجار بسبب حرفة المستأجرة. وبتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٦ لسنة ٨٠ ق - وبتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف بحيلة لأسبابه - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على ثمانية أسباب ينحى الطاعنان في السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن عقد الإيجار الصادر للآتية بودمن لم يعقد إلا بسبب حرقها ولا اعتبارات تتعلق بشخصها ورتبا على ذلك انفساخ العقد بموتها بالتطبيق للمادة ٦٠٢ مدنى لكن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أخطأ في تفسير المقصود قانونا بحرفة المستأجر في هذا الصدد وفي تكييف الحكم الذى رتبته القانون على موته في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٠٢ من التقنين المدنى وذلك من وجهين، الأول: أن الحكم اعتبر أن الحرفة التى يعتد بها في تطبيق هذه المادة هى التى يشترط فيمن يزاو لها شرط مهنى خاص أو مؤهل من نوع خاص وأن فتح بنسيون وإدارته مادام لا يتطلب شيئا من ذلك لا يعتبر حرفة في هذا الصدد وأن شأنه شأن فتح محل للبقالة أو لأى غرض تجارى آخر - وهذا خطأ من الحكم ذلك أن المقصود بالحرفة هو العمل الذى يتخذه الشخص صناعة له يكسب منها عيشه ولو لم يكن القانون يشترط في مزاولته مؤهلا خاصا - والمستأجرة الآتية إيديت بودمن قد اتخذت من فتح بنسيون وإدارته واستغلاله صناعة لها تكسب عيشها منها بصفة أصلية ولم تحترف أى حرفة أخرى وهى حرفة يتطلب فيمن يزاو لها صفات معينة من الدراية والنشاط علاوة على الحصول على ترخيص بفتح المحل وعلى ترخيص شخصى خاص بإدارته أو باستغلاله وفقا للمادتين ٣ و ١٢ من القانون رقم ٣٧١



لسنة ١٩٥٦ وقد استأجرت ثلاث شقق معا لتعيش بنسبونا لالتسكن فيها أو لأي غرض آخر واشترط في العقد ألا تستعمل هذه الشقق إلا بنسبونا وأنه لا يجوز لها النزول عن الإجارة أو التاجير من الباطن كليا أو جزئيا - وكل ذلك قاطع في الدلالة على أن الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجرة - هذا وقياس فتح بنسبون في العين المؤجرة على إنشاء محل بقالة في أي عين قياس مع الفارق لأن الأخير لا يتطلب سوى الحصول على رخصة للمحل ذاته أما الأول فينطلب فوق رخصة المحل العام ترخيصا شخيصيا لمن يتولى استغلال ذلك المحل أو إدارته علاوة على الشروط الشخصية - الوجه الثاني - أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أخطأ في تكييف الأثر الذي رتبته المادة ٦٠٢ مدني على موت المستأجر في الحالة التي تكون فيها الإجارة قد عقدت بسبب حرفة المستأجر أو لإعتبارات خاصة تتعلق بشخصه إذ اعتبر أن هذه المادة إنما تنحول المؤجر في هذه الحالة رخصة إنهاء الإيجار بإرادته المنفردة في حين أنها على خلاف ذلك لا تعدو أن تكون تطبيقا خاصا للمبادئ العامة التي تؤدي في مثل هذه الحالة إلى انقضاء العقد بقوة القانون لإستحالة محل أحد الالتزامات الجوهرية الناشئة منه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أقام قضاؤه بأن عقد الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستأجرة أو لاعتبارات تتعلق بشخصها على قوله "لما كان المدعيان ( الطاعنان ) يركان في طلب إنهاء عقد الإيجار إلى وفاة المستأجرة الأصلية قولاً منهما بأن العقد لم يبرم معها إلا بالنظر إلى حرقها ولإعتبارات شخصية خاصة بها وكان الواضح من عقد الإيجار موضوع الداعي أن المستأجرة الأصلية قد استأجرت الشقق المعنية بعقد الإيجار المذكور لإستغلالها بنسبونا فإن مثل هذا الشرط لا يفيد أن الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجرة أو لإعتبارات أخرى تتعلق بشخصها شأنها في ذلك شأن من يستأجر مكانا للبقالة أو أي غرض تجاري آخر فإنه بوفاته لا ينتهي العقد المذكور ويحق لورثته متابعة نشاطه سواء بأنفسهم أو بواسطة من ينيونه عنهم خاصة وأن استغلال المحل لإدارته بنسبونا لا يتطلب فيمن يزاول هذا العمل شرطا مهنيا خاصا أو مؤهلا من نوع خاص ولم يمنع القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إلا على

من استثناءهم من أحكامه وليس المستأجرة أو ورثتها ممن يمنعهم القانون المذكور من مزاولته هذا النشاط — ويبين من ذلك أنه لم يكن للحرفة التي أرادت المستأجرة مزاولته نشاطها بها أى دخل فى إبرام العقد كما لم يكن للاعتبارات الشخصية أى دخل فى إبرام العقد المذكور ومن ثم يكون إستناد المدعين إلى حرفة المستأجرة وإلى ما لصق بها من اعتبارات شخصية لا أثر له فى الأوراق وشأنها شأن أى مستأجر لمحل تجارى توفى خلفه ورثته فى مزاولته نشاطه ولا يسوغ للمدعين الاحتجاج بصدور الترخيص أو عدم صدوره لهؤلاء الورثة إذ أنه أمر متعلق بهم لا دخل للتأجير فيه طالما لم يصحبه ضرر من ذلك باقتضائه الأجرة المبينة فى العقد وهو ما لم يحمده المدعيان — وحيث إنه بالتأسيس على ما تقدم وعلى أن عقد الإيجار المبرم بين الطرفين قد انصب على إيجار مكان لم يكن مراعى فيه حرفة المستأجر أو اعتبارات شخصية خاصة به على ما سلف بيانه فإن عقد الإيجار المذكور يخضع لحكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ولما كانت المادة الثانية من ذلك القانون قد نصت على الأحوال التى يجوز للتأجير فيها إنهاء العقد وكانت صورة المنازعة الحالية لا تندرج تحت أى سبب من الأسباب الواردة بالمادة المذكورة على سبيل الحصر فإنه من ثم لا يسوغ للمدعين الإستناد إلى وفاة المستأجرة لإنهاء العقد وفقا للقانون العام لما تقدم بيانه وبذلك يظل العقد ممتدا وفقا لأحكام التشريع الإستثنائى " ولما كان لا يكفى لإعتبار أن الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر أن تذكر هذه الحرفة فى العقد وإنما يجب أن يثبت منه ومن الظروف التى اكتنفته أن الإيجار إنما عقد بسبب هذه الحرفة وأنه لولاها لما أبرم، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من نصوص العقد ومن نية طرفيه أن الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستأجرة أو لإعتبارات أخرى تتعلق بشخصها وأن ما نص عليه فى العقد من وجوب إستعمال العين المؤجرة بنسبونا إنما هو بيان للغرض الذى اتفق على إستعمال العين المؤجرة فيه وكان هذا الذى استخلصه الحكم هو إستخلاص سائغ تحتمله عبارات العقد فلا معقب على محكة الموضوع فى ذلك — لما كان ذلك، وكان غير صحيح ما يقوله الطاعنان من أن الحكم اشترط فى الحرفة التى يعتد بها فى تطبيق المادة ٦٠٢ مدنى أن يكون من يزاولها حاصلًا على مؤهل من نوع خاص أو مستوفيا لشرط مهنى ذلك أن ما أورده الحكم من أن إستغلال المحل لإدارته بنسيون لا تتطلب فيمن يزاول



هذا العمل شرطا مهنيا خاصا أو مؤهلا من نوع خاص . إنما قصد به الحكم التدليل على عدم وجود اعتبارات خاصة تتعلق بشخص المستاجر قد روعيت عند عقد الإيجار . لما كان ذلك ، فإن النعى بالوجه الأول يكون على غير أساس . كما أن النعى بالوجه الثاني — بفرض محتمل — غير منتج إذ ما دام الحكم قد انتهى صحيحا إلى أن عقد الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستجرة أو لإعتبارات خاصة تتعلق بشخصها وأنه لذلك فلا تنطبق المادة ٦٠٢ مدني فلا جدوى بعد ذلك من تعيينه فيما قرره عن الأثر الذي ترتبه هذه المادة في حالة توافر شروطها .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في أسبابه الواقعية والإخلال بأكثر من دفاع جوهرى وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي إنساق وراء تضليل المطعون ضده الثانى حين قرر أنه إستصدر ترخيصا بإسم الحراسة لإدارة البنسيون إستنادا منه إلى الإيصال المؤرخ ١٨/٢/١٩٦٢ المقدم منه في حين أن الإيصال المذكور ثابت به توريد رسم معين من السيدة أديت بودمن نفقها لا من ورتها ولا من الحراسة وإذا قال الحكم الابتدائي المذكور أن الحراسة قد سارعت باستصدار ترخيص بإسمها في إدارة البنسيون وأمس على ذلك قضاءه فإنه يكون قد جاء مخالفا للثابت في الأوراق — كما تمسك الطاعنان بالإقرار الصادر من المطعون ضده الثانى أثناء نظر الاستئناف بجلسة ٢٢/٤/١٩٦٣ والمتضمن أنه يدير المحل بدون ترخيص منذ وفاة المستجرة وأن الرخصة ألغيت في شهر مارس سنة ١٩٦٣ أى أثناء نظر الاستئناف وبعد مضي أكثر من سنة من تقديم الإيصال الذى تقدم ذكره — إلا أن الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعتين المتقدمتين في أسبابه مع أنهما تعتبران من الأدلة الواقعية والمجبع القانونية التى أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات ذكرها في الحكم وإلا كان باطلا طبقا للادتين ٢٥ و ٣٤٩ مرافعات هذا إلى عدم استظهار هذا الوجه من الدفاع وعدم إيراد ضمن البيانات التى يجب أن يشتمل عليها الحكم جعلته يغيب من نظر المحكمة فلم تلتفت إليه ولم تناقشه وفي ذلك إخلال بدفاع جوهرى يستوجب هو أيضا بطلان الحكم كما أن الحكم المطعون فيه لم يتضمن أى تسبيب



لأى جزئية من الجزئيات التي أثبتت في الاستئناف لأول مرة بل اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه بتلك العبارات العامة التي لا تفيد شيئا في كل ما لم يعرض له الحكم المستأنف . هذا إلى أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف بعدم صحة فرض الحراسة على أموال المستأجرة وقدا تأييدا لهذا الدفاع خطابا صادرا إليهما من السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ يفيد أن الأنسة أوديت بودمن ولدت بمدينة ولنجتون بنيوزيلندا سنة ١٨٧٨ وأنها مواطنة نيوزيلندية وليست بريطانية وهذا يستتبع عدم خضوعها لقانون فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين وبالتالي انعدام صفة كل من المطعون ضدهما في تمثيلها وبالرغم من أن الحكم قد أثبت تقديم هذا الخطاب إلا أنه لم يعرض لدلالته ولم يحقق صفة المطعون ضدهما في وضع يدهما على البنسيون المملوك لسيدة نيوزيلندية وهذا يعد قصورا من الحكم كما أنه قصر أيضا في تحقيق صفة المطعون ضده الثاني في النيابة عن المطعون ضده الأول ولم يقدم المطعون ضده الثاني التوكيل الذي ينحوله هذه الصفة رغم تعهده بتقديمه وقد أغفل الحكم إثبات واقعة قعود المطعون ضده الثاني عن إثبات سند نيابته عن المطعون ضده الأول فشابه بذلك كله النقص في البيانات التي نصت عليها المادة ٣٤٩ مرافعات مما يستتبع بطلانه وفقا للمادتين ٢٥ و ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وإن أوجبت في فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عدتها هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجميع القانونية إلا أن هذه المادة كما يبين من فقرتها الثانية لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى فإنه لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم — ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبدأ الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لحاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا

في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى — على ما تقدم ذكره في الرد على السبب الثاني — إلى أن عقد الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستأجرة أو لإعتبارات خاصة تتعلق بشخصها وأنه لذلك تكون المادة ٦٠٢ من القانون المدني التي أسس عليها الطاعنان دعواهما غير منطبقة على واقعة الدعوى فإن أوجه الدفاع التي يعيب الطاعنان في هذا السبب على الحكم إغفال بحثها لا تعتبر دفاعا جوهريا بالمعنى السابق بيانه إذ أنها لو صححت لما أثرت في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ومن ثم فإن إغفال الحكم بيان هذه الأوجه والرد عليها لا يعتبر قصورا يبطله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان من عدم خضوع المستأجرة للقانون الذي فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين يخرج بحثه عن ولاية المحاكم لما يتضمنه هذا الدفاع من طلب إلغاء الأمر الإداري الصادر بفرض الحراسة على هذه المستأجرة ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أهمل هذا الدفاع . أما ما يثيره الطاعنان من إنتفاء صفة المطعون ضده الثاني في النيابة عن المطعون ضده الأول فإن الطاعنين لم يقدموا إلى محكمة النقض ما يفيد منازعتها في هذه الصفة أمام محكمة الموضوع وبالتالي فلا يجوز لهما أن يبدوا هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أخطأ في تفسير وتطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذا اعتبرها معطلة لحكم المادة ٦٠٢ مدني مع أن التفسير السليم للفقرة الأولى من المادة ٢ من قانون إيجار الأماكن المذكور هو أن المشرع استبعد بهذا النص السبب الطبيعي الذي ينتهي به عقد الإيجار وهو إنتضاء مدته ، ولم يمس ذلك القانون الأسباب العارضة التي ينتهي بها عقد الإيجار ومنها السبب المنصوص عليه في المادة ٦٠٢ من القانون المدني ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بإكتفائه فيما يتعلق بالإعتبارات التي كانت ملحوظة في شخص المستأجرة بتوافرها حاليا في الحراسة ولو لم يثبت توافرها في الورثة مع أن الوكيل أو النائب لا يملك في حدود نيابته إلا مباشرة حقوق الأصل الثابتة له . وأنه إذا كان يلزم لثبوت حق معين



للأصيل توافر شروط معينة في شخصه كما هو شأن الإحتراف شخصياً بحرفة  
المستأجرة والحصول على الترخيص الشخصي ونقل وخصة المحل إلى اسمه فإنه  
لا يفي في ثبوت ذلك الحق للأصيل توافر الشروط المذكورة في شخص النائب  
كما أن توافر هذه الشروط فيه لا يمكن أن يكسبه هو هذا الحق الذي لم يشرع  
إلا لمصلحة الأصيل الذي تتوافر فيه تلك الشروط وعلى ذلك فإن قضاء الحكم  
المطعون فيه برفض الدعوى استناداً إلى مسارعة الحراسة بإستصدار ترخيص  
باسمها مع عدم توافر الشروط سالفة الذكر في أحد من الورثة خطأ في القانون.  
ويحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق  
فما استند إليه في قضائه من أن الحراسة قد سارعت بإستصدار ترخيص باسمها لإدارة  
البنسيون المقام بالعين المؤجرة مستدلاً على ذلك بالإيصال المؤرخ ۱۸/۲/۱۹۶۰  
المقدم من المطعون ضدهما مع أن هذا الإيصال ليس به أي ذكر للحراسة مطلقاً  
ولأنما هو صادر باسم السيدة أوديت بود من المستأجرة الأصلحة فهو إن دل  
على شيء فإنما يدل على أن الرخصة التي استصدرتها المستأجرة المذكورة ما زالت  
قائمة باسمها حتى بعد خمس سنوات من وفاتها وينفي بالتالي احتمال  
أن تكون الحراسة قد استصدرت ترخيصاً جديداً باسمها — ويحصل السبب  
السادس في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بنفيه حصول ضرر  
للطاعين، ذلك أن إثبات الطاعين أمر إدارة البنسيون بعد وفاة المستأجرة بدون  
ترخيص يكون إثباتاً لمخالفة الإستعمال المنصوص عليه في العقد وهذه المخالفة  
متى ثبتت تسوغ في ذاتها الحكم بالإخلاء وتعتبر بذاتها ضارة بالطاعين وعلى ذلك  
يكون الحكم حين تفي حصول ضرر للطاعين وقرر أن صدور الترخيص للورثة  
أو عدم صدوره أمر متعلق بالورثة ولا دخل للتوجرين فيه قد أخطأ في تطبيق  
القانون كما أخطأ أيضاً عندما تفي حصول ضرر لهما لمجرد اقتضاءهما الأجرة  
المستحقة وأن الحراسة بادرت إلى استصدار ترخيص باسمها لأن اقتضاء الأجرة  
لا ينفى الضرر الناشئ من مخالفة الإستعمال المتفق عليه ولأن إستصدار الحراسة



ترخيصا باسمها بعد أكثر من خمس سنوات من وفاة المستأجرة لا يزال المخالفة التي تمت ولا الضرر الذي وقع بمجرد حصول المخالفة في ذاتها — ويحصل السبب السابع في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بقضائه بإبقاء العين المؤجرة للمطعون ضده الثاني رغم أنه يعتبر شاغلا إياها دون سند ذلك أن الحراسة وقعت باطلة لفرضها خطأ على المستأجرة وهي نيوزيلندية وليست من الرعايا البريطانيين وهي بفرض صحتها قد رفعت وانتهت قبل صدور الحكم المطعون فيه . ويقوم السبب الثامن على أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور وخالف الثابت في الأوراق فيما قرره من رضا المالك السابقة والطاعنين باستمرار العلاقة التجارية مع الورثة بعد موت المستأجرة ذلك أن هذا الحكم استنتج من مجرد حصول وفاة المستأجرة المذكورة قبل البيع الصادر إلى الطاعنين — استنتج من ذلك علم البائعة بوفاة المستأجرة وقبولها استمرار العلاقة العقدية مع الورثة قبولا يلزم الطاعنين من بعدها باعتبارهما خلفا خاصا — وهذا الاستنباط غير سائغ لأن مجرد ثبوت وفاة المستأجرة قبل البيع وتحويل الإيجار للطاعنين لا يفيد علم البائعة المؤجرة السابقة بتلك الوفاة ولا من باب أولى قبولها استمرار العلاقة التأجيرية مع الورثة لأن هذا العلم والقبول المبني عليه لا يصح إقراضهما بل يجب قيام الدليل عليهما خصوصا وأن الثابت من عبارة تحويل عقد الإيجار ذاتها أن البائعة لم تكن تعلم بوفاة المستأجرة وإذا أسس الحكم قضاءه على ثبوت علم البائعة بوفاة المستأجرة وقبولها استمرار العلاقة مع الورثة فإنه يكون قد أقيم على ما يخالف الثابت في الأوراق علاوة على ما شابه من قصور في التسبيب في هذا الخصوص .

وحيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى جميعا على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني إلى أن الإيجار لم يعقد بسبب حرفة المستأجرة أو لإضرابات خاصة تتعلق بشخصها وأنه لذلك فلا تنطبق المادة ٦٠٢ من القانون المدني التي استند إليها الطاعنان في طلب إنهاء عقد الإيجار وإخلاء

المكان المؤجر وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه يكفى بذاته لمحل قضائه برفض دعوى الطاعنين فإن ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فى أسبابه مما هو محل نعى بالأسباب المتقدمة الذكر عدا السابغ يكون إستطرادا زائدا على حاجة الدعوى وإذ كان الحكم يستقيم بدون هذه الأسباب الزائدة فإن النعى عليه لعلب فيها يكون بفرض صحته غير متبع . لما كان ذلك ، وكان ما تضمنته السبب السابغ إن هو إلا ترديدا لما ورد بالسبب الأول الذى سبق الرد عليه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماهيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الطيف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق  
 البشيشي .

( ٢٠٥ )

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ القضائية :

غير . تركة "حقوق الوارث في التركة" . "تصرفات الماسة بها" .  
 "الاحتيايل على مخالفة أحكام الإرث" . إثبات . "الإثبات بالبينه" . وصية .

إعتبار الوارث من الغير في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتعايل على  
 مخالفة أحكام الإرث . حقه في الطعن على تصرف المورث وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق . حقه  
 في ذلك مستمد من القانون مباشرة . لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على  
 التنجيز . حجية هذه النصوص على الوارث إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن .

لا يعتبر الوارث قائما مقام مورثه في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن  
 طريق الغش والتعايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم  
 الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة طرق الإثبات لأنه  
 في هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة . ولا تقف  
 نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحتها حائلا دون  
 هذا الإثبات ، ذلك أن هذه النصوص لا يجوز بحاجة الوارث بها إذا ما طعن  
 على العقد بأنه في حقيقته وصية إلا إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن . فإذا كان  
 ما يريد الوارث إثباته بالبينه هو أن هذه النصوص وإن كانت في ظاهرها تدل  
 على تنجيز التصرف إلا أنها لا تعبر عن الحقيقة وأنه إنما قصد بها الاحتيايل على  
 أحكام الميراث بستر الوصية فإن اعتماد الحكم المطعون فيه في رفض طلبه الإثبات  
 بالبينه على صراحة هذه النصوص مصادرة للطلوب كما أن استكمال العقد الساتر  
 للوصية لجميع أركانه وعناصره كعقد بيع لا يجعله صحيحا لأنه في هذه الحالة يخفى



احتمالا على القانون ومن ثم فإن امتداد الحكم المطعون فيه في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق إلى استكمال عقد البيع المطعون فيه أركانه وعناصره القانونية يكون خطأ في القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المرحوم عبد الحليم أحمد عواض أقام بصفته وليا شرعيا على بتي ابنه القاصرتين كاميليا وبثينة إبراهيم عبد الحليم عواض الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٥٧ كلى طنطا مختصا فيها نفسه والسيدتين سكينه على النجار والسيدة إقبال عبد الحميد قنديل بوصفهم الثلاثة ورثة المرحومة أمينة على النجار وقال في بيان دعواه إنه بعقد بيع ابتدائي مؤرخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ باعت زوجته المرحومة أمينة على النجار إلى بتي ابنتها القاصرتين كاميليا وبثينة مناصفة بينهما أطيانا زراعية مساحتها ١ ف و ١٩ ط و ١٢ ص ، ٤٥٩,٦٠ مترا مشاعا في العقارات الميمنة بصحيفة الدعوى والكائنة ببندر طنطا وقد تم هذا البيع نظير ثمن قدره ألفان من الجنيهات أقرت البائعة في العقد بقبضه واحتفظت لنفسها بالحق في ريع الأطيان والعقارات الأخرى المبيعة مدى حياتها وقد توفيت في ٤ من مارس سنة ١٩٤٩ فرفع الدعوى على ورثتها ليحكم عليهم بصحة ونفاذ عقد البيع آنف الذكر - وأثناء سير الدعوى توفي رافعها فخلت محله فيها المطعون ضدها الأولى بصفقتها وصية على القاصرتين ووجهت الدعوى إلى ورثته الطاعتين الثلاثة الأول ثم توفيت السيدة سكينه على النجار واختصم ورثتها وأصبحت الدعوى بذلك مرفوعة من المطعون ضدها الأولى بصفقتها وصية على القاصرتين المشتريتين على نفسها بهذه الصفة وعلى الطاعتين الخمسة والمطعون ضدها الثانية وذلك بوصفهم جميعا ورثة المرحومة أمينة على النجار البائعة - وقد طعنت الطاعنة الأولى على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه بأنه في حقيقته وصية وأنه قصد به إيثار القاصرتين بالعقارات المتصرف فيها وحرمانها هي وباقي الورثة من نصيبهما الميراثي

فيها وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٨ والمتضمن بيع أمينة على النجار مورثة المدعى عليهم لكل من كاميليا وبثينة كريمى المرحوم ابراهيم عبد الحليم عواض مناصفة بينهما ١ ف و ١٩ ط و ١٢ ص ٤٥٩,٦٠ ، مترا شيوعا في العقارات الميمنة الحدود والمعالم في صحيفة الدعوى وبإلزام السيد زينب عبد الحليم عواض ( الطاعنة الأولى ) بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف الطاعنون الخمسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ٣٣٨ سنة ١٢ قضائية وتمسكوا جميعا بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه يخفى وصية ودلوا على ذلك باحتفاظ المورثة المتصرفة بحقها في ريع جميع العقارات المتصرف فيها مدى حياتها وبعجز القاصرتين اللتين صدر إليهما التصرف عن دفع الثمن المسمى في العقد وطلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن التصرف في حقيقته وصية لا بيعا وبتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - وبتقرير تاريخه ٧ من مارس سنة ١٩٦٤ قرر الأستاذ توفيق سيدهم المحامى بوصفه وكلا عن الطاعنتين الخمسة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفي مذكرتها التكميلية طلبت الحكم ببطالان الطعن بالنسبة للطاعنتين الرابعة والخامسة إذ لم يقدم المحامى المقرر بالطعن سندى توكيله عنهما وصممت على رأيها السابق في موضوع الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى الأخير .

وحيث إن المحامى المقرر بالطعن لم يقدم ما يثبت توكيله عن الطاعنتين الرابعة والخامسة السيدتين فردوس محمد حميدة العقاد وملكة محمد حميدة العقاد في رفع هذا الطعن ومن ثم يكون الطعن المرفوع منهما غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنتين الثلاثة الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هؤلاء الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون بأنهم تمسكوا



أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن التصرف موضوع عقد البيع المؤرخ ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٨ حقيقة وصية وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب واستند في رفضه إلى القول بأن المحكمة لا ترى محلا لإجابته لأن العقد الساتر قد استوفى أركانه وعناصره المكونة له قانونا ويرى الطاعنون أن هذا القول من الحكم مخالف للقانون ذلك أن الطاعنين وقد طعنوا على التصرف بأنه في حقيقته وصية وأنه قصد به حرمانهم من حقهم في الميراث فإنهم يعتبرون بالنسبة لهذا التصرف من طبقة الغير ويحق لهم أن يثبتوا طعنهم عليه بكافة طرق الإثبات دون أن يتقيدوا بألفاظ العقد وعباراته مهما كانت صراحتها وما قرره الحكم من أن العقد الساتر المطعون عليه قد استوفى أركانه وعناصره المكونة له قانونا لا يصدق إلا بالنسبة للهبة المستترة أما الوصية فإنه مهما كان العقد الساتر لها مستوفيا لأركانه وعناصره القانونية فإنها لا تنفذ في أكثر من الثلث الجائز الإيصاء به قانونا وتعتبر باطلة فيما زاد على ذلك ما دام لم يحجزها باقي الورثة أما ما أضافه الحكم من أن المحكمة تطمئن إلى تكييف العقد بأنه هبة مستورة في صورة عقد بيع وأن هذا التكييف مانع من قبول طلب الإحالة إلى التحقيق فإن هذا القول من الحكم ينطوي على مصادرة ما للطاعنين من حق في إثبات حقيقة التصرف أيا كانت ألفاظ العقد التي صيغ فيها ولا يصح الوقوف عند ظاهر العقد لأن من يريد التحايل على القانون يعتمد إلى إخفاء تحايله فأخذ الحكم المطعون فيه بألفاظ العقد دون تحري المقصد الحقيقي من التصرف ومنعه الطاعنين من أن يثبتوا حقيقة هذا التصرف اعتمادا على ما ورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تنجيذه ، ذلك من الحكم مخالف للقانون.

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر أن القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني القائم قرينة مستحدثة ولا تسرى على العقد المطعون عليه لثبوت تاريخه بوفاة البائعة في ٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قبل العمل بذلك القانون قال الحكم ”وبما أنه مهما قيل في فقر القاصرتين أو وليهما الشرعي وعدم تملكهما الثمن الذي تضمنته عقد البيع فإن ذلك لا ينفي أن يكون البيع في حقيقته هبة مستورة فيه وليس في التشريع الملغى ما يمنع أن يحتفظ البائع بحق الإنتفاع وأن يتجه التصرف إلى حق الرقبة



ما دام العقد الساتر قد استكمل جميع أركانه القانونية وواضح من العقد المطعون فيه أنه قد استكمل جميع عناصره من هاتين وجهاتين وبيع وثمن وهو بيع منجز وصف بأنه نهائي لا رجوع فيه وأن بعض المستأنفين شهد عليه بصحة ما جاء به وقد تعهدت البائعة بتقديم جميع مستندات التملك والتوجه إلى الشهر العقاري للتوقيع على العقد وقد حوى العقد بيانات مساحية دقيقة بالنسبة للعقارات المباعة مما يدل على جدية التصرف وانصراف نية المتعاقدين على إنجازها في يسر . وبما أن هذا التكليف هو الذي تطمئن إليه المحكمة فلا محل مع ذلك لإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أنه قصد به الإيضاء لمجرد احتفاظ البائعة بحق المنفعة أو لعدم استلامها الثمن فعلا لأن العقد الساتر قد استوفى أركانه وعناصره المكونة له قانونا ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف ، ولما كان الوارث لا يعتبر قائما مقام مورثه في التصرفات المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه في هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة ولا تقف نصوص العقد وعباراته الدالة على تمييز التصرف مهما كانت صراحتها حائلا دون هذا الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين قد طعنوا أمام محكمة الاستئناف على التصرف الصادر من مورثهم بعقد البيع المؤرخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ والتي رفعت الدعوى بطلب صحته ونفاذه بأنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقهم في الميراث ودلوا على ذلك باحتفاظ المتصرفة بحقها في بيع العقارات المتصرف فيها مدى حياتها وبعجز القاصرتين المتصرف إليهما عن أداء الثمن المسمى في العقد وطلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الطعن — فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في رفض هذا الطلب إلى ما حواه العقد من نصوص صريحة دالة على تمييزه وإلى أن العقد الساتر قد استوفى أركانه وعناصره القانونية يكون مخالفا للقانون ، ذلك أن هذه النصوص الصريحة لا يجوز حاجة الوارث بها إذا ما طعن على العقد بأنه في حقيقته وصية إلا إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن ومتى كان ما يريد الوارث إثباته بالبينه هو أن هذه النصوص وإن كانت في ظاهرها تدل على تمييز التصرف إلا أنها لا تدبر عن الحقيقة وأنه إنما قصد بها الاحتيال على أحكام الميراث بستر الوصية فإن اعتماد

الحكم المطعون فيه في رفض طلب الإثبات بالينة على صراحة هذه النصوص مصادرة للطلوب كما أن استكمال العقد السائر للوصية لجميع أركانه وعناصره كعقد بيع لا يجعله صحيحا لأنه في هذه الحالة يخفى احتيالا على القانون، ومن ثم فإن استناد الحكم في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق إلى استكمال عقد البيع المطعون عليه أركانه وعناصره القانونية يكون خطأ في القانون — لما كان ما تقدم، وكان ما استند إليه الحكم المطعون فيه بصفة أساسية في تكييف التصرف بأنه هبة مستورة هو ماورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تمييزه واستكمال جميع أركانه كعقد بيع أما ما أشار إليه الحكم من أن بعض الطاعنين قد وقعوا بصفة شهود على العقد فإنه ملاوة على اعتماد الحكم على هذه الواقعة في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق كان اعتمادا ثانويا فإن هذا التوقيع لا يصلح قرينة ضد من لم يشهد على العقد من الطاعنين .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون فيما أقام عليه قضاءه برفض طلب الإحالة إلى التحقيق ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صديق البشيرى .

( ٢٠٦ )

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ”الإثبات بالمعينة“ . محكمة الموضوع . ”سلطانها في إجراءات  
الإثبات“ .

انتقال المحكمة للمعينة من الرخص المخولة لها . لا معقب على سلطتها في تقدير لزوم  
هذا الإجراء أو عدم لزومه متى وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنيها  
عن اتخاذ هذا الإجراء .

(ب) حكم . ”إصداره“ . ”مد أجل النطق به“ . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم مد أجل النطق بالحكم متى أفسحت له  
المجال من قبل لإبداء دفاعه .

١ — انتقال المحكمة إلى محل النزاع لمعانيته من الرخص المخولة لها وهي صاحبة  
السلطة في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ولا معقب عليها إذا رأت  
ألا تستجيب إلى طلبه متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المعين في الدعوى  
ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنيها عن اتخاذ ذلك الإجراء<sup>(١)</sup> .

٢ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه مد أجل النطق بالحكم  
ما دامت قد أفسحت له المجال من قبل لإبداء دفاعه .

(١) راجع قض ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني ص ١١ ص ١٨٤

وقض ١٥/٢/١٩٦٧ ص ١٨ ع ٢ ص ٦٣٦ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصطفى شعراوى الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٤٢٨٨ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة على لبيب نعمان بصفته ناظرا على وقف يونان لطف الله طالبا الحكم بتثبيت ملكيته للنزل المين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . وقال شرحا لها إن والده المرحوم أحمد محمد شعراوى كان قد اشترى بعقد مؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٦ من السيدة مختارة مشرقى قطعة الأرض المينة بالصحيفة والكاتبة بجارة العجانة رقم ٣٠ ثم باعها إلى المرحوم على أحمد بشندى بعقد مؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ الذى باعها بدوره إلى جرجس غبريال مورث مكين وحليم ووهيبة وليبية وجنفياف وقديسة مقار ( باقى الطاعنين ) وقد أقام هذا المورث عليها منزلا وأن وقف يونان نازعه فى الملكية فى الدعوى رقم ٤٠٤٥ سنة ١٩٢٧ كلى القاهرة التى قضى فيها بتثبيت ملكية وقف يونان لطف الله لقطعة الأرض المذكورة وإلزام هذا المورث بالتسليم مع حفظ حقه فى الرجوع على الوقف بقيمة البناء المقام عليها وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ١٦٨ سنة ٤٥ ق وعلى أثر صدور هذا الحكم أقام المورث جرجس غبريال العلاف الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٣ كلى مصر على الطاعن الأول مصطفى شعراوى طالبا إلزامه بالتعويض لأنه باع له ما لا يملك وقد قضى بوقف تلك الدعوى حتى يفصل فى ملكية الأرض موضوع النزاع وقال الطاعن إن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٠٤٥ سنة ١٩٢٧ كلى مصر بتثبيت ملكية وقف يونان لهذه الأرض لا حجية له عليه لأنه لم يكن مختصا فى تلك الدعوى ولهذا فقد رفع الدعوى الراهنة بطلباته سالفة الذكر واختصم فيها كليب جرجس ( المطعون ضدهما الأولى ) ناظرة وقف يونان كما اختصم ورثة جرجس غبريال العلاف ليصدر الحكم فى مواجعتهم وبعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بانتهاء

الوقف على غير الخيرات أدخل المستحقين في ذلك الوقف باعتبارهم ملاكا (باقي المطعون ضدهم) دفعت المطعون ضدها الأولى بأن العقار محل النزاع كان مملوكا للقاصر عائشة أحمد قاسم بحق الثلث وللسيدة عزيزة محمد بحق الثلثين وأن يونان لطف الله اشتراه من ممثلي مالكتيه بالجهة الشرعية المحررة بحكمة القاهرة الشرعية بتاريخ ١٨ رجب ٤٤ شوال سنة ١٢٠٧ هـ المسجلة برقم ١١٩ مسلسل في المادة ١٧٩ وبمقتضى هذه الجهة أوقف المشتري المذكور المنزل على نفسه ثم من بعده على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية ومن بعدهم فعلى ذريتهم إلى حين اقراضهم ثم يوزع الربيع على الجهات الخيرية التي عينها الواقف وبعد وفاته انتقل الاستحقاق إلى بنتيه هيلانة وجميانة ولم تكن جميانة تعلم أن المنزل موقوف فباعت نصفه إلى سليمان الصايغ ورفعت دعوى أمام المحكمة الشرعية ببطلان هذا البيع وقد قضى فيها بأن العقار لوقف يونان . وقد انحصر الاستحقاق في جميانة التي توفيت عن ولديها مشرق وشنودة بولص ثم آل الاستحقاق إلى أولادهما واستمر الورثة في الانتفاع بالمنزل حتى سنة ١٩٠٦ حيث اشترت مختارة مشرق من باقي الورثة حصصهم في المنزل ثم باعت الأرض بعد هدم المنزل إلى أحمد محمد شعراوي بعقد في سنة ١٩٠٦ وباعها الأخير إلى علي أحمد بشندي في سنة ١٩١٩ فباعها بدوره إلى جرجس غبريال الذي أقام عليها منزلا . وتمسك الطاعن بأن حجة وقف يونان لطف الله لا تنطبق على المنزل موضوع الدعوى وإنما تنطبق على منزل آخر بزقاق الميدان الصالحى رقم ١ بحارة العجانة المملوك لوقف بطريكية الأقباط الأرثوذكس كما تمسك ورثة جرجس غبريال بهذا الدفاع مستندين إلى شهادة من بطريكية الأقباط الأرثوذكس وإلى تقرير استشاري من الخبير ماهر أمين وفي ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بنسب خير من مكتب الخبراء لتطبيق المستندات وحجج الوقف على الطبيعة لبيان ما إذا كانت حجة وقف يونان تنطبق على العين موضوع النزاع أم على المنزل الكائن بزقاق الميدان الصالحى رقم ١ بحارة العجانة وبعد أن قدم الخبير تقريره مثبتا فيه أن حجة وقف يونان تنطبق على المنزل محل النزاع ولا تنطبق على المنزل الآخر قدم الطاعن الأول تقريراً استشارياً وقدم ورثة جرجس غبريال تقريراً استشارياً آخر يفيد التقريران أن حجة الوقف لا تنطبق على المنزل المتنازع عليه وفي ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف



الطاعن الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٨ سنة ٧٩ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الأولى كما استأنفه باقي الطاعنين بالإستئناف رقم ١٤٤٨ سنة ٧٩ ق طالبين إلغاء والحكم بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى وفي ١١ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن هذا الحكم أخذ بتقرير الخبير المتدب وجعل أسبابه أسبابا له وإذ كان هذا التقرير قد خالف الثابت على الطبيعة وحجة الوقف وعقد تملك مورث الطاعنين وهو بصدد تحديد موقع العين محل النزاع كما خالف التقرير الإستشارى المقدم منهم فيما قرره من أن حارة العجانه مغلقة مع أنها اتصلت بشارع المدبح على ما هو ثابت بعدد الوقائع الرسمية الذى نشر فيه الأمر بتوصيل درب العجانه بشارع المدبح وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا التقرير على الرغم من ذلك فانه يكون معيبا بخالفة الثابت بالأوراق ، هذا إلى أنه مشوب بقصور يبطله لعدم إرادته المطاعن التى وجهها الطاعنون إلى تقرير الخبير وقد بينها الطاعنون في تقرير الطعن . وكلها تدور حول خطأ الخبير المتدب في تحديد موقع العين المتنازع عليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله ” وحيث إن أسباب الإستئناف مردودة بما جاء بتقرير الخبير الحكومى من أن حجة وقف يونان تنطبق على عقار الدعوى بناء على الأسانيد العديدة التى ساقها تدعيها لذلك والتى أورد شطرا منها الحكم المستأنف وقد رد الخبير الحكومى بحق على تقرير الخبير الإستشارى ما هو أمين وتؤيد المحكمة الخبير الحكومى فيما ذهب إليه وتأخذ به للأسباب التى بنى عليها التمرير ولا تأخذ بما جاء بالتقارير الإستشارية لعدم اطمئنانها إليها لبعدها عن الحيدة “ كما يبين من الاطلاع على تقرير الخبير الحكومى المرفق بالملف أنه جاء به أنه وإن كانت



البيانات الواردة في حجة الوقف غير كافية لتحديد المنزل على الطبيعة إلا أنه يؤخذ من بعض عبارات واردة في الحجج ما يمكن الاستدلال به على منطقة النزاع، والعبارة الأولى الواردة في الحجج عن تحديد المكان الموقوف أنه "فما بين حارة السقاين وسويقة السباحين بدرب العجانة وجميع هذه الأسماء أسماء شوارع ودروب موجودة في الطبيعة ومبينة في جميع الخرائط المساحية ومنزل النزاع واقع على حارة العجانة مباشرة أما المنزل الآخر رقم ١ فواقع على زقاق الميدان الصالحى المتفرع من حارة العجانة كما أنه ذكر في الحجج أن المنزل الموقوف مجاور لمكان المعلم سليمان نخله ولمكان القطانين واتفق الطرفان على أن أوقاف القطانين هي المنازل رقم ١٨ و ٢٤ و ٢٦ بحارة العجانة وهي تتجاوز المنزل رقم ٣٠ حارة العجانة وبعيدة عن المنزل الآخر وذكر الخبير أيضا في حدود المنزل الموقوف أن له واجهة واحدة مطلية على الحارة وأنه تجاه فرن البابين وهذا ينطبق على منزل النزاع أيضا بخلاف المنزل رقم ١ بزقاق الميدان الصالحى الذى له واجهتان وأنه لا محل لما يقرره المدعى (الطاعن الأول) من أن هذه الأوصاف تنطبق أيضا على المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى لأنه توجد خلاقات عظيمة بين أوصاف المنزلين أولها أن المنزل رقم ٣٠ موضوع النزاع له واجهة واحدة هي حارة العجانة بينما المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى له واجهتان واجهة شرقية على الزقاق وواجهة بحرية على حارة العجانة كما هو ثابت من المعاينة وثانيها أن المنزل رقم ٣٠ حارة العجانة قديم جدا يرجع تاريخه إلى ١٧٠ سنة ووصف في عقود البيع المسجلة في سنة ١٩٠٦ بأنه عبارة عن خرابة بينما المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى لا يزال قائما ومكونا من ثلاثة أدوار ومشغولا بالسكان وتقدر عمر مبانيه بما لا يزيد عن ٧٠ سنة وثالثها ما جاء بالحجج من أن المنزل الموقوف مكون من دورين دور أرضى يشتمل على فسحة جزء منها مسقوف وباقيها كشف سماوى وبها قاعتان وحفرة مرحاض ورواق بالدور العلوى بينما المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى مكون من ثلاثة أدوار ومبانيه قائمة للآن وفسحة الدور الأرضى ليس بها كشف سماوى ورابعها أن الشهادة الصادرة من البطريكخانة والمقدمة من المدعى والتي تتضمن أن حجة وقف يونان تنطبق على المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى وأنه مملوك للبطريركية غير صحيحة لأن المدعى عليهم قدموا مستخرجاً رسمياً من مصلحة الاموال المقررة يفيد أن المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى كان في سنة ١٩١٨

باسم ورثة أحمد حسن القراش بحق ۱۲ ط والسبت هانم على الجرنوس بحق ۱۲ ط وأصبح باسم البطريكخانة بناء على عقد مسجل في ۱۴/۹/۱۹۲۵ صادر إليها من إبراهيم أحمد حسن وعبد السلام شمس الدين وخامسها أنه جاء في حجة الوقف أن المنزل تجاه فرن البابين وثبت من المعاينة أن القرن موجود حتى الآن تحت الفناء رقم ۴۸ حارة السقاين — وإتتهى الخبير من ذلك إلى أن حجة الوقف تنطبق على المنزل رقم ۳۰ حارة العجانة ولا تنطبق على المنزل رقم ۱ زقاق الميدان الصالحى وأثبت أنه اطلع على تقرير الخبير الإستشارى ماهر أمين وأنه لا يوافق على ما ذهب إليه هذا الخبير من أن حارة العجانة كانت مغلقة أمام المنزل رقم ۱ زقاق الميدان الصالحى ثم فتحت حديثاً للنافع العامة حتى يبرر أن المنزل المذكور كانت له واجهة واحدة وبذا يتمشى مع الوصف الوارد في الحجة وذلك لأن المنزل رقم ۱ بزقاق الميدان الصالحى مبنى على ناصية شارعين وله واجهتان قديمتان عليهما بقايا بياض قديم متجانس في الواجهتين — وهذا الذى جاء بالحكم المطعون فيه وفي تقرير الخبير الذى أحال ذلك الحكم إلى أسبابه لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق ويتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعنين ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن حجة وقف يونان تنطبق على المنزل موضوع النزاع رقم ۳۰ حارة العجانة ولا تنطبق على المنزل رقم ۱ زقاق الميدان الصالحى ، وإذ كان تقدير عمل أهل الخبرة وترجيح رأى خبير على آخر فيما يختلفان عليه هو مما يستقل به قاضى الموضوع فإن النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً من الطاعنين فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وبالتالي فلا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم طلبوا في مذكرتهم الختامية إنتقال أحد أعضاء الهيئة إلى العين محل النزاع للتحقق من عدم إنطباق حجة الوقف عليها لكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الطلب مما يجعله مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك أن إنتقال المحكمة إلى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص المخولة لها وهى صاحبة السلطة في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ولا معقب عليها إذا رأت ألا تستجيب إلى طلبه متى كانت قد (م . ۱۵۰ . م)



وجلت في تقرير الخبير الحكومى المعين في الدعوى — وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول — ما يكفى لتكوين عقيدتها وما يغنيها عن إتخاذ ذلك الإجراء .

وحيث إن مبنى السبب الثالث بطلان الحكم لعدم رده على دفاع جوهرى للطاعنين ولقصوره في التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المستندات المقدمة منهم — وهى الشهادة الصادرة من بطريكية الأقباط الأرثوذكس والتي تفيد أن حجة وقف يونان تنطبق على المنزل رقم ١ زقاق الميدان الصالحى وصورتا الخريطة المساحية الصادرة في سنة ١٨٩٢ والتي بين منها أن درب العجانة كان مسدودا من جهة القرن على خلاف ما قرره الخبير الذى إعتد بالحكم تقريره والصورة الشمسية لعدد الوقائع الرسمية الذى حوى المرسوم الصادر بترع ملكية منزلين لتوصيل درب العجانة بشارع المذبح وأضاف الطاعنون أنه وإن كانت لصور المستندات أهمية ضئيلة في الإثبات إلا أنه وقد استحال عليهم تقديم أصول المستندات السالف الإشارة إليها فقد كان على محكمة الموضوع أن تنتقل إلى مكان أصولها أو تندب خيرا للإطلاع عليها . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع لعدم إلتفاته إلى الطلب المقدم من محاميهم بمد أجل النطق بالحكم ايتمكن من تقديم مذكرة بدفاعه .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير سديد ذلك أنه يبين من الإطلاع على تقرير الخبير الذى اعتمده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول أن هذا التقرير استعرض المستندات المشار إليها في سبب الطعن وتناولها بالرد وخلص لأسباب سائغة إلى أن حجة وقف يونان لطف الله تنطبق على العين موضوع النزاع . والنعى في شقه الثانى مردود بأن المحكمة غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه مد أجل النطق بالحكم ما دامت قد أفسحت له المجال من قبل لإبداء دفاعه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام باج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعثمان زكريا .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) أعمال تجارية . أوراق تجارية . "السند الإذنى" . "سند إذنى" .

السند الإذنى . عدم اعتباره عملا تجاريا إلا إذا كان موقعه تاجرا أو كان مرتبا  
 على معاملة تجارية . عدم كفاية مجرد إدراج شرط الإذن به لإضماره عملا تجاريا .

( ب ) أوراق تجارية . "السند الإذنى" . "الكبيالة" . "التظهير" .  
 أعمال تجارية . سند إذنى .

قواعد تحويل ( تظهير ) الكبيالة . عدم اتباعها في شأن السندات التي تحت الإذن  
 إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا . م ٧/٢ تجارى . خروج السندات المدنية  
 من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن بقدر تعلق هذه القواعد بالإلتزام  
 التجارى وحده دون الإلتزام المدنى .

( ج ) أوراق تجارية . "السند الإذنى" . "التظهير" . سند إذنى .

استقلال الورقة التجارية بقاعدة تظهير السند من الفرع في العلاقة بين المدين  
 والحامل في المباشر كأثر من آثار التظهير . إطراح هذا الأثر عند تظهير  
 الورقة المدنية .

( د ) أوراق تجارية . "السند الإذنى" . سند إذنى .

البيان الثابت بالسند الإذنى عن وصول القيمة بضاعة . عدم تعليقه على اتفاقات  
 خارجة عن نطاقه . لا أثر لذلك على ذاتية السند وكفايته بوصفه ورقة تجارية ،  
 ولا يدل على سوء نية المظهر إليه .

( هـ ) حكم . "تسيب الحكم" . "الخطأ القانوني في الأسباب" .  
"أثره" .

النقطة على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير متبع متى قام على دعامة صحيحة  
لقضائه تكفي لحله دون حاجة لأي أساس آخر .

١ - تنص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على أن "يعتبر  
بحسب القانون عملا تجاريا ... جميع السندات التي تحت إذن سواء كان  
من أمضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجر، إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون  
تحريرها مترتبا على معاملات تجارية" . ومفاد هذا النص أن السند الإذني  
لا يعتبر عملا تجاريا إلا إذا كان موقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة  
تجارية فلا يكفي مجرد إدراج شرط الإذن لإعتباره من قبيل الأعمال التجارية<sup>(١)</sup> .

٢ - إذ نص المشرع بالمواد من ١٣٣ إلى ١٤١ من قانون التجارة بالفرعين  
السادس ( في الكيالات ) على القواعد الخاصة بتحويل ( تظهير ) الكيالة  
ومسئولية الساحب والقابل والمحيل، وألحق المشرع هذا الفصل بنصر المادة ١٨٩  
من قانون التجارة الوارد في الفصل السابع ( السندات التي تحت الإذن  
وفي السندات لحاملها ) وقرر بأن "كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص  
بمحلول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضمناها بطريق التضامن أو على وجه الإحتياط  
ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكيالة  
من الحقوق وما عليه من الواجبات ... تتبع في السندات التي تحت الإذن متى  
كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون" فإن المشرع يكون  
قد أفاد بهذه النصوص بأن قواعد تحويل ( تظهير ) الكيالة لا تتبع في شأن  
السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا على مقتضى ما نصت  
عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على النحو السالف

(١) راجع قض ١٠/٥/١٩٥١ الطعن ١٦٦ لسنة ١٩٦٢ في مجموعة المكتب الفني ص ٢  
ص ٨٢٠ . وقض ٧/٤/١٩٥٥ الطعن ٣٥ لسنة ٢٢ في مجموعة المكتب الفني ص ٦ ص ٩٢٠ .  
وقض ٢/١١/١٩٦١ الطعن ٢٣٠ لسنة ٢٦ في مجموعة المكتب الفني ص ١٢ ص ٦٣٣ .

الإشارة إليه ، مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد بالقدر الذى تعتبر فيه متعلقة بالالتزام التجارى وحده دون الالتزام المدنى .

٣ — يعد تطهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثرا من آثار التطهير التى تتفق وطبيعة الإلتزام المصرفى وتستقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف . وتطبيق هذا الأثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها وينم عن العنت والاحجاف بالمدينين فيها الذين غالبا ما يقبلون على التوقيع عليها دون ان يدركوا مدى شدته ، الأمر الذى يلزم معه إطرارح هذا الأثر عند تطهير الورقة المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السند موضوع الدعوى مدنيا وأجاز ترتيبا على ذلك للمدين فيه أن يتمسك قبل من انتقل إليه السند بالدفع التى كانت له قبل دائه الأصيل فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٤ — لا يؤثر فى ذاتية السند الإذنى وكفايته بوصفه ورقة تجارية ولا يدل على سوء نية المظهر إليه أن يكون البيان الثابت فى السند عن وصول القيمة أنه بضاعة ما دام أن هذا البيان قد جاء غير معلق على إتفاقات خارجة عن نطاق السند .

٥ — إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على دعامة صحيحة تكفى لحمله دون حاجة لأى اساس آخر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير منتج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن بنك القاهرة ( انطاعن ) أقام الدعوى رقم ٤٦٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون عليهما وطلب الحكم بالزامهما



متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٨٧ ج و ٥٠٠ م تأسيساً على أنه يداين المطعون عليهما في هذا المبلغ بمقتضى سند مؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٥ صادر منهما لأمر وإذن الشركة الشرقية للتجارة ويستحق الوفاء في ١٩٦١/١٢/٢٥ ومظهر للبنك من الدائن الأصلي في ١٩٦١/١/٥ وعمل عنه بروتستو عدم الدفع في ١٩٦١/١٢/٢٧ وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة وقيد الإستئناف برقم ٧٧ سنة ٦٦ وتمسكاً بهما يشغلان بالزراعة وأن الدين المحرر عنه السند نشأ عن عملية مدنية لأنه يمثل الباقي من ثمن جرار للحث كانا قد اشترياه من الدائن الأصلي لإستخدامه في أعمالهما الزراعية وأنها قاما بوفاء الدين الثابت فيه في ١٩٦١/١٢/١٥ قبل ميعاد إستحقاقه للدائن الأصلي وقبل إعلانهما بروتستو عدم الدفع — وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٧ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظره التزمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن السند موضوع الدعوى مدني لأنه صادر من غير تاجر (مزارعين) وعن عملية مدنية هي شراء جرار حث لازم لزراعة المطعون عليهما ، ورتب الحكم على ذلك أن هذا السند قد انتقل للبنك الطاعن بطريق حوالة الحق فيجوز للمدينين التمسك قبله بوفاء الدين الحاصل منهما للشركة المحيلة قبل إعلانهما بالحوالة ، هذا في حين أن سند الدين اتخذ شكل الأوراق التجارية لورود شرط الإذن فيه وانتقل إلى البنك الطاعن من الدائن الأصلي بطريق التظهير في ٥ يناير سنة ١٩٦١ قبل حلول ميعاد إستحقاق الدين في ١٩٦١/١٢/٢٥ وعمل عنه بروتستو عدم الدفع في الميعاد فتسرى عليه قواعد تظهير الأوراق التجارية ومنها عدم جواز الاحتجاج قبل البنك المظهر إليه بالدفع التي للمدين قبل الدائن الأصلي بما في ذلك الدفع بوفاء الدين .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة إذ تنص على "يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً . . . جميع السندات

التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجر، إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية " فإن مفاد هذا النص أن السند الإذني لا يعتبر عملا تجاريا إلا إذا كان موقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية فلا يكفي مجرد إدراج شرط الإذن في السند لإعتباره من قبيل الأعمال التجارية. ولما كان المشرع قد نص بالمواد من ١٣٣ إلى ١٤١ من قانون التجارة بالفرعين السادس والسابع من الفصل السادس (في الكيالات) على القواعد الخاصة بتحويل (تظهير) الكيالة ومسئولية الساحب والقابل والمحيل، وإذا ألحق المشرع هذا الفصل بنص المادة ١٨٩ من قانون التجارة الواردة في الفصل السابع (السندات التي تحت إذن وفي السندات لحاملها) فقرر بأن " كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحويلها وضماتها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات ... تتبع في السندات التي تحت إذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون". فقد أفاد المشرع بهذه النصوص بأن قواعد تحويل (تظهير) الكيالة لا تتبع في شأن السندات التي تحت إذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا على مقتضى ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على النحو السالف الإشارة إليه، مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن وذلك بالقدر الذي تعبر فيه هذه القواعد متعلقة بالالتزام التجاري وحده دون الإلتزام المدني. وإذا يعد تظهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثرا من آثار التظهير التي تتفق وطبيعة الالتزام المصرفي وتسنقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف، وكان تطبيق هذا الأثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها وينم عن العنف والاحجاف بالمدينين فيها الذين غالبا ما يقبلون على التوقيع عليها دون أن يدركوا مدى شدته، فإن لازم ذلك هو إطراح هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السند موضوع الدعوى مدنيا وأجاز ترتيبا على ذلك للمدين فيه أن يتمسك قبل البنك للطاعن الذي انتقل إليه السند بالدفع التي كانت له قبل دائته الأصلية، فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.



وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن السند أساس الدعوى قد فقد كفايته الذاتية كورقة تجارية إذ ورد فيه عن بيان وصول القيمة أنه بضاعة ، مع أن هذا البيان لا يفقد السند ذاتيته ولا يدل على وجود اتفاقات تجعل الحق الثابت فيه معلقا عليها أو مرتبطا بها . كذلك أخطأ الحكم إذ اعتبر أن شرط حسن النية اللازم توافره في البنك الطاعن بوصفه مظهرا إليه قد زال عنه استنادا إلى أن ما ثبت في السند عن بيان وصول القيمة بأنه بضاعة يكشف عن الظروف والملايسات التي أحاطت بتحرير السند ، في حين أن ما يمكن أن يستفاد من هذا البيان الخاص بوصول القيمة هو أن السند موضوع الدعوى قد استوفى المدين قيمته .

وحيث إنه وإن كان لا يؤثر في ذاتية السند الاذني وكفايته بوصفه ورقة تجارية ولا يدل على سوء نية المظهر إليه أن يكون البيان الثابت في السند عن وصول القيمة أنه بضاعة مادام أن هذا البيان قد جاء غير معلق على اتفاقات خارجة عن نطاق السند ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ بخاتمة هذا النظر ، إلا أنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن قبل المطعون عليهما على أساس حقهما في التمسك قبله بالدفع بوفاء الدين — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثالث — وكان هذا الذي قرره الحكم يعد دعامة صحيحة لقضائه تكفي لحمله دون حاجة لأي أساس آخر ، فإن النعي عليه بهذين السببين يكون غير مستج .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
طرس زفلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٢٠٨ )

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع .  
في تفسير العقد " .

استقلال محكمة الموضوع بحق تفسير العقد واستظهارية طرفيه متى قام ذلك على  
أسباب سائفة .

( ب ) مسمرة . " أجرة السمسرة " .

الأصل كفاية مجرد إبرام الصفقة وإتمام العقد الابتدائي لاستحقاق السمسار  
كامل أجره ، ما لم يتفق على غير ذلك .

( ج ) حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " . " ما يعد كذلك " .  
مسئولية . " المسؤولية العقدية " . " ركن الضرر " .

اعتماد الحكم في فضائه على تحقق ركن الضرر — وغم التمسك بعدم وجوده —  
دون بيان العناصر التي استقى منها الحكم هذا التحصيل ودون بحث المستندات المقدمة .  
نصور .

١ — تفسير العقود واستظهارية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع  
مادام قضائها في ذلك يقوم على أسباب سائفة (١) .

٢ — الأصل أنه يكفي لاستحقاق السمسار كامل أجره مجرد إبرام الصفقة  
وإتمام العقد الابتدائي ، إلا أنه إذا حصل الحكم أنه قد اشترط في التفويض

(١) راجع قض جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ . الطعن ٢٢٦ س ٢٠ ق . وقض ١٩٦٥/٦/٢٠

الطعن ٤٨٩ س ٢٠ ق بمجموعة المكاتب القنى س ١٦ ص ٨٦٢ و ٨٨٣ .

وجوب تسجيل عقد البيع في ميعاد معين لاستحقاق السمسرة وأن الطاعن (السمسار) لا يستحق كامل أجره إذا تم التسجيل بعد الوقت المتفق عليه ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بعدم حصول ضرر للطعون عليه بسبب التأخير في تسجيل عقد البيع ، وكان الحكم قد اعتمد في قضائه بتخفيض السمسرة على ماقرره من أنه لحقت المطعون عليه اضرار نتيجة التأخير في تسجيل عقد البيع دون أن يبين العناصر التي امتنع منها هذا التحصيل ودون أن يبحث المستندات المقدمة للمحكمة لبيان مقدار صافي ريع العقار لتحديد نسبة هذا الصافي للفوائد التي يدفعها المطعون عليه عن المبالغ المقرضة له وبيان المبالغ التي أوفاهما المشتري للطعون عليه قبل تسجيل العقد وما إذا كان يجوز خصم مقابل ريع هذه المبالغ من قيمة الفوائد سالفة الذكر ثم تأثير ذلك كله على توافر ركن الضرر مما يعجز هذه المحكمة عن أداء واجب الرقابة على توافر هذا الركن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند إليها فيما قرره من حصول ضرر للطعون عليه أولا يحمل الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن من عدم حصول ضرر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

. وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٦٢ كلى القاهرة ضد المطعون عليه وآخرين يطلب الحكم بإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٦٨٧٥ ج والفوائد ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٦٠/١/١٥ فوضه المطعون عليه في بيع عمارة مملوكة له إلى السيد / عباس حسن الشربتلى وأولاده بثمان قدره ٢٧٥ ألف جنيه ، وتعهد المطعون عليه في ذات اليوم بأن

يدفع له نظير وساطته سمسرة قدرها ٢,٥ ٪ من ثمن البيع ، وأنه إذ تم البيع وفق ما جاء بالتفويض واستحق الطاعن السمسرة المتفق عليها فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به . وفي ١٩٦٣/١/٢٠ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٨٧٥ ج والفوائد ، إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٨٠ ق القاهرة ، وقضت محكمة الإستئناف في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٧٥٠ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ الحكم . وفي ١٩٦٤/١/١٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق من وجوه أربعة . وفي بيان الوجه الأول منها يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه بتخفيض قيمة السمسرة من ٢,٥ ٪ من ثمن الصفقة إلى ١ ٪ على عدم تحقق شروط التفويض بالكامل ، واستند في ذلك إلى أن المطعون عليه وقد حرص على أن يشير في الاتفاق على قيمة السمسرة إلى هذه الشروط ومنها تحرير العقد النهائي في ميعاد أقصاه أول يولييه سنة ١٩٦٠ فقد قصد إلى جعل تحرير العقد النهائي في الأجل المضروب شرطا لإستحقاق الطاعن للسمسرة وهذا التقرير من الحكم يشوبه الفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق إذ أن الاتفاق على دفع السمسرة وقت تحرير العقد النهائي ليس معناه أن الالتزام بدفع السمسرة بالنسبة المتفق عليها مشروط بتحرير العقد في الأجل المضروب ، وإنما الصحيح في شأن هذا الاتفاق أن الالتزام بدفع هذه السمسرة قد أضيف إلى أجل هو الميعاد الذي يحور فيه العقد النهائي . وما قرره الحكم من أن الميعاد المتفق عليه لتحرير العقد النهائي هو الجوهر في التناقد والمقصد الحقيقي فيه تأسيسا على أن المطعون عليه قد أدرجه بالعقد بعد استخلاصه لا يؤدي إليه ما استند إليه الحكم في هذا الصدد لأن اهتمام المطعون عليه بتحرير العقد النهائي في ستة شهور لا يستتبع اعتبار هذا الميعاد جوهريا لا يقوم العقد بدونه ، وإذا تفق المطعون عليه مع المشتريين على امتداد الأجل المضروب لتحرير العقد



النهائي فإنه لا يجوز أن يضار الطاعن بهذا الاتفاق الذي لا دخل له فيه - وفي بيان باقي الأوجه يقول الطاعن إن الحكم اعتبر أن عقد البيع الإبتدائي لا يتبع آثارا قانونية ورتب على ذلك أن الطاعن لم يتفد جميع الإشتراطات الواردة في عقد السمسرة لأن تسجيل عقد البيع قد ترانى إلى ما بعد ميعاده المتفق عليه ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن عقد البيع الإبتدائي يتبع آثاره القانونية وبه تنتهى مأمورية السمسار بحكم طبيعة التزاماته في الوساطة ونطاقها قانونا ، وما الأجل المضروب للتسجيل إلا أحد شروط العقد فإذا نجح السمسار في تضمين العقد الإبتدائي هذا الأجل الذى يطلبه عميله فإنه يكون قد قام بالتزامه ولا شأن له بعد ذلك في تأخير تسجيل العقد . هذا إلى أنه وقد اشترط المطعون عليه في التفويض أن يكون البيع تقسيدي / حسن عباس الشربتلى - وهو أجنبي غير مقيم - فإنه كان يعلم أن تسجيل عقده منوط بقبول إدارة النقد ، وقد ترانى هذا التسجيل حتى تمت إجراءات مراقبة النقد والبنك المودع به أموال المشترين ومصلحة الشهر العقارى ، وهى أسباب لا دخل لإرادة الطاعن فيها ، إلا أن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه الظروف والتفت عن تحقيق دفاع الطاعن بشأنها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب .

وحيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الخلاف بين طرفي النزاع أمام محكمة الموضوع كان قائما حول تفسير عقد السمسرة في صدد الشروط التى يستلزمها هذا العقد لإستحقاق الطاعن أجره بالنسبة المتفق عليها وهى ٢,٥ ٪ ، وإذ انتهى الحكم إلى عدم تحقق شروط التفويض بالكامل ورتب على ذلك القضاء للطاعن بجزء من أجر السمسرة قدره بواحد فى المائة ، فقد أورد فى هذا الخصوص قوله " وفى نهاية المستند سطرت هذه العبارة طبقا للترجمة العربية المرفقة فى حافظة مستندات المستأنف - المطعون عليه - ( فى حالة التنفيذ الكامل للبيع بالشروط وفى المواعيد المبينة أعلاه تكون السمسرة بنسبة إثنين ونصف فى المائة كالتبع إذا كان الأمر متعلقا بنفس المشتري .. وتدفع عند التوقيع على عقد البيع النهائى ) .

وأما الترجمة المقدمة من الطاعن فتدجرت عباراتها بالنص الآتى ( فى حالة إتمام عملية البيع نهائيا بمعرفتك بنفس الشروط والمدة المتوّه عنها عاليه تكون عمولتكم

٢,٥ ٪ كالمبيع) " . . . ثم قال الحكم "والعبارة التي تار حولها النقاش هي ترجمة هذه الكلمة الفرنسية الواردة في هذا الإقرار المرفق En Cas de réalisation parfaite وترجمتها المستأنف بأنها تعني التنفيذ الكامل بينما جاءت ترجمة المستأنف عليه الأول — الطاعن — لها بعبارة البيع نهائيا " وبعد أن أورد الحكم مآرتبه كل من الطاعن والمطعون عليه على ترجمته قرر أنه " لما كان الثابت من مطالعة الأصل المحرر باللغة الفرنسية والترجمة المقدمة من خصمى الدعوى أنها جميعا تحمل هذه العبارات وهي الإشارة في هذا الإقرار والإحالة إلى الشروط والمدة المنوه عنها بشرط الاتفاق — وهذا يقطع في التأكيد بأن المستأنف — المطعون عليه — كان يحرص على ترديد الشروط الواردة في عقد السمسرة وتكرار الإشارة إليها رغم وضوحها في صلب الاتفاق. أضف إلى ذلك أن الصورة الشمسية لهذا المستند والمحرر باللغة الفرنسية ورد فيها المعنى المتضمن بأن استحقاق المستأنف عليه الأول — الطاعن — لقيمة السمسرة بواقع ٢,٥ ٪ يكون عند تحرير العقد النهائي وهذا يوضح مدى اهتمام المستأنف بتحقيق الشروط الواردة في تعاقدته مع المستأنف عليه ومنها إتمام تحرير العقد النهائي في خلال مدة نهايتها أول يولييه سنة ١٩٦٠ وعندئذ فقط يستحق مقابل أتعابه فإذا اقترن ذلك بأن تحرير العقد النهائي لم يتم في خلال الأجل والفترة المحددة له وتجاوزته إلى ما بعد ذلك بمدة ليست بالقصيرة فإن ذلك يؤكد وجاعة النظر في أن الاتفاق على السمسرة لم يكن يقتصر على مجرد تعريف البائع بالمشتري وتحرير عقد ابتدائي لا ينتج آثاره القانونية بل يمتد إلى المقصد الحقيقي من التصرف وهو حصول البائع على كامل ثمنه وانتهاء تحمله بأعباء القروض التي كانت على ذلك العقار ... " ولما كان هذا الذي أورده الحكم وانتهى إليه لا يخرج عن كونه تفسيرا لعقد السمسرة وما اتجهت إليه نية المتعاقدين فيه أخذا من ألفاظ العقد وظروفه وملايساته ، وكان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمرا تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخرج في تفسير العقد واستظهار نية عاقيه عما تحمله عباراته وما اقترن به من ظروف بأن ين — على النحو السالف ذكره — الإعتبارات السائغة الذي رتب عليها التفسير الذي أخذ به وانتهى إلى نتيجة مقبولة عقلا تؤدي إليها مقدماتها ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .



والنعي في الأوجه الباقية من هذا السبب مردود بأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن عقد البيع الإبتدائي لا ينتج آثاره القانونية قول غير مؤثرفيا انتهى إليه قضاؤه من تخفيض السمسرة ، ذلك أن الحكم إنما أقام قضاءه على تفسير عقد السمسرة وما اتجهت إليه نية عاقيه ولم يتعرض لعقد البيع إلا للتوصل — على ما سلف البيان — إلى معرفة "المقصد الحقيقي من التصرف وهو حصول البائع على كامل ثمنه وانتهاء تحمله بأعباء القروض" لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل إستحقاق الطاعن كامل السمسرة منوطا بتسجيل العقد في الميعاد المتفق عليه ورتب على التأخير في التسجيل تخفيض أجرة السمسرة فإن هذا الشق من النعي يكون على غير أساس . ولا عبرة بما ينعي به الطاعن من أن تراخي تحرير العقد النهائي كان بسبب الإجراءات لدى مراقبة النقد والبنك المودعة به أموال المشترين ، ذلك أنه وإن كان الأصل أنه يكفي لإستحقاق السمسار كامل أجره مجرد إبرام الصفقة وإتمام العقد الإبتدائي، إلا أنه وقد حصل الحكم — على ما سلف بيانه — أنه قد اشترط في التفويض وجوب تسجيل عقد البيع في ميعاد معين لإستحقاق السمسرة وأن الطاعن لا يستحق كامل أجره إذا تم التسجيل بعد الوقت المتفق عليه، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسيب في هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم، فإن النعي بهذا السبب برمته يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتخفيض السمسرة من ٢,٥ ٪ وتحديد بها بنسبة ١ ٪ من قيمة الصفقة على أنه قد حاق بالمطعون عليه ضرر نتيجة التأخير في تحرير العقد النهائي إذ التزم بدفع فوائد للبنك طوال السنتين المنقضيتين بين تاريخ العقد الإبتدائي والعقد المسجل — وهي تزيد في سعرها عن نسبة ريع العقار المبيع ، هذا في حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه احتفظ بحقه في ريع العقار المبيع حتى تحرير العقد النهائي ، كما أن الثابت من التفويض الصادر من المطعون عليه للطاعن بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٩ أن صافي الربح السنوي للعقار المبيع ١٩٥٩٤ ج و ٧٢ م وتكون بذلك نسبة هذا الصافي إلى الثمن الذي بيع به العقار ٧,١٢٥ ٪ بينما



سعر الفائدة من دين شركة التأمين البالغ ١١٢٠٠٠ ج هو ٦,٥ ٪. بنسبة قتل عن نسبة صافي ريع العمارة ب ٦٢٥ ٪. أى ما يوازى ٧٠٠ ج سنويا بفرق قدره ١٤٨٧ ج و ٢٠٠ م فى مدة التأخير. هذا بالإضافة إلى أن المطعون عليه قبض عند توقيع العقد الإبتدائى مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج كما سدد المشتري عنه لشركة التأمين مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج فيكون المجموع ٦٠,٠٠٠ ج وتبلغ فائدة هذا المبلغ على أساس نسبة ريع العمارة إلى ثمنها وقدرها ٧,١٢٥ ٪. كما تقدم ٩٠٨٤ ج و ٣٧٥ م ، إذا أضيف إلى مبلغ ١٤٨٧ ج و ٥٠٠ م يكون المجموع ١٠٥٧١ ج و ٨٧٥ م وهو يمثل ما أفاده المطعون عليه خلال المدة التى تراخى فيها تسجيل العقد . ومقتضى هذه الوقائع الثابتة بالأوراق والتى لم يتناولها الحكم بالبحث أنه لم يلحق ضرر بالمطعون عليه نتيجة التأخير فى تحرير العقد النهائى مما يوجب عدم تخفيض قيمة السمسرة المتفق عليها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دفاعه بعدم حصول ضرر للمطعون عليه بسبب التأخير فى تسجيل عقد البيع ، وكان الحكم قد اعتمد فى قضائه بتخفيض السمسرة من ٢,٥ ٪ وتحديد بها بنسبة ١ ٪ من قيمة الصفقة على ما قرره من أنه لحقت بالمطعون عليه أضرار نتيجة التأخير فى تسجيل عقد البيع دون أن يبين العناصر التى استقى منها هذا التحصيل ودون أن يبحث المستندات المقدمة للمحكمة لبيان مقدار صافي ريع العقار لتحديد نسبة هذا الصافي للفوائد التى يدفعها المطعون عليه عن المبالغ المقرضة له وبيان المبالغ التى أوفاهها المشتري للمطعون عليه قبل تسجيل العقد وما إذا كان يجوز خصم مقابل ريع هذه المبالغ من قيمة الفوائد سالفة الذكر ثم تأييد ذلك كله على توافر ركن الضرر مما يعجز هذه المحكمة عن أداء واجب الرقابة فى توافر هذا الركن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التى استند إليها فيما قرره من حصول ضرر للمطعون عليه ، ولا يحمل الرد الكافى على ما تمسك به الطاعن من عدم حصول ضرر مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثالث .

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / طرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل  
ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٢٠٩ )

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ القضائية :

- ( ١ ) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب واقعية " .
- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض من ضرر أدبي . مؤداه  
عدم قبول ما يثار عنه لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ( ب ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع فى استنباط القرائن وتقديرها " .  
إثبات . " القرائن " . " القرائن القضائية " .
- تقدير القرينة القضائية متروك لقاضى الموضوع ، أطلق له القانون الأخذ بالنتيجة  
التي تختلها .
- ( ج ) مسئولية . " المسئولية التقصيرية " . " عناصر المسئولية " .  
" الضرر " . " السبب المتج للضرر ( علاقة السببية ) " حكم .  
" تسبب الحكم " . " الأسباب الزائدة " .
- المسئولية لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر الذى لحق المضرور عن الخطأ المنسوب للطالب  
بالتعويض .
- التي على الحكم بشأن ما استورد فيه زائدا عن حاجة الدعوى ولا تأثير للخطأ فيه  
على النتيجة التي انتهى إليها . غير متج .

١ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض من  
ضرر أدبي ، وكان ما يثيره فى هذا الشأن ينطوى على واقع لم يسبق طرحه على  
محكمة الموضوع ولا يصح تقديمه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه يكون غير  
مقبول .

٢ — تقدير القرائن القضائية متروك لقاضي الموضوع الذي أطلق له القانون الأخذ بالنتيجة التي تحتملها ولا تقبل المجادلة في كفاية القرينة التي يستمدها الحكم

٣ — إذا كانت مسئولية المطعون عليها ( شركة نقل جوى ) عن الضرر الذى لحق الطاعن بسبب تأخير وصوله عن الموعد المحدد لإبرام صفقة في بلد أجنبي لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر عن هذا الخطأ ، وكان قضاء الحكم في تقي ركن الضرر سليما بما لا حاجة معه إلى التحقق من إتمام التعاقد بشأن هذه الصفقة وقيام المسئولية في جانب من كانت متبرم الصفقة معه عن تكوله عنها ، فإن ما أورده الحكم في هذا الخصوص يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى لا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التي انتهت إليها ، ويكون النعى على ما أورده الحكم في ذلك غير منتج (١)

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ٥٦ مدنى كلى القاهرة ضد الشركة المطعون عليها وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ مئتين ألفا من الجنيهات ، وقال بيانا للدعوى إنه اتفق مع المكتبة الظاهرية بمدينة جاكارتا عاصمة اندونيسيا على أن يورد لها مليونين ومائة ألف مصحف بسعر ١٨٣ مليا للنسخة الواحدة مجموع ثمنها مبلغ ٣٨٤٣٠٠ ج — ونظرا لأن المكتبة جعلت يوم ١٩٥٥/١٠/٧ هو الموعد الأقصى لإتمام الصفقة في جاكارتا فقد اتصل بالشركة المطعون عليها لتحجز له مكانا للسفر بطايرتها التي تغادر القاهرة صباح

( ١ ) راجع قض جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ الطعن ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ص ٨٧٠ .

وقض جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ الطعن ٣١٠ ق السنة ١٧ ص ١٢٠١ .



يوم ١٩٥٥/١٠/٦ وتصل إلى جا كارتا في اليوم التالي وتسلم تذكرة السفر رقم ٣٦٩٠٤٥٣ مؤشرا عليها بحجز المكان في هذا اليوم وما أن توجه إلى المطار في الموعد المحدد واستوفى الإجراءات الجمركية حتى فوجئ من موظفي الشركة بإلغاء تذكرة سفره وإحلال غيره محله وأثبت الطاعن هذه الواقعة لدى ضابط الانصال بالمطار الذي حرر عنها المحضر رقم ١ أحوال بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٦ واذ لم تيسر الشركة للطاعن مكانا على إحدى طائراتها إلا يوم ١٩٥٥/١٠/٩ وسافر في هذا اليوم إلى جا كارتا حيث أخطرتة المكتبة الظاهرية عند وصوله يوم ١٩٥٥/١٠/١٠ أنها تعاقدت عن الصفقة مع مؤسسة أخرى بعد أن تخلف عن الحضور يوم ١٩٥٥/١٠/٧ فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به والذي يمثل التعويض عن الربح الذي كانت تحققه له هذه الصفقة وتسببت الشركة المطعون عليها بخططها في ضياعه . واستند الطاعن في ذلك إلى ما تضمنته المكاتبات المتبادلة بينه وبين المكتبة الظاهرية من موافقتها بالخطاب المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢١ على السعر الذي حددته للصفقة بمبلغ ٣٨٤٣٠٠ ج وطلبها فيه حضور الطاعن إلى جا كارتا لمناقشة شروط الاتفاق وتوقيع العقد قبل يوم ١٩٥٥/١٠/٧ وإلى الإقرار الصادر منها في ١٩٥٥/١٠/١٢ والمتضمن حضوره إلى جا كارتا يوم ١٩٥٥/١٠/١٠ للتوقيع على العقد بعد أن كانت قد تعاقدت على الصفقة مع شركة أخرى بدلا منه بسبب تأخره عن الحضور في الميعاد ، كما استند إلى شهادة من الغرفة التجارية بجا كارتا مؤرخة ١٩٥٨/٢/٥ تفيد أنها منحت المكتبة الظاهرية ترخيصا باستيراد كتب في شهر مايو سنة ١٩٥٥ وإلى شهادة من وزارة التجارة بالجمهورية الأندونيسية مؤرخة ١٩٥٨/٣/١١ تفيد أنها منحت المكتبة الظاهرية ترخيصا باستيراد مليون وثمانمائة ألف نسخة من القرآن الكريم بواقع ١٨٣ مليا للنسخة من مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة خلال سنة ١٩٥٥ . والمحكمة قضت في ١٩٦٣/٣/١١ بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ألفين من الجنيهات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢٥ سنة ٨٠ ق القاهرة - كما استأنفته الشركة بالاستئناف رقم ٩٣٠ سنة ٨٠ ق القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين قضت في ١٩٦٣/١١/١٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومسح وقائع الدعوى والتناقض في التسبيب — ويقول في بيان ذلك إن إخلال الشركة المطعون عليها بالتزامها بنقله على إحدى طائراتها في الميعاد المحدد ألحق به ضررا أدبيا لما تضمنته هذا الإخلال من المساس بكرامته والعبث بالوقت والنظام الذي وضعه لنفسه سواء أكان سفره لإتمام صفقة تجارية أو لغرض آخر . وإذا كانت هذه الواقعة ثابتة ومسلما بها من جانب الشركة في مراحل النزاع فإن الحكم وقد أسند للطاعن أنه أخفق في إثبات الضرر ، يكون قد تجاهل الضرر الأدبي الذي يعتبر ركنا في المسؤولية وخالف بذلك الثابت بالأوراق ، هذا إلى أن الحكم اعتمد في نفي الضرر الذي لحق بالطاعن من عدم إتمام الصفقة على أن إذن الإستيراد صدر باسمه وأن تغييره إلى شركة يابانية يستغرق أكثر من الوقت الذي تذرعت به المكتبة الظاهرية لإلغاء الصفقة وأنه لم يكن هناك إستقرار في تحديد عدد المصاحف وأن المكاتبات المتبادلة غير ثابتة التاريخ ، في حين أن الثابت بشهادة الغرفة التجارية بجاكارتا أن إذن الإستيراد قد صدر خاليا من اسم المورد وفي شهر مايو سنة ١٩٥٥ قبل الإتصال بالطاعن في شأن الصفقة كما أن شهادة إدارة الإستيراد باندونيسيا التي صدرت بعد الإذن بثلاث سنوات إنما قدمها الطاعن لبيان صحة الصفقة لالبيان صدور إذن الإستيراد الذي لا يحوى عادة اسم المورد أو جهة التوريد وأن هذه الشهادة تتضمن لزوماً ثبوت تاريخ المكاتبات المتبادلة عن الصفقة الأمر الذي يعتبر من الحكم مسحا لوقائع الدعوى . أما إستناد الحكم في التدليل على عدم جدية الصفقة إلى أن الطاعن لم يسافر قبل موعد إبرام عقدها بوقت كاف فإنه إستدلال غير سليم لأن الطاعن لم يكن يعلم بأن الشركة ستلغى موعد سفره ، هذا إلى أن إستدلال الحكم يتضمن التسليم بصحة التاريخ المحدد لإتمام عقد الصفقة وهو ما يتناقض مع ما قرره الحكم من الإرتياب في صحة الإتفاق على إبرامها .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه قبل الشركة المطعون عليها بطلب تعويض ما لحقه من ضرر يتمثل في الربح الذي ضاع عليه من الصفقة التي لم يستطع إبرامها في جاكارتا بسبب إخلال



الشركة في تنفيذ التزامها بنقله إليها في الميعاد المتفق عليه ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر أدبي ، وكان ما يشبه الطاعن بهذا الشق من النعي عن هذا الضرر ينطوي على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يصح تقديمه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي بهذا الشق يكون غير مقبول . والنعي في باقي ما تضمنته مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن قبل الشركة المطعون عليها بالتعويض عن عدم إتمام الصفقة باندونيسيا الناشئ عن خطئها في تأخير سفره على ما قرره ” من أن المحكمة لا ترى فيما قدم من مستندات لإثبات صفقة المصاحف وضباع الفرصة في تحقيق الربح منها مظاهر الجدية التي ترتاح إليها المحكمة لتقول بوجود صفقة حقيقية ثم التفاوض فيها بين المكتبة الظاهرية بجاكارتا والمستأنف ضده ( الطاعن ) ” وأن ” إتفاقا كاد يصل إلى مرحلته النهائية لولا تأخر وصول هذا الأخير في الموعد المحدد لإبرامه “ . وإذا اعتمد الحكم في تحصيل ذلك على الظروف التي أحاطت بالصفقة التي قال الطاعن إنه اتفق على إبرام التعاقد بشأنها في جاكارتا خلال موعد نهايته يوم ١٠/٧/١٩٥٥ ، وعلى مسلك الطاعن في تأجيل سفره بالطائرة إلى اليوم السابق لهذا الموعد وفي تراخيه عن إخطار المكتبة برقا بتأخير سفره وقتذاك . وعلى أن المكاتبات المتبادلة عن الصفقة غير ثابتة التاريخ وأن المستندات المقدمة من الطاعن تتناقض في بيان عدد المصاحف محل الصفقة ولا تدل على إتمام التعاقد عنها مع الشركة اليابانية وسبق صدور إذن بالإستيراد من اليابان ، وعلى ما هو ثابت من شهادة وزارة الشؤون الدينية باندونيسيا المقدمة من المطعون عليها من أن إستيراد المصاحف لا يكون إلا بموافقتها وأنه لم يصدر منها إذن بإستيراد مصاحف من الخارج في غضون ستي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد في تحصيله على وقائع الدعوى ومستنداتها في حدود سلطة قاضي الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمة المستندات المقدمة فيها ، وكانت مجادلة الطاعن في صدور إذن الإستيراد باندونيسيا خاليا من إسم المورد وجهة التوريد وفي ثبوت تاريخ المكاتبات المتبادلة بينه وبين المكتبة الظاهرية باندونيسيا وفي تحديد عدد المصاحف موضوع الصفقة هي مجادلة لا شأن لها بما أورده الحكم من أدلة على أن الصفقة غير حقيقية وأن الإتفاق بشأنها كاد يصل إلى مرحلته النهائية



لولا تأخر وصول الطاعن في الموعد المحدد لإبرامها ، وكان تقدير الفرائض القضائية متروكا لقاضي الموضوع الذي أطلق له القانون في الأخذ بالنتيجة التي تحملها ، ولا يقبل من الطاعن المجادلة في كفاية القرينة التي استمدتها الحكم من مسلك الطاعن في أرجاء سفره إلى اليوم السابق لموعد إبرام الصفقة واستنبط منها بالإضافة إلى الفرائض التي ساقها أن الصفقة غير حقيقية وأن موعد إبرامها غير لازم في مقصود العاقدين ، وكان ما قرره الحكم من أن الموعد غير لازم لا يتناقض مع ما قرره من أنه غير ثابت التاريخ ، فإن النعي في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر إتفاق الطاعن والمكتبة الظاهرية على تحديد البيع والتمن في المكاتبات المتبادلة بينهما عقدا استوفى جميع المسائل الجوهرية اللازم الإتفاق عليها ولم يعلق الطرفان إتمام العقد على مناقشة التفاصيل في الموعد الذي تأخر الطاعن عن الحضور فيه بجاكارتا ، في حين أن الاختلاف على هذه المسائل يؤدي إلى ضياع الصفقة وأن المكتبة علقت إتمام الصفقة على حضور الطاعن لمناقشتها ، وهو ما يمنع إتمام العقد قبل الإتفاق عليها طبقا لنص المادة ٩٥ من القانون المدني فضلا عن أن مسؤولية المكتبة عن نكولها لا تنفي مسؤولية شركة الطيران .

وحيث إنه لما كانت مسؤولية الشركة المطعون عليها عن الضرر الذي لحق الطاعن بسبب تأخير وصوله عن الموعد المحدد لإبرام الصفقة في جاكارتا لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر عن هذا الخطأ ، وكان قضاء الحكم في نفي دكن الضرر سليما على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول بما لا حاجة معه إلى التحقق من إتمام التعاقد بشأن الصفقة وقيام المسؤولية في جانب المكتبة الظاهرية عن نكولها ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يعد إستطرادا زائدا عن حاجة الدعوى لا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي على ما أورده الحكم في ذلك يكون غير مشج .

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة الدكتور المستشار الدكتور/ عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: بطرس زغلول ، وعبد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وميثان زكريا .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” . ” الاعتراض على قائمة شروط البيع ” .  
بطلان .

وجوب الفصل فى الاعتراضات الشككية على قائمة شروط البيع من المحكمة التى تنظر الاعتراض . ولما بالنسبة للاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية إما الفصل فى موضوعها وتقرر حسب نتيجة فصلها بالاستمرار فى التنفيذ أو وقفه ، وإما عدم التعرض للفصل فى موضوع الاعتراض والأمر بالاستمرار فى التنفيذ مع تكليف الخصوم بمرض النزاع على المحكمة المختصة بشرط ذلك عدم توفر العناصر الكافية للبث فى أصل الحقوق المتنازع عليها أو ألا يكون النزاع مؤثرا أو غير جدير بأن يعطل الإجراءات . المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٧ و ٦٤٨ مرافعات .

(ب) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” . ” الاعتراض على قائمة شروط البيع ” .

عدم فصل الحكم المطعون فيه فى موضوع الإعتراض تأسيسا على أن دهمى الاعتراض ليست محلا للفصل فى الإدعاء بصورية سند التنفيذ لأعمال برخصة التحدى المخولة فى المادة ٦٤٨ مرافعات . مؤداه عدم التعرف على حقيقة قضائه . مخالفته للقانون .

١ — مفاد نصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٧ و ٦٤٨ من قانون المرافعات — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كانت الاعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها ، أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل فى موضوعها وتقرر بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه ، أو ألا تتعرض

للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لتفصل فيه بالطرق المعتادة ، ويكون ذلك — على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية — إذا لم تتوافر لدى المحكمة التي تقدم إليها الاعتراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذا لم تر النزاع — على جديته — مؤثراً في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات (١) .

٢ — إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد نحي نفسه عن الفصل في موضوع الاعتراض تأسيساً على أن دعوى الاعتراض ليست محلاً للفصل في الادعاء بصورية سند التنفيذ وأن مجال الفصل فيها يكون أمام محكمة الموضوع التي تحقق جدية الدين وتقضى فيه بحكم حاسم ، ولم يكن تخلى المحكمة عن الفصل في موضوع الاعتراض عملاً برخصة التنحي المخولة لها بالمادة ٦٤٨ من قانون المرافعات وإنما على أساس أنها لا تملك بمحت هذا الموضوع ، فإن ذلك يكون إعمالاً لفهم المحكمة الخاطيء لنص المادة ٦٤٨ المشار إليه ، ويؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة قضائها فيما لو فهمت هذا النص على وجهه الصحيح ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى باعتبارها دائنة لزوجها المطعون

(١) راجع قض ١٩٦٣/٥/٣٠ الطعن ١٦٠ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٧٥٩

وجلسة ١٩٦٥/١/٢٨ الطعن ١٨١ لسنة ٣٠ ق ص ١٦ ص ١٢٨ .



عليه الثاني بمبلغ ثلاثين ألف جنيه بموجب عقد قرض مؤمن برهن حيازي حلت فيه محل دائن آخر اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى على الأتيان موضوع هذا العقد ومساحتها ٧٢ ف و ١٢ ط وه من وذلك في قضية البيع رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ شين الكوم وأودعت قائمة شروط البيع . اعترض الطاعن بوصفه دائنا للطعون عليه الثاني على تلك القائمة وقيد اعتراضه برقم ٣٩٩ سنة ١٩٦٢ كلى اعتراضات ، واستند إلى أن الدين الذى تطالب به المطعون عليها الأولى دين صورى ، وأن عقد الحلول الذى اتخذ أساسا لمباشرة اجراءات التنفيذ قد تم بالتواطؤ بينها وبين زوجها المدين للإضرار بباقي الدائنين ، وانهى الطاعن إلى طلب وقف اجراءات التنفيذ . وفى ١٩٦٣/١/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الاعتراضات شكلا وفى الموضوع برفضها والإستمرار فى اجراءات التنفيذ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا وقيد إستئنافه برقم ١٠٦ سنة ١٣ ق . وفى ١٩٦٣/١١/٢١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبطلت الرأى فى المذكرة الأخيرة منهما بنقض الحكم ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه استند فى اعتراضه على قائمة شروط البيع إلى صورية السند الذى اتخذت بمقتضاه المطعون عليها الأولى إجراءات التنفيذ العقارى ضد زوجها المدين ، إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يأخذ باعتراضه تأسيسا على أن طريق الطاعن فى إثارة هذا الدفاع بالصورية لا يكون بالإعتراض على قائمة شروط البيع وإنما برفع دعوى موضوعية أمام المحكمة المختصة لأن دعوى الاعتراض ليست محلا للفصل فى هذا النزاع الموضوعى ، هذا فى حين أنه طبقا للمواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٨ من قانون المرافعات تختص المحكمة التى تفصل فى الاعتراضات على قائمة شروط البيع بالفصل فى الاعتراضات المؤسفة على أوجه بطلان موضوعية إلا إذا كان النزاع بشأنها لا يدخل أصلا فى اختصاصها وإذا كانت محكمة أول درجة التى طرح عليها الاعتراض مختصة بنظر النزاع المتعلق بصورية السند المنفذ بمقتضاه فإن إستناعها عن الفصل فى هذا الوجه من أوجه البطلان الموضوعية استنادا إلى أن دعوى الاعتراض ليست محلا له طبقا للمادة ٦٤٨ مرافعات يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات إذ أوجبت على المدين والحائز والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الرهون الحيازية والرسمية وحقوق الإختصاص والإمتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التنبيه إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات سواء أكان أساس البطلان عيباً في الشكل أم في الموضوع — بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها ، كما أجازت المادة ٦٤٣ لكل ذي مصلحة من غير من ورد ذكرهم في المادة السابقة إبداء ما لديه من أوجه البطلان بطريق الاعتراض على القائمة ، ونصت المادة ٦٤٧ من ذات القانون على أن تفصل المحكمة التي يجرى أمامها التنفيذ في الاعتراضات على وجه السرعة ، ثم نصت المادة ٦٤٨ على أن للمحكمة عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس بالحق بالإستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة ، فإن مفاد هذه النصوص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كانت الاعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها ، أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار في التنفيذ أو وقفه ، أو ألا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لفصل فيه بالطرق المعتادة ، ويكون ذلك — على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية — إذا لم تتوافر لدى المحكمة التي تقدم إليها الاعتراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذا لم تر النزاع — على جديته — مؤثراً في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد نحي نفسه عن الفصل في موضوع الاعتراض تأسيساً على أن دعوى الاعتراض ليست

عملا للفصل في الإدعاء بصورية سند التنفيذ وأن مجال الفصل فيها يكون أمام محكمة الموضوع التي تحقق جدية الدين وتقضى فيه بحكم حاسم ، وكانت المحكمة لم تتخل عن الفصل في موضوع الافتراض عملا برخصة التنحي المخولة لها بالمادة ٦٤٨ من قانون المرافعات وإنما على أساس أنها لا تملك بحث هذا الموضوع ، وكان ذلك من المحكمة إعمالا لفهمها الخاطئ لنص المادة ٦٤٨ المشار إليه ، وإذا تآدى عن ذلك عدم التعرف على حقيقة قضائها فيما لو فهمت هذا النص على وجهه الصحيح فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد العلي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
صدق البشير .

( ٢١١ )

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) اجارة . " اجارة الأماكن " . حكم . " ما لا يجوز الطعن فيه " .  
قانون . " تفسير النص " .

تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له .  
قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة إستنادا إلى أحكام هذا القانون . منازعة ناشئة  
من تطبيق القانون المذكور بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه . عدم جواز الطعن في  
الحكم . لا يغير من ذلك إسترشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع . حكمة التشريع  
ليست نصا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص عند غموضه .

( ب ) إختصاص . " المنازعة في انطباق القانون على الواقع " . قانون .  
إستئناف .

منازعة الخصم في انطباق القانون الذي يطالب المدعى تطبيقه ليست إنكارا منه  
لاختصاص المحكمة . فصل المحكمة في هذه المنازعة لا يعتبر قضاء منها في مسألة اختصاص  
بما يجوز إستئنافه دائما . بحث انطباق القانون يجب على المحكمة أن تجريه في كل دعوى  
مطروحة تمهيدا لإنزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لديها .

١ — متى كانت المحكمة الابتدائية لم تستند في قضائها بتخفيض الأجرة إلى  
قواعد العدالة وإنما إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٦٨  
لسنة ١٩٦١ المعدل له فكان تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون المذكور  
فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه وبالتالي غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة  
من هذه المادة (١) ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد استرشدت في تطبيقها

لأحكام القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ والقانون المعدل له بحكمة التشريع التي اقتضت سن القوانين الاستثنائية المتلاحقة الخاصة بتخفيض الأجرة، إذ أن ذلك لا يعني أنها أعملت قواعد العدالة أو أنها طبقت حكمة التشريع دون النص لأن هذه الحكمة لا يمكن تطبيقها فهي ليست نصاً يطبق وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص في حالة غموضه .

٢ - بحث انطباق القانون الذي طلب المدعى تطبيقه أو عدم انطباقه هو بحث يجب على المحكمة أن تجريه ولو من تلقاء نفسها في كل دعوى تطرح عليها تمهيداً لإنزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لها . ومنازعة الخصم في انطباق القانون الذي يطلب المدعى تطبيقه لا تتضمن إنكاراً منه لإختصاص المحكمة وإنما لإنطباق القانون المطلوب تطبيقه فحسب وبالتالي فإن فصل المحكمة في مسألة انطباق القانون أو عدم انطباقه لا يعتبر قضاءً منها في مسألة اختصاص مما يجوز استئنافه دائماً (٢) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٨٩٠ سنة ۱۹۶۱ كلى القاهرة على الطاعن وقال شرحاً لها إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ٣ يولييه سنة ۱۹۶۱ استأجر من الطاعن لإبتداء من أول أغسطس سنة ۱۹۶۱ الشقة المبينة بالصحيفة بأجرة شهرية مقدارها ٦٠ ج خلاف ضريبة البلدية بواقع ٢ / . وأنه علم بعد ذلك أن هذه الشقة كانت مؤجرة من قبل بأجرة قدرها ٥٣ ج شهرياً وعملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ والقوانين المعدلة له تكون الأجرة التي يجب عليه أدائها للطاعن مقدارها ٥٣ ج شهرياً ولهذا فقد رفع هذه

(١) راجع تقض جلد ١٤ / ٥ / ۱۹۶۴ مجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٦٦٣ .

(٢) راجع بالنسبة لتكييف "علاقة العمل" تقض ٩ / ٥ / ۱۹۶۲ مجموعة المكتب الفني من ١٣

ص ٦٠٧ و بالنسبة لاييجار الأرض القضاء تقض ١٢ / ٥ / ۱۹٥٥ في الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٢ ق .

الدعوى طالبا تخفيض أجرة الشقة المذكورة إلى مبلغ ٥٣ ج شهريا وإلزام الطاعن برد ما قبضه زائدا عن هذه القيمة وقد سلم الطاعن بأن الشقة موضوع النزاع كانت مؤجرة من قبل بمبلغ ٥٣ ج شهريا وتمسك بأن المنزل الذى تقع به هذه الشقة قد أعد للسكنى بعد صدور القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ وأن تقدير أجرة الأماكن التى أعدت للسكنى بعد صدور هذا القانون كان متروكا أمره للعرض والطلب وإرادة المتعاقدين وأنه وقد أبرم العقد مع المطعون ضده فى هذه الفترة فإنه يكون من حقه أن يحدد الأجرة بأكثر من الأجرة التى كان يدفعها المستأجر السابق على المطعون ضده وفى ١٣ مارس سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة ( دائرة الإيجارات ) بإعتبار الإيجار المستحق أدائه عن الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى هو مبلغ ٥٣ ج شهريا وذلك إعتبارا من نفاذ عقد الإيجار المؤرخ ٣ يوليه سنة ١٩٦١ — إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨١٠ سنة ٨٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة إستئناف القاهرة بعدم جواز الإستئناف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه أول فبراير سنة ١٩٦٤ . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم فى خصوص قضائه بعدم جواز الإستئناف بالنسبة للأجرة عن الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٦١ حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعن فيه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه يشترط لاعتبار الحكم الصادر من دائرة الإيجارات انتهايا طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أن يصدر فى نزاع مما شرع التشريع الاستثنائى من أجله وإذا كان الطاعن قد أنكر أمام المحكمة الابتدائية خضوع النزاع المطروح لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لعدم توافر شروط انطباقه عليه وقال بخضومه لأحكام القانون العام فإن فصل تلك المحكمة فى هذه المسألة صراحة أو ضمنا يعتبر فصلا فى مسألة اختصاص مما يجوز الطعن فيه لخروجه عن نطاق المنع من الطعن الوارد فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ذلك أن الانطباق وهو يختلف عن التطبيق — مسألة يجب تقريرها أولا وقبل التعرض لمرحلة التطبيق فإذا قال الحكم بالانطباق وأجرى



التطبيق فإن قضاءه بالا نطبق لا تلحقه الانتهاية المنصوص عليها في تلك المادة بل يعتبر قضاء في مسألة اختصاص وبالتالي يكون قابلاً للطعن فيه بجميع طرق الطعن وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون مخالفاً للقانون، ويضيف الطاعن أنه ليس صحيحاً ما قاله ذلك الحكم من أن المحكمة الابتدائية طبقت أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ إذ أن الحكم الابتدائي لم يطبق أحكام القوانين الاستثنائية الخاصة بالإيجارات بل صرح بأنه استقرأ الحجة التشريعية وأنه أعمالها بما يفيد أنه أعمل قواعد العدالة، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد خالف ما استقر عليه قضاء النقض من أن النزاع على انطباق القانون الاستثنائي أو عدم انطباقه لا يعتبر نزاعاً إيجارياً وإنما هو في حقيقته نزاع على الاختصاص ويكون الفصل فيه قابلاً للطعن بكافة الطرق .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن بين الأساس الذي اتخذته القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لتحديد الأجرة بالنسبة للاماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وبعد أن عدد الحكم القوانين التي تلاحقت بعد ذلك بقصد تخفيض أجرة المباني التي استجلبت بعد هذا التاريخ قرر أن هذه القوانين قد صدرت للتخفيف عن عاتق المستأجرين والحد من غلو الملاك في رفع الأجرة ولسد سبل التحايل التي كانوا يلجأون إليها وللوصول إلى القيمة الإيجارية العادلة التي تمثل صالح الطرفين ثم قال الحكم "وحيث إنه إذا كان الأمر كذلك وأخذاً بتلك الحجة التشريعية التي اقتضت سن تلك التشريعات الاستثنائية المتلاحقة ولما كانت المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والتي أضيفت بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ قد نصت بالفقرة الثانية منها على أن المقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو بالأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل " فهذه العبارة بعمومها وإطلاقها يندرج تحتها تلك الأجرة الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١/٢١ المبرم بين سيمير ززل وبين جورجى سوانس المستأجر السابق للشقة محل النزاع لأن قيمة الأجرة الواردة بعقد الإيجار السابق المذكور والذي لم ينكر المالك وممثله من بعده صدوره منه مما يدخل في مدلول عبارة النص على عمومها وإطلاقها من أنها واردة في عقد إيجار صدر من المالك ومن

ثم فيلزم المؤجر بتلك القيمة الإيجارية الأقل الواردة بعقد الإيجار المذكور وقدرها ٥٣ جنيها شهريا ويتعين بالتالى وتأسيسا على ما سبق ذكره تخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ٥٣ جنيها اعتبارا من تاريخ نفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/٧/٣ المبرم بين المدعى وبين سمير ززل — وبين من ذلك أن المحكمة الابتدائية خلافا لما يقوله الطاعن لم تستند في قضائها بتخفيض الأجرة إلى قواعد العدالة وإنما إلى أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ المعدل له وإذا كانت المحكمة قد استرشدت في تطبيقها لهذه الأحكام بحكمة التشريع التي اقتضت من القوانين الإستثنائية المتلاحقة الخاصة بتخفيض الأجرة ثم طبقت بعد ذلك حكما من أحكامها فإن ذلك لا يعنى أنها أعملت قواعد العدالة أو أنها طبقت حكمة التشريع دون النص لأن هذه الحكمة لا يمكن تطبيقها لأنها ليست نصا يطبق وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص في حالة غموضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده رفع الدعوى بطلب تخفيض أجرة مسكنه الذى يستأجره من الطاعن وذلك على أساس أن الأجرة المتفق عليها بينهما تزيد على الأجرة القانونية بحسب القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له وكان تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون المذكور لنصه عليها في المادة الرابعة منه وقد قضت دائرة الإيجارات بتخفيض الأجرة مطبقة أحكام ذلك القانون والقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ المعدل له فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه وبالتالي غير قابل لأى طعن طبقا للفقرة الرابعة من هذه المادة . وغير صحيح ما يقوله الطاعن من أنه وقد نازع في انطباق القوانين الإستثنائية على النزاع فإن فصل المحكمة في إنطباق هذه القوانين أو عدم إنطباقها على عمارته يعتبر قضاء منها في مسألة اختصاص مما يجوز إستئنافه دائما ذلك أن بحث انطباق القانون الذى طلب المدعى تطبيقه أو عدم انطباقه هو بحث يجب على المحكمة أن تجريه ولو من تلقاء نفسها في كل دعوى تطرح عليها تمهيدا لإنزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذى ثبت لها ، ومنازعة الخصم في انطباق القانون الذى يطلب المدعى تطبيقه لا تتضمن إنكارا منه لإختصاص المحكمة وإنما لإنطباق القانون المطلوب تطبيقه فحسب وبالتالي فإن فصل المحكمة في مسألة انطباق القانون أو عدم انطباقه لا يعتبر قضاء منها



في مسألة اختصاص مما يجوز إستثنائه دائماً ولا محل لإستشهاد الطاعن بأحكام النقض التي أشار إليها في تقرير الطعن لأنها جميعاً صدرت في شأن الأراضى الفضاء المستثناة صراحة بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ من مريان أحكامه عليها ولم تؤسس أحكام النقض هذه على أن الفصل في النزاع على انطباق القانون أو عدم انطباقه يعتبر فصلاً في مسألة اختصاص وإنما تأسست على أن النزاع في شأن كون الأرض فضاء فلا تخضع لأحكام القانون المذكور أو أنها ليست كذلك فتسرى عليها أحكامه لا تعتبر من المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون المذكور في معنى المادة ١٥ منه ، وإذا كان المكان الذى قضى الحكم بتخفيض أجرته هو من الأماكن المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والتي تسرى عليها أحكامه بنص هذه المادة فإن إستشهاد الطاعن بأحكام النقض التي استشهد بها يكون استشهاده في غير موضعه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف سواء أخطأ أو أصاب غير قابل لأي طعن طبقاً لنص المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يقدح في سلامته ما قرره في تبرير تطبيق الحكم الابتدائي لقواعد العدالة — وهو ما توهم الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية قد فعلته ذلك أن الحكم الابتدائي كما سلف لم يطبق قواعد العدالة أو يسترشد بها وإنما استرشد بمحكمة التشريع ومن ثم يكون ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص استطراداً زائداً على حاجة الدعوى إستقيم الحكم بدونه وبالتالي يكون تعييبه في هذا الشأن غير مستج .



## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) أعمال تجارية . " نقل الرسائل والطرود " . نقل . " نقل بحرى " .

هيئات عامة . " هيئة البريد " . مسئولية . " مسئولية تعاقدية " .

هيئة البريد — وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود — تعتبر أمينا للنقل . إعتبار  
 عملها هذا عملا تجاريا تحكمه المواد ٩٠ — ١٠٤ من قانون التجارة . مسئوليتها  
 تعاقدية تنشأ من إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل .

( ب ) نقل . " نقل برى " . مسئولية . " مسئولية تعاقدية " . عقد .

إعتبار المرسل إليه في مركز الطرف في عقد النقل المبرم بين المرسل والناقل . إكتساب  
 المرسل إليه حقوقا وتحمل التزامات من هذا العقد . رجوعه على الناقل بالتعويض  
 في أحوال الهلاك وال تلف والتأخير . حقه في الرجوع حتى مباشر بنص القانون ( م ٩٤  
 من القانون التجارى ) . أساس الرجوع المسئولية التعاقدية .

( ج ) تقادم . " تقادم مسقط " . نقل . " نقل بحرى " وكالة بالعمولة .

تقادم المادة ١٠٤ من قانون التجارة ( ١٨٠ يوما ) . مريانه على جميع دعاوى  
 المسئولية التى ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير  
 فى نقلها مالم يكن الرجوع عليه مبنا على وقوع غش أو خيانة منه .

١ — هيئة البريد — وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود — تعتبر أمينا  
 للنقل ويعتبر عملها هذا تجاريا تحكمه المواد من ٩٠ — ١٠٤ من قانون التجارة  
 التى توجب عليها نقل الرسائل والطرود وضمان سلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه  
 ( م . ١٦٠ م )

وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير . ومسئوليتها في هذه الحالة مسؤولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل<sup>(١)</sup> .

٢ — الثابت فقها وقضاء أن المرسل إليه وإن كان ليس طرفا في عقد النقل الذي انعقد بين المرسل والناقل إلا أنه يكسب حقوقا ويحمل بالتزامات من هذا العقد ومن بين تلك الحقوق الرجوع على الناقل بالتعويض في أحوال الهلاك والتلف والتأخير . والمرسل إليه إذ يرفع على الناقل دعوى المسؤولية في هذه الأحوال إنما يستعمل حقا مباشرا وقد أقر المشرع له بهذا الحق في المادة ٩٤ من قانون التجارة ومن ثم فلا جدوى من البحث عن الأساس القانوني لهذا الحق وهو ما احتدم الخلاف بشأنه . وإذا كان رجوع المرسل إليه على الناقل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها يكون على أساس إخلال الناقل بالتزاماته الناشئة عن عقد النقل الذي يعتبر المرسل إليه في مركز الطرف فيه بالنسبة للناقل فإن هذا الرجوع يكون على أساس المسؤولية التعاقدية .

٣ — لما كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تنص على أن " كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التي تحصل في داخل القطر المصري ويبدأ الميعاد المذكور في حالة التأخير والضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة " وكان هذا النص يقرر مدة تقادم قصير يسرى على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها وذلك ما لم يكن الرجوع عليه مبنيًا على وقوع غش أو خيانة منه ، وكانت الحكمة من تقرير هذا التقادم القصير هي الإسراع في تصفية دعاوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل قبل أن يمضي وقت طويل تضيع فيه معالم الإثبات فإن هذا النص بعمومه وإطلاقه ولتوافر حكمته يشمل دعاوى المسؤولية التي يرفعها المرسل إليه على الناقل بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها لأن رجوع المرسل إليه في هذه الحالة يستند إلى مسؤولية الناقل المترتبة على عقد النقل .

(١) راجع نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني ص ٧٤ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٥٨ كلى الزقازيق على الطاعن وآخر وقال بصحيفتها المعلنة فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ انه كان طالبا منتظما بالسنة الأولى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة وقبيل بدء العام الدراسى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ آثر أن يلتحق بمعهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فسحب أوراقه من كلية الحقوق وقدمها إلى المعهد المذكور وقد قبلت أوراقه فعلا وأدرج اسمه ضمن الطلبة المرشحين للقبول به وعهد إليه بإعداد بحث إجتماعى ووعدته إدارة المعهد بأن تخطر به كتاب بموعد الاختبار الشخصى وظل يترقب هذا الكتاب بلا جدوى إلى أن تبين له أن المعهد قد حدد بالفعل يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ لحضوره لإجراء الاختبار المذكور وأخطره بهذا الموعد بخطاب سلم إلى مكتب بريد البرلمان فى يوم ١٧/٩/١٩٥٦ طبقا للإيصال الموقع عليه من موظف المكتب والمختوم بختمه — وإذ كان عدم وصول هذا الخطاب إليه قد فوت عليه فرصة الإلتحاق بالمعهد فى تلك السنة الدراسية وترتب على ذلك حرمانه من الإلتحاق به بعد تعديل لائحته وقصر الإلتحاق به على المقيمين بمدينة القاهرة فعلا كما ضاع عليه إستمراره فى الدراسة بكلية الحقوق بعد أن سحب أوراقه منها — فقد طلب المطعون ضده الحكم بإلزام الطاعن بصفته متضامنا مع وكيل مكتب بريد الزقازيق بأن يدفع له مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض — وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) بالإستئناف رقم ١٤٧ سنة ٥ قضائية ودفع فيه بسقوط الحق فى إقامة الدعوى عملا بنص



المادة ١٠٤ من قانون التجارة التي تقضى بسقوط كل دعوى ترفع على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضاعة أو ضياعها أو تلفها بمضي مائة وثمانين يوما — وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ذلك أنه وإن سلم بأن الإجماع منعقد على أن المرسل إليه لا يظل بعيدا عن عقد النقل الذي ينعقد بين المرسل وأمين النقل بل يكتسب من هذا العقد حقوقا ويحمل بالتزامات في مواجهة الناقل مباشرة وأن للمرسل إليه مسألة الناقل عن الهلاك والتلف والتأخير إلا أن الحكم إشتراط تخويل المرسل إليه هذا الحق المباشر قبل الناقل أن يكون بيد المرسل إليه عند النقل فإذا لم يوجد هذا السند في يده فإن العلاقة بينه وبين الناقل لا يحكمها التعاقد وإنما يكون الفصيل فيها قواعد المسؤولية التقصيرية وعلى هذا الأساس اعتبر الحكم المطعون فيه مسؤولية هيئة البريد الطاعنة من ضياع الرسالة مسؤولية تقصيرية لعدم وجود سند النقل بيد المطعون ضده ورتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في الاستفادة من التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك ، أن مصلحة البريد تعتبر أمانة للنقل ومن ثم تخضع عمليات نقل الرسائل والطرود التي تقوم بها لأحكام القانون التجاري الخاصة بعقد النقل وأنه ولو أن المطعون ضده لم يكن طرفا في عقد النقل الذي أبرمته مع المرسل إلا أن للمرسل إليه دعوى مباشرة قبل الناقل يستطيع أن يحملة بها على الوفاء بالتزاماته العقدية الناشئة عن عقد النقل إذ الإجماع منعقد في الفقه والقضاء على أن من حق المرسل إليه أن يباشر قبل الناقل جميع الدعاوى الناشئة عن عقد النقل وقد أشارت المادة ٩٤ من قانون التجارة إلى هذا الحق المباشر إذ يبين من نصها أنه إذا كان من يتحمل بخاطر الطريق هو المرسل إليه فإن القانون يجيز له أيضا أن يرجع على الناقل ، وتخويل المرسل إليه حق الرجوع على الناقل معناه اعتراف المشرع بأن له حقا

مباشراً قبل الناقل — وإذ كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تقضى بسقوط جميع الدعاوى المرفوعة على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو ضياعها إذا رفعت الدعوى بعد مضي مائة وثمانين يوماً تسرى في حالة الضياع ابتداء من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط المستند إلى هذه المادة بمقولة عدم انطباقها على دعوى المطعون ضده الأول قبل الطاعة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر أن الإجماع منعقد على أن المرسل إليه لا يظل بعيداً عن عقد النقل الذي ينعقد بين المرسل وأمين النقل بل يكتسب حقوقاً ويحمل بالتزامات في مواجهة الناقل مباشرة على ألا تتجاوز هذه الحقوق والالتزامات حدود المصالح المتقابلة بينهما وأنه لذلك يقتصر حق المرسل إليه على استلام البضاعة ومساءلة الناقل وذلك قال الحكم ” ولئن قيل إن هذه العلاقة المباشرة بين الناقل والمرسل إليه قد أنشأتها العادات والعرف التجاري فالرأى الذي تحتضنه هذه المحكمة أنه لا محل للانسحاق وراء الفقه الفرنسي في هذا الشأن — ما دام القانون التجاري المصري قد جعل سند النقل يمثل البضاعة وتعتبر حيازة المرسل إليه له حيازة لها ومن هنا يمكن تبرير هذه العلاقة المباشرة التي يحكمها نص القانون لا العقد في حالة استلام سند النقل أما إذا لم يكن في يد المرسل إليه شيء منه فإن العلاقة بينهما لا يحكمها التعاقد ويكون الفيصل فيها قواعد المسؤولية التقصيرية على ما خلص أيضاً صاحباً الحكم المستأنف ” ثم عرض الحكم المطعون فيه للدفع الذي أبدته الطاعة بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى لرفعها بعد إنقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وقال ” إذا كان القانون قد عني بالدعاوى المنصوص عليها في المادة ١٠٤ الدعاوى الموجهة ضد الناقل أو الوكيل بالعمولة للنقل أي دعاوى المسؤولية بسبب التأخير أو الضياع أو التلف فإن هذا التقادم القصير ينصب أساساً على تلك الدعاوى التي تكون مؤسسة على مسؤولية الناقل التعاقدية بسبب عقد النقل فحسب وهي التي تكون مرفوعة على الناقل من الراسل دون غيره ولعل ما يقطع سداد هذا القول ما جاء في عجز المادة سالفة الذكر من استثناء الدعاوى المبينة



على الغش والخطأ العمدى للناقل ومرد ذلك أن مسؤولية أمين النقل في هذه الحالة ليست مسؤولية تعاقدية بل هي مسؤولية خطئية قوامها الخطأ المدعى به على أمين النقل ومن ثم فلا تخضع هذه الحالة للتقادم الذي لا يشمل إلا دعاوى المسؤولية العقدية المتفرعة من العقود ولما كانت الدعوى الماثلة بعيدة كل البعد عن أن تستند إلى هذه المسؤولية العقدية بل دعائها هي المسؤولية التقصيرية فلا محل لإثارة هذا النص أو الدفع بالتقادم القصير بأي حال ويكون هذا الدفع ظاهر الفساد " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه في تكييف مسؤولية هيئة البريد الطاعنة أنها مسؤولية تقصيرية غير صحيحة في القانون، ذلك أن هيئة البريد وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود تعتبر أمينا للنقل ويعتبر عملها هذا تجاريا تحكمه المواد من ٩٠ إلى ١٠٤ من قانون التجارة التي توجب عليها نقل الرسائل والطرود وضمان سلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير ومسئوليتها في هذه الحالة مسؤولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل . لما كان ذلك ، وكان النابت فقها وقضاء أن المرسل إليه وإن كان ليس طرفا في عقد النقل الذي انعقد بين المرسل والناقل إلا أنه يكسب حقوقا ويحمل بالتزامات من هذا العقد ومن بين تلك الحقوق الرجوع على الناقل بالتعويض في أحوال الهلاك والتلف والتأخير ، والمرسل إليه إذ يرفع على الناقل دعوى المسؤولية في هذه الأحوال إنما يستعمل حقا مباشرا وقد أقر المشرع له بهذا الحق في المادة ٩٤ من قانون التجارة التي تنص على أن " البضائع التي تنحج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك إنما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل " إذ أن المشرع قد قرر بهذا النص حق مالك البضاعة ولو كان هو المرسل إليه في الرجوع على أمين النقل مباشرة وفي هذا إقرار من المشرع بأن المرسل إليه حقا مباشرا قبل الناقل إذ لو كان المرسل إليه يرجع بدعوى المرسل لحاز للناقل أن يدفع هذه الدعوى بانتفاء مصلحة المرسل في الرجوع عليه ما دام لا يتحمل مخاطر النقل ، وإذ كان المشرع المصري قد أقر بحق المرسل إليه في الرجوع مباشرة على الناقل بما نص عليه في المادة ٩٤ سالفة الذكر فإن هذه المحكمة لا ترى جدوى من البحث عن الأساس القانوني لهذا الحق وهو ما احتدم الخلاف بشأنه . وإذ كان رجوع المرسل إليه



على الناقل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها يكون على أساس إخلال الناقل بالتزاماته الناشئة من عقد النقل الذي يعتبر المرسل إليه في مركز الطرف فيه بالنسبة للناقل فإن هذا الرجوع يكون على أساس المسؤولية التعاقدية. ولما كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تنص على أن "كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضي مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التي تحصل في داخل القطر المصري ويبدأ الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة" وكان هذا النص يقرر مدة تقادم قصير يسرى على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها وذلك ما لم يكن الرجوع عليه مبنيًا على وقوع غش أو خيانة منه وكانت الحكمة من تقرير هذا التقادم القصير هي الإسراع في تصفية دعاوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل قبل أن يمضي وقت طويل تضع فيه معالم الإثبات فإن هذا النص بعمومه وإطلاقه وانتوافر حكمته يشمل دعاوى المسؤولية التي يرفعها المرسل إليه على الناقل بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها لأن رجوع المرسل إليه في هذه الحالة يستند كما سلف القول إلى مسؤولية الناقل المترتبة على عقد النقل ، وإذ قصر الحكم المطعون فيه الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١٠٤ من قانون التجارة على الدعاوى التي ترفع على الناقل من المرسل دون غيره — وهو تخصيص بلا مخصص — وإذ اشترط لتحويل المرسل إليه حقا مباشرا قبل الناقل أن يكون بيد المرسل إليه سند النقل — وهو شرط لم يستلزمه القانون وخلت منه المادة ٩٤ من قانون التجارة — وإذ رتب على ذلك إعتبار الدعوى المرفوعة من المطعون ضده على الطاعنة مؤسسة على المسؤولية التقصيرية لعدم وجود سند النقل مع المطعون ضده (المرسل إليه) فإن الحكم يكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس عبد الجواد ،  
ومحمد صدق البشيشي .

(٢١٣)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) اختصاص . ” مناط الحكم بعدم الاختصاص “ . دعوى .

اختصاص المحاكم بالدعوى بحسب الأساس الذي رفعت به والطلبات المطروحة فيها .  
لا يخرج الدعوى من هذا الإختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانوناً إذ يترتب  
على ذلك رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص .

(ب) استيلاء . ” الاستيلاء لأغراض التعليم “ . تعويض .

سلطة وزير التربية والتعليم في الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء  
كانت مبان أو أرضاً فضاء أو أرضاً زراعية . تقدير التعويض المستحق مقابل الانتفاع  
بها في المباني والأرض الفضاء بحكمها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . بالنسبة للأرض  
الزراعية نص المشرع على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي  
لتقدير الأجرة المستحقة لمالكها . (القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٣٦  
لسنة ١٩٥٦) .

(ج) استيلاء . ” الاستيلاء لأغراض التعليم “ . ” الاستيلاء المؤقت  
في قانون نزع الملكية للمنفعة العامة “ . ” اختلاف الاستيلاءين “ .

الاستيلاء الحاصل لأغراض التعليم وفقاً للقانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ يختلف عن الاستيلاء  
المؤقت وفقاً لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة . الاستيلاء الأول مشروط فيه —  
هذا الأرض الزراعية — خلو العقار كما أنه غير محدد بمدة معينة أما الاستيلاء الثاني  
فلا يشترط فيه خلو العقار كما أن مدته محددة بما لا يزيد عن سنتين يجوز مدتها سنة أخرى ،

ولكل منها أحكام وإجراءات خاصة بتقدير مقابل الانتفاع . ولم يضع المشرع في الاستيلاء الأول قواعد تقدير ثمن العقار مهما طالت مدته ووضع تلك الأحكام بالنسبة للاستيلاء الثاني الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .

١ - متى كانت الدعوى بحكم الأساس الذي رفعت به والطلبات المطروحة فيها هي مما يدخل في اختصاص المحاكم فإنه لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانونا لأن ما يقرب على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص .

٢ - البين من نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع خول لوزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضا فضاء أو أرضا زراعية . وأحال بالنسبة لتقدير التعويض المستحق مقابل الانتفاع بها في المباني والأرض الفضاء إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ واستثنى الأرض الزراعية فنص على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي بالنسبة لتقدير الأجرة المستحقة لمالكها .

٣ - الاستيلاء الحاصل وفقا للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذي حل محل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يختلف عن الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٧ ذلك أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار -عدا الأرض الزراعية- مشروط بأن يكون خاليا في حين أن خلو العقار ليس مانعا من الإستيلاء عليه طبقا لأحكام قانون نزع الملكية كما أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار غير محدد بمدة معينة في حين أن الإستيلاء المؤقت طبقا لقانون نزع الملكية محددة مدته ابتداء بحيث لا تزيد عن سنتين يجوز مدها سنة أخرى . والإختلاف بينهما واضح أيضا فيما رسم المشرع من إجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الانتفاع في كل منهما وفي سكوته في الاستيلاء الأول عن وضع أي أحكام خاصة بتقدير ثمن للعقار مهما طالت مدة الاستيلاء عليه ووضعه تلك الأحكام بالنسبة للإستيلاء الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات



في قانون نزع الملكية ، وهو أظهر ما يكون في نطاق تطبيق كل من الاستيلاء من إذ هو في الاستيلاء الأول جائز بعد صدور القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لصالح الهيئات غير الحكومية التي تساهم في رسالة التعليم بينما لا يجوز الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في قانون نزع الملكية إلا لاستخدام العقار للنفعة العامة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على وزارة التربية والتعليم "الطاعنة" الدعوى رقم ٣٠٨١ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة طالين الحكم حسبما اتهموا في تعديل طلباتهم - بإلزام الوزارة المذكورة بأن تدفع لهم مبلغ ٦٥٧٤٢ ج و ٧٨٠ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقالوا بيانا للدعوى إنهم يملكون في مركز طهطا قطعة أرض للبناء مساحتها ١ ف و ١٦ ط و ١ س استولى عليها وزير التربية والتعليم بمقتضى قراره الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ وجعلها ملعبا للمدرسة الثانوية . ولا تزال تلك الأرض في وضع يده حتى يوم إقامة الدعوى ، وأنه لما كان قد مضى على هذا الاستيلاء أكثر من ثلاث سنين دون أن تعيد الوزارة إليهم العقار المستولى عليه فلما أصبح من حقهم طبقا لقانوني نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ورقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أن يطالبوا بالتعويض عنه على أساس أن استيلاء الوزارة على العقار بعد مضي الثلاث سنوات يعتبر نزع ملكية بحكم الواقع ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر . وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ نذبت محكمة القاهرة الابتدائية خيرا لتقدير ثمن الأرض المستولى عليها بقيمة ما عليها من المباني . وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت الوزارة الطاعنة بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الاستيلاء تم وفقا لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى خول لوزير التربية والتعليم أن يصدر

قرارات الإستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً للوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها وقضى بأن يتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى ذلك فهذا الإستيلاء مؤقت وغير محدد بمدة معينة حتى يرى الوزير عدم الحاجة إلى العقار المستولى عليه فيقرر فى حدود سلطته التقديرية - التى لا معقب عليها - رد العقار إلى صاحبه " وأنه إذ كانت الدعوى فى حقيقتها تهدف إلى إلغاء ذلك القرار الإدارى القاضى بالإستيلاء فإن المحاكم لا تكون مختصة بنظرها - وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام وزير التربية والتعليم بأن يدفع للمطعون ضدهم ١٤٠٠٢ ج و ٧٨٠ م . استأنف وزير التربية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف المقيد برقم ٩٨٦ سنة ٧٩ ق كما استأنفه المطعون ضدهم بالإستئناف رقم ٩٤١ سنة ٧٩ ق وأمرت محكمة الإستئناف بضم الإستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن فى السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإختصاص الولائى ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى على أساس زوال أثر الإستيلاء المؤقت بمضى ثلاث سنوات وهى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى شأن نزع الملكية وأن دعوى المطعون ضدهم لا تعدو أن تكون طلب تعويض عن عقار نزع ملكيته بحكم الواقع وهو ما تختص به المحاكم إذ هو لا يمس قراراً إدارياً بالتعديل أو الإلغاء ويقول الطاعن إن الحكم بذلك يكون قد خالف قاعدة الإختصاص الولائى المنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ التى تحظر على المحاكم أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه لأنه إذ كان قرار الإستيلاء الصادر من وزير التربية والتعليم هو سند الوزارة الطاعنة فى وضع يدها على الأرض



عمل النزاع وفي استمراره حتى تنتفى الحاجة إليه فإن الحكم المطعون فيه —  
إذ انتهى إلى أن اقتضاء ثلاث سنوات على صدور قرار الإستيلاء دون اتخاذ  
إجراءات نزع الملكية يعتبر نزع ملكية حادثاً بحكم الواقع — إذ انتهى الحكم إلى  
ذلك يكون قد أوقف قرار الإستيلاء وهو ما يخرج عن ولايته .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كانت الدعوى بحكم الأساس الذي  
رفعت به والطلبات المطروحة فيها هي مما يدخل في اختصاص المحاكم فإنه لا يخرج  
الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانوناً لأن ما يترتب  
على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص . وإذا كانت  
الدعوى قد رفعت بطلب تعويض عن نزع ملكية عقار استناداً لقانون نزع  
الملكية — وهو مما يدخل في اختصاص المحاكم — فإن قضاء الحكم المطعون فيه  
برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه  
بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في تكيف العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدهم وفي بيان ذلك يقول إن الحكم  
وصف واقعة إستيلاء وزير التربية والتعليم على الأرض المملوكة للمطعون ضدهم  
بأنها من حالات الإستيلاء المؤقت التي تمت وفقاً لأحكام قانون نزع الملكية  
للمنفعة العامة وأعمل تبعاً لذلك تلك الأحكام وهو خطأ منه أدى إليه خطؤه  
في فهم الواقع في الدعوى ذلك أن إستيلاء الوزارة الطاعنة على العقار محل النزاع  
لم يحصل وفقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وإنما تم وفقاً للقانون رقم ٧٦  
لسنة ١٩٤٧ الذي خول وزير المعارف سلطة الإستيلاء على العقارات اللازمة  
للوزارة ومعاهد التعليم ونص على أنه يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص  
عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين وإذا كان  
قرار وزير المعارف رقم ٨٢٠٥ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالإستيلاء على  
قطعة الأرض محل النزاع قد استند في ديباجته إلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧  
وكان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي أحال إليه القانون سالف الذكر في بيان  
ما يجب اتباعه لتنفيذ قرارات الإستيلاء قد خول لوزير التموين الحق في الإستيلاء  
على العقارات والمواد الأخرى المبينة فيه وجعل له الحق في إنهاء الإستيلاء إذا



انتفت الحاجة إلى الأشياء المستولى عليها ورسم طريقا خاصا لتقدير مقابل الانتفاع بها . إذ كان ذلك، فإن استيلاء الوزارة الطاعنة على العقارات اللازمة لأغراض التعليم يكون شأنه شأن استيلاء وزارة التكوين من حيث كونه غير محدود بزمان معين وإنما يكون انقضاؤه رهنا بانتفاء الحاجة إلى المستولى عليه .

. وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالزام الوزارة الطاعنة بالتعويض عن نزع ملكية العقار محل النزاع على قوله ” وبما أن مدار الخلف بين طرفي الخصومة يدور حول القانون الواجب تطبيقه على واقعة هذه الدعوى فيينا يقرر الملاك أن لهم حقا في التعويض عن ملكية العقار الذي صار الاستيلاء عليه في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتور الحاضر عن الحكومة بأن هذا الحق مقصور على مقابل الانتفاع فقط ومرد هذا الخلاف أن مدة الاستيلاء طالت عن ثلاث سنوات . وبما أنه لاخلاف بين طرفي الخصومة على تاريخ الاستيلاء ولا على أن العقار المستولى عليه كان عبارة عن أرض زراعية وألحقت بمدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم وقد نظمت أحكام القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ كيفية تعويض مالك العقار إذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد على ثلاث سنين مقورا أن تنزع ملكية العقار إن لم يتم الاتفاق بالممارسة على قيمته وقد خول القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ وزير المعارف سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم وحددت المادة الثالثة منه مريان مفعوله لمدة سنة على أن يحدد بعدها بمرسوم وقد صدر قرار الاستيلاء في واقعة هذه الدعوى خلال السنة الأولى لسريان ذلك القانون وليس من شك في أن قرار الاستيلاء قصد به منفعة عامة فإذا كان الثابت في ديباجة القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الإشارة إلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وكان الثابت في صدر المادة الثانية من القانون الأول أن تقرير المنفعة العامة يكون بقرار من الوزير المختص وكان الثابت من الفقرة الثانية من المادة ١٨ منه أنه إذا دعت الضرورة إلى مد مدة الاستيلاء المؤقت عن ثلاث سنين وأصبح العقار غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له وجب على المصلحة المختصة أن تتخذ قبل مضي الثلاث سنوات بوقت كاف إجراءات نزع الملكية وفي هذه الحالة تقدر قيمة العقار حسب الأوصاف التي كان عليها وقت الاستيلاء عليه وطبقا للأسعار السائدة وقت نزع ملكيته وكان الثابت من الأوراق

أن وزارة التربية والتعليم لم تتخذ حتى الآن إجراءات نزع الملكية. إذا كان ذلك كله، فإن ما رآته محكمة أول درجة يكون صحيحا بشأن حكم القانون الواجب التطبيق في تعويض الملاك عن نزع ملكية عقارهم الذي خصص فعلا للنفعة العامة المتقدمة الذكر طالما أن الحكومة لم تتخذ من تلقائها إجراءات نزع الملكية ولا يقدح في هذا النظر ما ورد في المادة السابعة من قانون إيجار المساكن من أن الأماكن الصادر بشأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم استيلاء لصالحها لأن هذا النص يصدق على حالات الاستيلاء المؤقت أما إذا زاد التوقيت عن الثلاث سنين فلا مناص من إعمال أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤ في قيام الوزارة باتخاذ إجراءات نزع الملكية فإن لم تقم بها رضاء ألزمت بقيمة العقار قضاء وفي الحدود التي رسمها القانون في شأن تقدير تلك المنفعة " - وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاء غير صحيح في القانون، ذلك أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم نص في مادته الأولى على أنه "يجوز لوزير المعارف العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أي عقار خال يراه لازما لحالة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها. وتبعب في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين. ونص في مادته الثانية على أن مفعوله يسرى لمدة سنة ويجوز تجديد العمل به بمرسوم. وقد صدر في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ مرسوم يقضى باستمرار العمل بالقانون المذكور لمدة سنة تبدأ من ٧ يولييه سنة ١٩٤٨ - وظل يتجدد العمل بأحكامه سنويا منذ سنة ١٩٤٨ إلى أن صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ناصا في مادته الأولى على أنه يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أي عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم ويتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين. ونص في مادته الثانية على إلغاء القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ثم صدر القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة ثالثة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ نصها كالآتي: "ويجوز له الاستيلاء على الأراضي المزروعة أو المهية للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن



يكون لشاغلها الحق في تعويض يؤدي لهم مقابل ما أنفقوه في زراعتها أو في تهيئتها للزراعة ويتبع في شأن هذا التعويض الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ويكون تقدير الإيجار بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في جميع الأحوال طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ " وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا التعديل " أنه ظهر عند تطبيق نصوص القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ على الأراضي الزراعية صعوبة تتعلق باشتراط خلو العقارات لإمكان الإستيلاء عليها إذ الأرض الزراعية إما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الأمر الذي يضيق من نطاق الأراضي الزراعية التي يمكن للوزارة أن تستولي عليها ويقصرها على الأرض البور وأنه لذلك أعد هذا التعديل لمواجهة هذه الصعوبة . وقد عالج التعديل موضوع تعويض شاغلي هذه الأراضي وحدد هذا التعويض بفعله مقابل ما أنفقه شاغل الأرض من مال وعمل في سبيل زراعتها أو تهيئتها للزراعة مخالفاً بذلك نص المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لاستحالة تقدير التعويض طبقاً للأسس المبينة بها ، أما إجراءات هذا التقدير فقد أحالها على المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ناحية تقدير أجرة الأرض المستولى عليها فقد نص على إتباع أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في شأن الإصلاح الزراعي " وبين من استعراض هذه التشريعات أن المشرع خول لوزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضاً فضاء أو أرضاً زراعية وأحال بالنسبة لتقدير التعويض المستحق مقابل الإنتفاع بها في المباني والأرض الفضاء إلى أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ واستثنى الأرض الزراعية فنص على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي بالنسبة لتقدير الأجرة المستحقة لمالكها . وظاهر من هذه المراحل التشريعية أن المشرع قصد إلى أن يكون هذا الاستيلاء مختلفاً عن الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ التي تنص على أنه " إذا رأت الوزارة المختصة ضرورة الاستيلاء مؤقتاً على عقار للخدمة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه فإن تعذر الاتفاق يقدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التي يقتضي دفعها ويعين مدة الإستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين . وأجازت



المادة ٢٤ منه للدير أو المحافظ أن يصدر قرارا بتحديد مدة الإستيلاء المؤقت لغاية ثلاث سنين . أما إذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ثلاث سنين فتتزع الملكية إن لم يتم الاتفاق بالممارسة . والإختلاف بين الاستيلاءين ظاهر في أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار — عدا الأرض الزراعية — مشروط بأن يكون خاليا في حين أن عدم خلو العقار ليس مانعا من الإستيلاء عليه طبقا لأحكام قانون نزع الملكية . وهو ظاهر أيضا في أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار غير محدد بمدة معينة في حين أن الاستيلاء المؤقت طبقا لقانون نزع الملكية محددة مدته إبتداء بحيث لا تزيد عن سنتين يجوز مدتها سنة أخرى . والإختلاف بينهما واضح فيما رسمه المشرع من إجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الانتفاع في كل منهما وفي سكوته في الاستيلاء الأول عن وضع أى أحكام خاصة بتقدير ثمن للعقار مهما طاللت مدة الإستيلاء عليه ووضع تلك الأحكام بالنسبة للاستيلاء الذى تزيد مدته على ثلاث سنوات في قانون نزع الملكية . وهو أظهر ما يكون في نطاق تطبيق كل من الإستيلاءين إذ هو في الإستيلاء الأول جائز بعد صدور القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم في رسالة التعليم بينما لا يجوز الإستيلاء المؤقت المنصوص عليه في قانون نزع الملكية إلا لإستخدام العقار في منفعة عامة . وكل أولئك يدل دلالة واضحة على أن المشرع غاير بين أحكام الإستيلاءين وقصد إلى هذه المغايرة ولو كان الأمر كما يقول الحكم المطعون فيه لما كان المشرع بحاجة إلى إصدار القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ إذ كان في أحكام الإستيلاء المؤقت الواردة في قانون نزع الملكية ما يغنيه عن إصداره ولو أراد أن يكون إستيلاء وزير التربية والتعليم على العقارات اللازمة لحاجة التعليم محددًا بمدة معينة لنص على ذلك كما فعل في قانون نزع الملكية أما وقد سكت عن ذلك وأحال إلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان هذا القانون قد خلا من تحديد الإستيلاء الذى يتم وفقا لأحكامه بمدة معينة وجعل إنهاءه على ما يستفاد من المادة ٦٤ منه رهنا بصدور قرار من الوزير برد الشيء المستولى عليه إلى صاحبه إذا انقضت الحاجة إليه وكان قرار وزير المعارف رقم ٨٢٠٥ المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالإستيلاء على الأرض محل النزاع قد صدر بالإستناد إلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ فإن هذا الإستيلاء لا يكون محددًا بمدة معينة ويظل قائمًا إلى أن يرى الوزير أن الحاجة

لم تعد تدعو إليه ولا تلزم وزارة التربية والتعليم طوال فترة هذا الإستيلاء بغير أداء مقابل الإنتفاع المقدر وفقا لأحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والذي لم ينكر المطعون ضدهم أداء الوزارة له . وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر مقررًا أن إستيلاء الوزارة الطاعنة على عقار المطعون ضدهم هو إستيلاء مؤقت يحكمه قانون نزع الملكية ، وأنه إذ زادت مدته عن ثلاث سنوات اعتبرت ملكيته متزوجة للنفعة العامة بحكم الواقع وعلى هذا الأساس قضى بتعويض المطعون ضدهم بما يقابل ثمنه فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الدعوى .

\_\_\_\_\_

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دعوى . ” رفع الدعوى “ . تقادم . ” قطع التقادم “ . ” تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين “ .

استيفاء صحيفة الدعوى البيانات الواجبة قانونا . تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم كاملا يقطع مدد التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات الإعلان مشوبة بالبطلان . (م ٧٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) .

(ب، ج) شفعة . ” سقوط الحق في رفع الدعوى “ . ” تقديم صحيفة دعوى الشفعة لقلم المحضرين “ . دعوى . ” رفع الدعوى “ . سقوط . ” انقطاع مدة السقوط “ . تقادم .

ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة ميّاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات . بدء مدة سقوط جديدة من تاريخ تقديم الصحيفة . وجوب حصول الإعلان — في حالة الانقطاع — خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة . حكم المادة ٧٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يهدر الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدني .

١ — تنصر المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في فقرتها الثالثة على أن ” تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا ، أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسري إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها “ ومؤدى ذلك أنه متى كانت بيانات الصحيفة صحيحة وكاملة وفقا لما تقتضيه



المادة ٧١ فإنه يترتب على تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم المقرر كاملاً انقطاع التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات إعلان هذه الصحيفة مشوبة بالبطلان .

٢ — إذ كان ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدني هو ميعاد سقوط لأن القانون رتب صراحة على تفويته سقوط الحق في رفع دعوى الشفعة فإن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط — وفقاً للمادة ٧٥ مرافعات — وتبدأ مدة سقوط جديدة أى ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين .

٣ — ما أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات من تعديل مقتضاه اعتبار تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط ، ألا يترتب عليه — في خصوص دعوى الشفعة — إهدار الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ من القانون المدني والإكتفاء بإعادة الإعلان صحيفياً في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات وهو ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين ومن ثم يجب أن يتم إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى البائع والمشتري خلال المدة المحددة في المادة ٩٤٣ من القانون المدني فإذا انقطعت هذه المدة بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين وجب أن يتم الإعلان في الثلاثين يوماً التالية لتقديم الصحيفة وهي مدة السقوط الجديدة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٨ سنة ١٩٦٢ كلى أسبوط على المطعون ضدهما بصحيفة أعلنها إليهما في ٣ من يناير سنة ١٩٦٣. طلب فيها الحكم بأحقته في أخذ العقار المبين بها بالشفعة وتسليم هذا العقار له مقابل ما أودعه خزانة

المحكمة من ثمن أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي وقال الطاعن في بيان دعواه إن المطعون ضده الثاني باع إلى المطعون ضده الأول منزلي متجاورين كائنين بشارع الجمهورية بمدينة سوهاج مقابل ثمن قدره ٥١٠٠ ج وأنه إذ كان يجاور هذين المنزلين من الجهتين القبلية والغربية ويحق له لذلك أن يشفع فيهما فقد أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة إلى البائع والمشتري بانذار أعلنه إليهما في ٦ و ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وقام بتسجيله في ١٩ من الشهر المذكور ولم يستجيبا إلى رغبته قام في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بإيداع الثمن الذي حصل به البيع وقدره ٥١٠٠ ج خزانة محكمة أسبوط الابتدائية ثم أقام الدعوى بطلباته السابقة— وقد حدد لنظرها جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣ وقد حضر فيها البائع ولم يحضر المشتري المطعون ضده الأول فأجلت المحكمة القضية إلى جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٣ مع تكليف الطاعن بإعادة إعلانه لهذه الجلسة وقام الطاعن بهذا الإعلان بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ وقد حضر محام عن المطعون ضده الأول بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ ودفع بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم إعلانه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلان الرضة في الشفعة الحاصل في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وقال المطعون ضده الأول بيانا لهذا الدفع أن إعلان صحيفة الدعوى إليه الحاصل في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ قد وقع باطلا لخلو ورقته من اثبات واقعة انتقال المحضر إلى محل إقامته والوقت الذي تم فيه هذا الانتقال واسم الشخص الذي خاطبه المحضر وعلاقة هذا الشخص بالمراد إعلانه وما إذا كان مقيما معه أولا وواقعة امتناعه عن استلام الصورة كما أن المحضر سلم صورة الاعلان لشيخ حارة وليس لشيخ بلد مخالفًا بذلك ما تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات كما لم يخطر المحضر بخطاب موصى عليه في مدى ٢٤ ساعة بتسليم الصورة لرجل الإدارة وفقا لما يستلزمه القانون في هذه الحالة هذا إلى وجود خلاف بين البيانات المذكورة في أصل الاعلان وبين بيانات الصورة وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بسقوط حق المدعى (الطاعن) في الشفعة وبأحقية في أخذ العقار الموضع الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة لقاء ثمن قدره ٥١٠٠ ج وصرحت للمدعى عليه الأول (المشتري) بصرف مبلغ ٥١٠٠ ج المودع خزانة محكمة أسبوط في ٢٥/١٢/١٩٦٢ . فاستأنف المطعون ضده الأول



هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أميوط بالإستئناف رقم ۱۵۹ سنة ۳۸ قضائية واختصم البائع له ( المطعون ضده الثاني ) وطالب الشفعة ( الطاعن ) وتمسك في استئنافه بالدفع الذي أبداه أمام محكمة أول درجة بتاريخ ۱۱ من يناير سنة ۱۹۶۴ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع ببطلان إعلان صحيفة دعوى الشفعة الحاصل في ۳ يناير سنة ۱۹۶۳ وبسقوط حق المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) في أخذ العقارين الموضعي الحدود والمعامل بصحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية بالشفعة والزم المستأنف عليه المذكور بالمصروفات عن الدرجتين . وبقرار تاريخه ۱۱ من مارس سنة ۱۹۶۴ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة على أنه لم يعان المطعون ضده الأول المشتري إعلانا صحيفا بدعوى الشفعة خلال الثلاثين يوما التالية لإعلان الرغبة فيها وذلك بمقولة إن الاعلان الحاصل خلال هذا الميعاد قد جاء باطلا لوجود نقص في بيانات الصورة ولتناقض هذه البيانات مع ما هو ثابت في أصل ورقة الاعلان ويرى الطاعن أن هذا من الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ فرق بين اجراءات رفع الدعوى واجراءات إعلانها فنص صراحة في المادة ۷۵ معدلة على أن تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا . أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها — ومؤدى ذلك أنه متى كانت بيانات الصحيفة صحيحة وكاملة وكانت إجراءات الإعلان هي المشوبة بالبطلان فإن الصحيفة تنتج أثرها فعلا في قطع مدة التقادم أو السقوط على أن يعاد الإعلان صحيفا في الميعاد المقرر في المادة ۷۸ وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة ولما كانت صحيفة دعوى الشفعة في ذاتها لم يتورها نقص ولم يشبها بطلان وكان المطعون ضده الأول



من جهة أخرى قد حضر أمام المحكمة الابتدائية بجلدسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ في غضون المدة التي حددها المشرع في المادة ٧٨ مرافعات لإعلان صحيفة الدعوى فإن تقديم تلك الصحيفة إلى قلم المحضرين في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ يترتب عليه قطع مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٩٤٣ من القانون المدني ولو كانت إجراءات إعلان هذه الصحيفة مشوبة بالبطلان . وإذ غفل الحكم المطعون فيه عن ذلك وقضى بسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الشفعة على أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المطعون ضده الأول المشتري والحاصل في ٣ من يناير سنة ١٩٦٣ قد شابه البطلان لخلو الصورة من بعض البيانات الجوهرية ووجود تناقض بين ما أثبتته المحضر فيها وبين ما أثبتته في أصل الإعلان ورتب الحكم على ذلك - وعلى أن الإعلان الثاني الحاصل في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٣ متضمنا تكليف هذا المطعون ضده للحضور بجلدسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ تم بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - سقوط حق الطاعن فيها على أساس أن دعوى الشفعة لم ترفع في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدني ولما كانت المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به من ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الثالثة على أن " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا ، أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " ومؤدى ذلك أنه متى كانت بيانات الصحيفة صحيحة وكاملة وفقا لما تقتضيه المادة ٧١ فإنه يترتب على تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم المقرر كاملا انقطاع التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات إعلان هذه الصحيفة مشوبة بالبطلان ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يقل بوجود عيب في صحيفة دعوى الشفعة في ذاتها كما أن المطعون ضده الأول لم يطن على هذه الصحيفة بأي مطن وإنما طعن على إجراءات إعلانها الحاصل في ٣ من يناير سنة ١٩٦٣ وكان ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣

من القانون المدني هو ميعاد سقوط إذ رتب القانون صراحة على نفويته سقوط الحق في رفع دعوى الشفعة فإن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط . ولما كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة إلى المطعون ضده الأول ( المشتري ) في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ كما أن الثابت من صحيفة الدعوى المرافقة لللف أنها قدمت إلى قلم المحضرين في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعد التأشير عليها من قلم الكتاب في ٢٧ من الشهر المذكور بأداء الرسم كاملاً فإن مدة الثلاثين يوماً المحددة في المادة ٩٤٣ من القانون المدني لرفع دعوى الشفعة تنقطع اعتباراً من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وتبدأ مدة سقوط جديدة أي ثلاثين يوماً من هذا التاريخ وإذا كان الطاعن قد أعاد إعلان صحيفة الدعوى إلى المطعون ضده الأول في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٣ مكلفاً إياه بالحضور في جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ وقد حضر محام عنه في هذه الجلسة وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على افتراض صحة هذا الإعلان فإنه على هذا الافتراض يكون هذا الحكم إذ اعتبر حق الطاعن في الأخذ بالشفعة قد سقط لعدم رفعه دعوى الشفعة في الميعاد المحدد لرفعها قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن إعلان صحيفة الدعوى إذا كان قد تم صحياً في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٣ فإن الدعوى تكون قد رفعت في الميعاد القانوني نتيجة إنقطاع مدة السقوط المترتب على تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وبذلك ميعاد سقوط جديد ينتهي في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣ — ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن ما أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص المادة ٧٥ منرافعات من تعديل مقتضاه اعتبار تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط لا يترتب عليه في خصوص دعوى الشفعة إهدار الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ من القانون المدني والاكتفاء بإعادة الإعلان صحياً في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٨ منرافعات وهو ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين — على ما قد يفهم من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — ذلك أنه مادام نص المادة ٩٤٣ من القانون المدني الذي يوجب رفع دعوى الشفعة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة فيها باقياً على حاله وطالما أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لم يعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد ايداع صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بل إنه ترك نص المادة ٦٩ منرافعات

على أصله وهو النص الذي يقضى بأن رفع الدعوى يكون أصلا بطريق التكليف بالحضور ما لم ينص القانون على غير ذلك كما أنه أبقى على نص المادة السادسة التي تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله وكل ما استحدثه ذلك القانون في هذا الخصوص هو أنه رتب على تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين انقطاع التقادم والسقوط فانه يجب أن يتم إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى البائع والمشتري خلال المدة المحددة في المادة ٩٤٣ من القانون المدنى فاذا انقضت هذه المدة بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين وجب أن يتم الاعلان في الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة وهي مدة السقوط الجديدة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ،  
وسليم راشد أبو زيد .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) تسجيل . "تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد" . شهر عقارى . ملكية .

مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إلى  
المشتري . هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة  
التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة أو بتسجيل الحكم للتهاتى . انسحاب أثر التأشير  
بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة إلى تاريخ هذا التسجيل قصد به حماية أصحاب  
دعاوى صحة التعاقد ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار بعد تسجيل صحيفة الدعوى .

(ب) تقادم . "تقادم مكسب" . "السبب الصحيح" .

السبب الصحيح تصرف قانونى من غير مالك . تلقى المتصرف إليه الحق من مالك .  
لا يجديه التمسك بهذا السبب .

١ — مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع  
إلى المشتري بل إن هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر  
بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . ولا يحتاج على ذلك بأن قانون  
التسجيل وقانون الشهر العقارى يرتبان على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر  
في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ  
تسجيل الصحيفة ذلك أن تقرير هذا الأثر إنما قصد به حماية أصحاب تلك  
الدعاوى ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى  
ولا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بمجرد تسجيل صحيفة الدعوى إذ أنها

لا تنتقل إليه من البائع إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بصحة التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت (١) .

٢ — يشترط في السبب الصحيح الذي يصلح سنداً للتملك بالتقادم الخمسى أن يكون تصرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يكون مالكا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه التمسك بهذا التقادم (٢) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأولين أقامت على الطاعن وباقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤٠٢٥ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة وطلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لسبعة قراريط شيوعاً فى كامل أرض وبناء المنزل المبين موقعا

(١) راجع تقض ١٩٦٦/٣/١ مجموعة المكتب الفنى ص ١٧ ص ٤٨٦ وتقض ١٩٦٦/٣/٢٤ ص ١٧ ص ٧٢٢ وتقض ١٩٦٣/١/١٤ ص ١٤ ص ٢٩٨ .

(٢) هذه القاعدة قد قررها القانون المدنى القائم فى المادة ٩٦٩ منه وقررتها محكمة النقض من قبل فى ظل القانون القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه (راجع تقض ١٩٤٧/٢/٢٧ فى الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٥ ق وتقض ١٩٦٣/٣/٢٨ المكتب الفنى ص ١٤ ص ٣٩٨ وتقض ٢١ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٣) .

وحدودا بالصحيفة ومحو كافة التسجيلات التي تتعارض مع حقوقها — وقالت تبياناً  
لدعواها إنها اشترت من مورث المطعون ضدها الرابعة حصة قدرها سبعة قراريط  
شيوعاً في أرض وبناء المنزل السابق ذكره بمقتضى عقد بيع عرفي تاريخه ١٥ من  
أبريل سنة ١٩٤٤ رفعت عنه دعوى صحة التعاقد رقم ٧٠٤ سنة ١٩٤٥ عابدين  
وسجلت صحيفتها في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ برقم ٢٦٦٥ وقد قضى لها فيها نهائياً  
بصحة ونفاذ عقدها المذكور في الاستئناف رقم ١١٤٤ سنة ١٩٥٠ مستأنف مصر  
وأنها قامت بتسجيل هذا الحكم في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ برقم ٥٧٤٩ — وأنه  
طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ينسحب أثر هذا  
التسجيل إلى تاريخ تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد الحاصل في ١٩٤٥/٤/٤  
وأنه إذ كان قد تبين لها أن البائع لها وهو مورث المطعون ضدها الرابعة قد  
تصرف بالبيع إلى المطعون ضده السادس في حصة قدرها ٦ ط، ١٤ س من المنزل  
موضوع النزاع بعقد مسجل في ١٩٤٩/١/٢٢ برقم ٦٩٠ كما تصرف هو وأخرى  
إلى نفس المطعون ضده السادس في ٥ ط، ١٨ س من ذات المنزل بعقد مسجل  
في ١٩٤٩/٤/٢ برقم ٣٠٧٨ وإذ كانت هذه البيوع تعتبر تعرضاً لها في ملكيتها فقد  
رفعت دعواها الحالية بطلباتها السابقة . وبتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٨  
قضت محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب خبراء وزارة  
العدل لتطبيق المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كان مورث المطعون ضدها  
الرابعة يملك القدر الذي باعه لمورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأولين بالعقد  
المؤرخ ١٩٤٤/٤/١٥ وما إذا كان التصرفان الصادران منه للمطعون ضده السادس  
بالعقدين المسجلين في ١٩٤٩/١/٢٢ و ١٩٤٩/٤/٢ قد انصبا على ما اشترته مورثة  
المطعون ضدهم الثلاثة الأول أم أن للبائع نصيباً آخر في المنزل يستوعب هذه  
التصرفات جميعاً وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه . وقد باشر الخبير بأمره  
وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن مورث المطعون ضدها الرابعة كان يملك ٧ ط  
و ١٠ س في المنزل موضوع النزاع وقت بيعه ٧ ط لمورثة المطعون ضدهم الثلاثة  
الأول وأن التصرفين الصادرين منه للمطعون ضده السادس بالعقدين المسجلين  
في ١/٢٢ و ١٩٤٩/٤/٢ ينصبان على ما اشترته منه المورثة المذكورة إذ أنه باع له  
بموجب العقدين الآنف ذكرهما ١٢ ط و ٢ س في حين أنه لم يكن يملك سوى  
٤ ط و ١٤ س خلاف سبعة قراريط موضوع العقد الأول — وذكر الخبير



أن الطاعن يضع يده على القدر المتنازع عليه منذ سنة ١٩٤٩ — دافع الطاعن أمام محكمة أول درجة بأن اشترى ١٢ ط و ٨ ص في العقار موضوع النزاع من المطعون ضده السادس بمقتضى عقد مسجل في ١٩٤٩/١١/٢٧ وتمسك بأنه تملك هذا القدر بالتقادم الخمسى لتوافر شروطه فيه — وبتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بتثبيت ملكية مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول لسبعة قرار يربط شيوعاً في كامل أرض وبناء المنزل رقم ٧ المبين بالصحيفة والتسليم ومحو كافة للتسجيلات التى تتعارض مع حقوقها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٩٥ سنة ١٩٦١ قضائية . وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وأثناء نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالتناقض ذلك أنه بعد أن قرر أن مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول لا تعتبر مالكة إلا منذ ١٩٥٦/٦/٢٤ تاريخ تسجيل الحكم الاستئنافى القاضى بصحة عقدها في دعوى صحة التعاقد المرفوعة منها ورتب على ذلك اعتبار التصرفين الحاصلين من مورث المطعون ضدها الرابعة إلى المطعون ضده السادس بالعقدين المسجلين في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ و ٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ صادرين من مالك وكذلك البيع الصادر من هذا الأخير للطاعن — عاد الحكم ورد ملكية مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعواها في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ ورتب على ذلك تفضيل عقدها على عقد المطعون ضده السادس البائع للطاعن وبذلك شابه التناقض، ويتحصل السبب الثالث في أن الطاعن تمسك بتملكه القدر محل النزاع بالتقادم الخمسى استناداً إلى ما ثبت من الأوراق ومن تقرير الخبير المتدب في الدعوى من أنه كان يضع اليد عليه منذ شرائه له في سنة ١٩٤٩ وأن وضع يده كان مقترناً بحسن النية إذ أنه تلقى الملكية من البائع له بموجب عقدين ثم شهرهما كما كان البائع له يضع هو الآخر يده على الحصص المبيعة لكن الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى أيده ذهباً إلى أن الطاعن قد اشترى هو ومورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول من شخص واحد مما ينتفى معه توافر

شروط التملك بالتقادم القصير — وهذا من الحكم خطأ إذ أنه أورد بأسبابه أن مورث المطعون ضدها الرابعة البائع قد تجرد من ملكيته منذ أن سجلت مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول صحيفة دعواها وبذلك يكون البائع للطاعن عندما اشترى من هذا المورث قد اشترى من غير مالك مما يحق معه للطاعن أن يتمسك بملكه المعتار بالتقادم الخمسى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما يشير الطاعن في هذا الخصوص بقوله ” وحيث إن هذه الأسباب مردوده بأن ما يقرره القانون من أن تسجيل الحكم الإستثنائي في ۱۹۵۶/۶/۲۴ ينسحب أثره إلى تسجيل عريضة دعوى مورثة المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) الحاصل في ۱۹۴۵/۴/۴ مقصوده أن هذا الأثر يترتب في ۱۹۵۶/۶/۲۴ وليس قبل ذلك . أما قبل هذا التاريخ فإن البائع لمورثة المستأنف عليهم الثلاثة الأول يظل مالكا للحصة التي تصرف فيها لعدم انتقال ملكيتها لهذه الأخيرة بالتسجيل ويكون التصرف الصادر منه للشترى الآخر هو تصرف صادر من مالك وعلى ذلك يظل عهد توفيق حنفى مورث المستأنف عليها ” المطعون ضدها الرابعة ” مالكا للحصة موضوع النزاع وتصرفه فيها لحسن عهد خليل بالعقدين المسجلين في ۱۹۴۹/۱/۱۲ و ۱۹۴۹/۴/۲ هو تصرف صادر من مالك أيضا — كما وأن التصرف الصادر من حسن عهد خليل للمستأنف ” الطاعن ” والمسجل في ۱۹۴۹/۱۱/۲۷ تصرف صادر من مالك كذلك — وقال الحكم في موضع آخر ” ومن حيث إنه لذلك يكون ولا محل لتمسك المستأنف بالتقادم القصير تأسيسا على أنه حاز العقار موضوع النزاع مدة تربو على الخمس سنوات حسبا ورد بتقرير الخبير ذلك لأن السبب الصحيح الذى هو من شروط ذلك التقادم لا يقوم إلا حيث يكون التصرف صادرا إلى الحائز من غير مالك في حين أن التصرف الذى يستند إليه المستأنف صادرا له من مالك ومن ثم يكون الفصل فى الدعوى كما قالت بحق محكمة أول درجة — هو أسبقية التسجيل الذى يتحقق لعقد مورثة المستأنف عليهم الثلاثة الأول نتيجة لانسحاب أثر تسجيل الحكم الإستثنائي إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد الذى تم قبل تسجيل عقد المستأنف في ۱۹۴۹/۱۱/۲۷ ” وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ذلك أن مجرد تسجيل صحيفة دعوى



صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إلى المشتري بل إن هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ولا يحتاج على ذلك بأن قانون التسجيل وقانون الشهر العقاري يرتبان على التأشير بمنطوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل الصحيفة ذلك أن تقرير هذا الأثر إنما قصد به حماية أصحاب تلك الدعاوى ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ولا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بمجرد تسجيل صحيفة الدعوى إذ أنها لا تنتقل إليه من البائع إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بصحة التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . لما كان ذلك ، وكانت مورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول وإن سجلت صحيفة دعواها في ١٩٤٥/٦/٤ إلا أنها لم تسجل الحكم النهائي بصحة التعاقد إلا في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ وبذلك تكون ملكية العقار للبائع لها حتى هذا التاريخ الأخير ومن ثم يعتبر تصرفه فيه إلى مورث المطعون ضدها الرابعة بالعقدين المسجلين في ١٩٤٩/١/١٢ و ١٩٤٩/٤/٢ صادرا من مالك وكذلك التصرف الصادر من هذا المورث إلى الطاعن والمسجل في ١٩٤٩/١١/٢٧ يعتبر هو الآخر صادرا من مالك وبالتالي فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بالتقادم الخمسي لإنتفاء السبب الصحيح اللازم للتمسك بهذا التقادم ذلك أنه يشترط في السبب الصحيح الذي يصلح سندا للتمسك بهذا التقادم أن يكون تصرفا قانونيا صادرا من شخص لا يكون مالكا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه التمسك بهذا السبب — وهذه القاعدة قد قررها القانون المدني القائم صراحة في المادة ٩٦٩ منه وقررتها هذه المحكمة من قبل في ظل القانون القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه وإن كان أثر تسجيل الحكم النهائي الصادر لمورثة المطعون ضدهم الثلاثة الأول في دعوى صحة التعاقد ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل تلك الصحيفة إلا أن هذا التسجيل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إليها بل إن هذه الملكية لا تنتقل إلا من تاريخ تسجيل الحكم المذكور وبذلك يكون التصرف الصادر إلى سلف الطاعن من البائع لتلك المورثة قد صدر ممن يملك العقار المتصرف فيه



بما لا يجوز معه للطاعن التمسك بالتقادم التمسى لإنتفاء السبب الصحيح اللازم للتمسك بهذا التقادم فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا تناقض فيه. ومن ثم فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن العقدين اللذين اشترى بهما المطعون ضده السادس ( البائع للطاعن ) من مورث المطعون ضدها الرابعة لم ترد عليهما أية تأشيرات تفيد وجود تسجيلات سابقة كما أن الطاعن حين اشترى من المطعون ضده السادس وشهر عقده لم تظهر أية تأشيرات عن وجود تسجيلات أو قيود أو أية حقوق عينية وقد ثبت من مذكرة الشهر العقارى المودعة بملف الدعوى أن مأمورية الوايل بدأت أعمالها فى آخر عام ۱۹۴۹ وأنه لا توجد للطلب رقم ۱۰۸۰ سنة ۱۹۴۹ مراجع بها ومع ذلك فقد أخذ الحكم المطعون فيه على الطاعن أنه لم يستخرج شهادة عقارية بالتصرفات الصادرة من البائع له ومن البائع للبائع له وانتهى إلى أن الطاعن يتحمل تبعة عدم احتياطه فى التحرى عن خلو العقار من التسجيلات السابقة ويقول الطاعن إن الحكم لو عني بتحقيق دفاعه المتقدم الذكر لاستبان له أن الطاعن كان معذوراً فى اعتقاده بخلو العقار من هذه التسجيلات وأنه لم يقع منه ثمت إهمال فى التحرى عن ذلك .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد ساق دفاعه الوارد بهذا السبب فى مقام التدليل على حسن نيته توصلنا لإثبات أحقيته فى تملك العقار محل النزاع بالتقادم التمسى وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق على ما سبق بيانه فى الرد على السببين السابقين — إلى أن الطاعن لا يجوز له التمسك بهذا التقادم لأن التصرف الصادر إلى ملفه قد صدر ممن يملك العقار المتصرف فيه بما يقتضى معه توفر السبب الصحيح اللازم للتمسك بالتقادم التمسى فقد كان هذا حسب الحكم المطعون فيه لرفض دفاع الطاعن الخاص بتمسكه العقار بهذا التقادم ولم يكن الحكم بحاجة بعد

ذلك إلى الرد على ما ماقه الطاعن لتدليل على حسن نيته لأن القانون يشترط للتملك بالتقادم التجمي تحقق أمرين معا هما السبب الصحيح وحسن النية فإذا انتفى أحدهما امتنع التملك بهذا التقادم ومن ثم يكون كل ما قاله الحكم بصدده الرد على دفاع الطاعن الوارد بهذا السبب زائدا على حاجة الدعوى فأيا كان خطؤه في هذه الأسباب الزائدة فإن النعي عليه يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة . ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد  
مدني البشبيشي .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ القضائية :

حجز . ” حجز ما للمدين لدى الغير “ . ” التقرير بما في الذمة “ .

الحجز تحت يد المصالح الحكومية . إعفاء تلك المصالح من اتباع إجراءات التقرير بما  
في الذمة الميئة في المادة ٥٦١ مرافعات . الاكتفاء بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن  
البيانات الواجب ذكرها في التقرير . قيام هذه الشهادة مقام التقرير . المادة ٥٦٢  
مرافعات استثناء من المادة ٥٦١ مرافعات . امتناع الجهة الحكومية عن إعطاء الشهادة بعد  
طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها مؤداه التعرض لعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٥٦٥  
و ٥٦٦ مرافعات .

مفاد سياق المادتين ٥٦١ و ٥٦٢ من قانون المرافعات أن المشرع رأى  
بالنظر إلى كثرة الجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى  
أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع  
وقت موظفيها بين هذه الأقلام ، فأعفى تلك المصالح من اتباع إجراءات التقرير  
الميئة في المادة ٥٦١ مكتفيا بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات  
الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع على أن هذه  
الشهادة تقوم مقام التقرير بمعنى أنها من ناحية تغني الجهات الحكومية المحجوز  
لديها عن هذا التقرير ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على امتناع هذه الجهات  
عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها ما يترتب على الامتناع  
عن التقرير أو تقرير غير الحقيقة من جزاءات نصت عليها المادتان ٥٦٥ و ٥٦٦  
من قانون المرافعات ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية  
ومصلحة الحاجز ويكون نص المادة ٥٦٢ استثناء واردا على الأصل المقرر  
(٢٠١٧٠٢)



فـي المـادة ٥٦١ وـليس رـخصة لـلـحـاجـز إـلى جـانـب حـقه المـقرر بـالمـادة ٥٦١ سـالـفة الـذـكـر . واذ كان الثابت أن الطاعنين — بصفتهم ممثلين لوزارة الأوقاف — قدموا أمام المحكمة الابتدائية شهادتين تتضمنان عدم انشغال ذمة الوزارة بأى دين للمحجوز عليه وكان من حق الوزارة إذا هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد الذى عينته لها المحكمة للتقرير أن تنفادى الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديمها الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونون بذلك قد قرروا بما فى ذمتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدها بصفتها قيمة على شقيقتها فردوس سعد أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٦٠ مدنى المنشية طالبة إلزامهم بأن يقرروا بما فى ذمتهم لمدين شقيقتها — المحجور عليها — محمد عبد الحليم العسكرى الموظف السابق بوزارة الأوقاف وذلك فى موعد تحدده المحكمة بشرط ألا يزيد على خمسة عشر يوما . وقالت بيانا لدعواها إنه حكم لأختها على محمد عبد الحليم العسكرى فى قضية الجناية رقم ٣٧٥٨ الرمل سنة ١٩٥٧ بتعويض قدره ثلاثمائة جنيه فأوقعت به حجرا تحت يد الطاعنين وأعلنت به المدين وطلبت منهم التقرير بما فى ذمتهم له إلا أنهم لم يفعلوا فاضطرت لإقامة الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ قضت محكمة المنشية الجزئية بالزام الطاعنين بأن يقرروا بما فى ذمتهم لمدين الحاجة فى قلم كتاب تلك المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم ، وأجلت الدعوى ليقدم الطاعنون ما يدل على التقرير . وبجلسة ٥ مايو سنة ١٩٦٠ قدم الطاعنون كتابا من مدير أوقاف الإسكندرية ” الطاعن الأول ” يفيد أنه ليس لمدين الحاجة إستحقاق ما لدى التفتيش وأنه فصل من الخدمة اعتبارا

من يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩ وأنه مدين للوزارة كما قدموا بملسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ كتابا من مراقب عام المستخدمين بوزارة الأوقاف يتضمن أنه ليس للمحجوز عليه أى إستحقاق لدى الوزارة وأنه مدين لها بمبلغ ٤٢ جنيا كان قد إقترضها منها وقرر الطاعنون أن هذين الكتابين يقومان مقام التقرير . فعدلت المطعون ضدها طلباتها إلى طلب إلزام الطاعنين بمبلغ ٣٣٧ ج و ٧٦٠ م قيمة الدين المحجوز من أجله . وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة المنشية الجزئية بتغريم الطاعنين مبلغ مائتى قرش ، وبعدم إختصاصها نوعيا بنظر طلب إلزام الطاعنين بدين الحاجة وبإحالة الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية . وإذا أحيلت الدعوى إلى المحكمة المذكورة قيدت فى جدولها برقم ١٨٦ سنة ١٩٦١ كلى الإسكندرية وقضت تلك المحكمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ برفض الدعوى ، فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف المقيد برقم ٢٥٢ سنة ١٨ ق . وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدها بصفتها مبلغ ٣٣٧ ج و ٧٦٠ م والمصروفات عن درجتى التقاضى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيا السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تأويله ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم قدموا أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الجزئية شهادتين بأنه ليس للمحجوز عليه أى إستحقاق لدى وزارة الأوقاف وقالوا إن هاتين الشهادتين تقومان مقام التقرير بما فى الذمة غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر على أساس أن الشهادة التى تقوم مقام التقرير هى تلك التى يطلبها الحاجز وأنه إذ كانت الحاجة لم تطلبها وكلفتهم بالتقرير بما فى ذمتهم فى قلم الكتاب فإنهم يعتبرون ممتنعين عن التقرير على الوجه المبين فى المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات ويلزمون تبعا لذلك بدين الحاجة عملا بالمادة ٥٦٦ من ذلك القانون . وبهذا خلط الحكم المطعون فيه بين مجال أعمال كل من المادتين ٥٦١ و ٥٦٢ واشترط لتطبيق حكم المادة ٥٦٢ أن تكون الحاجة



قد طلبت تقديم الشهادة ورأت فيها ما يغنيها عن طلب التقرير بما في الذمة في قلم الكتاب مع أن المادة ٥٦١ لا تطبق حيث يكون المحجوز لديه مصلحة حكومية إذ قررت المادة ٥٦٢ حكماً خاصاً بها هو أن تقديم هذه المصلحة للشهادة يقوم مقام التقرير وعلى ذلك فإن تطبيق هذه المادة الأخيرة لا يخضع لإرادة الحاجز ولا يدور مع طلبه للشهادة وجوداً وعدماً وإنما تطبق المادة في جميع الأحوال . وأضاف الطاعنون أنه لما كانت المادة ٥٦٢ لم تشترط تقديم الشهادة إلى قلم الكتاب وكان يجوز للمصلحة الحكومية أن تقدمها للمحكمة في أية مرحلة من مراحل الدعوى حتى بعد فوات الميعاد الذي حددته المحكمة فإن الطاعنين يكونون قد قرروا بما في الذمة على الوجه المبين في القانون . وإذا ألزمهم الحكم المطعون فيه بدين الحاجز على أساس أنهم أصروا على الامتناع عن التقرير بما في ذمتهم فإنه يكون مخطئاً في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله على قوله " إن نص المادة ٥٦٢ مرافعات الذي يقضى بأنه إذا كان الجوز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير - لا يعني إهدار حكم المادة ٥٦١ وإنما جاءت هذه المادة مقررّة لحكم جديد هو إلزام المصالح الحكومية بإعطاء الحاجز الشهادة المشار إليها إذا طلبها الحاجز لتقوم مقام التقرير وبذلك فإن نص المادة ٥٦٢ إنما جاء مقررّاً لرخصة جديدة تكون من حق الحاجز إذا شاء طلبها وإن لم يطلبها ظل حكم المادة ٥٦١ قائماً وملزماً للمصالح الحكومية المحجوز تحت يدها ومن ثم يكون الاستناد إلى حكم المادة ٥٦٢ من جانب المدعى عليهم للقول بعدم التزامهم بالتقرير لا يقوم على سند من القانون " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " إنه وقد صدر حكم محكمة المنشية الجزئية بجلسة ١٩٦٠/٣/١٩ بإلزام المدعى عليهم بأن يقرروا بما في ذمتهم للمدين محمد عبد الحليم العسكري وذلك في قلم كتاب محكمة المنشية في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا الحكم وعلى الرغم من صدور هذا الحكم إعمالاً لنص المادة ٥٦٥ مرافعات فإن المدعى عليهم قد امتنعوا عن التقرير إلى الآن إذ لا يمكن أن يغنى كل من كتابي مدير أوقاف الاسكندرية ومراقب المستخدمين بوزارة الأوقاف عن التقرير



في قلم الكتاب طبقا لما نص عليه القانون والحكم الصادر من محكمة المنشية آنف الذكر ، ولا يقوم هذان الكتابان مقام الشهادة التي نص عليها في المادة ٥٦٢ والتي يتعين أن تطلبها الحاجزة وهي لم تطلبها مما يكون قد توافر مع ما تقدم حالة إصرار المحجوز لديه عن الامتناع عن التقرير رغم تكليفه المدعى عليهم به على الوجه المبين في المادة ٥٦٥ مرافعات . وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون، ذلك أن قانون المرافعات بعد أن بين في المادة ٥٤٨ أن إعلان حجز ما للمدين لدى الغير يجب أن يشمل على تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته للمحجوز عليه خلال خمسة عشر يوما بينت المادة ٥٦١ كيفية التقرير بقولها ” وإذا لم يحصل الإيداع طبقا للسنتين السابقتين وجب على المحجوز لديه أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالحجز ويذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب اقتضائه إن كان قد اقضى ويبين جميع المحجوز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها مصدقا عليها . وإذا كان تحت يد المحجوز لديه أعيان منقولة وجب أن يرفق بالتقرير بيانا مفصلا بها . ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه “ وتلتها المادة ٥٦٢ مينة طريقا خاصا للتقرير بما في الذمة إذا كان المحجز تحت يد إحدى المصالح بقولها ” إذا كان المحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير “ . ومفاد سياق المادتين على هذا النحو أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقلام فأعفى تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير المينة في المادة ٥٦١ مكتفيا بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير بمعنى أنها من ناحية تغني الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على امتناع هذه الجهات عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها ما يترتب على الامتناع عن التقرير أو تقرير غير الحقيقة من جزاءات نصت عليها المادتان ٥٦٥ و ٥٦٦ من قانون المرافعات وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز

ويكون نص المادة ٥٦٢ استثناء واردا على الأصل المقرر في المادة ٥٦١ وليس كما قرر الحكم المطعون فيه مخولا لرخصة الحاجز إلى جانب حقه في إلزام الجهات الحكومية بالتقرير على الوجه المبين في المادة ٥٦١ وإلا لانتقلب الأمر من التخفيف على الجهات الحكومية الذي أراده الشارع إلى التشديد عليها وهو ما لم يردده ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين قدموا أمام المحكمة الابتدائية شهادتين تتضمنان عدم إنشغال ذمة وزارة الأوقاف بأى دين المحجوز عليه وكان من حق الوزارة إذا هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد الذى عينته لها المحكمة للتقرير أن تتفادى الحكم عليها بالإلزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديمها الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونون قد قرروا بما فى ذمتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أنهم رغم تقديمهم للشهادتين ممتنعين عن التقرير بما فى ذمة الوزارة للمحجوز عليه قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/عمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
محمد عبد الطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيني .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٤ القضائية:

(١، ب) عقد. "تكييف العقد". "مناطه". "إجاره". "تأجير من الباطن".  
وكالة بالعمولة .

مناط تكييف العقود هو ما عناه العاقدون منها . لا يعتد بأوصاف وعبارات  
العقد متى خالفت حقيقة التعاقد وقصد العاقدين . اشتمال العقد على شروط تجعل منه عقد  
إيجار من الباطن . لا يغير من ذلك وصف ما يؤدية المستأجر بأنه عمولة عما يبيعه من بضاعة  
لحساب نفسه ولا يعد بيعاً بالعمولة الذي لا يعرفه القانون . الوكالة بالعمولة تخاير هذه  
الصورة لأن الوكيل بالعمولة في البيع يبيع باسمه ولحساب موكله .

(ج) إجارة . "إجارة الأماكن". "التأجير من الباطن". وقف .  
"تأجير أعيان الوقف".

مريان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأماكن المؤجرة وأجزائها فياعدا الأرض  
القضاء — سواء لأغراض السكن أو غير ذلك من الأغراض . مريان أحكام القانون  
رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ الذي أضاف أحكاماً جديدة إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
ومنها قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفة .

١ — المناط في تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه  
عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات  
تخالف حقيقة التعاقد وما قصده المتعاقدون منه .

٢ — إذا كان البين من نصوص العقد أن الطاعن تعهد بتأمين المطعمون ضده  
من الانتفاع بالمحل الذي يستأجره الطاعن من وزارة الأوقاف على أن يستقل  
المطعمون ضده به فيبيع بضاعته فيه تحت مسؤوليته هو مقابل إلتزامه بأن يدفع



للطاعن شهريا ما يعادل ٣ ٪ من قيمة البضاعة التي يبيعها في المحل علاوة على التزامه بأربعة أنحاص أجرة المحل وبدفعه مرتبات الموظفين واشتراك التليفون ونفقات إضاءة المحل ، فإن هذه الشروط التي تضمنها العقد تجعل منه عقد إيجار من الباطن . ولا يغير من ذلك القول بأن وصف المبلغ الذي تعهد المطعون ضده بأدائه شهريا للطاعن بأنه عمولة يجعل العقد بيعا بالعمولة ذلك لأن القانون لا يعرف البيع بالعمولة وإنما يعرف الوكالة بالعمولة في المبيع وهي تقتضى أن يبيع الوكيل بالعمولة باسمه ولحساب الموكل ما يوكله الأخير في بيعه وهي صورة مختلفة لما اتفق عليه في العقد من أن يبيع المطعون ضده بضاعته باسمه ولحساب نفسه .

٣ — تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن أحكامه تسرى — فيما عدا الأراضى الفضاء — على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض فإذا كانت الوزارة — المطعون ضدها — قد أجرت المحل موضوع النزاع ( دكان ) ابتداء إلى الطاعن لإستعماله في مباشرة نشاطه التجارى فإنه يكون من الأماكن التي يسرى عليها القانون رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٥٣ الذى أضاف أحكاما جديدة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ منها قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماثر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٩٠ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة على المطعون ضدها طالبا الحكم بإبطال عقد الإيجار الصادر من الوزارة المطعون ضدها الأولى للمطعون ضده الثانى بتأجير العين الميئنة بالصحيفة وعدم تأثيره على

حقوقه عليها وإخراج المطعون ضده الثانى منها مع إلزام المطعون ضدها متضامين بأن يدفع له تعويضا قدره ٢٠٠٠ جنيه وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ استأجر من وزارة الأوقاف بصفقتها ناظرة على وقف المساجد والمكاتب ، الدكان المين بالصحيفة بأجرة شهرية قدرها ١٦ ج ٣١٨ م وبأشرفيه نشاطه فى تجارة الأدوات الكتابية بعد أن جهزه بالأرفف والواجهات الزجاجية والبنوك والمكاتب وأدوات الإضاءة والتليفون وفى أول يناير سنة ١٩٦٠ تم الاتفاق بينه وبين المطعون ضده الثانى على أن يسمح له بعرض أنواع من الأدوات الكتابية الثينة فى هذا المحل مقابل عمولة للطاعن قدرها ٣ ٪ من قيمة مبيعات المطعون ضده وبمحد أدنى قدره ٢٥ ج شهريا وعلى أن يتحمل المطعون ضده المذكور أيضا بمرتبات الموظفين ونفقات الإضاءة واشتراك التليفون وبأربعة أنحاس إيجار المحل ويتحمل الطاعن الخمس الباقى ووضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ فقام المطعون ضده بعرض بضاعته فى المحل وظل الأمر على هذه الحال حتى آخر شهر مارس سنة ١٩٦٠ حيث أصيب الطاعن فى حادث لزم بسببه المستشفى للعلاج بضعة شهور انفرد المطعون ضده خلالها بإدارة المحل واستغلاله على نحو مخالف للعقد فأنذره الطاعن بفسخ العقد ثم رفع عليه الدعوى رقم ٨٦٠٩ سنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة بطلب رفع أدواته وبضاعته من المحل فقرر المطعون ضده فيها بأنه كان يستأجر المحل من باطن الطاعن وأنه استأجره من وزارة الأوقاف فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما حدا به إلى رفع هذه الدعوى بطلباته سالفة الذكر وفى ١٩ يونيه سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بنذب خير من مكتب الخبراء لمعاينة الدكان والبضائع والأدوات الموجودة به وبيان ماليتها وتقدير مدى الضرر الذى لحق الطاعن إن صح ادعاؤه — وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٣٥ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته . وفى ٢١ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة إستئناف القاهرة (أولا) برفض الدفع المبدى من وزارة الأوقاف بعدم جواز الإستئناف وبجوازه (ثانيا) برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه إذ كيف العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٠ والمبرم بين الطاعن والمطعون ضده الثاني بأنه تأجير من الباطن قد مسخ عبارات هذا العقد وانحرف عن معناها الظاهر دون أن يبين علة هذا الانحراف ذلك أن هذا العقد صريح في أن الغرض منه هو أن يسمح الطاعن للمطعون ضده الثاني بعرض بضاعته في محل الطاعن مقابل عمولة يدفعها له المطعون ضده تعادل ٣٪ من قيمة البضاعة التي يقوم الأخير ببيعها في المحل وهذا الذي ورد في العقد لا يعتبر تأجيراً من الباطن وإنما هو إستغلال لشهرة المحل وانتفاع بتجهيزاته الكاملة وبموقعه الممتاز وأضاف الطاعن أن القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه للتدليل على أن العقد لا يعتبر عقد شركة وإنما إيجار من الباطن، لا تعتبر قرائن بالمعنى المعروف وإنما هي تعيب غير صحيح لشروط العقد إذ المشاركة واقتسام الربح ليست هي الصورة الوحيدة للانتفاع المشترك وإنما توجد صور أخرى لهذا الانتفاع المشترك منها البيع بالعمولة المنصوص عليه في العقد كما أن اشتراط دفع هذه العمولة شهرياً لا يجعلها أجرة والتزام المطعون ضده الثاني بدفع مرتبات موظفي المحل ونفقات الاضائة واشتراك التليفون إنما هو التزام توجبه طبيعة التعامل ويحتمه العرف هذا إلى أن النصر في العقد على تحمل الطاعن بخمس إيجار المحل يدل على عدم إنقطاع صلته به مما يتنافى مع التأجير من الباطن .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه أقام قضاءه باعتبار العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٠ عقد إيجار من الباطن على قوله "ومن حيث إنه يبين من استعراض وجهة نظر الطرفين على النحو الذي سلف ذكره ومن الاطلاع على المستندات المقدمة منهما وتقرير الخبير المندوب في الدعوى أن الاتفاق المبرم بين المدعى ( الطاعن ) والمدعى عليه الثاني ( المطعون ضده الثاني ) في أول يناير سنة ١٩٦٠ وملحقه الموقع عليه من المدعى عليه الثاني أن العلاقة التي يتضمنها هذا الاتفاق وملحقه في حقيقتها تأجير من الباطن للكان المؤجر أي أن الغرض الأصلي منه هو الانتفاع بالمكان المؤجر إذ أن المدعى التزم بموجب هذا الاتفاق بتأمين



المدعى عليه الثانى من الانتفاع بالعين المؤجرة إليه ولم يقصد مشاركته فى المحل التجارى واقتسام الربح الناتج من عمليات البيع إذ الثابت من مطالعة نصوص الاتفاق أن المدعى التزم بتمكين المدعى عليه الثانى من الانتفاع بالعين التى استأجرها من وزارة الأوقاف (المطعون ضدها الأولى) فى مقابل مبلغ معين وأنه وإن ذكر أن هذا المبلغ هو الحد الأدنى إلا أن حقيقة المقصود هو اقتضاء هذا المبلغ مقابل الانتفاع ومما يرشح لصحة هذا النظر أن المدعى قد اشترط على المدعى عليه الثانى أن يودى إليه هذا المبلغ فى آخر كل شهر وأنه فى حالة تأخره يعتبر الاتفاق مفسوخا من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو رفع دعوى ويكون للمدعى الحق فى منعه من شغل المحل أو البيع فيه ومما يعزز هذا النظر ويؤكد أنه أيضا انفراد المدعى عليه الثانى بالانتفاع بالمحل المؤجر إليه وبالبيع فيه دون تدخل من جانب المدعى الذى نص صراحة فى الاتفاق على أنه سيقوم بالتوريد للشركات والمصالح من البضائع التى يحتفظ بها فى مخازنه وفضلا عن هذا وذاك فإن النص على التزام كل من الطرفين بدفع الضرائب المستحقة على مبيعاته الخاصة والتزام المدعى عليه الثانى بدفع مرتبات الموظفين والتليفون والكهرباء وأربعة أنحاس إيجار المحل علاوة على العمولة المقررة كل ذلك قاطع فى الدلالة على أن إباحة المدعى للمدعى عليه الانتفاع بمحله التجارى فى مقابل المبلغ المتفق عليه وانفراد المدعى عليه الثانى بالبيع فى المحل المؤجر والتزامه بدفع الضرائب عن مبيعاته يجعل هذا الاتفاق فى حقيقته تأجيرا من الباطن ولو كان المتعاقدان قد وصفاه بأنه شغل مؤقت للعين المؤجرة بقصد عرض بضائع لتفادى خضوع هذا الاتفاق لأحكام قانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ - وهذا الذى قرره الحكم لانه خرج فيه على نصوص العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٠ المبرم بين الطاعن والمطعون ضده ولا يتضمن مسخا لعباراته وهو سائح ومن شأنه أن يودى إلى ما انتهت إليه محكمة الموضوع من تكييف العقد بأنه عقد تأجير من الباطن ذلك أن البين من نصوص هذا العقد أن الطاعن تعهد بتمكين المطعون ضده الثانى من الانتفاع بالمحل الذى يستأجره الطاعن من وزارة الأوقاف - المطعون ضدها الأولى - على أن يستقل المطعون ضده الثانى به فيبيع فيه بضاعته تحت مسؤوليته وهو مقابل التزامه بأن يدفع للطاعن شهريا ما يعادل ٣ ٪ من قيمة البضاعة التى يبيعها فى المحل على ألا يقل المبلغ المدفوع

شهر يا بأى حال عن ٢٥ ج وذلك علاوة على التزام المطعون ضده بأربعة أنحاس  
أجرة المحل وبدفع مرتبات الموظفين واشتراك التليفون ونفقات إضاءة المحل .  
وهذه الشروط التى تضمنها هذا العقد تجعل منه عقد إيجار من الباطن ولا يغير  
من هذا النظر ما يقوله الطاعن من أن وصف المبلغ الذى تعهد المطعون ضده  
بأدائه شهر يا للطاعن بأنه عمولة يجعل العقد بيعا بالعمولة ذلك أن القانون لا يعرف  
البيع بالعمولة وإنما هناك وكالة بالعمولة فى البيع وهى تقتضى أن يبيع الوكيل  
بالعمولة باسمه ولحساب الموكل ما يوكله الأخير فى بيعه وهى صورة مختلفة تماما  
عما اتفق عليه فى العقد وهو أن يبيع بضاعته فى المحل باسمه ولحساب نفسه كما  
أن النص فى العقد على تحمل الطاعن أجرة المحل التى يدفعها الطاعن للوزارة المؤجرة  
الأصلية لا يتنافى مع تكيف العقد بأنه عقد تأجير من الباطن إذ ليس ثمة ما يمنع  
من تحديد الأجرة التى يدفعها المطعون ضده المستأجر من الباطن للطاعن المؤجر له  
بالمبلغ الذى تعهد الأول بدفعه شهر يا مضافا إليه أربعة أنحاس الأجرة التى يدفعها  
الطاعن للوزارة دون الخمس الباقى منها . لما كان ذلك ، وكان المناط فى تكيف  
العقد هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف  
أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة  
التعاقد وما قصده المتعاقدون منه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى فهم القانون  
وتطبيقه من وجهين أولهما أن هذا الحكم ذهب إلى أن القانون رقم ٦٥٧ سنة ١٩٥٣  
ينحول الوزارة المؤجرة حق تكيف العلاقة التى قامت بين الطاعن والمطعون ضده  
الثانى وتنفيذ حكم القانون فيها من تلقاء نفسها دون أن تلجأ إلى القضاء لتكيف  
هذه العلاقة وهو نظر غير صحيح لأن القانون رقم ٦٥٧ سنة ١٩٥٣ المشار إليه  
لا يعدو أن يكون تعديلا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بإضافة حالة جديدة إلى  
الحالات التى يجوز فيها طلب الإخلاء وليس فى هذا التعديل ما ينحول الوزارة  
المطعون ضدها حق الفسخ الإدارى ولهذا فقد كان عليها قبل أن تتعاقد مع  
المطعون ضده الثانى أن تحصل على حكم ضد الطاعن بالإخلاء . وحاصل الوجه  
الثانى أن الحكم المطعون فيه إتجه إلى أن القانون رقم ٦٥٧ سنة ١٩٥٣ ينطبق  
على جميع الأماكن دون أن يفرق بين ما هو منها مؤجر للسكنى خاليا حيث



لا يستعمل المستأجر إلا المكان الحالى وبين ما هو مؤجر للاستغلال التجارى أو الصناعى حيث لا يكون المكان المؤجر مقصودا لذاته بل لما له من مقومات مادية ومعنوية كما هو الحال بالنسبة للحل المتنازع عليه مع أن هذا القانون صريح فى وجوب مراعاة هذه التفرقة إذ أنه لا يقصد سوى الأماكن المؤجرة للسكنى دون غيرها لأنها هى وحدها التى يمكن أن تقوم فيها العلاقة المباشرة بين المستأجر من الباطن وبين ناظر الوقف أما الأماكن المؤجرة للمصانع والمتاجر فإن المستأجر من الباطن يدفع فوق أجرة المكان المملوك للوقف مقابل الانتفاع بمقوماتها المادية والمعنوية للمستأجر الأصلى مما لا يفهم معه كيف تقوم العلاقة بين المستأجر من الباطن وبين الوقف المؤجر الأصلى الذى لا يملك من هذه المقومات شيئاً ولا يستحق إيجارها ويرى الطاعن أن الحكم إذ انتهى إلى أن القانون رقم ۶۵۷ سنة ۱۹۵۳ يعطى الوزارة حق التعاقد مع المطعون ضده الثانى على تأجيرها الدكان له بمبلغ ۴۲ ج و ۴۰۰ م وهو يمثل أجرة الدكان حالياً وقدرها ۱۷ ج مضافاً إليها أجرة المقومات المادية والمعنوية وقدرها ۲۵ ج يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى بالوجه الأول غير منتج ذلك أنه بفرض صحة ما يقول به الطاعن من أنه لم يكن لوزارة الأوقاف أن تستقل بتكييف العقد المبرم بينه وبين المطعون ضده الثانى بأنه عقد إيجار من الباطن وتجرى حكم القانون فيه بغير الإلتجاء إلى القضاء فإنه وقد انتهت محكمة الموضوع فى الدعوى الحالية إلى تكييف هذا العقد بأنه عقد إيجار من الباطن وأقرت الوزارة على أحقيتها فى التمسك بهذا العقد وفى قيام العلاقة بينها وبين المطعون ضده الثانى — المستأجر من الباطن — بالتطبيق للقانون رقم ۶۵۷ سنة ۱۹۵۳ فإنه لا جدوى بعد ذلك من احتجاج الطاعن بوجوب إلتجاء الوزارة مقدماً إلى القضاء ليقرر لها هذا الحق ما دام أنه قد تقرر لها فعلاً فى الدعوى الحالية . والنعى بالوجه الثانى غير سديد ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ تنص على أن أحكامه تسرى فيما عدا الأراضى القضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على إختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولما كانت الوزارة المطعون ضدها قد أجرت المحل موضوع النزاع ابتداء



إلى الطاعن لإستعماله في مباشرة نشاطه التجاري فإنه يكون من الأماكن التي يسرى عليها القانون رقم ٦٥٧ سنة ١٩٥٣ الذي أضاف أحكاما جديدة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ منها قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفه . هذا إلى أنه ليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن وزارة الأوقاف حينما تمسكت بقيام العلاقة المباشرة بينها وبين المطعون ضده الثاني المستأجر من باطن الطاعن وأجرت لهذا المطعون ضده المحل قد أجرت له أيضا الأرفف والتركيبات الأخرى التي يدعى الطاعن بأنها كانت موجودة بالمحل وبالتالي يكون النعي على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إنه أسس طلب التعويض على أن تصرف وزارة الأوقاف المطعون ضدها الأولى بتأجيرها المحل في أكتوبر سنة ١٩٦٠ للمطعون ضده الثاني وهو موجود فيه وحائز لكل ما فيه من منقولات مادية ومعنوية نتيجة عقده مع الطاعن ، أمر ترتب عليه أن تمكن المطعون ضدهما من الاعتداء على حقوقه في الإيجار والانتفاع بالعين المؤجرة ومن اغتصاب واستغلال كل ما يملك بالعين المؤجرة وأن هذا التصرف قد أضربه ضررا يلتم المطعون ضدهما بتعويضه عنه وقد رفضت محكمة الموضوع طلب التعويض تأسيسا على أن الطاعن قد خالف القانون بتأجيره المبنى المؤجر إليه من وزارة الأوقاف للمطعون ضده الثاني فيكون هو المخطئ ولا يجوز له أن يستفيد من مخالفته لأحكام القانون ويرى الطاعن أن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاء لا يصلح لتبرير اغتصاب المطعون ضدهما لكل ما يملكه من منقولات مادية ومعنوية كانت بالمحل ذلك أنه إن جاز القول بأن مخالفة الطاعن للقانون من شأنها أن تحرمه من الانتفاع بالعين المؤجرة فإنها لا تصلح سببا لحرماته من استرداد منقولاته وبضائعه مما يجعل الحكم معيبا بقصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه ليس في صحيفة الإستئناف ، ولا في المذكرة الختامية المقدمة من الطاعن لمحكمة الإستئناف بـ ١٢/١١/١٩٦٣ ما يفيد أنه طالب - ضمن عناصر التعويض الذي طلبه - بقيمة المنقولات والتركيبات

الموجودة بالمحل مما يجعل هذا السبب جديدا لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض، والطاعن وشأنه في طلب استرداد هذه الأشياء بدعوى مستقلة إن كان له حق في طلب استردادها — هذا إلى أنه بالنسبة لوزارة الأوقاف فلا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد أنها حين أجرت المحل للطعون ضده الثاني قد أجرت بما فيه من منقولات للطاعن .

وحيث أنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومحمد  
صديق البشيشي .

( ٢١٨ )

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) اختصاص . ” اختصاص ولائى ” . ” اختصاص مجالس الأقباط  
الأرثوذكس ” . أحوال شخصية . إرث .

اختصاص مجالس الأقباط الأرثوذكس بالحكم فى الوراثة إذا انحلت ملة الوراثة  
جميعا وانفقوا على اختصاصها .

( ب ) اثبات . ” اجراءات الإثبات ” . ” الإثبات بالبيئة ” . خبرة .

التحقيق الذى يصح استناد الحكم إليه هو الذى يجرى وفقا للأحكام التى رسمها  
قانون المرافعات فى شهادة الشهود . وجوب حصول التحقيق أمام المحكمة أو بمعرفة  
قاضى تنديه مع حلف الشاهد البين إلى غير ذلك من الضمانات التى تكفل حسن سير  
التحقيق . مماع الخير شهودا ليس تحقيقا بالمعنى المقصود .

( ج ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور . ما يعد كذلك ” . تقادم .  
” تقادم مكسب ” .

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتملكه العقار محل النزاع بالتقادم الطويل .  
رد الحكم هذا الدفاع بمجرد القول بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد . وعلم بيان  
الحكم مصدر هذا الثبوت — وإن الأرض محل النزاع كانت بورا لاتصلح لزراعة  
حتى أقام عليها الطاعن بيان مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير  
البناء عليها . هذا التدليل لا يصلح ردا على طلب الطاعن الاحالة إلى التحقيق  
لإثبات دقائه .



١ — إن المادة ١٦ من القانون الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس الأقباط الارثوذكس قد نصت على ما يفيد اختصاص تلك المجالس بالحكم في الوراثة إذا اتحدت ملة الوراثة جميعا واتفقوا على اختصاصها .

٢ — التحقيق الذي يصح للمحكمة أن تتخذه سندا أساسيا لحكمها هو الذي يجري وفقا للأحكام التي رسمها القانون بشهادة الشهود في المادة ١٨٩ وما يليها من قانون المرافعات تلك الأحكام التي تقضى بأن التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضي تنديه لذلك وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التي تكفل حسن سير التحقيق توصلنا إلى الحقيقة ، أما ما يجريه الخبير من سماع الشهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقا بالمعنى المقصود إذ هو مجرد اجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدي به الخبير في أداء مهمته .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع لم تدل على اقتناعها بعدم صحة دفاع الطاعنين بملكهم العقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة بأكثر من قولها بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك ومصدر هذا الثبوت ومن قولها بأن الأرض محل النزاع كانت بورا لاتصلح للزراعة حتى أقام الطاعن — أخيرا — بيان عليها مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها — وهو ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا مما يصلح ردا على طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —

تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٤ بكلى السويس وطلب فيها الحكم بثبوت ملكيته لقطعة أرض مساحتها ٧١٦٠,٤٠ مترا مربعا الميمنة بالمريضة وطرد الطاعنين والمحتكرين أو المستأجرين منهم لهذه القطعة وإزالة ما عليها من مبان بمصاريف على حسابهم وتسليمها إليه خالية مما عليها من مبان مع إلزامهم متضامين بدفع مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض وقال بيانا لدعواه إن مورثه "تمخلة مرقص" قد اشترى من السيد سليمان ولدى نصار الجمال أرضا فضاء مساحتها أربعة أفدنة بحوض غربى التربة رقم ٤ بالسويس بمقتضى عقدى بيع مؤرخين ٢٠ ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٠ سجل أولهما في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٠ وثانيهما في ٧ من ديسمبر من السنة المذكورة بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة وقد آلت ملكية هذا القدر إلى البائعين المذكورين بطريق الشراء من والدهما نصار الجمال بموجب عقدين مؤرخين ٢٨ من فبراير سنة ١٩٠٧ ومسجلين في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بمحكمة المنصورة المختلطة وتلقى والدهما الملكية بالشراء من قطب كامل بعقد مسجل بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٠٢ وقد ظل المطعون ضده ومن قبله والده يضمنان اليد على هذه الأرض حتى اغتصبها الطاعنون وقسموها إلى أجزاء أجروا بعضها وحكروا البعض الآخر للغير وما أن علم المطعون ضده بذلك حتى أقام دعوى إثبات الحالة رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٠ جزئى السويس على الطاعنين وفيها قضى بنذب خير هندسى للإطلاع على أوراق تلك الدعوى ومستندات الخصوم والانتقال إلى الأرض الميمنة بالعقدين المقدمين من المطعون ضده المؤرخين ٢ و ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٠ وتطبيق هذين العقدين على الطبيعة وبيان القدر المقتصب منها ونوع هذا الغصب إن وجد وتحديد المباني القائمة على كل قطعة وعمرها وإسم واضع اليد وحصته في وضع اليد بطريق الحكر أو التأجير من الطاعنين ومقدار ما يدفعه من الإيجار وبعد أن قدم الخبير تقريره في تلك الدعوى أقام المطعون ضده دعواه الحالية بطلباته الآتية ذكرها واستند فيها إلى ذلك التقرير وبتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت محكمة السويس الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبرائه المهندسين بالانتقال للأعيان محل النزاع ومعاينتها وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان مدى انطباقها عليها



وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وقد قدم الخبير تقريره وذكر في شأن تحقيق وضع اليد أن الطاعنين قدموا له شاهدين لم يطمئن إلى أقوالهما وأنه يرى ترك تحقيق وضع اليد للحكمة لتقوم بإجرائه بنفسها بسماع الشهود بعد حلف اليمين وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضده لمساحة قدرها ٧١٦٠ / ٤٠ مترا مربعا المينة بالعريضة وبإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض. استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٩٤ سنة ٨٠ ق القاهرة - وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة إستئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم تقديم رافعها ما يثبت انحصار إرث والده فيه لكن المحكمة رفضت هذا الدفع إستنادا إلى الشهادة الصادرة من المجلس الملى بتحقيق وفاة والد المطعون ضده وانحصار إرثه فيه ويرى الطاعنون أن هذا من الحكم خطأ في القانون لأن المجلس الملى غير مختص بتحقيق الوفاة والوراثة وأن الجهة التي كانت مختصة بذلك هي المحكمة الشرعية التي حصلت الوفاة في دائرتها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وأخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي ورد بها ردا عليه " إن صفة المطعون ضده باعتباره الوارث الوحيد لوالده ثابتة من إعلام الوفاة والوراثة الصادرين من مجلس ملى أسبوط في سنة ١٩٣٤ " فإن الحكم لا يكون مخطئا ذلك أن المادة ١٦ من القانون الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس الأقباط الأرثوذكس قد نصت على ما يفيد إختصاص تلك المجالس بالحكم في الوراثة إذا اتحدت ملة الورثة جميعا واتفقوا على إختصاصها وهو ما لم يجادل فيه الطاعنون ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة



الموضوع بتملكهم الأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إذ وضعوا اليد عليها من تاريخ شراء مورثهم لها بالعقد المسجل في سنة ١٩٢٨ وقد عهدت محكمة أول درجة إلى الخبير الذي عينته في الدعوى بتحقيق هذا الدفاع إلا أن الخبير أعاد المأمورية إلى المحكمة لتقوم بهذا التحقيق بنفسها لكنها رأت أنه لا محل لإجابة هذا الطلب لما قالته في حكمها من أن عناصر وضع اليد غير متوافرة وأنه ثبت من تقرير الخبير أن الأرض محل النزاع أرض بور لا تصلح للزراعة وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب ولم يجب الطاعنين إلى ما طلبوه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم على هذه الأرض ويقول الطاعنون إن الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض هذا الطلب غير سائغة إذ أن المحكمة لم تبين سبب عدم توافر عناصر وضع اليد ولم تدلل على هذا القول بأي دليل كما أنه ليس ثمة ما يمنع الطاعنون من اكتساب ملكية الأرض البور بالتقادم متى ثبت وضع يدهم عليها مستوفيا شرائطه القانونية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملكهم الأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة مشوباً بالقصور علاوة على مخالفته للقانون لإعتماده على التحقيق الذي بدأ فيه الخبير ولم يتمه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا أمام المحكمة الابتدائية بتملكهم العقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وقالوا إن وضع يدهم بدأ من تاريخ شراء مورثهم للعقار بالعقد المسجل في سنة ١٩٢٨ الذي قدموه للمحكمة واستمر حتى تاريخ رفع الدعوى عليهم — وقد عهدت المحكمة إلى الخبير الذي ندرته بحكمها الصادر قبل الفصل في الموضوع بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ بتحقيق وضع اليد على هذه الأرض إلا أنه أعاد إليها المأمورية دون المضي في إجراء هذا التحقيق الذي كان قد بدأه وطلب إلى المحكمة إجراءه بنفسها لعدم إطمئنانه إلى أقوال الشاهدين اللذين سمعهما بغير تحليفهما اليمين غير أنها رفضت ذلك استناداً إلى قولها "ومن حيث إن الخبير أثبت في تقريره أن عين النزاع كانت بوراً غير صالحة للزراعة وبالتالي لم يكن هناك وضع يد بالمعنى المفهوم حتى سنة ١٩٤٩ حيث أقام الحائزون الحاليون مبانهم — ومن حيث إنه لهذا فلا ترى المحكمة حاجة للالتجاء لما أثاره الخبير

لما ثبت من عدم توافر عناصر وضع اليد الهادىء الظاهر الخالى من شوائب المنازعة وبنية التملك والمدة القانونية سواء منها القصير المستند إلى سبب صحيح أو الطويل غير المستند إلى سبب ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا النظر“ وعندما استأنف الطاعنون تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاعهم السابق ذكره وطلبوا من المحكمة تحقيق وضع يدهم على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية وذلك على ما يبين من صحيفة إستئنافهم ومن مذكرتهم المعلاة برقم ١١ دوسيه غير أن تلك المحكمة لم تجب الطاعنين إلى طلبهم أخذاً بالأسباب التى استندت إليها محكمة أول درجة وأضافت إليها قولها ”أما عن مسألة وضع اليد فإن المستأنفين ( الطاعنين ) قد عجزوا عن إثبات وضع يدهم بشهادة الشهود إذ تقدموا بشاهدين تناقضا في أقوالهما أمام الخبير فأهدر شهادتهما بحق وليس في أوراق الدعوى ما يدل على أنهم قد وضعوا يدهم على الأرض موضوع النزاع المدة القانونية المكسبة للملكية وضع يد هادىء مستمر بنية التملك ومن ثم فلا إعتداد بقولهم إنهم تملكوا عين النزاع بوضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية“ ولما كان التحقيق الذى يصح للمحكمة أن تتخذه سنداً أساسياً لحكمها هو الذى يجرى وفقاً للأحكام التى رسمها القانون لشهادة الشهود في المادة ١٨٩ وما يليها من قانون المرافعات تلك الأحكام التى تقضى بأن التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاض تنديه لذلك وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التى تكفل حسن سير التحقيق توصلاً إلى الحقيقة — أما ما يجريه الخبير من سماع الشهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدى به الخبير في أداء مهمته — ولما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة لم تدل على إقتناعها بعدم صحة دفاع الطاعنين بتملك العقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة بأكثر من قولها بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك ومصدر هذا الثبوت ومن قولها بأن الأرض محل النزاع كانت بوراً لا تصلح للزراعة حتى سنة ١٩٤٩ حيث أقام الطاعنون مبانهم مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها وهو ما تمسك به الطاعنون في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الإستئناف — وكانت المحكمة المذكورة فيما أضافته إلى أسباب الحكم الابتدائى في هذا الخصوص قد اكتفت فيه

بمناقشة أقوال الشاهدين اللذين سمعهما الخبير بغير يمين واعتبرت الطاعنين حاجزين عن الإثبات لمجرد عدم اطمئنانها لهذه الأقوال وبذلك تكون قد جعلت التحقيق الذي أجراه الخبير في مرتبة التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا مما يصلح ردا على طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك سيكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد العاليف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق  
للبيشي .

( ٢١٩ )

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إفلاس . ”الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله“ .  
”حجيته“ . حكم . ”حجية الأحكام“ .

الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله — حكم فسر الإفلاس —  
له حجية مطلقة . مريان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي  
صدر فيها ذلك الحكم .

(ب) دعوى . ”رفع الدعوى“ . ”إجراءات الإعلان“ . إفلاس . ”الدعوى  
بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله“ .

الدعوى بطلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله . رفضها . إعفاء المدعى  
فيها من اتباع إجراءات الإعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات . نص المادة ٢١٤  
من قانون التجارة على إجراءات خاصة .

(ج) إفلاس . ”الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع“ . ”الغاؤه“ .  
”أثر إقرار الدائن بصورية الدين“ .

الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . إلغاؤه لا يكون إلا بحكم يقضى بذلك .  
إقرار الدائن بصورية دينه لا يترتب عليه إلغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف  
عن الدفع .

١ — الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله له حجية مطلقة شأنه  
في ذلك شأن حكم الإفلاس ، وبذلك يسرى هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم  
يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .

٢ — أضحى قانون التجارة رافع الدعوى بطلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع من اتباع إجراءات الإعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات وذلك بنصه في المادة ٢١٤ منه على أن طلب حضور جميع الأخصام ذوى الحقوق يكون بإعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين وقت الوقوف عن الدفع بثمانية أيام في جريدتين من الجرائد المعدة للإعلانات القضائية ويلصق الإعلان المذكور في اللوحة المعدة للإعلان بالمحكمة — وهذه المادة وإن لم تنص صراحة على حالة تعديل وقت الوقوف عن الدفع مكتفية بالنص على حالة تعيين هذا الوقت إلا أنها تنطبق في الحالين لأن التعديل إن هو إلا تعيين جديد .

٣ — إقرار الدائن الذى رفع الدعوى التى صدر فيها الحكم القاضى بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع بصورة دينه لا يترتب عليه إلغاء الحكم المذكور لأن ذلك الإلغاء لا يكون إلا بحكم يقضى به .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الدعوى رقم ٣٦٧٩ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة على المطعون ضده الأول طالبا الحكم ( أولا ) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ المتضمن بيع المطعون ضده المذكور له الأعيان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٢١٦٠ جنيها ( ثانيا ) بالزام هذا المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض — وقال الطاعن في بيان دعواه إن المطعون ضده الأول باعه بموجب العقد المشار إليه السدس شائعا في كامل أرض وبناء العقارات المبينة بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٢١٦٠ جنيها استوفاه البائع كاملا وأنه إذ كان قد إلزم في العقد بتقديم المستندات الدالة على ملكيته للخصص المبيعة وبدفع

تعويض قدره مائة جنيه في حالة إخلاله بهذا الإلتزام فإنه وقد أخل به ولم يقدم تلك المستندات مما تعذر معه توثيق العقد النهائي فلان من حق الطاعن أن يطلب الحكم له بصحة ونفاذ العقد مع التعويض الاتفاقي المنصوص عليه فيه — وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية حكم في ٥ من مارس سنة ١٩٥٥ في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٥٤ إفلاس كلى القاهرة بشهر افلاس البائع المطعون ضده الأول وبتحديد يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وبتعيين المطعون ضده الثانى وكيلًا للدائنين — وعلى أثر صدور هذا الحكم قام الطاعن باختصاص الأخير بصفته هذه في الدعوى موجهًا إليه ذات الطلبات السابقة .

طعن المطعون ضده الأول على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه بالبطلان على أساس أن الثمن المذكور فيه ينطوى على فوائد ربوية فاحشة كما طلب المطعون ضده الثانى من المحكمة وقف الدعوى ريثما يقضى في الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة التى رفعت بطلب تعديل تاريخ توقف المفلس عن الدفع — وبجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٤/٩/١٩٥٣ وبصفته وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة بأن حقيقة الثمن الذى تم به البيع هو مبلغ ١٤٠٠ جنيه وأنه أضيف إليه مبلغ ٧٦٠ جنيتها فوائد ربوية بواقع ٢٥٪ فأصبح بذلك ٢١٦٠ جنيتها وصرحت للطاعن بالنفى ، وأقامت المحكمة قضاءها هذا على أنه لا يبطل عقد البيع أن تدخله فوائد ربوية فاحشة وإنما ذلك لو صح يترتب عليه إنقاص الثمن بقدر ما يظهر أنه فوائد تزيد عن الحد الأقصى المسموح به قانوناً وأنه لا يسوغ طلب وقف الدعوى إلى أن يقضى في النزاع القائم بشأن تعديل تاريخ توقف المفلس عن الدفع لأن التاريخ المحدد في حكم شهر الإفلاس للتوقف عن الدفع يبقى واجب الاعتبار إلى أن يقضى بتغييره — وإذ لم يقدم المطعون ضده الأول البيئة على ما كلف بإثباته فقد قضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بنذب مكتب الخبراء للاطلاع على مستندات الطرفين ودفاترهما التجارية لستى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ للتوصل إلى معرفة إن كان ثمن المبيع يشتمل على فوائد ربوية فاحشة من عدمه وليبان مقدار هذه الفوائد إن وجدت وقدم الخبير تقريراً ضمنه أنه لم يجد في القيود المدونة في دفتر الزمات



الذى يمسكه الطاعن ما يستطیع معه أن یقطع برأى فی المسألة الی طلبت المحكمة رأیه فیها وترك لها أن تستخلص من هذه القیود ماتراه وإذ قضى بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ فی الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة بتعديل تاریخ توقف المفلس عن الدفع الوارد فی حکم شهر الافلاس واعتبار المطعون ضده الأول متوقفا عن الدفع ابتداء من ١٥ من اکتوبر سنة ١٩٤٧ فقد دفع المطعون ضده الثانى وکیل الدائنين فی الدعوى الحالية بطلان عقد البیع المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ المطلوب الحکم بصحته ونفاذه لصدوره فی فترة الریبة وذلك بالتطبیق للمادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون التجارة ورد الطاعن على ذلك بأن المحكمة قد استنفدت ولايتها فی الفصل فی هذا الدفع بقضائها بصحة العقد فی حکمها الصادر فی ٢١ أبريل سنة ١٩٥٦ وأضاف أن الحکم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ القاضى بتعديل تاریخ التوقف عن الدفع وباعتباره ١٥/١٠/١٩٤٧ لا یجوز الاحتجاج به علیه لأنه لم یختصم فی الدعوى الی صدر فیها ذلك الحکم ولم یعلن به ولا یکنى لسريانه علیه أن یكون السندیک قد قام بإجراءات النشر واللصق المنصوص علیها فی المادة ٢١٤ تجارى لأنه من أصحاب الحقوق المسجلة الذین لا تغنى هذه الإجراءات عن وجوب إعلانهم وقال إن شروط المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ اللتین استند إليهما السندیک فی طلب بطلان التصرف الصادر إلیه غیر متوافرة لعدم تقديم السندیک الدلیل على علمه وقت الشراء باختلال أحوال البائع المالية۔ و یجلسة أول مارس سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى تأسيسا على أن التصرف الصادر للطاعن ینخضع للبطلان الوجوبى المنصوص علیه فی المادة ٢٢٧ تجارى لصدوره فی فترة الریبة ولأنه تضمن الوفاء بديون آجلة قبل حلول مواعید استحقاقها۔ فاستأنف الطاعن هذا الحکم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٠٧ سنة ٧٥ قضائية وتمسك بدفاعه الذى أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى كما طلب وقف الإستئناف حتى یفصل فی الإستئناف رقم ٥٣١ سنة ٧٦ قضائية القاهرة الذى رفعه عن الحکم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ القاضى بتعديل تاریخ توقف المطعون ضده الأول عن الدفع وقد استجابت محكمة الإستئناف إلى هذا الطلب وقضت فی ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ بقبول الإستئناف شكلا وبوقف السير فیه حتى یفصل فی الإستئناف رقم ٥٣١ سنة ٧٦ قضائية وإذ قضى فی هذا الاستئناف بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ بعدم قبوله شكلا فقد عجل المطعون

ضده الثانى الإستئناف الحالى وبعد أن استجوبت محكمة الإستئناف السنديك المطعون ضده الثانى بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقرر فى إجاباته أنه قام بتحقيق الديون عادت بهيئة أخرى واستجوبته مرة ثانية بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ فأكد أنه قام بالنشر عن حكم الإفلاس وأخطر الدائنين وحقق الديون وعاد الطاعن وطلب وقف السير فى الإستئناف حتى يفصل فى الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٦٠ كلى إفلاس القاهرة التى رفعها بطلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع الوارد فى الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ فقضت محكمة الإستئناف بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ بوقف السير فى الإستئناف حتى يفصل نهائيا فى الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٦٠ المذكورة، وإذا قضى فيها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ بعدم قبولها على أساس أنها فى حقيقتها معارضة فى الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ القاضى بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع وقد رفعت بعد الميعاد وتأييد هذا الحكم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فى الاستئناف رقم ١٠٩ سنة ٧٩ قضائية المرفوع من الطاعن فقد قام المطعون ضده الثانى بتعجيل الإستئناف الخاص بالتزاع الحالى وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٤ حكمت فيه محكمة الإستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون، ذلك أنه أقام قضاءه على سند وحيد هو أن الحكم القاضى باعتبار تاريخ توقف المطعون ضده الأول عن الدفع ١٥/١٠/١٩٤٧ يعتبر حجة على الطاعن لأنه حكم نهائى وأنه إذ كان التصرف الصادر إليه لاحقا لهذا التاريخ فإنه يكون باطلا ويرى الطاعن أن هذا من الحكم المطعون فيه خطأ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن حسن أبو العلا وهو الدائن الذى رفع الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة التى قضى فيها بتغيير تاريخ التوقف عن الدفع وإرجاعه إلى ١٥/١٠/١٩٤٧ قد أقر كتابة بصورية دينه وبأن المدين المطعون ضده الأول مخفوه فى رفع تلك الدعوى ومسدد رسمها كما تمسك بأن السنديك المطعون ضده الثانى أقر أمام محكمة الإستئناف بأنه لم يحقق أى دين ولم يتخذ إجراء ما فى شأن الدين الوهمى المشار إليه كما قدم الطاعن لتلك المحكمة ما ينهت تحالفا صالح حامد



بدينه الذى استند إليه الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ فى تغيير تاريخ التوقف عن الدفع ويقول الطاعن إنه إذ كان كل ما تقدم يثبت أن أساس حكم الإفلاس وهمى وأن أساس حكم تغيير تاريخ التوقف عن الدفع وهمى أيضا وكان إقرار حسن أبو العلا لاحقا على الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ فإنه يترتب عليه إنهاء أثر ذلك الحكم، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الحكم المذكور حجة على الطاعن على الرغم من ذلك فإنه يكون مخطئا فى القانون، ويحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور، ذلك أن الطاعن ناقش فى صحيفة استئنافه المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون التجارة وأثبت أنهما لا تنطبقان على مقدمه كما ناقش الإقرار الصادر من حسن أبو العلا وهو قاطع فى صورية دينه الذى استند إليه فى رفع الدعوى بطلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وناقش أيضا فى مذكراته المقدمة إلى محكمة الاستئناف إقرار السنديك بانهاء أثر ذلك الدين كما عيب الحكم الابتدائى فيما قرره من أن نشر السنديك لتاريخ التوقف عن الدفع يعتبر حجة على الكافة وقال إن ذلك النشر لا يعدو أن يكون إشعارا للدائنين بقيام دعوى حتى يقدموا أوراق الدين ولا يفتى هذا النشر عن الإعلان وأن باب الطعن فى الحكم القاضى بتحديد تاريخ التوقف عن الدفع وبتغييره يستمر مفتوحا حتى يتم تحقيق الديون وتأبيدها وأن الحكم القاضى بإرجاع تاريخ التوقف عن الدفع إلى ١٥/١٠/١٩٤٧ قد أخطأ برجوعه بهذا التاريخ إلى سنوات عديدة سابقة على تاريخ شهر الإفلاس لما فى ذلك من زعزعة للمعاملات وأن تاريخ التوقف عن الدفع يظل قلقلًا ولا يحتاج به الدائن حتى يتم تحقيق الديون وتأبيدها — وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث شيئا من هذا الذى دافع به الطاعن أمام محكمة الاستئناف واكتفى بالرد عليه بأن المحكمة تلتفت عنه لأنه ينطوى على مجادلة لإعادة فتح باب الجدل فى نزاع قضى فيه إنتهائيا — فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قرر ردا على ما أثاره الطاعن من عدم جواز الاحتجاج عليه بالحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة القاضى بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع لعدم إعلانه بالدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم وما قاله الطاعن من أن اتخاذ إجراءات النشر واللصق المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ تجارى لا تفتى عن هذا الإعلان قرر الحكم



الإبتدائي ما يأتي "أما قول المدعى (الطاعن) بأن الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ القاضي بتعديل تاريخ توقف المدعى عليه المفلس عن الدفع واعتباره يوم ١٩٤٧/١٠/١٥ غير حجة عليه إذ لم يختصم فيه ولم يعلنه السنديك أو أحد الخصوم بتاريخ تلك الدعوى مع أنه من أصحاب الديون المسجلة طبقا للمادة ٣٧٣ تجارى وليس دائئا عاديا حتى يقال بأن اختصاصه ليس ضروريا" — هذا القول على غير أساس من القانون ذلك لأن المادة ٢١٤ تجارى حددت الطريقة التي ترفع بها دعوى تعيين وقت التوقف عن الدفع وطريقة إعلان الخصوم ذوى الحقوق فنصت على أنه "يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بإشهار الإفلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الاختصاص ذوى الحقوق بإعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثمانية أيام في الجريدتين المصيتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الإعلان المذكور في اللوحة المعدة للإعلان بالمحكمة" — وواضح من هذا النص الصريح أن الدعوى تعلن لجميع الخصوم بطريق الإعلان في الجريدتين واللصق في لوحة إعلانات المحكمة فإذا تم هذا الإعلان اعتبرت الدعوى معلنة لجميع الدائنين وجميع الخصوم من ذوى الحقوق — وقد تبين من مطالعة أسباب الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ أن السنديك قدم عشرين من جريدتى الأخبار والجمهورية صادرين فى ١٩٥٧/٤/٨ جاء بهما أنه تحدد جلسة ١٩٥٧/٥/١٨ لإرجاع تاريخ التوقف عن الدفع كما قدم محضرا مؤرخا ١٩٥٧/٤/١٠ يفيد اللصق ومن ثم تكون تلك الدعوى قد أعلنت لجميع الخصوم ذوى الحقوق إعلانا صحيحا طبقا للقانون وعلى ذلك تنهار حجة المدعى بأنه لم يعلن فى تلك الدعوى — أما قوله بأنه من أصحاب الديون المسجلة طبقا للمادة ٣٧٣ تجارى ويجب إعلانة شخصيا فغير صحيح لأن المادة ٢١٤ لم تفرق بين أصحاب الديون وقد جاءت بصيغة عامة ولا تخصيص بغير تخصيص ومن ثم فإعلان المدعى (الطاعن) كان صحيحا والحكم حجة عليه" — وأضاف الحكم المطعون فيه قوله "وبما أن الثابت من الصورة التنفيذية للحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة فى ١٩٦٠/٥/٣١ فى القضية رقم ٥٣١ سنة ٧٦ ق أن المستأنف (الطاعن) أقام إستئنافا عن الحكم القاضى بتغيير تاريخ توقف المفلس عن الدفع إلى ١٩٤٧/١٠/١٥ ففضى فى هذا الإستئناف — انتهائيا — بعدم قبوله شكلا

كما يبين من الصورة التنفيذية للحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ في القضية رقم ١٠٩ تجارى سنة ٧٩ ق أنه قضى في الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٦٠ كلى إفلاس القاهرة التى أقامها المستأنف ( الطاعن ) بطلب تعديل تاريخ وقوف المفلس عن الدفع بأنها فى حقيقتها معارضة فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة والقاضى يجعل هذا التاريخ محسوبا من ١٥/١٠/١٩٤٧ وأن هذه المعارضة غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد — وقد قضى إستئنافا بتأييد هذا الحكم . وبما أنه إذ تبين أن الحكم الذى قضى بإعتبار تاريخ وقوف المفلس عن الدفع لإبتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قد غدا إنتهائيا بالنسبة للمستأنف فإن مجادلته فى حججه قبله لعدم إستنفاد طرق الطعن فيه يكون على غير أساس صحيح من القانون والواقع، وبما أن باقى ما يثيره المستأنف نقد لما إنتهى إليه هذا الحكم تلفت المحكمة عنه لأنه ينطوى على محاولة لإعادة فتح باب الجدل فى نزاع قضائى قضى فيه إنتهائيا — وهذا الذى قرره الحكان الإبتدائى والمطعون فيه صحيح فى القانون ويحمل الرد الكافى على ما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ القاضى بتعديل تاريخ الوقف عن الدفع لا حجية له عليه — ذلك أن الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله تكون له حجية مطلقة شأنه فى ذلك شأن حكم الإفلاس وبذلك يسرى هذا التاريخ فى حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا فى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم وقد أعفى قانون التجارة رافع هذه الدعوى من إتباع إجراءات الإعلان المنصوص عليها فى قانون المرافعات وذلك بنصه فى المادة ٢١٤ منه على أن طلب حضور جميع الأخصام ذوى الحقوق يكون بإعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين وقت الوقوف عن الدفع بثمانية أيام فى جريدتين من الجرائد المعدة للإعلانات القضائية ويلصق الإعلان المذكور فى اللوحة المعدة للإعلان بالمحكمة — وهذه المادة وإن لم تنص صراحة على حالة تعديل وقت الوقوف عن الدفع مكتفية بالنص على حالة تعيين هذا الوقت إلا أنها تنطبق فى الحالين لأن التعديل إن هو إلا تعيين جديد — لما كان ذلك، وكان الحكم الإبتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أثبت أن إجراءات النشر واللصق التى توجبها المادة ٢١٤ المشار إليها قد إتخذت فى الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة التى قضى فيها بتعديل تاريخ



التوقف عن الدفع كما يبين من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٣١ سنة ٧٦ ق  
القاهرة أن إجراءات نشر ولصق ملخص الحكم الصادر في هذه الدعوى قد  
تمت وفقاً لما تقتضيه الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٤ سالفه الذكر إذ تم النشر  
في جريدتي الأخبار والجمهورية في ١٧ و ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٧ وتم اللصق  
في لوحة إعلانات المحكمة في ٢٦ من الشهر المذكور فإن ذلك الحكم يكون حجة  
على الطاعن ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومن تقارير الحكم المطعون فيه  
أن الطاعن طعن فيه بطريق الاستئناف ولما قضى بعدم قبول إستئنافه طعن فيه  
بطريق المعارضة فقضى إنتهائياً بعدم قبول هذه المعارضة لرفعها بعد الميعاد  
وبذلك استنفد طرق الطعن في ذلك الحكم ، وإذا كان الثابت فوق ما تقدم  
أن إجراءات تحقيق الديون وتأيدها قد تمت وذلك على ما يبين من أقوال  
السنديك المطعون ضده الثاني عند إستجوابه بجلستي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ،  
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ ومن الشهادة الرسمية الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٦١  
من قلم التفاليس بمحكمة القاهرة الابتدائية والمقدمة لمحكمة الموضوع أن الديون  
حققت بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وأن القضية منظورة أمام مأمور التفليس  
فإن مواعيد الطعن في الحكم رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٦ تكون قد إنقضت بالنسبة  
لجميع الدائنين وذوى الحقوق وذلك وفقاً للسنتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون  
التجارة وبذلك أصبح التاريخ الذى عينه ذلك الحكم للوقوف عن الدفع باتا  
ولا يمكن تغييره طبقاً لنص المادة ٣٩٣ من قانون التجارة—لما كان ما تقدم،  
وكان غير صحيح ما يقوله الطاعن من أن إقرار الدائن الذى رفع الدعوى التى  
صدر فيها ذلك الحكم القاضى بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع بصورية دينه يترتب عليه  
إلغاء الحكم المذكور ذلك أن إلغاء لا يكون إلا بحكم يقضى بهذا الإلغاء  
وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد قرر فى صدد التدايل  
على انطباق المادة ٢٢٧ من قانون التجارة على التصرف الصادر من المطعون ضده  
الأول المفلس إلى الطاعن بالعقد المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ” أن التصرف  
قد نشأ فى خلال فترة الرية وهى المحددة من ١٥/١٠/١٩٤٧ إلى ٥/٣/١٩٥٥  
لأن تاريخ هذا العقد ١٤/٩/١٩٥٣ كما أنه يتضح من مطالعة هذا العقد  
أن المدعى عليه (المطعون ضده الأول البائع) كان مديناً للمدعى (الطاعن المشتري)  
بموجب كبيالات منها ١٤٦ ج و ٦٠٠ م تستحق فى ٣٠/٨/١٩٥٣ و ١٤٦ ج و ٦٠٠ م



تستحق في ١٩٥٣/٩/٣٠ و ١٤٦ ج و ٦٠٠ م تستحق في ١٩٥٣/١٠/٣٠ ومثلها تستحق في ١٩٥٣/١١/٣٠ و ١٩٥٣/١٢/٣٠ ، ١٣٧ ج و ٦٠٠ م قيمة كميالات أخرى عددها أربعة تقع مواعيد استحقاقها في الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد اعتبرت هذه المبالغ من ضمن ثمن المبيع أي اعتبرت مسددة من المدين في تاريخ العقد وهذا السداد كان عن كميالات لم تكن قد استحق دفعها أي أنها ديون آجلة قد أوفى بها المدين ومن ثم يخضع هذا التصرف للبطلان الوجوبي المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ تجاري لأنه وقع في خلال فترة الرتبة وصدر من المفلس فيما يتعلق بأمواله وتضمن الوفاء بالديون الآجلة قبل حلول مواعيد استحقاقها الأمر الذي يتعين معه رفض دعوى صحة ونفاذ هذا العقد لبطلانه طبقا للمادة ٢٢٧ تجاري — وكان يبين من هذا أن الحكم الابتدائي قد أثبت توافر شروط المادة ٢٢٧ من قانون التجارة في التصرف الصادر من المطعون ضده الأول المفلس إلى الطاعن، وإذ كان الطاعن لم يعيب الحكم المطعون فيه في هذا الذي ورد في أسباب الحكم الابتدائي وانحصر طعنه عليه في هذا الخصوص في أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسك به من عدم انطباق المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون التجارة وكان ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي مما تقدم ذكره يتضمن الرد على هذا الدفاع ويفيد أن المحكمة قد أطرحته لما أثبتته من توافر شروط المادة الأولى من هاتين المادتين وكان حقا ما قرره الحكم المطعون فيه من أن ما أثاره الطاعن بشأن صورية دين الدائن الذي رفع الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ وصورية دين الدائن صالح حامد الذي استند إليه الحكم الصادر في تلك الدعوى في تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وما قرره بشأن خطأ ذلك الحكم في إرجاع هذا التاريخ إلى سنوات عديدة كل ذلك يعتبر نقدا لقضاء الحكم المذكور ومحاولة من الطاعن لإعادة فتح باب الجدل فيما قضى فيه انتهائيا ومن ثم يمتنع على المحكمة بمحله . فان النعي بالسبين الأول والثاني يكون جميعه على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الأول زور تاريخ عقد البيع سند

الدعوى والمقدم من الطامن بأن وضع في أقصى يمين العقد تاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بينما التاريخ الحقيقي للعقد هو ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وقد أراد المطعون ضده الأول من تغيير التاريخ على هذا النحو أن يجعل تاريخ البيع لاحقا لتاريخ التوقف عن الدفع وطلب الطامن من المحكمة تحقيق هذه الواقعة لما لها من أهمية حاسمة في الدعوى لكن محكمة الاستئناف لم تحققها ولم تكن بمناقشة هذا الدفاع ولم ترد عليه مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مستج ذلك أنه سواء كان العقد محررا في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ أو في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ فإنه يكون قد صدر بعد تاريخ توقف البائع المطعون ضده الأول عن الدفع إذ أن الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة أرجع هذا التاريخ إلى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ومن ثم فإن تحقيق التزوير المدعى به لم يكن مستجاً وبالتالي فإن دفاع الطامن في هذا الخصوص حتى لو صح لما أثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم وبالتالي فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعيبه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من يولييه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عبد عبد الطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ، ومحمد صدق البشيشي .

( ٢٢٠ )

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) دعوى . " إنقطاع الخصومة " . بطلان . " بطلان نسبي " .  
نظام عام .

بلوغ القصر من الرشد . زوال صفة الوصي الذي يباشر الخصومة منهم . انقطاع  
سير الخصومة وبطلان الاجراءات التي تحصل خلال فترة الانقطاع . بطلان نسبي  
مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد  
أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم التمسك بهذا البطلان .

( ب ) تقادم . " تقادم مكسب " . " التقادم الطويل المدة " .

وضع المشتري يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ، سبب يكفي بذاته لكسب الملكية  
ولا يمنع من قيامه وجود عيب في سند ملكية البائع له أو كونه سيء النية .

١ — لأن كان يترتب على بلوغ القاصر من رافعي الدعوى الابتدائية من  
الرشد قبل تهيئة هذه الدعوى للحكم في موضوعها زوال صفة الوصي الذي كان  
يباشر الخصومة عنهم وبالتالي انقطاع سير الخصومة طبقا لنص المادة ٢٩٤  
من قانون المرافعات وبطلان الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع طبقا  
للمادة ٢٩٧ من القانون المذكور ، إلا أن هذا البطلان — على ما جرى به قضاء  
محكمة النقض — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم  
وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة  
فلا يحق لغير هؤلاء أن يحتج بهذا البطلان .



٢ — وضع المشتري يده المدة الطويلة المكسبة للملكية سبب يكفى بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب في سند ملكية البائع له أو كونه سيء النية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهم بصفتهم ورثة المرحوم السيد عليوه سليم المسلمى أقاموا الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٨ كلى الزقازيق على الطاعنين وآخرين بصحيفة معلنة في ٢٣ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ طلبوا فيها الحكم أصليا بتثبيت ملكيتهم للسبعة أفدنة الموضحة بالصحيفة وتسليمها لهم واحتياطيا بإلزام الطاعنين بصفتهم ورثة المرحوم السيد محمد عليوه ابراهيم المسلمى بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٥٠٠ جنيه والفوائد من تاريخ المطالبة حتى السداد ، وقالوا شرحا لدعواهم إنهم يملكون ميراثا عن أبيهم المرحوم السيد عليوه سليم المسلمى السبعة أفدنة المذكورة شائعة في أطيان أخرى وأن والدهم كان قد رهن هذه السبعة أفدنة مع سبعة أفدنة أخرى إلى السيد / ابراهيم عبد الرحمن تأمينا لدين له في ذمة عمهم السيد / محمد سليم المسلمى وذلك بموجب عقد رهن مؤرخ ١٥/٢/١٩١٤ صيغ في صورة بيع وفائي ، وأنه بعد ذلك أقام والدهم الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٢٢ كلى الزقازيق طالبا تثبيت ملكيته للأربعة عشر فدانا سالفة الذكر وإلغاء عقد رهنها وإلغاء التصرفات الحاصلة عنها وتسليمها له وانتهت هذه الدعوى بالقضاء فيها إستئنافا بتاريخ ٦/١٢/١٩٣٦ فى الإستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق القاهرة بثبوت ملكية مورثهم للأربعة عشر فدانا وإلغاء التصرفات الحاصلة عنها من السيد / ابراهيم عبد الرحمن إلى السيد محمد عليوه المسلمى ( مورث الطاعنين ) والسيد محمد علي سليم المسلمى ومن معه من المشترين وبالنسبة لطلب التسليم إقضت المحكمة بنسب خير لتصفية حساب الدين الذى كان مورثهم — أى مورث المطعون ضدهم — ضامنا فيه ،

وإذ تبين من تقرير الخبير أن الدين قد تسدد من عدة سنين قضت محكمة الاستئناف في ١٩٤٦/٦/٦ بالتغاء عقد الرهن المؤرخ ١٩١٤/٢/١٥ والمسجل في ٨ مارس سنة ١٩١٥ والزام السيد محمد علي سليم المسلمي ومن معه بأن يسلموا السبعة أفدنة المبيعة لهم من إبراهيم عبد الرحمن إلى المطعون ضدهم، وبعدم قبول طلب التسليم بالنسبة للسبعة أفدنة الأخرى المرفوعة بشأنها الدعوى الحالية حتى يفصل في ادعاء المشتريين من مورث الطاعنين ملكيتها، إذ رأت المحكمة أنها لا يمكنها الفصل في هذا الإدعاء لأن هؤلاء المشتريين لم يختصموا في الدعوى أمام محكمة أول درجة وإنما اختصموا في الاستئناف لأول مرة، ولهذا فقد حفظت للمطعون ضدهم الحق في رفع دعوى ملكية أخرى عليهم، واستنادا إلى هذا فقد أقاموا الدعوى الحالية على الطاعنين والمشتريين منهم يطالبون فيها أصليا بثبوت ملكيتهم للأطيان المذكورة وتسليمها لهم واحتياطيا وفي حالة ثبوت تملك هؤلاء المشتريين للأرض إلزام الطاعنين بدفع مبلغ ٣٥٠٠ ج بصفة تعويض لهم عما أصابهم من ضرر بسبب حرمانهم من هذه الأرض نتيجة تصرف مورث الطاعنين فيها بالبيع لهؤلاء المشتريين — الذين تملكوها — مع علمه ببطلان عقد البائع له إبراهيم عبد الرحمن وأن الأرض لازالت في ملك المطعون ضدهم، وقد طلب الطاعنون أصليا رفض الدعوى تأسيسا على أن مورثهم قد اشترى الأرض من إبراهيم عبد الرحمن بعقد مسجل في سنة ١٩١٧ ووفاه بثمنها وأنه كان يجهل ببطلان عقد الأخير الصادر له من مورث المطعون ضدهم، كما وجه الطاعنون دعوى ضمان إلى ورثة المرحوم إبراهيم عبد الرحمن البائع لمورثهم وطلبوا احتياطيا أن يحكم عليهم بما عسى أن يقضى به لصالح المطعون ضدهم — وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٩ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما تضمنت أسبابه قضاء قطعا برفض الطلب الأصلي تأسيسا على قوله ” إنه لا وجه لإجابته بعد أن تملك أحمد ميعاد وورثة محمد إبراهيم وورثة مقبل إبراهيم المشترون من مورث الطاعنين السبعة أفدنة بعقد مسجل منذ سنة ١٩١٧ اقترنت بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية خاصة وأن مورث المطعون ضدهم لم يختصمهم في النزاع السابق الذي فصل فيه بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦ “ كما تضمنت أسباب هذا الحكم قضاء قطعا بمسئولية السيد محمد طيوة إبراهيم المسلمي مورث الطاعنين عن تعويض المطعون ضدهم عن الأضرار التي لحقتهم بسبب حرمانهم من الأطيان المحكوم لهم بملكيتها لأن هذه الأضرار قد وقعت بفعله



ونسبته لتصرفه في هذه الأرض إلى آخرين تملكوها مع علمه بحقيقة العقد الصادر للبائع له من مورث المطعون ضدهم — على ما سجله الحكم الصادر في ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ الصالح الإشارة إليه — وفي سبيل تقدير قيمة التعويض نثبت خيرا لتقدير ثمن السبعة أفدنة وقت رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٤٨ وثمنها بتاريخ ١٩٢٢/٢/٢٨ وقت رفع الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٢٢ كلى الزقازيق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ في الدعوى الأصلية بالزام الطاعنين وهم ورثة المرحوم السيد محمد عليوه المسامى بأن يدفعوا للمطعون ضدهم من تركة مورثهم ٢٨٠٠ جنيه وفي دعوى الضمان بالزام ورثة المرحوم إبراهيم عبد الرحمن بأن يدفعوا من تركة مورثهم المبلغ المذكور للطاعنين — استأنف الطاعنون هذا الحكم طالبين القضاء أصليا برفض الدعوى قبلهم واحتياطيا بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة وقيد الاستئناف برقم ٢٢٤ سنة ٥ ق الزقازيق وبتاريخ ١٩٦٣/١/٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الثالث منها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وناقض الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا في صحيفة استئنافهم ببطلان الحكم المستأنف لبلوغ القصر الذين كان يمثلهم المطعون ضده الأول في الدعوى بصفته وصيا عليهم من الرشد قبل صدور ذلك الحكم وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى مما ترتب عليه زوال صفة هذا المطعون ضده في تمثيلهم وأنه إذ كانوا لم يمثلوا في الدعوى بعد بلوغهم من الرشد ولم يوكلا أحدا في الحضور عنهم حتى فصل فيها بالحكم المستأنف ، فإن هذا الحكم يكون باطلا ، لكن محكمة الاستئناف أطرحت هذا السبب من أسباب الاستئناف وردت عليه بأن الطاعنين لم يقدموا دليلا عليه وأن الحاضر عن المستأنف ضدهم ( المطعون ضدهم ) ذكر في جلسة المرافعة أن إحداهم وهي رشيدة قد بلغت سن الرشد وأنه حاضر عنها بتوكيل حرص على إثباته بمحضر الجلسة وأن الحاضر عن المستأنفين ( الطاعنين ) قد صادقوه ولم يبد اعتراضا



على ذلك — ويرى الطاعنون أنه إذ كانت رشيدة هذه أصغر اخواتها فإن بلوغها من الرشد مقتضاه بلوغ جميع أخواتها القصر هذه السن أيضا ، ومن ثم يكون رد الحكم المطعون فيه على هذا السبب من أسباب الاستئناف مخالفا للقانون وللواقع ، أما ما أضافه ذلك الحكم من أن الحاضر عن المستأنفين قد صادق على ما قرره الحاضر عن المستأنف ضدهم من أن رشيدة وحدها هي التي بلغت سن الرشد فإن هذا القول من الحكم يناقض ما ورد في صحيفة الاستئناف وفي المذكرة المقدمة من الطاعنين إلى محكمة الاستئناف كما يناقض الثابت بمحضر الجلسة التي قال الحكم بحصول هذه المصادقة فيها .

وحيث إنه وإن كان يترتب على بلوغ القصر من رافعي الدعوى الابتدائية من الرشد قبل تهيئة هذه الدعوى للحكم في موضوعها زوال صفة الوصي الذي كان يباشر الخصومة عنهم وبالتالي انقطاع مير الخصومة طبقا لنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات وبطلان الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع طبقا للمادة ٢٩٧ من القانون المذكور إلا أن هذا البطلان هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة فلا يحق لغير هؤلاء أن يحتج بهذا البطلان — لما كان ذلك ، فإنه بفرض صحة ما يقوله الطاعنون من زوال صفة المطعون ضده الأول في تمثيل خصومهم القصر لبلوغهم سن الرشد قبل قفل باب المرافعة في الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه ليس للطاعنين أن يتمسكوا ببطلان الحكم الصادر في هذه الدعوى ومن ثم يكون نعيم على الحكم المطعون فيه فيما قرره ردا على تمسكهم بهذا البطلان — بفرض صحة هذا النعي — غير منتج .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنه ورد بأسباب الحكم المذكور أن قول المستأنفين ( الطاعنين ) بسقوط حق المستأنف ضدهم ومورثهم في المطالبة بالملكية أو بقيمة الأرض مردود بعدم إكمال المدة الطويلة الخمسة عشر عاما من يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ صدور حكم الملكية في الاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق القاهرة إلى يومى ٢٣ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ تاريخ رفع الدعوى

الإبتدائية الحالية — ويرى الطاعنون أن هذا الرد من الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى القانون يعيبه ذلك لأن مدة التمسك بالسند الصحيح هى خمس سنوات لا خمس عشرة سنة .

وحيث إنه لما كان الثابت من وقائع الطعن المتقدم ذكرها أن المطعون ضدهم رفعوا الدعوى الإبتدائية وطلبوا فيها أصليا الحكم بملكيتهم للسبعة أفدنة الميينة بالصحيفة واحتياطيا وفي حالة عدم القضاء لهم بالملكية إلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٥٠٠ ج وهو ما يوازى قيمة هذه الأرض — على سبيل التعويض — نظير ضياع الملكية عليهم بفعل مورث الطاعنين ، وقد رفضت المحكمة الإبتدائية الطلب الأصلى الخاص بالملكية وحكت للمطعون ضدهم بتعويض قدره ٢٨٠٠ ج وهو ما يوازى قيمة تلك الأرض حسب تقديرها وقد استأنف الطاعنون فقط قضاء المحكمة الإبتدائية بالتعويض أما قضاؤها يرفض الطلب الأصلى الخاص بالملكية فانهم لم يستأنفوه كما ارتضاه خصومهم المطعون ضدهم ولم يستأنفوه بدورهم وبذلك فقد كان المطروح على محكمة الاستئناف هو قضاء الحكم المستأنف بمبلغ التعويض دون قضائه فى الملكية، وإذا كان الطاعنون قد تمسكوا فى صحيفة استئنافهم بأن حق المستأنف عليهم ( المطعون ضدهم ) فى مطالبة المشتري من مورثهم وهو المرحوم إبراهيم عبد الرحمن أو المشتري من هذا الأخير وهو مورث المستأنفين ( الطاعنين ) أو المشتريين من هذا المورث سواء بقيمة العقار أو بالتضمينات قد سقط طبقا للمادة ٣٧٤ مدنى لأن البيع الصادر من مورث المستأنف عليهم إلى إبراهيم عبد الرحمن قد تم فى سنة ١٩١٤ كما أن البيع الصادر من الأخير لمورث المستأنفين قد تم فى سنة ١٩١٧ ولم ترفع الدعوى الحالية إلا فى مارس سنة ١٩٤٨ وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بقوله ” أما القول بسقوط حق المستأنف ضدهم ومورثهم فى المطالبة بالملكية أو بقيمة الأرض فهو قول مردود بعدم اكتمال المدة الطويلة ( الخمسة عشر عاما ) من يوم ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ صدور حكم الملكية فى الاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق القاهرة إلى يومى ٢٣ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ تاريخ رفع الدعوى الإبتدائية الحالية رقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٨ كلى الزقازيق “ ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه لم يكن يصدد الرد على دفاع



بالتملك بالتقادم المكسب وإنما على دفع بتقادم الحق في المطالبة بالتضمينات باقضاء خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدنى ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ إذ اعتبر مدة التقادم المكسب خمس عشرة سنة بدلا من خمس سنوات ، هذا النعى لا يصادف محلا .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الأخير على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم أقاموا استئنافهم على عدة أسباب ضمنوها صحيفته أهمها أن المطعون ضدهم قد تراخوا في رفع دعواهم الحالية من وقت الحكم لهم بالملكية في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ حتى تكاملت مدة التقادم المملك للمشتريين من مورت الطاعنين واستحال لذلك نزع الأطيان من تحت أيديهم ومن ثم يتحمل المطعون ضدهم تبعة إهمالهم هذا ولا يحق لهم لذلك طلب التعويض ، كما تضمنت أسباب الاستئناف أن الطاعنين قد اشتروا تلك الأطيان من المرحوم إبراهيم عبد الرحمن وأوفوه بثمنها فانه لا يجوز إلزامهم بدفع هذا الثمن مرة ثانية للمطعون ضدهم في الوقت الذى تقول فيه المحكمة الابتدائية إن المشتريين من مورت الطاعنين قد تملكوا هذه الأرض — وقد أغفل الحكم المطعون فيه كلية الرد على السبب الأول ورد على السبب الثانى ردا قاصرا مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أن الثابت من وقائع الطعن السالف بيانها في صدر هذه الأسباب أن مورت المطعون ضدهم طلب في دعواه رقم ١٧٤ سنة ١٩٢٢ كلى الزقازيق التى اختصم فيها مورت الطاعنين وآخرين تثبيت ملكيته للسبعة الأفدنة محل النزاع وتسليمها إليه ولم يفصل في طلب التسليم هذا من محكمة الاستئناف إلا بالحكم الصادر منها بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ فى الاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق القاهرة والذى قضى بعدم قبول هذا الطلب ، وإذا كان رفع الدعوى الحالية رهنا بنتيجة الحكم فى هذا الطلب إذ لو أنه قضى لمورت المطعون ضدهم فى الدعوى الحالية بتسلم السبعة أفدنة التى طلب تسليمها إليه لأغناهم ذلك عن رفع الدعوى الحالية ، فانه لا يصح اعتبار التأخير منهم فى رفع الدعوى الحالية حاصلا إلا من ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ وليس من ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ الحكم بثبوت ملكيتهم للأربعة عشر فدانا



إذ أن هذا الحكم لم يفصل في طلب تسليم السبعة الأفدنة المرفوعة بشأنها الدعوى الحالية ، على أنه وقد أقام الحكم الابتدائي الصادر في هذه الدعوى قضاءه برفض طلب تثبيت ملكية المطعون ضدهم لهذه السبعة أفدنة — وهو القضاء الذي أصبح نهائيا بعدم إستئنافه — على أن المشتريين من مورث الطاعنين قد كسبوا ملكية هذه الأقطان بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية معتبرا بدء وضع يدهم عليها من تاريخ شرائهم لها في سنة ١٩١٧ فان مؤدى ذلك أن مدة التقادم المكسب قد اكتملت لهؤلاء المشتريين في سنة ١٩٣٢ أى قبل الحكم الصادر في الإستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق القاهرة برفض طلب التسليم بل وأيضا قبل الحكم الصادر في ذلك الإستئناف بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بثبوت ملكية المطعون ضدهم للأربعة عشر فدانا ومن ثم فان المبادرة في رفع دعواهم الحالية ما كانت لتجدي في منع تلك المشتريين من مورث الطاعنين للسبعة أفدنة محل النزاع مادامت مدة التقادم قد اكتملت لهم قبل صدور أى حكم في الدعوى السابقة التى كان قد رفعها مورث المطعون ضدهم ، وبالتالي فان اسناد الطاعنين التقصير إلى المطعون ضدهم لتراخيهم في رفع الدعوى الحالية تراخيا أدى إلى اكتمال مدة التقادم المكسب للمشتريين من مورث الطاعنين، هذا الإسناد على غير أساس ومن ثم فان هذا الدفاع لم يكن من شأنه أن يؤثر في النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، ويكون اغفاله الرد عليه لايغيبه — والنعى في شقه الآخر مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على ما يثيره الطاعنون في هذا النعى بقوله ”أما والناصب بالدعوى المسائلة أنه قضى نهائيا في الإستئناف الرقم ٢٠٢ سنة ٤١ قضائية بالحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بثبوت ملكية مورث المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) للأربعة عشر فدانا مع الغاء التصرفات الصادرة عنها من المرحوم ابراهيم عبد الرحمن إلى المشتريين منه ومن بينهم مورث المستأنفين (الطاعنين) وقد استبان تلك المحكمة أن هذا الأخير تصرف بالبيع في السبعة الأفدنة التى اشتراها من المرحوم ابراهيم عبد الرحمن إلى الشيخ أحمد ميعاد وآخرين بعقود مسجلة وبهذا بات مورث المستأنف عليهم محروما من هذه الأرض بفعل مورث المستأنفين (الطاعنين) الذى قضى ضده نهائيا بالحكم السالف الذكر أنه في حيازته تلك الأرض لم يكن حسن النية ، فقد سجلت محكمة إستئناف القاهرة في ذلك الحكم في شأن مورث

المستأففين وباقي المشتريين من المرحوم ابراهيم عبدالرحمن أنهم ليسوا حسن النية لأن عقد البائع لهم ليس عقد بيع بات ولأنهم من أقاربه ولا يجهلون الواقع — وهذا ما ترى فيه المحكمة كفاية لتعليل انعدام حسن النية لدى مورث المستأففين (الطاعنين) في شرائه تلك الأطياف “ وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد أثبت عناصر المسؤولية التقصيرية — من خطأ وضرر متسبب عنه للطعون — ضدهم في حق مورث الطاعنين مما يقتضى إلزامه بتعويض هذا الضرر ولا يمنع من ذلك كونه أدى الثمن للبائع له إذ لا شأن للطعون ضدهم المضرورين بذلك، كما أنه لا تعارض بين إلزام الطاعنين بهذا التعويض وبين ما انتهى إليه الحكم من أن المشتريين من مورثهم قد تملكوا الأرض المبيعة لهم لأن الحكم اعتبر سبب تملكهم هو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وهو سبب يكفى بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب في سند ملكية البائع لهم أو كونه سيء النية . لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه مما تقدم يتضمن الرد الكافي على ما يشير الطاعنون في الشق الثاني من هذا السبب فإن ما ينعونه على ذلك الحكم من قصور في الرد على دفاعهم هذا يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم غلام ، وعثمان زكريا .

(٢٢١)

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٤ القضائية :

بيع . "التزامات البائع" . "الإلتزام بنقل الملكية" . إلتزام . "تنفيذ  
الإلتزام" . "الدفع بعدم التنفيذ" .

جواز إمتناع البائع من القيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري إذا كان هذا  
الإلتزام يقابله إلتزام من جانب المشتري — هو أداء الرسم المطلوب لمصلحة الشهر العقارى —  
ولم يتم تنفيذه . م ١٦١ مدنى .

إنه إذا كانت المادة ٤٢٨ من القانون المدنى تلزم البائع بأن يقوم بما هو  
ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري ومن ذلك تقديم الشهادات اللازمة للتسجيل  
إليه كمستندات الملكية وبيان حدود العقار ، إلا أنه متى كان هذا الإلتزام يقابله  
إلتزام من جانب المشتري ولم يتم تنفيذه جاز للبائع — وعلى ما تقضى به  
المادة ١٦١ من القانون المدنى — أن يتمتع من جانبه من القيام بالإجراءات  
اللازمة للتسجيل . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يستفاد منه أن البائعة  
لم تكن ملزمة طبقا لشروط عقد البيع أن تقدم الأوراق اللازمة لتسجيله والتوقيع  
عليه من المشتريين إلا بعد أن تحصل منهم على الرسم المطلوب سداده إلى مصلحة  
الشهر العقارى وأن هؤلاء هم الملزمون بالمبادرة إلى دفعه ، وانتهى الحكم إلى أن  
تقصير مورث الطاعنين وهم من بعده فى ذلك قد سوغ للبائعة أن تعتصم قبلهم  
بالدفع بعدم التنفيذ فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون<sup>(١)</sup> .

(١) راجع نقض جلسة ١١/١١/١٩٦٥ الطعن ٢٥٠ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكاتب الفنى من ١٦



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٦٤١ سنة ٦٠ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الإسكان والمرافق العامة المطعون ضدها ، وطلبوا الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم مبلغ ٦٥٩ ج و ٢٣٠ م وقالوا بيانا لدعواهم إنه فى يونيه سنة ١٩٤٨ اشترى مورثهم من مصلحة الأملاك الأميرية التابعة للوزارة المذكورة منزلا فى الزمالك بالقاهرة بمبلغ ١٦٧١٧ ج و ١٥٠ م بما فيه رسم التسجيل المقرر وقتئذ وعجل لها جزءا من الثمن وتعهد بسداد الباقي على عشرة أقساط . وبعد أن سددوا آخر قسط منها فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قاموا بالتنبيه على المصلحة البائنة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ثم فى ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ بأن تعد عقد البيع للتسجيل ، غير أن المصلحة تراخت فى القيام بالتزامها إلى أن مضت مدة طويلة زادت خلالها الرسوم المقررة للتسجيل من ٣,٥ ٪ إلى ٥ ٪ ثم إلى ٧ ٪ بفرق قدره ٥٧٨ ج و ٤٨٠ م وقد طالبتهم المصلحة فى ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ بأن يدفعوا لها هذا المبلغ وقاموا فعلا بسداده وتم تسجيل العقد فى ١٨ مارس سنة ١٩٦١ . واذ تحلوا هذا المبلغ بسبب تقصير المصلحة فى القيام بالتزامها بإعداد العقد للتسجيل فقد رفعوا دعواهم للطالبة برده بالإضافة إلى مبلغ ٨٠ ج و ٧٥٠ م قيمة رسم حفظ حق امتياز البائع الذى أصبح لا مبرر له بعد أن أدوا للمصلحة البائنة كامل ثمن المنزل المبيع — وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بإلزام الوزارة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٥٧٨ ج و ٤٨٠ م ، استأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٣٤ سنة ٨٠ ق و بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنون في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن مورثهم هو الذى قصر في إلتزامه بأن تخلف عن أداء فرق رسوم التسجيل المستحقة عليه بعد أن دعت مصالحة الأملاك بخطابها المؤرخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ لدفع هذا الفرق والتوقيع على العقد وأن المصلحة المشار إليها لم تستطع بسبب هذا التقصير إعداد العقد للتوقيع ، في حين أن الثابت أن الطاعنين أنكروا أمام محكمة الموضوع استلام الخطاب السابق الإشارة إليه وتمسكوا أمامها بعدم علمهم به ، غير أن الحكم المطعون فيه عول على هذا الخطاب ولم يرد على دفاع الطاعنين بشأنه . هذا بالإضافة إلى أن الثابت من مذكرة المطعون ضدها المقدمة لمحكمة الموضوع أن مورث الطاعنين قد سدد لها رسم تجديد التأشير على مشروع العقد في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥١ ، وأن كشف التحديد الذى ورد لها بعدئذ قد تضمن زيادة في مساحة المنزل المبيع اقتضت مطالبة المشتري بثمنها والعمل على تصحيح الأوراق ، وأنه قد صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ بزيادة رسوم التسجيل من ٣,٥ إلى ٥ ٪ في غضون هذه المدة ، الأمر الذى يفيد إنقطاع الصلة بين تخلف المشتري عن التوجه لمصلحة الأملاك استجابة لخطاب ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ الذى ادعت — على غير الحقيقة — إرساله له وبين الضرر المطلوب التعويض عنه . واستطرد الطاعنون إلى القول بأن الحكم المطعون فيه لم يورد أسبابا لغنى مسئولية مصالحة الأملاك عن الزيادة في رسوم التسجيل مرة أخرى من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ وهى الزيادة التى فرضت في سنة ١٩٥٧ ولم يكن إلتزام المشتري بدفع رسوم التسجيل لغنى مصالحة الأملاك بوصفها بائعة عن القيام بالإلتزامها نحو إعداد عقد البيع للتوقيع وتحضير مستندات ملكيتها وتقديم البيانات المساحية الصحيحة التى تجعله صالحا للتسجيل .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه وإن كانت المادة ٤٢٨ من القانون المدنى تلزم البائع بأن يقوم بما هو ضرورى لتفصل الحق المبيع إلى المشتري ومن ذلك تقديم الشهادات اللازمة للتسجيل إليه كمستندات الملكية وبيان حدود العقار ، إلا أنه متى كان هذا الإلتزام يقابله إلتزام من جانب المشتري



ولم يتم بتنفيذه جاز للبائع وعلى ما تقضى به المادة ١٦١ من القانون المشار إليه —  
 أن يمنع من جانبه عن القيام بالإجراءات اللازمة للتسجيل . ولما كان الحكم  
 المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما قرره من أنه  
 " لا دليل في الدعوى على أن المورث أو الورثة من بعده قاموا بسداد المبلغ المطلوب  
 لتكملة الرسم المستحق للشهر العقاري وبذلك لم تتمكن المصلحة من إعداد العقد  
 للتوقيع إذ أن إعداد العقد لا يكون إلا بعد أداء هذا الرسم .. الأمر الذي  
 يستفاد منه أن عدم التوقيع على عقد البيع في الوقت المناسب وقبل زيادة الرسوم  
 لم يكن راجعا إلى خطأ المصلحة وإهمالها بل إلى تخلف المورث عن أداء باقي  
 الرسم المطلوب منه .. وأن المستأنف عليهم — الطاعنين — قد أهملوا في دفع  
 باقي الرسم المطلوب وانبنى على ذلك عدم إعداد العقد طيلة هذه المدة " ، وكان  
 مفاد هذا الذي أورده الحكم أن المصلحة البائعة لم تكن ملزمة طبقا لشروط عقد  
 البيع أن تقدم الأوراق اللازمة لتسجيله والتوقيع عليه من المشتري إلا بعد  
 أن تحصل منهم على الرسم المطلوب سداؤه إلى مصلحة الشهر العقاري وأن هؤلاء  
 هم الملزمون بالمبادرة إلى دفعه ، لما كان ذلك ، وإذ انتهى الحكم إلى أن تقصير  
 مورث الطاعنين وهم من بعده قد سوغ للمصلحة البائعة أن تعتصم قبلهم بالدفع  
 بعدم التنفيذ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وتضمن الرد على دفاع الطاعنين  
 سواء فيما يتعلق بزيادة الرسوم عام ١٩٥١ من ٣,٥ إلى ٥ ٪ أو بزيادتها  
 عام ١٩٥٧ إلى ٧ ٪ ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .  
 ولا عبرة بما قال به الطاعنون من أن محكمة الاستئناف لم تلتفت إلى أنهم أنكروا  
 على مصلحة الأملاك الأميرية ما ادعته من أنها أرسلت لهم خطابا في ٢٧ من أبريل  
 سنة ١٩٥٠ تدعوهم فيه للتوقيع على العقد ذلك أنه وإن أشار الحكم إلى الخطاب  
 المذكور إلا أن ما قرره بشأنه كان تزييدا لا حاجة به إليه بعد أن استقام  
 قضاؤه — وفق ما سلف بيانه — على ما أورده من أن المصلحة لم تكن ملزمة  
 بإخطار مورث الطاعنين وهم من بعده بسداد الرسوم وأن تأخرهم في سدادها  
 قد نجم عنه أن لحقتهم الزيادة المقررة في هذه الرسوم مرتين .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق  
 القانون ، ذلك أن المطعون ضدها إذ استأنفت الحكم الابتدائي قد اقتضت



على إيراد سببين للإستئناف أولهما أنه لا يصح أن تسأل عن زيادة رسوم التسجيل بإعتبار أن هذه الزيادة مقررة بتشريع لدواع من المصلحة العامة ، والثاني هو أن الطاعنين طلبوا بعد وفاة مورثهم إلغاء عقد البيع ووافقهم الوزارة على ذلك ثم عادوا فطلبوا تحرير عقد جديد بإعتبارهم المشتريين مباشرة للعين المبيعة ولم تضيف المطعون ضدها إلى هذين السببين سببا آخر أمام محكمة الإستئناف كما لم تتسك بما كان لها من دفاع مؤداه أن الطاعنين هم الذين قصرُوا في أداء الترامهم بدفع فرق الرسم ، وهو الدفاع الذي قضى الحكم الابتدائي برفضه ، بما يعد تسليما منها بصحته ، غير أن محكمة الإستئناف وقد عولت على هذا الدفاع فإنها تكون قد أقامت قضاءها على أساس غير مطروح عليها وهو ما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون ضدها دفعت الدهوى أمام محكمة أول درجة بأن التأخير في التسجيل إنما يرجع إلى تقصير الطاعنين في الوفاء بفرق رسوم التسجيل بعد زيادتها ، وكانت قد ضمننت صحيفة الإستئناف هذا الدفاع فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، ومهان زكريا .

( ٢٢٢ )

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) دعوى . " شروط قبول الدعوى " . " المصلحة فى الدعوى " .

استعناق الدين موضوع الدعوى قبل رفعها يتوافق به شرط المصلحة فيها ، ولا ينفى  
تقديم الدائن أمام محكمة أول درجة عقد صلح بقبضه بعض الدين وتأجيل ميعاد أداء  
الباقى إلى تاريخ لاحق مادام أن الدائن طلب الحكم بمقتضى هذا الصلح وصدر الحكم  
المطعون فيه بعد حلول الأجل المتفق عليه فيه .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع فى الحكم بصحة  
الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها " . " فى تحقيق الدعوى " .  
" فى نذب خير " . إثبات . " إجراءات الإثبات " . " تعيين خير " .  
" الإحالة إلى التحقيق " . " خبرة " . " تعيين الخبير " .

الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردعا من سلطة قاضى الموضوع  
بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون إلزام بالسير فى إجراءات  
التحقيق أو نذب خير .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافق شرط المصلحة فى الدعوى  
ورتب على ذلك قبولها باعتبار أن الدين موضوعها كان مستحق الأداء قبل رفعها ،  
وكان لا ينفى توافق شرط المصلحة اللازم لقبول الدعوى تقديم المطعون عليها  
الأولى ( الدائنة ) أمام محكمة أول درجة عقد صلح متضمن قبضها لجزء من الدين  
وتأجيل ميعاد أداء الباقى إلى تاريخ لاحق إذ أنها طلبت الحكم بها على مقتضى  
هذا الصلح وصدر الحكم المطعون فيه بعد حلول الأجل المتفق عليه فيه ،  
فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها وبالإلزام

الطاعن والمطعون عليه الثانى (المدينين) متضامنين بأن يؤدى للمطعون عليها الأولى المبلغ الباقى موضوع المحاسبة يكون قضاء لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — سلطة قاضى الموضوع فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها هى من إطلاقاته دون أن يكون ملزما بالسير فى إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ساق الأدلة والقرائن التى خلص منها إلى تزوير إيصال ، فلا عليه بعد ذلك إذ لم يندب خبيرا أو يحيل الدعوى إلى التحقيق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى — شركة القاهرة للأقطان — أقامت الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى أسبوط ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بصحيفة أعلنت إليهما فى ١٩٦٢/١/٤ طلبت فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ٧٤٠ ج و ٨٤٥ م وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/٢/٢ التزم الطاعن والمطعون عليه الثانى بأن يوردا لها ٢٥٠ قنطارا من القطن الزهر فى ميعاد غايته ١٩٦١/٩/٣٠ إلا أنهما لم يوردا غير ٣٩ قنطارا و ٧١ رطلا منها ٥٢٧ ج و ٥٢٠ م ، وإذ كانا قد قبضا من الشركة لحساب هذا العقد مبلغ ١٢١٥ ج و ٨٠٠ م كما التزما بدفع مبلغ ٢٥ قرشا تعويضا عن كل قنطار لا يقومان بتوريده ، فإنه بنحصر نحن الأقطان التى تم توريدها من جملة المبلغ الذى قبضاه والتعويض يكون الباقى ٧٤٠ ج و ٨٤٥ م وهو المبلغ المطالب به . وأثناء نظر الدعوى قدمت الشركة المطعون عليها الأولى عقد صلح مؤرخ ١٩٦٢/٢/١٣ تضمن أن طرفى النزاع قد تحاسبا عن المبلغ المطالب به ،



وأن الشركة المطعون عليها الأولى قد تسلمت منه مبلغ ١٥٨ ج و ٨٥٠ م وتمهد الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفعها لها مبلغ ٥٤٠ ج في أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ وتنازلت عن مبلغ ٤١ ج و ٩٩٥ م على أن يكون من حقها الرجوع عن هذا التنازل إذا لم يقيم الطاعن والمطعون عليه الثاني بسداد مبلغ ٥٤٠ ج في ميعاد استحقاقه ، وأن هذين الأخيرين تعهدا بالحضور بجلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ للتصديق على محضر الصلح وفي حالة عدم حضورهما يقضى عليهما بما حواه ، وطلبت الشركة المطعون عليها الأولى من المحكمة التصديق على محضر الصلح . وفي ١٩٦٢/٤/٢٤ قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ ١٥٨ ج و ٨٥٠ م وبعدم قبولها بالنسبة لما زاد عن هذا المبلغ لرفعها قبل الأوان ، وضمت أسباب حكمها برفض طلب التصديق على محضر الصلح . استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافها برقم ٢٣٥ سنة ٣٧ ق . ادعى الطاعن أثناء سير الاستئناف أنه قام بالوفاء بالمبلغ المطالب به وقدم مخالصة مؤرخة ١٩٦٢/٨/٨ ، وطعنت الشركة المطعون عليها الأولى في هذه المخالصة بالتزوير . وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وبقبولها وبرد وبطلان المخالصة المؤرخة ١٩٦٢/٨/٨ وبالزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامتين بأن يدفعها للشركة المطعون عليها الأولى مبلغ ٥٨١ ج و ٤٩٥ م . وفي ١٩٦٤/٢/٢٦ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة حاصل - أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه والمطعون عليها الأولى قد اتفقا بموجب عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٢/٢/١٣ على تأجيل أداء الدين إلى أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ وقد قضت محكمة أول درجة في ١٩٦٢/٤/٢٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان استنادا إلى أن الأجل المحدد به قد الصلح لم يكن قد حل بعد ، إلا أن محكمة الاستئناف ألغت هذا القضاء وحكمت بقبول الدعوى على أساس أن الدين كان مستحقا أصلا قبل انعقاد الصلح في تاريخ سابق على رفع

الدعوى ، وهذا خطأ من الحكم إذ أن الدين قد أرجىء ميعاد الوفاء به باتفاق الطرفين فلا تجوز المطالبة به إلا عند حلول هذا الأجل .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى أصلاً بطلب الحكم لها بمبلغ ٧٤٠ ج و ٨٤٥ م إستناداً إلى عقد توريد أقطان أبرم في ١٩٦١/٢/٢ بينها وبين الطاعن والمطعون عليه الثاني باعتبار أن تصفية الحساب الناشء عن هذا العقد أسفرت عن مديونية هذين الأخيرين للمطعون عليها الأولى بالمبلغ المطالب به وأن هذا المبلغ كان مستحقاً لها قبل رفع الدعوى وأن الشركة المطعون عليها الأولى قدمت أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٢/٢/١٣ والمتضمن المحاسبة على المبلغ المرفوع به الدعوى وقبض الشركة جزءاً منه وتعهد المدينين بسداد الباقي في أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ وطلبت الحكم بما تضمنه عقد الصلح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما تقدم توافر شرط المصلحة في الدعوى ورتب على ذلك قبولها باعتبار أن الدين موضوعها كان مستحق الأداء قبل رفعها ، وإذ لا ينفي توافر شرط المصلحة اللازم لقبول الدعوى أن قدمت المطعون عليها الأولى أمام محكمة أول درجة عقد صلح متضمن قبضها لجزء من الدين وتأجيل ميعاد أداء الباقي إلى تاريخ لاحق ، ذلك أنه وقد طلبت المطعون عليها الأولى الحكم لها على مقتضى هذا الصلح وصدر الحكم المطعون فيه بعد حلول الأجل المتفق عليه فيه فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبالزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامنين بأن يؤديا للشركة المطعون عليها الأولى المبلغ الباقي موضوع المحاسبة يكون قضاء لا مخالفة فيه للقانون ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، ذلك أنه قضى برد وبطلان الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٨/٨ دون أن يندب خبيراً لإجراء المضاهاة أو يحيل الدعوى إلى التحقيق إستناداً إلى أن التزوير ظاهر للعيان ، في حين أن ندب خبير كان أمراً لازماً لبيان حقيقة الأرقام التي ذكر الحكم أنها مزورة وليان عمر المداد الذي حرر به الإيصال المطعون عليه

التزوير ، كما أنه كان على المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لاستبانة حقيقة تاريخ الإيصال المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ساق القرائن التي خلص منها إلى تزوير الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٨/٨ بقوله "إنه بغض النظر عما أثارته الشركة من أسباب مؤيدة لظننها وعن أن الإيصال المطعون عليه صادر من بنك بيل في حين أن دعوى المطالبة مرفوعة من شركة القاهرة للأقطان — وعن أن المخالصة قد تضمنت ما يفيد استلام صاحب الدعوى من المستأنف عليه الثاني — الطاعن — قيمة الحكم الصادر من محكمة أسيوط — وهي لهذا لا يصح أن تنصرف إلى الحكم المستأنف لسبب أن هذا الحكم لم يقض بمبلغ ما — بغض النظر عن هذا كله — مع أن بعضه خلق أن يثير الشك في صحة السند المطعون عليه — فهذا السند مزور التاريخ والتزوير فيه ظاهر للعيان لا يحتاج الكشف عنه إلى خير — ذلك بأن الرقم "١" في خانة الشهور وهو الرقم الذي استبدل به رقم "٨" ما زال باديا منبأ بوضوح بالتعديل الذي طرأ عليه وكذلك الشأن بالنسبة للرقم ٥ في خانة السنة وهو الذي استبدل به الرقم ٦ لحمل السنة ١٩٦٢ وهذا التغيير يبدو بوضوح للناظر إلى الورقة في موضع التاريخ من خلف ... " لما كان ذلك ، وكانت سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردّها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها هي من إطلاقاته دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف البيان قد ساق الأدلة والقرائن التي خلص منها إلى تزوير الإيصال ، فلا عليه بعد ذلك إذ لم يندب خبيرا أو يحيل الدعوى إلى التحقيق ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ٢٢٣ )

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) نزع الملكية للنفعة العامة . ” المعارضة في تقدير التعويض ” .

وجوب إحالة المعارضات المقدمة عن التعويض المقدر من المصلحة القائمة  
بالإجراءات للمقاررات المتروحة ملكيتها إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بها العقارات ،  
لإحالتها إلى لجنة الفصل في المعارضات التي يرأسها قاض . جواز الطعن في قرار  
تلك اللجنة أمام المحكمة الابتدائية التي يكون حكمها فيه نهائيا المواد ١٢ و ١٣ و ١٤  
قانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . ” المعارضة في تقدير التعويض ” .  
قانون . ” مريان القانون من حيث الزمان ” .

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، أن الطعون  
التي أقيمت عن تعويضات نزع الملكية المرفوع بشأنها دعوى أمام المحاكم أو المحالة  
على خبراء عند صدور هذا القانون لا تسرى عليها أحكامه . بقاؤها خاضعة  
لأحكام القانون ٥ سنة ١٩٠٧ التي أقيمت وفق ما كان متبعاً فيه .

(ج) نزع الملكية للنفعة العامة . ” المعارضة في تقدير التعويض ” .  
إستئناف . ” الأحكام الجائز إستئنافها ” . ” نصاب الإستئناف ” .  
قانون . ” مريان القانون من حيث الزمان ” .

قابلية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق  
أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ للإستئناف متى جاوز نصاب الدعوى الذى صدر  
فيها هذا الحكم النصاب الإتهائى للحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات ،  
لعدم مريان نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . طه ؟

١ — إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الصادر بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والذي ألغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من ١٩٥٤/١٢/٤ قد أورد في الباب الثالث منه القواعد التي تنظم طريقة الفصل في المعارضات المقدمة عن التعويض الذي تقدره المصلحة القائمة بالإجراءات للعقارات المتروكة ملكيتها ، فأوجب على المصلحة في المادة ١٢ أن تحيل هذه المعارضات في أجل حدده إلى رئيس المحكمة الابتدائية السكّان في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في المعارضات ، وبين في المادة ١٣ الكيفية التي تشكل بها اللجنة وراعى إدخال العنصر القضائي في تشكيلها بجعل رئاستها لقاض ، ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وأصحاب الشأن في الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم وعلى أن تنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائياً — وقد قصد المشرع بإستحداث هذه القواعد على ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وكافة حقوق ذوى الشأن وتعويضهم عنها تعويضاً عادلاً يقتضونه في فترة وجيزة (١) .

٢ — اشتمل القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في الباب السابع منه على أحكام عامة ووقفية ، فنص بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ على أنه إذا لم يقبل ذوى الشأن في العقارات التي تكون قد أدخلت في مشروعات تم تنفيذها ، التعويضات المقدرة لها فإنه يكون لهم الحق في المعارضة خلال الميعاد المحدد لها ، ويكون تقديم المعارضة والفصل فيها طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون ، ثم أورد بالفقرة الثانية من المادة المشار إليها إستثناء جاء به أنه ” لا تسرى الأحكام المذكورة — أى الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه — على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء “ .

(١) راجع تقض جلسة ١٩٦٣/١١/٧ الطعن ١٨٩ لسنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ١٠٢٠ ، وتقض جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ الطعن ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٦٩٧ .

وإذ تقرر هذه الفقرة الأخيرة حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التي كانت عند العمل بالقانون الجديد محالة على الخبراء المعنيين أو مطروحة على المحكمة الابتدائية وفقا لما كان متبعاً في القانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، فإن مؤدى ذلك أن الطعون التي اقيمت عن هذه التعويضات لا تسرى عليها الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ (١) .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن التعويض محل النزاع كان محالا على الخبير الذي ندبه رئيس المحكمة الابتدائية وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وأنه طرح على المحكمة الابتدائية طعنا على تقرير الخبير ولم يكن قد صدر فيه قبل طرحه قرار من لجنة الفصل في المعارضات ، فإنه لا يسرى على الحكم الصادر فيه من المحكمة الابتدائية نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وإنما تسرى عليه أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ التي من مقتضاها أن يخضع هذا الحكم من حيث جواز إستئنافه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات . وإذا تجاوز نصاب الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور النصاب الإتهائي للمحكمة الابتدائية طبقا لنص المادة ٥١ مرافعات فإن الحكم يكون قابلا للإستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (٢) .

(١) راجع تقض جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ الطعن ٢١٤ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفني ص ٧٧٩ ، وتقض جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ الطعن ٣١٩ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٧٥١ .

(٢) راجع تقض جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ الطعن ٢١٤ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ٧٧٩ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٠/١/١٩٤٩ صدر مرسوم بترع ملكية العقار رقم ٣٦٥ الكائن بشارع شبرا قسم الساحل محافظة القاهرة والموضع الحدود والمعاليم بصحيفة الدعوى والمملوك لمورث المطعون عليهم لتدخل هذا العقار فى تنفيذ مشروع المدخل البحرى لمدينة القاهرة ، وقدر مجلس التعمين التعويض عنه بمبلغ ٣٢١ ج، ولم يرفض الملاك هذا التقدير أحيلت الأوراق إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الذى ندب خيرا لتقدير ثمن العقار ، وباشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى تقديره بمبلغ ٤٣٧ ج و ٤٠٠ م وإذ لم ترتض الطاعنة هذا التقدير فقد طعنت فيه بالمعارضة رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٥٩ كلى مصر طالبة الغاء . والمحكمة قضت فى ٢٤/١٢/١٩٦١ بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد تقدير الخبير المعارض فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩٠ سنة ٧٩ ق القاهرة ، والمحكمة قضت فى ٣١/١٢/١٩٦٣ بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه قضى بعدم جواز الاستئناف إستناداً إلى أن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة يقضى فى المادة ١٤ منه بأن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى خصوص التعويض عن نزع الملكية يعتبر حكماً نهائياً مما يجعل إستئنافه غير جائز ، هذا فى حين أن مجال تطبيق نص هذه المادة إنما يكون بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى الطعون التى ترفع عن قرارات لجان المعارضات المشكلة

طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، أما إذا كانت تعويضات نزع الملكية قد رفعت بشأنها دعاوى أو أحييت على الخبراء قبل العمل بهذا القانون فإنها تظل طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ منه خاضعة للقانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ولا تكون للأحكام الصادرة فيها من المحكمة الابتدائية صفة نهائية غير أن الحكم المطعون فيه أخضع لنص المادة ١٤ المشار إليها المنازعة في تقدير التعويض محل الطعن رغم أنها لم تطرح على لجنة المعارضات وإنما طرحت على المحكمة الابتدائية باعتبارها منازعة في تقرير خبير الرئاسة طبقا للقانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الصادر بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والذي ألغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٢/٤/١٩٥٤ قد أورد في الباب الثالث منه القواعد التي تنظم طريقة الفصل في المعارضات المقدمة عن التعويض الذي تقدره المصلحة القائمة بالإجراءات للعقارات المتزوع ملكيتها ، فأوجب على المصلحة في المادة ١٢ أن تحيل هذه المعارضات في أجل حدده إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يتدبه لرئاسة لجنة الفصل في المعارضات ، وبين في المادة ١٣ الكيفية التي تشكل بها اللجنة وراعى إدخال العنصر القضائي في تشكيلها بجعل رئاستها لقاض ، ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وأصحاب الشأن في الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم وعلى أن تنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا — وقد قصد المشرع باستحداث هذه القواعد على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وكافة حقوق ذوى الشأن وتعويضهم عنها تعويضا عادلا يقتضونه في فترة وجيزة . ولما كان هذا القانون قد اشتمل في الباب السابع منه على أحكام عامة ووقفية ، فنص بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ على أنه إذا لم يقبل ذوو الشأن في العقارات التي تكون قد أدخلت في مشروعات تم تنفيذها التعويضات المقدرة لها فإنه يكون لهم الحق في المعارضة خلال الميعاد المحدد لها ، ويكون تقديم المعارضة والفصل فيها



طبقا للأحكام الواردة في هذا القانون ، ثم أورد بالفقرة الثانية من المادة المشار إليها استثناء جاء به أنه " لا تسرى الأحكام المذكورة — أى الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه — على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء " ، وإذ تقرر هذه الفقرة الأخيرة حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التي كانت عند العمل بالقانون الجديد محالة على الخبراء المعينين أو مطروحة على المحكمة الابتدائية وفقا لما كان متبعاً في القانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، فإن مؤدى ذلك أن الطعون التي أقيمت عن هذه التعويضات لا تسرى عليها الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمحكمة في ذلك أن هذه الطعون لم تطرح على لجنة المعارضات التي استحدثها القانون الجديد وأدخل فيها العنصر القضائي ليوفر الضمانات التي تكفل صيانة حقوق ذوى الشأن ووجد فيها ما يغني عن درجة من درجتي التقاضى وأن المشرع رأى ألا يحرم هؤلاء الذين لم تتوفر لهم مثل هذه الضمانات في ظل القانون القديم من حقهم في إستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع منهم ما دام أن هذا الإستئناف كان جائزا طبقا لأحكام القانون القديم . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن التعويض محل النزاع الحالي كان محالا على الخبير الذي ندبه رئيس المحكمة الابتدائية وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وأنه طرح على المحكمة الابتدائية طعنا على تقرير الخبير ولم يكن قد صدر فيه قبل طرحه قرار من لجنة الفصل في المعارضات ، فإنه ترتيبا على ما تقدم لا يسرى على الحكم الصادر فيه من المحكمة الابتدائية نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وإنما تسرى عليه أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ التي من مقتضاها أن يخضع هذا الحكم من حيث جواز إستئنافه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات . وإذ يجاوز نصاب الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية طبقا لنص المادة ٥١ مرافعات ، فإن هذا الحكم يكون قابلا للإستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٦ من يولييه سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز نصار ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٢٤ )

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " :

( أ ) قانون . " القانون الواجب التطبيق " . وصية . أحوال شخصية .

وصية . خضوعها لأحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته . المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٥٥ من القانون المدنى الملغى . قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص المحاكم بمسائل الاحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين . تطبيقها في شأن الوصية أحكام القانون الذى تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الإسلامية .

( ب ) قانون . " القانون الأجنبي " . " إثباته " . إثبات .

الإستناد إلى قانون أجنبي . مجرد واقعة . وجوب إقامة الخصوم الدليل عليه .

( ج ) قانون . " القانون الواجب التطبيق " . نظام عام . أحوال شخصية . وصية .

استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . ماطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطنى في تحديد المقدار الذى تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين . عدم جواز استبعاد أحكام القانون الأجنبي .

( د ) قانون . " القانون الواجب التطبيق " . أحوال شخصية . إرث .

قاعدة خضوع المقار لقانون الموقع . نطاقها . الأحكام المتعلقة بحيازة العقار وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق الميئنة وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها واقتضاؤها . لا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة .

١ — طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى والمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ تسرى على الوصية أحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته ، وبصدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء — وهو يسرى بأثر فوري من تاريخ العمل به في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وطبقاً للمادة ١٢ منه أصبحت المحاكم هي المختصة بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين وهي تطبق في شأن الوصية أحكام القانون الذي تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الإسلامية .

٢ — الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه<sup>(١)</sup> .

٣ — وفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة<sup>(٢)</sup> ، ولا يدخل في هذا النطاق إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين .

٤ — قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع وفقاً للمادة ١٨ من القانون المدني إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بحيازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وإنقضائها وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام الأموال في الدولة ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة .

(١) قض ٧ / ٧ / ١٩٥٥ . الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢١ ق . س ٦ ص ١٣٤٧ .

(٢) قض ٥ / ٤ / ١٩٦٧ . الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق . س ١٨ ص ٧٩٨ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / جان بوليت أرملة المرحوم ألفريد ناصر ومعها الانستين أندريه وزينه جبرائيل جوزيف أقمن الدعوى رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥٤ الإسكندرية الابتدائية — أحوال شخصية أجنب — ضد السيدة / أليس مسكر وآخرين يطلبن الحكم بصحة ونفاذ وصية المرحوم ألفريد ناصر المؤرخة ٥ مارس سنة ١٩٤٩ مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقلن شرحا لها إن المرحوم ألفريد ناصر — وهو لبناني الجنسية — توفي في بيروت بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٤٩ وترك وصية مؤرخة ٥ مارس سنة ١٩٤٩ أوصى فيها بكل تركته لزوجته السيدة / جان بوليت ناصر وإذا لم يكن له ورثة سوى زوجته الموصى لها وشقيقه البير ناصر ووفقا لأحكام القانون اللبناني قام مكتب تنفيذ الوصايا بلبنان بإخطار شقيق الموصى بما تضمنته الوصية ورد على هذا الإخطار بقبول الوصية المذكورة فيما يختص بالأموال الموجودة في لبنان ونازع في صحتها بالنسبة للأموال الموجودة في مصر استنادا لأحكام القانون المصري الواجبة التطبيق وهي لا تجيز الوصية بأكثر من الثلث وفي ١٩/١٠/١٩٤٩ أوصى بثروته إلى المدعى عليهن الخمس الأول ، ومنها حصه في العمارة الكائنة بشارع سعد زغلول بالاسكندرية ملك أخيه ألفريد ، وإذا نازعن السيدة / جان بوليت في ملكية هذه العمارة فقد انتهت المدعيات إلى طلب الحكم لهن بطلبتهن وأثناء نظرها تنازلت المدعيتان الثانية والثالثة عنها كما تنازلت المدعية الأولى عن مخاصمة المدعى عليهما السادس والسابع . وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة علنا وحضوريا وفي مادة أحوال شخصية وبعد سماع رأى النيابة ( أولا ) بإثبات تنازل المدعيتين أندريه ناصر وزينه جمال من الدعوى ( ثانيا ) بإثبات تنازل المدعية عن مخاصمة المدعى عليهما السادس



والسابع (ثالثاً) بصحة وصية المرحوم الفريد ناصر المؤرخة ٥ مارس سنة ١٩٤٩ والتي أوصى بمقتضاها لزوجته السيدة جان يوليت ناصر ابنة روبرت بجميع ثروته مع جميع ما يترتب على صحة ونفاذ هذه الوصية من آثار قانونية وألزمت المدعى عليهن الخمس الأول بمصروفات الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت السيدة أليس عسكر ومن معها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية تطلبين تعديله وقصر الوصية على ثلث التركة وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ أحوال شخصية أجنب سنة ١٤ قضائية . وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولا المطعون عليهم وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه طبق على الأعيان الكائنة في مصر أحكام الوصية في القانون اللبناني عملاً بقواعد الإسناد في القانون المدني الجديد والمادة ١٣ من قانون نظام القضاء ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الموصى توفي بتاريخ ١٦ يوليـة سنة ١٩٤٩ ومن قبل العمل بالقانون المدني الجديد وقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فتسرى على الوصية أحكام القانون الذي كان معمولاً به وقت وفاة الموصى ومقتضاها أن الأجانب الغير متمتعين بالإمتيازات ومنهم اللبنانيون كانوا يخضعون في وصاياهم لإختصاص المحاكم الشرعية ولأحكام الشريعة الإسلامية وهي لا تجيز الوصية بأكثر من ثلث التركة .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى والمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ تسرى على الوصية أحكام قانون بلد الموصى وقت وفاته وهو القانون اللبناني ، وبصدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء - وهو يسرى بأثر فوري من تاريخ العمل به في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - ومن قبل رفع الدعوى في ١٩/١٠/١٩٥٤ وطبقاً للمادة ١٢ منه أصبحت المحاكم هي المختصة بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة

لغير المصريين وهي تطبق في شأن الوصية أحكام القانون الذي تشير به قواعد الإسناد لا الشريعة الإسلامية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن القانون اللبناني هو الواجب التطبيق على الوصية موضوع النزاع فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن القانون اللبناني الأخير الخاص بالوصية لا يجيز الإيصاء للزوجة بكل التركة إلا إذا توفي الموصي دون أن يترك أبا أو أما أو إخوة أو أخوات ، وقد مات المرحوم ألفريد نصر عن زوجته وشقيقته ألبير ، وطبقا لهذا القانون لا تكون الوصية نافذة في حق شقيق المورث ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بصحتها ونفاذها في حق مورث الطاعنين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن الإسناد إلى قانون أجني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يبينوا القانون اللبناني الذي يتمسكون به اكتفاء بقولهم إنه — القانون اللبناني الأخير الخاص بالوصية — ولم يقدموا دليلا عليه فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن السيدة / جان يوليت أرملة المرحوم ألفريد ناصر تنازلات عن الحصة المتنازع عليها إلى المرحوم ألبير ناصر مورث الطاعنين بموجب خطاب أرسلته للاستاذ جورج صوصة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٩ وتأيد ذلك بخطاب آخر أرسلته إلى السيدة / أليس عسكر "الطاعنة الأولى" في نفس اليوم وكان الدافع لها على هذا التنازل هو الرغبة في الصلح مع شقيق زوجها محافظة على صلة القرابة واكتفاء منها بما آل إليها من التركة من طريق الميراث والحصة الأخرى الداخلة في النصاب الذي تجوز الوصية فيه ، وهذا الصلح ملزم للطرفين ولا يجوز الرجوع فيه أو الطعن عليه بالغلط في القانون ويترتب عليه انقضاء الحقوق والإدعاءات التي تم التنازل عنها ، وإذا لم يعول الحكم على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص وقضى بصحة ونفاذ الوصية في كل التركة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن السيدة جان بوليت "أرسلت خطابا بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ إلى أليس عسكر المدعى عليها الأولى وآخر في نفس التاريخ إلى الأستاذ جورج صوصه وتقول في الأخير إنه بما أن القانون اللبناني لا ينطبق في القطر المصري فإنه لا إعتراض لها في أن يأخذ البير حصة العقار الكائن بالإسكندرية ويستلمها وطلبت مرة إلتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك" وأن هذين المستندين "لا يخرجان عن كونهما خطابين صادرين من المدعية — الموصى لها — إلى آخرين خلاف مورث المدعى عليهن الذي أخذ ينازعها في صحة الوصية منذ بادئ الأمر فإذا سلمنا جدلا أن هذين الخطابين يعتبران إيجابا منها فإنه إيجاب مطلق لم يحدد فيه الموجب أية مدة للقبول وهذا الإيجاب لم يقترن بقبول من ناحيته أو ناحية ورثته من بعده حتى يقال إن عقد صلح تم بين الطرفين" بل إن الذي يستفاد من أوراق الدعوى أن "الموصى لها رجعت عن هذا الإيجاب فبادرت برفع الدعوى رقم ٨٦٠ سنة ١٩٥١ وهي تثبت ملكية وريث عن بعض الأعيان الموصى بها والكائنة بالإسكندرية ولما أوقفت اتفاقا أقامت الدعوى الحالية بطلب الحكم بصحة الوصية الأمر الذي يقطع ويدل دلالة قاطعة أنها رجعت فيما أفصحت به وقبل أن تقترن إرادتها بإرادة الطرف الآخر البير نصر أو أحد من ورثته فلا محل بعد ذلك للتذرع بهذين المستندين والقول بأن صلحا تم بين الطرفين ، وأكثر من هذا فإن البير نصر لا يعلم شيئا عن هذا الإيجاب حتى يمكن التكهن بأثر هذا الإيجاب وهل صادف قبولا منه أم لا بل بادر وأرسل اعتراضا إلى إدارة تنفيذ بيروت بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ يتضمن اعتراضه على وصية شقيقه فيما يخص بأعيان الأركة الموجودة بالقطر المصري وشفع هذا الاعتراض برفع دعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية طالبا الحكم بثبوت وفاة أخيه وإلحاص ارثه فيه وفي زوجة المتوفى واستصدر حكما بذلك في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ثم حصل على شهادة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٥٠ بصيرورة هذا الحكم نهائيا" وأن "كل هذا يدل في وضوح لا يدع مجالا للشك أو التردد على منازعته نزاعا جديا في الوصية وأنه ما كان يعلم بهذين الخطابين اللذين أرسلتهما الموصى لها إلى آخرين وتظهر فيهما استعدادها بعدم منازعته في الحصة أو العقار الكائن بالإسكندرية" وهو استخلاص موضوعي سائغ يدل على انتفاء حصول الصلح بين الطرفين .



وحيث إن حاصل السبب الرابع أن أحكام الشريعة الإسلامية فيما يختص بالقدر الذى تجوز الوصية فيه تعتبر من النظام العام مما يوجب على المحاكم الامتناع عن تطبيق القانون الأجنبي الذى تعينه قواعد الإسناد متى تعارض مع هذه الأحكام ، ولا وجه للقول بأن للأجانب التمسك بتطبيق شريعتهم فى مواد الموارث والوصايا إذ أن لبنان تطبق الشريعة الإسلامية فى مسائل الموارث وبالتالى يتعين تطبيق نفس الشريعة على الوصية خصوصا وأن تطبيق التشريع اللبناني الخاص بالايصاء مما يضر بمصالح اللبنانيين المقيمين فى مصر وبالإضافة إلى ذلك فإن المحاكم اللبنانية تطبق قانون موقع العقار وهو ما يوجب تطبيق القانون المصرى على العقارات الكائنة فى مصر .

وحيث إن هذا السبب مردود ( أولا ) بأنه وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ولا يدخل فى هذا النطاق إختلاف أحكام القانون الأجنبي من أحكام القانون الوطنى فى تحديد المقدار الذى تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين — كما هو الحال فى الدعوى — ومردود ( ثانيا ) بأن قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع وفقا للمادة ١٨ من القانون المدنى إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بمجازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام الأموال فى الدولة ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة فى التركة .

## جلسة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وحضوية السادة المستشارين :  
محمد حافظ هريدى ، وعباس حلى عبد الحواد ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشى .

( ٢٢٥ )

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) بيع . ” ضمان الاستحقاق “ . عقد . ” فسخ العقد “ . ” آثار الفسخ “ .

رجوع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق — فى حالة استحقاق المبيع —  
لا يمنع من مطالبته بفسخ العقد على أساس اخلال البائع بالتزامه . ترتب آثار الفسخ  
فى حالة القضاء به فى هذه الحالة .

( ب ) بيع . ” بيع ملك الغير “ . عقد . ” ابطال العقد “ . تعويض .  
علم المشتري بأن البائع له لا يملك المبيع . لشترى طلب ابطال البيع ورد الثمن دون  
المطالبة بالتعويض .

( ج ) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” أسباب قانونية يخالطها واقع “ .  
بيع .

تمسك الطاعن بأن المطعون ضده اشترى حقا متنازعا عليه . دفاع بخالطه واقع  
لا تجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إن المشرع وإن كان قد أجاز للمشتري — طبقا للمادة ٤٤٣ من القانون  
المدنى — الرجوع على البائع له — فى حالة استحقاق المبيع — بضمان الاستحقاق  
إلا أنه لم يمنعه من المطالبة بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه  
وهو ما أشارت إليه المادة السابق ذكرها بقولها ” كل هذا ما لم يكن رجوع  
المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو ابطاله “ — ومن مقتضى ذلك أنه  
فى حالة القضاء بالفسخ ترتب الآثار التى نصت عليها المادة ١٦٠ من القانون

المدنى وهى أن يعود المتعاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه .

٢ — إذا كان المشتري على علم وقت البيع بأن البائع لا يملك المبيع كان له أن يطالب بإبطال البيع ويسترد الثمن تبعا لذلك ولكن لا يكون له الحق فى أى تعويض .

٣ — تمسك الطاعن بأن المطعون ضده قد اشترى حقا متنازما عليه هو دفاع يخالطه واقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الثانى علم برغبة المطعون ضده الأول فى بيع سيارته رقم ٢٥٤٨٢ ملاكى القاهرة ماركة شيفروليه موديل سنة ١٩٥٦ فتقدم إليه يوم ١٧ من أبريل سنة ١٩٦١ وأبدى استعداده لشراء هذه السيارة وأخذ يساومه على ثمنها إلى أن قبل بيعها له بمبلغ ١٥٠٠ جنيه حرره شيكا لصالحه على بنك القاهرة فرع الجيزة جعل تاريخه ١٨ من أبريل سنة ١٩٦١ أى فى اليوم التالى لتاريخ تحرير عقد بيع السيارة الذى تم توثيقه بأمورية الشهر العقارى بالسيدة فى يوم ١٧ من أبريل سنة ١٩٦١ برقم ١١٧٩ — كما تم نقل وخصه تسير السيارة إلى اسم المشتري فى ذات اليوم — وما أن تسلم هذا المشتري السيارة وانصرف بها — حتى نما إلى علم البائع من أحد سماءرة السيارات بأنه وقع فى حياثل نصاب درج على سلك مثل هذا الطريق للاستيلاء على سيارات الغير فبادر بإبلاغ قسم شرطة مصر القديمة ضد المشتري المذكور متهما إياه بالاستيلاء طرق احتيالية تمكن بها من الاستيلاء على سيارته وإذ تبين للمطعون ضده الأول فى اليوم التالى أن الشيك الذى حرره له المطعون ضده الثانى لا يقابله



وصيد الأخير لدى البنك المسحوب عليه فقد كلف السيدين / إمام حامد الصايغ وسيد أحمد صلاح وهما من تجار السيارات بالبحث عن السيارة وملاحقة مشتريها لعدم تمكنه من التصرف فيها فسافرا على الفور إلى مدينة المنصورة حيث يقيم الطاعن لما ساورهما من شك في أمر اشتراكه مع المطعون ضده الثاني فيما اقترعه من احتيال وذلك بسبب رؤيتهما لما جالسين على إحدى المقاهى بالقاهرة يوم عقد الصفقة وقد تحقق ظنهما إذ ما كادا يصلان إلى محل الطاعن حتى شاهدهما جالسا مع المطعون ضده الثاني بداخل المحل فاختلبا به وأخبراه بما وقع من المطعون ضده الثاني وحذراه من شراء السيارة منه فتظاهرا بالإستجابة إلى نصيحتهما إلا أنهما علما أنه قد عقد العزم على معاونة المطعون ضده الثاني في التخلص من السيارة بشراؤها منه بعقد موثق حتى يخرجها من حيازته فلا يستطيع مالكيها الأصلي تتبعها في يده — ورغبة من الشاهدين في الحلولة دون إتمام هذه الصفقة أخذوا يراقبان مبنى مكتب التوثيق بالمنصورة حتى يمنعا توثيق العقد فيه إلا أن الطاعن قد غافلهمما وتوجه برفقة المطعون ضده الثاني إلى مكتب الشهر العقارى ببندر طلخا حيث قاما بالتوثيق على عقد البيع الذى أبرماه والذي ذكرنا فيه أن الطاعن اشترى السيارة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ جنيه كما تم أيضا نقل رخصة السيارة إلى اسمه — ولما عاد الشاهدان إلى القاهرة وأبلغا المطعون ضده الأول بما حدث أقام على الطاعن والمطعون ضده الثاني الدعوى رقم ٤٣٦٠ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة وردد في صحيفتها الوقائع السابق ذكرها وطلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإقامته حارسا قضائيا على السيارة المتنازع عليها لإستلامها وإستغلالها غير أن المحكمة قضت في ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١ برفض هذه الدعوى فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٩٤ سنة ١٩٦١ مدنى مستعجل القاهرة وحدد لنظره جلسة ١٨/٧/١٩٦١ ثم أجل للجلسة ١٥/٩/١٩٦١ وفيها حضر المطعون ضده الثاني شخصيا واعترف بأن الطاعن كان يصاحبه يوم أن اشترى السيارة وأنه كان يعلم بعدم وجود وصيد له بالبنك يسمح بصرف قيمة الشيك الذى حرره لمالك السيارة مقابل ثمنها وأن الطاعن هو الذى حرره على فعلته — وقد قضى في هذا الإستئناف بجلسته ٢٧/٩/١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وبفرض الحراسة القضائية على السيارة وإقامة المطعون ضده الأول حارسا عليها — وعندما أراد هذا تنفيذ حكم الحراسة تبين له أن الطاعن كان قد باع

السيارة محل النزاع — أثناء فترة حجز الإستئناف للحكم — إلى المطعون ضده الثالث بتمتضي عقد تم توثيقه في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وأن هذا المشتري قد تسلمها وقام بتأجيرها إلى إدارة حرس الوزارات بوزارة الداخلية بعقد إيجار تاريخه ١٩٦١/٩/٢٦ إلا أنه تمكن من تنفيذ الحكم واستلام السيارة ثم سارع فرغ على الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث الدعوى رقم ٤٨٥٦ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة وطلب فيها الحكم بفسخ عقد السيارة المؤرخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٦١ المبرم بينه وبين المطعون ضده الثاني مع إلغاء العقود المترتبة عليه وذلك في مواجهة الطاعن والمطعون ضده الثالث — وعلى أثر ذلك أقام المطعون ضده الثالث بدوره على الطاعن الدعوى رقم ٩٩٦ سنة ١٩٦١ كلى المنصورة طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المحرر في ١٩٦١/٩/٢٣ والمتضمن بيع الطاعن له السيارة الموضحة بهذا العقد وبصحيفة الدعوى واعتبار هذا العقد كأن لم يكن والزام الطاعن برد مبلغ الثمن المدفوع وقدره ١٤٢٥ ج.و.أ. أن يدفع له تعويضا قدره خمسمائة جنيه — وبجلسة ١٩٦٢/١/٤ قررت المحكمة إحالة الدعوى — باتفاق الطرفين — إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١٤٧٥ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة — وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين إلى بعضهما قضت فيهما بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ . (أرلا) في الدعوى رقم ٤٨٥٦ سنة ١٩٦١ بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٤/١٧ والمحرف فيما بين المطعون ضده الأول والمطعون ضده الثاني والمتضمن بيع الأول السيارة الموضحة بعريضة الدعوى واعتباره كأن لم يكن . (ثانيا) في الدعوى رقم ١٤٧٥ سنة ١٩٦٢ بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦١ والمحرف فيما بين المطعون ضده الثالث والطاعن والمتضمن بيع الأخير للأول السيارة الموضحة بعريضة الدعوى والزم الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الثالث مبلغ ١٤٢٥ ج. — استأنف الداعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٧٥ سنة ٨٠ ق كما استأنفه المطعون ضده الثالث بالإستئناف رقم ٥٩٧ سنة ٨٠ ق فيما قضى به من رفض طلبه التعويض ومحكمة إستئناف القاهرة قضت في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٤ — بعد أن ضمت الإستئنافين الى بعضهما — بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها اترأى برفض الطعن وأثناء نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأى .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه الذي تبنى أسباب الحكم الابتدائي قد شابه فساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن هذا الحكم أسند إلى الطاعن أنه كان على علم بالظروف التي تم فيها شراء المطعون ضده الثاني للسيارة من المطعون ضده الأول وبالتالي كان متواطئا معه في هذه العملية واستدل الحكم على ذلك بإقرار المطعون ضده الثاني في دعوى الحراسة بشرائه السيارة محل النزاع وتحريره بالتمن شيكا لا يقابله رصيد وذلك بتحريض من الطاعن ومتواطئه معه — وبالأقوال التي أدلى بها كل من حامد الصايغ وسيد أحمد صلاح في محضر ضبط واقعة جنحة الإحتيال التي أبلغ بها المطعون عليه الأول ضد المطعون عليه الثاني وبشراء الطاعن للسيارة في اليوم التالي لشراء المطعون ضده الثاني لها من المطعون ضده الأول على الرغم من تحذير الشهود له وبالتصديق على عقد بيع السيارة في مكتب الشهر العقاري بطلخا مع أن البيع تم بمدينة المنصورة — وباقدام الطاعن على بيع السيارة رغم قيام النزاع حول ملكيتها — ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم في التدليل على سوء نيته ينطوي على فساد في الاستدلال، ذلك أنه لا يصح مؤاخذته بإقرار المطعون ضده الثاني لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره ولا يجوز الإعتماد على أقوال من سمعوا في محضر ضبط الواقعة لعدم حلفهم اليمين — كما أنه لا تريب عليه إن هو اشترى السيارة في اليوم التالي لشراء المطعون ضده الثاني لها إذ أنه صاحب محل لتجارة السيارات وحسبه أنه اشتراها بعد أن قدم له البائع أوراقا رسمية للتدليل على ملكيته لها وكذلك فإن التجاهه إلى مكتب الشهر العقاري بطلخا للتصديق على عقد بيع السيارة بدلا من مكتب الشهر بالمنصورة لا يعد قرينة على التواطؤ لعدم مخالفة ذلك للقانون وأخيرا فإن ما ذكره الحكم من أنه قد أقدم على بيع السيارة رغم قيام النزاع حولها غير صحيح لأنه لم يكن ثمة نزاع وقت حصول هذا البيع سوى استئناف الحكم القاضي برفض طلب الحراسة .

وحيث إن هذا النعني مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد استند في إثبات سوء نية الطاعن إلى (أولا) اعتراف المطعون ضده الثاني في الدعوى رقم ٨٩٤ سنة ١٩٦١ مستأنف مستعجل القاهرة بأن الطاعن قد اتفق معه على شراء السيارة من المطعون ضده الأول وأنه هو الذي حرّضه



على تحرير شيك مقابل الثمن مع علمه بأن رصيده بالبنك لا يزيد على خمسة جنيهات ( ثانيا ) تحرير عقد بيع السيارة من المطعون ضده الثانى إلى الطاعن فى اليوم التالى مباشرة لشراؤه لها وذلك على الرغم من تحذير الشهود للطاعن على ما هو ثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا فى تحقيقات اللجنة رقم ٥٦٧٣ سنة ١٩٦١ السيدة ( ثالثا ) توثيق هذا العقد فى مكتب الشهر العقارى بطلخا بعيدا عن مدينة المنصورة التى يقيم فيها . ( رابعا ) مسامرة الطاعن إلى بيع السيارة إلى المطعون ضده لثالث مع أن النزاع على ملكيتها كان مطروحا أمام القضاء ، ولما كانت هذه القرائن التى استندت إليها محكمة الموضوع فى إثبات سوء نية الطاعن من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها وكان لتلك المحكمة السلطة المطلقة فى استنباط القرائن التى تعتمد عليها فى تكوين عقيدتها ولا تريب عليها إذا هى استنبطت القرينة من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يحلف اليمين فى هذا التحقيق وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أقره الحكم المطعون فيه لأسبابه أن المحكمة اتخذت من الأقوال الواردة فى محضر ضبط اللجنة المشار إليها مجرد قرينة أضافتها إلى القرائن الأخرى التى اعتمدت عليها فى تكوين عقيدتها فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه ما دام أن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد سجل على المطعون ضده الثالث أنه كان على علم بأن السيارة التى اشتراها من الطاعن متحصلة من جريمة وبالتالى كان يعلم بأن هذه السيارة غير مملوكة للبائع له أو أن ملكيته لها كانت فى القليل محل نزاع فإنه كان يتعين على الحكم تطبيق أحكام القانون فى شأن بيع الحقوق المتنازع عليها والتى تقضى باعتبار المشتري مضاربا فلا يجوز له طلب استرداد الثمن متى أفلح الغير المنازع فى نزاعه وإذ غفل الحكم المطعون فيه عن تطبيق هذه الأحكام فإنه يكون مخالفا للقانون هذا علاوة على مخالفته للمادة ٢/٤٤٦ من التقنين المدنى — إذ أن المطعون ضده الثالث يعتبر مشتريا بغير ضمان وعالما بالاستحقاق فلا يحق له استرداد الثمن وفوق ما تقدم فإن أسباب الحكم تتناقض مع منطوقه إذ بينما يسجل

في أسبابه أن المطعون ضده الثالث كان متواطئاً مع الطاعن إذا به يقضى له في المنطوق باسترداد الثمن .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت أن المطعون ضده الثالث لم يرجع على الطاعن البائع له بضمان الاستحقاق وإنما كان رجوعه عليه مبنيًا على المطالبة بفسخ عقد البيع المبرم بينهما بسبب إخلال الطاعن بالتزامه بنقل الملكية — فإن الحكم إذ أجابه إلى طلبه وقضى بفسخ البيع وألزم البائع برد الثمن تبعاً لذلك لا يكون قد خالف القانون ، ذلك أن المشرع وإن كان قد أجاز للمشتري — طبقاً للمادة ٤٤٣ مدني — الرجوع على البائع له — في حالة استحقاق المبيع — بضمان الاستحقاق إلا أنه لم يمنعه من المطالبة بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه وإلى ذلك أشارت المادة السابق ذكرها بقولها ” كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله “ ومن مقتضى ذلك أنه في حالة القضاء بالفسخ ترتب الآثار التي نصت عليها المادة ١٦٠ مدني وهي أن يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد فيرد كل منهما ما تسلمه بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه — ولا يجدي الطاعن ما يشيره من أن المطعون ضده الثالث وقد كان على علم وقت البيع بأن البائع له لا يملك السيارة فإنه لا يجوز له استرداد الثمن ، ذلك أن المشتري يستطيع في هذه الحالة أن يطالب بإبطال البيع ويسترد الثمن تبعاً لذلك ولكنه لا يكون له الحق في أي تعويض ، أما ما يتجدى به الطاعن من أن المطعون ضده المذكور قد اشترى حقاً متنازلاً عليه فإن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب مرضه على محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان التناقض المدعى بقيامه بين أسباب الحكم ومنطوقه لا وجود له على ما سلف بيانه فإن النعى بهذا السبب يكون لا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع ذلك أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بقيام التواطؤ بين المطعون ضدهم الثلاثة الذين يقيمون بالقاهرة وذكر أنه لا يجوز أن تقوم به هو مظنة التواطؤ مع أحدهم لأنه يقيم في المنصورة بعيداً عنهم ودلل على تواطؤ المطعون ضده

الثالث مع الأول بأنه تقدم إلى وزارة الداخلية بطلب تأجير السيارة في ١٩٦١/٩/٢٣ وذكر في هذا الطلب كل أوصاف السيارة التي كانت لا تزال في حيازة الطاعن مما يفيد أنه استقى هذه البيانات من المطعون ضدهما الأولين اللذين يقيمان معه بالقاهرة كما أن المطعون ضده الثالث لم يحرك ساكنا عند تنفيذ حكم الحراسة—ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مكتفيا بالقول بأنه ترديد لدفاع سبق إبدائه أمام المحكمة الابتدائية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم إذا انتهى إلى أن التواطؤ إنما كان بين الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث فإنه يكون قد نفي ضمننا دفاع الطاعن بقيام التواطؤ بين المطعون ضدهم الثلاثة ويكون ما يشير الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع .





## القسم الثاني

---

### فهرس هجائي موضوعي

---

العدد الثالث — السنة الثامنة عشرة





## الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

### ١ - طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إعانة غلاء المعيشة
		ضمها للرتب :
		ضم إعانة غلاء المعيشة للرتب بمقتضى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . صدر التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة المختصة قانونا ببيان أحكام القانون المذكور على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة . لم تنص على تنظيم خاص . إنطباق هذا التفسير على رجال القضاء والنيابة بالنسبة لأحكام علاوة غلاء المعيشة المقررة بالتفسير التشريعي ملزم .
٩٢٧	١٤٠	(الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧٧ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢) ...
		(ق)
		قانون
		التفسير التشريعي :
		"مريانه منذ العمل بالقانون المفصر"
		التفسير التشريعي كاشف عن حقيقة مراد الشارع . ليس منشأ لحكم جديد . مريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير .
٩٢٧	١٤٠	(الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧٧ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
٩٢٧	١٤٠	<p>وراجع إعانة غلاء المعيشة :</p> <p>(الطلب رقم ٢٠٧ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣)...</p> <p>(٢)</p> <p>موظفون</p> <p>وراجع إعانة غلاء المعيشة :</p> <p>(الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣)...</p>

## ٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	(١)
		آثار . إثباتات . إجارة . أحوال شخصية . إختصاص . أدوية . إرث . إستئناف . إستيلاء . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعي . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . أمر أداء . أموال عامة . أهلية . أوراق تجارية
		آثار
		راجع : أموال عامة . "صفة المال العام" . "إنتهاء التخصيص للنفقة العامة" .
١٢١٩	١٨٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		إثباتات
		عبء الإثبات :
		١ - حسن النية مفترض في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى التظهير الناقل للملكية أو التظهير التأميني . على المدين إثبات سوء النية الذي يدعيه .
١٢٧٥	١٩٤	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		٢ - ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب إثباته . عبء إثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		٣ - عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في ورقة الدين يقع على عاتق المدين .
١٣٢٤	٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — حسن النية مفترض . من يدعى العكس عليه إثبات ما يدعيه .
١٣٢٤	٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		راجع : قانون " القانون الأجنبي " .
١٤٩٢	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... ..
		إجراءات الإثبات :
		(١) الإحالة إلى التحقيق :
		١ — إجراء التحقيق لإثبات وقائع يحوز إثباتها بشهادة الشهود . أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع . لها أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		٢ — إنكار التوقيع على الورقة العرفية والطن بالجمالة .
		عدم التزام قاضي الموضوع بإجراء تحقيق متى رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعه بصحة التوقيع وأخذه بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٣٤٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٤٨٢	٢٢٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		" إجراء التحقيق " .
		التحقيق الذي يصح استناد الحكم إليه هو الذي يجري وفقا للأحكام التي رسمها قانون المرافعات في شهادة الشهود . وجوب حصول التحقيق أمام المحكمة أو بمعرفة قاضي تنديه

الصفحة	القاعدة	
		مع حلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات التي تكفل حسن سير التحقيق . سماع الخبير شهودا ليس تحقيقا بالمعنى المقصود .
١٤٥٠	٢١٨	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... .. (ب) تعيين الخبراء : راجع : خبرة " مناقشة الخبير واستبداله " .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... .. وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٤٨٢	٢٢٢	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... .. (ج) الانتقال للعائنة : انتقال المحكمة للعائنة من الرخص المخولة لها . لا معقب على ملطتها في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه متى وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنيها عن إتخاذ هذا الإجراء .
١٣٦٦	٢٠٦	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... .. العدول عن إجراءات الإثبات : راجع : "نقض" . "أسباب الطعن" .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... .. طرق الإثبات : (١) الإثبات بالكتابة : ١ — قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك

الصفحة	القاعدة	
		المستأنف أمام محكمة الاستئناف بهذه القاعدة . إعتبره قبولاً للإثبات بغير الكتابة وبالتالي لا يجوز له التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبينة . تنفيذه حكم الإحالة إلى التحقيق وعدم نعيه عليه . إعتبره قبولاً للإثبات بالبينة ، وبالتالي لا يجوز التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		راجع : أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "الزواج" .
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ..
		وراجع : وارث .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		(ب) الإثبات بالبينة :
		"إثبات التزوير"
		الطن على سند الدين بخالفة صلبه لما اتفق عليه وبحصول تزوير بطريق المحو والإضافة في عبارة بخط الدائن في هامش السند كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين . تزوير . يجوز إثباته بكافة الطرق أياً كانت قيمة السند .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		"الإثبات من الغير".
		راجع : غير .
١٣٦٠	٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢)
		(ج) القرائن :
		(١) القرائن القانونية :
		قوة الأمر المقضى
		راجع : حكم . "حجية الحكم".
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢)
		حجية الحكم الجنائي :
		١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق وعلى الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لا حجية للأسباب غير الضرورية .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢)
		٢ - الإحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني . شرطه أن يكون الحكم الجنائي سابقا في صدوره على الحكم المدني الذي يراد تقييده لا لاحقا له . مثال في شأن حكم جنائي ببراءة الطاعن من تزوير فقد صدر لاحقا لحكم استثنائي قضى برده وبطلانه . عدم المساس بقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الاستثنائي .
١٢٣٦	١٨٧	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٨)
		(٢) القرائن القضائية :
		راجع : محكمة الموضوع "سلطة محكمة الموضوع".
١٢٨٦	٢٠٩	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(د) الإقرار :
		”الإقرار غير القضائي“
		أقوال الخصوم أمام الخبير المتدب في الدعوى الصادرة للمجادلة في الحق ومناقشته والتي لا تتضمن اعترافا خالصا به ، لا تعتبر من الإقرارات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .
١٢٠٣	١٨٠	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٦) ... ..
		إجاره
		انعقاد الإيجار :
		”انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر“
		اعتبار أن عقد الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر . عدم كفاية ذكر الحرفة في العقد . وجوب استخلاص ذلك - من العقد والظروف التي اكتتفت وأنه أولا هذه الحرفة لما أبرم - استخلاصا سائغا . لا يعقب على محكمة الموضوع في ذلك .
١٣٤٨	٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		آثار الإيجار :
		التزامات المؤجر :
		التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . التزامه أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية . نص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على هذا الالتزام لا يتعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه . مثال في الالتزام بصيانة المصعد بالعين المؤجرة .
١٢٩٢	١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	اتهاء الايجار :
		١ - انفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه بترع ملكية العين المؤجرة للثقة العامة . استحالة تنفيذه لانعدام المحل لسبب أجنبي .
١١٢٩	١٦٧ ... ..	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ )
		٢ - اتفاق طرفي عقد إيجار الأرض الزراعية على إنهائه وتسليم الأرض المؤجرة ، المتفق مع نصوص عقد الإيجار المبرم أصلا بينهما من حيث تاريخ إنهاء العقد ، لا يسلب المستأجر الحق في إمتداد عقد الإيجار إذا ما صدر بعد ذلك قانون يمدد . عدم صحة افتراض التزول عن حق لم يكن قد نشأ بعد .
١٢٤٨	١٨٩ ... ..	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ )
		الإيجار من الباطن :
		راجع : عقد " تكييف العقد "
١٤٤١	٢١٧ ... ..	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ )
		إيجار الأماكن :
		١ - ثبوت أن الغرض الاسمي من إجارة محلج ليس هو المبنى في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم إنطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن .
١٠٥٤	١٥٦ ... ..	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ )
		٢ - سريان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأماكن المؤجرة وأجزائها - فيما عدا الأرض الفضاء - سواء لأغراض السكن أو غير ذلك من الأغراض . سريان أحكام القانون رقم ٦٥٧



الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٥٣ الذي أضاف أحكاما جديدة إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومنها قيام علاقة مباشرة بين الوقف وبين المستأجر من الباطن لعين موقوفه .
١٤٤١	٢١٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		٣ - تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة إستنادا إلى أحكام هذا القانون . منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه . عدم جواز الطعن في الحكم . لا يغير من ذلك استرشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع . حكمة التشريع ليست نصا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص عند غموضه .
١٣٩٧	٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : إستئناف "الأحكام الجائز إستئنافها" .
١١٦٣	١٧٢	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠) ... ..
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		الاختصاص بقضايا الأحوال الشخصية .
		راجع : اختصاص "إختصاص ولائي" .
١٤٥٠	٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		القانون الواجب التطبيق :
		راجع : قانون . "القانون الواجب التطبيق" .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		الزواج
		دعوى الزوجية أو الاقرار بها . عدم سماحها عند الانكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الاقرار بها من موظف مختص . بمقتضى وظيفته . بإصدارها وذلك في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ . طلب استخراج البطاقة العائلية . عدم دخوله في هذا النطاق . لا يحمل معنى الرسمية . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) - ١٧٨
١١٩٣		
		الولاية على المال :
		إدارة الوصى أموال القاصر . وجوب بذله العناية المطلوبة من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله . للوصى رفع الدعاوى باسم القاصر على الغير . ايجاب المادة ١٢/٣٩ و ١٣ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ استثنائه محكمة الأحوال الشخصية في رفع الدعوى . اجراء مقرر لمصلحة ناقص الأهلية دون خصومهم . ليس لهؤلاء الخصوم التمسك به . (الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ١٥٦
١٠٥٤		
		إختصاص
		( ١ ) اختصاص ولائى :
		١ - خروج منازعات الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى . إختصاص القضاء العادى بنظر هذه المنازعات . (الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ١٤١
٩٣١		
		٢ - المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة . الفصل فيها من اختصاص

الصفحة	القاعدة	
		جهة القضاء الإدارى دون غيره إلا ما استثنى منهم بقانون خاص . المادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . عموم لفظ المكافآت فى هذا النص . شموله المكافأة المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت التى يستحقها الموظف عن أعمال إضافية فوق عمله العادى .
١٢٢٦	١٨٥	( الطن رقم ٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... .. ٣ — عدم اختصاص المحاكم بالنظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الأتبان المستولى عليها أو التى تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى . مثال .
١٢٦٩	١٩٣	( الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... .. ٤ — المنازعة فى الخضوع لقانون فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين . خروجها عن ولاية المحاكم باعتبارها تتضمن طلب إلغاء الأمر الإدارى الصادر بفرض الحراسة على الخصم المنازع .
١٣٤٨	٢٠٤	( الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... .. ٥ — إختصاص مجالس الأقباط الأرثوذكس بالحكم فى الوراثة إذا اتحدت ملة الورثة جميعا وافقوا على اختصاصها .
١٤٥٠	٢١٨	( الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... .. إختصاص نوعى : التظلم من قرار لجنة التقدير المشكلة بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . إحالة القانون المذكور إلى الإجراءات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مقتضى الإحالة أن يكون الحكم فى التظلم نهائيا .
١١٢١	١٦٦	( الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع : حكم " تصحيح الحكم " .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : قوة الأمر المقضى .
٩٦٦	١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) .. ...
		اختصاص اللجنة الجمركية :
		اختصاص اللجنة الجمركية بنظر حالات تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصري ومحاولة انراجها بغير ترخيص من وزير المالية بالمخالفة للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ .
		اختصاص اللجنة الجمركية بحالة التصدير الفعلي دون ضرورة لضبط البضائع ضبطاً مادياً .
٩٦٦	١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
		الحكم بعدم الاختصاص :
		" مناطه "
		اختصاص المحاكم بالدعوى بحسب الأساس الذي رفعت به والطلبات المطروحة فيها . لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الإدعاء فيها غير صحيح قانوناً إذ يرتب على ذلك رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص .
١٤١٠	٢١٣	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
		راجع : حكم . " الطعن في الأحكام " .
		(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) .. ..
		مسائل الاختصاص .
		منازعة الخصم في انطباق القانون الذي يطلب المدعى تطبيقه ليست انكاراً منه لاختصاص المحكمة . فصل المحكمة في هذه المنازعة

الصفحة	القاعدة	
		لا يعتبر قضاء منها في مسألة اختصاص مما يجوز استئنافه دائماً . بحسب انطباق القانون يجب على المحكمة أن تجريه في كل دعوى مطروحة تمهيداً لإزالة حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لديها .
١٤٢٧	٢١٥	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		<b>أدوية</b>
		١ — نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس إترامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره .
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		٢ — القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان التصفية لا يتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي استولى عليها دون غيرها من الديون المستحقة على باقي المستولى لديهم المذكورين بالمادة ٤ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم سريان هذه التصفية على الدين المستحق للبنك قبل مستورد أدوية من الخارج بسبب هذا الاستيراد .
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		<b>إرث</b>
		راجع : اختصاص "إختصاص ولائي" .
١٤٥٠	٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		راجع : قانون "القانون الواجب التطبيق" .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... ..

## إستئناف

## الأحكام الجائز إستئنافها :

١ - جواز الطعن بطريق الإستئناف على إستقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات في الشق من الحكم الذي يقطع في شق من الموضوع كان مشار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة ، وعدم إعتبار الحكم مستأنفا بإستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر في الدعوى .

(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... ١٤٨ ٩٩٢

٢ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفق المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ليس إستثناء من حكم المادة ١٥ / ٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة من تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء . عدم إستفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانونين ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٦٧) ... ١٧٢ ١١٦٣

٣ - قابلية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ للإستئناف متى جاوز نصاب الدعوى الذي صدر فيها هذا الحكم



الصفحة	القاعدة	
		النصاب الانتهاى للحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات، عدم سريان نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عليه .
١٤٨٧	٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... .. راجع : اختصاص "مسائل الاختصاص" .
١٤٢٧	٢١٥	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... .. وراجع : حكم "الطن في الأحكام" .
١٢٩٨	١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... .. وراجع : دعوى "التدخل في الدعوى" .
١٠٤٥	١٥٥	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... .. رفع الاستئناف :
		١ - الاستئناف الأصلي . طريقتا رفعه . مخالفة طريقة رفع الاستئناف . أثرها البطلان .
١٠٩١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤) ... .. ٢ - رفع الاستئناف بعريضة . التزام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه . عدم قيام المستأنف بذلك يترتب عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون قيام المستأنف بذلك الإجراء . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٢٣١	١٨٦	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... .. ٣ - إلغاء نظام تحضير الاستئناف في قلم الكتاب بتمتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ . بقاء الإستئناف المرفوع قبل العمل بهذا القانون خاضعا بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٨ مرافعات .
١٢٣١	١٨٦	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		ملطة محكمة الإستئناف :
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به غير حال الأداء وقيمة معلوم المقدار. قضاء في الموضوع تستند به المحكمة ولايتها . إستئنافه يطرح الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف . إلغاء الحكم المذكور وقبول الدعوى . وجوب فصل المحكمة الإستئنافية في موضوعها وعدم إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى .
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		٢ — جواز أن يكون بعض المقضى به واردا في الأسباب المتصلة اتصالا وثيقا في بمنطوق الحكم . تقرير الحكم الإستئنافي في أسبابه بطلان الحكم الابتدائي لإغفال تلاوة تقرير التلخيص والحكم في المنطوق في موضوع الدعوى نتيجة لذلك . صحة ذلك عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد استنفاد ولايتها بالحكم في الموضوع .
١٣٣٦	١٨٧	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		الأثر الناقل للإستئناف :
		الإستئناف ينتقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع منه الإستئناف فقط فلا يجوز لمحكمة الإستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . مثال :-
١١٥٧	١٧١	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠) ... ..
		الحكم في الإستئناف :
		راجع : قوة الأمر المقضى .
٩٦٦	١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..

الصفحة	القائمة	
		<b>إستيلاء</b>
		١ - سلطة وزير التربية والتعليم في الإستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضا فضاء أو أرضا زراعية . تقدير التعويض المستحق مقابل الانتفاع بها في المباني والأرض الفضاء يحكمها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . بالنسبة للأرض الزراعية نص المشرع على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي لتقدير الأجرة المستحقة للمالكين . ( القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ ) .
١٤١٠	٢١٣	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		٢ - الإستيلاء الحاصل لأغراض التعليم وفقا للقانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ يختلف عن الإستيلاء المؤقت وفقا لقانون نزع الملكية للنفعة العامة . الإستيلاء الأول مشروط فيه - مدا الأرض الزراعية - خلو العقار كما أنه غير محدد بمدة معينة أما الإستيلاء الثاني فلا يشترط فيه خلو العقار كما أن مدته محددة بما لا يزيد عن سنتين يجوز مدتها سنة أخرى . ولكل منهما أحكام وإجراءات خاصة بتقدير مقابل الانتفاع . ولم يضع المشرع في الإستيلاء الأول قواعد تقدير ثمن العقار مهما طالت مدته ووضع تلك الأحكام بالنسبة للإستيلاء الثاني الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .
١٤١٠	٢١٣	( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		<b>أشخاص إعتبارية</b>
		راجع : ضرائب " الضريبة على المهن غير التجارية " .
١١٧٢	١٧٤	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		<b>إصلاح زراعي</b>
		راجع : إجارة . " إقهاء الإيجار " .
١٢٤٨	١٨٩	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع : إختصاص " إختصاص ولائي " .
١٢٦٩	١٩٣	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		إعلان
		راجع : قض " إعلان الطعن " .
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق " أحوال شخصية " — جلسة ٣١/٥/١٩٦٧) ... ..
		أعمال تجارية
		هيئة البريد — وهي تباشر عملية نقل الرسائل والطرود — تعتبر أمينا للنقل . اعتبار عملها هذا عملا تجاريا تحكمه المواد ٩٠ — ١٠٤ من قانون التجارة . مسئوليتها تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها في تنفيذ عقد النقل .
١٤٠٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
		راجع : أوراق تجارية " السند الاذني " .
١٣٧٣	٢٠٧	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		إفلاس
		الدعوى بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله : الدعوى بطلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله . رفعها . إعفاء المدعى فيها من اتباع اجراءات الاعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات . نص المادة ٢١٤ من قانون التجارة على اجراءات خاصة .
١٤٥٧	٢١٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
		الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله : ١ — الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله — حكم شهر الإفلاس — لهجية مطلقة . مريان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .
١٤٥٧	٢١٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
١٤٥٧	٢١٩	٢ — الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . إلغاؤه لا يكون إلا بحكم يقضى بذلك . إقرار الدائن بصورية دينه لا يترتب عليه إلغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... .. الإفلاس الفعلي : للمحكمة الابتدائية — أو المحكمة الجنائية — النظر بطريق فرعي في حالة الإفلاس — حال فصلها في قضية معينة — إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس . هذه الرخصة ليس معناها أن الأمر في نظره أو عدم نظره جوازي لها . على المحكمة أن تبحث قيام حالة الإفلاس الفعلي وقت صدور التصرف المرفوعة الدعوى بطلانه استنادا إلى المادة ٢٢٧ تجاري أو عدم قيامها . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
١٠٤٥	١٥٥	التزام الدفع بعدم التنفيذ : راجع : بيع " الترامات البائع " . (الطن رقم ٩١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... .. استحالة التنفيذ : راجع : إجارة " إنتهاء الإيجار " . (الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
١٤٧٧	٢٢١	أمر أداء أحوال وجوبه : وجوب اتخاذ طريق أمر الأداء عند مطالبة الدائن بورقة تجارية في حالة رجوعه على الساحب أو المحرر لها أو القابل لها . الرجوع على غيرهؤلاء كالمظهر، أو عليهم وعلى الساحب أو المحرر
١١٢٩	١٦٧	

الصفحة	القائمة	
١٢٧٥	١٩٤	أو القابل : وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعوى . لا يؤثر في ذلك تنازل الدائن عن مخاصمة المظهر أثناء سير الدعوى ( الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		شروط إصداره :
		شرط إصدار أمر الأداء أن يكون الدين تقودا وثابتا بالكتابة حال الأداء معين المقدار . القضاء برفض الدفع بعدم جواز إصدار أمر الأداء من محكمة المعارضة لا يحجبها عن نظر الموضوع بإعتبار أن قضاها في الدفع مؤسس على مجرد ما تكشف عنه الأوراق المقدمة إلى القاضي الأمر .
١١٤٧	١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
		أموال عامة
		صفة المال العام :
		” إنتهاء التخصيص للنفقة العامة “
		١ - إنتهاء صفة المال العام بقانون أو قرار وبإنتهاء تخصيصها للنفقة العامة وزوال معالم هذا التخصيص . يجب أن يكون هذا الإنتهاء واضحا . مجرد سكوت الإدارة عن عمل يقوم به الغير في المال لا يؤدي إلى زوال التخصيص للنفقة العامة .
١٢١٩	١٨٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		٢ - ترخيص الإدارة للأفراد بالانتفاع بالأموال العامة . عدم تعارض الانتفاع المرخص به مع الغرض الذي خصصت هذه الأموال العامة من أجله . عدم إنتهاء هذا التخصيص وعدم جواز تملكها بالتقادم إلا إذا حصل وضع اليد عليها بعد إنتهاء هذا التخصيص . مثال في الترخيص بإشغال أرض الآثار للسكن بصفة مؤقتة .
١٢١٩	١٨٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..



الصفحة	القائمة	أهلية
		عوارض الأهلية :
		ثبوت شيوخ حالة العته عند المحجور عليه تكفى لإبطال البيع . علم المشتري بهذه الحالة . يكفى تحقق أحد الأمرين : الشيوخ والعلم .
١٢٩٨	١٩٧ ... .. ( جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ )	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ )
		أوراق تجارية
		السند الاذنى :
		١ — السند الاذنى . عدم إعتباره عملاً تجارياً إلا إذا كان موقعه تاجراً أو كان مترتباً على معاملة تجارية . عدم كفاية مجرد إدراج شرط الإذن به لإعتباره عملاً تجارياً .
١٣٧٣	٢٠٧ ... .. ( جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ )	( الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ )
		٢ — البيان الثابت بالسند الإذنى عن وصول القيمة بضاعة . عدم تعليقه على إتفاقات خارجة عن نطاقه . لا أثر لذلك على ذاتية السند وكفايته بوصفه ورقة تجارية ، ولا يدل على سوء نية المظهر إليه .
١٣٧٣	٢٠٧ ... .. ( جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ )	( الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ )
		التظهير :
		١ — التظهير التأميني لا ينقل ملكية الحق الثابت في الورقة إلى المظهر إليه . بقاء هذا الحق للمظهر الراهن . اعتبار التظهير التأميني بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث آثاره ومنها تطهير الورقة من الدفوع . عدم جواز تمسك المدين في مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفوع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر .
١٢٧٥	١٩٤ ... .. ( جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ )	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ )

الصفحة	القائمة	
		٢ — إهمال حامل الورقة التجارية في عمل بروتستو عدم الدفع واتخاذ إجراءات المطالبة خلال الفترة المحددة قانونا لا يسقط حقه في الرجوع على المدين الأصلي . لا أثر لهذا الإهمال على قاعدة تطهير الورقة من الدفع متى كان الحامل حسن النية .
١٢٧٥	١٩٤	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ ) ... ..
		٣ — قواعد تحويل ( تطهير ) الكيالة . عدم اتباعها في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا م ٧/٢ تجارى . خروج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن وبقدر تعلق هذه القواعد بالالتزام التجارى وحده دون الالتزام المدنى .
١٣٧٣	٢٠٧	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ ) ... ..
		٤ — استقلال الورقة التجارية بقاعدة تطهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر كأثر من آثار التطهير . أطراح هذا الأثر عند تطهير الورقة المدنية .
١٣٧٣	٢٠٧	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧ ) ... ..
		وراجع : إثبات " عبء الإثبات " .
١٢٧٥	١٩٤	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ ) ... ..
		وراجع : أمر أداء " أحوال وجوبه " .
١٢٧٥	١٩٤	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧ ) ... ..

## ( ب )

بطلان . بنوك . بورصة . بيع

## بطلان

بطلان إجراءات المرافعات :

١ — بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لاشان له بالنظام العام . عدم قبول التحدى به أمام

الصفحة	القائمة	
		محكمة النقض لعدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .
١٠٨٤	١٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		٢ - بطلان الإجراءات غير المتعلقة بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		( ١ ) البطلان في الدعاوى :
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		”تدخل النيابة العامة في قضايا القصر“
		البطلان المترتب على اغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		راجع : دعوى ”انقطاع سير الخصومة“
١٤٦٨	٢٢٠	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٦ ) ... ..
		(ب) البطلان في عمل الخبير :
		راجع : خبرة
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		( ج ) البطلان في الأحكام :
		عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل للمنازعة فيها بدعوى



الصفحة	القاعدة	
		البطلان الأصلية إحتراما لما وتقديرا لمجبتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .
٩٩٧	١٤٩	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... ..
		راجع : حكم "إصدار الحكم" و "بيانات الأحكام" .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
١٣٤٨	٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٦٧) ... ..
		( د ) بطلان الطعن في الأحكام :
		في طريقة رفع الطعن :
		الاستئناف الأصلي . طريقته رفعه . مخالفة طريقة رفع الاستئناف . أثرها البطلان .
١٠٩١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٧) ... ..
		في إجراءات الطعن :
		راجع : تقض "إجراءات الطعن" .
١٢١٥	١٨٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		في إعلان الطعن :
		وراجع : تقض "إعلان الطعن" .
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢١/٥/١٩٦٧) ... ..
		( هـ ) البطلان في إجراءات التنفيذ :
		راجع : "تنفيذ عقارى" .
١٣٩٢	٢١٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		( و ) البطلان في التصرفات :
		الكورنر "خفق المكشوف" من أبرز صور المضاربات غير المشروعة . وهو اتفاق يقوم على احتكار سلعة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف ، بطلان العقود الاجلة المعقودة في ظله ولو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ عقوبات التي تؤثم بعض صور الاحتكار .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		راجع : إفلاس "الإفلاس الفعلي" .
١٠٤٥	١٥٥	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق — جلة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : أهلية .
١٢٩٨	١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق — جلة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : تحكيم .
١٠٢١	١٥٣	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق — جلة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : عمل .
١٠١٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلة ١٧/٥/١٩٦٧) ... ..
		بنوك
		راجع : ضرائب "رسم الدمغة" .
١٢٦٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ ق — جلة ١٤/٦/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : كفالة "كفالة شخصية" .
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ ق — جلة ٢٢/٦/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : مصانع طلف الحيوان .
١١٢١	١٦٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
		بورصة
		الأعمال المضافة إلى أجل :
		المضاربات غير المشروعة :
		١ — شرط صحة ومشروعية الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة
		في البورصة والمصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها طبقا
		للسادة ٧٣ تجارى ولو كان القصد منها مجرد دفع فروق الأسعار ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>ألا يخرج التعامل عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة المخالفة لقانون البورصة ولوائحها . خروج المضاربة عن وظيفة البورصة الإقتصادية في موازنة الأسعار ومعادلة العرض والطلب في سوق تحكمها المنافسة الحرة ، إلى أداة لقهر الأسعار وتغيير اتجاهها الطبيعي باستفزاز عوامل الصعود أو الهبوط ، يجعلها مضاربة غير مشروعة .</p>
٩٣١	١٤١	<p>(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..</p> <p>٢ - الكورنر " خنق المكشوف " من أبرز صور المضاربات غير المشروعة . وهو اتفاق يقوم على احتكار سلعة ورفع أسعارها رفعا مصطنعا للتحكم في البائعين على المكشوف ، بطلان العقود الآجلة المعقودة في ظله ولو لم تقع تحت طائلة المادة ٣٤٥ عقوبات التي تؤثم بعض صور الاحتكار .</p>
٩٣١	١٤١	<p>(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..</p> <p>بيع</p> <p>إلتزامات البائع :</p> <p>(١) الإلتزام بنقل الملكية :</p> <p>جواز امتناع البائع عن القيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري إذا كان هذا الإلتزام يقابله إلتزام من جانب المشتري - هو أداء الرسم المطلوب لمصلحة الشهر العقاري - ولم يتم بتنفيذه م ١٦١ مدني .</p>
١٤٧٧	٢٢١	<p>(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..</p> <p>(ب) الإلتزام بالضمان :</p> <p>ضمان الإمتحاق :</p> <p>رجوع المشتري على البائع بضمان الإمتحاق - في حالة</p>



الصفحة	القاعدة	
		استحقاق المبيع — لا يمنع من مطالبته بفسخ العقد على أساس إخلال البائع بالتزامه . ترتب آثار الفسخ في حالة القضاء به في هذه الحالة .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... ..
		(ج) الإلتزام بالتسليم :
		العجز في المبيع
		راجع : تقادم "تقادم مسقط" .
١٠٣٠	١٥٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		إلتزامات المشتري :
		الوفاء بالثمن :
		"فوائد الثمن" :
		استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن .
		شرطه تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا أو كان للمشتري حق حبس الثمن . استحقاق الفوائد بلا حاجة لإتفاق أو إعدار المشتري . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
١٠٦٨	١٥٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		بعض أنواع البيوع :
		بيع ملك الغير :
		علم المشتري بأن البائع له لا يملك المبيع . للمشتري طلب إبطال البيع ورد الثمن دون المطالبة بالتعويض .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		بيع الحقوق المتنازع عليها :
		راجع : تقض " أسباب الطعن "
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥) ... ..
		( ت )
		تأميم . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تعويض .
		تفسير . تقادم . تكييف . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأميم
		راجع : أدوية
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		تحكيم
		وجوب اتفاق الخصوم المحكمين على جميع المحكمين المفوضين
		بالصلح أو الذين يحكمون بصفتهم محكمين مصالحين ، سواء في
		مشارطة التحكيم أو في عقد سابق عليها . ليس للحكمة في جميع
		الأحوال تعيين محكم مصالح لم يتفق عليه الطرفان معا . مخالفة
		ذلك موجبة لبطلان الحكم الذى يصدره المحكمون الذين لم يعينوا
		بالاتفاق . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام لايزيله حضور
		الخصوم أمام هؤلاء المحكمين .
		نص القانون الذى ينحول المحكمة سلطة تعيين المحكمين في حالة
		عدم اتفاق الخصوم عليهم قاصر — رغم عموم صيغته — على
		المحكمين الحاكمين دون المفوضين بالصلح . علة ذلك اشتراط
		المشرع تعيين المحكمين المفوضين بالصلح باتفاق الخصوم جميعا
		( المادتان ٨٢٤ و ٨٢٥ مرافعات قائم وتقابلهما المادتان
		٧٠٥ و ٧٠٧ من القانون الملغى ) .
١٠٢١	١٥٣	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	تركة
		راجع : غير .
١٣٦٠	٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		وراجع : وارث .
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		تزوير
		راجع : اثبات "الإثبات بالينة" .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		تسجيل
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
		مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع إلى المشتري . هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة أو بتسجيل الحكم النهائي . انسحاب أثر التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة إلى تاريخ هذا التسجيل قصد به حماية أصحاب دعاوى صحة التعاقد ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار بعد تسجيل صحيفة الدعوى .
١٤٢٧	٢١٥	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		تعويض
		راجع : استيلاء .
١٤١٠	٢١٣	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : بيع "بيع ملك الغير" .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٨/١٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	تفسير
		راجع : عقد "تفسير العقد" .
١٢٩٢	١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		تقادم
		التقادم المكسب :
		١ — وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يدها رخصة لا تكسبه الملكية بالتقادم .
		حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزاد المتخلف من دفع الثمن في الخصومة المتعلقة بين واضع اليد وخصومه . يقطع التقادم المكسب .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		٢ — وضع المشتري يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ، سبب يكفي بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب في سند ملكية البائع له أو كونه سيء النية .
١٤٦٨	٢٢٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٦) ... ..
		راجع : أموال عامة .
١٢١٩	١٨٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		وراجع : حكم "عيوب التدليل" . "القصور" .
١٤٥٠	٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		"التقادم الخمسى"
		١ — التملك بالتقادم الخمسى يستلزم السبب الصحيح . شرط السبب الصحيح أن يكون سنداً صادراً من غير مالك .
١٠٣٠	١٥٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
١٣٩٧	٢١١	٢ - السبب الصحيح تصرف قانوني من غير مالك . تلقى المتصرف إليه الحق من مالك . لا يجدي التمسك بهذا السبب . (الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		التقادم المسقط :
		مدة التقادم :
١٠٣٠	١٥٤	١ - عدم إنطباق حكم المادة ٢٩٦ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٤ من القانون القائم إلا حيث يوجد عجز أو زيادة في المبيع . ما يضع المشتري يده عليه من أطياف البائع مما لا يدخل في عقد البيع يعد غصبا . دعوى المطالبة به لا تتقادم بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ مالفة الذكر . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
١٤٠٢	٢١٢	٢ - تقادم المادة ١٠٤ من قانون التجارة ( ١٨٠ يوما ) . مريانه على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ما لم يكن الرجوع عليه مبذيا على وقوع غش أو خيانة منه . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
١٢١٢	١٨٢	راجع : عمل "الدعاوى الناشئة عن عقد العمل" . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... ..
١٤٢٠	٢١٤	قطع التقادم : استيفاء صحيفة الدعوى البيانات الواجبة قانونا . تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم كاملا يقطع مدد التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات الإعلان مشوبة بالبطلان . (م ٧٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تكييف
		راجع : دعوى "تكييف الدعوى" .
١٣١٦	٢٠٠	(الظمن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		وراجع : عقد "تكييف العقود" .
١٣٣١	٢٠٢	(الظمن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		تنفيذ
		مسئولية طالب التنفيذ :
		١ — مسؤولية طالب التنفيذ وحده عن تنفيذه الحكم الجائز تنفيذه مؤقتا . تحمله مخاطر التنفيذ إذا ما ألغى الحكم . الحكم الصادر من القضاء المستعجل شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع المشمولة بالنفاذ المؤقت .
١٠٨٤	١٦١	(الظمن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
		٢ — عدم وجوب الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق ليس في جانب طالب التنفيذ لتقرير مسؤوليته عن تنفيذ حكم القضاء المستعجل ذلك أنه كما يسأل في هذه الحالة يسأل في حالة إلغاء الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه في الاستئناف .
١٠٨٤	١٦١	(الظمن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
		تنفيذ عقارى
		الإعترض على قائمة شروط البيع :
		١ — وجوب الفصل في الاعتراضات الشكلية على قائمة شروط البيع من المحكمة التي تنظر الاعتراض . ولها بالنسبة للاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية إما الفصل



الصفحة	القاعدة	
		في موضوعها وتقرر حسب نتيجة فصلها بالاستمرار في التنفيذ أو وقفه ، وإما عدم التعرض للفصل في موضوع الاعتراض والأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة وشرط ذلك عدم توافر العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو ألا يكون النزاع مؤثرا أو غير جدير بأن يعطل الإجراءات ، المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و مرافعات .
١٣٩٢	٢١٠	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		٢ - عدم فصل الحكم المطعون فيه في موضوع الاعتراض تأسيسا على أن دعوى الاعتراض ليست محلا للفصل في الإدعاء بصورية سند التنفيذ لا عملا برخصة الترخي المخولة في المادة ٦٤٨ و مرافعات . مؤداه عدم التعرف على حقيقة قضائه . مخالفته للقانون .
١٣٩٢	٢١٠	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		( ج ) جمارك
		معيار إختلاف البضاعة المقدمة للجمرك الموجب لتقرير غرامة هو إختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة - الواردة بالمادة ١٩ من اللائحة الجمركية - من حيث المقادير والأوزان والجنس . وجوب المطابقة بين البيانات الثابتة في الشهادة وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك . لا موجب لتقرير الغرامة إذا لم تتجاوز نسبة الإختلاف ، بالنسبة للمقادير والأوزان - دون الجنس - خمسة في المائة . ثبوت أن وزن البضاعة المقدمة يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يتجاوز خمسة في المائة . لا موجب لتقرير الغرامة . ( م ١/٣٨ و ٢ من اللائحة الجمركية ) .
٢٤٣	١٨٨	( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
۹۶۶	۱۴۵	<p>راجع : اختصاص "إختصاص اللجنة الجمرکية" .</p> <p>( الطعن رقم ۲۵۹ لسنة ۲۲ ق — جلسة ۱۹۶۷/۵/۱۱ )</p> <p>( ح )</p> <p>حجز . حراسۃ . حکم . حوالۃ</p>
		<p>حجز</p> <p>حجز ما للمدين لدى الغير :</p> <p>الحجز تحت يد المصالح الحكومية . إعفاء تلك المصالح من اتباع إجراءات التقرير بما في الذمة الميينة في المادة ۵۶۱ مرافعات . الإکتفاء بالزامها باعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير . قيام هذه الشهادة مقام التقرير . المادة ۵۶۲ مرافعات استثناء من المادة ۵۶۱ مرافعات . إمتناع الجهة الحكومية عن إعطاء الشهادة بعد طلبها أو ذکر غير الحقيقة فيها مؤداء التعرض للجزاء المنصوص عليها في المادتين ۵۶۵ و ۵۶۶ مرافعات .</p>
۱۴۳۵	۲۱۶	<p>( الطعن رقم ۱۷۶ لسنة ۲۴ ق — جلسة ۱۹۶۷/۶/۲۹ )</p> <p>حراسۃ</p> <p>حراسۃ إدارية :</p> <p>" سلطة الحارس في التصرفات والعقود "</p> <p>للحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في المادة ۱۲ من الأمر رقم ۵ لسنة ۱۹۵۶ .</p> <p>توقيع مندوب الحارس على التظهيرات الخاصة بالسندات الإذنية بالنيابة عنه . لا مخالفة للقانون .</p>
۱۲۷۵	۱۹۴	<p>( الطعن رقم ۸۱ لسنة ۲۴ ق — جلسة ۱۹۶۷/۶/۱۵ )</p> <p>راجع : إختصاص . " إختصاص ولائی " .</p>
۱۳۴۸	۲۰۴	<p>( الطعن رقم ۱۴۸ لسنة ۲۴ ق — جلسة ۱۹۶۷/۶/۲۲ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٤	١٩٥	وراجع : حكم " حجية الحكم " . ( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... ..
		حكم
		(١) إصدار الحكم :
		١ - إجراء المداولة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد المحدد لإيداع المذكرات . خطأ لا مصلحة للاطاعة في التحدى به إذا كان ذلك قد تم بعد إنقضاء الميعاد المحدد لها بتقديم مذكرة بدفاعها ولم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه أن يؤثر على الحكم في حقها .
١١٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم مد أجل النطق بالحكم متى افسحت له المجال من قبل لإبداء دفاعه .
١٣٦٦	٢٠٦	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		راجع : دعوى " نظر الدعوى " .
١١٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		(ب) بيانات الحكم :
		١ - الحكم بنذب خير . وجوب تحديده جلسة المرافعة حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى في حال عدم إيداعها . مخالفة هذا الترتيب الزمنى لا يترتب عليه البطلان بنص القانون . عدم إثبات الطاعن أمام محكمة الموضوع أن الإجراء مشابه عيب جوهري ترتب عليه ضرره . عدم جواز التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		٢ - لم ترتب الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص



الصفحة	القاعدة	
		أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . إغفال ما عدا ذلك من البيانات التي عدتها الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا يترتب عليه بطلان الحكم . إغفال ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه البطلان إلا إذا كان جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . عدم بحث الحكم الدفاع الجوهرى . إعتبره قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .
١٣٤٨	٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		(ج) منطوق الحكم :
		راجع : نقض " أسباب الطعن " .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		(د) تسبب الحكم :
		الأسباب الزائدة :
		١- لاعل الحكم في استطراده الزائد عن حاجة الدعوى غير المؤثر في قضائه .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		٢- النعى على الحكم بشأن ما استطرده زائدا عن حاجة الدعوى ولا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التي انتهى إليها غير منتج .
١٣٨٦	٢٠٩	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		الخطأ القانوني في الأسباب .
		١ - خطأ الحكم في تكييف العقد محل الدعوى لا يعيبه ما دام لا تأثير له في سلامة قضائه .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
١٣٧٣	٢٠٧	<p>٢ - النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير منتج متى قام على دعاية صحيحة لقضائه تكفى لخله دون حاجة لأى أساس آخر .</p> <p>(الطن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..</p> <p>(٥) عيوب التدليل :</p> <p>”القصور“</p> <p>”ما يعد كذلك“</p>
١٣٧٩	٢٠٨	<p>١ - اعتماد الحكم في قضائه على تحقق ركن الضرر - رغم التمسك بعدم وجوده - دون بيان العناصر التى استقى منها الحكم هذا التحصيل ودون بحث المستندات المقدمة . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..</p> <p>٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتملكه العقار محل النزاع بالتقادم الطويل . رد الحكم هذا الدفاع بمجرد القول بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد . عدم بيان الحكم مصدر هذا الثبوت - وبأن الأرض محل النزاع كانت بورا لا تصلح للزراعة حتى أقام عليها الطاعن مبان مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها . هذا التدليل لا يصلح ردا على طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق لإثبات دفاعه .</p>
١٤٥٠	٢١٨	<p>(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..</p> <p>”ما لا يعد كذلك“</p>
٩٩٧	١٤٩	<p>١ - كفاية ما أورده الحكم لخل قضائه . لا قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..</p>
١٠٠٥	١٥٠	<p>٢ - عدم بحث الدفاع المتعلق بالتخلل من تنفيذ ما يجاوز حد الإلزام فى الاتفاق الخاص بالمقاولة . رفض الدعوى فيما يجاوز هذا النطاق . لا قصور . لا مخالفة للمادة ٦٦٣ مدنى .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..</p>

الصفحة	القائمة	
		٣ - كفاية ما أورده الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه لحمل قضائه . لا قصور .
١٠٨٤	١٦١	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ ) ... ..
		٤ - حمل أسباب الحكم لقضائه . لا ضرورة لتتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها لإلغائه .
١١٤٧	١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
		”مخالفة الثابت بالأوراق“
		”ما يعد كذلك“
		ففي الحكم تمسك الطاعنة ببطلان العقد موضوع النزاع رغم أنها تمسكت بذلك في مذكرتها أمام محكمة أول درجة وبصحيفة استئنافها . مخالفة للثابت بالأوراق .
٩٣١	١٤١	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..
		”التناقض“
		”ما لا يعد كذلك“
		إعتبار العقد غير لازم فيما يجاوز عملاً معيناً لا يناقض قيامه في باقي العمل .
١٠٠٥	١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		(و) الأسباب المرتبطة بالمنطوق :
		راجع : إستئناف . ”سلطة محكمة الإستئناف“
١٢٣٦	١٨٧	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
		(ز) الطعن في الأحكام :
		الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ - حكم بنسب خير . انطواؤه على قضاء قطعي باستحقاق المكافأة . جواز الطعن فيه فور صدوره وعلى استقلال في الميعاد



الصفحة	القاعدة	
		المحدد . فواته . التراخي في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أثره . عدم قبول الطعن .
٩٤٨	١٤٢	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... .. ٢ - جواز الطعن بطريق الاستئناف على إستقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات في الشق من الحكم الذي يقطع في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة ، وعدم اعتبار الحكم مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر في الدعوى .
٩٩٢	١٤٨	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... .. ٣ - الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . إشتراط المادة ٣٧٨ مرافعات صراحة الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وقابليته للطعن . لا يعنى من وجوب الطعن في هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ( والمادة ٤٤٧ مرافعات ) . هذا النص يعنى الطاعن من تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع .
١٠٦٣	١٥٧	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... .. ٤ - الحكم بعدم الاختصاص من الأحكام القطعية التي تنتهى بها الخصومة . جواز استئنافه على إستقلال .
١٢٩٨	١٩٧	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ) ... .. الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . شرط قبوله أن يكون الحكم الصادر في الموضوع قابلا للطعن فيه وأن يحصل

الصفحة	القائمة	
		الطعن في ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي . يستثنى من ذلك الأحوال التي يجيز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما كانت قيمة الدعوى كالمادة ١/٤٠١ مرافعات ، استثناء لا يجوز التوسع فيه .
١٠٦٣	١٥٧	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٨ ) ... ..
		٢ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . مناطه . إنهاء الحكم الخصومة في شق من النزاع . الطعن فيه على إستقلال . التراخي في الطعن إلى ما بعد فوات ميعاده . عدم قبول الطعن .
		إقامة الحكم الصادر في الموضوع على ما فصل فيه حكم سابق فات ميعاد الطعن فيه . الطعن عليه غير متبع .
١١٩٩	١٧٩	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ )
		٣ - تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة استنادا إلى أحكام هذا القانون . منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه . عدم جواز الطعن في الحكم . لا يغير من ذلك استرشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع . حكمة التشريع ليست نصا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص عند غموضه .
١٢٩٧	٢١١	( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		المصلحة في الطعن :
		راجع : نقض " حالات النقض "
١١٥٧	١٧١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ج) حجية الحكم :
		١ — القضاء العادى ولايته عامة . له التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة . انعدام حجية حكم جهة القضاء متى خرج عن حدود ولايته أمام جهة القضاء صاحبة الولاية .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..
		٢ — عدم الطعن من الطاعن على قضاء الحكم الابتدائى برفض دعواه قبل بعض المطعون عليهم أمام المحكمة الإستئنافية يجعل هذا القضاء حائزاً لقوة الأمر المقضى انعقاد الحصومة فى الإستئناف بين الطاعن وبين من عدا هؤلاء المطعون عليهم . مؤداه عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهم .
١٢٠٣	١٨٠	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٦) ... ..
		٣ — الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض . عدم مساسه بأصل الحق . لاجحية له فى دعوى الموضوع .
١٢٦٩	١٩٣	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		٤ — اختصاص المورث فى الدعوى . الحكم الصادر فيها له قوة الأمر المقضى بالنسبة للمارس على تركته إذا اختصم فى دعوى تالية بهذه الصفة .
١٢٨٤	١٩٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		٥ — طلب تثبيت ملكية منة ولا ترفع بشأنها من قبل دعوى استرداد أشياء محجوزة . الإستناد فى الدعوى إلى عقد بيع . توافر وحدة الخصوم والسبب والموضوع . لا يمنع من ذلك عدم اختصاص الحاجز فى دعوى تثبيت الملكية . اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى لمن كان خصماً فى الدعوى التى صدر فيها .
١٢٨٤	١٩٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٤٥٧	٢١٩ ... ..	الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله - حكم شهر الإفلاس - له حجية مطلقة . سر يان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... .. ( ط ) بطلان الحكم : دعوى البطلان الأصلية : عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل للنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية إحتراما لها وتقديرا لمجبتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... .. ( ي ) تصحيح الحكم : ممارسة محكمة الموضوع سلطتها في تفسير الحكم عند الاحتجاج به لديها لا يسلب المحكمة التي أصدرته اختصاصها بتصحيح منطوقه وفق المادة ٣٦٤ مرافعات . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... .. ( ك ) تفسير الحكم : لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأحكام التي يحتاج بها لديها كسلطتها في تفسير سائر المستندات الأخرى . لها تفسيرها بما تراه مقصودا منها ما دامت تبني تفسيرها على اعتبارات سائغة . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... .. حكم رسو المزاد : حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى عليه المزاد المتخلف عن دفع الثمن في الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه يقطع التقادم المكسب . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..

الصفحة	القائمة	حوالة
		ليس للمدين في حوالة مدنية أعلن بها التمسك قبل المحال له بصورية السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة السابقة ويعتقد صحة السبب الظاهر .
١٣٢٤	٢٠١	( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		راجع : إثبات " عبء الإثبات " .
١٣٢٤	٢٠١	( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		( خ )
		خبير
		١ - خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم قبل التعيين . اطمئنان محكمة الموضوع لتقرير هذا الخبر . النعى على عمله بانعدام خبرته في تحقيق الخطوط جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		٢ - عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبر أو تعيين آخر أو ثلاثة خبراء آخرين . أمر متروك لمطلق تقديرها متى رأت في تقرير الخبر ما يغني عن ذلك ( المادتان ٢٤٣ و ٢٤٤ مرافعات ) .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		٣ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبر لعدم دعوته الخصوم . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز .
٩٥٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		راجع : إثبات " إجراء التحقيق " .
١٤٥٠	٢١٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع " .
١٤٨٢	٢٢٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... ..
		( د )
		<u>دعوى . دفاع</u>
		دعوى
		رفع الدعوى :
		ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات . بدء مدة سقوط جديدة من تاريخ تقديم الصحيفة . وجوب حصول الإعلان — في حالة الانقطاع — خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة . حكم المادة ٧٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يدر الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدني .
١٤٢٠	٢١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		راجع : إستئناف " رفع الإستئناف " .
١٢٣١	١٨٦	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		وراجع : إفلاس " الدعوى بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع "
١٤٥٧	٢١٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		وراجع : أمر أداء " أحوال وجوبه " .
١٢٧٥	١٩٤	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..



الصفحة	القائمة	
		الطلبات في الدعوى :
		راجع : إختصاص "الحكم بعدم الإختصاص" .
١٤١٠	٢١٣	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		سبب الدعوى :
		١ — ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها .
		دعوى المطالبة بفروق عملة فاتجة عن عملية تحويل استثمارات خاصة بثن بضاعة مستوردة . إقامة الحكم قضاءه على أساس أنها دعوى تعويض وإعتبار أن مسئولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية . تغيير لأساس الدعوى وخطأ في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديد .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		٢ — قيام الدعوى على أساسين ، مبنى أولهما بطلان العقود موضوع الدعوى ، وتعلق ثانيهما بتنفيذ عقد الطاعة وأثر إلغاء قرار إدارى عليه ، يستوجب بحث الأساس الأول والإنتهاء إلى أن العقود صحيحة قبل بحث الأساس الثانى .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦) ... ..
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة في الدعوى :
		راجع : أحوال شخصية "الولاية على المال" .
١٠٥٤	١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		وراجع : بطلان "بطلان إجراءات المرافعات" .
١٠٨٤	١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ب) المصلحة في الدعوى :
		إستحقاق الدين موضوع الدعوى قبل رفعها يتوافق به شرط المصلحة فيها ، لا ينفيه تقديم الدائن أمام محكمة أول درجة عقد صلح بقبضه بعض الدين وتأجيل ميعاد أداء الباقي إلى تاريخ لاحق ما دام أن الدائن طلب الحكم بمقتضى هذا الصلح وصدر الحكم المطعون فيه بعد حلول الأجل المتفق عليه فيه .
١٤٨٢	٢٢٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥) ... .. راجع : إستئناف "سلطة محكمة الإستئناف" .
١٣٣٩	٢٠٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. سماع الدعوى :
		راجع : أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" :
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) نظر الدعوى أمام المحكمة : "حق الدفاع"
		عدم اطلاع الخصم على مذكرة خصمه المقدمة في فترة حجز القضية للحكم . خلوها من أى دفاع جديد . عدم تعويل الحكم على شيء مما جاء بها . قبول المحكمة لهذه المذكرة لا يخل بحق الدفاع .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. "فتح باب المرافعة"
		طلب فتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات . تقديمه بعد قفل باب المرافعة . إجابة هذا الطلب من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		١ - القضاء - بحق - بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا . ليس لمحكمة الموضوع بعد ذلك أن تعرض لأوجه الدفاع الموضوعية .
١٢٨٤	١٦٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		٢ - طلب تثبيت ملكية منقولات رفعت بشأنها من قبل دعوى استرداد أشياء محجوزة . الاستناد في الدعويين إلى عقد بيع . توافر وحدة الخصوم والسبب والموضوع . لا يمنع من ذلك عدم اختصاص الحاجز في دعوى تثبيت الملكية . اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى لمن كان خصما في الدعوى التي صدر فيها .
١٢٨٤	١٩٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		”التدخل في الدعوى“
		الحكم بعدم قبول التدخل الهجومي . عدم إصتبار طالب التدخل خصما في الدعوى أو طرفا في الحكم . إصتباره مع ذلك محكوما عليه في طلب التدخل . له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله .
١٠٤٥	١٥٥	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		”تكييف الدعوى“
		عدم تقيد محكمة الموضوع في تكييف الدعوى بتكييف الخصوم لها . ليس لها الخروج على الوقائع المطروحة عليها .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٦٧) ... ..
		المسائل التي تعرض سير الخصومة :
		”انقطاع سير الخصومة“
		١ - انقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم . وقوعه بحكم القانون وبغير حاجة إلى حكم ودون توقف على علم الخصم



الصفحة	القائمة	
		الآخر بحصول الوفاة . دلالة نص المادة ٢٩٤ مرافعات مصرى صراحة على ذلك بخلاف المادة ٣٤٤ مرافعات فرنسي التي تستلزم إعلان الخصم الآخر بنجر وفاة خصمه .
١٠٣٠	١٠٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		٢ - بلوغ القصر من الرشد . زوال صفة الوصي الذي يباشر الخصومة عنهم . انقطاع سير الخصومة وبطلان الإجراءات التي تحصل خلال فترة الإنقطاع . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم التمسك بهذا البطلان .
١٤٦٨	٢٢٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٦/٧/١٩٦٧) ... ..
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ - الدعوى العمالية :
		راجع : عمل " الدعوى الناشئة من عقد العمل " .
١٢١٢	١٨٢	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		٢ - دعوى الضرائب :
		راجع : ضرائب " رسم الأيلولة على الزكات " .
١٣١٠	١٩٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٧) ... ..
		٣ - دعوى منع التعرض :
		الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . عدم مساسه بأصل الحق . لا حجية له في دعوى الموضوع .
١٢٦٩	١٩٣	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى بطلان الحكم الأصلية .
		عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة لها . ولا سبيل للنازعة فيها بدعوى البطلان الأصلية احتراماً لها وتقديراً لجيئها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .
٩٩٧	١٤٩	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... ..
		دفاع
		راجع : حكم "عيوب التدليل" . "القصور" . "مالاً يعد كذلك" .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : نقض "أسباب الطعن" . أسباب واقعية .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ... ..
		( ر )
		<u>رسوم . رهن</u>
		رسوم
		رسوم قضائية :
		رسوم الدعوى الاستئنافية :
		رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الإبتدائي باعتبار التأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الإستئناف وعلى أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به إبتدائياً وتكرر القضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الإستئناف . العبرة

الصفحة	القائمة	
		في استحقاق رسوم الإستئناف هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأيد القضاء به للاستئناف عليه .
١٠٧٣	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
		رسم الدمغة
		راجع : ضرائب "رسم الدمغة"
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٠) ... ..
١٢٦٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٤) ... ..
		رهن
		وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٣) ... ..
		(س)
		سقوط . سمسرة . سند إذنى .
		سقوط
		مواعيد السقوط :
		ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدنى لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات . بدء مدة سقوط جديدة من تاريخ تقديم الصحيفة . وجوب حصول الإعلان — في حالة الانقطاع — خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة . حكم المادة ٧٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يهدر الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدنى .
١٤٢٠	٢١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		محمرة
		الأصل كفاية مجرد إبرام الصفقة وإتمام العقد الابتدائي لاستحقاق السمسار كامل أجره . مالم يتفق على غير ذلك .
١٣٧٩	٢٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		سند إذني
		راجع : أوراق تجارية "السند الاذني" . "التظهير" .
١٣٧٣	٢٠٧	(الطن رقم ١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..
		(ش)
		شركة . شفعة . شهر عقارى .
		شركة
		١— اشتراك المحامى مع زميل له فى العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكى . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
١١٧٢	١٧٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... ..
		٢— شرط قيام الشركة وجودنية المشاركة لدى الشركاء فى نشاط ذى تبعة أى المشاركة فى الربح والخسارة معا . فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما إنتواه المتعاقدان وتوافرنية المشاركة من عدمه . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
١٣٣١	٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..

الصفحة	القائمة	شقة
		راجع : سقوط .
١٤٢٠	٢١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		شهر عقارى
		راجع : تسجيل
١٣٩٧	٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		(ص)
		<u>صلح . صورية</u>
		صلح
		راجع : عمل
١٠١٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٧) ... ..
		صورية
		راجع : إثبات "عبء الإثبات" . حوالة
١٣٢٤	٢٠١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		وراجع : إفلاس "الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله" .
١٤٥٧	٢١٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..

الصفحة	المادة	(ض)
		ضرائب
		١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		١ - تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . فترة التصفية . فترة عمل . عمليات التصفية . اعتبارها استمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة .
١٠٩٩	١٦٤	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ ) ... ..
		٢ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . استحقاقها . سنويا . مناطه . نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة . قرار لجنة التقدير . ليس منشئا لدين الضريبة .
١٢٠٧	١٨١	( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٧ ) ... ..
		٣ - ممول . اتهامه . تهيئة نشاطه لفرصة اتهامه . ما يخفقه في سبيل دفع هذا الاتهام . تكليف على الربح . خصمه من وعاء الضريبة .
١٢٦٢	١٩١	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٤ ) ... ..
		(ب) إجراءات ربط الضريبة :
		١ - اتفاق على إعادة المحاسبة . جوازه . مثال .
١٠٩٥	١٦٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ ) ... ..
		٢ - النموذج رقم ١٨ ضرائب . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج رقم ١٩ ضرائب . إخطار بربط الضريبة على الممول بطريق التقدير . الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب . عدم جوازه .
١٠١٤	١٥١	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٧ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — الضريبة على المهن غير التجارية :
		١ — القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحلهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف .
		المراد منه . تعديل أساس فرض الضريبة بالنسبة لهم وخضوعهم لنظام الربط الثابت . نطاق ذلك . فرض الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية . سريان الربط على السنتين التاليتين لسنة الخامسة . المادة الثالثة .
١١٦٧	١٧٣	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢١) ... ..
		٢ — مهنة التصوير السينمائي وغيرها من المهن السينمائية . عدم اشتراط الحصول على دبلوم عال لمزاوتها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ . الإعفاء المؤقت من الضرائب المنصوص عليه في المادة ٧١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم سريانه على المصور السينمائي .
١٣٠٥	١٩٨	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢١) ... ..
		راجع : شركة .
١١٧٢	١٧٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢١) ... ..
		٣ — رسم الأيلولة على التركات :
		١ — التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته إلى وارث له . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها تكييف هذه الفترة . فترة ريبة . التصرفات السابقة عليها . عدم خضوعها لرسم الأيلولة مسجلة كانت هذه التصرفات أو غير مسجلة .
١٣١٠	١٩٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٣١٠	١٩٩	٢- المادة ٣/٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . ( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢١ ) ... ..
		٤- رسم الدمغة : ١- أعمال اليانصيب ماهيتها . كل عمل يطرح على الناس بأي اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها . خضوعه لرسم الدمغة . مثال . ( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٠ ) ... ..
٩٥٣	١٤٣	٢- أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصارف وتنفيذها . تكييفها . عدم اعتبارها عقودا . عدم خضوعها لضريبة الدمغة على إتساع الورق . ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٤ ) ... ..
١٢٦٦	١٩٢	راجع : إستئناف . "رفع الاستئناف" . ( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ ) ... ..
١٠٩١	١٦٢	وراجع : نقض "إجراءات الطعن" . "التقرير بالطعن" . ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ ) ... ..
١١٨٠	١٧٦	

(ع)

عقد . عمل

عقد

١- أركان العقد :

الرضا :

"عيوب الرضا" .

شرط تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه

الصفحة	القائمة	
		طيشا بينا أو هوى جامعاً . تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... .. وراجع أهلية :
١٢٩٨	١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... .. المحل :
		راجع : بورصة . " المضاربات غير المشروعة " .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٧) ... .. البطلان :
		راجع . بيع " بعض أنواع اليوع " . " بيع ملك الغير " .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... .. راجع : نقض . " مسائل الواقع " .
١٠٥٤	١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... .. ٢ — آثار العقد :
		تنفيذ العقد :
		راجع : مقالة .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... .. وراجع : نقل . " نقل بحري " .
١٤٠٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... .. تكييف العقد :
		١ — مناط تكييف العقود هو ما عناه العاقدون منها . لا يعتد بأوصاف وعبارات العقود متى خالفت حقيقة التعاقد وقصد



الصفحة	القاعدة	
		العاقدین . اشتمال العقد على شروط تجعل منه عقد إيجار من الباطن . لا يذير من ذلك وصف ما يؤديه المستأجر بأنه عمولة عما يبيعه من بضاعة لحساب نفسه ولا يعد بيعاً بالعمولة الذي لا يعرفه القانون . الوكالة بالعمولة تغاير هذه الصورة لأن الوكيل بالعمولة في البيع يبيع بإسمه ولحساب موكله .
١٤٤١	٢١٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		٢ - المناط في تكيف العقود ما عناه العاقدون فيها . لا يعتد بما يطلقونه عليها من أوصاف متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .
١٣٣١	٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		راجع : مقالة .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) ... ..
		تفسير العقد :
		١ - التزام الحكم عبارة العقد ، وعدم خروجه من معناها الظاهر . لا خطأ .
١١٤٧	١٧٠	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠) ... ..
		٢ - تفسير الشرط الوارد بالعقد . أخذ الحكم بالمعنى الظاهر لدلالة إعتبار أنه هو الذي قصده المتعاقدان . لا معقب على هذا التفسير .
١٢٩٢	١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		راجع : محكمة الموضوع "سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقد" .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦) ... ..
١١٢٩	١٦٧	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
١٣٧٩	٢٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — انحلال العقد :
		فسخ العقد :
		رجوع المشتري على البائع بضمان الإستهقاق — في حالة استحقاق المبيع — لا يمنع من مطالبته بفسخ العقد على أساس إخلال البائع بالتزامه . ترتب آثار الفسخ في حالة القضاء به في هذه الحالة .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... ..
		عمل
		الصلح والإبراء :
		” بطلانه “
		الاتفاق — بالصلح أو التنازل — بين رب العمل وعماله . بطلانه . مناطه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل .
١٠١٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٧) ... ..
		مكافأة نهاية الخدمة :
		” صندوق المعاش “
		مذشاة . وضع نظام للمعاش . حق العامل المستحق للمعاش في أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة . انتهاء الخدمة قبل استحقاق المعاش . الحق في الحصول على المكافأة أو المستحق في صندوق المعاش أيهما أقل . الجمع بينهما . عدم جوازه . المادة ٣/٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
١١٧٦	١٧٥	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى الناشئة عن عقد العمل :
		”تقادمها“
		دعوى المطالبة بالأجور ودعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ مدني .
١٢١٢	١٨٢	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... ..
		(غ)
		غير
		إعتبار الوارث من الغير في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . حقه في الطعن على تصرف المورث وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق . حقه في ذلك مستمد من القانون مباشرة . لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على التنجيز . حجية هذه النصوص على الوارث إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن .
١٣٦٠	٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		راجع : وارث .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		(ف)
		فوائد
		راجع : بيع ”إلتزامات المشتري“ .
١٠٦٨	١٥٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ق )
		قاضى الأمور المستعجلة . قانون . قرار إدارى . قرض . قوة الأمر المقضى .
		<u>قاضى الأمور المستعجلة</u>
		راجع : تنفيذ .
١٠٨٤	١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان .
		راجع : اختصاص " اختصاص نوعى "
١١٢١	١٦٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		وراجع : إستئناف . " رفع الإستئناف " . " الأحكام الجائز إستئنافها " .
١٢٣١	١٨٦	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨ ) ... ..
١٤٨٧	٢٢٣	(والطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		وراجع : نزاع الملكية للنفعة العامة .
١٤٨٧	٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		وراجع : قرض . " إجراءات الطعن " . " إعلان الطعن " .
١٠٧٣	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		القانون الواجب التطبيق :
		١ - قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . نطاقها . الأحكام المتعلقة بميزة العقار وما يمكن أن يكتسب فيه

الصفحة	القاعدة	
		من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضاءها ... لا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ..
		٢ — وصية . خضوعها لأحكام قانون بلد الموصي وقت وفاته . المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى . قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص المحاكم بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين . تطبيقها في شأن الوصية أحكام القانون الذي تشير به قواعد الاستناد لا الشريعة الإسلامية .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) .
		٣ — استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق . مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين . عدم جواز استبعاد أحكام القانون الأجنبي .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) .
		راجع : إختصاص "مسائل الإختصاص" .
١٤٢٧	٢١٥	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦) ... ..
		القانون الأجنبي :
		الإستناد إلى قانون أجنبي . مجرد واقعة . وجوب إقامة الحصوم الدليل عليه .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		تفسير القانون :
		راجع : إجارة . " إيجار الأماكن " .
١٤٢٧	٢١٥	( الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		التفسير التشريعي .
		راجع . طلبات رجال القضاء . " قانون "
٩٢٧	١٤٠	( الطلب رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ )
		التفويض التشريعي .
		راجع . نقابة " نقابة المهن الهندسية "
١١٤٣	١٦٩	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		إلغاء القانون :
		إلغاء التشريع بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو تضيف أحكاما جديدة إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون .
١١٢١	١٦٦	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		راجع : إستئناف . " الأحكام الجائز إستئنافها "
١١٦٣	١٧٢	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
		قرار إداري
		إلغاؤه :
		مقتضى إلغاء القرار الإداري بحكم محكمة القضاء الإداري ، اعتباره منعدما من يوم صدوره وإلغاء كل ما يترتب عليه من آثار .
٩٣١	١٤١	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		راجع : اختصاص. "اختصاص ولائي" .
١٣٤٨	٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		قرض
		راجع : شركة .
١٢٣١	٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		قوة الأمر المقضي
		الحكم من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . تضمينه قضاء ضميا بعدم الاختصاص . قضاء المحكمة الابتدائية — على مقتضى الحكم الاستئنافي — بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لاستنفاد ولايتها عليها لقضائها ببطالان بقرار اللجنة الجزئية المتظلم منه . تضمين الحكم الابتدائي في أسبابه المكلة لمنطوقه قضاء ضميا بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره . صيرورة هذا القضاء باتا حائزا قوة الأمر المقضي . فصل محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى . عدم مخالفة حكمها للحكم الصادر منها من قبل . الحكم الاستئنافي في موضوع الدعوى لم يفصل في مسألة الاختصاص التي حسمها الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة الابتدائية نهائيا .
٩٦٦	١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		راجع : إثبات. "القرائن القانونية". "قوة الأمر المقضي" .
١٢٣٦	١٨٧	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٨) ... ..
		وراجع : حكم . "حجية الحكم" .
١٢٨٤	١٩٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ك ) كفالة
		ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية دين البنك قبل مستورد الأدوية بسبب الاعتماد المستندي المفتوح من البنك . كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك لا ينقضى بها الدين المكفول .
١٣٣٩	٢٠٣	( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		( م )
		محاماه . محكمة الموضوع . مرض الموت . معارضة . مسئولية . مصانع طلف الحيوان . مقاولة . ملكية . موظفون
		محاماه
		اشتراك المحامي مع زميل له في العمل . لا يكون شركة لها شخصيتها القانونية المستقلة . بقاء كل منهما مستقلا عن الآخر . إعمال قاعدة الربط الحكى . المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .
١١٧٢	١٧٤	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		راجع : تقض . " إجراءات الطعن " .
١١٤٧	١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ) ... ..
١١٨٠	١٧٦	( والطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
١٢٥٢	١٩٠	( والطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ ) ... ..

الصفحة	القائمة	محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) في تفسير العقود .
		١ - تفسير الاتفاق من سلطة محكمة الموضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت لم تخرج عما تحتمله عباراته .
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... ..
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والشروط المختلف عليها . سلطة مطلقة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها تحتمله العبارة ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
١١٢٩	١٦٧	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
		٣ - إستقلال محكمة الموضوع بحق تفسير العقد واستظهار نية طرفيه متى قام ذلك على أسباب مائغة .
١٣٧٩	٢٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		(ب) في تفسير الأحكام :
		راجع : حكم . "تصحيح الحكم" . "تفسير الحكم" .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ... ..
		(ج) في الانتقال للعائنة :
		راجع : إثبات . "إجراءات الإثبات" . "انتقال للعائنة"
		(د) في ندب خير :
		الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها من سلطة قاضي الموضوع بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى



الصفحة	القاعدة	
		وملابساته دون التزام بالسير في إجراءات التحقيق أونذب خير .
١٤٨٢	٢٢٢	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		( هـ ) في تحقيق الدعوى
		الحكم بصحة الورقة المدعى بترويرها أو بطلانها وردها من سلطة قاضي الموضوع بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها . عدم التزامه بالسير في إجراءات التحقيق أونذب خير .
١٤٨٢	٢٢٢	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		راجع إثبات . ”إجراءات الإثبات“ . ”الإحالة إلى التحقيق“
١١٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
١١٣٥	١٦٨	( والطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		( و ) في استنباط القرائن وتقديرها :
		١ — سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن من تحقيق أجرته سلطة قضائية أخرى . مثال .
١١٨٤	١٧٧	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ... ..
		٢ — تقدير القرينة النضائية متروك لقاضي الموضوع . له الأخذ بالنتيجة التي تحملها .
١٣٨٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		( ز ) في تقدير الدليل :
		١ — تقدير أدلة الدعوى وإطراح محكمة الموضوع مالا تقتنع به . عدم التزامها بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر . بيان الأسباب التي اعتمدت عليها . كفايته .
١١٨٤	١٧٧	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ ) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - محكمة الموضوع . تتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها إستقلالا . غير لازم . إقامة القضاء على أسباب كافية لجملة فيها الرد الضمني على هذه الأقوال . كاف .
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ ) ...
		راجع : خبرة .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ..
		( ح ) في تكييف الدعوى :
		راجع : دعوى . " تكييف الدعوى " .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		( ط ) في تغيير سبب الدعوى :
		ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . دعوى المطالبة بفروق عملة ناتجة عن عملية تحويل استثمارات خاصة بثمن بضاعة مستوردة . إقامة الحكم قضاءه على أساس إنهاء دعوى تعويض واعتبار أن مسئولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية . تغيير لأساس الدعوى وخطأ في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديد .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		راجع : إثبات " عبء الإثبات " .
١٣١٦	٢٠٠	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		( ي ) في فتح باب المرافعة ومد أجل الحكم .
		راجع : دعوى " نظر الدعوى "
٢١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		وراجع : حكم . "إصدار الحكم" .
١٣٦٦	٢٠٦	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		(ك) في تقدير عيوب الرضا في العقد .
		راجع : عقد . "أركان العقد" . "الرضا" . "عيوب الرضا" .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..
		وراجع : قرض . "مسائل الواقع" .
١٠٥٤	١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
		(ل) في تقدير حسن النية .
		تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع
		التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢٩٨	١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٥) ... ..
		(م) التعرف على نية المشاركة في عقد الشركة .
		راجع : شركة .
١٣٣١	٢٠٢	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		(ن) في تقدير انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر :
		راجع : إجارة "انعقاد الإيجار بسبب حرفة المستأجر" .
١٣٤٨	٢٠٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... ..
		مرض الموت
		حق الورثة يتعلق في مرض الموت بمال المورث بالنسبة
		للثلاثين . للمريض التصرف في الثلث الباقي بطريق التبرع المنجز
		حال المرض أو بواسطة الوصية .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		معارضة
		راجع : أمر اداء . "شروط إصداره" .
١١٤٧	١٧٠	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ ) ... ..
		مسئولية
		( ١ ) المسؤولية التقصيرية :
		عناصر المسؤولية :
		١ - ركن الخطأ .
		راجع : إثبات . "عبء الإثبات" .
١٣١٦	٢٠٠	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ) ... ..
		٢ - السبب المنتج للضرر "علاقة السببية" .
		المسئولية لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر الذي لحق المضرور عن
		الخطأ المنسوب للطالب بالتعويض .
١٣٨٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		(ب) المسؤولية العقدية :
		راجع : أعمال تجارية .
١٤٠٣	٢١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..
		وراجع : حكم "صوب التدليل" . "القصور" . "ما بعد ذلك" .
١٣٧٩	٢٠١	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ) ... ..
		وراجع : مقاول .
١٠٠٥	١٥٠	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ ) ... ..
		وراجع : نقل "نقل بحري" .
١٤٠٣	٣١٢	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	مصانع علف الحيوان
		<p>”شراء المصانع التي ألغى الترخيص بها“ :</p> <p>المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تمنع وزارة الزراعة من القيام بعملية شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها الأفراد أو الهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق بنك التسليف. أيلولة هذه المصانع إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراؤها .</p>
١١٢١	١٦٦ ... ..	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ )</p> <p>”تقدير ثمنها“ :</p> <p>تقدير الثمن وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات . وضع اللجنة الاقتصادية أسسا أخرى للتقدير مخالفة للقانون سالف الذكر وليس لها سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها .</p>
١١٢١	١٦٦ ... ..	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ )</p> <p>مقالة</p> <p>١ — أورد المشرع عند تنظيم عقد المقالة القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري . إعتبار عمله بوضع التصميم والمقايضة ومراقبة التنفيذ أعمالا مادية للمقاولات . إختلاط الفكر بهذه الأعمال لا يجعلها من التصرفات القانونية التي يتخير بها وصف العقد من المقالة إلى الوكالة .</p>
١٠٠٥	١٥٠ ... ..	<p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ )</p> <p>٢ — الأصل في عقد المقالة أنه عقد لازم . وجوب تعويض المقاول إذا تحلل رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه . جواز الاتفاق على غير ذلك .</p>
١٠٠٥	١٥٠ ... ..	<p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ )</p>

الصفحة	القائمة	
		راجع : حكم "حيوب التدليل". "القصور". "مالا يعد كذلك".
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ... .. ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		وضع يد الدائن المرتهن على أرض النزاع يد عارضة لا تكسبه الملكية بالتقادم .
		حكم رسو المزاد بعد إعادة البيع على ذمة الرامى طيه المزاد المتخلف عن دفع الثمن في الخصومة المنعقدة بين واضع اليد وخصومه يقطع التقادم المكسب .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ... .. راجع : تسجيل .
١٣٩٧	٢١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... .. وراجع : تقادم . "تقادم مكسب" .
١٠٣٠	١٥٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
١٣٩٧	٢١١	(والطن رقم ٦٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
١٤٦٨	٢٢٠	(والطن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٦/٧/١٩٦٧) ... ..
		موظفون
		راجع : إختصاص . "إختصاص ولائى" .
١٢٢٦	١٨٥	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٨/٦/١٩٦٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ن )
		نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . تقابلات . نقض . نقل . نيابة عامة .
		نزع الملكية للنفعة العامة
		أثره :
		”على عقد الإيجار“
		راجع : اجارة ”إنتهاء الإيجار“ .
١١٢٩	١٦٧	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
		الإستيلاء المؤقت على العقارات :
		إستيلاء الحكومة على عقار قبل صدور القرار بنزع الملكية تمهيدا لنزع ملكيته ثم صدور قرار بذلك لا يعتبر غصبا بل هو إلتزام لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٧٩	١٦٠	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		المعارضة في تقدير التعويض :
		١ — مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، أن الطعون التي أقيمت من تعويضات نزع الملكية المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على خبراء عند صدور هذا القانون لا تسرى عليها أحكامه . بقاؤها خاضعة لأحكام القانون ٥ سنة ١٩٠٧ التي أقيمت وفق ما كان متبعاً فيه .
١٤٨٧	٢٢٣	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قابلية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بشأن تعويض نزع الملكية وفق أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ للإستئناف متى جاوز نصاب الدعوى الذي صدر فيها هذا الحكم النصاب الاتهابى للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات ، لعدم سريان نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عليه .
١٤٨٧	٢٢٣	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		٣ - وجوب إحالة المعارضات المقدمة عن التعويض المقدر من المصلحة القائمة بالإجراءات للعقارات المتزوع ملكيتها إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بها العقارات ، لإحالتها إلى لجنة الفصل فى المعارضات التى يرأسها قاض . جواز الطعن فى قرار تلك اللجنة أمام المحكمة الابتدائية التى يكون حكمها فيه نهائيا . المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ قانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١٤٨٧	٢٢٣	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢٥ ) ... ..
		اختصاص لجنة الفصل فى المعارضات :
		اختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بالفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات . لا اختصاص للمحكمة الابتدائية فى هذا الشأن إلا للطعن فى قرار اللجنة ويكون حكمها عندئذ نهائيا .
١٠٧٩	١٦٠	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ ) ... ..
		نظام عام
		راجع : إثبات . " طرق الإثبات " . الإثبات بالكتابة
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : اجارة . "آثار الإيجار" . "التزامات المؤجر" .
١٢٩٢	١٩٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : بطلان . "بطلان إجراءات المرافعات" .
١٠٨٤	١٦١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦٧) ... ..
١١٠٢	١٦٥	(والطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : تحكيم .
١٠٢١	١٥٣	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : دعوى . "المصائل التي تعترض سير الخصومة" .
١٤٦٨	٢٢٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٦/٧/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : قانون . "القانون الواجب التطبيق" .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٦/٧/١٩٦٧) ... ..
		وراجع : وارث .
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
		نقابات
		نقابة المهن الهندسية .
		اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية لا تتضمن نصا على
		تحديد أنواع المهندسين . اختصاصات مجلس النقابة . لم يذكر
		المشرع من بينها تحديد الأنواع . لائحة الأنواع وتقاليده
		المهنة لشعبة الهندسة المعمارية . صيورها بغير تفويض من
		المشرع . تنظيم داخلي . ليس لها صفة اللائحة بمدلولها
		القانوني .
١١٤٣	١٦٩	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..



الصفحة	القائمة	نقض
		إجراءات الطعن .
		(١) ميعاد الطعن .
		الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط . المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .
١٢١٥	١٧٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٧) ... .. (ب) التقرير بالطعن .
		الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . مخالفته . بطلان .
١١٨٠	١٧٦	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) ... .. (ج) التوكيل بالطعن .
		١ - إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ضرورة حصول المحامي المقرر بالنقض بالطعن على توكيل سابق على التقرير لا يعفيه من إبراز التوكيل فيما بعد .
١١٤٧	١٧٠	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠) ... .. ٢ - عدم اشتراط صيغة خاصة ، ولا النص صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفاداً من أية عبارة واردة فيه تنسج لتشملة
١٢٥٢	١٩٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		(د) إعلان الطعن :
		١ - جواز إعلان الطعن عند موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن إلى ورثته جملة . وجوب إفادة الإعلان الذي تم على هذا الوجه لجميع الورثة بأسماءهم وصفاتهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك . إفادة إعلان الطعن إلى الورثة إجراء متفصل عن رفع الطعن لا يتقيد بميعاد إعلانه حتى لا يفوت هذا الميعاد .
١٠٧٣	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
		٢ - القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية رفع عن قلم الكتاب عبء إعلان الطعن وأوجب على الطاعن من وقت العمل به القيام بإجراءات الإعلان . عدم مساس ذلك بإجراءات الاعلان التي قام بها قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الملغى . بقاء هذه الإجراءات صحيحة ولا يجب على الطاعن إلا استكمال ما لم يتم منها .
١٠٧٣	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٣ - ميعاد إعلان الطعن . غير حتمي . مجاوزته . لا بطلان .
١١٩٣	١٧٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) الخصوم في الطعن .
		١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن كان خصما في الاستئناف وتم التنازل عن مخاصمته .
٩٣١	١٤١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٠٣	١٨٠	٢ — عدم الطعن من الطاعن على قضاء الحكم الابتدائي برفض دعواه قبل بعض المطعون عليهم أمام المحكمة الاستئنافية يجعل هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضي . انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن وبين من عدا هؤلاء المطعون عليهم . مؤداه عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهم . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٦) ... ..
		ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز الطعن فيه :
٩٤١	١٤٢	١ — حكم بتدب خير . انطواؤه على قضاء قطعي باستحقاق المكافأة . جواز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال في الميعاد المحدد . قواته . التراخي في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أثره عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢) ... ..
		٢ — عدم جواز الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . مناطه . انتهاء الحكم الخصومة في شق من النزاع . الطعن فيه على إستقلال : التراخي في الطعن إلى ما بعد قوات ميعاده . عدم قبول الطعن .
١١٩٩	١٧٩	إقامة الحكم الصادر في الموضوع على ما فصل فيه حكم سابق فات ميعاد الطعن فيه . الطعن عليه غير مستج . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٥/٣١) .. ..
		أسباب الطعن :
		(١) تقديم أسباب الطعن :
		الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . اشتراط المادة ٣٧٨ مرافعات صراحة الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وقابليته للطعن . لا يعفى من وجوب الطعن في هذا



الصفحة	القاعدة	
		الحكم ما نصت عليه المادة ٢٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (والمادة ٤٤٧ مرافعات) . هذا النص يعفى الطاعن من تقديم أسباب للطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع .
١٠٦٣	١٥٧	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... .. (ب) أسباب واقعية :
		١ - الحكم بنذب خير. وجوب تحديده جلسة المرافعة حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى في حال عدم إيداعها مخالفة هذا الترتيب الزمني لا يترتب عليها البطلان بنص. عدم إثبات الطاعن أمام محكمة الموضوع أن الإجراء شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرره . عدم جواز التحدي بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
		٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز عدول محكمة أول درجة عن الاستكتاب وتعديلها منطوق حكم الإثبات بقرار منها. نعى موجه إلى إجراء اتخذته محكمة أول درجة. عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
		٣ - خبراء قسم أبحاث الترييف والتروير . التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم قبل التعيين . إطمئنان محكمة الموضوع لتقرير هذا الخبر . النعى على عمله بانعدام خبرته في تحقيق الخطوط جدل موضوعي لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
		٤ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير لعدم دعوته الخصوم. التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز.
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - شرط تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن التعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا . تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... ..
		٦ - تقدير علم العاقد بحالة عته المتعاقد . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٠٥٤	١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٧) ... ..
		٧ - عدم جواز إثارة الدفاع الذي يخالطه واقع الذي لم يتمسك به الخصوم أمام محكمة الموضوع لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ... ..
		٨ - تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢٩٨	١٩٧	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٧) ... ..
		٩ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر أدبي . مؤداه عدم قبول ما يثار عنه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٨٠	٢٠٩	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٧) ... ..
		١٠ - تمسك الطاعن بأن المطعون ضده اشترى حقا متنازعا عليه . دفاع يخالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٠٠	٢٢٥	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٨/١٩٦٧) ... ..

الفاطة	التقعة	
		(ج) أسباب قانونية :
		١ - بطلان الاجراءات غير المتعلقة بالنظام العام . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		٢ - البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسي مقرر لمصلحتهم . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... ..
		حالات الطعن :
		١ - الخطأ في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدى إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .
١١٥٧	١٧١	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠) ... ..
		٢ - الحكم من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها تضييمه قضاء ضميا بعدم الاختصاص . قضاء المحكمة الابتدائية - على مقتضى الحكم الاستئنافي - بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لاستنفاد ولايتها عليها لقضائها ببطلان قرار اللجنة الجمركية المنظم منه . تضييم الحكم الابتدائي في أسبابه المكملة لمنطوقه قضاء ضميا بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى وباختصاص محكمة الاستئناف بنظره . صيرورة هذا القضاء باتا حازا قوة الأمر المقضى . فصل محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى . عدم مخالفة حكمها للحكم الصادر منها من قبل .



الصفحة	القاعدة	
		الحكم الاستثنائي في موضوع الدعوى لم يفصل في مسألة الاختصاص التي حسمها الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة الابتدائية نهائيا .
٩٦٦	١٤٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ... .. سلطة محكمة النقض :
		سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والشروط المختلف عليها . سلطة مطلقة . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها يحتمل العبارة ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
١١٢٩	١٦٧	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..
		نقل
		نقل برى :
		اعتبار المرسل إليه في مركز الطرف في عقد النقل المبرم بين المرسل والناقل . اكتساب المرسل إليه حقوقا وتحمل التزامات من هذا العقد . رجوعه على الناقل بالتعويض في أحوال الهلاك والتلف والتأخير . حقه في الرجوع حق مباشر بنص القانون (م ٩٤ من القانون التجاري) أساس الرجوع المسؤولية التعاقدية .
١٤٠٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
		نقل برى :
		راجع : أعمال تجارية . وتقدم "التقدم المسقط" . "مدة التقدم" .
١٤٠٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ... ..
		نياية عامة
		راجع : بطلان "البطلان في الدعاوى"
١١٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧) ... ..

الصفحة	القائمة
	( هـ )
	هيئات عامة
	راجع : أعمال تجارية
١٤٠٣	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ ) ... ٢١٢
	( و )
	وارث . وصى . وصية . وقف . وكالة
	وكالة بالعمولة
	وارث
	تصرفات المورث في مرض الموت :
	١ — عدم الاحتجاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند المطعون عليه إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً . حجية هذا التاريخ قبل الورثة حتى يثبتوا عدم صحته وصدور التصرف في مرض الموت .
٩٧٤	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ١٤٦
	٢ — حق الورثة يتعلق في مرض الموت بمال المورث بالنسبة للثلثين . للمريض التصرف في الثلث الباقي بطريق التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية .
٩٧٤	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١ ) ... ١٤٦
	التحويل على أحكام الإرث :
	أحكام الإرث من النظام العام . التحايل الممنوع على أحكام الارث هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة

الصفحة	القائمة	
		شراً من ذلك : اعتبار شخص وارثاً حالة أنه غير وارث أو العكس . التعامل في التركات المستقبلية . الزيادة أو النقص في الحصة الشرعية للورثة — صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته ولو قصد بها حرمان بعض ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . ما أخرج من ماله حال حياته لاحقاً للورثة فيه .
١١٣٥	١٦٨	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥) ... .. راجع : نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" .
١٠٧٣	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣) ... ..
<b>وصي</b>		
ملطة الوصي :		
		إدارة الوصي أموال القاصر . وجوب بذله العناية المطلوبة من الوكيل المأجور في إدارة أموال موكله . للوصي رفع الدعاوى باسم القاصر على الغير . إيجاب المادة ١٢/٣٩ و ١٣ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ استئذانه محكمة الأحوال الشخصية في رفع الدعوى إجراء مقرر لمصلحة ناقص الأهلية دون خصومهم . ليس لهؤلاء الخصوم التمسك به .
١٠٥٤	١٥٦	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٨) ... ..
<b>وصية</b>		
راجع : غير		
١٣٦٠	٢٠٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) ... .. وراجع : قانون "القانون الواجب التطبيق" .
١٤٩٣	٢٢٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦) ... .. وراجع : وارث "تصرفات المورث في مرض الموت" .
٩٧٤	١٤٦	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١١) ... ..



الصفحة	القائمة	وقف
		اشهاد الوقف :
		اشهاد الواقف بالتغيير بماله من الشروط العشرة . شرط الواقف . دلالة . مثال .
٩٨٤	١٤٧	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ...
		الموقوف عليه :
		الوقف على موجود من أولاد الواقف لا يعطى لمن يحدث للاواقف منهم . وقف على من يحدث من الولد جائز ويكون للفقراء حتى يحدث للواقف ولد .
٩٨٤	١٤٧	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٤ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١١/٥/١٩٦٧) ...
		تأجير أعيان الوقف :
		راجع : إجازة . "لإيجار الأماكن"
١٤٤١	٢١٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ...
		وكالة
		راجع : مقاول
١٠٠٥	١٥٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٧) ...
		وراجع : تقض . "إجراءات الطعن" . "التوكيل بالطعن" .
١٢٥٢	١٩٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٧) ...
		وكالة بالعمولة
		راجع : تقادم . "التأدم المسقط" . "مدة التقادم"
١٤٠٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧) ...

الصفحة	القائمة	
		راجع : عقد "تكييف العقد"
١٤٤١	٢١٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩) ... ..
		(ى)
		يانصيب
		راجع : ضرائب "رسم الدمغة"
٩٥٢	١٤٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٠) ... ..

# موضوعات وصفحات الفهرس الهجائي الموضوعي

للاحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة — العدد الثالث

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	أهلية ... ..	(١)	
٢٤	أوراق تجارية ... ..	٥	آثار ... ..
	(ب)	٥	إثبات ... ..
٢٥	بطلان ... ..	١٠	إجارة ... ..
٢٨	بنوك ... ..	١٢	أحوال شخصية ... ..
٢٨	بورصة ... ..	١٣	إختصاص ... ..
٢٩	بيع ... ..	١٦	أدوية ... ..
	(ت)	١٦	إرث ... ..
٣١	تأميم ... ..	١٧	إستئناف ... ..
٣١	تحكيم ... ..	٢٠	إستبراء ... ..
٣٢	زكاة ... ..	٢٠	أشخاص اعتبارية ... ..
٣٢	تزوير ... ..	٢٠	إصلاح زراعي ... ..
٣٢	تسجيل ... ..	٣	إعانة غلاء المعيشة ... ..
٣٢	تعويض ... ..	٢١	إعلان ... ..
٣٣	تفسير ... ..	٢١	أعمال تجارية ... ..
٣٣	تقادم ... ..	٢١	إفلاس ... ..
٣٥	تكيف ... ..	٢٢	إلتزام ... ..
		٢٢	أمر أداء ... ..
		٢٣	أموال عامة ... ..



## (ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٤	شمسة ... ..	٣٥	تنفيذ ... ..
٥٤	سند إذنى ... ..	٣٥	تنفيذ عقارى ... ..
	(ش)		(ج)
٥٤	شركة ... ..	٣٦	جمارك ... ..
٥٥	شقة ... ..		(ح)
٥٥	شهر عقارى ... ..	٣٧	حجز ... ..
	(ص)	٣٧	حراسة ... ..
٥٥	صلح ... ..	٣٨	حكم ... ..
٥٥	صورىة ... ..	٤٦	حوالة ... ..
	(ض)		(خ)
٥٦	ضرائب ... ..	٤٦	خير ... ..
	(ع)		(د)
٥٨	عقد ... ..	٤٧	دعوى ... ..
٦١	عمل ... ..	٥٢	دفاع ... ..
	(غ)		(ر)
٦٢	خير ... ..	٥٢	رسوم ... ..
	(ف)	٥٣	رهن ... ..
٦٢	فوائد ... ..		(س)
		٥٣	سقوط ... ..

## ( ج )

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ق )		( ن )	
قاضي الأمور المستعجلة ...	٦٣	نزاع الملكية للغة العامة ...	٧٥
قانون ... ..	٦٣٤٣	نظام عام ... ..	٧٦
قراير إداري ... ..	٦٥	نقابات ... ..	٧٧
قرض ... ..	٦٦	نقض ... ..	٧٨
قوة الأمر المقضي ... ..	٦٦	نقل ... ..	٨٤
( ك )		نيابة عامة ... ..	٨٤
كفالة ... ..	٦٧	( هـ )	
( م )		هيئات عامة ... ..	٨٥
محاماة ... ..	٦٧	( و )	
محكمة الموضوع ... ..	٦٨	وارث ... ..	٨٥
مرض الموت ... ..	٧١	وصي ... ..	٨٦
معارضة ... ..	٧٢	وصية ... ..	٨٦
مستولية ... ..	٧٢	وقف ... ..	٨٧
مصانع علف الحيوان ... ..	٧٣	وكالة ... ..	٨٧
مقاولة ... ..	٧٣	وكالة بالعمولة ... ..	٨٧
ملكية ... ..	٧٤	( ي )	
موظفون ... ..	٧٤٤٤	يانصيب ... ..	٨٨





## تصويبات

المصواب	الخطا	رقم المطبع	رقم المصححة
وفقا لقانون	طبقا لقانون	٨	٩٣٢
ولوائحها .	ولوائحها .	١٨	٩٣٤
المذكورة	المذكورة	٢٠	٩٦١
ترخيص	ترخيص	٢١	٩٦٧
حجة عليهم	حجة عليهم	٩	٩٧٥
بخطتها	بخطتها	٢	١٠٠٣
بعدم قبول	بعدم قبول	١٦	١٠٤٥
الإفلاس	الإفلاس	١	١٠٥٣
طريقنا رفعه	طريقتي رفعه	٨	١٠٩١
بإخلاء	بإخلاء	٧	١١٥٩
عدم إطمئنانه	عدم إطمئنانه	٢٤	١١٨٩
زوج	زوج	١٣	١١٩٠
١٩٦٧	١٥١٧	الآخر	١٢١٢
بمنطوق	في منطوق	١٠	١٢٣٦
الدعويين	الدعويين	١٠	١٢٨٤
ويجوز استئنافها	ويجوز استئنافها	١٩	١٢٩٨
نتيجة	نتيجة	٢	١٣٢٢
نقل برى	نقل بحرى	١٦٤٦	١٤٠٣
٦٥٧	٥٦٧	١٣	١٤٤٢

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة  
وكيل وزارة  
على سلطان على  
رئيس مجلس الإدارة

---

”هيئة المطابع الأميرية (دار القلم) ٢٧٩/٦٧/٣١٤٩“

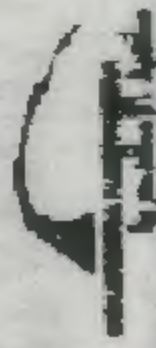












Bibliotheca Alexandrina



0542383